الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع التنمية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه
الموسومة:

"عوامل ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية : بين المعاش، الحركية و حوافز المنشئ..."
مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية و أصل تكونها"

إعداد الطالبة:
حساين زاهية

إشراف الأستاذ الدكتور:
العلاوي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.مولاي الحاج مراد ،	أستاذ التعليم العالي،	جامعة وهران	رئيسا.
- أ. العلاوي أحمد،	أستاذ التعليم العالي،	جامعة وهران	مقررا.
- أ. عدة بوجلال عبد المالك	أستاذ محاضر -أ- ،	جامعة وهران	مناقشا.
- أ.بورحلة علال،	أستاذ التعليم العالي،	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا.
- أ. مزوار بلخضر،	أستاذ محاضر -أ-،	جامعة تلمسان	مناقشا.
- أ. مصطفى شريف،	أستاذ محاضر -أ-،	جامعة تلمسان	مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

الفهـــرس

مقدمة عامة.....05
0 – 1 إطار تحديد الإشكالية و الفرضيات.....01
0 – 1- 1 الإطار التصوري العام 06
0 - 1 - 2 الطار التصوري الخاص 08
0 - 1 - 3 تحديد الإشكالية.....11
0 -1- 4 صياغة الفرضيات.....12
0 - 2 الإطار المنهجي للبحث.....14
0 - 2 - 1 الاختيار المنهجي للموضوع 14
0 - 2 - 2 التحقيقات الأولية.....15
0 - 2- 3 اختيار العينة.....16
0 - 2- 4 الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات.....20
0 – 2- 5 المنــاهـج المستخدمة.....23
0 – 3 تحديد المفاهيم و المصطلحات.....25

الفصل الأول
الأساسات النظرية و الأدبيات العامة لظاهرة المقاولاتية (الإنشاء)

1-1 إشكالية تعريف المقاولاتية.....33
1-1-1 تذكير بالسياق التاريخي لمصطلح المقاولاتية و تعريفاتها.....35
1 -1- 2 عرض بعض المحاولات المقيمة لتعريفات المقاول و المقاولاتية.....44
أ ـ دراسة "كريسيان بريات" « Bruyat Christian ».....45
ب ـ دراسة "شارل أوتكالت" « Charles Outcalt ».....55
ج ـ تقرير جماعي حول تقييم تعريفات المؤسس أو المقاول المنشئ.....56
2-1 المقاربات المنهجية المحللة للظاهرة المقاولاتية 59
1 – 2 -1 نموذج المقاول.....60
1 – 2 – 2 نموذج المحيط 64
1 – 2 – 3 نموذج الصيرورة 65
أ ـ دراسة "آلان فايول" 67
ب ـ دراسة جماعية 75
ج ـ دراسة الباحثة "حيفة نفاخي".....76
د ـ دراسة "جون كلود إنتجر".....78

الفصل الثـانـي
سـوسيـولـوجية المقـاولاتية

2 – 1 أصل نشأة علم اجتماع المقـاولاتية.....85
- منظور "ريجي مورو" في انبثاق المؤسسات.....95
2 – 2 الدراسات المتناولة للمقاول الجزائري.....102
2 – 2 – 1 أعمال "بيار بورديو" « Pierre Bordieu » 103
2 – 2 – 2 دراسة "جون بيناف" « Jean Penneff » 103
2 – 2 – 3 أعمال المرحوم "الجيلالي البيابس" 105
أ - إشكال تعريف المقاول "الخاص".....107
ب - دور الفريق العائلي في وجود المقاول الجزائري 111
ج - اللا- يقين و حالة الشك المرافقة للمقاول الجزائري 113

الفصـل الثـالث
الأصـل التـاريخي لقطـاع "م.ص.م.خ" و تطوره فـي الجـزائر

3 – 1 الجذور التاريخية لميلاد القطاع الخاص 117
3 – 2 تجربة الاقتصاد الموجة (62-89) و أثرها على "م.ص.خ".....125
3 – 2 – 1 مرحلة الاقتصاد الموجه.....125
3 - 2 – 2 الأساليب العامة المساعدة على تشكيل (م. ص.خ).....126
3– 2– 3 العوامل المقيدة لنمو "م.ص.خ" بين 62-89.....128
3– 3 المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق و "م.ص.خ".....132
3– 3 - 1 الدخول العنيف في اقتصاد السوق.....132
3- 3 – 2 العوامل الاكراهية الناتجة عن المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق.....132
3 – 3 – 3 الآليات المحدثة لدعم و ترقية القطاع الخاص.....135
3 -3 -3 – 1 الهيئات المتخصصة في التمويل.....136
3 -3 – 3 – 2 الهيئات الحكومية المختصة في دعم و ترقية "م.ص.م".....137
3 – 4 تطور تعداد "م.ص.م"بين 2005 و 2009.....138

الفصـــل الرابــع
التعريف بالمبحوثين ومنشآتهم و ميلاد اليقظة المقاولاتية لديه

4-1 المؤشرات المعرفة بالمنشئ المبحوث.....152
4-2 خصائص المنشآت المبحوثة.....157
4 – 3 التعريف بميلاد اليقظة المقاولاتية و تنميتها.....172

الفصـــل الخـــامس
الحالة الشخصية و العائلية للمنشئ المبحوث و المصادر التمويلية لمشروعه

5– 1 خصائص المسكن و أصل أملاك المبحوث.....185
5– 2 الوسط العائلي للمنشئ 189
5- 3 الخصائص الشخصية للوالدين و الأصل الاجتماعي.....199
5– 4 الوسط العائلي المقاولاتي 206
5– 5 الشبكة الاجتماعية (الوسط الجواري، الحي...).....222
5– 6 الفريق المنشئ (المؤسسين) 226
5- 7 المصادر التمويلية المعتمد عليها في إنجاز فعل الإنشاء للمؤسسات.....230

الفصـل الســادس
الحركية كعامل انفتاح نحو التوجه المقاولاتي وإنشاء المؤسسات

6 – 1 الحـركيـة التربـويــة 240
6 - 1- 1 التكوين الأساسي.....241
6 - 1- 2 التــكويـن المكمــل.....245
6 - 2 الحركيـة المهنيـة 257
6 - 2 - 1 تغيير النشاط الوظيفي المهيمن قبل فعل الإنشاء.....259
6 - 2 - 2 تغيير المؤسسة.....264
6 – 2 - 3 مواقف تغير الرئيس الهرمي أو رب العمل وتعددها.....272
6- 2 - 4 الطـرد / البطـالة.....280
6- 3 الحركيـة الجغرافيـة.....284
6 - 3 -1 تغيير مكان السكن و حجمه (الحركية الجغرافية الداخلية).....284
6-3-2 احتمال الإقامة أو القيام بأسفار مهنية خارج الوطن(الحركية الجغرافية الخارجية).....287
6-4 الانخراط أو إنشاء الأحزاب/ الجمعيات: (الحركية السياسية/الحركية الجمعوية) 293
6-4-1 الإخراط بالأحزاب /النقابات، النوادي (الحركية السياسية).....293
6-4-2 الانخراط أو إنشاء الجمعيات (الحركية الجمعوية).....294
6- 5 تكرار فعل الإنشاء، الاستعادة ، الاستئناف 299

الفصـل الســابـع
الحوافز و الصعوبات

7 – 1 عوامـل الحـوافز 307
7 – 1-1 تعريفات الحوافز..... 307
7 – 1 – 2 الحوافز الأساسية للفعل المقاولاتي 312
أ ـ الجاذب المالــي..... 313
ب ـ الحـاجـة إلـى تحقيـق الذات..... 318
ج ـ الحاجة إلى الاستقلالية و السلطة..... 321
د ـ الحاجة إلى خلق مناصب شغل..... 325
و ـ حوافـز أخـرى..... 327
7 – 2 الـصـعـوبــات (العوامل المعرقلة)..... 331
7 – 2 – 1 صعوبات مرحلة ما قبل فعل إنشاء المؤسسة..... 332
7 – 2 – 2 صعوبات السنوات الخمس الأولي من الإنشاء..... 333
7 – 2 – 3 صعوبات المرحلة ما بعد الإنشاء (الحالية)..... 334
7 – 2 – 4 تصنيف طبيعة الصعوبات..... 335
7 – 3 الأهداف المرصودة والتوقعات المحققة..... 340

الخــاتمـة 344
المـلاحـق 367

مقـدمـــــة عـــــامـــة

مقــدمــة عــامة

إشكالية البحث تندرج في إطار الإشكاليات الكبري المعالجة لمسألة "أصول المؤسسات الجديدة" فهي تهتم بصيرورة إنشاء المؤسسات و تركز بشكل محوري علي "عوامل ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية" في هذه الصيرورة أي تبحث في أصول و عوامل ميلاد فاعلين اجتماعين و اقتصاديين جدد هم "المنشئين الذين لم يكونوا مقاولين منشئين في السابق، لم يكونوا بعد قد اكتسبوا مثل هذه المكانة"، و أيضا ميلاد كيانات جديدة اقتصادية و اجتماعية لم تكن موجودة في السابق أو ما اصطلح علي تسميته بـالإنشاء الجديد « ex-nihilo » (المتميز عن باقي الأشكال الأخرى مثل: الاستعادة « la reprise » ، الاستئناف « réactivation »)، هذا ما يشكل ميدان البحث، الذي نسعى من ورائه إلي الكشف عن العوامل المحددة أو المساهمة في هذا الميلاد المزدوج مع العلم أن هذا النوع من الأعمال يبقى يتسم بالندرة بالمقارنة مع الكم الهائل من الدراسات المهتمة بدور "م.ص.م/ص.ص.م" [1]في إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لما تنطوي عليه من قدرات هائلة في خلق الثروات و مناصب شغل (الذي قدر حسب إحصائيات "(و.م.ص.م)"[2] لـ 2009 بما بقارب 1600000 منصب شغل)، إلا أنها تتجاهل ما ينطوي عليه النسيج المقاولاتي في الجزائر من خصائص تستوجب الكشف و الفهم ، مما يفسر و لو جزئيا انشغالنا بأصول إنشاء مثل هذه المؤسسات و تحديدا "بأصول المقاولين المنشئين".

و قد تم في هذا السياق فحص كتابات وتحليلات متعددة منها ما اهتم بالأساسيات النظرية و الأدبيات السوسيولوجية العامة لصيرورة إنشاء مؤسسة جديدة و التي غالبا ما انطوت علي نماذج مختلفة عن فعل و عوامل إنشاء المؤسسات وانبثاق المنظمات علي نمط الصيرورة مثل: "ريجي مورو" « R.Moreau » و "ألان فايول" « A.Fayolle » و"بريات كريستيان" « C. Bruyat » و "اميل ميشال هرنوردز« E.M Hernandez » و "حيفة نفاخي" « H. Naffekhi » و"ألبير شابيرو" « A.Shapero » و" تيري فسترايت " « T. Verstraete » و"جون كلود إتنجر" « J.C. Ettinger » و " مارشيسناي ميشال " « M. Michel » و "كونديدو بورج" « Candido Borges » و "لويس جاك فيليون" « L. J. Filion » و "جيرمان سيمار" « G.Simard » و "قي بنديلو" « Guy Pendeliau » ...الخ . و منها ما قام بتحليل موضوع المقاول الجزائري (و إن كان المنظور

[1] "م.ص.م" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / "ص.ص.م" الصناعة الصغيرة و المتوسطة.
[2] (و.م.ص.م) وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السوسيولوجي يبقي يتسم بالندرة الشديدة اللهم إلا إذا استثنيت بعض المحاولات الفردية اليتيمة) مثل: "جيلالي اليابس" « D. Liabès » و "أحمد بويعقوب" « A. Bouyacoub » و"محمد مدوي" « M. Madoui » و"نصر الدين حمودة" « N.E. Hammouda » و "سويدي ر" « R, Souidi » و "فرفرة محمود ياسين " « M, Ferfera » و"اكتوف. ت" « T,Aktouf » و "آن جيلي"« A. Gillet » و "جون بيناف"« J. Penneff »...الخ. بالإضافة إلي بعض الدراسات المعالجة للمقاول المغربي والتونسي مثل: "إيمان بن صالح" « I. Ben Salah » ، "لطفي بن مزهود" « L. Ben Mezhoudi»، "عفيفة غمقي" « A. Ghamgui »، "امنا بكاري" « Emna Baccari »، "فاطمة الزهرة راشدي" « Fatimaezzahra Rachdi »...الخ.

0 – 1 إطار تحديد الإشكالية و الفرضيات

0 – 1- 1 الإطار التصوري العام

الكتابات النظرية و السوسيولوجية المهتمة بالبحث في العوامل المحددة لأصول إنشاء المؤسسات تبرز لنا نموذجين أساسين متداولين بقوة :"مقاربة السمات الشخصية" و "مقاربة السياق" و كل منهما يعطي تفسيرا مختلفا عن الآخر، و كل منهما يحاول إقصاء الآخر.

- **مقاربة "السمات"** تجعل من المقاول المنشئ العامل المحدد، فهو شخص متميز عن باقي المواطنين بخصائص فريدة تصل في بعض الدراسات إلي إضفاء عليه روح البطولية والاستعدادات النفسانية التي تماثله بالخالق علي حد تعبير "ريجي مورو" و هي تهتم جوهريا بمعرفة من هو المقاول المنشئ؟ و تحلل خصائصه الجسدية والعقلية و الاجتماعية بهدف التعرف علي الأنماط الأكثر قابلية للتوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات، إلا أن ذلك يبقي غير منطقي و مجافي للواقع فكل الأبحاث تؤكد عدم نجاح أعمال هذه المقاربة، فهي لم تثبت أبدا وجود مثل هذا الشخص المتميز "البطل" وفشلت في تحديد لائحة السمات الضرورية للإقدام حتما علي الفعل الإنشائي للمؤسسة أو المقاولة والسبب حسب اعتقاد المختصين يكمن في تركيزها علي العامل الداخلي للفرد وإقصائها لأي دور للعوامل الخارجية كطرف فاعل في فعل الإنشاء.

- و من هنا جاءت **مقاربة السياق"** التي تنطلق من "أن السياق المجتمعي وبنياته وما يحمله من آليات اجتماعية و اقتصادية و سياسية وقانونية يمثل عوامل محددة هي الأخري للفعل الإنشائي للمؤسسات، فإذا كان هذا السياق يحمل عناصر ذات طبيعة مشجعة وملائمة، سيؤدي ذلك حتما إلي ارتفاع معدلات الإنشاءات أما إذا كانت هذه العناصر ذات طبيعة معرقلة سيكون العكس. ثم إن السمات التي يحملها الشخص هي بالضرورة مرتبطة بالسياق الموجود فيه و المعايش له و مع

ذلك لا يجب أيضا أن نغالي في التأكيد علي حتمية القوي الخارجية المرتبطة بالسياقات و الأوساط المجتمعية المختلفة التي تشكل معاش الفرد و اعتبارها الوحيدة الفاعلة في إنتاج الظاهرة و اقصاء أو تجاهل دور العوامل الداخلية المحفزة للفرد ، فهذا يبقي مجافي للواقع لأن الفعل الإنشائي لا يتوقف علي عوامل السياق لوحدها ، و إلا كيف نفسر استجابة بعض الأفراد لمتطلبات السياق و إنجاز المشاريع و امتناع و فشل البعض الآخر في ذلك، كما لا يتوقف علي السمات الشخصية و ما تنطوي عليه من دوافع و حوافز ، و إنما الأمر يتطلب تفاعل الاثنين معا، من هنا جاء اقتراح مقاربة سوسيولوجية ثالثة تمثل "نموذج الصيرورة".

ـ **نموذج الصيرورة** يمزج بين النموذجين السابقين: "السمات" و "السياق" و لا يقصي أي منهما، منطلقا من تعقيد الظاهرة وصعوبة تفكيكها و يقوم علي إدماج العوامل الداخلية المرتبطة بالفرد و الخارجية المرتبطة بالسياق المجتمعي و مدي تفاعلها مع بعضها البعض في سياق صيرورات خاصة، استثنائية متضمنة لعدة مفاهيم أو معطيات مثل:الفعل و الفاعل و الزمن و المرحلة و البعد التعددي... و قد اعتمد مثل هذا النموذج من طرف العديد من المختصين سواء كانوا سوسيولوجيين وغير سوسيولوجيين، اهتموا بإشكالية أصول فعل إنشاء المؤسسة و الانبثاق التنظيماتي، و نحن نعتبر أنفسنا ممن يندرجون تحت هذا اللواء لأن عزل كل نموذج عن الآخر يبقي أساسا غير كافيا لمعرفة عناصر الإجابة فكل منهما لا يحمل سوي جزء من الإجابة ، هذا ما نؤيده و نعتمده في تحليل اشكالية البحث لأننا نجده منطقيا و واقعيا إلي أبعد الحدود ، فالعملية الإنشائية للمؤسسات ليست عملية بسيطة أحادية العامل بل هي عملية معقدة قائمة علي تفاعل العديد من العوامل ذات طبيعة مختلفة و قائمة علي الصيرورة و ما تعنيه من تعاقب مرحلي، أين المنشئ هو أحد الفاعلين لكن مع التسليم بدوره المركزي، فهو الذي يقود الفعل الإنشائي و ينسق بين مختلف الفاعلين و مختلف الموارد المادية و المعنوية، فهو الذي يبحث عن الفاعلين و عن الدعم الذي يمكن أن يتلقاه منهم المرتبط نظريا و عمليا بمراحل محددة خاصة منها مرحلة "ما قبل الإنشاء" التي تسبق الفعل الإنشائي و التي في سياقها تتم ولادة و تنمية ما يسمي بـ "اليقظة المقاولاتية".

إذن المبدأ الأساس المسلم به في هذا التحليل هو "الصيرورة" "صيرورة فعل إنشاء مؤسسات جديدة عند المبحوثين" التي تبدأ قبل فعل الإنشاء و المقترنة بميلاد و تنمية ما يسمي بـ"اليقظة المقاولاتية ومن أجل فهمها و وصفها في إطار الرؤية المعتمدة كان من الضروري وضعها في إطار المحارك « trajectoires » المتضمنة لعدة مسارات « parcours » سابقة و حركية « mobilité » متعددة الأشكال، المهنية منها و التربوية و الجغرافية...الخ وإعطائها أكبر قدر

ممكن من الاهتمام، فنحن نعتمد الانطلاقة المبكرة للصيرورة قبل فعل الإنشاء تحدث بمجرد أن يعي الفرد بوجود سبل "مقاولاتية" تولد أصلا ضمن الأوساط التي تشكل معاش الفرد سواء ارتبطت بالوسط العائلي، المهني، التربوي و التعليمي و حتى التنقلات الجغرافية الممكنة تصب في اتجاه ما يسمي بـ "اليقظة المقاولاتية "« Eveil Entrepreneurial » لهذا السبب نحن نفترض أن الفرد يدخل في صيرورة مقاولاتية عندما تولد مثل هذه اليقظة تدفعه باتجاه "الفعل" المقاولاتي أي إنشاء مؤسسة (طبعا يمكن أن لا يتحقق ذلك أبدا عندما لا تحدث العملية التفاعلية بين العوامل المختلف لكن بالنسبة لنا قد تحققت نظرا للحالات الواقعية التي اختيرت كعينة في هذا البحث...) و عندما "يفعل" أي ينشئ مؤسسته فهو يقوم بذلك في إطار منطق محرك يتضمن الماضي و الحاضر و حتى المستقبل أي المتضمن لمسارات سابقة مرتبطة بالماضي أي "قبل أن يصبح منشئا" يمكن أن تكون قد أثرت في سلوكياته و تصرفاته و حملته علي "فعله الآني" المرتبط بلحظة الإنشاء أي و هو بصدد "الفعل" ولاحقا بالمنشأة و تطورها، لكن نحن سنتقيد تحديدا بالمسارات السابقة لمبحوثينا و نركز حصرا علي ما تنطوي عليه من عوامل اجتماعية محددة أو مساهمة في الدفع نحو مثل هذا "الفعل" أي علي إنشاء مؤسساتهم، هذا ما دفعنا إلي استخدام مفهوم المحرك المتكون من عدة مسارات ضمن مصطلح الصيرورة المعتمد من أجل تحديد مرحلة "ما قبل الإنشاء" أي مرحلة ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و نحن نعتقد بقوة في أهمية استخدام مثل هذه المسارات السابقة (المكونة لمحارك المبحوثين قبل أن يصبحوا مقاولين منشئين لمؤسساتهم) في الكشف عن العوامل الخارجية و الداخلية المحددة أو المساهمة في "ميلاد و تنمية هذه اليقظة".

0 – 1 – 2 الإطار التصوري الخاص

إذن الأمر يتعلق بتحديد العوامل المؤثرة في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" عند المنشئين المبحوثين من خلال محاركهم « trajectoires » المكونة من مسارات « parcours » متعددة تكون قد قادتهم إلى الفعل الإنشائي للمؤسسات مما سيحتم علينا التعرض بالتفصيل إلى محرك كل منشئ من المنشئين المبحوثين وتتبع مختلف المسارات المكونة له، للكشف عن العوامل المولدة والمنمية لمثل هذه "اليقظة" المرتبطة كما افترضنا بمرحلة مبكرة من حياة المبحوث يدرك فيها نيته في إنشاء مشروعه الخاص الذي تحقق بالنسبة لمبحوثينا (لكن قد لا يتحقق بالنسبة لحالات أخري و يجهض مثل هذا المشروع و هو في مهده)، ففعل إنشاء مؤسسة جديدة ليس نتيجة لحظة آنية فورية مرتبطة مباشرة بانطلاقة الفعل وإنما هو فعل يدخل منطق مسار معين يتضمن صيرورة محددة تتكون من مراحل زمنية سابقة (سبقت فعل الإنشاء) وحاضرة (رافقت فعل الإنشاء) مما يستوجب علينا بالضرورة تحديد إطار مرحلة " اليقظة المقاولاتية" ثم محاولة الكشف علي ما

تنطوي عليه من عوامل تكون قد حددت أو ساهمت في ميلادها و تنميتها، هذا ما يفسر اعتمادنا الجوهري على محارك المنشئين والمسارات المختلفة المتخذة في إطار هذه المحارك، فمنطق المحرك و المسارات المختلفة المكونة له يبقى يمثل جوهر التحليل في هذه الدراسة الذي سيوصلنا إلى التركيبة المحددة لميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة جديدة.

و هنا نحن نقصد بالمسارات خطوط السير التي مر بها المنشئ المبحوث على مستويات مختلفة مثل: المسار الدراسي(التربوي) والتكويني، المسار المهني و التجربة المهنية المكتسبة و مختلف العلاقات والشبكات الاجتماعية التي نسجها عبر محركه الحياتي و حركة التنقلات الجغرافية التي يمكن أن يكون قد خضع لها و المسار الجمعوي...الخ مع العلم أننا لا يمكن أن نحدد بدقة متناهية الوقت أو التاريخ لميلاد و تنمية مثل هذه "اليقظة " أو حتي التدقيق الزمني للمسار التطوري الذي يمكن قد اتخذته كل حالة من الحالات المبحوثة.

أما أساس افتراض وجود مرحلة سابقة في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة هو مستوحى من الكثير من النماذج الدراسية التي تضع الفرد الفاعل في الموقع المركزي ويحيط به مواقع مختلفة (تمثلها في الأغلب عناصر من محيط المقاول) تكمل الصيرورة وتمثل باقي الفاعلين وتتضمن مراحل زمنية يصعب تحديدها، يمر بها شخص المنشئ، ذلك أنه لا يمكن تصور أي صيرورة دون المقاول و محيطه و مختلف الأوساط التي عايشها و ما يمكن أن توفره من موارد مالية و مادية و معنوية مشجعة و مساعدة علي فعله و دون معطى الزمن (الوقت) وهذا مـا يؤكد عليه الكثير من الباحثين مثل: "بريات كريستيان" « C.Bruyat »[3] الذي يري أن الصيرورة تسجل في إطار بناء محرك « construction d'une trajectoire » وتتأثر بقوة بالمسارات (العوامل) التـي تكونها و يري أن كل هذه العوامل تتفاعل و تتداخل فيما بينها مع الفاعل المركزي (المنشئ) أو المقاول لإنتاج فعل الإنشاء أو عدم إنتاجه، و« Candido Borges » [4] يعطينا إطار تصوري خطي مرحلي يميز فيه وجود مراحل سابقة عن انطلاقة فعل إنشاء مؤسسة، أما العوامل فنجده يحددها من جهة بالمقاول مثل (الوالدين المقاولين و التجربة و القدرة علي التعلم ...الخ) و من جهة أخري بالمحيط (مثل الشبكة الاجتماعية و الشراكة و الحصول علي رؤوس الأموال الكافية....إلخ)[5] و

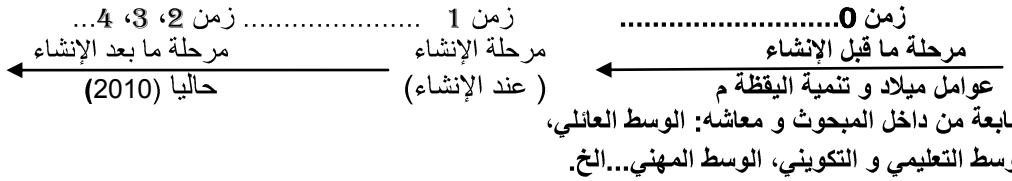
[3] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993 Université Pierre Mendès Grenoble II France.

[4] Candido Borges, Louis jacques, Germain Simard « Le parcours des créateurs d'entreprisestechnologiques : de l'idée d'affaires au seuil de rentabilité » Cahier de recherche n°2006 – 10 / Communication présentée au 23ème colloque du CCPME/CCSBE, Trois-Rivières, Québec, 28, 29 et 30Septembre 2006.

[5] Candido Borges, Louis jacques, Germain Simard « Processus de création de nouvelles entreprises : temps, difficultés, changements et performances »/ Cahier de recherche n°2008 – 06 / Texte publié dans les actes du 9ème CIFEPME/ Congré internationnal en entrepreneuriat et PME /Louvain, Belgique, 28 – 31Octobre 2008.

النموذج العام المقترح من طرف العلامة "ألبار شابيرو" « A. Chapéro » [6] [7] الذي يعود لسنة 1975 و هو يعتبر من أقدم و أبرز النماذج المبينة لميلاد الحدث المقاولاتي و المساعدة علي فهمه و إدراكه، هذا الحدث الذي يرتكز علي قوي مفسرة لفعل إنشاء مؤسسة مستمدة من داخله و في نفس الوقت من محيطه المتضمن لمختلف الأوساط التي عايشها و هي في الواقع مرتبطة أولا بـ"تنقل المقاول المولود"، و بالمتغيرات البسيكولوجية مثل استعداداته و ميوله نحو الفعل، و بالمتغيرات السوسيولوجية مثل الوسط العائلي و أهمية الآباء المقاولين، الفريق المرجعي، المحيط المحلي و ما يوفره من موارد ضرورية لإنجاز الفعل مثل اليد العاملة، رؤوس الأموال الكافية، التجهيزات...الخ. و هناك "فايول" [8] الذي يقر تحديدا بوجود مرحلة اليقظة المقاولاتية وتنمية الطاقة المقاولاتية المحكومة في نظره بعدة عوامل قد تكون مسرعة و/ أو مبكرة و/ أو معرقلة و/ أو مثيرة.

و هناك العديد من النماذج الأخري التي تتم علي نمط الصيرورة و تركز علي العوامل المؤثرة في الفعل الإنشائي للمؤسسات و التي لا تخرج عن نطاق الأوساط التي يعايشها المقاول المحتمل و حوافزه الداخلية و التي تعتمد البعد التعددي للعوامل مثل "ريجي مورو" و "ميشال مارشيسناي" و "آن جيلي" و "محمود ياسين فرفرة" و "إيمان بن صالح"...الخ و غيرهم من الباحثين الذين زودونا بدراسات مفسرة للحدث المقاولاتي ساعدتنا في تحديد إطار المرحلة التي سبقت الإنشاء و التي ربطناها نظريا بزمن 0 و التي سنحاول في سياقها التركيز علي كشف العوامل المحددة أو علي الأقل المساهمة في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية التي نفترض ارتباطها بداخل المنشئ المبحوث و بأوساط مختلفة تمثل معاشه ، هذا ما نحاول اقتراحه في الرسم التالي:



طبعا هذا الرسم البياني المقترح يبقى مجرد محاولة أردنا من خلالها توضيح مسار مفترض اتخذه المنشئ المبحوث في صيرورته لإنشاء مؤسسة بهدف ضبط إطار عوامل المرحلة التي تسبق فعل الإنشاء و تتحكم في ميلاد و تنمية ما سميناه بـ " اليقظة المقاولاتية" و الكشف عن

[6] Albert Chapéro cité par Christian Bruyat Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993 Université Pierre Mendès Grenoble II France.

[7] Albert Chapéro cité par Imane Ben Salah «Facteurs incitatifs et barrières à la création Ex-nihilo d'Entreprises en Tunis» La 1ère Conférence Internationale « Culture Entrepreneuriale et création d'Entreprise » Du 27 au 30 Mars 2008 ; Monastir ; Tunisie / Diapora.

[8] Alain Fayolle « L'ingénieur entrepreneur Français : contribution à la compréhension des comportements de création et de reprise d'entreprise des ingénieurs diplômés » L'HARMATTAN 1999 P149.

طبيعتها التي يمكن أن نابعة من داخل المنشئ المبحوث كما يمكن أن تكون مرتبطة بالأوساط المختلفة التي عايشها، فهي يمكن أن تكون ناتجة عن تأثير الوسط العائلي و الأصل الاجتماعي المنتمي إليه، الوسط الدراسي وطبيعة المسار التكويني الذي خضع له، الوسط المهني والتجربة المهنية و ما حصله من مؤهلات و مختلف المؤسسات التي تعرف عليها و أرباب العمل اللذين تعامل معهم، والعلاقات التي تم نسجها في سياق تكوين شبكته الاجتماعية، والمدخرات و ما توفر لديه من موارد مالية...الخ. فميلاد و تنمية هذه "اليقظة" قد تحدث بتأثير أي عامل من هذه العوامل وقد يتحقق تفاعلها في هذه الأماكن و الأوساط المرتبطة بمعاش المبحوث.

0-1 – 3 تحديد الإشكالية:

الإطار التصوري الزمني لتحليل الإشكالية يتضمن إذن ثلاث مراحل مكونة لصيرورة إنشاء مؤسسة جديدة (تم التسليم بها) هي: مرحلة ما قبل الإنشاء، مرحلة الانطلاقة و مرحلة ما بعد الإنشاء (المقترنة بفترة إجراء التحقيقات و المقابلات سنة 2010) مع التركيز جوهريا علي مرحلة ما قبل الإنشاء و محاولة الكشف علي ما تنطوي عليه من عوامل مولدة و منمية "لليقظة المقاولاتية".

و نوضح أننا سلمنا نظريا أن مرحلة ما قبل الإنشاء تشمل علي قسمين متداخلين: ميلاد "اليقظة" المقاولاتية و قسم تنمو فيه مثل هذه "اليقظة" و أن هناك عوامل محددة تتحكم في ميلادها و تنميتها، دون ادعاء القدرة علي الفصل بينهما. و في الواقع اعتماد مثل هذا التقسيم و التتابع الزمني و تفكيك مكونات الصيرورة، قد جاء فقط من أجل تسهيل الفهم و ضبط المرحلة المعنية بالدراسة و التحليل في صيرورة إنشاء المؤسسات المرتبطة بالمرحلة التي سبقت فعل الإنشاء التي تمثل الوعاء الذي ينطوي علي "عوامل ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية"،المراد الكشف عنها في هذه الدراسة و التي تشكل محور اهتمامنا.

و من المنطقي جدا من أجل الكشف عن هذه العوامل أن نعود إلي ماضي المبحوثين أي الفترة التي لم تكن موجودة فيها مثل هذه الكيانات في مسار المبحوث بهدف معرفة العوامل المحددة أو علي الأقل المساهمة في ميلاد فاعل اجتماعي و اقتصادي جديد هو "المنشئ الذي لم يكن مقاولا منشئا آنذاك، لم يكن بعد قد اكتسب مثل هذه المكانة"، و أيضا ميلاد كيان سوسيو ـ اقتصادي جديد هو "المنشأة التي لم تكن موجودة سابقا" مما يجعل الميلاد هنا مزدوجا، فهناك عمليا "الفاعل و الفعل"، "المنشئ و المنشأة" في نفس الوقت، من هنا جاء التركيز بشكل جوهري علي العوامل التي أدت إلي ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية، أصل تكون و نشوء "المنشئ و المنشأة"، و بالتالي أصل الفعل الإنشائي للمؤسسات، مع الاهتمام أيضا بمرحلة "الإنشاء" و "ما بعد الإنشاء" لكن بشكل ثانوي حسب ما تقتضيه ضرورة البحث من خلال ربطهما ببعض المعطيات المعرفة بالمؤسسات المنشاة

من طرفهم و المبحوثة في هذه الدراسة "عند الانطلاقة" و "بعد الإنشاء" مثل تاريخ الإنشاء، الشكل القانوني، مكان ودوافع التوطين ، طبيعة النشاط، حجم العمال، الرأسمال الاجتماعي، رقم الأعمال...الخ .

إذن إشكالية البحث تدور بشكل محوري حول ماهية العوامل الاجتماعية المحددة لميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية المرتبطة بمرحلة ما قبل الإنشاء في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة جديدة؟

أي محاولة الكشف عن العوامل الخارجية و الداخلية التي أدت إلي ميلاد و تنمية مثل هذه اليقظة عند المبحوثين قبل مرحلة الانطلاقة مما يصب ضمنيا في اتجاه افتراض آخر و هو جماعية الفعل الإنشائي للمؤسسات باعتماد بعد تعدد العوامل المنتجة لهذا الفعل بدلا من أحاديته.

و كما قلنا مثل هذا البناء التصوري يحيلنا بالضرورة إلي التفكير في المسارات المختلفة السابقة المكونة لمحارك المبحوثين فأي محرك أو مسار إنما يمر حتما بمراحل زمنية و يتأثر كثيرا بالأدوار التي تقوم بها الأوساط المختلفة التي عايشها المبحوث مثل الوسط العائلي و التربوي و المهني...هذا ما يفسر بشكل واضح تركيزنا علي المنشئ ، علي مظاهره و خصائصه الشخصية و العائلية و شبكاته الاجتماعية و مساراته السوسيو- مهنية و التربوية و التعليمية و التكوينية السابقة و الحوافز المحركة نحو هذا الفعل أي باختصار البحث في العوامل التي تحمل في طياتها ما يحدد أو علي الأقل ما يدعم ويساهم في ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية و إقدامه علي فعل إنشاء مؤسسته؟ و المرتبطة أصلا بمختلف الأوساط التي عايشها.

0 – 1- 4 صياغة الفرضيات:

عملنا جاء ليحدد و يسيج مرحلة "اليقظة المقاولاتية" التي يتوقف ميلادها و انبثاقها و تنميتها أصلا علي عدة عوامل خارجية و داخلية تمس المقاول و مختلف السياقات و الأوساط التي عايشها، و ما يمكن صياغته كفرضيات نرتبه في النقاط التالية:

الفرضية الأولى: الوسط العائلي يمكن أن تكون بعض مكوناته من العناصر المحددة **لميلاد وتنمية** "اليقظة المقاولاتية" و أهم الافتراضات المرتبطة بهذا الوسط نوجزها كالتالي :

أ/ وجود أفراد في العائلة مقاولين أو تجار يدفع باتجاه **التقليد المقاولاتي و التجاري** .

ب/ الأصل الاجتماعي المقاولاتي يساهم في توليد نفس الأنماط المهنية فالسلف يعيد إنتاج نفسه في الخلف من خلال تحضير الخلافة وتوريث المكانة الاجتماعية التي تورث تماما كما تورث الأملاك.

ب/ توفر العائلة علي رؤوس الأموال يشكل مصدرا رئيسيا للتمويل الأولي لانطلاقة المشاريع الاستثمارية للمبحوثين مما قد يساهم أصلا في تحريك داخل المبحوث نحو التوجه المقاولاتي.

ج/ توفر العائلة علي شبكة من العلاقات الاجتماعية (الوسط المحلي، الجواري، الأصدقاء...الخ) قد يساهم في تنمية التوجه المقاولاتي.

الفرضية الثانية: الحركية بمختلف أشكالها (الجيلية، التربوية، المهنية، الجغرافية، الجمعوية...الخ) تمثل عامل انفتاح نحو ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و أهم الافتراضات نوجزها كالتالي:

أ/ التكوين الأساسي و **المكمل**، يحمل عناصر منفتحة علي التوجه المقاولاتي مثل التخصص العلمي و محتوي البرامج المنطوي عليها، خاصة إذاكانت مرتبطة بالجنب التقني و علوم التسيير و الإداراتية و الاقتصاد ...الخ، **فنحن نعتقد في وجود رابط بين البعد العلمي المختص و التوجه المقاولاتي و اختيار نشاط المؤسسة** لاحقا.

ب/ المسار المهني يشكل مؤهل للانفتاح نحو بروز سلوكيات تقود إلي فعل إنشاء المؤسسات وهو ينطوي علي **أربع افتراضات** نوجزها كالتالي:

- **طبيعة المهن الممارسة أفقيا أو عموديا** في سياق التجربة المهنية المكتسبة.
- **تغيير النشاط المهني المهيمن (الوظيفة الأساسية).**
- **التغيير المتكرر للمؤسسة.**
- **تغيير أرباب العمل و تعددهم.**

فمواقف التغير علي مستوي هذه المؤشرات الثلاث يمكن أن تساهم في الإنفتاح نحو ميلاد وتنمية "اليقظة المقاولاتية".

د/ الحركية الجغرافية و التنقلات و التغيرات المتكررة للمناطق و الأماكن المختلفة داخل الوطن أو خارجه قد يدفع باتجاه الانفتاح نحو التوجه المقاولاتي و بروز سلوكيات مقاولاتية.

و/ الحركية الجمعوية و السياسية: فالانتماء و المساهمة في تأسيس الجمعيات أو الأحزاب يؤدي حتما إلي تراكم المعرفة النوعية و بناء شبكة من العلاقات واكتساب تجربة في إنشاء المنظمات مما قد يدفع بالرغبة نحو التوجه المقاولاتي.

الفرضية الثالثة: الحوافز، اعتماد المنظور التعددى للحوافز يجعلنا نقترح عليكم أنماط مختلفة من الحوافز المولدة "لليقظة المقاواتية":

أ/ الحاجة إلي الاستقلالية المهنية و رفض سلطة الآخر قد يشكلان حافزين يدفعان باتجاه ميلاد الميل المقاولاتي و فعل إنشاء مؤسسة كسبيل للتخلص من وضعية الخضوع والتبعية.

ب/ البطالة والمواقف السلبية الأخرى مثل الطرد والفقر و الحاجة...الخ يمكن أن تكون حوافز قوية للخروج من الوضعية المزرية المتعايش معها مما يدفع نحو التوجه المقاولاتي.

ج/ الحافز المالي له قوة في التأثير علي الفرد و توريطه في عالم إنشاء المؤسسات و المقاولاتية.

د/ هناك حوافز أخري مثل: **تحقيق الذات و الاعتراف الاجتماعي** ...الخ قد تكون محركة و مولدة للتوجه المقاولاتي.

الافتراض الرابع ضمني ينطلق من **الطبيعة الجماعية** للفعل الإنشائي للمؤسسات و درجة من التعقيد و التراكب و التداخل **للعوامل المؤدية إلي ميلاد وتنمية "اليقظة المقاولاتية"** و بالتالي فعل إنشاء المؤسسات بمعني أن هذا الفعل هو **فعل جماعي و ليس فردي**، يساهم في إنجازه العديد من الفاعلين لكن مع التسليم بتغليب دور الفاعل المركزي الذي هو "المقاول المنشئ المبحوث" و ما يتوفر عليه من موارد مادية و غير مادية و ما يتسم به من خصائص و مظاهر و حوافز، نابعة من مختلف الأوساط التي عايشها و تشبع و اغترف منها مثل الوسط العائلي، التربوي، الجواري، المهني...الخ و ما ولدت لديه من أشكال متعددة من الحركية و ما نسجه من شبكات اجتماعية مفيدة ...الخ فكل هذه العناصر نفترض أنها تعبرعن أدوار محددة يقوم بها فاعلون متعددون آخرون متورطون في هذه الصيرورة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عملية تفاعلية يصعب معها التحديد الدقيق لخصائصها لكن يبقي يقودها المنشئ المحرك المركزي المتورط بقوة فهو يمثل الحلقة الأساسية التي تدور حوله هذه العملية هذا كله مرتبط بشكل حتمي بالمرحلة الأولي من هذه الصيرورة و هي مرحلة ما قبل الإنشاء، المنطوية علي "اليقظة المقاولاتية" التي تمثل أصل إنطلاقة صيرورة إنشاء المؤسسات، فهي عنصر أساسي يمكن أن يقود ميلاده فعلا إلي فعل الإنشاء (كما هو الحال بالنسبة لعينتنا) أو إلي عدم اكتماله لماذا؟ لأنه يحتاج إلي عوامل محددة تنمي وتطور مثل هذه "اليقظة" المولودة و تحمله علي إنشاء مؤسسته.

0 – 2 الإطار المنهجي للبحث

0 – 2– 1 الاختيار المنهجي للموضوع:

الاهتمام يركز علي محارك مجموعة من المقاولين المنشئين الخواص الذين أنشئوا بأنفسهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة انطلاقا من الاستثمار الصناعي بمدينة وهران وهي تمثل حالات خاصة من الإنشاء الجديد أي إنشاء كيانات اجتماعية و اقتصادية لم تكن موجودة في السابق واختيارنا لهذا المجتمع يجد تبريره في الأسباب التالية:

- نمط إنشاء مؤسسة جديدة أثار انشغال العديد من الباحثين و المختصين في ميدان المؤسسة ينتمون إلي مختلف العلوم قدموا العديد من الدراسات والمعالجات التي تناولت الموضوع سواء في الاقتصاد، علوم التسيير والمانجمانمت، علم النفس، الأنثربولوجيا ...الخ وأخيرا في علم الاجتماع جوهر هوية بحثنا الذي أكتسب تنوعا و ثراءا أكبر بالمقارنة مع الأنماط الأخرى المذكورة أعلاه فنحن نعتقد في انه الأنسب في توضيح تعددية النشاطات الممارسة و طرق

التفكير الاجتماعية المتنوعة المكونة لمحاركهم ومساراتهم ونجده الأدق في الكشف عن أصول المؤسسات الجديدة و رصد اللحظات الأولي لميلادها ومراحل صيرورتها التطورية.

- الندرة اللتي تميز الأعمال والدراسات السوسيولوجية المتناولة لإشكالية أصول إنشاء المؤسسات الجديدة في البلاد وغيابها كليا علي مستوى معهد علم الاجتماع ونحن نطمح مستقبلا إلي إنشاء اختصاص في علم اجتماع المقاولاتية والمقاول.

- محاولة تقديم جانب دراسي أكاديميي عن سوسيولوجية المقاولاتية و المقاول الجزائري وطبعا هذا يصب في عمق علم الاجتماع التنمية، الاختصاص المنطلق منه في تحضير رسالة الدكتوراه فالاهتمام بالمقاول و أصول إنشاء المؤسسات و المقاولاتية أصبح يطرح بقوة كنموذج تنموي قادر علي خلق الثروات ومناصب شغل وبالتالي المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة في سياق المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق وهذا يشير إلي االطابع العملي في اختيارنا للموضوع، فحسب الإحصائيات الرسمية تشير أن حجم (م.ص.م.خ) في ازدياد مستمر أغلبها أنشأ في السنوات الأخيرة وفي قطاعات متنوعة (المواد الغذائية، الأشغال العمومية، التجارة، النقل، الإعلام الآلي، خدمات للمؤسسات...الخ) خاصة بعد اعتماد العديد من الآليات المدعمة للمنشئين و أصحاب المشاريع مثل: « ANSEJ » و « ANDI » ...الخ. مما ساعد بقوة فيما يسمي بالانفجار الديموغرافي لهذا النوع من المؤسسات في البلاد و هذا يؤكد بوضوح أهمية مجتمع الدراسة و حضوره القوي و ازدياد حجمه و انتشاره.

0 – 2 – 2 التحقيقات الأولية:

التحقيق بدأ في مرحلة مبكرة ارتبط بأول تسجيل لنا في رسالة الدكتوراه في 2003/2002 مع العلم أنه يمكن اعتباره تكملة لما تم في سياق رسالة الماجستير عن الصناعة الخاصة وقد اكتسي هذا التحقيق في البداية طابع العفوية والتلقائية ويمكن إيجاز خطواته في التالي:

- التردد علي "كل ما اعتقدنا" أنه ينتمي إلي منشآت خاصة تمثل (م.ص.م) أين التقينا بعدة مقاولين منشئين « Créateurs » و مستعدين « Repreneurs » و مستأنفين «Réactivants » ورؤساء و مسيرين أجراء لكن هذه الخطوة لم تفضي إلي الكثير من النتائج العملية في اختيار العينة وبنائها وهذا راجع إلي عدم استجابة أغلبها للمقاييس المحددة في البحث و رفض البعض الآخر التعاون معنا و القبول بالانضمام إلي عينتنا و كان هذا أقصي ما اصطدمنا به في هذه الدراسة لكن هذا لا ينفي ما تم الاستفادة منه في إعداد أسئلة المقابلة و تقنينها و تجريبها و تعديلها بشكل متواصل حتى وصلت إلي الشكل النهائي المعتمد في هذه الدراسة.

- خطوة اللجوء إلي الهيئات الرسمية من أجل الحصول علي القوائم المحتملة للمنشئين المتوفرة لديهم لم تكن فعالة علي مستوى بناء العينة فالهاتف لا يجيب وإن حدث فالإجابة تبقي مبهمة وغير مشجعة و مضيعة للكثير من الجهد و الوقت و لا داعي لذكر الكم الهائل من المواعيد الملغاة و نفس الشيء بالنسبة للعناوين المدونة في هذه القوائم التي يصعب إيجادها فقد استدعت منا عدة تنقلات بدون فائدة (فإما هي متوقفة عن النشاط و إما وهمية ليس لها أي وجود و إما أن صاحبها لا يستقبل أحد...الخ) و قد جربنا الاتصال عن طريق البريد الالكتروني الذي ليس له أي فعالية تذكر و هذا يصب في اتجاه لفت الانتباه للصعوبات التي يصطدم بها في بناء العينة، فالبحث الميداني أصبح من أصعب المهام التي يقوم بها الباحث في بلادنا خاصة إذا كان اختصاصه ينتمي إلي علم اجتماع وميدانه المؤسسة "الخاصة" فالأستاذ الباحث لا يمثل أي هيئة رسمية ملزمة تسهل عليه مشقة الميدان فلا وجود لأي اتفاقيات بين الوزارتين المعنيتين ولا بين الجامعات و المؤسسات لتذليل الصعاب و تأطير وتسيير و تمويل مثل هذه البحوث والاستفادة منها كما يحدث في الدول المتقدمة التي تتولي عملية الإشراف و التمويل لمثل هذه البحوث و الدراسات.

و مع ذلك فإننا لا ننكر أهميه الدراية المتوفر عليها مسئولي الهيئات الرسمية حيث تم الحصول علي معطيات مفيدة من خلال المقابلات التي تمت معهم عن موضوع الإنشاء و يبقي عموما الشيء الايجابي من كل هذا هو تمكننا من نسج و بناء بعض العلاقات والمعارف عن المنشئين تتكون من باحثين ومسيرين ومقاولين قدموا لنا الكثير من الدعم الشخصي خاصة من خلال الإتيان ببعض الموافقات عن المقاولين وأحيانا المبحوث نفسه كان يقترح علينا أصدقائه ويسعي إلي إقناعهم لكن لم يكن الأمر ليسير دائما علي ما يرام "فإن وجدنا المواصفات يغيب القبول وإن وجدنا القبول تغيب المواصفات" ونحن نشيد بالدور الفعال لشبكة العلاقات في بناء العينة ولولاها ما تمكنا من إيجاد حالة واحدة و هذا ما يطلق عليه في اللغة الاصطلاحية بتقنية "كرة الثلج" التي تستخدم عادة في العينات اللا- تمثيلية.

0 - 2 – 3 اختيار العينة:

بناء عينة تمثيلية عن مجتمع المقاولين المنشئين للمؤسسات "الجديدة" « Ex-nihilo » أمر في غاية الصعوبة إن لم نقل مستحيلا بالقياس إلي غياب الإحصائيات الكافية والدقيقة عن مجتمع الأم و الانعدام الكلي للملفات المعرفة بحجم و خصائص النسيج المقاولاتي علي مستوي الجهات المختصة بالإضافة إلي مختلف الصعوبات الميدانية التي يصطدم بها الباحث عند محاولة تقربه من فئة المقاولين، حيث تبقي احتمالية قابلية التعاون و منح الموافقة علي الانتماء إلي عينة البحث ضعيفة جدا فهم يشكلون "عالم مغلق يصعب اختراقه" إن لم توجد علاقات و توصيات معينة

تنتمي إلي وسطهم و ضرورة تحلي الباحث بالقدرة علي الإقناع و بعث عنصر الارتياح في نفسية المحاور فهذا العامل السيكولوجي الموفر للثقة يعتبر عاملا محددا للحصول علي الموافقة، كل هذا لم يتح لنا فرصة اللجوء إلي العينات التمثيلية و الطرق التقليدية المعروفة المرتبطة بها، فجاء تفضيل العينة اللا ـ تمثيلية واعتماد معادلة تجمع بين طريقتين أو تقنيتين: **"الاختيار العقلاني"** « choix raisonné » و **"كرة الثلج"** « boule de neige » و هذه المعادلة سبق و أن اقترحت من طرف "غودلف و متلون" « R. Ghilione » و « B. Matalon » [9] و هي تعتبر في الواقع أقل بناءا و أقل نظامية في تحديد عينة البحث بالمقارنة مع الأخرى التقليدية المعروفة و تستخدم في العينات اللا- تمثيلية (لأنها لا تحمل في طياتها ما يؤمن هذه التمثيلية) و لهذا تطرح إشكال "تعميم النتائج" إلا أنها تفرض نفسها علي المستوى الميداني في الكثير من الأحيان عندما يتعذر اللجوء إلي العينات التمثيلية كما هو الحال بالنسبة لنا و هذا لا ينقص من سوسيولوجيتها في شيء و ما يدعم اللجوء إلي مثل هذا الاستخدام، هو ما ذهب إليه العديد من الباحثين المختصين في المنهجية، فمثلا حددت مثل هذه التقنيات من طرف الباحث" ف. دبلطو" « F. Depelteau » [10] و خاصة "نيكول برتي" « Nicole Berthier » [11] الذي يجعل منها أدوات سوسيولوجية يمكن الاعتماد عليها فهو يري أن "الاختيار العقلاني" يؤدي إلي تصفية الأفراد الذين يصرحون أنهم ممثلون لمجموعة، فالتمثيلية عنده تحمل معني "نموذجية" و بالتالي فإن تبرير مثل هذه الطريقة التي يمكن أن تبدو طبيعية و بسيطة نسبيا ليس إحصائيا لكنه يبقي سوسيولوجيا علي حد تعبيره : *« La justification de cette méthode (...) n'est pas statistique, mais sociologique »*[12] و يري نفس الباحث بالنسبة لطريقة أو تقنية "كرة الثلج" أنها "حتى و إن كانت غير مدافع عنها من المنظور الإحصائي إلا أن لديها من القرائن الميدانية و في بعض المرات السوسيولوجية الخاصة بها" و هذا حسب ما ورد حرفيا علي لسانه في النص التالي: *«Si la méthode boule de neige n'est pas défendable d'un point de vue* statistique, *elle a pour elle des arguments pratiques ou quelquefois sociologiques »*[13].

[9] Rodolphe Ghilione et Benjamin Matalon Cités par Christel Candalot « l'identité professionnelle des formateurs à la recherche documentaire en premier cycle universitaire » Université des sciences sociales Toulouse 1.

[10] F. Depelteau cité par Christel Candalot , idem.

[11] Nicole Berthier « les techniques d'enquête en sciences sociales » Méthodes et exercices corrigés CORSUS Sociologie Edition Armond Colin Année 2000 / P254.

[12] Idem p 122.

[13] Idem p 122.

الدراسات السوسيولجية الأكاديمية حيث نجدها مجسدة مثلا عند "ريجي مورو" « R. Moreau » و "قي منغات" « G. Minguet » و "كريستال كوندالو" « C. Candalot »...الخ.

و هكذا يتضح لنا أن **"الاختيار العقلاني"** كتقنية تصلح للبحث عن أشخاص يملكون صفات و خصائص نادرة و تتمثل في اختيار أول المبحوثين الذين نعرف أنهم معنيين بالإشكالية نظرا لاستجابتهم لمقاييس محددة أما تقنية **"كرة الثلج"** تتمثل في طلب منذ البداية من المبحوثين الذين تتوفر فيهم الصفات المطلوبة إرشادنا علي أسماء أخري يمكن أن تكون جزءا من العينة و في هذا السياق لا ننسي الإشادة أيضا بدور العلاقات و شبكة المعارف المسهلة للقاءات الأولي للحالات المحتملة، هكذا تمت عملية التصفية و **اختيار عينة البحث التي استقرت في النهاية علي خمس (05) حالات واقعية من المقاولين المنشئين الخواص بمدينة وهران** تنطبق عليهم صفة إنشاء "مؤسسات جديدة" تنتمي إلي قطاع (م.ص.ص.م.خ") موطنة بالمنطقة الصناعية بحاسي عامر و منطقة النشاط بآرزيو: الحالة رقم 01 أنشأت "مؤسسة مختصة في الإلكترونيات « Electronic »، خاصة في صناعة المقعرات الهوائية و تركيب أجهزة التلفاز والإلكترو- منزلية" و الحالة رقم 02 أنشأت مؤسسة مختصة في مواد البناء، خاصة صناعة "السيراميك " و البلاط الأرضي المزخرف و الحالة رقم 03 أنشأت "مؤسسة مختصة في صناعة السفن البحرية الصغيرة أو الزوارق الوجهة للمتعة و الصيد و إقامة المسابح" و الحالة رقم 04 أنشأت "مؤسسة منتجة للساردين و التون" و أخيرا الحالة رقم 05 أنشأت مؤسسة مختصة في البناء المعدني و الصيانة الصناعية المتعددة.

و اختيار هذه الحالات لم يكن عشوائيا و إنما عقلانيا مقصودا أملته عدة مقاييس:

- **مقياس "المؤسسات الجديدة"** أي تم اختيار "الكيانات الاقتصادية الجديدة" التي لم تكن موجودة سابقا أو ما يطلق عليها مصطلح « Ex-nihilo » و بالتالي أقصينا من الدراسة "الكيانات الموجودة المستعادة" و "الكيانات الموجودة المستأنف تنشيطها" لأن هناك ثلاث أنواع من الإنشاء: الجديد، الاستعادة و الاستئناف وكله ينتمي إلي قطاع "م.ص.م/ص.ص.م". و "الإنشاء" لفظ يشير إلي "الفعل" و " النتيجة" بمعني الشيء الذي أنشأ أي "مؤسسة جديدة" لكن أيضا يشير إلي صيرورة "فعل القيام" بشيء "لم يكن موجودا من قبل"[14] والحديث عن "الفعل" هو بالضرورة الحديث عن "الفاعل" ضمن مفاهيم الحراك و المسارات.

[14] R.Suidi / M.Y.Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs ; le territoire et la création d'entreprises :enquête à Boghrni » les Cahiers du CREAD n° 51/Année 2000/ pp45-70.

- **أن يكون المقاول المبحوث هو المنشئ** بذاته و شخصيا أي هو الذي أنشأ "كيانا اقتصاديا جديدا لم يكن موجودا في السابق" من خلال تورطه في نشاط صناعي أو تجاري معين يكون فيه هو المالك وهو المسير لهذا الكيان متحملا أعباء المخاطرة و اللا- يقين باستخدامه ورهنه لموارده الحاضرة من أجل الحصول علي نتيجة مستقبلية.

- **أن يكون سن هذه "الإنشاءات الجديدة" يعادل الخمس سنوات فما فوق** (وهذا يعني إقصاء كل ما لديه أقل من خمس سنوات) لأن المعروف و الشائع أكاديميا أن ثلثي هذه المؤسسات لا يطفئ شمعة عيد ميلاده الخامس وهي حقيقة إحصائية تؤكدها الكثير من الدراسات مثل « ANCE » والأكيد أن هذه النسبة ترتفع بقوة بالنسبة لنا إلا أن الأمر لا يمكن تدعيمه بأرقام عن حجم الاختفاءات في ظل غياب الإحصائيات الرسمية. و بتحديدنا لهذا المقياس (سن خمس سنوات) نهدف إلي ترك متسع من الوقت للمنشئ في دعم و تأكيد استقرار مؤسسته المولودة و إمكانية الحصول علي وضوح الرؤية عن محركه و مساراته عند محاورته.

- **مقياس تنويع تواريخ الإنشاء** في انتقاء حالات العينة.

- **مقياس تكرار فعل إنشاء المؤسسات** الجديدة أو حتى المنظمات أي محاولة إدراج حالات من المنشئين تكون لديها تجربة متكررة في الفعل الإنشائي للمؤسسات.

- **مقياس تنويع قطاعات نشاط المؤسسات** الجديدة فجاءت العينة متضمنة لقطاع المواد الغذائية ممثلة في صناعة معلبات "التون" و "السردين"، الصناعة الإلكترونية و الكهرو-منزلية و صناعة مواد البناء مختصة في إنشاء السيراميك و البلاط الأرضي المزخرف و الصناعة البحرية مختصة في صناعة السفن و الزوارق و نموذج من الخدمات الصناعية المختص في البناء المعدني و الصيانة الصناعية.

- **مقياس تنويع حجم المؤسسات** الجديدة من الصغيرة إلي المتوسطة.

- **و أخيرا و الأهم حسب صك الموافقة** الذي يمنحه المقاول و مدي استعداده و قابليته للتعاون المستمر معنا والإجابة علي الأسئلة بمصداقية ودقة ففي الكثير من الأحيان اصطدمنا بالرفض حتى بعد الحصول علي هذه الموافقة لسبب أو لآخر.

كما ترون فإن هذه المقاييس **تخضع لمبدأ التنويع** الذي حرصنا علي حضوره بقوة في اختيار عينة البحث من أجل فهم جيد للفعل الإنشائي للمؤسسات عند المبحوثين و ما ينطوي عليه من عوامل محددة و مفسرة لميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية".

و **اختيار التضييق** في عينة البحث جاء مقصودا من أجل التعمق والتدقيق في تفاصيل الحالات النموذجية المختارة وتحديد معالم محارك ومسارات المنشئين المبحوثين التي قادت أصل صيرورة إنشاء مؤسسات جديدة باستخدام المنظور المتعدد الأبعاد و النظرة التمامية من أجل فهم عومل

الفعل الإنشائي للمؤسسات، ففي إطار الخيار العقلاني المستخدم للمقابلة المقننة المعتمدة علي أدق التفاصيل لا داعي لاستجواب عدد كبير من المبحوثين فذلك يصعب الاستفادة المنهجية والنظامية حسب ما يقر به كل من "غيليون ومتالون"[15].

0 – 2 - 4 الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات:

الأدوات و التقنيات المستخدمة في هذا البحث جاءت لتلاءم طبيعة الإشكالية المطروحة و استجابة لأهدافها و أهمها تمثل في انتقاء المقابلة المقننة كأداة أساسية و المقابلة نصف-الموجهة كأداة مكملة مع الاستعانة بالتقنيات الأخرى مثل الملاحظة و استعمال المصادر الرسمية كالوثائق و الإحصاءات الرسمية والإطلاع على البحوث والدراسات العلمية السابقة الموجودة على مستوى الأطروحات والكتب والمجلات المتخصصة وحتى على مستوى الجرائد اليومية، كلها ساعدت في جمع البيانات والمعلومات الضرورية للدراسة والتحليل.

1° / دليل المقـابلـة المقننة

المتعارف عليه سوسيولوجيا يميز بين وجود المقابلة ذات البناء الضعيف و المقابلة ذات البناء القوي و الاختيار يتوقف علي مدي معرفة الباحث بالموقف المراد تحليله، فالمقابلة الأقل بناءا توظف عندما تكون المعرفة بالموضوع ضعيفة و هي مقابلات استطلاعية تستخدم في البداية من أجل التعرف علي الميدان في حين عندما تتقوي المعطيات و المعلومات يمكن الانتقال حينئذ إلي ما يسمي بالمقابلة المبنية، و بالتالي فهي توظف عندما تتوفر المعلومات الأكثر دقة و ضبط حول الميدان المبحوث، هذا ما تشير إليه الأسس المنهجية المرتبطة بإعداد المقابلة[16] التي يحصرها بعض المنهجيين في وجود نوعين فقط من هذه التقنية: النصف- الموجهة و الحرة واختيار ذلك يتم حسب الغرض وعدد المبحوثين و لكن و مع ذلك هناك استخدام متداول لنوع ثالث يعرف بدليل "المقابلة الموجهة" أو "المقننة" المعتمد من طرف الكثير من الباحثين في حقل علم الاجتماع حيث يفضلون معادلة المزج بين الاستمارة والمقابلة معا من أجل الاستفادة من مزايا التقنيتين المنهجيتين وهذا ما يطلق عليه بـ"المقابلة الفردية المقننة" حيث يتم سلفا تحديد وتقنين في "استمارة المقابلة الموجهة" أو "دليل المقابلة المقننة" الأسئلة المراد توجيهها "وجها إلي وجه" للأشخاص المبحوثين بنفس الصيغة والترتيب سواء كانت أسئلة مغلقة أو مفتوحة مع ترك دائما

[15] Rodolphe Ghilione et Benjamin Matalon Cités par Régis Moreau « l'émergence organisationnelle : Le cas des Entreprises de Nouvelle Technologie » Thèse de Doctorat / sociologie/ sous la direction de Guy Minguet / Université de Nantes / Faculté des Lettres et des Sciences Sociales / Année 2004.

[16] Alain Blanchet, Anne Gotman « l'enquête et ses méthodes : l »entretien » Ouvrage publié sous la direction de François de Singly, Nathan, Université, Année 2003, P127.

المجال مفتوحا بالنسبة للمبحوث لاقتراح ما لديه حتى بالنسبة للنمط المغلق من الأسئلة من خلال إدراج "خانة أخر" وهذا ما تم اعتماده كأداة منهجية أساسية لجمع المعطيات التي قد تصبح كمية أحيانا حسب المتحصل عليه من الإجابات المتكررة من طرف المبحوثين عن نفس المؤشر و هذا ما تم اعتماده أساسا فنحن لم نجد أي ضرر في المزج بين التقنيتين "الاستمارة و المقابلة في الحصول علي ما يسمي بـ"دليل" أو "استمارة "المقابلة المقننة" و "الموجهة" بشكل دقيق و بالتالي هذا النوع من المقابلة هو ذات بناء قوي نظرا لكمية ما تتوفر عليه من معرفة دقيقة بالموقف، مع العلم أننا لا ننفرد إطلاقا في اللجوء إلي المزج بين التقنيتين "الاستمارة و المقابلة".

و بالتالي فإن الاستخدام الكمي هنا و لغة الرقم يتناسب أيضا مع المقابلة المقننة التي قننت الأسئلة من أجل الحصول علي أجوبة دقيقة إلي حد ما و هي تشبه كثيرا تقنية الاستمارة إلا أنها تتم بالضرورة "وجها لوجه" و دون أن يتم ذلك بغرض الحصول علي "تعميمات" فقد شرحنا سابقا أن عينتنا ليست تمثيلية و لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميم النتائج المتوصل إليها،

لكن وجدنا من الأفضل للتوضيح و الشرح و المقارنة و الاختصار أحيانا جمع الإجابات و ترجمتها إلي أرقام تعكس عدد "الحالات الخمس المبحوثة" المعنية بالإجابات المتشابهة أو المتقاربة، و لهذا نحن اكتفينا فقط باستخدام الرقم المعبر عن عدد الحالات المتشابهة و لم نلجا إطلاقا لاستخدام النسبة المئوية (%)، التي لا يسمح بها منهجيا سوي بالعينات التمثيلية المحددة انطلاقا من عمليات حسابية دقيقة و مضبوطة تجعل منها عناصر ممثلة فعلا لمجتمعها. هذا ما يفسر اكتفائنا بالرقم المترجم لعدد الحالات المعنية بتكرار الإجابات بهدف الإيضاح و الشرح لا أقل و لا أكثر مع لفت الانتباه إلي وجود العديد من الدراسات التي استخدمت النسبة المئوية في حالات محدودة و ضيقة، لكن و مع ذلك نرجو أننا لم نورط أنفسنا باعتماد الرقم في تفسير و ترجمة النتائج، خاصة و أن المبتغي من ذلك ليس "التعميم"،

ـ مضمون دليل المقابلة المقننة و إدارتها

إذن لاختبار الافتراضات أعلاه جاءت مدونة "المقابلة المقننة" تتضمن 288 سؤالا وهي تنقسم إلي قسمين: (أ) يتكون من 259 سؤالا و(ب) يضم 29 سؤلا وهي أسئلة من نوعين أغلبها مغلق و الباقي مفتوح أما مضامين القسمين فنقدمها مختصرة في التالي: **قسم (أ)** يتمحور حول محرك الفاعل الذي قام "شخصيا" بفعل إنشاء مؤسسته و هذا المحرك يتكون من عدة مسارات سابقة نفترض أنها قادته في إطار "مرحلة ما قبل الإنشاء" إلي ميلاد "اليقظة المقاولاتية" و هذا من أجل التعرف علي العوامل التي حددت مثل هذه اليقظة و تنميتها بهدف فعل إنشاء مؤسسة جديدة و أهم المحاور التي يتضمنها هذا القسم نوجزها كالتالي: 1°/ **الخصائص الشخصية والعائلية** و قد أردنا

من خلالها التعرف علي مدي تأثيرها وتحديدها لميلاد "اليقظة المقاولاتية" وهي تشمل عدة عناصر مثل: - المعطيات الفردية المرتبطة بتعريف المنشئ (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية، الأصل الجغرافي، مكان الإقامة...الخ)./- المعرفة بطبيعة المسكن والأملاك التي يتوفر عليها المنشئ و العائلة./- المعرفة بالأصل الاجتماعي./- المعرفة بخصائص أفراد العائلة: الزوجة، الوالدين، الإخوة./- المعرفة بالوسط المقاولاتي./ - المعرفة بالشبكة الاجتماعية (الجوار، الأصدقاء،الحارة...الخ)./ - المعرفة بخصائص الفريق الجماعي المنشئ. 2°/ **الحركية ومختلف أشكالها كعامل انفتاح نحو التوجه المقاولاتي وهي تضم:**- الحركية التربوية (التكوين الأساسي والتكوين التكميلي)./ - الحركية المهنية (معرفة خصائص المسار المهني للمنشئ قبل الإنشاء). / - الحركية الجغرافية. / - الحركية الجمعوية والسياسية./- عمليات إنشاء سابقة. 3°/ **مصادر التمويل.** 4°/ **الحوافز.** 5°/ **المشاكل والصعوبات** التي واجهها المنشئ وكيف تم تجاوزها.

قسم (ب) يتمحور حول التعريف بالنتيجة أي بالمؤسسة المنشأة المبحوثة عند الإنشاء و الفترة الحالية (المحددة بوقت إجراء التحقيقات سنة 2010) من خلال عدة معطيات تعريفية نذكر منها: تاريخ الإنشاء، مكان ودوافع التوطين، الشكل القانوني، حجم العمال، الرأسمال الاجتماعي، رقم الأعمال...الخ.

أما إدارة استمارة "المقابلة المقننة" فيتم ملئها شخصيا بهدف التأكد من صدق الأجوبة و دقة البيانات مع استخدام جهاز التسجيل في حالة وجود الأسئلة التي تستدعي المزيد من التوضيحات و المحاورة، مثل هذه الأداة تلاءم أكثر أهداف و إشكالية الدراسة فهي تسمح بالحصول علي معطيات مهمة للكشف عن العوامل التي حددت أو حتى ساهمت في ميلاد "اليقظة المقاولاتية"و تتيح أيضا إمكانية التعرف و لو نسبيا علي المدركات، الآراء، التجارب والمعرفة الخاصة بالمبحوثين و التحديات التي واجهتهم في إنجاز مشاريعهم و كل هذا يتم من خلال مقابلات مبرمجة مسبقا تجري في مواقع العمل للمقاولين المنشئين المبحوثين، علي مستوى مكاتبهم خلال مدة زمنية يتراوح معدلها بين "ساعة و نصف" و "ساعتين" حسب ما يسمح به وقت كل مبحوث وظروفه، تتكرر من خمس إلي ست مرات مع تخصيص الأخيرة لإجراء و تسجيل المقابلة نصف-الموجهة و دائما في نفس السياق نشيد بأهمية بعض الحالات المبحوثة التي كانت قمة في التعاون حيث لاقينا منها كل الدعم و الترحيب و لم تبخل إطلاقا بوقتها الذي كان يتجاوز أحيانا المتفق عليه مما سهل علينا عملية التزود بالمعلومات الضرورية للبحث و هذا ينطبق خاصة علي الحالة رقم 01 و 02 و 03.

2° / دليل المقابلة نصف – الموجهة

هي الأداة المكملة لعمل استمارة "المقابلة المقننة" و مضمونها جاء مهيكلا حول أهم محاور "المقابلة المقننة" **مركزا علي مرحلة "ما قبل الإنشاء" بهدف استدراك النقائص التي تنطوي**

عليها "المقابلة المقننة" و الحصول علي بعض التفسيرات و الإيضاحات الضرورية و أهم الأسئلة التي تضمنها دليل "المقابلة الموجهة" هي التالي: كيف أنشاء المبحوث مؤسسته و ما هي العوامل التي ساعدته و أدت إلي ميلاد و تنمية الميل المقاولاتي لديه ؟ **و ما هي الحوافز التي حركته نحو ذلك** ؟ - من هم **أهم الفاعلين الذين ساهموا** في إنجاز هذا الفعل وما **مصيرهم بعد الإنشاء؟** - ما هي **الصعوبات التي عانى منها** في كل مرحلة من مراحل **صيرورة** الفعل الإنشائي لمؤسسته **و كيف** اجتازها؟ كل هذا يتحدث عنه المبحوث بكل **حرية** مع **التدخل فقط** و بلطف كبير من أجل **إدارة المقابلة حسب الترتيب** المعتمد و عدم الخروج عن سياقه مع اعتماد آلة التسجيل لتسهيل عملية تدوين المعطيات.

لكن **لماذا استخدام** "المقابلة المقننة" و دليل آخر لـ"المقابلة نصف- الموجهة المسجلة"؟ بالنسبة "للمقنن" فهو يهدف إلي كشف العوامل المحددة لفعل إنشاء مؤسسة عند المبحوثين و معرفة ما إذا كان هناك توافق و تشابه أو اختلاف في الإجابات لكن تبقي أداة غير كافية لأننا نحتاج أحيانا إلي تفسيرها من أجل بلوغ الحقيقة في تحليل إشكالية فعل إنشاء المؤسسات الجديدة لهذا الغرض فرضت علينا الضرورة التفكير في كيفية الحصول علي معطيات كيفية أوضح مفسرة لهذه الحقيقة مما دفعنا إلي استخدام أداة ثانية مكملة هي "المقابلة نصف – الموجهة" و المسجلة لنستدرك النقص ونكمل عمل "المقابلة المقننة" فهي تتسم بحرية و مرونة أكبر و تكمن وظيفتها الأساسية في طلب "لماذا" و فهم "كيف"من أجل إعادة بناء المعني و الدلالة و يبقي اختيار هاتين الأداتين و مقابلة المبحوث وجها لوجه يجد تبريره في التالي:

أولا: إمكانية ملاحظة سلوكيات المبحوث و رصد ردود أفعاله.

ثانيا: تعرفنا بمسارات المبحوث و تزودنا بالمعلومات الضرورية المرتبطة بماضيه و بالجوانب الشخصية والعائلية لحياته واستحضار الذكريات و العواطف...الخ مما يتيح لنا إمكانية التعرف على آرائه و مواقفه و قيمه واكتشاف المعاني والمصالح وطرق التفكير المرتبطة بأفعاله من خلال إتاحة له الفرصة للحديث عن هذه المسارات التي قادته إلي فعل إنشاء مؤسسة جديدة دون الخروج عن إطار الأسئلة سواء بالنسبة لاستمارة المقابلة المقننة أو المقابلة نصف – الموجهة المسجلة مما يساعد في إيجاد التفسيرات الممكنة و الملائمة و المعمقة لفهم "لماذا" و"كيف" و إمكانية إدراك حقيقة الشروط المحددة لميلاد اليقظة المقاولاتية و بالتالي ميلاد المؤسسة الجديدة.

0 – 2 – 5 تحـديد المنـاهـج و الأدوات المنـهجية

نظرا للطبيعة المعقدة لموضوع المقاولاتية و المقاول و فعل إنشاء المؤسسات تم اعتماد مبدأ التنويع في المناهج التحليلية و التقنيات و الأدوات المنهجية فجاءت عبارة عن "كوكتيل" للطرق

المنهجية الموظفة في الدراسة. حيث الانطلاقة بدأت باستخدام تقنيتين أساسيتين في اختيار عينة البحث هما: **"الاختيار العقلاني"** و **"كرة الثلج"** ثم جاء **منهج دراسةالحالة** الذي زودنا بأدق التفاصيل عن الحالات النموذجية المختارة و مكننا من فهم جيد للعوامل المحددة أو المساهمة في صيرورة الفعل الإنشائي للمؤسسات "الجديدة"، خاصة و قد اعتمدنا في سياقه استخدام **"محارك"** « trajectoires » المبحوثين و المسارات السابقة التي قادتهم إلي فعل إنشاء مؤسسة (أي قبل مرحلة الإنشاء) و **تحليل مضمونها** و هي أدوات مهمة لفحص تفاصيل المحارك الحياتية للمبحوثين و التزويد بالتفاصيل عن العوامل المؤدية لميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" عندهم. و استعنا **بالمنهج التاريخي الذي ساعدنا** علي معرفة الأصول و تطورها فهناك **أولا** ضرورة فهم أصل استخدام مصطلح "المقاولاتية" ومستوى تطوره، **ثانيا** فهم أصل نشأة وتطور المقاول الجزائري، **ثالثا** أصل تطور (م.ص.م.خ) و **رابعا** ضرورة الرجوع إلي ماضي المبحوث قبل إنجازه لمؤسسته مما حتم علينا الربط بين **الماضي والحاضر** في منطق تفسيري للحلقات الزمنية وتعقب تطورها منذ النشأة والوقوف على مختلف التغيرات التي طرأت عليها عبر حلقات الزمن لأن الحاضر ما هو إلا **نتاج وتفاعل** الماضي. كما **اقتضت** الضرورة اللجوء إلي استعارة بعض الأدوات المنهجية الأخري مثل: ـ أداة **"الوصف"** من أجل وصف الظاهرة وصفا دقيقا وبأسلوب موضوعي غير متحيز. ـ الأداة **"الإحصائية"** لإن استخدام " المقابلة المقننة" أدي بنا إلي تكميم بعض المعطيات الميدانية من خلال إحصاء المتشابه و المختلف منها و إدراجها أحيانا في جداول تلخيصية و إيضاحية مرتبة و مفسرة للعلاقات التي تربط بين المتغيرات، ناهيك عن مختلف المعطيات الإحصائية المستحضرة في تحليل الموضوع فالإحصاء يبقى أداة علمية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها تعطي مصداقية أكثر للدراسات لقدرتها على ترجمة الوقائع والتعبير عنها بحقائق رقمية، مع العلم أننا اكتفينا فقط باستخدام الرقم أو العدد في تحليل المعطيات الميدانية استجابة للعينة المبحوثة غير تمثيلية. ـ أداة **"المقارنة"** لإجراء بعض المقارنات بين المراحل التطورية من أجل تمييز كل مرحلة بالمقارنة مع المراحل الأخرى، و من أجل إقامة المقارنات بين الحالات واستخراج أوجه الشبه و الاختلاف بينها.

وفي الواقع هي كلها مناهج و أدوات ضرورية منصهرة و متداخلة فيما بينها، وظفت في العملية التحليلية للإشكالية المطروحة، و إن كنا اعتمدنا مثل هذا الفصل في تحديدها و تقديمها فهذا استجابة للتوضيح و التقسيم المنهجي لا غير.

0 – 5 تحديد المفاهيم و المصطلحات

البحث تضمن مناقشة مفاهيم ومصطلحات متنوعة وظفت حسب ما تقتضيه الضرورة الدراسية وأهدافها ولما تحمله من معاني ودلالات ساعدتنا على توضيح الرؤية وموضوع الإشكالية المطروح وإن كنا قد تطرقنا إلى بعضها بصورة مبسطة دون التعمق فيها فذلك لأننا كنا بحاجة أكثر إلى معانيها ودلالاتها اللفظية المباشرة من إطاراتها النظرية والتقنية البحتة المعتمدة عادة من طرف المختصين وقد جاء هذا التنوع في توظيف المصطلحات استجابة لطبيعة الموضوع المعقد والمتشعب المرتبط بعدة ميادين و اختصاصات و على كل سنحاول شرحها والتعريف بأهمها:

ـ الصيرورة هنا يعني بها "**فعل**" « action » أي "**فعل**" بمعني "أنشأ" « créer » و "فاعل" بمعني "منشئ" « créateur » مؤسسة و لهذا نشير إلي استخدام الألفاظ التالية: **إنشـاء** « créer »**/ المنشئ** « créateur »**/ المنشـأة** « la création»**:** فالإنشاء هو من فعل "أنشأ منشأة" ، و الذي أنشأ هو "المنشئ" إذن هو "**فعل**" ينتج عنه "منشأة" و يري الباحث "فرفرة م ي" أن لفظ إنشاء يشير أو يخص « désigne » معا النتيجة « un résultat » بمعني الذي أنشأ بالنظر إلي "المنتج"، إلي المولود و هو المؤسسة الجديدة و هو يتضمن أيضا ضرورة "القيام بشيء" « action de faire »، بتنظيم "شيء لم يكن موجودا" و الحديث عن "الفعل" هو بالضرورة الحديث عن "الفاعلين المنشئين" للمؤسسات و يري في نفس السياق أن هذا العمل هو "صنعة" « œuvre » المقاول[17] ، فهو "الذي يعبئ أو لنقل يراهن علي الموارد المتاحة له من اجل منظور لنتيجة مستقبلية الأمر الذي يفترض الشك و المخاطرة"[18].

و المفهوم المستخدم في هذه الدراسة بالنسبة "للمنشئ" هو كل شخص "أنشأ" بنفسه "كيان اجتماعي و اقتصادي و تورط في نشاط إنتاج صناعي معين و يملك كليا أو جزئيا مؤسسته و يسيرها بنفسه و هي عناصر تنطبق علي **المقاول** و تعرف به.

ـ إنشاء مؤسسة « ex nihilo »: يعني إنشاء مؤسسة جديدة، إنشاء كيان لم يكن موجودا سابقا، و كل بحث حول هذا النوع من الإنشاء يحيلنا ضمنيا أو إيضاحيا إلي المؤسسة الجديدة المنشأة هذا ما يعبر عنه بوضوح الباحث "بريات" حيث يقول: *« Toute recherche portant sur la création d'entreprise ex-nihilo fait référence implicitement ou explicitement à la nouvelle*

[17] R.Suidi / M.Y.Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs ; le territoire et la création d'entreprises :enquête à Boghrni » les Cahiers du CREAD n° 51/Année 2000/ pp45-70.

[18] المعني مأخوذ جزئيا من المرجع السابق.

« *entreprise créée* »[19] و يري أن البحث المتموقع في حقل "المقاولشيب" يحيلنا أيضا إلي الفرد المنشئ « l'individu créateur » من أجل تحديد موضوع الدراسة. و الباحث "ريجي مورو"[20] يري أن المؤسسة الجديدة تتأسس من التقاء « conjonction » ديناميكيتين : فردية و جماعية، شخصية و اجتماعية و في كل الحالات من طرف الجمعي و هي ليس معطي طبيعي لكنها ظاهرة مبنية اجتماعيا من خلال تاريخ و ممارسات الجمعي: « *Un phénomène construit socialement à travers l'histoire et les pratiques du collectif* ».

ـ اليقظة المقاولاتية: اتفق علي أن اليقظة المقاولاتية تمثل ذلك الشعور الذي يولد لدي الشخص و يحسسه بالميل نحو فعل إنشاء مؤسسة و يعرفه "فايول" كأول فائدة « intérêt » و أول تحسيس « sensibilisation » نحو التوجه المقاولاتي و ميلاد هذا الميل أو تنميته إنما يتوقف علي العامل الداخلي للمقاول و عوامل المحيط الذي يعايشه الفرد و التي قد تمارس عليه تأثيرا إيجابيا أو سلبيا مما يعجل من فعل الإنشاء أو يؤخره كما قد لا يصل إلي نهايته. و نشير أنه تم اللجوء إلي استخدام عدة عبارات أخري تعبر عن هذه اليقظة و تنميتها مثل الفكرة المقاولاتية، الميل المقاولاتي، التوجه المقاولاتي، السلوك أو الفعل المقاولاتي ...إلخ و قد جاءت فقط للتنويع و عدم تكرار اللفظ.

ـ المقـاول « entrepreneur »**:** المقاول هو بالنسبة لنا الذي اعتمد و لو مرة واحدة في حياته سلوكا الذي نصفه بـ" المقاولاتي" مهما كانت طبيعته، و "كونتيلون"[21] يعتبر المقاول كشخص يأخذ المخاطر متورطا مع طرف آخر بدون ضمان ما يمكن أن يحدث له، لكن و مع ذلك يجب أن نعرف أن هذه الصفة يمكن أن تنطبق علي "المنشئ" « créateur » بالمعني المحض للفظ كما تنطبق علي "المستعيد « repreneur » لمؤسسة أو المستأنف « réactivant » لنشاط معين بعد توقف (طالت أو قصرت مدته)، لهذا فإن كلمة مقاول لا تتصف بالوضوح فهي تبقي يكتسيها الغموض فهي تسمح بجمع و خلط سلوكيات و طرق ذات طبيعة مختلفة و هذا ما يعبر عنه الباحث "ألان فايول" [22] عندما يري أن إنشاء مؤسسة من العدم ليس كفعل استعادة كيان موجودا أصلا و ليس كفعل استئناف نشاط معين توقف لأسباب أو لأخرى ربما يبقي أن كل هذه الأفعال أو

---

[19] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires, p 119 .

[20] Régie Moreau « L'émergence organisationnelle : le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 Sous la direction de Monsieur Guy Minguet Université de Nante / Faculté des sciences sociales.

[21] Cantillon cité par Régie Moreau « L'émergence organisationnelle : le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 Sous la direction de Monsieur Guy Minguet Université de Nante / Faculté des sciences sociales p 62.

[22] Alaine Fayolle « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur » Revue Française de Gestion /Novembre, Décembre 1998 PP (113-125) .

الأشكال من الفعل يجمعها قاسم يتصف بالقوة في كل الحالات و هي أن المقاول يجب أن يأخذ المبادرة و أن يكون لديه الإرادة و أن يتخيل التغير و يقبل المخاطرة هذا ما ركز عليه "فايول" و غيره من الباحثين طبعا سنخوض في مختلف التعريفات التي عرفت المقاول في حينها لعدم وجود توافق علي تعريف محدد فهذا لازال يطرح كإشكال بالنسبة للباحثين علي العموم الذي يهم الآن هو أن المنشئ هنا نقصد به أيضا المقاول مع العلم أن هناك من الباحثين الذي لا يعتبر المقاول مقاولا حقيقيا إلا إذا أنشأ مؤسسة و يرفض أن ينطبق تعريف المقاول علي المستعيد للمؤسسة أو المستأنف للنشاط الإنتاجي لأي مؤسسة كانت.

- **المقاولشيب** « entrepreneurship »[23]: المقاولشيب هي كلمة مركبة تتكون من قسمين: « entrepreneur » بمعني "المقاول" و « ship » بمعني نموذج مما يعطينا كلمة "مقاول – نموذج" و حسب "بريات" هذا اللفظ إنجليزي ترجم إلي اللغة الفرنسية بطرق مختلفة: حيث يشير إلي لفظ « entreprenariat » المستخدم من طرف « les Québécois» و « entrepreneurisme » من طرف « Ettinger» و « entreprenance » ...الخ، و هي ترجمات لم ترضي الباحث "بريات" فهو يفضل اللفظ الإنجليزي « entrepreneurship » المستعار من الأنجلو- سكسونيين « anglo-saxons » المطور انطلاقا من لفظ « entrepreneur » حسب رأيه.

- **رئيس المؤسسة** « chef d'entreprise » **:** معطي الرئيس عادة يشير إلي من يشغل رسميا منصب حكم « commandement » في جماعة أو تنظيم عن طريق تعيين أو انتخاب و هذا ما يقوله بالحرف "فرانسوا بوتي" « François Petit »: *« la notion du chef se rapporte à celui qui occupe officiellement un poste de commandement, dans un groupe ou dans une organisation par désignation ou par élection »*[24] . مع العلم أن المنظمة تعرف علي أنها واقع رسمي و غير رسمي مرتبط بانبثاق رؤساء غير منصوص عليهم أو غير متوقعين في الهيكل أو الهرم التنظيمي إذن هم رؤساء غير رسميين يمكن لهم البروز في الجماعات أو التنظيمات و نسمي هؤلاء بالقادة أو الزعماء و اللغة السائدة غالبا ما تقع في الخلط و لا تفرق بين معطيات الرئيس « chef » و الزعيم أو القائد « leader » و هذا الخلط نجده أحيانا حتى في الخطاب العلمي الأكاديمي حسب نفس الباحث.

[23] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

[24] François Petit et Michel Dubois « introduction à la psychologie des organisations »DUNOD, PARIS, 1998 .

- **الانبثاق** « émergence »: "بريات" يعرف الانبثاق علي انه الصيرورة الاجتماعية، الديناميكية التي من خلالها يتفاعل الفاعلون من أجل **إحداث** جماعيا مؤسسة جديدة.

- **الحوافز** « motivations »: الحوافز المقاولاتية هي مستخلص مكونات شخصية و مواقفية[25].

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** « PME »[26] ؟ يطرح إشكال كبير في تعريف "م.ص.م" /"ص.ص.م" [27] حيث "لا يوجد تعريف بسيط للذي يكون مثل هذه المؤسسات، يمكن أن يتلاءم مع كل المواضيع"[28]. و إن كان المختصين يرون أن "م.ص.م"/"ص.ص.م" هي كل مؤسسة لها بنيتها القانونية الخاصة و تشغل بين 10 و 499 عامل و مقياس البنية يقصي ما يسمى بـ « établissements » ويتكون من تحت مجموعتين « Sous –ensembles »: المؤسسة الصغيرة "م.ص" و المؤسسة المتوسطة "م.م" و الحد الفاصل بينهما 50 أجير[29].

أما التعريف المعتمد في الجزائر[30] يسير حسب القانون التوجيهي لترقية "م.ص.م" الصادر في ديسمبر 2001[31] الذي يعرفها بكونها مؤسسة لإنتاج السلع و الخدمات و التي تتميز بما يلي: تشغل من (1 إلي 250) شخص برقم أعمال لا يتجاوز 2 مليار د.ج و ميزانية سنوية لا تتعدي 500 مليون د.ج و التي تحترم قوانين الاستقلالية.

و حسب نفس القانون و الوزارة الوصية فإن هناك ثلاث أنواع من المؤسسات: **المصغرة** (و هي تشغل من 1 إلي 9عمال) و رقم أعمال أقل من 20 مليون د.ج و ميزانية سنوية أقل من 10مليون د.ج و **الصغيرة** (و هي تشغل من 10 إلي 49 عامل) و رقم أعمال أقل من 200 مليون د.ج و ميزانية سنوية أقل من 100 مليون د.ج و **المتوسطة** (و هي تشغل من 50 إلي 250 عامل) و رقم أعمال يتراوح بين 200 مليون و 2 مليار د.ج و ميزانية سنوية بين 100 و 500 مليون دج و هذه المقاييس لا تقصي الصناعة التقليدية[32].

و نحن نشير إلي وجود نوع من الغموض في التعريف بـ "م.ص.م" و الذي نهتم به بشكل خاص في هذه الدراسة هو ميلاد المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة أي المنتجة و إن

---

[25] Jean Claude Ettinger « le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion / Juin –Juillet - Août 1983.

[26] حساين زاهية " الصناعة الخاصة واقع و اكراهات" دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة بالمنطقة الصناعية بالسانيا رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ العلاوى أحمد تخصص علم اجتماع التنمية قسم علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية/ السنة 2000/1999.

[27] م ص م : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (PME) / ص ص م : الصناعة الصغيرة والمتوسطة (PMI).

[28] Duchéneaut « Enquête sur les PME Françaises : Identités,Contextes,Chiffres. » Ed.Maxima, Laurent de Mesnil. Editeur PARIS 1995, P31

[29] نفس المرجع السابق الصفحة 40.

[30] Les cahiers du CREAD n°76/2006 .

[31] Ministère de la petite et moyenne entreprise et l'artisanat : Actes des assises nationales de PME , Janvier 2004.

[32] نفس المصدر السابق الصفحة 32.

كنا قد أدرجنا ضمن العينة مؤسسة واحدة تختص بتقديم الخدمات الصناعية بغرض التنويع و هذا للتعرف علي صيرورة إنشاء المؤسسات الجديدة التي لم تكن موجودة سابقا و نحن نقصي بذلك مؤسسات الصناعة التقليدية و نعتبرها مؤسسات حرفية من نوع آخر و لا نركز كثيرا علي مقياس تقدير رقم الأعمال السنوي المجسد في القانون لأنه تجاوزه الزمن و نشير أيضا أننا قد استعملنا عبارات متنوعة تدل و تعبر عن نفس المعنى مثل الصناعة الخاصة "ص.خ"، المؤسسات الصناعيةالصغيرة والمتوسطة الخاصة "م.ص.ص.م.خ"، المؤسسات الصناعية الخاصة "م.ص.خ"، القطاع الصناعي الخاص "ق.ص.خ"... وهي كلها عبارات ترددت خلال الدراسة لكنها تحمل نفس المعنى والدلالة، لجأنا إليها أحيانا للاختصار وأحيانا للتنويع في الألفاظ و الكلمات لا غير.

ونشير أن هناك مصطلحات ومفاهيم أخرى وردت في البحث تم شرحها في السياق التحليلي الذي وظفت فيه لهذا لم نعمد إلى ذكرها في هذا الإطار.

وفي النهاية نقترح عليكم مخطط البحث المعتمد في هذه الدراسة و الذي تناولنا فيه عددا من القضايا النظرية والميدانية المرتبطة بالإشكال المطروح استجابة للطبيعة المعقدة للإشكالية المطروحة المنطوية علي أبعاد متعددة و يشمل عموما هذا المخطط علي **المقدمة العامة** التي نشرح في سياقها إطار تحديد الإشكالية و المنهجية المعتمدة و (7) فصول منها ثلاث (3) فصول نظرية تطرح الأساس المفهوماتي و النظري المدعم لتحليل أصول و عوامل إنشاء المؤسسات الجديدة و أربع (4) فصول تطبيقية تهتم بتحليل عوامل ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" من خلال معطيات ميدانية و حالات واقعية ثم تأتي الخاتمة المتضمنة للنتائج العامة للبحث:

الفصل الأول: يتضمن عنصرين: الأول يفحص إشكالية تعريف المقاولاتية و المقاول حيث سيهتم بتقديم تذكير مختصر للسياق التاريخي لتطور مصطلح أو لفظ المقاولاتية و استخداماته ثم يقدم لنا عرض انتقائي لبعض التعريفات و أخيرا يلجأ إلي عرض بعض المحاولات المقيمة للوضع التعريفي للمقاولاتية و المقاول، أما العنصر الثاني فيركز علي عرض النماذج النظرية الأكثر بروزا في حقل المقاولاتية مثل: مقاربة السمات، مقاربة الموقف أو السياق المجتمعي ونموذج الصيرورة المحللة لأصول و عوامل إنشاء المؤسسات الجديدة و محاولة تبيان موقع بحثنا من ذلك.

الفصل الثاني: يحاول التعرف علي أصل نشأة سوسيولوجيا المقاولاتية، من أين جاءت؟ و في أي فضاء نظري يتم مناقشة مواضيع إشكالية إنشاء المؤسسات؟ و استعراض أهم البحوث السوسيولوجية المعالجة لذلك خاصة المقاول الجزائري من خلال التطرق إلي أهم الأعمال الرائدة و القديمة نسبيا في الاهتمام بالموضوع مثل: "بيار بورديو" و المرحوم " الجيلالي اليابس" و "جون بيناف"...الخ.

الفصـل الثالث : إبراز خصائص الصيرورة التطورية لقطاع "م.ص.م.خ" في الجزائر من خلال تقديم تذكير تاريخي عن أصل نشوئها، خاصة مرحلة الاقتصاد الموجه والمرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و إبراز دور الدولة والإرادة السياسية اتجاه ظاهرة إنشاء المؤسسات ومعرفة حجم تطور الظاهرة وعرض بعض المؤشرات المرتبطة بها خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2009.

الفصل الرابع : المؤشرات المعرفة بالمنشئ والمنشأة و ميلاد اليقظة المقاولاتية

الفصل الخامس : العوامل الشخصية والعائلية المؤثرة في الفعل المقاولاتي و المصادر التمويلية المعتمدة في انجاز الفعل المقاولاتي

الفصل السادس: الحركية بمختلف أشكالها كعامل انفتاح نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات

الفصل السابع: الحوافز و الصعوبات أي سيتطرق العوامل النابعة من ذات المبحوث و العوامل المعرقلة لمساره في إنشاء مؤسسته.

كل هذا سيتم في إطار عملية تحليلية وصفية للمكونات المحددة أو المساهمة في ميلاد و تنمية اليقظة أو الميل المقاولاتي عند المبحوث.

أما **الخـاتمة** ففضلنا أن تكون عبارة عن بعض المستخلصات المجيبة عن الفرضيات التي صيغت في سياق البحث والتي انطلاقا منها نرجو أن نكون قد وفقنا في المساهمة ولو بجزء بسيط في زيادة فهم وإدراك صيرورة فعل إنشاء المؤسسات في بلادنا و العوامل الاجتماعية المحددة لهذا الفعل الذي يبقي يتسم بالتعقيد و التراكب.

الفصــل الأول

الأساسات النظرية و الأدبيات العامة لظاهرة المقاولاتية (الإنشاء)

الفصـل الأول

1 – الأساسات النظرية و الأدبيات العامة لظاهرة المقاولاتية (الإنشاء):

الخوض في الأدبيات العامة التي عالجت الظاهرة المقاولاتية ضرورة تقتضيها المنهجية لفهم الدلالات و المعاني التي تنطوي عليها المفاهيم و المصطلحات و الاستخدامات المختلفة التي تناولها الباحثين، فحقل الظاهرة يتسم عموما بدرجة قوية من الكثافة و الخصوبة خاصة في مجال الاقتصاد و علوم التسيير و الإداراتية و حتى علم النفس بالمقارنة مع علم الاجتماع الذي يبقى رصيده متواضعا في هذا المجال...الخ مما يجعل تقديم جرد مفصل لكل الاستخدامات و رصد كل الاختلافات أمرا صعبا للغاية و هذا ما يفسر إلي حد ما لجوئنا إلي عرض انتقائي لهذه الأدبيات، المحدد أولا بكم و كيف ما توفر لدينا من دراسات و بحوث، تم الإطلاع عليها و استخلاص نتائجها و استخدام شواهدها و قرائنها، التي جعلتنا نعتقد أن هذه الوفرة و الخصوبة لم تساعد قط في الحصول علي الوحدة التى ينشدها كل علم و هذا بالرغم من ثراء حقل هذا العلم الذي "منذ ظهوره لم ينجح في جمع توافق « consensus » حول تعريفه" حسب "بريات كريستيان" (1993)[33] و "لا يزال في الواقع يبحث عن وحدته « son unité »" علي حد تعبير الباحثة "إزابال دنجو" « I. Danjou » (2003)[34] و "يبحث عن تعريف له" « à la recherche d'une définition » كما يقيم ذلك "جاك باروني" « J. Baronet »(1996)[35] و "لا يزال فتيا و يبحث عن وحدته" حسب "آلان فايول"[36] و هو في "طور ما قبل النموذج و التشكل أو في سياق ما يسمي بـ"النمذجة" « modélisation » و ينقصه إطارا موحدا" حسب "حيفة نفاخي" (2008)[37] و "لا يوجد حاليا أي توافق دقيق حول ما يمكن أن يكون عليه تعريف المقاول" حسب الباحثين

[33] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

[34] Isabelle Danjou « l'**entrepreneuriat** : un champ fertile à la **recherche** de son **unité** » Revue Française de Gestion / N°144, 2003 / PP (109-123).

[35] Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.

[36] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherches » 7eme Congres International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004, Montpellier /www.airepme.org

[37] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

"نصر الدين حمودة " و "مندر لساسي" (2007)[38] ...الخ هي كلها عبارات متداولة تحمل نفس المعني و الدلالات و نجدها مجسدا في باقي الدراسات و البحوث الأخري المتوفرة لدينا و المعالجة للموضوع (مثل "شارل اتكالت" و "بريات كريستيان" و "ريجي مورو" و " ميشال مارشسناي" و "تيري فرسترايت" و "جوزي أديت" ...الخ) و التي تؤكد عدم نجاح وصول أي دراسة في إعطاء هذه الوحدة و لم تصل إطلاقا إلي توافق علي تعريف مشترك شامل لكل مكونات الظاهرة و جامع لكل العناصر التي تناولتها مختلف المقاربات لهذه العلوم المهتمة بالحقل المقاولاتي.

و لهذا فإن الحديث عن المقاولاتية يحيلنا ضمنيا إلي العديد من المواضيع التي يمكن أن تندرج ضمن سياقه مثل: إنشاء، تأسيس ، انبثاق، الإنشاء الجديد، الاستعادة، الاستئناف، المنشئ، المقاول، المقاولشيب، صاحب المشروع، روح المبادرة، رئيس المؤسسة، رب العمل، المبتكر، المخاطر، المسير المالك، المنشأة، المؤسسة، المنظمة، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، الصيرورة، السياق، الموقف، المحيط، المعاش، الوسط...الخ، فهناك اختلاف و تباين في تناول و ضبط هذه المصطلحات و المفاهيم التي تتردد علي مستوى المقاربات المعالجة لهذا الموضوع و التي تتم حسب انتقاء الباحثين لها و الذين هم أصلا و حسب إجماع المختصين لا يتفقون علي تعريف مشترك للظاهرة، فكل منهم يقدم مقاربته ارتكازا علي مرجعيته و اختصاصه العلمي المهيمن عليه ساعيا في كل الأحوال إلي تبيان إلي أي مدي يمكن للمقاولاتية و فعل إنشاء المؤسسات أن يندمج في فرعه أو علمه المفضل و إلي أي مدي يمكن الأخذ بمعيار "إنشاء المؤسسات" كمحدد للمقاولاتية و إن كان يعتبر شرطا ضروريا لإعطاء أي تعريف للمقاولاتية و تعريف المقاول ؟ مع ذهاب الجميع أنه حتى في نفس الاختصاص الذي ينتمي إليه (أي الباحث) نجد غياب مثل هذا التوافق علي التعريف.

أما بخصوص هيكلة هذا الفصل فسيتم في مرحلة **أولي** تقديم **تذكير** مختصر للسياق **التاريخي لتطور مصطلح المقاولاتية و استخداماته** من خلال **عرض انتقائي لبعض التعريفات** التي منها ما هو مأخوذ مباشرة من مراجع أصحابها و منها ما هو مقتطف من الدراسات التي استخدمت في هذه المعالجة، و في مرحلة **ثانية التعرض إلي بعض المحاولات المقيمة للوضع التعريفي للمقاولاتية و المقاول** و الإشكالات المطروحة في سياقها و اللجوء في مرحلة **ثالثة** إلي **طرح المقاربات و النماذج النظرية الأكثر بروزا** في الحقل المقاولاتي و محاولة تبيان **موقع بحثنا** من ذلك.

[38] Necer-Eddine Hammouda / Moundir Lassassi « Essai sur le potentiel entrepreneuroal en Algérie » ERF 14th ANNUAL CONFERENCE 28th-30th Decembre 2007/ Conrad Cairo, Egypt.

1 – 1 إشكالية تعريف المقاولاتية و المقاول

الانطباع القوي الذي انتابنا و نحن نتعرض لأدبيات المقاول و المقاولاتية هو التعقيد الشديد للظاهرة و هو شعور بقي ملازما و مرافقا لنا طيلة البحث حتى و نحن نضع اللمسات الأخيرة من مراحل البحث، الأمر الذي دفعنا إلي توخي الحذر في عرض مختلف التعريفات المختارة و المقتطفة من بعض الدراسات المعالجة للموضوع ومن أجل ذلك نفضل الخوض في التعريفات بصيغة الجمع بدلا من إعطاء تعريفا واحدا للمقاولاتية نظرا لتعددها و تنوعها، محاولين من خلال ذلك توضيح مدي صعوبة إيجاد توافق علي تعريف موحد يجمع كل عناصر الظاهرة و ايجاد لغة مشتركة تجمع الباحثين و مختلف الاختصاصات المهتمة و المنشغلة بالموضوع.

و نشير أن هذا القصور في إيجاد توافق علي تعريف المقاولايتة و الفشل في الوصول إلي إعطاء إطار تصور نظري و مفهوماتي جامع و شامل يسبب جو من الحيرة و القلق المستمر في أوساط الباحثين نظرا لما يفرزه من صعوبات و عراقيل نظرية خاصة ما هو مرتبط بتحديد المناهج و العينات الأكثر فعالية، مما يفسر ربما لجوء كل باحث يرغب في تحليل الموضوع إلي إعطاء بيان وشرح واضح و مفصل و وافي عن المعني أو الدلالة التي يقصدها من وراء استخدام هذا المصطلح، لكن و مع ذلك فإن هذا لا يمنع بأي حال من الأحوال من الإشادة بمختلف المساهمات العلمية و الأكاديمية التي ساهمت بقوة في إثراء الميدان و خصوبته و وفرته و تطوره و مهما كانت درجة الاختلاف و التباين و القصور في المنظورات و المقاربات فهي سطرت و تسطر بدون أدني شك الصيرورة التطورية لهذا العلم الذي لا يزال يعتبر عند العديد من الباحثين في طور التأسيس و النشوء و التكون و نحن نعتقد أن هذا طبيعي جدا ففي كل مرة يؤسس فيها علم إلا و يفرز نقاشات ابستيمولوجية و في الواقع هي نقاشات مفيدة جدا و تساعد علي بروز العلم و تأكيد نفسه و ذاته و استقلالية كيانه، هذا ما نقرأه مع "جون بياجي" الذي يري أن الحدود بين مختلف العلوم و بين العلوم الإنسانية ليست ثابتة بل متغيرة "فليس هناك توزيع قبلي للمشاكل" علي مختلف العلوم و إلا كيف لها أن تستوعب "الجديد"[39].

و نحن نعتقد أن مثل هذا الغياب في التوافق علي تعريف مشترك ليس خاصية مميزة للحقل المقاولاتي لوحده، فليس غريبا علي الاطلاق أن يحدث ذلك عندما نخوض في العلوم التي تهتم بالجانب الإنساني و النفسي و الاجتماعي للأفراد فهذه الخاصية تبقي من القضايا الابستيمولوجية المرافقة و الملازمة دوما للعلوم الإنسانية و الاجتماعية و ربما أكثر العلوم التي ينطبق عليها مثل

[39] جون بياجي ذكر من طرف عبد الرحمان المالكي " الخطاب الابستيمولوجي في العلوم الانسانية " نظم من طرف كلية الآداب و العلوم الانسانية بفاس بالمغرب يومي 11 و 12 أبريل 1985.

هذا الغياب هو علم الاجتماع ، العلم الذي ننتمي إليه أكاديميا فهو يبقي " العلم الدائم البحث عن نفسه" علي حد تعبير "ريمون آرون"[40] و هو نفسه يشير إلي أن علماء الاجتماع لا يتفقون علي شيء أكثر من اتفاقهم علي "صعوبة تعريف السوسيولوجيا" المهيمن عليه من طرف اتجاهين نظريين متنازعين : الأول هو الاتجاه الوضعي المبني علي المعرفة الخارجية للموضوع و "تشييئ" الظاهرة الاجتماعية « chosification »[41] الذي يتزعمه كل من "إميل دوركايم" و "أوجست كونت" و "سان سيمون"...الخ و هو اتجاه يعتقد في وجود حدود ثابتة توضح مجال العلم و من ثم تساعد علي التمييز بين المسائل العلمية و الفلسفية. و الثاني هو الاتجاه "الفينومينولوجي" أي المعرفة الداخلية للموضوع و يتزعمه " ماكس فيبر" الذي أسس ما يسمى بـ"سوسيولوجية الفهم" « sociologie compréhensive » التي تنطلق من الفرد لأنه "لا يعتبر أن الجماعة مكونة لواقع ما في حد ذاتها و إنما بأفرادها" و لهذا فإن العنصر الأساسي في علم الاجتماع الذي يركز عليه بالمقارنة مع الاتجاه السابق هو المعني « sens » فالمهمة الأساسية لعالم الاجتماع إنما تكمن في فهم معني الظواهر و الأفعال فهما ذاتيا أي كما عاشها أصحابها و لا يجب الاكتفاء بدراسته من الخارج كما يفعل علماء الطبيعة بظواهرهم.

و طبعا نحن إن كنا سمحنا لأنفسنا الخوض في مجال عدم توافق علماء الاجتماع علي إعطاء تعريف مشترك فهذا بحكم اختصاصنا أولا وثانيا لأن الأمر ينطبق علي الظاهرة التي نحن بصدد دراستها و هي إنشاء المؤسسات أو ما يسمي "بالمقاولاتية" فهي ظاهرة إنسانية تتميز بالتغير و عدم الثبات و بالتالي تنتمي بشكل أو بآخر إلي اختصاص علم الاجتماع و لهذا نحن نرجح أن تكون حقلا تطبيقيا له و أن لا تخرج النقاشات المرتبطة بها عن علم اجتماع و بالأخص عن علم اجتماع المؤسسة فهي الوعاء الحاضن لها و يمكن أن نعتبر علم الاجتماع المقاولاتية إن تمكن يوما من تحقيق استقلاليته بالتطور الطبيعي لعلم اجتماع المؤسسة و امتدادا له إلا أنه حاليا "لا يزال في المرحلة الجنينية أي لا يزال في سياق التشكل و النشوء و التكون و الانبثاق" حسب العديد من الباحثين و مع ذلك يبقي الاتجاه مرتبطا إلي حد كبير بإطار علم اجتماع المؤسسة إلي حين إثبات استقلاله عنه كفرع قائم بذاته مستوفي شروطه العلمية و مستقل بمناهجه و ظواهره و قوانينه الخاصة.

و علي العموم نحن أردنا فقط من خلال هذه العجالة أن نؤكد أن عدم التوافق علي تعريف جامع يبقي ميزة مرافقة و مزامنة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية لأنها تبحث في خبايا و أسرار الأفراد مما يصعب من عملية الفصل بين مكونات الظاهرة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، لهذا ارتأينا أن

---

[40] نفس المرجع السابق.

[41] دور كايم مذكور في كتاب د. معن خليل عمر "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر" دراسة تحليلية و نقدية منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت سنة 1991.

نخصص حيزا واسعا لمختلف الأدبيات العامة المطروحة علي مستوي مختلف العلوم و المعالجة للظاهرة و ليس فقط الاكتفاء بعرض ما هو سوسيولوجي والسبب يرجع أولا إلي ندرة الأعمال السوسيولوجية في مقابل ما تتسم به من خصوبة و ثراء علي مستوي العلوم الأخرى مثل الاقتصاد و علوم التسيير و المناجمانت أو الإدراتية...الخ و ثانيا استحالة إقامة حدود فاصلة بين مكوناتها نظرا لما هي عليه من تعقيد و تراكب. و بدون إطالة نعرض عليكم مختصر للسياق التاريخي لمصطلح المقاولاتية و المقاول و مختلف الاستخدامات المتداولة له من خلال انتقاء بعض التعريفات .

1-1-1 تذكير بالسياق التاريخي لمصطلح المقاولاتية و تعريفاتها:

إلقاء نظرة عن تطور المقاولاتية كمصطلح أو حتي كلفظ يسمح لنا بإيضاح المسألة أكثر و يبين مدي التعقيدات المحيطة بالموضوع و نحن سنركز علي بعض ما ورد في اعمال كل "شارل أوتكالت" و "آلان فايول" و "بريات كريستيان" و "ريجي مورو" و "حيفة نفاخـي"...الخ في تسطير تاريخ اللفظ و إدراج بعض التعريفات للمقاولاتية المقتطفة من هذه الأعمال و غيرها و التي تنطوي علي معايير متعددة و مختلفة مثل المقاول (المبتكر، المخاطر، الخالق للقيمة، المسير و المنسق ...)، السياق و الصيرورة و اعتماد جماعية الفعل المقاولاتي بدلا من فردانيته.

- "شارل أوتكالت" « C. Outcalt »[42] يري أن جذور اللفظ تعود إلي 800 سنة إلي الوراء و و هو مأخوذ من كلمة « entreprendre » التي تمثل الفعل الفرنسي أو "القيام بشيء ما".

- و يؤكد "آلان فايول" « A. Fayolle »[43] علي الأصل الفرنسي للفظ « entrepreneur » تماما ككلمة « manager »[44] و يري أن المؤسسة هي دائما تنطوي علي فعل المخاطر، "فالفعل هنا كمخاطرة والمقاول هو الذي من خلاله يولد هذا الفعل" و يوضح أن مثل هذه المعاني و الدلالات كانت موجودة في العصر الوسيط عندما كان ينظر للمقاول في سياق "تصور حربي" حيث كان يتضمن فعل استكشاف المدينة المراد الاستيلاء عليها « l'entreprendre » و احتلالها، مما يوضح مدي ملازمة فكرة المؤسسة لفكرة المخاطرة « le risque » و المغامرة منذ البداية مع مرافقة قوية لمفهوم حربي وعسكري الذي مازال مستمرا حتى الآن حسب نفس الباحث وهو يعرفنا بأن

---

[42] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

[43] Alain Fayolle « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur» Revue Française de Gestion / Novembre, Décembre 1994, PP 113 – 125 .

[44] و حسب الباحث يمكن الرجوع إلي كتاب "هلين"الذي نشر في 1982 و الذي يشرح بوضوح أصل الكلمة و استخداماتها Hélène Vérin « entrepreneur, entreprise, histoire d'une idée » Paris, PUF, P 262 1982 .

"مهندسي مرحلة القرن 16 حتى نهاية القرن 18 هم قبل كل شيء مصممين « des concepteurs » للأجهزة المخصصة للحرب فهم كانوا عسكريين عند الملك[45].

- و "بريات كريستيان" « B. christian »[46] يفضل الاحتفاظ باستخدام مصطلح « entrepreneurship » في تحليلاته و يشير أن هذا اللفظ هو مستعار من الأنجلو- سكسونيين الذين طوروه انطلاقا من لفظ « entrepreneur » و قد ترجم إلي اللغة الفرنسية بطرق مختلفة: « entreprenariat » و « entrepreuneuriat » المستخدم من طرف « les Québécois » و « entrepreneurisme » من طرف « Ettenger » و « entreprenance »...الخ.

- وتحليل الباحث "أوتكالت" للسياق التاريخي جعله يعتبر "ريشار كونتياون" « R. Contillon »[47] (1680- 1734) من أبرز الباحثين الأوائل للمقاولاتية، فهو أول من استخدم "اللفظ" من أجل تعيين رئيس المؤسسة غير الأجير « chef d'entreprise non salarié » [48]، و يسانده في ذلك "ريجي مورو" الذي يرجع إليه ("كونتياون") الفضل في ربط المقاول بالمخاطرة، فهو الذي اعتبر منذ البدء "المقاول كشخص يأخذ المخاطر و يتورط مع طرف آخر بدون ضمان ما يمكن أن يحدث له"[49] فهو الذي "يتحمل خطر اللا- يقين « l'incertain » و اللا- احتمالية « non-probabilisable » ، و يتورط بشكل حاسم اتجاه هذا الطرف و بدون أن يضمن ما يمكن أن ينتظره"[50] و نفس الدلالات و المعاني و الشهـادات تؤكدها البـاحثة "حيفة نفاخـي" في أطروحتها لنيل شهـادة الدكتوراه[51] التي تضمنت أن المقاول بالنسبة لـ "كونتياون" هو "ذاك المضارب في التجارة « Spéculateur » الذي يشتري بأثمان ثابتة لكنه لا يعرف أسعار البيع التي سيحققها و بالتالي لا يمكن له أن يقدر أرباحه"، و في الواقع هذه الباحثة حاولت تسطير التاريخ التطوري لاستخدامات هذا المصطلح بالتركيز علي معني المخاطرة و معاني أخري مثل التنسيق و إدراج

---

[45] و يرجع " فايول " هذا الكلام إلي كتاب « Hélène Vérin » الذي يدور حول مجد المهندسين و الذكاء التكنولوجي للقرن الثامن عشر الذي نشر في 1993.

[46] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

[47] هو باحث متخصص في المالية و اقتصادي كبير ، أصله يعود إلي ايرلندا، كون ثروة في فرنسا حسب الباحث "شارل أتكالت"

[48] Richard Contillon cité par Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship / http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

[49] Cantillon cité par Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales/ p 612 .

[50] نفس المرجع السابق.

[51] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

الكفاءات التسييرية ضمن مؤهلات المقاول و الفريق المقاولاتي الجماعي و قد استفدنا كثيرا من عرضها التاريخي حيث تذكرنا بأهمية عدة رواد سطروا بقوة تطور هذا المجال مثل:

ـ الباحث " فريديريك هاولي" « F. Hawley » (1843-1929)" [52] الذي ضمن كتابه عن "الرأسمال الاجتماعي" حسب الباحثة "حيفة" اهتمام خاص بالمقاول الذي يعتبره هو الذي يأخذ باستمرار قرارات متعلقة بالمنتج أو الخدمة التي يقترحها، أين تكون النتائج غير متحكم فيها، أما الأرباح المولدة من المخاطر التي جازف بها فهي تمثل بالنسبة له تعويض عن مجهوداته، لهذا فهو يعتبر المقاول هو ذاك الشخص المستعد للمجازفة بمساره المهني والآمان المالي لديه من أجل انجاز فكرة لديه.

ـ و "جون بابتيست ساي" « J.B. Say » [53] (1767-1832) الذي يعرف المقاول دائما حسب نفس الباحثة في كتابه "مقاربة في التحليل الاقتصادي" "كمنسق للموارد" و يصف المقاول و كأنه الرابط بين الأكاديمي رجل العلم الذي يطور النظريات و العامل الذي يقوم بالعمل. فالمقاول هو الذي يورد مختلف الموارد و عوامل الإنتاج و هو الذي يقدر الطلب و يحاول تلبيته و يؤدي الوظيفة المهمة في ربط مختلف القطاعات (الفلاحة، الإنتاج و التجارة) بمختلف الفاعلين (مالك الأرض و الرأسماليين، التقنيين و العمال، المنتجين و المستهلكين) و حسب "شارل أوتكالت" فإن « Say » هو الذي وسع من تعريف المقاول مدمجا حيازة الكفاءات الإداراتية في بداية الثورة الصناعية المرتبطة بحدود سنة 1830[54]. و هناك "أميل ميشال هيرنوندز" الذي يقارن بين تصور « Say » الذي يعتبر "المقاول هو من يجمع و يراكب وسائل الإنتاج" و تصور المؤلف المعاصر "مارك كاسون" « M. Casson (1991) » الذي يري هو الآخر أن "المقاول يحقق وظيفة التنسيق"[55] مما يشير إلي درجة كبيرة من التقارب بين التصورين.

ـ و الاقتصادي "آدام سميث" « A. Smith » [56] (1723-1790) الذي يتفق نسبيا حسب الباحثة "نفاخي" في كتابه عن "ثروة الأمم" مع "فكر ساي" فهو يعتبر المقاول كمنسق و يراه كرأسمالي أو حتى كمدير لرأس المال و يمثل حسب رأيه "اليد الخفية للسوق التي تلعب دور المنظم".

ـ و طبعا لا يمكن أن ننسي "جوزيف شومبيتر" « J. Schumpeter» [57] (1883- 1950) الذي يسمي بالأب المؤسس لحقل الدراسة في المقاولاتية حيث يعتبره "فايول" (2000)[58] هو من أعطي

---

[52] Fréderick Hawley cité par Haifa Naffakhi Idem.

[53] Jean-Baptiste Say cité par Haifa Naffakhi Idem.

[54] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

[55] Mark Casson cité par "Emile – Michel – Hernandez « le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entreprenariat » L'HARMATTAN. 1999. P 256.

[56] Adam Smith cité par Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

الأساسيات لحقل المقاولاتية و يعتبره "ريجي مورو" (2004) مطورالدراسات في الحقل المقاولاتي لهذا فإن أي حديث أو نقاش حول المقاول أو روح المبادرة (أصحاب المشاريع) و المقالاتية لا يكتمل دون فحص تأثير "شومبيتر" فهذا الباحث الاقتصادي الشهير كان له الأثر البالغ في تطور نظرية روح المبادرة و الممارسة، بل و يعتبر مصدر عدة تطورات مهمة خاصة علي مستوي النظرية الاقتصادية بشكل عام و المقاولاتية بشكل خاص حسب الباحثة "نفاخي حيفة"[59]. و لهذا من الضروري التطرق و لو بشكل مختصر لميراث " شوميتر" بناءا علي هذه الشهادات العارفة بقدر "الرجل" و مساهماته العلمية و الأكاديمية للحقل المقاولاتي، فـ " شوميتر" يصف المقاولاتية بالموضوع الصعب جدا و يعتبر المقاول هو المحرك الأساسي للتطور و المفسر له، فتجديد روح المبادرة يسمح للأنظمة بتفادي التكرارات و يقضي علي الرتابة و الروتين ويسير في اتجاه إنجاز التقدم الكبير للأمم فبدون التجديد أو الابتكارات لا وجود للمقاولين و بدون نجاح مقاولاتي لا رجوع للرأسمالية و لا للتسيير الرأسمالي أي أن بقاء النظام الرأسمالي وتطوره إنما يتوقف في النهاية علي الابتكارات و علي أصحاب المشاريع و نجاحاتهم و هذا ما يعبر عنه في النص التالي:

« Sans innovation, pas d'entrepreneurs, sans succès entrepreneurial, aucun retour capitaliste et pas de propulsion capitaliste »[60].

و هذا ما تجده الباحثة "نفاخي" واضحا في كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" (1912)[61] عندما يتحدث عن الابتكار الذي يصفه بالقدرة علي إيجاد أفكار و تركيبات جديدة، فالمقاول بالنسبة لـ"شومبيتر" هو من تنطبق عليه مثل هذه القدرات في الابتكار و الخلق و الإبداع و بالتالي فهو "منشئ لهذه الأفكار و التركيبات الجديدة و المقاولاتية ما هي إلا نتيجة لابتكاراته و هذا بالضبط ما يمثل بالنسبة له "الخاصية" المميزة للمقاول"[62] (أي الابتكار) و لكن لا ينبغي أن ننسي النصف الثاني من مفهوم الابتكار لديه لأن المقاول و هو يبتكر حسب رأيه فإنه "يحاول تهديم و تكسير توازن النظام"، لما تعكسه هذه الابتكارات من فرص لانجاز التقدم و التطور المجتمعي،فالجديد يحارب القديم و يصبو دوما إلي التغير الاجتماعي و الاقتصادي و تكسير أشكال التنظيم السائدة،

---

[57] Joseph Schumpeter cité par Idem et pratiquement par tous les autres auteurs.

[58] Fillion et Fayolle cités par Régie Moreau page 63.

[59] Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[60] نفس المرجع السابق

[61] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[62] Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.

كما أن هذه الابتكارات هي التي تسمح للمقاول باكتساب مكانة مهمة في السوق، و بإنشاء القيمة (و هنا يتفق معه تماما الباحث "بريات كريستيان") و بالتالي يمكن اعتبار المقاول "منشئ القيمة" و "الربح" لا يمثل بالنسبة إليه سوي الجزاء الذي يتلقاه مقابل ما يقوم به من ابتكار، أي يمثل جزاء المبادرة الخلاقة، جزاء للمخاطر التي يخوضها، لهذا هو يكافأ من خلال دخل استثنائي و مؤقت، فهو ليس رأسماليا، إنما هو شخص مبتكر و مهوس بأخذ المخاطر و بالتالي فهو ممهد و مشرع للنمو و التطور و التغير في المجتمعات" [63] حسب ما يؤكده "ريجي مورو" الذي يجد في تصور "شومبيتر" عكس تصور الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يجعلون من الربح "مقابل" « contrepartie » للمجهود المبذول من طرف المقاول و عكس التصور الماركسي الذي يجعل من مصدر الربح يتمثل في مصادرة القيمة المضافة و عموما يري " ريجي مورو" أن هذه الابتكارات الناتجة عن المقاول هي التي تؤدي إلي ما يسمي بـ "الفوضى الخلاقة" في الأسواق و قطاعات الاقتصاد علي حد تعبير "شومبيتر" لأن المنتجات الجديدة و نماذج الأعمال الجديدة تحل محل القديمة، هذا لماذا "الفوضى الخلاقة" تعتبر أصل الديناميكية الصناعية و النمو و التطور علي المدى البعيد علي مستوي الدول و الأمم.

و هكذا نلاحظ أن أصل التطور عند "شومبيتر" إنما يرتكز علي عنصر الابتكار الذي قد يتجلي في عدة أشكال تعددها لنا الباحثة "نفاخي" في: "- خلق منتج جديد أو منتج ذو نوعية أفضل. - استخدام تقنيات جديدة للإنتاج. – استكشاف سوق جديد.- استغلال موارد جديدة. - إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية للأعمال في السوق"[64] و يذكرنا "شارل أتكالت"[65]، أن "شومبيتر" اهتم أيضا بالجهد الفردي والفردانية في المقاولاتية و ليس فقط بالجهد المبتكر، إلا أنه لم يحدد سمات المقاولين الناجحين فقد اكتفي بتخصيص المقاول بالطاقة و امتلاك الإرادة القوية في النجاح حسب رأي نفس الباحث.

علي العموم يبقي « Schumpeter » بالنسبة لغالبية الباحثين هو من يقود لحد الآن الابتكار « l'innovation » الذي يمكن أن يتخذ جوانب متعددة و يظهر في أشكال مختلفة كما أشرنا سابقا مثل صناعة منتج جديد ، إدراج تقنيات إنتاج جديدة، الحصول علي مورد جديد للمواد الأولية ، الحصول علي زبون جديد ، تحقيق تنظيم جديد للإنتاج و يبقي الاعتقاد السائد حاليا في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية يجعل من الابتكار هوالعنصر الأساسي المحدد للمقاولاتية، فالذي يملك مثل

[63] Régie Moreau p63.

[64] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[65] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

هذا العنصر هو وحده من يستحق تسمية المقاول أما خاصية "المخاطرة" التي يصف بها الاقتصاديين المقاول فهي قابلة للنقاش و لا تلقي الإجماع حولها حسب "بوشيخي" الذي يؤكد في هذا السياق أن المقاولين "ليس لديهم عقلية لاعب" « n'ont pas une mentalité de joueur » [66] و ليسوا مغامرين أو مقمرين « ne jouent pas leur destin aux dés » [67] و هو يبين لنا أن الاختلاف يكمن في إدراك المخاطرة من طرف الاقتصاديين الذين يعتقدون أن المقاول لديه ميل إلي أخذ المخاطرة في حين أن المقاولين لا يرون أنفسهم كذلك و هذا راجع حسب نفس الباحث إلي الإدراك الذاتي للمخاطرة "فليس هناك مخاطرة بالنسبة للذي يعرف سواء كان علي خطأ أو علي صواب أنه قادر علي تخفيض مستوى اللاـ يقين من خلال أفعاله الإرادية و أيضا ليس هناك مخاطر بالنسبة للذي ليس لديه ما يخسره أو أنه يملك القدرة دائما علي محاولة شيء آخر..."[68]

و علي العموم حسب ما يبدو فإن أغلب الدراسات و النظريات التي نظرت و أسست لظاهرة المقاولاتية مع بداية القرن 18 تركز بشكل خاص علي المقاول و تصفه بثلاث صفات: "المقاول **كمخاطر** و المقاول **كمنسق** و المقاول **كمبتكر**[69] و هي بذلك لا تخرج عن سياق اتجاه حتمية المقاول كعامل محدد في إنشاء المؤسسات و المنظور التاريخي لـ "حيفة نفاخي" لا يبتعد عن هذا السياق فهو يعطينا ثلاث سمات مدمجة بدرجات متفاوتة في تعريف أصحاب المشاريع: اللاـ يقين و المخاطرة « l'incertitude et le risque » ، الكفاءات التسييرية المكملة « compétences de gestion complémentaires »، الفرصة « opportunisme » ...الخ و تري أن تجاهل أي عنصر من هذه العناصر يخل بالتاريخ التطوري لمصطلح المقاولاتية [70].

و أيضا المنظور التاريخي التطوري للباحث "شارل أتكالت" يتضمن تفسيرات جديدة "للمقاولشيب" تدعم الاتجاه الذي ذهبت إليه الباحثة "حيفة نفاخي" و هي تتجه نحو إدراج الكفاءات الإداراتية و العمل الجماعي في تعريف المقاولاتية، و يري أن المنظرين بعد "شومبيتر" و بالضبط في العشرينات وسعوا من فهم المصطلح من خلال إضافة عنصر حيازة أو امتلاك الشجاعة في مواجهة اللا ـ يقين في تعريف المقاول أو رجل الأعمال الناجح و تسليط الضوء علي أهمية إدراج مسؤوليات التسيير. مما يفسر تركيز العديد من الباحثين علي عنصر التسيير و

---

[66] Bouchikhi cité par Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996/ISSN: 0840-853X.
[67] Idem.
[68] Idem.
[69] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.
[70] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

التنسيق، فمثلا الباحث "مارك كاسون" « Casson » يري أن المقاول هو شخص مختص في عملية حدسية لأخذ القرارات العقلانية أو المفكر فيها و الملائمة لتنسيق الموارد النادرة و هذا ما نجده معبرا عنه في النص التالي (ص44) :

« Un entrepreneur est quelqu'un de spécialisé dans la prise intuitive de décisions réfléchies relatives à la coordination de ressources rares »[71]

و حسب « Yvon Gasse (1992)» [72] فإن المقاولاتية "هي امتلاك و تسيير للموارد البشرية و المادية ،بهدف إنشاء و تنمية وتوطين حلول تسمح بالاستجابة لحاجات الأفراد. المقاول يتموقع إذن في محاولة تنظيم الموارد بهدف إطلاق نشاط مؤسسة الذي يأتي لسد حاجة ثم الحفاظ عليه".

مع العلم أن النقاش العلمي حول كيفية إدراج كفاءات التسيير في تعريف روح المبادرة أو رجل الأعمال أو المقاول لا زال مستمرا بسبب إصرار البعض علي ضرورة فصل الكفاءات التسييرية عن الكفاءات المقاولاتية في تعريفهم "للمقاولاتية[73] الذي تم اقراره مؤخرا و لو بشكل نسبي حسب "تيري فرسترايت".

و هكذا نلاحظ أن المرحلة المعاصرة تواصل تسطير المسار التطوري للمقاولاتية، فالظاهرة استحوذت علي النصيب الأوفر من اهتمام العديد من الباحثين المعاصرين الذين ساهموا في توسيع و إثراء المجال بعدة تعاريف تنطوي في قسم منها علي نفس المحاور الثلاث المذكورة أعلاه (مفهوم أخذ المخاطرة، التنسيق والتنظيم و الابتكار) و قسم آخر ينحرف كليا عن التعاريف التقليدية و الكلاسيكية للمقاولاتية مقترحا بذلك بدائل و رؤى جديدة للظاهرة منطوية علي المنظور الصيروراتي المعقد و المتعدد الأبعاد و هو اتجاه نظري حديث أفرزه تطور الحقل المعتنق للمنظور الصيروراتي في مقاربته للمقاولاتية و المقاول و فعل إنشاء المؤسسات و يمثله نخبة من الباحثين نذكر منهم علي سبيل الميثال كل من : « R. Moreau » و «A. Fayolle » و « B. christian »...الخ مع الإشارة أن بعض التعريفات التي سترد لاحقا مأخوذ و مقتطف من العديد من الدراسات و البحوث المعتنقة لنمط الصيرورة و البعد التعددي في تحليلها للعوامل المحددة

[71] Mark Casson cité par Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires.

[72] Yvon Gasse cité par Nacer-Eddine -Hammouda / Moundir Lassassi « Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie » Colloque organisé par « Institutions and Economic Development »/ du 28 au 30 Decembre 2007 /« Conrad, Caire , Hôtel Egypte » « Economic Research FORUM ».

[73] نفس المرجع السابق.

للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات. فـ "ريجي مورو" « R. Moreau » (2004)[74] يري أن "إنشاء المؤسسة هو فعل اجتماعي، يجمع عدة محركين و أن إنشاء مؤسسة يتم علي نمط الصيرورة"[75] و « A. Fayolle »[76] يعرف عملية إنشاء، استعادة أو تنمية المؤسسة بأنها عملية تتحقق من خلال مستوي استثمار فردي مرتفع و وعي للمخاطر المحتملة[77] و يتم علي نمط الصيرورة[78]. و الباحثة "آن جيلي" تذهب في نفس الاتجاه معتبرة فعل الإنشاء للمؤسسات الجديدة إنما يتم علي نمط الصيرورة التي تنبثق من ديناميكية خاصة و وحيدة مرتبطة في آن واحد ببعض الخاصيات الاقتصادية و الاجتماعية المنحدرة من المجتمع و بخصوصيات المظاهر السوسيو- مهنية للمقاول[79] الذي تعتبره الفاعل الأساسي أما المقاولاتية فهي إستراتيجية ديناميكية و حيوية للمؤسسة و اقتصاد السوق و هما معا يمثلان بالنسبة للباحثة وجهان لنفس الواقع في المجتمعات المتطورة اقتصاديا و "جون كلود إتنجر" « J. C. Ettiger » [80] الذي يعتمد نفس المنظور في دراسة له حول " المظهر السيكولوجي لمنشئ المؤسسة "[81] التي يركز فيها علي قرار الإنشاء و علاقة إنشاء المؤسسات بإنشاء مناصب شغل من خلال تحليل الحوافز المقاولاتية التي تقود صيرورة الإنشاء مثل: حافز تحقيق الذات، الحافز المالي، حوافز السلطة و الاستقلالية و أخيرا حاجة الإنشاء.

و نختار أيضا من دراسة الباحثة "حيفة نفاخي" بعض الباحثين المدعمين لنفس الاتجاه مثل: « chapéro» و « Sokol » (1982)[82] الذان يعتبران المقاولاتية كحدث مولد من طرف العوامل السوسيو- ثقافية التي تأخذ في الحسبان المدركات البسيكو- سوسيولوجية للمقاول و »

---

[74] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .

[75] Idem.

[76] " فايول" هو حاصل علي شهادة الدكتوراه في علوم التسيير و التي ناقشها سنة 1996بجامعة « Jean Moulin de Lyon » و هي مساهمة في فهم سلوكيات إنشاء و استعاد المؤسسة عند المهندسين الفرنسيين حاملي الشهادات و طور بالتوازي مساره المهني كمهندس - خبير في إنشاء المؤسسات و انتهي بالتدريس كأستاذ باحث و محاضر بجامعة "ليون" و تقلد مسؤولية العديد من البحوث.

[77] Alain Fayolle « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur» Revue Française de Gestion / Novembre, Décembre 1994, PP 113 – 125 .

[78] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche » 7ème congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004 / Montpellier /www.airepme.org.

[79] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens : un groupe hétérogène entre logique familiale et logique économique » / PP (127-140) Dans un Ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME » Approche Algéro-Française » Bouyacoub, Michel Lallement, Abderrahmane Abdou et Mohamed Madoui / L'Harmattan 2004.

[80] "جون كلود إتنجر" « Jean Claude Ettinger » هو دكتور في الاقتصاد التطبيقي و مساعد في مدرسة التجارة بالجامعة الحرة في بلجيكا و اهتماماته في البحث مركزة علي قرار إنشاء الذي تخصص فيه من أجل نيل شهادة الدكتوراه.

[81] Jean Claude Ettinger « le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion Juin-Juillet-Aout 1983.

[82] Chapéro et Sokol cités par Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

« Sophie Boutillier و « Dimitri Uzunidis » (1999)[83] الذان يعتبران المقاول كفاعل اجتماعي، و أفعاله تسجل في إطار اجتماعي، مؤسساتي و اقتصادي محدد و هذه الفكرة نجدها موضحة أكثر حسب نفس الباحثة من طرف « Béchard »(1996)[84] الذي يري :"أنه بالرغم من أن أحداث الحياة تدفعنا إلي المقاولة، إلا أن ما يسميه بالقوي الاجتماعية و المواقفية يمكن لها أن تعرقل أو أن تمنع من إنجاز فعل إنشاء مؤسسة، لكن أيضا لا يتجاهل مدركات المقاول التي يعتبرها مهمة إلي درجة أن القوي يمكن أن تكون حاضرة لكنها لا تؤثر في شيء علي الحدث المقاولاتي عند المقاول.

و يعتبر« T. Verstraete (2000) »[85] المقاولاتية حسب ما جاء عند "بريات" "ظاهرة مركبة من الفرد والتنظيم"، كل واحد يعرف بالنسبة للآخر و العكس صحيح لهذا فإن لفظ المقاولاتية في نظره يصف علاقة تكافلية « symbiotique » بين المقاول والمنظمة، و التي لا تظهر بالضرورة في شكل إنشاء جديد « ex-nihilo » و لكن تظهر أيضا بطرق مختلفة، و لهذا فإن الفعل المقاولاتي لا يمكن أن يختزل بأي حال من الأحوال في فعل الإنشاء فقط كما هو شائع، لأنه يمكن أن يتخذ أشكال و وظائف متعددة[86] و هو بالتالي يوسع من معني المصطلح ليضم أيضا الاستعادة و استئناف نشاط المؤسسات كعناصر في تعريف المقاول و ليس فقط الإنشاء الجديد، و هنا لا يتفق الباحث "تيري فرستريات" مع الكثير من الباحثين الذين اقترحوا تعريف لمفهوم المقاولاتية أو ما يسمي عندهم بـ "الفريق المقاولاتي" و جعلوه متوقفا فقط علي حقل الفعل لهذا الفريق و هو في مرحلة الإنشاء، فبالنسبة لهم فقط الأعضاء المؤسسين هم الذين يشكلون جزء لا يتجزأ من الفريق المقاولاتي و بالتالي فهم يقصون كل الأعضاء الذين يلتحقون بالفريق لاحقا و قد تلقي هذا الاقتراح انتقادات كثيرة لان كل عضو لديه كفاءات يمكن له أن يساهم و يشارك في تنمية المنظمة و يستحق بالتالي أن يكون هو الآخر جزءا من الفريق علي كل المقاول بالنسبة لـ "تيري فرسترايت"[87] هو الذي يفعل و يبني ويورط محيطه من أجل أهداف سوسيو– اقتصادية، فعله ينطوي علي التغيير و يؤدي إلي تعديل جزئي لنظام موجود، المقاول يبني نظامه وهذا الأخير لا

[83] Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis cités par Haifa Naffakhi idem page p139.
[84] Béchard cité par Haifa Naffakhi idem page26.
[85] Therry Verstraete cité par Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique » Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME/PMI : Approches Franco-Algériennes) sous la direction de Ahmed Bouyacoub et Mohamed Madoui Année 2003/ PP 95-113.
[86] Therry Verstraete cité par Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.
[87] Therry Verstraete cité par Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique » Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME/PMI : Approches Franco-Algériennes) Année 2003/ PP 95-113.

يكون مفيدا أو مريحا إلا إذا كان النظام السوسيو– اقتصادي الذي هو مندمج فيه يجد فيه فائدة و يستخلص منه قيمه.

و بالنسبة لـ « Stevenson (1992) » [88] المقاولاتية هي الصيرورة التي تؤدي بالشخص إلي تصور امتلاكه مؤسسة كخيار أو حل لمسار قابل للاستمرار والوصول بمشاريع مؤسسة و التعلم كيف يصبح مقاول ونقوم بإنشاء وتنمية مؤسسة.

و« E. M. Hernandez »[89] الذي يعتبر المقاول كمحرك « initiateur »[90]، ففعل المقاول(و كفاءته)هو الذي ينشئ المؤسسة، المقاول هنا هو الموضوع « sujet »، الفاعل « acteur » و إنشاء مؤسسة هو نتيجة فعله، وهو يري أن المقاولاتية لا يمكن أن تحدد إلا بالرجوع إلي المقاول، في حين ليس هناك دائما اتفاق في الأدبيات حول ما هو و ما ليس هو بمقاول.

و لا يزال هناك العديد من الباحثين من سطروا تاريخ مصطلح المقاول و حقله لكن لا يسعنا التطرق للجميع، لهذا نكتفي بهذا القدر من المقتطفات الأكاديمية التي اهتمت بتعريف المصطلح و استخدماته و ننتقل إلي عرض بعض المحاولات المقيمة لها و لأغلب التعريفات المعالجة للمقاول و المقاولاتية.

1 -1- 2 عرض بعض المحاولات المقيمة لتعريفات المقاول و المقاولاتية

إن المحاولات الدراسية التي اجتهدت في تقييم تعريفات المقاول و المقاولاتية أجمعت علي مدي صعوبة إيجاد توافق بين الباحثين حول إعطاء تعريف شامل و جامع لكل العناصر المكونة للظاهرة، لما تتسم به من تباين و اختلاف، فبالرغم من كثرتها و ما تعطيه من ثراء وتنوع للميدان إلا أنها تطرح نقاشا ابستيمولوجيا واسعا، ينطوي علي صعوبات نظرية و منهجية و غياب إطار مفهوماتي مشترك و متوافق عليه و من أبرز المحاولات التي اهتمت بتقييم الوضع التعريفي للمقاولاتية "بريات كريستيان" «C. Bruyat» و "شارل أتكالت" « C. Outcalt » و "غارتنير" « Gartner » و جوزى أوديت" « J. Audit » و" بيار أندري جوليان"« P. A. Julien » و "جاك باروني"...الخ و هي نفسها محاولات تعكس مدي الاختلاف و عدم التوافق حتي علي مستوي

---

[88] Stevenson cité par Idem.

[89] « Emile-Michel-Hernandez » هو محاضر في علوم التسيير و كان في السابق منشئا و مسيرا للعديد من المؤسسات و درس بشكل خاص المقاولاتية بجامعات متعددة مثل: « Abidjan, Nante et Lomé » كما أنه صاحب عدة مقالات حول المقاولاتية و الإداراتية .

[90] "Emile – Michel – Hernandez « le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entreprenariat » L'HARMATTAN. 1999. P 256.

استخدام المصطلحات، فمثلا من أجل الإشارة إلي "المقاول" نجد "بريات" يفضل "المقاولشيب" و "أتكالت" يستخدم "روح المبادرة" و يميل كل من « Enslev, Michael D, Carland, JoAnn C, Carland, James W » إلي استخدام لفظ "المؤسس" ...الخ

أ / <u>دراسة "كريسيان بريات"</u>

المساهمة الأكاديمية التي تقدم بها الباحث "كريستيان بريات" « C.Bruyat »[91] سنة 1993 تنطوي في الواقع علي عرض مختلف المساهمات الإبستيمولوجية، التي ساعدت في فهم الميدان المتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، المصعب لعملية تفكيك الظاهرة و إقامة حدود فاصلة لمكوناتها و بالتالي ابراز مدي صعوبة الحصول علي تعريف موحد لها، فهو شخصيا يؤكد أن لفظ "المقاول" « entrepreneur » لم ينجح في جمع توافق حول تعريفه منذ ظهوره « *Depuis son apparition, le terme entrepreneur n'a pas réussi à réunir un consensus quant à sa définition…* » و يربط هذه الصعوبة بعلم الدلالات و هو لا يستغرب ذلك إطلاقا نظرا لارتباطه بحقل العلوم الاجتماعية التي تعاني دوما من إشكال التعريف الموحد و الإطار المفهوماتي و الإصطلاحي الجامع للباحثين « *Cette difficulté sémantique n'a rien d'orignal dans les sciences sociales…* » و يبقي مصطلح المقاول حسب رأيه يعاني و في نفس الوقت يستفيد من تعدد المعاني و الدلالات الإبستيمولوجية، إلا أن هذا التنوع و الثراء في المواضيع يطرح صعوبات نظرية و منهجية تصعب من ايجاد توافق حول إطار منهجي و مفهوماتي جامع مشيرا إلي بعض البحوث التي تفتقد الدقة و الضبط و يصعب معها حتي تحديد ماهية موضوعها « *Dans certaines recherches il est difficile de repérer de quoi il est question* » *و البعض* الآخر من البحوث و الدراسات يجده ينطوي علي غموض و عدم وضوح في كيفية بناء العينات المختبرة و غيرها من الصعوبات التي يصطدم بها الباحث نظرا لغياب الإطار المفهوماتي الموحد.

و في الواقع "بريات" يؤكد علي الدور الأساسي للفرد في تعريفه للمقاولاية، ف هو الذي ينشئ و يقود صيرورة إنشاء مؤسسة ، فهو يمثل بالنسبة إليه شرطا ضروريا لخلق القيمة أو الابتكار و طبعا هنا نلاحظ اتفاق كبير مع " شومبيتر" والاتجاه الذي يصف المقاول بالمبتكر، فالابتكار يعتبر صفة شرطيه لاستحقاق الفرد تسمية "المقاول" و بالتالي فهو معيارا محددا لتعريف المقاولاتية و المقاول علي حد سواء،هذا ما يعبر عنه في الصفحة 43 عندما يقول :

[91] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

«(…) L'individu, l'entrepreneur comme condition nécessaire de la création de valeur ou de l'innovation ».

و فيما يتعلق بانشغال الباحثين الدائم بتعريف المقاولاتية و المقاول يتساءل عن الفائدة التي يمكن أن يجنيها أي منا من ذلك و إن كان من الضروري فعلا عند انطلاقة أي بحث أن نقوم أولا بتعريف حقل المقاولشيب (أي المقاول النموذج) و لفظ المقاول؟ « Est-il vraiment nécessaire de définir le champ de l'entrepreneurship et le terme de l'entrepreneur ? ». و الملفت للإنتباه أنه لا يكتفي بطرح هذا التساؤل بل يلجأ إلي تزويدنا بأنماط مختلفة من الإجابات تبدو له منطقية و بديهية إلي حد ما و هي في الواقع تمثل مواقف مختلفة لباحثين استخلصها و تفضل بعرضها علينا، منها ما يتفق معه و منها ماحذر من السير في فلكه.

ـ الموقف المجيب بالسلب (لا) و الذي يري أنه "ليس من الضروري تعريف حقل المقاول" وليس مناسبا علي الإطلاق أن يرهق الباحثين أنفسهم بمشاكل عقيمة خاصة بالتعريف تتطلب هدر الكثير من الوقت و الجهد دون فائدة في الوقت الذي من الملح أن يسعى الجميع في اتجاه تراكم نتائج التجارب بدلا من تضييع الوقت و الطاقة في أشياء لا طائل منها و أهم من يدعم هذا الموقف « peterson »[92] الذي يوصي بعدم تضييع الوقت في خلافات يصفها بالعبثية و العقيمة مرتبطة بالبحث عن مثل هذا التعريف الذي لا جدوى منه و يؤكد "بريات أن هناك الكثير من يسير في هذا الفلك الداعي إلي التوقف و ترك الانشغال بضرورة ايجاد تعريف موحد عن المقاولاتية.

ـ الموقف الذي يسير نحو منحى تأكيد الإجابة (نعم) و الذي يري "من الضروري تقديم تعريف موحد لحقل المقاولاتية" طبعا هذا المنحي يجد حدوده في واقع أن الباحثين الممثلين لهذا الاتجاه لم يعطوا سويكم هائل من التعريفات المختلفة دون التمكن من الخروج بتوافق علي إعطاء مثل هذا التعريف و إن كانوا قد ساهموا في إثراء و تنوع الحقل المقاولاتي كما رأينا في بداية هذا الفصل.

ـ موقف آخر من الباحثين يقبل اليوم بهذا الاختلاف في التعريفات الذي تفسره طبيعة الإشكاليات المعتمدة و الاختصاص المنطلق منه و من يتبع هذا الاتجاه يعبر عن ثلاث أفكار قوية حسب الباحث "بريات" يلخصها لنا في التالي: **أولا** من الضروري اعتماد أقصى دقة ممكنةفي استخدام المصطلحات ، **ثانيا** الانطلاق من مبدأ أن التصورات المختلفة يمكن أن تتعايش و هذا يعني أن كل إشكالية إنما تقود الباحث في النهاية إلي التقاطع و ضرورة إعادة تقديم الواقع بالطريقة الملائمة لحل المشكل الخاص الذي يبحث في معالجته، أما **ثالثا** و أخيرا فعندما يتم تقديم الأعمال من

[92] Peterson cité par Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires

المفروض علي الباحث تحديد الطريقة التي من خلالها تمكن من تحديد المصطلحات و جعلها عملياتية و هنا يتدخل الباحث "بريات" محذرا أصحاب هذا الاتجاه من مواجهة عدة مخاطر مثل عدم أخذ بعين الاعتبار الوعي بحدود مصداقية النتائج المتحصل عليها و خطورة الوصول إلي تعميمات مفرطة و عدم الاهتمام بجدية بالنسبة للباحثين التجريبيين بتعريف و انتقاء العينات، فالنتائج يمكن أن تكون مخيبة جدا للآمال و بالتالي تلغي أي إمكانية في تدعيم النتائج المتوصل إليها .

و لهذا فهو يؤكد أن هذه المقاربة تحتمل الكثير من المخاطر فما ينطبق علي كلمة "علم" ينطبق أيضا علي كلمة "مقاول" فالواضح جدا أن كل لفظ عندما يأخذ بهذا المنظور يفقد كل معني دقيق و يمكن أن يعوض بأي لفظ آخر حسب رأيه فعندما نعمد إلي توسيع معني لفظ "المقاول" حتى يتمكن كل باحث من إيجاد مكانته الأكاديمية بالنسبة لهذا اللفظ السحري و الرمزي علي حد تعبيره فهو يخاطر بأن لا يمكن استخدامه إلا كأساس لخطابات عامة، إيديولوجية و سياسية و يعرضه إلي فقدان كل قيمة عملياتية علمية لأنه سيعطي وقائع مختلفة إلي درجة أن فردين مثلا من المفترض أن لديهم القابلية لتأهيلهم كمقاولين لا يحملون خصائص مشتركة أكثر من فردين تم اختيارهم صدفة و بشكل عفوي من مجموع المجتمع. و عموما مختلف عناصر النقاش و العراقيل و الصعوبات التي واجهت و تواجه إلي حد الآن قضية إعداد توافق حول تعريف المقاول بالنسبة لـ "بريات كريستيان" نلخصها و نوردها عليكم كالتالي:

ـ الدعوة إلي التوقف عن القيام بمراجعة مملة لمختلف التعريفات المقترحة من هذا و من ذاك و ضرورة اغتنام الفرصة التي جاء بها "قارتنير" « Gartner »[93] الذي حسب ما يبدو يمثل مرجعية أساسية بالنسبة لأغلب الباحثين المهتمين بحقل المقاولاتية و تعريفها فإسمه يتردد بقوة علي مستوي مختلف المقاربات المهتمة بالموضوع و المتوفرة لدينا و التي تشير إلي مدي أهميته فهو يعد من أهم من عملوا علي تقدم الميدان في السنوات الأخيرة و من أبرز أعماله و أشهرها محاولته الإجابة عن السؤال التالي: عن ماذا نتحدث عندما نتحدث عن المقاولشيب ؟ هذا العمل الذي نال شهرة كبيرة في الأوساط الأكاديمية و الذي حاول من خلاله استخلاص توافق حول تعريف المقاولشيب من بين خبراء الحقل من جامعيين و قادة عالم الأعمال و ممارسين لفعل إنشاء مؤسسة.

و أهم النتائج المستخلصة في هذا السياق لم تكن مفاجئة أبدا بالنسبة لـ"غارتنير" فهو "لم يجد أي توافق علي التعريف"، فكل باحث إلا و له تعريفه الخاص و لاحظ بروز مواضيع متعددة في

[93] Gartner cité par Idem

سياق هذه التعريفات و من أكثر النتائج الملفتة لانتباهه أنه كان ينظر عفويا إلي عنصر "إنشاء مؤسسة" كجوهر معرف بالموضوع المقاولاتي.

و بحث "غارتنير" تمثل في استجواب 283 خبير عن تعريفاتهم لـ"المقاولشيب" و عمل علي استخراج سمات التشابه بين مختلف التعريفات المقدمة ثم قام بإعداد استمارة تتضمن 90 خاصية مستخلصة من التعريفات السابقة و التي قام بإعادة إرسالها للمشاركين و طلب منهم مرة ثانية تحديد إدراكاتهم لهذه الخاصيات حسب نظام الأولوية لديهم، مما مكنه من حصر و خفض التسعين (90) خاصية إلي ثمانية (8) مواضيع فقط في حقل "المقاولشيب" تمثل في النهاية جوهر العناصر التي تضمنتها مختلف التعريفات التي أخضعها الباحث للفحص و التمحيص و هي تشير في الوقع إلي الصفات المميزة للمقاول و التي اختصرها "بريات" و أيضا "جاك باروني" .J « Baronet »[94] و العديد من الباحثين في الصفات التالية: 1- المقاول يمس كل فرد له خصائص متميزة أي أن المقاولشيب يتضمن بالضرورة أفرادا لديهم مؤهلات و صفات شخصية فريدة (المخاطرة، الحاجة إلي الاستقلالية، الابتكار...الخ). 2- المقاول له بالضرورة خاصية الابتكار أي أنه لا بد من انطواءه علي فكرة القيام بشيء جديد (فكرة، منتج، خدمة، سوق، تقنية إنتاج، مادة أولية...الخ) 3- المقاول هو "إنشاء منظمة" أو "مؤسسة" أين يتم فيها دمج الموارد و النجاح في وضع تركيب للأفكار و الأشخاص و المؤهلات و الموارد المادية و المالية و الأسواق. 4- المقاول هو "خلق القيمة" « création de valeur » أي يخلق الثروة. 5- المقاول ينتمي إلي القطاع الخاص (مع التسليم بأنه أن يتعلق أيضا بالقطاع العام). 6- المقاول معني "بالمنظمات ذات النمو القوي" و هنا يتدخل الباحث "جاك باروني" ليتسائل إن كان يمكن اعتبار المستقلين الذين يفضلون العيش براحة دون أن يكون لديهم مثل هذا الطموح في النمو القوي لمؤسساتهم، مقاولين و إن كان أرباب المؤسسات العائلية المصغرة يمثلون فعلا المقاولشيب. 7- المقاول يتضمن شيء فريد أي أن يكون لديه طريقة خاصة في التفكير و التصور و يملك مؤهل يمكنه من إعداد تركيبات فريدة مع العلم أن كل حالة "مقاولشيب" هي "فريدة" و "استثنائية". 8- المقاول معني بالملكية و التسيير فهو يمثل "المسير المالك".

و في الواقع أغلب هذه الخاصيات المعرفة بفئة المقاولين نجدها تنطبق إلي حد كبير علي مبحوثي دراستنا و هذا نستشفه من خلال حضورالصفات التالية: - التميز المرتبط بالمخاطرة و

[94] Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.

الحاجة إلي الاستقلالية، الابتكار المرتبط بخلق كيان اقتصادي و اجتماعي لم يكن موجودا سابقا، إنشاء منظمة، خلق القيمة، خاصية الانتماء إلي القطاع الخاص و خاصية المسير المالك ماعدي النقطة الثامنة المرتبطة بامتلاك خاصية النمو القوي للمنظمات المنشأة، فهذا الطموح يبقي غائبا من التركيبة المحفزة لمبحوثينا.

علي العموم تبقي هذه الخاصيات الثمانية المذكورة أعلاه و التي عرضها علينا كل من "بريات كريستيان" و "جاك باروني" و التي ترددت عند العديد من الباحثين إنما تمثل في النهاية تصنيف للتعريفات المختلفة للمقاولشيب التي فحصها "غارتنير" و اجتهد في تقديمها علي شكل أنماط محددة و مميزة للمقاولين و التي تعبر في كليتها عن الصفات التي من المفترض أنها تنطبق علي تعريف "المقاول" الذي من الضروري أن يتمتع بمثل هذه الصفات، لكن الأمر لا يتسم بهذه السهولة، فالعملية معقدة و المتمعن في هذه الصفات يجدها عناصرها متداخلة و متراكبة و مدمجة و متفاعلة مع بعضها البعض و يصعب جدا إقامة الحدود الفاصلة بينها و هذا ما نعتقد بقوة في صوابه و ما الذي ذهب إليه "بريات" إلا توضيحا لذلك فـ "الابتكار" و "خلق القيمة" و "المنظمة ذات النمو القوي" إنما هي مواضيع مجسدة لقدر كبير من التداخل، الذي يصعب من عملية تفكيك العناصر و إقامة الحدود بينها لأن خاصية خلق القيمة يمكن أن يتم من خلال اللجوء إلي الابتكار و كل ابتكار حسب "بريات" و جمهور واسع من العلماء و الباحثين إنما يتضمن خلق القيمة و بالتالي فالابتكار هو حالة خاصة من خلق القيمة أما النمو القوي و السريع للمنظمة ما هو إلا درجة إضافية من خلق القيمة، و صفة الانتماء إلي القطاع الخاص (5) فهناك من يسلم بوجود من يراه في القطاع العام أيضا، و صفة التميز و التفرد (7) فهي تجمع عدد معين من الخاصيات أو السلوكيات التي يجب أن يتوفر عليها المقاولين و التي لها ارتباطات أيضا بصفات مثل الابتكار و خلق القيمة و النمو القوي للمنظمات و أخيرا خاصية المالك المسير التي نجدها مرتبطة بخاصية ضرورة الانتماء إلي القطاع الخاص الذي يتضمن بالضرورة صفة الملكية الخاصة و التسيير، مما يحيلنا إلي التعريف الكلاسيكي للمقاول المنطوي علي المخاطرة.

و من خلال هذا العرض يتضح لنا مدي تداخل و تشعب المواضيع التي طرحها و عددها "غارتنير" و "بريات" و "باروني"...الخ و التي توحي في النهاية بتعقيد أكبر للظاهرة المقاولاتية و تفسر نسبيا مدي صعوبة الأمر في إيجاد تعريف واضح "متفق عليه" لكن المهم بالنسبة لـ "قارتنير" [95] حسب "جاك باروني" أن هذا الوضع المتشعب لخصيات المقاول دفعته إلي

[95] Gartner cité par Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.

استخلاص نتيجة مهمة جدا تمثلت في بروز فريقين من الباحثين: **الأول** يكتسي الطابع المسيطر و يركز علي الخصائص الشخصية للمقاولشيب (المقاول) مثل الابتكار، النمو و خاصية الإنفراد و التميز في حين أن الفريق **الثاني** يعرف المقاولاتية كفعل للمقاول أي هو منشغل بنتائج المقاولشيب أي يهتم بخلق القيمة، بإنشاء المؤسسات و بمفهوم المالك المسير طبعا هذه النتائج جاءت نتيجة تحليل تصنيفي انطلاقا من المواضيع الثمانية المثارة أعلاه و ربما أهم استنتاج هو بروز هذين الفريقين من المقاولين.

و ينتقد "غارتنير" بشدة اتجاه البحوث المنشغلة بالخصائص الشخصية للمقاول و يقيم مسارها بالخطأ الصريح الذي يجب الابتعاد عنه و ينصح بعدم تضييع الوقت وهدر الطاقات في ما لا طائل منه و يري من الضروري التوجه نحو ملاحظة سلوكيات و تصرفات المقاول و ما يقوم به و ما ينجزه من أفعال، بمعني أنه يدعو إلي ضرورة ملاحظة فعل "إنشاء المؤسسات أو المنظمات" و هناك من ذهب بعيدا في دعم مثل هذا الاتجاه مثل الباحث جاك باروني" الذي يري "أن دور المقاول يتوقف بمجرد الانتهاء من إنشاء مؤسسة جديدة" و أن كل ما يأتي بعد ذلك إنما هو شيء مغاير للمقاولشيب" علي حد تعبيره الذي نجده مجسدا في النص التالي:

« (...) le rôle de l'entrepreneur s'arrête une fois la nouvelle entreprise créée et que tout ce qui suit sa création relève d'autre chose que de l'entrepreneurship »[96]

و في الواقع الباحث "قارتنير" عندما دعي إلي الاهتمام بخصية إنشاء مؤسسة أو منظمة، فالأكيد أنه وجد فيها أكثر الخاصيات المحققة للتوافق، فبالنسبة للبعض كل فعل إنشائي للمنظمات بدون استثناء ينتمي إلي ميدان المقاول، لكن ومع ذلك هناك البعض الآخر الذي يركز علي خاصية الابتكار في المنظمة و خاصية "من يوعد لها بالنمو القوي" فهي فقط من يجب أن ينطبق عليها هذا المعني لكن و مع كل هذا العرض و الإيضاح لمختلف أنماط الخاصيات و المواضيع التي تضمنتها التعريفات الخاضعة للدراسة من طرف "غارتنير" نصل إلي تأكيد حقيقة واحدة و هي اللا ـ توافق علي تعريف المقاولاتية و مدي صعوبة الحصول علي ذلك و علي إطار مفهوماتي و منهجي مشترك. و حتى تعريف "غارتنير" نعتقد في عدم كفايته و لا يلم بجميع عناصر المسألة و لا يمكن أن يجلب التوافق الذي يبحث عنه، فهو يرجع فاعلية إنشاء المؤسسات دائما لرجل واحد و هو المقاول هذا الشخص الرمزي « emblématique »[97] علي حد تعبير "حيفة نفخي" و

[96] Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X

[97] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

السحري[98] علي حد تعبير "ريجي مورو" الذي يأتي بالقيمة[99] و الابتكار حسب كل "بريات" و "شومبيتر" من خلال أفكاره و ديناميكياته و إبداعاته الخلاقة و هو المسؤول الوحيد عن نجاح أو فشل مشروع إنشاء مؤسسته و يقصي فاعلية العناصر الأخرى و بالتالي هو تعريف ناقص لا يشمل جميع مكونات الظاهرة مما يجعله قابل للنقاش عندما يجابه مع الواقع المعقد للظاهرة المقاولاتية لكن هذا لا ينفي أهمية هذه المساهمة الأكاديمية التي أثرت الميدان و أثرت علي الباحثين و لعبت دورا محوريا في تسطير تاريخ العلم و عملت بقوة علي انحراف خط البحث و توجيهه نحو فعل المقاول بعدما كان مركزا علي سماته الشخصية فقط.

و في الواقع "بريات" يتعمق أكثر في بحث في إشكال "تعريف موحد" للمقاولاتية و يتطرق للصعوبات و المشاكل النظرية التي يطرحها غياب مثل هذا التعريف، و هو في تفسيره و تعليله للمسألة يرتبطها أكثر بما يسميه بـ « Tantologie » "أي أن "المقاولشيب" ما هو إلا دراسة للمقاول" مما يؤدي يقينا إلي سوء التفسير لمعني و دلالات المسألة و حتي إلي أخطاء في بناء التفكير المنطقي حسب رأيه في حقل "المقاولشيب" حسب رأية، لهذا السبب يظهر من الشرعي و المنطقي و الضروري جدا منهجيا طرح فرضية "أن المقاولين يملكون "صفات خاصة" و من اجل و محاولة التحقق منها و إثبات ذلك يجب عمليا اعتناق ما يسميه بمتتالية « séquence » البحث المتمثلة في ضرورة تعريف مجتمع خاص (الذي أنشأ مؤسسة أو طور ابتكار أو هو مالك مسير ...) من أجل أن يتم فيما بعد محاولة إضفاء البداهة علي الخاصيات المتميزة التي يتم مقارنتها مع خصائص العينة أو العينات المتخذة كشاهدة هذا ما يعبر عنه "بريات" في رسالته و بالضبط في الصفحة 45، و بالتالي فإن كل الدلالات و المعاني التي جاء بها هذا الباحث إنما تؤكد و إلي حد بعيد غياب توافق علي وجود إطار نظري و تصوري شامل و جامع و واضح "للمقاولاتية" ينطلق منه الباحث دون الحاجة إلي القيام بكل هذه المتتالية و أكثر من ذلك فهو يتخوف من أن يتعرض "المقاولشيب" للضياع بعدما تمكن من فرض نفسه كحقل علمي مستقل نظرا لرغبته في أن يتضمن العديد من المواضيع و أن يلامس كل شيء و هذا ما نجده مجسدا في الصفحة 38: *« (...), le domaine de l'entrepreneurship, après s'être imposé comme un*

[98] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .
[99] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

champ scientifique autonome, risque de se perdre en voulant tout embrasser »[100]. و بالطبع و نحن نقرأ مثل هذه المعاني التي تضمنتها مختلف نصوصه في الأطروحة نحس برغبة الباحث القوية في أن يحافظ حقل المقاولاتية علي استقلاليته،و لهذا نجده يحذر صراحة من خطر تعريض نفسه للضياع "إن استمر في اقترانه أو ملامسته لكل شيء" و نعتقد أنه يقصد بذلك مسألة اقترانه بالعلوم الانسانية لهذا ينبغي علي "بريات" أن لا ينسى أن حقل المقاولاتية إنما هو حقل انساني بالدرجة الأولي و محور دراسته إنما هو مرتبط بالفرد، مما يجعله جزءا لا يتجزأ من العلوم الانسانية و لا يمكن لأي كان أن يجرده من هذا الانتماء هذا من جهة و من جهة أخري و بشهادة جميع المختصين و علي رأسهم « Vestraete » (2002)[101] أن "المقاولاتية" بقيت لوقت طويل تعتبر كعلم أو كاختصاص أقل هيكلة و أقل بناءا و ارتبط في تكونه و نشوئه بعلوم و اختصاصات أخري مثل العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم الإنسانية و الاجتماعية وحتى هو يعترف شخصيا (نقصد "بريات") علي هامش نفس الصفحة السابقة بتنوع الأصول العلمية التي هيمنت علي تسطير تاريخ العلم خلال عشرية التسعينات (90) أين نجد الاقتصاديين و المهندسين و علماء النفس و علماء الاجتماع و المختسين في علوم التسيير و الإداراتية و حتي رجال الميدان المنشئين للمؤسسات الذين خاضوا بأنفسه تجارب الإنشاء، تماما كما كان الحال بالنسبة لكل من « Cantillon » و « Say » سابقا [102] . و مع ذلك فإن الاتجاه العام يسير نحو اقرار استقلالية حقل "المقاولاتية" و لكن إلي حد ما فقط لأنه يجب التحفظ علي مثل هذه الاستقلالية التي تحتاج إلي الاثبات و المزيد من التأكيد و الترسيخ، فهي تبقى استقلالية منقوصة لم تكتمل بعد و لم ترتقي إلي مستوي النضج العلمي و هذا حسب رأي الكثير من جمهور العلماء و الباحثين المختصين و حتى "بريات" نفسه يعتبر ميدان "المقاولشيب" لم يصل بعد إلي ما يشكل مستوى من التتويج الذي يربطه في نظره بشهادة الدكتوراه الخاصة و التي يعبر عنها في النص التالي:

« (…) L'entrepreneurship semble avoir acquis son statut de champ scientifique autonome, bien qu'il lui manque encore à notre connaissance, ce qui constituerait un couronnement: un doctorat spécifique »(p35) [103].

---

[100] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires

[101] therry Vestraete cité par Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[102] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires .

[103] Idem.

لكن هذا لا يمنع من أنها (المقاولاتية) علي مستوي فرنسا مثلا قطعت أشواطا عملاقة بالنظر إلي حداثة سنها المرتبط بالسبعينات و الثمانينات و مع ذلك نجدها تمكنت في وقت قياسي من تحقيق استقلالية حقلها العلمي و لو بشكل نسبي و ما يسير في اتجاه تأكيد ذلك ما أصبحت تتسم به من خصوبة و وفرة ، فلا أحد يمكن له أن ينكر مدي الانتشار الذي عرفته في السنوات الأخيرة و هذا يتضح خاصة من خلال الكم الهائل من الدراسات و الأبحاث و مراكز البحث و المجلات المتخصصة التي أصبح يتوفر عليها المجتمع الفرنسي، إلي درجة أنه لا يمكن لأي كان أن يعطي أرقاما دقيقة في هذا المجال بل و أصبح من المستحيل لباحث بمفرده "أن يأخذ في الحسبان كلية المساهمات في حقل المقاولشيب".[104] و لهذا نجد "بريات" يدعو إلي ضرورة تكثيف الدروس علي مستوى الجامعات و تنشيط مراكز البحث المتخصصة و جعلها عملياتية حتى يتمكن الحقل المقاولاتي من المحافظة علي استقلاليته ورسوخه و تطوره في المجموعة الأكاديمية بالمقارنة مع "الو.م.إ" و بريطانيا العظمي.

و نفس المعني تقريبا نجده عند « Michel Marchesnay »(2000)[105]: عندما يشير أن المقاولاتية كانت تعتبر موضوع بحث دخيل و غريب جدا، ارتبط ظهوره بالسبعينات و يبين في مقال له حديث جدا يعود إلي سنة 2008[106] و الذي عنونه بـ "ثلاثين سنة من المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا" يوضح فيه مرور المقاولاتية في فرنسا بثلاث مراحل زمنية يقسمها علي ثلاثين سنة مشيرا أن السياق الفرنسي خلال سنوات 1950 إلي 1970 تجاهل المقاول و المقاولاتية و المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بل واعتبرها عائق في وجه الحداثة « modernité » علي حد تعبيره وهذه المراحل هي: المرحلة الأولي يسميها بالميلاد « naissance » و تمتد بين 1975 و 1985 و مرحلة المعرفة « connaissance » وتنوع المقاربات المقاولاتية و تمتد بين 1985 و 1995 و مرحلة الاعتراف « reconnaissance » و تمتد بين 1995 و 2005 و تتجسد من خلال الشغف أو الولوع بالموضوع و الشرعية المعلنة لبرامج التدريس و البحث في المقاولاتية علي مستوي المدارس و الجامعات المختلفة خاصة علوم التسيير و الإدارية التي اتسمت بالتنوع

[104] Idem, page 35.

[105] Marchesnay cité par Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[106] Michel Marchesnay « trente ans d'entrepreneuriat et PME en France, Naissance, Connaissance, Reconnaissance » Université de Montpellier, Revue internationale PME : Economie de gestion de la petite et moyenne entreprise volume 21, n°2, 2008 P145-168.

و كثافة حجمها و يعدد "مارشسناي" محاور هذه البرامج في التالي: 1°/ إنشاء، انطلاق و استعاد المؤسسات. 2°/ خصائص المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة (الميكرو- مؤسسة). 3°/ هوية المقاول (النمط، الوظيفة، الشرعية). 4°/ دور المؤسسات العامة و الخاصة بالإضافة إلي المحيط التجاري و الاجتماعي و كل هذا يعكس التطور الطبيعي لحقل المقاولاتية و كيف يسير في اتجاه صنع انجازاته العلمية و ترسيخها و مع ذلك يبقي حقل المقاولاتية حسب اعتقادنا و اعتقاد الكثير من المختصين ما زال يحتاج إلي تأكيد هذه الاستقلالية التي يشوبها الكثير من الغموض و عدم الوضوح و هذا طبيعي جدا لأنه "لا يزال في مرحلة النشوء والتكوين و التأسيس لنفسه" كما لا يزال "ميدان بحث فتي جدا في مستوى المراهقة"[107] حسب "فستراية" و تري "حيفة نفاخي" أن هذه الفتاوة تعد بإمكانيات كبيرة يمكن أن تستغل و تستثمر لاحقا و هي تتوافق في ذلك مع « Fayolle » [108] الذي يعتبر هو الآخر أن الحقل المقاولاتي مازال فتيا و يبحث عن وحدته و مع "ازابال دنجو" [109] التي تري أنه "حقل خصب يبحث عن وحدته" و مع "جاك باروني" [110] الذي يري فيه "حقلا يبحث عن تعريف" و غيره كثيرون و هذا ما يجعل حقل المقاولاتية في بداية مشواره الطويل و لا زال بعيدا عن مستوى تحديد تعريف شامل و دقيق فقد عجزت مختلف المحاولات و المقاربات في إعطاء مثل هذا التعريف الموحد لكن مساره يتسم بالتقدم و لا يتوقف عن التطور و جلب الهاوين و الأكاديميين الجامعيين و المطبقين الممارسين و رجال الميدان و هذا منذ ثلاثين سنة.

و في الواقع و بالرغم ما تقدم به "بريات" من عرض مختلف المداخلات لطرح المشاكل النظرية و الابستيمولوجية و المنهجية الناجمة عن غياب تعريف موحد و شامل و معرفته باستحالة الوصول يوما إلي مثل هذا التعريف إلا أننا شعرنا و نحن نتفحص صفحات مقاربته برغبته الشديدة في أن يتوصل إلي إيجاد مثل هذا التعريف المستحيل، و خير دليل علي ذلك محاولته تقديم نمذجة لموضوع "المقاولشيب" كما فعل غيره و هي في نظرنا محاولة غير مباشرة للبحث عن "تعريف موحد" و إيجاد أدوات نظرية و منهجية مشتركة لإطار مفهوماتي جامع إلا أنه لم يوفق في لملمة جميع عناصر الظاهرة المقاولاية حسب اعتقادنا لأنه في النهاية ركز في تحليلاته علي أهمية المقاول الذي "يخلق القيمة" كعنصر محدد في التعريف بالرغم من أننا نعتقد أنه يعتنق

---

[107] Idem.

[108] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche » 7ème congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004 / Montpellier /www.airepme.org.

[109] Isabelle Danjou « l'**entrepreneuriat** : un champ fertile à la **recherche** de son **unité** » Revue Française de Gestion / N°144, 2003 / PP (109-123).

[110] Jacques Baronet « L'**entrepreneurship** à la **recherche** d'une **définition** » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.

المنظور الصيروراتي في مقاربته الإبستيمولوجية. و عموما نكتفي حاليا بهذا القدر من دراسة "بريات" لأننا سنستحضرها لاحقا في مواطن أخري من البحث و ننتقل الآن إلي عرض دراسة "شارل أوتكالت" التي تثير نفس الإشكال المرتبط بإيجاد تعريف موحد.

ب / دراسة شارل أوتكالت « Charles Outcalt »

الباحث **"**شارل أوتكالت**"**[111] هو الآخر نجده قد اهتم بالمشاكل التي يطرحها تعريف المقاولاتية و يفضل استخدام مصطلح "روح المبادرة" « esprit d'entreprise » و يقصد به ما يسمي بـ"صاحب المشروع" أو "المقاول" و يعترف بما يتسم به الميدان من ثراء و خصوبة و قوة تداوله، فقد حاول في دراسته الإلمام بالسياق التاريخي لهذا المصطلح حيث قدم لنا شرحا واسعا و ملخصا لبعض المساهمات المستخدمة له، مما ساعدنا كثيرا في تقديم العرض التاريخي للمصطلح و أهم ما تضمنته هذه الدراسة هو ما انطوت عليه من بدائل و رؤى جديدة حول النمط الأكثر فعالية للمقاول و المقاولاتية و يتعرض لبعض المساهمات التي تعبر عن ضرورة وجود لغة مشتركة تجمع بين الباحثين و مختلف المقاربات المتناولة للمقاولاتية، و التي في الواقع يشوبها الكثير من التعقيد وعدم الوضوح و الاختلاف و أحيانا حتى التعارض و التناقض.

وأبرز الباحثين الذين تطرق إليهم و استشهد بهم في مقاربته "بايغراف"« Bygrave »، "هوفر"« Hofer » و "لونغ" « Long »...إلخ حيث تتصف أعمالهم بالثراء و يجد فيهم كل الدعم للمنحي الذي ذهب إليه، فكل منهم يؤكد علي ضرورة إعطاء الأهمية الكبرى و التقدير الكبير "للمقاول" أو "صاحب المشروع" بدلا من تضييع الوقت والجهد في تعريف "اللفظ" الذي لا طائل منه و لا يؤدي سوي إلي هدر الطاقات لاستحالة إيجاد توافق و إجماع حوله من طرف الباحثين و يستخدم "اتكالت" عمل كل من "بايغراف" و "هوفر" في تأكيد ذلك بسبب عجزهما و ترددهما حسب رأيه في إعطاء أو اقتراح تعريف مشترك لـ"روح المبادرة" و راجع أيضا إلي كثرة الاختيارات و لما يمثله المصطلح من تقليد معقد لدرجة أن إعطاء أي تعريف مقتضب هو في غاية الصعوبة و يعرض كل محاولة تقوم بذلك إلي إبعاد أو إقصاء عنصرا قيما من السياق التاريخي للمقاولاتية و بالتالي يكون مجافي للحقيقة الكاملة غير مجزءة، التي من المفترض أن تكون جامعة لكل العناصر التي تضمنتها مختلف المقاربات المعالجة للمقاولاتية و متضمنة لكل مكونات الظاهرة لأن مع كل إقصاء إلا و نكون قد أغفلنا جزءا من الحقيقة و بالتالي نحصل فقط علي حقيقة جزئية.

[111] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

و نشير أن عمل هذين الباحثين ينطوي علي المنظور الصيروراتي للمقاولاتية و يتضمن مجمل الوظائف و النشاط المرافق لإدراك الفرص و إنشاء المنظمات و متابعتها. و في الواقع هو يعبر عن اتجاه نظري مغاير يتسم بتعددية الأبعاد اعتمد من طرف العديد من الباحثين، يحاول دمج مختلف العناصر المعرفة بالمقاولاتية.

و يستند "أتكالت" أيضا علي شهادة الباحث المعاصر"رايخ" « Reich » الذي يعارض بقوة المفهوم التقليدي لـ"روح المبادرة" أو لـ"أصحاب المشاريع"(المقاولين) المعظم لدور الفرد، الذي يجعل منه البطل الخارق، الخالق للثروات و يقترح علي النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لـ"روح المبادرة" الحاملة لهذا المفهوم ترك الممارسات القديمة و يدعوها إلي تطبيق ما أصبح يسمى حاليا بمفهوم "الفريق" أو "الجماعة المقاولاتية".

و يشير أيضا "اتكالت" إلي بعض البحوث الجديدة حول "روح المبادرة" الموصوفة بالكمية و التي لم تتلقي حسب رأيه سوي القليل من الاهتمام بسبب صعوبة نمذجة الموضوع رياضيا إلا أن استخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية المكممة للنتائج يبقي يمثل في اعتقادنا بعد ضروري يترجم مدي تطور مستوي البحث في مجال المقاولاتية.

و في الختام نجد أن كل المساهمات العلمية التي وظفها "أتكالت" في محاولته المقيمة لتعريف المقاولاتية و تحليله لها تسير في نفس الخط و تدعم منحي غياب توافق علي مثل هذا التعريف و تستخلص ضرورة ترك مثل هذا الاتجاه النظري الذي يصر علي إيجاد تعريف موحد للحقل و تعتبر ذلك مضيعة للوقت و الجهد علي حد سواء دون أدني فائدة و بالتالي ضرورة الاهتمام بالرؤى الجديدة التي تطرح علي مستوي حقل العلم مثل اعتناق المنظور الصيروراتي و الاهتمام بما أصبح يسمي "بالمقاولاتية الجماعية" أو "الفريق المقاولاتي". و نختم هذا العنصر بتقرير جماعي يحمل نفس المعاني و الدلالات و يكشف عن غياب مثل هذا التوافق حول تعريف المقاولاتية بين الباحثين

ج / تقرير جماعي لتقييم تعريفات المقاول (المؤسس)[112]:

التقرير يشترك فيه مجموعة من الباحثين « Enslev, Michael D, Carland, JoAnn C, Carland, James W »، يلخص لنا نتائج فحص تجريبي لـمبحوثين يجيبون عن مستوي فهمهم و تقييمهم لتطبيقات و ممارسات التسيير الاستراتيجي، قورنت في سياق هذه الدراسة إجابة 26 "مؤسس" « fondateur » بـ 58 "لا- مؤسس" واختيار ما إذا كان بالإمكان أخذ معيار "مكانة

[112] Enslev, Michael D, Carland, JoAnn C, Carland, James W « Evaluation Fondateur Etat dans l'Esprit d'Entreprise : une perspective de définition » Journal of Business and Entrepreneurship , Octobre 1998.

المؤسس" « statut » كشرط فعال من أجل تعريف المقاول إلا أن النتائج لم تؤكد أن مكانة المؤسس هي مطلب للتعريف لانها أظهرت النمطين المؤسس و اللا ـ مؤسس علي حد سواء يتوفران علي مستويات مرتفعة من المعرفة و التقدير لتطبيقات التسيير الإستراتيجي.

و الملاحظ أن هذا التقرير يركز علي معيار"المؤسس" في تعريف المقاول فهو يفضل استخدامه بدلا من "المنشئ" وهنا نشير إلي مدي التنوع في الألفاظ المتداولة في الحقل المقاولاتي و التي تحمل معاني و دلالات تشير إلي التعريف به و بـ "المقاول".

و حسب هذا التقرير فإن مشاكل تعريف "روح المبادرة" أو المقاولاتية يعتبر من الإشكاليات التي ميزت العشريات الثلاث الأخيرة و لحد الآن تستمر في خلق صعوبات عند باحثي هذا الحقل علي مستوي الجهود التي تبذل من أجل تحديد عينات البحث وتعميم النتائج و يشير التقرير إلي عدة دراسات حاولت معالجة المشاكل التي تمس تعريف المقاولاتية لكن بدون نجاح ، منها من ركز عموما علي غياب التوافق في التعريف بالمقاولاتية و انتهي الأمر بتفضيلها طرح أنماط المقاولين و البعض الآخر من الدراسات تفحص الحدود التي يمكن أن توجد بين مختلف المقاربات و منهم من انتقد مصداقية المقاربة كليا مثل "غارتنير" « Gartner[113] (1988)» ويبدو أن بعض الباحثين ساروا في نفس الاتجاه الذي دعي إليه "غارتنير" و تركوا كليا البحث عن تعريف "مستحيل" مثل « Mitton (1989)»[114] و البعض الآخر يرثي « déplorer » ضرورة إعادة توجيه الأولويات للفرد في الصيرورة المقاولاتية « Bygrave et Hofer (1991)[115]» و البعض الآخر يري ليس من الضروري تطوير فهم لشخصية المقاول فهذا ليس لائقا و لا يخدم في شيء المسألة لأن السلوك الفردي ليس ثابتا في الزمن و إنما متغيرا كما لا يمكن التنبؤ بسمات الشخصية و هذا ما يشير إليه "غارتنير" في نفس التقرير و قد تواصلت النقاشات علي مستوي الأدبيات والتي اعتبرها كل من "هوفر" و "بايغراف" [116] (1992) نقاش عقيم لا يؤدي إلي شيء.

و حسب هذا التقرير و لمواجهة مثل هذا الغياب في التوافقات بين الباحثين في تعريف روح المبادرة أو المقاول و الاختلافات في الرؤى و المنظورات فإن الاتجاه العام و الذي يتزعمه كل من "بايغراف و هوفر" سير نحو القبول بـ "بمكانة المؤسس" «statut de fondateur » أو "المنشئ" كتعريف جوهري للحقل المقاولاتي و اعتباره عاملا محددا لذلك و النقاش لا يزال

[113] Gartner cité par Enslev, Michael D, Carland, JoAnn C, Carland, James W « Evaluation Fondateur Etat dans l'Esprit d'Entreprise : une perspective de définition » Journal of Business and Entrepreneurship , Octobre 1998.
[114] Mitton cité par Idem.
[115] Bygrave et Hofer cité par Idem.
[116] Idem.

مستمرا في اتجاه هذا المعني المرتبط باختبار ما إذا كان بالإمكان أخذ "مكانة المؤسس أو المنشئ للمؤسسة أو المنظمة" كشرط أو مطلب لتعريف محدد للمقاول، إلا أن النتائج المتحصل عليها من مختلف الدراسات التي تتبع نفس المنحي حسب ما جاء في التقرير نجدها لم تأكد بشكل قاطع أن "مكانة المؤسس أو المنشئ " تعتبر معيارا محددا للتعريف لأن هناك من يدرج بعد تطبيقات التسيير الاستراتيجي و ذلك من خلال التدقيق في المقارنة بين الفريقين: المؤسسين و اللا-مؤسسين أو المنشئين و اللا- منشئين حيث توصلوا إلي أن النمطين الاثنين يتوفران علي مستويات مرتفعة من المعرفة والتقدير للوعي و التسيير الاستراتيجي.

لكن علي العموم و حسب التقرير دائما يبقي التعريف بالمقاول و المقاولاتية في غاية الصعوبة بسبب التعقيد المرتبط بالصيرورة نفسها أي صيرورة إنشاء المؤسسات ويستمر في إثارة الكثير من ردود الأفعال وتهييج الباحثين ويستقر الأمر إلي حد الآن علي عدم وجود تعريف متفق عليه و عدم إمكانية تعميم نتائج البحوث و فهم جد محدود للظاهرة و يشير إلي الكم الهائل من الكيانات المختلفة و النتائج المتناقضة و المتعارضة و يري أن هذا الاختلاف في المنظورات إنما هو ناتج من الاختلاف في استخدام أدوات القياس و حتى في الأشخاص الذين يقومون بهذه الدراسات الذين يختلفون بطريقة دالة في الخصائص و السلوكيات.

و يري هذا التقرير أن الفشل في إعطاء تعريف متفق عليه للمقاولاتية و بروز هذه التعددية الكبيرة في التعريفات يربك كثيرا تطور الإطار المفهوماتي و التصوري للمقاولاتية أو روح المبادرة كعلم قائم بذاته مما أدي إلي خلق الكثير من الصعوبات النظرية و المنهجية و بالتالي صعب كثيرا من عملية البحث و تعميم النتائج علي الباحثين و انتهي بمجهودات تتجه نحو فحص صيرورة المؤسسة، كل علي حسب اختصاصه و انشغالاته و استخداماته النظرية مما ساهم في بروز عدة منظورات: الاجتماعي، الأنثربولوجي، الاقتصادي، التسيير الاستراتيجي، و مقاربات أخري كثيرة و هي كلها مقاربات ثمينة و قيمة جدا و قد طورت بقوة الميدان و أثرته و علي كل فإن أهمية مثل هذه النقاشات تكمن في طرح المواقف الاستفهامية و اكتساب معارف أكبر في الحقل الجديد و مع ذلك فإن المقاولاتية تبقي متميزة لأنها معنية أكثر بإرادة الإنسان التي يعبر عنها التقرير بما يسميه بـ "النيوية" « intentionnalité » فهذه "النيوية" أو ما نسميه نحن بـ "اليقظة" أو "الميل"... و مهما اختلفت مثل هذه التسميات فبالنسبة لنا هذا العنصر هو الذي يميز "روح المبادرة" أو "المقاول" و إذا أردنا أن نفهم الصيرورة المقاولاتية يجب أن نتعمق أكثر في فهم الإنسان، في فهم دور الفرد في إطلاق هذه الصيرورة و القدرة علي تحديد العوامل و الحوافز المتحكمة فيها و

هذا ما يفسر نسبيا عدم التوافق في إعطاء هذا التعريف المشترك فهذا شان كل العلوم المرتبطة بالفرد أو الإنسان.

طبعا هناك العديد من الدراسات التي ساهمت في معاالجة إشكالية غياب التوافق علي تعريف للمقاولاتية و التي نفترض أنها لم تنطلق أصلا إلا من أجل إيجاد تعريف موحد حول الحقل المقاولاتي إلا أنها انتهت بالفشل و اعترفت بصعوبة إن لم نقل استحالة الحصول علي ذلك نظرا لتعقيد الظاهرة و صعوبة تفكيك عناصرها و مكوناتها و إقامة الحدود الفاصلة بينها و اقتنعت عن وعي بضرورة ترك هذا الدرب الذي يوصف بالخاطئ لما يتضمنه من مضيعة للوقت و هدر للطاقات في أشياء لا جدوى منها، فالإقلاع عن هذا الاتجاه النظري أصبح ضرورة تمليها الصيرورة التطورية للعلم نفسه الذي تشبع و اكتفي بمثل هذه المحاولات العقيمة و أصبح يطرح رؤى و مقاربات جديدة أخري أكثر أهمية و نفعا تعكس وتجسد تقدم الحقل و تطوره مثل اعتناق النظرة التعددية و المنظور الصيروراتي خاصة الشكل الديناميكي منه و ما يتضمنه من نماذج دراسية مقترحة ساهمت في إثراء الميدان و انحراف عن الاتجاه الكلاسيكي نحو المقاربة المعقدة التي تسعي إلي الاعتراف و دمج مختلف المنظورات دون إقصاء أي عنصر من العناصر المكونة للظاهرة المقاولاتية و حتى نفهم ذلك جيدا من الضروري التذكير بالمقاربات الأكثر بروزا في الأدبيات المقاولاتية و تصنيفها في نماذج محددة و عرض و ترتيب ما تنطوي عليه من معاني و دلالات حسب ما جاء في هذه النماذج الاكثر برزا، هذا ما سنحاول تفحصه في العنصر الموالي.

2-1 النماذج أو المقاربات المنهجية المحللة للظاهرة المقاولاتية

إن كل ما سبق عرضه من تعريفات للمقاول و المقاولاتية و مختلف المحاولات المقيمة إنما يكشف بوضوح عن مدي التطور الذي عرفه هذا الموضوع عبر الزمن إلا أن أغلبها عولج في العشريات الثلاث الأخيرة حسب أغلب الباحثين و علي رأسهم "ريجي مورو" و التي اهتمت بتدقيق و تنقية مصطلح المقاول و المقاولاتية من الشوائب و الغموض و تحديد مدي الاختلاف حول طبيعة العوامل المحددة و المتحكمة في وجود المقاولاتية و المقاول علي حد سواء، فهناك من يقول بحتمية المقاول و هناك من يرجح حتمية المحيط، و طبعا الصدام محتدم بينهما، و قد ساهم العديد من الباحثين في محاولة تصنيف و ترتيب جميع المقاربات المهتمة بالمقاولاتية و قسموها إلي ثلاث نماذج: **نموذجين** بارزين من المقاربات: هي المقاول و السياق و هما نموذجين يتصفان بالتناقض و التعارض الشديد و رفض كل منهما للآخر و نموذج **ثالث** حديث مرتبط أكثر بالباحثين المعاصرين الذين أرادوا إيجاد حلول لمشاكل التعريف للمقاولاية و البحث عن إجابة شاملة لمختلف العناصر المكونة للظاهرة في سياق منظور متعدد الأبعاد غير مقصي لأي عنصر

و هو نموذج الصيرورة و هذا ما نجده عند كل من "بايغراف و هوفر" [117] و "بريات كريستيان" (1993) [118] و "شارل أتكالت"[119] و "إزابال دنجو" (2003) [120] و "حيفة نفاخي" (2008)[121] و "ريجي مورو" (2004) [122] و "أميل-ميشال هرنونداز" (1999) [123] و "آلان فايول" (2004) [124] ...الخ مع الاعتراف بوجود العديد من الجوانب الخاصة التي يغطيها المفهوم أو المصطلح (الصيرورة) و العوامل المحددة لها في مجال المقاولاتية و التي أحيانا لا يكون بينها إلا القليل من الروابط مما يجعل الاتجاه العام يسير دوما نحو غياب توافق حول ما يمكن أن يكون عليه تعريف المقاولاتية و المقاول حتى باعتماد النموذج الصيروراتي الذي نجد منظوره يختلف من باحث إلي آخر، فلحد الآن لم نجد و لم نسمع بوجود نموذج صيروراتي مشترك و معتمد من طرف الجميع مما يعكس درجة التباين حتي علي مستوي نموذج الصيرورة.

و لقد أشرنا سابقا إلي صعوبة إقامة حدود فاصلة و دقيقة بين مكونات الظاهرة و نفس المعني ينطبق علي هذه النماذج من المقاربات فالتداخل و التقاطع يبقي السمة البارزة لتطور مسار البحث فمفهوم الصيرورة ارتبط منذ البداية و بشكل ضيق بـ "كيف" و الأعمال الأولي لـ"غارتنير" التي تركز علي ما يفعل المقاول و ليس بمن هو و حتى تعريف الصيرورة المقاولاتية المقترح من طرف "بايغراف و هوفر" يقدم تقاربات كبيرة مع تصور "غارتنير" حسب "فايول"[125] .

1 – 2 -1 نموذج المقاول

---

[117] عمل كل من" بايغراف " و "هوفر" حول تعريف المقاولاتية يندرج ضمن نموذج الصيرورة و هو يمثل القاعدة النظرية لأهم الباحثين الواردة أسماؤهم في هذه المعالجة مثل "كرستيان بريات" و "شارل أتكالت"و "فايول" و "إزابيل دنجو" و " جاك باروني" ...الخ و قد استفدنا كثيرا من ذلك و نشير أننا لم نطلع إطلاقا علي المصدر و ما تم ذكره في هذا السياق إنما يمثل ما جاء علي لسان هؤلاء الباحثين.

[118] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires.

[119] Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm

[120] Isabelle Danjou « l'**entrepreneuriat** : un champ fertile à la **recherche** de son **unité** » Revue Française de Gestion / N°144, 2003 / PP (109-123).

[121] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[122] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .

[123] Emile-Michel Hernandez « le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d »entrepreneuriat » L'Harmattan, 1999, 256P.

[124]Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche » 7ème congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004 / Montpellier /www.airepme.org.

[125] Idem.

وحدة تحليل هذا النموذج هي الفرد الذي تعتبره الفاعل المحدد للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات و هو يشمل علي كل الأبحاث و الدراسات التي انشغلت بتحديد خصائصه الشخصية و أفعاله و سلوكياته و غالبا ما نجدها تميزه بقدرات سحرية وبطولية حسب تقييم "ريجي مورو" و هذا النموذج ينطلق من فرضية أن "المقاولين هم أشخاص يتميزون عن باقي المواطنين بخصائص « traits » و أفعال « actions » و ميول « intentions » مختلفة" و إذا تم تحديد مثل هؤلاء الأشخاص أصبح من الممكن إذن التنبؤ بمن سيكون "مقاولا و منشئا" و من لا يكون "مقاولا" مستقبلا و بالتالي بمن هي المجتمعات االتي تملك القابلية الأكبر لإنشاء المؤسسات و إظهار سلوكيات مقاولاتية و عموما هذا النموذج يشمل علي ثلاث أشكال من المقاربات تم معالجتها بشكل منفصل حتى سنوات 90 حسب تقييم كل من "جوزي أوديت" و "بيار أندري جوليان" و أغلبها ينتمي إلي النظرية السوسيو- بسيكولوجية[126] و من يعتمد مثل هذا الاتجاه فإن "أصل الإنشاء إنما يرجع دائما إلي رجل واحد: المقاول، هذا الشخص السحري أو الرمزي علي حد تعبير الباحثة "حيفة نفاخي" و المحرك من أجل وصف "المقاول" و "المسير" الذي يأتي بالقيمة و الابتكار من خلال أفكاره وديناميكيته وهو يبقي دوما المسؤول الوحيد عن نجاح أو فشل مؤسسته"[127].و لا بأس أن نلقي نظرة موجزة علي هذه الأشكال الثلاث:

- **مقاربة السمات** أو ما يسمي بـ «Approche par les traits » و جاءت بتأثير من النظريات البسيكو- اجتماعية و علماء النفس الاجتماعيين و هي تهتم أساسا بالسمات الشخصية للمقاول و السند النظري و الافتراضي الذي تنطلق منه يعتبر أن المقاولين يملكون خصائص سيكولوجية و اجتماعية تميزهم بالضرورة عن باقي الأفراد اللا- مقاولين و السؤال الذي يمثل انشغالها الأكاديمي هو الإجابة عن من هو المقاول؟ و مختصر هذا الاتجاه يتساءل لماذا في ظروف مماثلة يأتي قرار بعض الأفراد بالدخول في عالم المال و الأعمال و المقاولاتية و الإصرار علي إنشاء المؤسسات و البعض الآخر بتفضيل الإجارة مثلا مما فرض استنتاج حتمية حضور بعض السمات الشخصية تكون مميزة لفئة المقاولين و غير موجودة عند باقي الأفراد العاديين (أو غير مقاولين) مما دفع بباحثي هذا الاتجاه إلي التفكير في الخصائص الشخصية و الدوافع المحفزة مثل الحاجة إلي تحقيق الذات و العرفان الاجتماعي و الإرادة القوية في تجاوز الوضع الشخصي المزري و النجاح

[126] Josée Audit et Pierre-André Julien « l'entrepreneuriat social au Québec, l'exemple des centres de formation en entreprise et récupération » Revue recherches sociographiques, volume 47, numero1 Janvier-Avril 2006 Pp(69-94) université Laval.

[127] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

و الثقة في القدرات و المؤهلات و الوسائل الشخصية و الإبداعية و سهولة التكيف مع التغيرات و الوضعيات الجديدة ...الخ .

و لا بأس أن نذكر بالمنحدر السوسيولوجي الذي يراه الباحث"ريجي مورو" [128] أنه يمثل منطلق هذا الاتجاه الذي يركز علي المحددات الاجتماعية، و يتفحص الخاصيات الثقافية للفرد و انتماءاته إلي طبقات اجتماعية محددة و تبحث في أنماط الأفراد الأكثر قابلية لفعل إنشاء المؤسسات مما يجعلنا نقرأ مع نفس الباحث المنطق الخفي و غير المعلن لهذا الاتجاه النظري الذي يسمح ضمنيا بالتنبؤ بسلوكيات معينة عند الأفراد و بالأخص بفعل إنشاء المؤسسات من خلال توفر مجموعة من السمات الشخصية الدالة علي ذلك و بالتالي الهدف النهائي هو إعداد مظهر نمطي « profil type » أو نموذجي للمقاول مما ساهم في إعداد أنماط من التصنيفات للمقاول حسب اعتقاد العديد من الباحثين و التي بدأت تبرز و تنبثق خاصة مع بداية الستينات (60) حسب "حيفة نفاخي" التي تؤكد في تقييمها أن جميع البحوث التي شملت مثل هذه الأنماط التصنيفية و التي حاولت حصر مجمل السمات المميزة للمقاول "لم تنجح إطلاقا في إعداد قائمة متكاملة لهذه الصفات و متفق عليها و لم تنجح في إعداد مثل هذا "المظهر النموذج" أو "النمطي" للمقاول فالنتائج المتوصل إليها لم تسمح بمجانسة « homogénéisation » السمات الشخصية علي حد تعبير الباحثة و لم توفق حتى في إعداد نموذج لما يسمي بالمقاول "المثالي" و هذا راجع إلي مختلف العناصر المتعددة الأبعاد المرتبطة بالمقاول"[129] التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند التفكير في تعريف المقاول و المقاولاتية .

علي العموم هذا الاتجاه النظري لا يمكن له الصمود أبدا مع حقائق واقع الطبيعة البشرية فهل يعقل أن يكون لدينا مقاولين بالولادة حاملين لجينات وراثية تجعلهم مقاولين بالضرورة؟ و بالتالي يصبح عنصر الوراثة الجينية هو المولد حتما لفئة المقاولين المنشئين للمؤسسات و كأن الأمر ليس له علاقة إطلاقا بما يكتسب اجتماعيا و ما يمكن ان يتم تعلمه من المحيط و مختلف الأوساط التي يعايشها الفرد في مساره الحياتي الذي يبني و لا يورث. و غيرها من الانتقادات الحادة فالواقع أثبت وجود العديد من الأفراد يملكون سمات مماثلة مع تلك الخاصة بالمقاول النموذج لكنهم لم يختاروا التورط في إنشاء المؤسسات كما أن السمات مهما كانت طبيعتها فهي ليست ثابتة و إنما

[128] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .

[129] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

تتغير مع الزمن، فشخصية الفرد تنضج و تصقل باستمرار بما يكتسبه من تجارب و معارف سواء كانت مهنية أو مرتبطة بالمسار الحياتي الشامل للشخص و ما يقوم به من أفعال و ما يصدر عنه من سلوكيات و المساهمة بشكل أو بآخر في بناء محركه. هذا ما نعتقده و ما يذهب إليه العديد من الباحثين مثل "ريجي مورو" و "جوزى أوديت" و " بيار أندري جوليان" ...الخ.

و في الواقع و حسب أغلب الأدبيات المقاولاتية التي تم عرضها سابقا فإن الفضل الأول يعود إلي الباحث "غارتنير" الذي قاد مسار تحويل البحث المهيمن عليه تقليديا منظور "السمات الشخصية" عندما دعي صراحة في مقال تم الإشارة إليه سابقا و الذي يحمل عنوان "من هو المقاول ؟ " إلي التوقف عن الاهتمام بشخص المقاول من أجل الاهتمام و الانشغال بملاحظة سلوكاته وتصرفاته فهو يري: " أن البحث يجب أن يركز حول ما يفعل المقاول « ce que fait l'entrepreneur ? » و ليس حول من هو « et non ce qu'il est ? » و ضرورة ترك هذا الطريق المسدود و بالتالي نجده و باعتقاد الجميع هو الذي وجه جهود الباحثين و صوبها نحو دراسة "فعل" المقاول بدلا من تضييع الوقت و الجهد في أشياء لا مناص منها و هو بالتالي يعتبر أول من سجل مثل هذا الانحراف الهام في البحث علي مستوى المقاولاتية حسب تقييم « Hernandez.E .M » [130] بعدما لوحظ عقم و عدم نجاح الأعمال المهتمة بـ " مقاربة السمات "، هذا ما يضعنا في سياق مقاربة السلوك أو الأفعال « les faits » .

ـ **المقاربة السلوكية** « l'approche comportementale » تهتم بسلوكات المقاول و وصف أفعاله فهي تريد الإجابة علي السؤال التالي: ماذا يفعل المقاول؟ « Que fait l'entrepreneur » بمعني ما يقوم به و كيف يتصرف مما يشير إلي ضرورة ملاحظة المقاول وهو في الميدان يقوم بإنشاء مؤسسته، فهذا الفعل يجب أن يوصف بالتفصيل فمعرفة السلوكيات المقاولاتية و فهمها يتوقف علي ما يقوم به من أفعال و هذا ما يؤكده "مانتسبرغ" « Mintzberg » مثلا و هذا الاتجاه يهدف عموما إلي جعل من البديهي أن يتوفر المقاول علي مؤهلات و كفاءات إذا أراد إنشاء مؤسسة فهذا ضروري للقيام بنشاطاته المقاولاتية.

ـ المقاربة الثالثة تركز علي دراسة **الميول** المقاولاتية و هي تتداخل و تتقاطع في عناصرها إلي حد بعيد مع السابقة و التي تطورت بالتوازي معها منها بالتتابع ويذهب إلي ذلك الباحث "جوزي أوديت" الذي يري أن الأساس النظري المحرك للقائمين علي هذه المقاربة إنما هو مستعار من علم النفس الاجتماعي و بالضبط من "نظرية السلوكيات المخططة" التي تعتمد مبدأ التخطيط مما

[130] Emile-Michel Hernandez « Le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat » L'Harmattan , 1999, 256P.

يعكس التداخل الكبير للعناصر المكونة للمقاربات فهذه النظرية تري أن كل سلوك بشري يتطلب هذا النوع من التخطيط و بالتالي فإن الميل إلي اكتساب هذا السلوك يصبح مؤشرا للتنبؤ بمن سينشئ مؤسسة مستقبلا و هكذا فإن دراسة ميول الفرد و معرفة ما إن كان يتوفر علي الرغبة في دخول عالم الأعمال هي التي تسمح لنا بعملية التنبؤ المنشود من طرف الباحثين و إن كان الفرد سيقدم فعليا علي إنشاء مؤسسة له أو يعتمد سلوك مغاير، فتحديد الميل المقاولاتي إذن يصبح في هذه الحالة ضرورة حتمية للتنبؤ بالفعل الإنشائي للمؤسسات و لكن النتائج لم تؤكد لحد الآن فعالية هذا المنحي و لم تثبت وجود رابط مباشر بين الميول و الانتقال إلي الفعل (أي إنشاء مؤسسة) فهي لازالت قيد التحقيق و الإعداد حسب ما تم استخلاصه من تقييم "جوزى أوديت" و "بيار أندري جوليان" و إن كانت هناك دراسات قد أكدت وجود رابط بين إدراكات المرغوبية « désirabilité » و التحققية « faisabilité » و تكون أو نشوء الميل المقاولاتي حسب نفس المصدر.

و عموما كل هذه المقاربات الثلاث سواء التي اهتمت بالسمات الشخصية للفرد أو بأفعاله أو بميوله إنما تندرج في الواقع ضمن نموذج واحد و هو النموذج المهتم و المنشغل فقط بـ"المقاول الأحادي"[131] كما يسمي في بعض الاختصاصات، و قد لاقي هذا الاتجاه انتقادات لادعة لإغفاله باقي العناصر المكونة للظاهرة الإنشائية للمؤسسات، فإعتبار الفرد العامل المحدد في إنشاء المؤسسات مجافي للواقع لأنه يتجاهل دور المحيط و ما يمكن أن يمارسه من تأثير عليه بل و يعمل علي إبعاده و إقصائه مع العلم أن المقاول يبقي فردا مثل سائر الأفراد ينمو في محيط يؤثر في نموه و سلوكه مما يجعل هذا الاتجاه لا يتوفر سوي علي جزء من الحقيقة لأنه يقصي باقي الفاعلين الآخرين و هذا ما سيتم طرحه في مقاربة المحيط.

1 – 2 – 2 نموذج المحيط

نموذج المحيط أو كما يفضل البعض لفظ السياق[132] اهتمت به العديد من الدراسات و يعتبر السياق بمختلف أشكاله و مكوناته عنصر أساسي في الإقدام علي المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و يتساءل بشكل محوري عن عوامل المحيط المؤثرة في رفع معدلات إنشاء المؤسسات بمنطقة معينة وهي تري فيه مكونا للعديد من العوامل الاجتماعية المؤثرة علي مسارات الأفراد و دورها المحدد في توجيه تطلعاتهم نحو إنشاء المؤسسات و المقاولاتية فهم لا يعيشون في مزهرية أو

[131] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

[132] Isabelle Danjou « l'**entrepreneuriat** : un champ fertile à la **recherche** de son **unité** » Revue Française de Gestion / N°144, 2003 / PP (109-123).

زجاجة مغلقة و إنما في أوساط ذات طبيعة مختلفة حسب الدورة الحياتية لديهم مثل الوسط العائلي و التنشئة التي يمكن أن يتلقاها المقاول المحتمل ثم هناك الوسط التربوي و التعليمي المرتبط بالمدارس و الجامعات ثم الوسط المهني و ما يمكن أن يكونه من تجارب عمل مميزة و الوسط الجواري و الشبكات الاجتماعية التي ينسجها خلال مساره فكل هذه الأوساط التي يعيش فيها الشخص و يغترف من منابعها و يترعرع في كنفها إنما تؤثر بقوة في صنع الفرد و تصويب مساره نحو المقاولاتية و إنشاء المؤسسات مع التركيز بقوة أيضا وبشكل محوري بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه علي الماكرو- اجتماعي أي علي البنيات السوسيو- اقتصادية، وهذا الخط يجسد المنظور السوسيولوجي حسب ما ذهب إليه العديد من الباحثين و منهم "ريجي مورو" [133] المركز علي الدور المجتمعي و ما تقوم به مختلف بنياته في تأهيل الأفراد و جعلهم مقاولين.

إذن الفرضية المعتمدة في هذا الاتجاه إنما تركز علي الدور المحدد للآليات و الميكانيزمات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية علي معدلات إنشاء المؤسسات، فتوفرها يدفع باتجاه الإقدام علي التورط في عالم المال و الأعمال ويسهل الابتكارات و تنافسية المؤسسات فالظرف الاقتصادي و درجة تقدم المجتمع و طبيعة تشريعه المشجعة أو المعرقلة الأكيد أنه وضع يحدد مثل هذه المعدلات و يتحكم فيها لكن يبقي هذا الاتجاه النظري غير قادر حسب بعض الباحثين علي تفسير لماذا الأفراد الذين يعيشون في أوساط مماثلة و يجابهون حالات و ظروف متشابهة يتصرفون بشكل مختلف، فمنهم من يقدم علي إنشاء مؤسسة ومنهم من يختاراتجاه مغاير؟[134] .

و عموما قد وجهت عدة انتقادات لهذين النموذجين حيث اتضح أن الأخذ بكل منهما علي حدي وبشكل منفرد غير كافي علي الإطلاق فكل منهما لا يحمل سوى جزء من الحقيقة و هما في الواقع يكملان بعضهما البعض و هذا ما سنحاول توضيحه في النموذج الموالي المقترح.

1 – 2 – 3 نموذج الصيرورة

المنظور الصيروراتي للفعل الإنشائي للمؤسسات جاء كنتيجة طبيعية للمسار التطوري للمقاولاتية بعد فشل كل المقاربات الكلاسيكية في إيجاد توافق أو إجماع حول تعريف جامع و شامل لمختلف العناصر المكونة للظاهرة و بعد ما أظهرت كل الدراسات و الأبحاث الممثلة للمقاربات الكلاسيكية محدوديتها، لهذا جاء المنظور الصيروراتي كبديل معوض للنموذجين السابقين و بالتالي اتخذ كمبرر للتغير الجذري في التوجه النظري الكلاسيكي القديم، فنموذج

[133] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .

[134] Josée Audit et Pierre-André Julien « l'entrepreneuriat social au Québec, l'exemple des centres de formation en entreprise et récupération » Revue recherches sociographiques, volume 47, numero1 Janvier-Avril 2006 Pp(69-94) université Laval.

الصيرورة حسب اعتقاد الكثير من الباحثين يمثل الآخر اتجاه نظري جاء لتفادي النقائص التي تضمنها كل من النموذجين الكلاسيكيين السابقين و الإجابة عن المشاكل المطروحة من طرفهما من خلال محاولته دمج مختلف العناصر المكونة لهذين النموذجين المتمثلين في "المقاول و المحيط" فهما أساسا غير متناقضين بل يكملان بعضهما البعض فكل منهما يحمل نصف الحقيقة و

هذا باعتماد منظور تعددي للأبعاد المعبر عن التمامية أو الكليانية « holistique » [135] المعتمد بشكل كبير في دراسة المنظمات و علم اجتماع التنظيم و القائل بأنها(المنظمة) تمثل نظاما معقدا بكامله، كخلية أو عضوية، و هو يفوق مجموع أجزائه من الناحية الوظيفية وهذا بالإشارة إلي عنصر التفاعلات التي تحدث بين مختلف عناصر المنظمة و هذا ما هو معتمد أيضا في علوم التسيير.

هذا الخط الصيروراتي نجده مدعما من طرف العديد من الباحثين مثل "رجي مورو" الذي يري أن النموذجين السابقين قد فشلا في تقديم إجابات كافية و وافية عن الظاهرة المقاولاتية و أن النموذج المركز علي "المقاول" لم يتمكن أبدا من إثبات أن المقاول هو شخص يتميز فعلا عن المواطنين الآخرين و ينتقد بشدة بعض الدراسات المنحرفة التي تميل إلي مماثلة المقاول بالخالق أو بالبطل الذي يملك استعدادات نفسية خاصة و خارقة و هذا يحمل في طياته مغالطة كبيرة لا تتماشي مع الواقع الطبيعي للأمور أما نموذج " المحيط" أو " السياق" لم يأتي بأي تفسير حول الفرد و لم يقدم أي شرح عن الأسباب و الدوافع التي حملته في أن يصبح "مقاولا" ويري أن التركيز علي أهمية القوي الخارجية كقوي سببية وحيدة ليس كافيا علي الإطلاق فهناك جزء من الظاهرة يبقي غائبا عن تحليل الملاحظين مما يحد من القدرة التفسيرية لهذا المنظور و باعتماد هذا المنطق تصبح المؤسسات و كأنها أعطية تسقط من السماء حسب ميول الظروف علي حد تعبير الباحث.

و عند التمعن في القصور الذي ينطوي عليه كل نموذج علي حدى فإن المنطق يفرض علينا ضرورة دمج كل العناصر المكونة للنموذجين السابقين و اعتماد منظور "ريجي مورو" و الذي يشترك فيه أيضا مع آلان فايول" و غيره من الباحثين فمفهوم الصيرورة بالنسبة لهم يكمن بالضبط في القدرة علي إدماج مكونات الظاهرة المقاولاتية و عدم إقصاء أي مكون أو عنصر من عناصرها من خلال ضرورة اعتماد هذا الاتجاه النظري المقترح للمنظور الصيروراتي و بالتالي اعتماد المقاربة المعقدة المتضمنة للنموذجين الكلاسيكيين "المقاول و المحيط" و النظرة "التمامية" و من الضروري في هذا السياق و لو من باب العرفان التذكير بمصطلح التعقيد الذي تعرفنا عليه بفضل عالم الاجتماع "إدغار موران" « Edgar Morin » و بفضله أيضا عرف شعبية كبيرة في

[135] هذا المفهوم استخدم عدة مرات من طرف "آلان فايول" في مختلف أبحاثه عن المقاولاتية مع العلم أنه مختص في علوم التسيير

فرنسا حسب "أميل ميشال هرنونداز" [136] هذا الأخيرالذي يتفق مع "موران" في أن فكر التعقيد إنما يهدف إلي بناء مصطلحات و أنماط من التفكير أو العقلنة القادرة علي فهم الظواهر أين تتفاعل عوامل متعددة و أين تتراكب مبادئ الضبط و اللاـ توازن و أين نجد الاحتمالية و الحتمية، البناء و التهديم، النظام و الفوضى و أين تتكدس الأنظمة المتكونة من مستويات مختلفة من التنظيم...الخ.

و قد سار في هذا المنحي العديد من الباحثين و منهم "بيار أندري جوليان" و "جوزي أوديت" و "ريجي مورو" و "أميل ميشال هرنوندز" [137] و "حيفة نفاخي" و"آلان فايول" و "كونديدو بورج" « Candido Borges » و "ميشال مارشيسناي" و "لويس جاك فيليون" « L. J. Filion » و "جرمان سيمارد" « G. Simard » ...الخ حسب المتوفر لدينا من معطيات و الأكيد أن هناك الكثير لم يتسنى لنا التعرف عليهم إلا أننا نكتفي بما لدينا من معطيات و نحاول الخوض في بعض تفاصيل نموذج الصيرورة و معرفة كيف جاء هذا المفهوم حسب المختصين و سياقه التاريخي و كيف أمكن استخدامه و تداوله و ما هي العناصر المكونة له؟ و هذا حسب بعض الباحثين و نعتذر مسبقا إن بدر منا أي نقص في تقديمه و عرضه و سنحاول في هذا الجزء عرض بعض النماذج الدراسية المقيمة لمقاربة الصيرورة في البحث المقاولاتي و التي نوجزها في التالي:

أ / <u>دراسة "آلان فايول"</u> [138]

قبل بروز هذه الدراسة نجد أن "آلان فايول" يعرف في دراسة كمية حول فئة المهندسين المقاولين[139] عملية إنشاء، استعادة أو تنمية المؤسسة بـ"أنها عملية تتحقق من خلال مستوي استثمار فردي مرتفع و وعي للمخاطر المحتملة[140] و يواصل تكملة التعريف في هذه الدراسة "المعنية بالعرض" بأنها تتم علي نمط الصيرورة"[141]. و المعروف أنه اهتم في دراسته الأولي بتمييز نمطين من المهندسين: المهندس المقاول المنشئ للمؤسسات و المهندس اللا – مقاول وحاول فهم "الميل المقاولاتي" عند هذه الفئة، و يقر "فايول" [142] تحديدا بوجود عدة عوامل

---

[136] Emile-Michel Hernandez « l'entrepreneuriat approche théorique 2000, Paris, P21.

[137] Emile-Michel Hernandez « l'entrepreneuriat comme processus d'émergence organisationnelle » Revue Française de Gestion N° 185/ 2008/ PP 89 – 105.

[138] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche » 7ème congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004 / Montpellier /www.airepme.org.

[139] Alain Fayolle « L'ingénieur entrepreneur Français contribution à la compréhension de création et reprise d'entreprise des ingénieurs diplômés » L'Harmattan, 1999, P 421.

[140] Alain Fayolle « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur» Revue Française de Gestion / Novembre, Décembre 1994, PP 113 – 125.

[141] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherche » 7ème congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004 / Montpellier /www.airepme.org.

[142] Alain Fayolle « L'ingénieur entrepreneur Français : contribution à la compréhension des comportements de création et de reprise d'entreprise des ingénieurs diplômés » L'HARMATTAN 1999 P149.

متحكمة في ميلاد "اليقظة المقاولاتية" و تنمية الطاقة المقاولاتية، و طبيعة هذه العوامل قد تكون مسرعة و/ أو مبكرة و/ أو معرقلة و/ أو مثيرة حسب رأيه، و قد كان هذا في سنة 1994 في سياق تقديم أطروحة الدكتوراه، ليواصل اهتمامه بالمقاولاتية و بشكل خاص بمفهوم الصيرورة في الحقل المقاولاتي، وانتهي بتقديم هذه الدراسة سنة 2004 التي نحن بصدد التعرض إليها.

"آلان فايول" يصف عموما البحوث حول مفهوم الصيرورة بالكثافة والخصوبة و أنها أصبحت تشغل موقع مركزي جاذب في الحقل المقاولاتي و يقصد بالنمط الصيروراتي "تحديد المراحل و/ أو الفاعلين و وصف الطرق المختلفة للفعل و الأشكال و شرح التبدلات و التغيرات التي يمكن أن تحدث في تسلسل هذه المراحل" و يري أنه مازال يعاني من العديد من المشاكل التي تطرح علي مستوي تداوله بين الباحثين و هذا بالرغم من تطور هذا المفهوم عبر الزمن، وهذا ما يجده فعلا مربكا للغاية و مصعبا للأمر خاصة و أن "الحقل المقاولاتي لا زال فتيا و يبحث عن وحدته" علي حد تعبيره.

و في الواقع هذه الدراسة تعرض لنا أهم السندات النظرية الملخصة لتطور البحوث المستخدمة لمفهوم الصيرورة في تحليل المقاولاتية فهي تعطينا قراءة متسلسلة للمحطات التاريخية لأعمال البحث المتداولة لمصطلح "الصيرورة" في الحقل المقاولاتي، كما أنها تنطوي علي عدة دراسات تنظيرية لباحثين يحملون نفس الاختصاص و لهم ثقل أكاديمي كبير مثل "بريات" و "هرنوندز" و "غارتنير"و"بايغراف" و "هوفر"..الخ والذين سنحاول التعرض لهم لشرح تدخلاتهم، بالاعتماد علي ما جاء في هذه الدراسة و الرجوع أحيانا إلي مصدرها.

وهذه السندات إنما تعكس حسب رأيه ثلاث مستويات من الاستعمال تمثل في النهاية ثلاث مراحل زمنية، تعبر عن تطور البحث المقاولاتي االمعتنق للمنظور الصيروراتي لثلاث عشريلت من الزمن، فالمستوي الأول ينطلق مع بداية سنوات 90 أي سجل انحراف مهم في الأعمال التي كانت موجهة بشدة نحو السمات و المظاهر الشخصية للمقاولين. في المستوي الثاني نجدها قد طرحت كبديل ممكن لمقاربة السمات، حيث أمكن إقامتها بعد فشل المقاربات الكلاسيكية المعتمدة علي السببية اللاـ زمنية و التي هيمنت علي مجريات البحث المقاولاتي لفترة طويلة و التي يعتبرها أنها ساهمت في نزع هذا الاعتراف[143] (لما انطوت عليه من نقائص و ما منيت به من فشل) موجهة البحث نحو الـ "كيف" « le comment ». و أخيرا مقاربة الصيرورة التي سمحت بطريقة معينة الأخذ بمزيد من الحسبان الأفعال و السلوكيات و النشاطات من خلال الاهتمام بمسألة "الكيف" سواء اعتمدت علي البعد الزمني كمحدد أو عملت علي إقصائه لأن هناك نماذج

[143] Alain Fayolle « Entrepreneuriat et processus : faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la dimension processus dans les recherches » 7eme Congres International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 27 – 28 Octobre 2004, Montpellier /www.airepme.org

دراسية من الصيرورة تغيب بعد الزمن في هيكلتها و بنائها، لهذا يسميها "آلان فايول" باللا- زمنية و قد تطورت فيما بعد لتصبح موضوع العديد من أعمال "النمذجة" « modélisation » و "المفهمة" « conceptualisation » التي لا زالت جارية إلي حد الآن حسب تقييم الباحث.

و حتى نفهم جيدا الأمور نذكر بما أشرنا إليه سابقا و هو سمة التداخل و التقاطع بين مختلف المقاربات التي تغطي بعضها البعض في أوقات محددة و تتداخل و تتقاطع مما يصعب علينا وضع حدود فاصلة و دقيقة بين تطورها و هذا ما يفسر لنا ارتباط مفهوم الصيرورة منذ البداية بالأعمال الأولي التي قدمها "غارتنير" هذا الباحث الذي يعتبر في نظر كل من"فايول" و "بريات" و "ريجي" و "جوزي أوديت"... أول من راجع بشكل مؤسس تيار كاما من البحث المتمثل في مقاربة السمات المهيمنة حتى نهاية الثمانينات (80)، فهو الذي تداول مفهوم الصيرورة في حقل المقاولاتية عندما اقترح إطارا اصطلاحيا لا- زمنيا من أجل وصف ظاهرة إنشاء مؤسسة جديدة تتضمن أربع أبعاد: "المحيط، الفرد، الصيرورة و المنظمة".

و نشير إلي أن الباحث "غارتنير" ورد في جميع الدراسات المطلع عليها في سياق هذا البحث الذي نحن بصدد انجازه و ليس فقط علي مستوى دراسة "فايول" فقد خصص له "بريات" حيزا واسعا لتأسيس منظوره في تحليل المقاول و أخذ نفس الحيز مع الباحثة "حيفة نفاخي" و ورد أيضا في مقال "جوزى أوديت"و "بيار أندري جوليان" ...الخ و هذا فقط للتذكير بأهمية هذا السند النظري القيم الذي يشكل لوحده اتجاه بحث في حقل المقاولاتية .

و قبل ذلك يذكرنا "آلان فايول" بأهمية أعمال "شابيرو" « shapero » [144] التي تمثل المرجعية النظرية لأغلب البحوث و الدراسات المهتمة بنمط الصيرورة، و التي انطلقت حسب الباحث "هرنوندز"في نهاية سنوات 70 و كانت تهدف إلي شرح الحدث المقاولاتي و توجت في نهاية المطاف بالنموذج الذي قدمه في 1975 و الذي يوضح من خلاله "أن إنشاء المؤسسة إنما هو ظاهرة متعددة الأبعاد و من أجل تحليلها يجب الأخذ بالحسبان بالإضافة إلي الخصائص البسيكولوجية للمنشئ عدد مهم من العوامل السياقية".

كما أن "فايول" لا ينسي التذكير بالبصمة القوية التي تركها كل من "بايغراف" و "هوفر" اللذان حاولا حسب رأيه، فتح المجال لمنظورات و رؤى جديدة مع بداية سنوات 90 ركزت حسب تقييم الباحث علي بعدين أساسين و هما بعد الديناميكية نظرا لتطور المشاريع و إنشاء المؤسسات الجديدة عبر الزمن فهي ليست ثابتة، ستاتيكية و إنما تتغير مع تغير الزمن، و بعد

[144] Shapero cité par Emile-Michel Hernandez « Le processus entrepreneurial, vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat » L'Harmattan , 1999, Paris 256P.

التاريخ لأن هذا التطور يمثل خلاصة نظام من المتغيرات المتفاعلة عبر هذه الصيرورة و هذا ما نقرأه عن الباحثين علي لسان "آلان فايول":

« (...) il est dynamique parce que les projets et les nouvelles entreprises évoluent dans le temps, il est historique parce que cette évolution est résultante d'un système de variables en interaction ».[145]

و في نفس سياق المعني يشير "فايول" بشكل مقتضب إلي الباحث " إميل ـ ميشال هرنونداز" لكن نظرا لأهمية الباحث في إرساء مفهوم الصيرورة و بعد الزمن و مساهمته في بلورة الاتجاه الاستراتيجي الذي يتبناه أصلا، فضلنا أن نتعمق أكثر في المعني و نفهم حيثياته من خلال الرجوع إلي عمل "هرنوندز" (2000) نفسه [146] الذي يشرح لنا فيه مقاربته النظرية عن الظاهرة المقاولاتية، فهو يوضح في الصفحة 20 و 21 أن الزمن يمثل جوهر الصيرورة و أن الأمر لا يتعلق فقط بزمنية خطية عقلانية بامتياز و تتابعية « temporalité linéaire (…) rationnelle et séquentielle » لكن أيضا هي زمنية مصنوعة من الرجوع إلي الوراء و إلي الماضي و من المنعطفات و من التكرار « itération » و التراكمات. و يشير "هرنونندز في تقييمه إلي هيمنة مقاربتين لمفهوم الزمن، فهو إما "لا يأخذ في الحسبان" و بالتالي نكون أمام تصور ستاتيكي ثابت لا يتحرك أو هو "موجود" و هذا ما يمثل حسب رأيه التصور الديناميكي المتغير، لكنه بالنسبة للكثير من المقاربات يبقي هذا المفهوم خارج الفعل حتي و إن كان موجودا لأنه لا يمثل أحيانا سوي الإطار التتابعى الذي يسجل في سياقه.

و يشير إلي ندرة الأعمال و المقاربات التي تعتبر الزمن كمكون ضروري للنموذج أي ما يسميه بـ"التصور الصيروراتي" و البعد الزمني حسب رأيه يقود إلي تنمية الدراسات الطولية التي تسمح بمتابعة المنشئين خلال كل الفترة المقاولاتية لديهم، لكن الاتجاه الغالب حسب نظره يميل إلي تفضيل الدراسات المسماة غالبا بـ"الفتوغرافية" المقصية لبعد الزمن الذي تأخذه الدراسات "الطولية" (الفيلم) في الحسبان و يري أن هناك سببين يفسران إدماج لفظ الصيرورة في تعريف المقاولشيب: السبب الأول يعتبر الزمن الجوهر نفسه للصيرورة التي لا يمكن أن تعرف بدونه و السبب الثاني يعتبر المقاولاتية ما هي إلا لحظة محددة في حياة المنظمة، لحظة مؤطرة من حدين من يوم (ي) الإنشاء إلي يوم (ي) + ثلاث سنوات، هذا الحد غالبا ما يأخذ من طرف المختصين كحد نهائي لفترة الإنشاء و لهذا هو يميل أكثر إلي اعتبار المقاولشيب حركية و حالة روح و مسار

[145] Bygrave et Hofer cité par Alain Fayolle Idem
[146] Emile-Michel Hernandez « l'entrepreneuriat approche théorique » 2000, Paris, P 268.

أكثر منه وجهة هذا المسار الذي يمكن أن يتوقف في أي لحظة و حتى قبل أن يأتي التاريخ المحدد و المقدر بثلاث سنوات و يعمق هذه المقاربة في عمل آخر موضحا فيه أن الصيرورة المقاولاتية تتجه نحو نموذج استراتيجي[147].

و هو يلخص لنا أهم الانتقادات التي وجهت لمختلف الدراسات و النماذج المعتمدة للمنظور الصيروراتي لكننا نعتقد أنها انتقادات مرتبطة أكثر بما تم علي مستوى علوم التسيير و إن كانت تنطبق إلي حد ما علي المقاربات التي تنتمي إلي العلوم الأخرى مثل علم الاقتصاد و علم الاجتماع و هو يضعها في ثلاث نقاط نجدها مهمة و منطقية: **أولها** أن هذه النماذج الدراسية والتي تكون عمليا الأطر المرجعية و النظرية للبحث المقاولاتي يقول أنها لم تخضع قط للفحص الواقعي و لم يتم اختبارها أبدا بطريقة نظامية و لم تجابه مع وقائع الميدان و من هنا نحن أيضا نتساءل معه عن الفائدة التي يمكن أن نجنيها إذن من اعتماد مثل هذه المسلمات و ما الداعي لاستمرار مشاريع البحث في سياقها فكل بحث لا يتم اختباره واقعيا لا نجد منه أي فائدة، **ثانيا** هذه النماذج التي تقوم علي وصف و تقديم إيضاحات و شرح لصيرورة إنشاء مؤسسات جديدة هي عموما غير معرفة و **ثالثا** سمة التنوع الذي يميز هذه النماذج و المقاربات المختلفة في وصف الصيرورات المرتبطة بحالات مختلفة تنتمي إلي حقل المقاولاتية فهناك من يهتم بـ "إنشاء" المؤسسات مثل "غارتنير"و "بريات" و منهم من يهتم بـ "استعاد" المؤسسة و منهم بـ « essaimage » و منهم بحالات ما قبل المقاولاتية مثل البحث الذي نخوض فيه الآن و الذي يبحث بشكل محوري في مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسات و هي ما يطلق عليها بـ "اليقظة المقاولاتية" و العوامل المحددة لميلادها و تنميتها. و حسب "فايول" هناك عامل تنوع آخر يأتي من المنظور الموجه للصيرورة فهناك من يفضل الغوص في مجموع مكونات الصيرورة، البعض الآخر يفضل جزء فقط من الصيرورة و نحن نعتقد أن هذا الكلام ينطبق علي بحثنا إلي حد ما لأنه يخوض في شروط انطلاق النشاطات المقاولاتية و يهتم تحديدا باليقظة المقاولاتية و العوامل المتحكمة في ميلادها و تنميتها، و منهم من فضل نمذجة صيرورة ميلاد الفرصة و استغلالها في سياق مقاربة تهدف إلي تفكيك الصيرورة المقاولاتية و تقسيمها إلي ما تحت الصيرورة « sous ensembles ».

و هكذا نلاحظ مع "فايول" مدي تنوع النماذج الدراسة و المقاربات في هذا الشأن و نحن نعتقد معه أن ذلك ساهم بقوة في نضج مشاريع البحث المنطوية علي منظور الصيرورة الذي اصبح يمثل مركز جاذب « centre de gravité » لميدان البحث علي حد تعبيره و مقصد أغلب الباحثين

[147] Emile-Michel Hernandez « Le processus entrepreneurial Vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat » L'Harmattan 1999, Paris, P 256.

من مختلف الأصول العلمية، و هو يقيم لنا المنحي العام للمنظور الصيروراتي من منطلق علوم التسيير الذي يجده يعكس ثلاث مقاربات تكتسي أهمية كبيرة و تصف التصورات المختلفة جدا للمقاولاتية كميدان بحث:

"التصور **الأول** يقوده "غارتنير" الذي يبقي الباحث الأكثر تمثيلا لهذه الطريقة في التفكير في موضوع البحث فهو يدافع عن فكرة أن المقاولاتية إنما تتمثل في إنشاء المنظمات الجديدة و في سياق هذا المنظور يدرج الباحث كل البحوث و الدراسات المهتمة بميلاد و انبثاق المنظمات الجديدة أي الاهتمام بكل النشاطات التي تسمح لفرد أن ينشئ كيان جديد و قد اعتنق هذا التصور بعد "غارتنير" من "ألدريش" « Aldrich » و "هرنوندز" و "ريجي مورو" و غيره كثيرون، مما سمح بتكوين مجموعة من الباحثين ركزت في انشغالاتها العلمية علي دراسة ظاهرة الانبثاق التنظيماتي و يجد "فايول" أن هناك تقاربات بديهية موجودة يمكن أن تلتحق بهذا التيار الفكري مثل "فرستراريت" و "بوشيخي" و كل الباحثين الذين يسجلون ضمن هذه المقاربة إنما يهتمون أكثر بإنشاء المنظمات كفرع أو تحت مجموعة من اهتمامهم بالمقاولاتية و هو يري عند تقييم إنشاء مؤسسة فإن الصيرورة هي إما مقاولاتية أو لا و هذا ما يبينه "بريات" حسب نظره عندما يعتقد أن ليس كل الإنشاءات تقود إلي نفس الحالات بسبب شدة التغير بالنسبة للفرد و أهمية خلق القيمة فهي تتموقع علي مستويات مرتفعة فهو يري أن المؤسسات يمكن أن تنشأ بالتقليد أو بإعادة انتاج نفس الوحدة أو حتى من أجل نقل نشاط موجود."

"التصور **الثاني** يرتكز علي مفهوم الفرصة المقاولاتية و الذي يسجل في سياق تيار "بايغراف" و "هوفر" و يعتبره تيارا قديما أما الحديث منه فهو يستنفذ الفرصة اصطلاحيا و تجريبيا و منظور هذا التيار كسابقه يركز علي الانبثاق لكن الأمر هنا يتعلق أكثر بانبثاق نشاط اقتصادي جديد الذي ليس بالضرورة هو مرتبط بانبثاق منظمة جديدة، إلا أن هذه المقاربة هي الأخرى تطرح مشاكل يقيمها "فايول" بالكبرى فهي تفترض مثلا أن الفرص هي موجودة في الطبيعة كما هي و يكفي أن نملك القدرة علي التعرف عليها من أجل حيازتها و تحويلها إلي وقائع اقتصادية لكن "فايول" يري أن الفرصة تبني من خلال صيرورة نشاط و ليست هي نقطة الانطلاق فهي تمثل العنصر "الموضوعي " الذي يجب الكشف عنه في هذه الصيرورة و هناك أيضا مشكل آخر يستخرجه "فايول" من هذه المقاربة و هو مرتبط بواقع التركيز علي استغلال أو تجسيد الفرصة التي تقود إلي إنشاء منتج أو خدمة، و يبدو له أن المقاولاتية يمكن أيضا أن تستفيد من صيرورة لم تكتمل بما أن الهدف في الغالب هو الفهم الجيد لما يحدث في الحالات المقاولاتية."

"التصور **الثالث** يمثله "بريات" فبالنسبة له "الموضوع المدروس في حقل المقاولاتية هو "حوارية" « dialogique » الفرد و إنشاء القيمة"[148] و الذي حمله علي هذا التحديد إنما هو عدم الفصل بين النتيجة (التي تتمثل في إنشاء مؤسسة) و الموضوع (الذي هو المقاول) فهذين العنصرين لا يمكن التفريق بينهما مما جعل "بريات" يفترض أن المقاول هو شرط ضروري لظهور النتيجة لكنه بالتأكيد شرط غير كافي و في نفس الوقت النتيجة هي شرط ضروري لوجود المقاول أو للاعتراف به كمقاول، لكنه أيضا هو شرط غير كافي مع العلم أن الاشكاليات المختلفة يمكن أن تحمل الباحثين في حقل المقاولشيب إلي تفضيل أحد الجانبين لكن من الضروري أن تتضمن البعدين الاثنين حسب اعتقاده.

و يعتمد "فايول" تنظير "بريات" و " موران" معتبرا أن مبد الحوارية يتأسس علي منطقين مترابطين في وحدة واحدة، بطريقة معقدة قد تكون تكاملية، تنافسية و حتى متضادة لكن بدون أن تضيع خصوصية الثنائية في الوحدة، أي تبقي محافظة علي كل العناصر المكونة لها من خلال التعايش في هذه الوحدة، و هذه الحوارية حسب رايه من الضروري أن تسجل في سياق ديناميكية التغير.

و نظرا للأهمية الأكاديمية التي يمثلها " بريات" علي المستوى المنهجي و الابستيمولوجي، فأعماله تبدو قيمة جدا بالنسبة لجمهور الباحثين المهتمين بحقل المقاولشيب فهي تمثل المرجعية النظرية الأساسية للدراسات العلمية و البحوث الأكاديمية و يشير "فايول" إلي بزوغ اتجاه بحث يرسم حول مفهوم "بريات" للميدان الذي يبدأ تجسده من خلال إنشاء حديث لفريق بحث « EPE »[149].

لهذا كان لزاما علينا الرجوع إلي المصدر[150] و عدم الاكتفاء فقط بما جاء علي لسان "آلان فايول" رغبة منا في التعمق أكثر في فهم "الحوارية" و إدراك معناها مع العلم أننا أشرنا سابقا إلي هذا المفهوم عندما خوضنا في إشكال غياب التوافق علي تعريف المقاولشيب و انطلاقا من ذلك و اعتمادا علي ما جاء في المصدر فإن "بريات" يعتبر بعد الزمن لا يمكن بأي حل من الأحوال تجنبه في دراسة صيرورة إنشاء المؤسسات الجديدة التي يعرفها كحوارية "للفرد و خلق القيمة" و هذا ما نقرأه في الصفحة 58 من أطروحته مع العلم أن "فايول" و غيره كثيرون ممن أقروا بهذه الحوارية و ساعدوا علي فهمنا لنا من خلال تعليقاتهم : فـ "الفرد بالنسبة لـ "بريات"

---

[148] Christian Bruyat « Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation » thèse pour Doctorat ès sciences de gestion présentée et soutenue le 20/10/1993, directeur de thèse Professeur Robert Paturel, Université Pierre Mendès France (Grenoble II) Ecole supérieure des affaires.

[149] فريق بحث « EPE » حول المقاولاتية و صيرورة الابتكار من جامعة "بيار مندس" بفرنسا و هو يدرس صيرورات إنشاء النشاطات المبتكرة و قد ورد في ملف علمي حديث حول المقاولاتية نشر سنة 2001 بالمجلة الفرنسية لعلوم التسيير أن جميع الباحثين عمليا يذكرون "بريات" فكل الأطروحات الفرنسية المتعلقة بالدكتوراه في علوم التسيير و التي جاءت ما بعد 1993 تستخدم " السندات الابستيمولوجية و المنهجية لـ"بريات (المعلومة مأخوذة من مقال "لآلان فايول").

[150] Idem.

شرط ضروري من أجل إنشاء القيمة، فهو الذي يحدد قواعد و طرق الإنتاج... فهو الفاعل الرئيسي و ركيزة خلق القيمة تتمثل في المؤسسة و هذا ما يعطينا حسب "بريات" القسم الأول من "الحوارية":

الفرد ⟸ خلق القيمة

- إذن خلق القيمة يكون بواسطة ركيزته "المؤسسة" التي تستثمر الفرد الذي يعرف نفسه بالنظر إليها، إنها تحتل مكانة مهيمنة في حياته (نشاطه، أهدافه، وسائله، مكانته الاجتماعية...)، هي قابلة لتعديل خصائصه (الدراية، القيم، المواقف...) و بالتالي نحصل علي القسم الثاني المتبقي من الحوارية و هو:

خلق القيمة ⟸ الفرد

- و بالتالي ما نفهمه مع "آلان فايول" أن النظام المقاولاتي المتكون من هذه الحوارية "للفرد و خلق القيمة" و التي يوضحها "بريات" في الشكل التالي :

الفرد ⟺ خلق القيمة

هو نظام منفتح و ليس منغلق علي نفسه، فهو يتم علي نمط ما يسمي بـ "فيت باك" « feet back » فهناك مدخلات و تحولات و مخرجات أي أنه في تفاعل مستمر مع محيطه فهو يخضع له و يستخلص منه الموارد و الفرص و حسب البعض يمكن أن يختاره و يهيئه لذلك علي حد تعبير "ميشال مارشيسناي" و يمكن أن يثيره و تثيره الشبكات الاجتماعية و الأوساط التي يتفاعل معها و بالتالي فإن العلاقة تتسم بالتأثير المتبادل بين الفرد و المحيط علي طول الخط و هنا يجد الفرد نفسه محمولا في صيرورة أين يصبح الزمن بعدا لا يمكن تجنبه.

مع العلم أن هذا التصور قريب جدا من تصور "غارتنير" حسب "آلان فايول" الذي سبق و أن أدرج عدة أبعاد مهمة: الفرد(أو الأفراد)، المحيط، المنظمة و الصيرورة و إن كانت الصيرورة لم تمفهم « elle n’est pas conceptualisée » بنفس الطريقة من طرف الباحثين: "بريات" و "غارتنير" فبالنسبة لأعمال هذا الأخير الصيرورة هي مستوعبة كطريقة للفعل، لإستراتجية أما "النظام المقاولاتي المحدد من طرف "بريات" فهو قادر علي التعلم و علي الخلق و يختص أيضا بـ"الميل" و يسجل في سياق صيرورة و ديناميكية التي من خلالها يكون قابلا للتحول" و قد ذهبت في هذا الاتجاه عدة أعمال و ضحت أن الإستراتيجيات و المشاريع يمكن أن تتغير باستمرار و هذا ينطبق حتى علي بداية زمن الصيرورة فهو يبقي نظاما مفتوحا يتفاعل مع محيطه و لا ينغلق عليه كما أشرنا أعلاه .

و يبقي مفهوم "الصيرورة" بالنسبة لـ "آلان فايول" في قلب التصورات الثلاث المشار إليها أعلاه و من الطبيعي جدا أن يعمل كل تصور علي انبثاق و بناء مجموعات بحث خاصة به، كل منها يبرز أهمته في الحقل المقاولاتي.

ب / <u>دراسة جماعية (كونديدو، سيمارد، فيليون)</u>[151]

شارك في هذه الدراسة كل من "كونديدو بورج" « C. Borges » و "لويس جاك فيليون" « L. J. Filion » و "جرمان سيمارد" « G. Simard » و عملت علي تحليل معطيات مرتبطة بصيرورة إنشاء 175 مؤسسة بـ « Québec » و لفظ "الصيرورة" بالنسبة إليهم ينطوي علي تفسيرات متعددة، فهذا المصطلح هو الآخر لم أي توافق عليه و حسب تعريف هذه الدراسة فإن صيرورة إنشاء مؤسسة جديدة تتضمن مجموع من النشاطات التي ينجزها منشئ المؤسسة من أجل تصور و تنفيذ و انطلاق المؤسسة و يذهب باحثي هذه الدراسة أن "الصيرورة" ما هي إلا "مكون" « composante » من مكونات الفعل المقاولاتي و إنشاء المؤسسات، يمكن أن يؤثر علي تنافسية المؤسسات الجديدة، لأن هناك أربع مكونات مؤثرة حسب هذه الدراسة: المكون **الأول** هو المقاول أو المقاولين الشركاء الذين ينشئون المؤسسة، **الثاني** هو المؤسسة في حد ذاتها و خاصة الموارد المادية و اللاـ مادية التي تتوفر عليها مثل الشبكات العلائقية للموظفين الأوائل الذين بدءوا مع المؤسسة الجديدة، **الثالث** هو المحيط الذي أنشأت فيه هذه المؤسسة أما المكون **الرابع** هو صيرورة إنشاء مؤسسة جديدة في حد ذاتها. و في الواقع مفهوم صيرورة إنشاء المؤسسات إنما يشير إلي الدراسات المركبة من هذه المكونات الأربع و المركزة في تحليلهاعلي بعد التأثير الممارس علي ميلاد المؤسسات الجديدة و تطورها لاحقا.

و تذهب هذه الدراسة في تقييمها أن المكونات الأربع المذكورة أعلاه لم تتلقي معالجة مناسبة من طرف باحثي المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بتقييم الأثر الذي يمكن أن يمارس علي شكل المؤسسة الجديدة و تنافسيتها و تطورها لاحقا و تري أن الدراسات الأكثر هيمنة، اهتمت بالمكونات الثلاث الأولي و بشكل منصل، أي بتحليل كل مكون علي حدى، فإما بالمقاول أو بالمؤسسة أو بالمحيط و أهملت المكون الرابع المرتبط بالصيرورة.

و تذكر الدراسة بالعمل الذي انجزته الباحثة « Sammut » (1998) [152] حول عوامل "مفتاح" نجاح المؤسسات الفتية و التي اهتمت فيه بتحليل العوامل المرتبطة بالمكونات الثلاث الأولي لكنها

---

[151] Candido Borges, Louis Jacques Filion, Germain Simard « processus de création de nouvelles entreprises : temps, difficultés, changements et performances » Texte publiée dans les actes du 9ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME) 28 -31 Octobre 2008 Louvain, Belgique /Cahier de recherche n°2008 - 06.

[152] Sammut cité par Idem.

أغفلت تماما عوامل المكون الرابع المرتبط بالصيرورة أي أنها اهتمت فقط بالمقاول و المنظمة و المحيط، و هي تحدد لنا العوامل المرتبطة بالمقاول في التالي: الوالدين المقاولين، التجربة، المخاطرة المعتدلة، قدرة التعلم، مراقبة الوضع، مشروع عمل محدد جيدا، تسيير فعال للوقت و العوامل المرتبطة بالمحيط في : دراسة السوق، استخدام المحترفين و المتابعة، الحصول علي رؤوس أموال كافية، تسيير فعال للإعلام، تنمية الشبكات و الشراكة و الاختراق أما العوامل المرتبطة بالمنظمة فتحددها في تخصص الموظفين و التفويض و المشاركة في أخذ القرارات. و قد بقي هذا المنحي النظري المغيب تماما لعامل الصيرورة مسيطرا حتي 1998، و حتي بعد هذا التاريخ فإن عدد الدراسات المهتمة بمكون "الصيرورة" يبقي ضعيفا جدا استنادا علي تقييم للأدبيات المنتجة حول الصيرورة من 1998 حتى 2008[153] قام به نفس باحثي هذه الدراسة و المشار إليه في نفس الدراسة، فقلة قليلة جدا من الدراسات التي حللت كيف تجري صيرورة إنشاء مؤسسة جديدة و ما هي مجرياتها و أثرها علي ميلادها و شكلها اللاحق و نجاحها و تطورها؟.

و عموما فإن النموذج الصيروراتي المعتمد في هذه الدراسة إنما ينطلق حسب منظور باحثيها من تحليل ثلاث عناصر: **أولا** الوقت الذي يستغرقه منشئ المؤسسة الجديدة من أجل إنجاز النشاطات المطلوبة علي مدي صيرورة الإنشاء، **ثانيا** الصعوبات التي يواجهها المنشئ علي طول مسار الإنشاء، **ثالثا** التغيرات المحدثة بالنسبة للمشروع الأولي.

و تختم الدراسة بالإشارة إلي التنوع الكبير في المقاييس المقيمة لتنافسية أو نجاح المؤسسات المولودة، فهناك المقاييس الموضوعية مثل النمو و رقم الأعمال و المقاييس الذاتية مثل رضي المقاول عن نجاح مؤسسته و المقاييس الذاتية الأخري للمقارنة مع المتنافسين و تقدم ترتيب لهذه المقاييس حيث تضع المقاييس الموضوعية في المرتبة الأولي ثم المقاييس الذاتية للمقارنة مع المتنافسين و المقاييس الذاتية لرضي المقاول نفسه.

ج / دراسة الباحثة "حيفة نفاخي"[154]

الباحثة "حيفة نفاخي" « H. Naffakhi »[155] (2008) تصنف ضمن الخط الصيروراتي المتعدد الأبعاد و تعتبرالصيرورة كنظام ديناميكي أي نظام متطور أين الوقت يلعب دورا أساسيا و تختص في دراسة ما يسمي "بالمقاولاتية الجماعية" أو "الفريق المقاولاتي" فإنشاء المؤسسات إنما هو

---

[153] هذا البحث البيليوغرافي أنجز انطلاقا من أربع بنوك من المعطيات و أضيف إليها تحليل المقالات التي أجريت باللغة الفرنسية في الميدان مثل المجلة الدولية لـ"م ص م"و أعمال المؤتمرات و المجلة الإلكترونية للأكاديمية المقاولاتية و مؤتمراتها.

[154] مختصة في علوم التسيير و ناقشت رسالة دكتوراه حول الفريق المقاولاتي و اتخاذ القرار و هي تسير في اتجاه التعريف الحديث للمقاولاتية.

[155] Haifa Naffakhi «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoiresur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.

صيرورة تتضمن عدة عناصر متفاعلة تتسم بالديناميكية ضمن بعد الزمن و مفهوم التغير و المراحل المتعاقبة و هي تركز علي الدور المحوري للفريق المقاولاتي الذي يقود الصيرورة و يقوم بالفعل و ينجز مثل هذه المنظمات و ينميها.

المؤسسة بالنسبة إليها كمنظمة و كبنية إنتاج صناعية تم تجاوزها فهي لم تعد ترتكز علي المادة الأولية كعنصر ضروري للنجاح و إنما علي المادة الخام للعنصر البشري المنطوي علي الرجال و النساء القائمين عليها، هذا المتغير يتطلب حسب رايها تكوين فرق و جماعات من الرجال و النساء المؤهلين القادرين علي إنشاء و تنمية المنظمات و التكيف مع المتغيرات المرتبطة بالمحيط.

و مفهوم "الفريق المقاولاتي" بقي لوقت طويل مهملا و لم يلقي الاهتمام إلا مؤخرا من طرف بعض الدراسات التي عملت علي تبيان أن أصل إنشاء المؤسسات إنما هو "الفريق المقاولاتي" "المنشئ" أو "المؤسس" فهناك حسب رلأيها رابط قوي بين نجاح المؤسسة و الفريق المنشئ و من هنا جاء التركيز علي أهمية مكونات الفريق المنشئ و اعتبر ذلك محددا في صيرورة الإنشاء للمؤسسات الجديدة و نجاحها و تنافسيتها.

و مع ذلك فإن الباحثة تشير إلي غياب تعريف واضح لمفهوم "الفريق المقاولاتي" و الغموض و الالتباس المحاط بالأدوات المستخدمة لتعيين هذا الفريق، و ما ينتج عنه من صعوبات نظرية و منهجية، فغالبا ما يدمج مفهوم "الفريق المقاولاتي" مع مفهوم المسير و من بين الأدوات الأخرى المستخدمة من أجل تعيين الإنشاء عن طريق "الجماعة" أو "الفريق" نجد "المقاولاتية الجماعية" « E. Collectif » أو "مقاولاتية الفريق" « E. D'équipe » و قد أخذ هذا الغموض طريقه نحو التبدد عندما أصبح التمييز واضحا بين المقاول و المسير في الأدبيات العامة.

و يمكن التذكير بالباحث "رايخ"[156] الذي يسير في نفس المعني فهو يعطي الدور الفعال و الحاسم للفريق و يري أن الجماعة أو الفريق الموجه المتكون من عدة أفراد الذين يضعون مواهبهم الفردية يكون أكثر فعالية من أجل حل أي مشكل و من أجل الحفاظ علي التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمي الجديد و حسب رأيه فإن مسألة إحياء العالم بشكل فعال تتطلب اليوم ضرورة تثمين و تقدير ما يسمي بـ"المقاولاتية الجماعية" « E. Collectif » و التي يري أنها تساوي أكثر من مجموع المساهمات الفردية تماما كالمنظمات فهي تساوي أكثر من مجموع أفرادها المكونين لها و ذلك للإشارة إلي عنصر التفاعلات التي يمكن أن تحدث بين الأفراد و المضاف إلي المجموع المعرف بها و هذا بدلا من الإفراط في تقدير المسير العدواني علي حد تعبيره.

[156] Reich cité par Charles Outcalt « Contexte historique de l'entrepreneuriat » Hertz, Fondation sociale de l'entrepreneurship http://www.celcee.edu/publications/digest/dig/00-4.htm.

د / دراسة "جون كلود إتنجر"

"جون كلود إتنجر" « J. C. Ettiger » (1983) هو الآخر قدم لنا دراسة علي نمط الصيرورة من نوع مختلف فحسب البعض لم يولي أي أهمية للبعد الزمني و بالتالي فإن دراسته هي من النوع الستاتيكي الثابت و قد اهتم بشكل محوري بـ "المظهر السيكولوجي لمنشئ المؤسسة"[157] حيث ركز علي "قرار الإنشاء" مراجعا علاقة "إنشاء المؤسسات" بـ"إنشاء مناصب شغل" من خلال تحليل الحوافز المقاولاتية التي تقود صيرورة فعل الإنشاء مثل: حافز تحقيق الذات، الحافز المالي، حوافز السلطة و الاستقلالية و أخيرا حاجة الإنشاء. والحوافز المقاولاتية تمثل بالنسبة له مستخلص مكونات شخصية ومواقفية التي تتراكب بشكل مختلف حسب الأفراد، و يركز في تحليله على تفحص تأثير حافز تحقيق الذات كعامل مفسر أساسي في إنشاء المؤسسات.

و هو يقدم لنا في هذه الدراسة تصنيفا للمقاول مكونا من نمطين: واحد محفزا بـ"إرادة السلطة" وهو قابل أن يساهم بفحوى في التنمية الاقتصادية العامة بينما النمط الثاني تقوده "حاجة الاستقلالية" التي تقصى كل نمو لحجم المؤسسة، وهذا التصنيف هو قائم علي الاختلاف ما بين الاستقلالية و السلطة و هذا ما يحدد العلاقة الحيوية بين إنشاء المؤسسات و منشئي مناصب شغل.
و "إتنجر" يهمش و يقزم كثيرا دور الحافز المالي فهو لا يمثل بالنسبة إليه محرك قوي لإنشاء المؤسسات لكنه لا يلغي وجوده و يبقي يمثل بالنسبة إليه حافزا صغيرا جدا في هذه الصيرورة و يذهب إلي "أن الجاذبية المالية تنمحي كليا أمام حوافز الإنشاء الأخرى" وأثرها يبقي ضعيفا علي المقاولين و يري أن الاعتقاد السائد في اعتبار الحافز المالي هو المحرك الأساسي لإنشاء المؤسسات يجب أن يجابه مع الواقع المتباين جدا بسبب تطوره، فالجاذبية المالية تبقي لا تمثل سوى تأثيرا ضعيفا في صيرورة الإنشاء وأن العرض الميتولوجي « mythologie » للمقاول هو الذي صنع النصيب الأهم في الاعتقاد بقوة هذا الحافز، و بترسيخه فكرة أن هؤلاء العصاميين « les self-made men » كما يسميهم ، الذين ينتمون إلي أسفل فئات السلم الاجتماعي حركتهم الرغبة في الحصول علي قمم الثروة والقوة المالية.

و جاء "إتنجر" بالعديد من الملاحظات لتدعيم ضعف الحافز المالي في الدفع نحو التوجه المقاولاتي، فقد وجد أن المقاول لا يولي أهمية للمال المكتسب إلا بالنظر إلي ما تحقق من إنجازات" لهذا يقول أن أي مقاول يريد أن تكون مؤسسته مربحة جدا فذاك لكي" يقنع نفسه أنه قادرا علي كسب المال" وهذا يدخل في خط "تحقيق الذات" أي بالقياس إلي نتائج فعله، وهذا ما استخلصه من دراسته التي توصلت إلي أن

[157] Jean Claude Ettinger « le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion Juin-Juillet-Aout 1983.

أغلبية المنشئين لم ينشئوا مؤسساتهم بسبب الرغبة في تكوين الثروة من خلال التراكم المنتظم للمداخيل المالية و المال في نظرهم لم يكن يمثل سوي الوسيلة التي تسمح لهم بتأمين مستوي من الحياة الرغدة.

وبالتوازي مع هذه الإرادة البارزة في " تحقيق الذات" لا حظ "إتنجر" أن سلوك المقاول تحركه حاجة السلطة أيضا التي تظهر حسبه من خلال ثلاث أشكال ترد بالتعاقب: "رفض سلطة الآخر، التطلع إلي الاستقلالية و البحث عن سلطة أكبر" وهذا يتضح من خلال المسار المهني السابق للمنشئين.

وعلي أساس معطي الاختلاف بين الاستقلالية والسلطة قدم لنا "إتنجر" كما أسلفنا الذكر نمطين مختلفين من المقاولين إلي درجة التباين: النمط الذي هو محفز حصرا بالاستقلالية و النمط الذي هو محفز بالسلطة، هذا الأخير الذي يعلن عن استعداده في أن يضحي لاحقا بجزء من هذه الاستقلالية لصالح السلطة، مما ساعد "إتنجر" علي توضيح أن المقاول ليس مبني علي نموذج واحد ولا يحدد فقط بفعل تأسيس المؤسسة، فهناك من تحركه حاجة السلطة التي لا يمكن أن تلبي إلا في تنمية المؤسسة المنشأة في مستوي منظمة حقيقية ذو حجم معين متضمن مبدأ قبول إنشاء علاقات سلطة التي لا يكون فيها هو الوحيد الممارس لها، الأمر الذي يحد من حريته في الفعل حسب التحليل الاستراتيجي للسلطة لـ "ميشال كروزي" « M.Crozier » و « E. Friedberg »[158]، فالسلطة لا يمكن تصورها إلا في إطار علاقة، أما الاستقلالية فهي تبقي خاصية « attribut » [159] للأفراد وهناك من يرفض مثل هذه الاكراهات البنيوية للسلطة من اجل إنشاء بنيته الخاصة فهو يفضل بوضوح الاستقلالية علي السلطة فهو يريد أن يحكم نفسه من خلال قوانينه الخاصة و حسب رأيه فإن النمط المفضل لبناء علاقات السلطة هو المنشئ للمنظمات الحقيقية ذات حجم معين قابل للتطور باستمرار و هو الذي له القابلية لإعطاء فائض القيمة للاقتصاد والمجتمع وإنشاء مناصب شغل من خلال التطلع لتنمية مؤسسته.

هذا التحليل شبه النموذجي يوضح حسب الباحث مدي التباين و الاختلاف بين "نمط المقاول المنشئ للمنظمات المبنية علي علاقات السلطة" و "نمط المقاول المستقل" فالأول يقود إلي ميلاد مؤسسات حقيقية حاملة للتطور الاقتصادي أما الثاني يؤدي إلي إنشاء وحدات هامشية تماثلية و لهذا يري من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذا التمييز في إعداد سياسات إنعاش إنشاء المؤسسات إذا أردنا أن تكون مولدة لمناصب الشغل فالانتقاء يجب أن يركز علي المقاول المنشئ للمنظمات المحفز بالسلطة و ليس علي من هو محفز بالاستقلالية.

ويوصي بضرورة إجراء دراسات مقارنة بين النمطين من أجل إبراز الصعوبات والعراقيل التي تؤثر علي هذا النمط أو ذاك فهو يوصي بضرورة التقليل من العراقيل الكابحة والرادعة للمقاول

[158] Michel Crozier / Erhard Friedberg « l'acteur et le système » Edition du Seuil 1977.
[159] François Petit «

المنشئ للمنظمات لكي يكون لفعل ترقية روح المقاول حظوظا أكبر لإثارة هذه الطاقة في التطور الاقتصادي والمساهمة في خلق مناصب شغل.

و يمكن الإشارة أيضا إلي مقاربة كل من "جوزي أديت" و "بيار أندري جوليان" (2006) [160] و هي مقاربة معقدة تنطوي علي المنظور الصيروراتي و تري أن هناك ثلاث عناصر تمارس تاثيرها علي قرار إنشاء مؤسسة:**الأول**، ما يسميانه بـ"سوابق" « antécédents » المقاول أي ما تم اكتسابه سابقا في سياق معاشه الذي يمارس علية تأثيرا كبيرا سواء ارتبط بالوسط العائلي أو المحيط و ما تضمنه من أوساط مختلفة مثل التربوي و المهني و المؤسساتي و حتى بالثقافة السائدة في المجتمع و العنصر **الثاني** استعداداته و سلوكياته و نقصد بذلك مختلف الحوافز، المواقف، المصالح و القدرات التي يملكها المقاول كشخص و **ثالثا** ضرورة حضور عنصر إطلاق.

و قد ورد في نفس المقاربة الإشارة إلي الباحث "تيمونز" « Temmons » (1999) [161] الذي يعتمد تقريبا نفس المعني و يوصي بنموذج تتفاعل فيه ثلاث قوي موجهة و يعتمده أيضا جوزي أويت" نظرا لبساطته النسبية و ملائمته و سهولته و هذه القوي الثلاث هي: فرصة الأعمال، نوعية الفريق المقاولاتي و الموارد المتوفرة، مع التركيز علي أهمية من يوجه الفريق المقاولاتي الذي من الضروري أن يملك بعض الخصائص المقاولاتية التي تمكنه من أن يجمع حوله فريق كفؤ و أن يتملك مختلف الموارد الضرورية لانطلاق مشروع المؤسسة و انجازه، فنجاح الصيرورة إنما يتوقف علي توازن و تناسق بين كل من هذه القوي الموجهة.

و تنتهي المقاربة باقتراح نموذج عن قرار المقاولة يتضمن 05 متغيرات هي: الخصائص الشخصية للفرد، محيطه، أهدافه الشخصية، سياق الأعمال و أخيرا الفكرة التي يرغب في استثمارها.

و لا ننسي الإشارة إلي الباحثة "آن جيلي" التي هي الأخري تعتبر "أن إنشاء المؤسسات الجديدة يتم علي نمط الصيرورة التي تنبثق من ديناميكية خاصة و وحيدة مرتبطة ببعض الخاصيات الاقتصادية و الاجتماعية المنحدرة من المجتمع و في نفس الوقت بخصوصيات المظاهر السوسيو ـ مهنية للمقاولين"[162]، فالمقاول يعرف بالنسبة لها كفاعل أساسي و المقاولاتية كإستراتيجية ديناميكية و حيوية للمؤسسة مع اقتصاد السوق وهما في النهاية عنصرين يمثلان وجهان لنفس الواقع في المجتمعات المتطورة اقتصاديا.

---

[160] Le processus de création d'entreprises « l'entrepreneuriat social au Québec , L'exemple des centres de formation en entreprise et récupération » Josée Audit et Pierre André Julien. Revue recherches sociographiques, volume 47, numéro 1, Janvier, Avril 2006, Université Laval, P 69-94.

[161] Temmons cité par Idem.

[162] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens : un groupe hétérogène entre logique familiale et logique économique » / PP (127-140) Dans un Ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME » Approche Algéro-Française » Bouyacoub, Michel Lallement, Abderrahmane Abdou et Mohamed Madoui / L'Harmattan 2004.

و نختم هذا الفصل بـ "ريجي مورو" الذي يعتبر فعل "إنشاء المؤسسة هو "فعل اجتماعي" يجمع عدة محركين و يتم علي نمط الصيرورة"[163] و لكن الأهم حاليا أن نعرض عليكم الجدول الاجمالي الذي لخص فيه مختلف المقاربات التي عالجت موضوع المقاولاتية انطلاقا من ثلاث زوايا من المقاربات المختلفة: السياق المقاولاتي ـ المقاول ـ الفعل المقاولاتي:

الجدول رقم 01: ملخص الأبحاث حول المقاولاتية في العلوم الاقتصادية و الإنسانية والتسيير[164]

	السياق: أثار و شروط المقاولاتية	الفاعل: المقاول	الفعل: صيرورة الإنشاء
المرحلة	200 سنة الأخيرة	منذ بداية سنوات 50	منذ بداية سنوات 90
أسئلة مفتاح	ما هي االسياقات الأكثر تلاءما للمقاولاتية و بالعكس غير ملائمة؟ ما هو الدور أو الوظيفة الاقتصادية للمقاول؟ ما هي المجتمعات الأكثر قابلية للمقاولة؟	من هو المقاول؟ ما الذي يميز المقاول عن باقي المواطنين؟ ما هي الحوافز؟ و لماذا نصبح مقاول؟ لماذا يفشل أو ينجح؟	ما هي صيرورة إنشاء مؤسسة؟ ما هي المهام المطلوب القيام بها؟ ما هي الأفعال التي يمكن أن تفشل أو تنجح صيرورة الإنشاء؟
مواضيع الدراسة	الوظائف السوسيو-اقتصادية للمقاول العناصر السوسيو-اقتصادية "المنتجة" أو المدعمة للمقاولاتية؟ التنمية الجهوية و السياسات الحكومية	سمات الشخصية، الخصائص البسيكولوجية و السوسيولوجية للمقاول وسط المقاول	صيرورة إنشاء نشاط جديد الأفعال التي تمت من أجل هذا الهدف: نشاطات التسيير، تطبيقات الأعمال، ...الخ
المنهجيات	كمية	كمية و كيفية	كمية و كيفية
الفروع الأساسية للقاعدة	الاقتصاد علم الاجتماع الأنتروبولوجيا	علم الاجتماع علم النفس علوم السلوكيات	علوم التسيير نظريات المنظمات علوم الفعل
المؤلفين الكلاسكيين للمرجعية	"كونتيلون"(1755)/ "ساي" (1930) "فيبر"(1967 / 1971) /"شومبيتر" (1935)	"ماكليلاند"(1971) "كيت دوفريس" (1985)	"غارتنير" (1985 / 1988) "غارتنير" و "كاتز" (1985)

المصدر: أطروحة الدكتوراه لـ"ريجي مورو"

كما نلاحظ فإن الباحث "ريجي مورو" يسطر لنا ثلاث مراحل زمنية كبري من تطور الأبحاث و الدراسات المنتمية إلي العلوم الاقتصادية و الانسانية و التسيير المعالجة للظاهرة المقاولاتية و التي صنفها إلي ثلاث أنواع من المنظورات أو المقاربات: السياق و التي يراها أنها تقترن بـ 200 سنة الأخيرة و مقاربة المقاول التي انطلقت مع بداية الخمسينات و أخيرا مقاربة الصيرورة و التي ربطها ببداية سنوات 90 و هو في هذا الجدول يحرص علي تصنيف و ترتيب هذه الزويا الثلاث حسب أبرز الكلمات المفتاحية و المواضع و المنهجيات المستخدمة و الفروع العلمية المهتمة و المرجعية النظرية المعتمدة و التي ميزت كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث.

و نشير أننا سنحتفظ بـ"ريجي مورو" و "آن جيلي" ليتم لاحقا توظيفهما في شرح "السوسيولوجيا المقاولاية" مع العلم أن هناك العديد من الباحثين الذين يجسدون نمط الصيرورة في أبحاثهم و أعمالهم لكن نفضل الاكتفاء بهذا القدر.

[163] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales .

[164] Idem p 64.

و إن كنا قد لجأنا إلي كل هذا التفصيل بالنسبة لنموذج الصيرورة، فهذا راجع لأهمته في توضيح الأساس النظري للمقاربة المعتمدة في طرح إشكالية هذاالبحث، فموقعها ينطلق من التسليم بالنموذج الصيروراتي المعتنق للنظرة التمامية المتعددة الأبعاد الذي نحاول من خلاله تقديم فعل إنشاء مؤسسة جديدة علي أنه صيرورة تتحكم في ميلاده و تنميته عدة عوامل مرتبطة بمختلف الأوساط التي عايشها الفرد و في نفس الوقت تحددها عدة حوافز نابعة من داخل هذا الفرد مما يجعل هذه الصيرورة تتضمن عدة فاعلين و مراحل زمنية، متعاقبة مفترضة، تبدأ بمرحلة ما قبل إنشاء مؤسسة جديدة (و التي افترضنا أنها هي الأخرى تتضمن مرحلتين متداخلتين و هما اليقظة المقاولاتية و مرحلة تنميتها و تطورها دون ادعاء القدرة علي الفصل بينهما) و بالتالي فهي لا تتحدد بمرحلة الانطلاق ثم تأتي مرحلة الإنشاء (أوالانطلاق) و مرحلة ما بعد الإنشاء و التي اقترنت لدينا بمرحلة إجراء البحث و التحقيق.

لكن مع الإشارة أننا سنتقيد بجزء من هذه الصيرورة المرتبط بما يسمي "باليقظة المقاولاتية" و "تحديد العوامل التي ساهمت في ميلاد هذه اليقظة و تطورها من أجل إنشاء المؤسسات الجديدة و هذا ما ذهبت إليه العديد من المحاولات التي اهتمت بصيرورة انطلاق النشاطات و بشكل خاص بحالات ما قبل المقاولاتية و عموما نشير إلي مدي استفداتنا نظريا و منهجيا من جميع المقاربات التي تم عرضها أعلاه في سياق الأدبيات العامة للموضوع و ما قدمته لنا من أدوات و إجراءات منهجية سهلت علينا تحديد موضوع الإشكالية و معالجتها خاصة منها المنظور الصيروراتي و من يمثله .

أما سوسيولوجية المقاولاتية فنفضل أن نخصص لها فصل قائم بذاته و إن كنا قد تطرقنا في سياق الأدبيات العامة لبعض الأساسيات السوسيولوجية الممثلة من طرف العديد من الباحثين أمثال "ريجي مورو" و "قي منجات" و "آن جيلي" ...الخ و الذين سنحاول من خلالهم التعرض لأهم الأعمال و البحوث التي عالجت المنظور السوسيولوجي العام في تحليل إشكالية المقاول و المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تخصيص جزء للمقاول الجزائري و عرض أهم الأعمال التي اهتمت به، هذا ما سنحاول تجسيده في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

سوسيولوجية المقاولاتية

الفصل الثـانـي

2 سوسيـولـوجية المقـاولاتية

ظاهرة المقاولاتية تبدو و كأنها ظاهرة فردية يمكن أن تفسر في ضوء مصطلحات علم النفس لكن المتمعن في عمق المسألة يجدها مغايرة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص التي سبق و حددها "دوركايم" في كتابه "قواعد المنهج"[165] و التي نجدها تنطبق إلي حد كبير علي الظاهرة المقاولاتية مما يجعلها ظاهرة سوسيولوجية بامتياز و حقل ميداني من حقول علم الاجتماع، فهي **تلقائية** لأنها لا تدين في وجودها للأفراد، بل هي موجودة قبل وجودهم، و **عامة** ، بمعني أنها اجتماعية و لا تختص في تواجدها بمكان دون آخر و لا بمجتمع دون آخر، و قد تختلف درجة تطورها من مجتمع إلي آخر لكن لا يخلو منها أي مجتمع و هي **خارجية** أي أنها مستقلة بخواصها السابقة عن الأفراد، حيث يمكن ملاحظتها كـ "أشياء" منفصلة عن الحياة الفردية و هي كلها عناصر ضرورية تسمح بالدراسة الموضوعية، و هذا ما تفطن إليه و لو مؤخرا علماء الاجتماع بالمقارنة مع علم النفس و الاقتصاد و علوم التسيير...الخ و جعلهم يسيرون في اتجاه تبني المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و المقاولين كأحد الميادين التطبيقية و التجريبية للسوسيولوجيا التي لا يمكن أن تفسر إلا في ضوء العوامل الاجتماعية التي أنتجتها و هذا يعني بكل بساطة أن العوامل التي قادت و حملت الأفراد علي إنشاء مؤسسات جديدة و التورط في عالم المال و الأعمال إنما هي عوامل اجتماعية و لا ترجع بالضرورة إلي التكوين السيكولوجي للفرد بقدر ما هي نتيجة اختلافات في البناءات الاجتماعية التي عايشها هؤلاء الأفراد المقاولين المحتملين في أن يصبحوا منشئي مؤسسات فلا يمكن أن يكون لدينا مقاولين منشئين بالولادة يحملون جينات وراثية لأن البناء الاجتماعي له دور اساسي إن لم نقل حتمي لما يمكن أن يمارسه من تأثير علي الفرد مما يعطينا تفسير منطقي للاختلافات الواضحة في معدلات إنشاء المؤسسات و تعداد المقاولين و ارتفاعها بمجتمعات دون الأخرى و من منا مثلا يستطيع أن ينفي القوة المقاولاتية التي تتصف بها الولايات المتحدة الأمريكية او أوربا الغربية التي تأتي بعدها و إن كانت فرنسا أقلهم قوة.

و من يستطيع أن ينكر الانفجار الديموغرافي الذي عرفه تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مؤخرا في الجزائر نظرا لما تضمنه السياق العام من عناصر انفتاح علي القطاع الخاص و ترقية الظاهرة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات في إطار المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق

---

[165] أميل دوركايم ذكر من طرف الدكتور صلاح مصطفي الفوال "معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر" (ص85) دار الفكر العربي القاهرة 1982 ص 197.

بالمقارنة مع الرحلة السابقة المرتبطة بالاقتصاد الموجه و ما تضمنته من عوامل معرقلة وكابحة حدت من نمو الظاهرة.

لكن و مع ذلك فإن العقلانية و الموضوعية تحتم علينا عدم إقصاء دور علم النفس في تفسير الظاهرة المقاولاتية، فالمنطق يجعلنا نسير في اتجاه عدم الفصل الحاد بين العلمين (علم الاجتماع و علم النفس) لوجود تعايش أكيد بينهما و المرافق دوما لهما و يكفي أن نتقبل أن علم النفس هو الأقرب ظاهريا لعلم الاجتماع العمل، هذا الأخير الذي نعتبره أصل نشأة علم الاجتماع المقاولاتي مع العلم أن أي نقاش مرتبط بالمقاولاتية لا يمكن له أن يتم إلا في سياق علم اجتماع المؤسسة و هذا ما نجد تفسيره أصلا في الصيرورة التطورية للعلم أو الفرع ، فعلم الاجتماع المقاولاتي لا يزال حسب العديد من الباحثين في سياق التكون و المرحلة الجنينية، التي لم تصل بعد إلي مستوى النضج المطلوب.

في الواقع الأصول العلمية لعلم الاجتماع العمل تعود إلي علماء النفس مثل "جورج فريدمان" و "بيار نافيل"...الخ و بالتالي فإن المصدر الأساسي لنشأة هذا العلم خاصة بفرنسا إنما هو نتيجة للتحليل النقدي للأبحاث السيكو- سوسيولوجية الأمريكية مما يفرض علي الجميع الإقرار بوجود حدود مشتركة بين العلمين بالرغم من حالة التجاهل الواسعة المعتمدة بين بعضهما البعض في يوميات البحث و محاولة كل منهما إقصاء الآخر و هذا ينطبق إلي حد ما علي العلوم الأخرى، طبعا إثارة مثل هذا النقاش يقودنا إلي التذكير بالصعوبات النظرية و الابستيمولوجية التي تطرح عندما نلجأ إلي محاولة تسطير الحدود الفاصلة بين العلوم و علم الاجتماع المقاولاتي و عندما نحاول تخصيص له مكانة بين العلوم الاجتماعية، هذه المكانة التي هي قريبة من الميدان، من المجال التطبيقي للعلم أكثر منه من النظرية، و انطلاقا من هذا الواقع المرتبط بالميدان يتضح لنا مدي الصعوبة النظرية التي يصطدم بها الباحث عندما يخوض في تفكيك جزئيات الظاهرة و مدي صعوبة تسطير الحدود الفاصلة و إقامتها بين العلوم أو حتى بين الفروع ذاتها، فهي تعبر في الواقع عن حدود اصطناعية (و قد تكون حتى وهمية) أكثر منها حقيقية و مؤسسة نظريا، فرضتها في الغالب التقسيمات الأكاديمية أو ما يسمي بـ"التقطيع" « découpages » الأكاديمي المحدث من طرف بعض الباحثين وليس ناتج عن اختلافات نظرية حقيقية فمن منا ينكر أن علم الاجتماع إلي غاية 1958 كان يدرس ضمن موضوع الفلسفة و الاقتصاد كان يدرس بمعية القانون و من ينكر أن الدراسات الأولي للعمل الحديث إنما أجريت من طرف الاقتصاديين الأوائل مثل "آدم سميث" و كتابه المشهور حول "ثروة الأمم" و حتى الفلاسفة و التي كانت تأخذ مكانتها في سياق التصور الشامل و العام للمجتمع هذا ما يذهب إليه العديد من علماء اجتماع العمل مثل "بيار غول" و "أرباس صابين" الذين نجدهم يصرون علي ضرورة الحذف التقليدي و الاصطناعي الموجود بين

العلوم لما تتسم به من تعقيد و تداخل و تقاطع، هذا الخط النظري هو أصلا مستوحى من أعمال عالم الاجتماع "ادغار موران" « Edgar Morin » الشهير بالنظرة التمامية و الكليانية التي تعتمد علي التصور الشامل للعلوم و المنظور المتعدد الأبعاد، فعندما يتعلق الأمر بالظاهرة الإنسانية نعتقد أن كل العلوم تضطر للعمل معا حتى نصل إلي فهم و إدراك جيد للظاهرة المدروسة فكل منها إلا و يساهم في تقديم جزء من الحقيقة و العمل معا هو السبيل الوحيد الذي يعطي الحقيقة الكلية المنشودة التي لا تقصي أي طرف.

و بما أن الأمر مرتبط بالسوسيولوجيا المقاولاتية لا بأس أن نتعرف معا و لو بشكل جزئي علي أصل نشأتها و من أين جاءت؟ و كيف تطورت و في أي سياق تتموقع نقاشاتها العلمية حاليا؟

2 – 1 أصل نشأة علم الاجتماع المقـاولاتي

يجب أن نعرف أن البحوث السوسيولوجية حول المقاولاتية و المقاولين الفاعلين المحركين لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ككيانات جديدة و تنميتها إنما تأخذ مكانتها من سوسيولوجية المقاولاتية التي تسجل أصلا في النقاش الخاص بسوسيولوجية المؤسسة و هذا ما يذهب إلي غالبية السوسيولوجيين مثل " ريجي مورو " و "غونو سان سوليو " و "آلان جيلي" و "دونيس سغيستان " و " آلان توران" ...الخ حيث لا يمكن أن يتم أي نقاش حول المقاولاتية خارج حدود سوسيولوجية المؤسسة، التي تعتبر امتدادا طبيعيا لسوسيولوجية المنظمات و قبله سوسيولوجية العمل الفتية والحديثة أصلا، فهي تعود إلى بداية الثلاثينات و نحن نعرف بحكم الاختصاص أن هذا الفرع إنما ولد حديثا مع الصناعة الحديثة تحت ضغط المشاكل الناتجة عن التقدم التقني و التركيز الصناعي وتصاعد صراعات العمل.

و عموما التطور يشير أن البداية كانت مع علم الاجتماع الصناعي، ليأتي بعد ذلك علم الاجتماع التنظيم الصناعي ثم المجتمعات الصناعية و ينقسم هذا الخط التطوري حسب ما تقدمت به مثلا الباحثة "صابين آربيس"[166] و غيرها من تحليل نقدي في هذا السياق إلى قسمين: أحدهما يمثل بسكوسوسيولوجيا العمل الصناعي الذي ولد بعدما تم اكتشاف أهمية العواطف كمحددة لفعل الأفراد والجماعات و الذي ساهم بقوة في ميلاد علم اجتماع العمل الذي جاء كرد فعل ضد تصورات " فريدريك تايلور " و نظرية التنظيم العلمي للعمل « OST »، حقله بعد ذلك توسع ليضم المنظمات التي يدور حولها العمل ثم مجموع المجتمعات الصناعية و يمتد التطور ليشمل علم اجتماع المؤسسات و أخيرا علم اجتماع المقاولاتية و المقاولية مع العلم أن التعايش يبقى يميز

[166] Sabine Erbès-Seguin « sociologie de travail » Edition Dalloz 1972.

هذا الخط التطوري المتتابع الأكثر منه متوازي و تعمل نفس الباحثة على تذكيرنا أيضا بالخط التطوري المتوازي للخط السابق يمثله المنظور الماركسي و المنهج الدياليكتيكي المحلل للعلاقات الاجتماعية و أساليب الإنتاج في سياق تصور شامل للمجتمع فالعمل بالنسبة لهذا المنظور ما هو إلا تطبيق للمجتمع وتاريخه بداية من الحرفية إلى الإجارة يختلط من أسلوب إنتاج إلى آخر مرتكزا في تطوره على التناقض الذي يحدث بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في إطار ما يسمى بالبناء التحتي الذي يجب أن يتوافق مع البناء الفوقي مشكلا ما يسمى بالتشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع .

وكل هذا يصب معناه في اتجاه تعدد وتنوع الحقول و اتساعها و يجسد مدي اللا – توافق بين الباحثين في إعطاء تعريف وحيد لسوسيولوجيا العمل أو حتى للعمل نفسه. وفي الواقع أهم المقاربات التي حاولت حصر و تطويق الحقل الممكن لعلم اجتماع العمل نجدها مجسدة تاريخيا في ثلاث كتب ارتبطت بالستينات والسبعينات حسب ماذهب العديد من باحثي الحقل، خاصة التحليل النقدي للباحثة "صابين آربيس": أولها هو "رسالة في سوسيولوجيا العمل" صدر في 1962 لكل من "جورج فريدمان" و "بيار نافيل" [167] وهو الأهم من حيث الحجم (مكون من جزئين) ومن حيث عدد المساهمين في انجازه و قيمتهم الأكاديمية مثل "ميشال كروزي" عميد علم اجتماع التنظيم و المؤسسة حاليا و "آلان توران" و "بيار غول" ...الخ.

و أهم ما ميز هذه المقاربات أنها اهتمت بتحديد الحقل فجاءت مركزة على العمل و فضاءات الإنتاج والعلاقات التي تنشا عن العمل مهما كانت نقطة التطبيق (مثل الصراعات و النزاعات)...الخ، إلا أنها لم توفق إطلاقا في هذا الحصر أو التطويق للحقل بالشكل الذي يسمح بإعطاء توافق على تعريف وحيد مشترك لعلم اجتماع العمل حيث يبقي حقل البحث الذي يعرض عليه واسعا جدا يصعب ضبطه وإقامة حدود فاصلة ودقيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى، فكل المحاولات العلمية لم تفلح في ترسيم وتسطير هذه الحدود بشكل واضح ودقيق دون غموض أو التباس، فالصعوبة إذن تكمن في القدرة على عزل وتفكيك الظاهرة وإقامة الحدود الفاصلة بين عناصرها المكونة لها، مع العلم أن هذه الصعوبة هي مشتركة بالنسبة لكل التحليلات السوسيولوجية وعلى العلوم الإنسانية حيث من الصعب جدا إحداث قطيعة أو قطيعات إبستيمولوجية بين المزيج المعقد للواقع الاجتماعي و العلاقات البينية للظواهر الاجتماعية و نحن نتساءل مع علماء الاجتماع المهتمين بالمشاكل النظرية و الابستيمولوجية التي يطرحها العلم إن كان فعلا يوجد مثل هذا الحد أساسا ؟ و هل يجب أن يوجد حد واحد أم حدود متعددة بين علم اجتماع العمل و العلوم الأخرى.

---

[167] جورج فريدمان و بيار نافيل " رسالة في سوسيولوجيا العمل" ترجمة الدكتور حسين حيدر الجزء الأول و الثاني / منشورات عويدات - بيروت - باريس و ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر الطبعة الأولى 1985.

ومما يؤكد هذا الاختلاف وعدم التوافق في حصر نطاق سوسيولوجيا العمل كتاب صغير لـ « Bernard Mottez » [168] والذي صدر بعد عشر سنوات تقريبا من كتاب "رسالة في سوسيولوجيا العمل" وبالضبط في 1971 والذي فضل تسميته بـ"علم الاجتماع الصناعي" وقد فسر هذا السلوك من طرف الباحثة "صابين" بقلق "برنار موتاز" بشأن تأكيد المكانة المتميزة و الفريدة لعلم الاجتماع الصناعي بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المستقلة، فهو بهذه التسمية التي تختلف عن التسمية الأولى (علم اجتماع العمل) أراد التركيز و جلب الانتباه إلي ضرورة تأكيد خصوصية ووحدة المنهج بحصرها في علم الاجتماع الصناعي، ثم جاء الكتاب الثالث في نفس السنة " لبيار غول"[169] وهو "مقدمة في علم الاجتماع العمل" و الذي ضمنه نمطين من المنظورات: من يقبل بالدور المحرك لصراع الطبقات الناتجة عن العمل في تفسير الظواهر الاجتماعية ومن لا يقبل بذلك و " بيار غول" من خلال تقبله هذا التمييز الذي نظم حوله مقاربته فإنه يسعي إلي توضيح أن علم الاجتماع العمل لا يمثل سوى جانب من التحليل دون التمكن من وضع حدود فاصلة ودقيقة بين العلوم، فهو ممن يصرون في النهاية بضرورة حذف الفصل التقليدي و الاصطناعي بين العلوم.

وهذا كله يصب في نفس المعنى الذي يعبر عن الاختلاف في التعريفات وعدم التوافق على أحدها و عدم القدرة على إقامة حدود فاصلة بين العناصر المكونة للظاهرة و بالتالي ما قيل علي علم الاجتماع العمل ينطبق على السوسيولوجيا الصناعية، سوسيولوجية المنظمات، سوسيولوجية المؤسسات و أخيرا سوسيولوجيا المقاولاتية، التي هي في طور التكون و لا يمكن لنقاشاتها أن تخرج عن سياق سوسيولوجيا المؤسسات فكل هذه الفروع المستقلة ظاهريا تعاني من الصعوبات الاستيمولوجية التي شرحناها سابقا لكنها تبقى في النهاية تعبر عن الصيرورة التي اتخذتها سوسيولوجيا العمل في تطورها، هذا التطور المتسم بالتتابع أكثر منه بالتوازي حسب تحليل الباحثين، لا يلغي بأي حال من الأحوال واقع التداخل و التقاطع والتعقيد الذي يبقى يميز الظاهرة الإنسانية أينما كان مجال دراستها، هذا التطور الذي انتهى بما يسمى حاليا بسوسيولوجيا المقاولاتية و المقاول التي هي الأخرى لا تتعدى كونها ميدان تطبيقي آخر لعلم الاجتماع، ظهر (حسب تعليل بعض الباحثين المختصين في المجال) عندما عجزت السوسيولوجيات السابقة مثل سوسيولوجيا العمل، و سوسيولوجيا المنظمات الاستجابة لمتطلباته كحقل جديد والذي ولد أصلا نتيجة للنقائص التي تضمنتها هذه السوسيولوجيات التي تركت فراغا نظريا حول المؤسسات

[168] Bernard Mottez « la sociologie industrielle » collection Que Sais- Je Année 1972.
[169] Pierre Rolle « introduction à la sociologie du travail » Edition Année 1971.

والبحث في أصولها وتطورها وعلاقاتها مع المجتمع و التي اعتبرت من طرف"ريجي مورو" "موضوعا منسيا من طرف السوسيولوجيات الفرنسية" و أنها لم تشبع إلا حديثا لما عايشه المجتمع الفرنسي من تغيرات مست المؤسسات خلال حالة الأزمة الاقتصادية و ما نتج عن مثل هذه الظروف من قلق اجتماعي حمل السوسيولوجيين على تجاوز السوسيولجيات السابقة المطبقة في العمل من أجل الاهتمام أكثر بالعلاقات الموجودة بين المؤسسة والمجتمع، و هذا ما يجسده أيضا "غونو ساسوليو" عندما أصر على "ضرورة التحليل السوسيولوجي للمؤسسة كموضوع خاص و ميدان ملاحظة فرض نفسه شيئا فشيئا على العديد من السوسيولوجيين" و اتصف بالثراء الاستثنائي فجاءت العديد من المؤلفات الأولي عن سوسيولوجية المؤسسة اشهرها ارتبط بـ "سان سوليو" و "دونيس سقريستان" (1992)، "آلتر" (1996) و "تيدوروز" (1997) و "ريجي مورو" و "قي منقات"...الخ و قبلها المنظمات مثل "ميشال كروزي"، "فليب برنو" ...الخ، و نفضل أن نورد عليكم جدولا أكثر توضيحا لمثل هذا التطور لـ"ريجي مورو" الذي استوحاه من أبحاث "آلتر" يلخص لنا فيه موقع علم الاجتماع المؤسسات بالنظر إلي علم اجتماع العمل و علم اجتماع المنظمات :

الجدول رقم 02: مقارنة إجمالية للسوسيولوجيات التطبيقية لعالم العمل و المنظمات و المؤسسات[170]

	علم اجتماع العمل	علم اجتماع المنظمات	علم اجتماع المؤسسات
الفترة المرجعية	مسيطرة حتى سنوات 1970	مسيطرة ابتداء من سنوات 1970	في تطور منذ سنوات 1990
المواضيع	ـ المهمة / ـ مشاكل العمل ـ التايلورية / ـ آثار المحيط	ـ دور الفاعلين/ ـ أنظمة العلاقات ـ رهانات السلطة/ ـ البيروقراطية ـ عقلانية الفعل	ـ الثقافة ـ الهويات الفردية و الجماعية ـ العلاقة بين المؤسسة و المجتمع
فضاء المرجعية	ـ الورشة ـ المجتمع الصناعي	ـ أنظمة الفعل الملموسة	ـ العوالم الاجتماعية
مصطلحات مفتاح	ـ العملياتي / ـ الطبقة ـ الإنتاجية / ـ الاستقلالية	ـ الفاعلين / ـ إستراتجية الفاعل ـ مناطق الشك / ـ نظام الفعل الملموس / ـ السلطة	ـ الهوية / ـ الثقافة ـ الإستراتجية الصناعية
الفاعلين المركزيين	ـ الطبقة العاملة / ـ النقابات ـ أرباب العمل	ـ خبراء / ـ مديرين ـ نقابيين	ـ المقاولين / ـ المديرين ـ مجموعة الفاعلين
النظرة حول المؤسسة	غياب أي تحليل يهتم بالمؤسسة كمؤسسة فهي كانت تعتبر كمكان لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المهيمنة.	المؤسسة هي منظمة كغيرها أو/ و في أفضل الحالات مع وجود بعض الخصوصيات.	المؤسسة هي موضوع خاص لعلم الاجتماع، تلعب دور المؤسسة الاجتماعية.
المؤلفين الكلاسيكيين للمرجعية	- "فريدمان"(1962/ 1964) - "نافيل" (1961) - "توران" (1965)	- "كروزي" (1963) - "كروزي" و"فريدبرغ"(1977)	"سانسوليو"و "سغريستان" (1986) "سانسوليو" (1987/ 1990) "سغريستان" (1992)

المصدر : أطروحة الدكتوراه لـ"ريجي مورو"

[170] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales p 37.

و هذا الجدول يقدم لنا مقارنة إجمالية للسوسيولوجيات التطبيقية لعالم العمل و المنظمات و المؤسسات و يحاول أن يحدد موقع علم الاجتماع العمل من باقي الفضاءات الانتاجية و يحاول الفصل بينها إلا أن الأمر ليس بهذه السهوله فالتعقيد و التشابك يبقي يميز هذه الحقول بامتياز فالأمر لا يعدو عن كونه يعبر عن الامتداد الذي اتخذه علم اجتماع العمل في تطور، مرتقيا إلي علم اجتماع المنظمات، فعلم اجتماع المؤسسات و كان بودنا أن يضمن "ريجي مورو" خانة مخصصة لعلم اجتماع المقاولاتية لكن نعتقد أن السبب في عدم إدراج ذلك راجع إلي كون هذا الحقل لا يزال يعد سوي موضوع من مواضيع علم اجتماع المؤسسات و أي نقاش حوله لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يخرج عن سياقه.

و عموما " ريجي مورو" يشير أن "السوسيولوجيا المقاولاتية الفرنسية" تبقي تتصف بالمحدودية فهي غير معروفة وأغلبية الإنتاج العلمي حول الموضوع هو من أصل أمريكي فالولايات المتحدة الأمريكية تتصف بالقوة في البحث حول هذا الحقل لأنها تعتبره منذ أمد طويل حلا بنيويا لمشاكلها بالمقارنة مع فرنسا التي لم تتفطن سوى مؤخرا لذلك مما يفسر تأخرها الكبير في هذا المجال.

ومع ذلك فإن المنحنى العام المعتمد من طرف "مورو" و عموم من يسير في فلكه مثل "سانسوليو"، و"منقات"...الخ يتجه نحو الإقرار علي الأقل بالتنوع و الثراء الذي عرفه الحقل المقاولاتي المعبر عن المنظور السوسيولوجي، و طبعا لا أحد يمكن أن ينكر التأثير الذي مارسته مختلف الدراسات والبحوث ذات الأصول العلمية الأكاديمية المتنوعة مثل الاقتصاد، التسيير، علم النفس ...الخ على الميدان السوسيولوجي و الذي أثرته بقوة و لهذا فهو في اتجاهاته النظرية لا يخرج كثيرا عن الأدبيات العامة التي اغترف منها بشكل أو بآخر و الذي استعار منها العديد من الأدوات و الإجراءات المنهجية، و التي نجدها قد عرفت ثلاث نماذج بارزة من المقاربات ميزت هي الأخرى الكتابات السوسيولوجية التي اعتمدت في التحاليل المقترحة لنفس التقسيم تقريبا الذي أشرنا إليه سابق في إطار الأدبيات العامة المعالجة للظاهرة مع اختلاف ربما في استخدام بعض الألفاظ أو التسميات، لكنها تبقى تعبر عن نفس المعاني و الدلالات التي تحملها الاتجاهات النظرية المتفرعة إلى ثلاث نماذج:

الأول يهتم بالشخص، بالمقاول الذي أنشأ مؤسسة جديدة، يهتم بسماته، بمن هو؟ ما هي المحددات الاجتماعية التي قادته وحملته على فعل إنشاء مؤسسة؟ ما هي أنماط الأفراد الأكثر قابلية و استعدادا للمقاولاتية؟ هنا يؤكد الباحث "ريجي مورو" وغيره أن أغلب التحقيقات التي أجريت في سياق هذا الاتجاه النظري إنما ركزت و تركز إلي حد الآن و بشكل محوري على السمات الثقافية للشخص، على انتماءاته إلى طبقات اجتماعية و هي تنطلق عموما من فرضية

رئيسية معززة لدور المقاول كفاعل محدد وكشخص يتميز حتما عن باقي المواطنين بسمات خاصة مختلفة بل أكثر من ذلك حيث يقر "مورو" بانحراف بعض الدراسات التي تسبح في نفس الفلك عندما تذهب بعيدا في تبجيل المقاول ومماثلته بالخالق أو البطل الذي يملك العصا السحرية فهي تخصه بقدرات و استعدادات خارقة والهدف من وراء ذلك هو إمكانية التنبؤ بمن هي المجتمعات الأكثر قابلية لإنشاء المؤسسات و إبراز السلوكيات المقاولاتية؟.

النموذج **الثاني** يهتم بالسياق و عوامل المحيط المؤثرة في ارتفاع معدلات إنشاء المؤسسات و متى تختلف هذه المعدلات و كما يبدو فالتركيز ينحصر على الماكرو- اجتماعي مهتما بالمؤسسات و الهياكل المختلفة التي تمثل البنيات السوسيو-اقتصادية و الآليات المدعمة والمشجعة للاتجاه المقاولاتي و بالتالي فإن هذه الآليات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية تحدد معدلات إنشاء المؤسسات و نموها أو تعرقله و هكذا يصبح الظرف الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و درجة تقدم المجتمع تكنولوجيا و طبيعة تشريعه وقوانينه مكونات محددة لصيرورة إنشاء مؤسسة.

وهكذا نلاحظ أن كل نموذج يقدم تفسيرا مختلفا للحدث المقاولاتي و كل منهما مقصي للآخر، و قد ذهب الجميع في تأكيد عجزهما عن تقديم الحل الكامل للإشكالات المطروحة في سياق البحث السوسيولوجي المقاولاتي، فلا نموذج المقاول تمكن من إثبات وجود الشخص المتميز عن باقي المواطنين و لا نموذج السياق تمكن من إثبات أن القوى الخارجية هي المحددة بشكل مطلق للظاهرة المقاولاتية و التي تجعل ميلاد المؤسسات يأتي من الظروف الاجتماعية و السياسية والاقتصادية الملائمة و بالتالي حسب الطبيعة المشجعة للمناخ السويو – اقتصادي.

و هكذا نلاحظ من كل هذا العرض محدودية القدرة التفسيرية للنموذجين فالمقترح من طرفهما غير كافي و لا يحمل سوى جزء من الحقيقة لهذا يقترح **"ريجي مورو"** مع العديد من السوسيولوجيين طريق **ثالث** يحمل الحل و ينطوي علي قدر كبير من العقلانية و المنطق المتماشي مع واقع الظاهرة و المتمثل في نموذج "الصيرورة" و الباحث "مورو" ليس وحده في هذا الخط النظري، لكنه يعتبر المساهم القوي في بنائه و هو نموذج يجمع التفسيرين معا: المقاول و المحيط في سياق مقاربة تمامية و معقدة تحرص على عدم إقصاء أي عنصر من العناصر المكونة للظاهرة المقاولاتية و تعتمد عنصر التفاعل بين مختلف هذه العناصر في سياق عملية تحويلية متضمنة للمدخلات والتحويلات والمخرجات أو ما يسمى بعملية « Feed – Back » أي التأثير المتبادل بشكل مستمر دون توقف .

و في الواقع هذا الباحث يقترح علينا نظرية أو مقاربة متجددة في الدراسة السوسيولوجية للمقاولاتية عندما يحكم على النموذجين السابقين بالقصور و العجز و عدم امتلاكهما للتفسير

الكامل للواقع المقاولاتي فكل منهما لا يحمل سوى جزء من الحل و لهذا لا يمكن لهما وهما منفردان و مقصيان لبعضها البعض أن يتمكنا من إعطاء الحل الملائم و الشامل و معرفة سر أصول ميلاد و انبثاق المؤسسات الجديدة و لهذا فإن التصور الثالث المقترح و المتمثل في الصيرورة إنما يتخطى بنظرته الكليانية و التمامية أي تناقض كلاسيكي أفرزته النقاشات السوسيولوجية في سياق النموذجين السابقين و انطلاقا من ذلك يعتبر إنشاء مؤسسة جديدة "فعل اجتماعي و جماعي يجمع عدة محركين ويتم على نمط الصيرورة" دون إقصاء عنصر الزمن و التغير في تقديم التفسيرات الممكنة حول الحدث المقاولاتي فأغلب النماذج المنشأة للمؤسسات و الملاحظة اليوم لم تكن موجودة في السابق و لن تكون في الغد لماذا ؟ لأن سمة التغير و اللا-ثبات من خصائص الظاهرة الإنسانية التي لا تستقر على حال و تظهر بوجوه متعددة و هي في تطور مستمر مما يجعل الظاهرة المقاولاتية ظاهرة إنسانية بامتياز علي حد تعبيره.

و ندرج أيضا في هذا السياق الباحثة **"آن جيلي "** التي هي الأخري تقر بأن النظريات السوسيولوجية منذ البداية اقترحت تفسيرات متعددة حول صيرورات المقاولاتية سواء تلك المرتبطة بالنظريات الكلاسيكية مثل "ماكس فيبر" و "كارل ماركس" أو المرتبطة بالأعمال الحديثة المجسدة في عدة سوسيولوجيين معاصرين مثل "دونيس سقريستان" و "الآن توران" و "ريجي مورو" و"قي منغات"..الخ و هي تنتقد بشدة النظريات الاقتصادية التي تجاهلت المقاول بما في ذلك نظرية " شومبيتر" التي أهملت دور روح المؤسسة وأدوار الجماعات الاجتماعية وهي تعتمد أيضا نموذج الصيرورة في أبحاثها و تعتبر المقاول "فاعل أساسي و المقاولاتية إستراتيجية ديناميكية و حيوية للمؤسسة و اقتصاد السوق و المقاول و المقاولاتية يمثلان وجهين لنفس الواقع في المجتمعات المتطورة اقتصاديا".

الباحثة "آن جيلي" تركز في بحوثها على ديناميكية إنشاء "م.ص.م" و على المقاول كفاعل اجتماعي ديناميكي محرك لهذا الفعل وتنميته و تؤكد أن المجتمع و المؤسسة و المقاول إنما يتأثرون بصورة تبادلية، كل منهم يؤثر في الآخر و يتأثر به في سياق عملية تفاعلية و هم بذلك يكونون نظاما يؤدي إلى نمط خاص من الصيرورة المقاولاتية و تستخلص أن "الصفة المقاولاتية إنما تؤهل ما هو مرتبط بالمقاول من أجل توصيف منهج أو طريقة تنتمي إلى المبادرة الاقتصادية".

وهكذا نجد بالنسبة لهذه الباحثة أن الصيرورة المقاولاتية "إنما تنبثق من ديناميكية خاصة و وحيدة مرتبطة ببعض الخاصيات الاقتصادية و الاجتماعية المنحدرة من المجتمع و في نفس الوقت بخصوصيات المظاهر السوسيو- مهنية للمقاولين" و لهذا نجدها تحرص كثيرا في بحوثها على تنميط المقاولين و إعطاء تصنيفات لهم مثلها مثل أغلب البحوث و الدراسات التي أجريت في حقل

"م.ص.م" و التي ركزت بشكل جوهري على مظاهر رؤساء المؤسسات و تنوعها و مدى تأثيرهم على تنمية و سير المؤسسات.

و في الواقع "آن جيلي" زودتنا بمجموعة من التصنيفات للمقاولين و لا بأس أن نعرض بعض ما أوردته في دراسة لها عن المقاولين الجزائريين المنشئين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[171] :

حيث يقترح كل من « J. Baumel » و « J. Saglio » [172] تصنيفا يوضح فيه حسب "جيلي" أن البنيات الصغيرة هي مسيرة من طرف "أرباب عمل مالكين" مكونين لعالم ثقافي متميز في نظامه للقيم و ممارسته للتسيير.

و منظور « P. Trouvé » (1992)[173] الذي يقارن بين عدة أنماط من المسارات البيوغرافية و ممارسات المقاولين المحددة خاصة لطرق توظيف و استعمال اليد العاملة و أشكالها المختلفة.

و « H. Weber » (1988)[174] يميز بين مجموعتين كبيرتين من أرباب العمل: الأولي روتينية، محافظة و متسلطة و مسكونة بالثقافة الموروثة و الثانية مجددة، مهوسة و مسكونة بروح الرأسمالية و الثقافة المقاولاتية.

و دائما في نفس الخط هناك كل من « G. Minguet » (1993)[175] الذي هو الآخر اهتم بأنماط رؤساء المؤسسة في غرب فرنسا، و « M. Bauer » (1993)[176] الذي ركز في دراسته عن أرباب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي العقليات المختلفة في التسيير أين يتداخل المنطق الاقتصادي و ممارسة السلطة و المحافظة علي الإرث العائلي.

و يذهب كل من « A. Ardenti » و « P. Vrain » (1998)[177] إلي تحليل العلاقة بين مظاهر المسيرين، مساراتهم المهنية و منطقهم في التنمية و سير المؤسسات الصغيرة في مواجهة الإكراهات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية الجديدة و التصرفات الإدارتية التي تظهر مرتبطة بمظاهر جديدة للمسيرين و قدراتهم في تحريك موارد محيطهم.

و "آن جيلي" نفسها انتهت في هذه الدراسة التي أجريت في الواقع عن المقاول الجزائري بإعطائنا خمس أنماط من المقاولين: المقاول الإطار، المقاول المهاجر، المقاول الوريث ، المقاول ذو التقليد المقاولاتي و أخيرا المقاول العامل.

---

[171] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique » Document de travail GRIOT- CNAM (Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME / PMI: Approches Franco-Algériennes) Année 2003 / PP 95-113.
[172] J. Saglio et J. Baumel cités par Anne Gillet Idem.
[173] P. Trouvé cité par Anne Gillet Idem.
[174] H. Weber cité par Anne Gillet Idem.
[175] Guy Minguet cité par Anne Gillet Idem.
[176] M. Bauer cité par Anne Gillet Idem.
[177] A. Ardenti et P. Vrain cités par Anne Gillet Idem.

و هكذا يتضح من خلال ما ورد عن هؤلاء الباحثين، المنشغلين عموما بصيرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في علم الاجتماع، انشغالهم بتنميط و تصنيف المقاولين من خلال التركيز علي مظاهر أرباب العمل المسيرين، أو رؤساء المؤسسات و مساراتهم البيوغرافية و ممارساتهم لتسيير هذه البنيات و محاولة تحديد منطق التسيير المهيمن و المعتمد من طرفهم والذي غالبا ما يتسم بالتعايش بين منطقين : الاقتصادي و العائلي ...الخ لتكلل و بالتالي نجد منحي هذه البحوث و الدراسات ساهم في إعطاء تصنيفات متنوعة و أنماط متعددة إلا أنها هي الأخرى لم تستطيع إجماع توافق حولها بين الباحثين.

وعموما نبقى دائما في سياق نموذج الصيرورة و حتى نتمكن من إبراز مدى أهميته لا يمكن أن نمر دون التذكير بالباحث "قي منقات" « Guy Minguet »[178] الذي ورد في أغلب البحوث و الدراسات السوسيولوجية المهتمة بالمقاولاتية و إنشاء المؤسسات و هو يقترح علينا اتجاه خاص للظاهرة يتضمن أربع مفاهيم أساسية تمثل بالنسبة إليه صفات خاصة بالمقاولاتية و هذه المفاهيم نوردها عليكم متتالية حسب الباحثة "آن جيلي" فيما يلي: المفهوم **الأول** مرتبط بالمقاول الذي يعتبره الفاعل الاجتماعي الأساسي في الصيرورة المقاولاتية بل هو أكثر من ذلك،لأنه حسب رأيه يشكل العنصر العقدي « Nodal » الذي يقود الابتكار بكل معانيه و لا يمكن أن يحدث ذلك بدون وجوده أو قيادته فهو يرتقي إلى مستوى القاعدة الديناميكية التي تنطلق منها كل تنمية. المفهوم **الثاني** مرتبط بالفعل المنجز بالنتيجة بإنشاء مؤسسة أي بميلاد و انبثاق كيانات اقتصادية و اجتماعية لم تكن موجودة في السابق و بإنشائها تصبح قادرة على خلق الثروات والخدمات و مناصب شغل ومساهمة في التنمية بشكل عام. المفهوم **الثالث** مرتبط بروح المؤسسة أي بالقوى الثقافية و الأخلاقية التي تبني اجتماعيا المبادرة فرديا أو جماعيا. المفهوم **الرابع** يربطه بالحركة السياسية التي تعمل على إعداد الظروف الملائمة و المحركة للفعل الجماعي فهي تضبط النظام الداخلي وعلاقته بالعالم الخارجي.

وهكذا يتضح من كل هذه المفاهيم المقترحة والمكونة للصيرورة المقاولاتية حسب هذا الباحث سواء من خلال الابتكار والتجديد الذي يقوده المقاول أو من خلال المؤسسة المنشأة و قدرتها على خلق الثروات والخدمات التي لا تتم إلا من خلاله و هذا يذهب في اتجاه التركيز على دوره المحدد في صيرورة إنشاء المؤسسات، فهو يبقى القائد وبدون وجوده لا يمكن أن توجد أي صيرورة و لا يمكن أن تولد أي مؤسسة فهو يجمع بين الماضي و المستقبل و الحاضر الذي يمثله.

---

[178] الباحث « Guy Minguet » سوسيولوجي اهتم مؤخرا بظاهرة إنشاء المؤسسات و أشرف على عدة رسائل أكاديمية بدرجة دكتوراه في هذا الاتجاه.

لكن و مع ذلك لا يجب أن ننسى أنه هذا المقاول يبني اجتماعيا من طرف الأوساط التي يعايشها و المكونة لمجتمعه و لهذا فهو يؤكد نفسه كفاعل اجتماعي رئيسي محرك و حامل ديناميكيات اقتصادية و اجتماعية و ليس مقاولا بالوراثة يحمل جينات مقاولاتية مند ولادته، فالصيرورة المقاولاتية ليست هبة ولا منحة و لا أعطية و لكن هي عملية تبنى اجتماعيا حسب ما يذهب إليه المنظور السوسيولوجي عموما، فهذه الصيرورة تعمل على توظيف مختلف العوامل المؤثرة و المدركات المكتسبة و المعارف و الدراية المتراكمة و التفاعلات التبادلية المحدثة و القواعد و القوانين و التشريعات المسنة من طرف النظام الحكومي و الاجتماعي السائد وهي تجمع أيضا بين ذاكرة الماضي و أمال و طموحات المستقبل و حقائق واقع الحاضر بين الأنماط السابقة و التعلمات الجارية مما يوضح إلى أي مدى أن إنشاء المؤسسات هو فعل اجتماعي و جماعي و ليس فردي يساهم في إنجازه عدة محركين اجتماعيين و اقتصاديين و يتم على نمط الصيرورة و هؤلاء الفاعلين يكونون هذه الصيرورة، هذا ما يمثل المنحي المسيطر في السوسيولوجيا المقاولاتية.

و الباحث "ريجي مورو" لا يخرج عن هذا السياق فهو يسر في نفس فلك الباحث « Guy Minguet » و يعتنق الكثير من أفكاره و منظوراته و اتجاهاته النظرية وهذا ليس غريبا فهو الذي أشرف على أطروحة الدكتوراه التي نوقشها سنة 2004 أمام لجنة أكاديمية متميزة لما تضمنته من عناصر بارزة في عالم المقاولاتية مثل « Segrestin Denis» و « Thuderoz Christian » و « Hernandez Emil-Michel » فهي عناصر من النخبة الاكاديمية التي قادت و أشرفت على العديد من البحوث والدراسات المرتبطة بسوسيولوجيا المقاولاتية و إن كانت تنتمي أصلا إلى سوسيولوجية المؤسسات باستثناء « Hernandez » الذي ينتمي إلى علوم التسيير.

و الأكيد أن الباحث "ريجي مورو" عندما يقترح علينا نموذج الصيرورة الذي يساهم في بنائه كطريق موحد للمقاربات و جامع لمختلف الاتجاهات النظرية المنشغلة بميلاد المقاول و المقاولاتية و انبثاقها، فإنه يتأثر بأسلافه و خاصة بمديره « Minguet » الذي أشرف عليه وعلى منتجه العلمي (أطروحة الدكتوراه) لكن هذا لا يمنع أنه فرض نفسه كعنصر أكاديمي متميز ينضم إلى العناصر الفذة التي تطمح إلى أن تصل إلى مستوى تقديم نظرية موحدة عن ظاهرة ميلاد و انبثاق مؤسسات جديدة قادرة على جمع الفرد و المؤسسة و المحيط في نموذج صيروراتي معقد و متراكب و متداخل و متقاطع متميز بالمنطق و العقلانية وغير مقصي لأي عنصر من العناصر المكونة للظاهرة بل حريص على دمجها في كليتها في سياق منظور تمامي يعتبر الكل يساوي أكثر من مجموع عناصره أو أجزاءه بالإشارة إلى عنصر التفاعلات التي تحدث بين العناصر و هي تشكل العنصر المضاف الذي يجعل الكل يفوق مجموع عناصره عندما يضاف إليه.

ونحن نعتبر دراسة "مورو" دراسة ترتقي بالفعل إلى مستوى النظريات الكبرى المعالجة لصيرورة انبثاق المؤسسات وميلادها فهي تمثل حسب رأينا نموذجا نظريا يرتقي إلى مستوى نماذج العلوم الأخرى التي تبحث في أصول المؤسسات والذي يجب أن يعتد به في عالم السوسيولوجيا المقاولاتية و أن يتخذ كمنطلق نظري أساسي يعتمد عليه في تأسيس و شرح المفاهيم المرتبطة بالصيرورة المقاولاتية بالنسبة للبحوث السوسيولوجية بسبب الحداثة التي تتميز بها فهي تعود إلى 2004 و بسبب ما تضمنته من محتوى قيم متسم بالثراء و التنوع و مساعد على فتح الأذهان و توسيع المجالات نحو سبل بحث جديدة مرتبطة بالحقل المقاولاتي مما يحتم علينا تخصيص فضاء من هذا الفصل لتقديم وشرح بعض مقترحات "ريجي مورو" التي جاءت في سياق دراسته عن صيرورة انبثاق و ميلاد المؤسسات ذات التكنولوجيات الجديدة.

منظور "ريجي مورو"(2004)[179] في انبثاق المؤسسات :

"مورو" لا يختلف كثيرا عن "بريات كريستيان" و "آلان فايول" و غيرهم من الباحثين ذوي الأصول العلمية الأخرى الذين يطمحون إلي إيجاد توافق يجمع بين الباحثين في نظرية موحدة، فهو أيضا ينطلق من وضع اللا- توافق الذي يميز تعريف المقاول و المقاولاتية و يرى أن الحقل السوسيولوجي يعاني لحد الآن من الصعوبات النظرية و المنهجية التي يطرحها مثل هذا الغياب أمام الباحثين وقد خضنا سابقا في هذا الإشكال الابستمولوجي الذي تتسم به الظاهرة الانسانية عموما و حسب رأي "مورو" فإن صعوبة إيجاد تعريف موحد وشامل للمقاول يتحدد بشكل أساسي في عدم القدرة أو الصعوبة البالغة في الاستحواذ على هذا الشخص الذي هو المقاول نظرا لما يظهر عليه من وجوه متعددة و مظاهر مختلفة ومتنوعة وغير مستقرة على حال فهي تتطور وتتغير مع الزمن بشكل مستمر فهي لا تتسم بالسكون و الثبات و إنما هي متحركة وديناميكية، و بالرغم من اعترافه الصريح بصعوبة ذلك إلا انه يطمح إلي إيجاد مثل هذا التوافق حول التعريف الجامع الشامل، الذي يلتقي حوله السوسيولوجيين المهتمين بشأن انبثاق و ميلاد المؤسسات و من خلالها المقاولاتية بشكل عام و لهذا سنحاول تقييم بعض ما ورد من أفكار و مقترحات انطوت عليها دراسته عن صيرورة وانبثاق المؤسسات ذات التكنولوجيات الحديثة:

- "استثمار الميل المقاولاتي": بالنسبة للباحث "مورو" المقاول لا يمكن أن يفهم فعله الإنشائي إلا في سياق الصيرورة التي يقودها و المقاول في نظره يجمع بين ثلاث أزمنة بين الماضي و

[179] Régie Moreau «l'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de nouvelle technologie »Thèse de Doctorat en sociologie 2004 sous la direction de Guy Minguet Université de Nante, faculté des sciences sociales.

المستقبل والحاضر الذي يمثله، فعنده وحده تتقاطع هذه الأبعاد الثلاثة من الزمن التي تشكل الحياة البشرية برمتها، فالمقاول **يستثمر ميل** لديه، يقظة تولد بداخله يعمل على **استثمارها** و هي تمثل ما سينشئه لاحقا في المستقبل، هذا المستقبل يكون غير موجود عندما يولد لديه مثل هذا "الميل" أو هذه "اليقظة" و بالتالي فهو ناتج من تقاطع الماضي و المستقبل، مما يجده "مورو" مكونا أساسيا (الميل) للهويات المقاولاتية التي تقود المقاولين إلى الحاضر، حيث يعملون بإصرار و ثبات و إرادة قوية على إقدام ما يطمحون إليه من آمال، إقدام مستقبلهم المرغوب فيه، مما يفسر بقوة بحث المقاولين عن وسائل الدعم على مستوى مختلف الأوساط المنتمين إليها من أجل التعريف بأفكارهم و مشاريعهم و تجسيدها و هم من خلال ذلك حسب "مورو" إنما يجسدون بقوة أنهم أشخاص عاديين جدا مثل غيرهم لا يولدون مقاولين و لا يحملون جينات وراثية تزكيهم وتوجههم نحو الهدف المقاولاتي، و لكن هم أشخاص "يصبحون" مقاولين مما يوحي أكثر بوجود عملية تحويلية تفاعلية تبادلية تحدث بين مكونات و عناصر مختلفة يجتمع فيها الفرد والمحيط على حد سواء، و يشير "مورو" أن المقاول غالبا ما يتم اختياره من طرف الوسط مثل العائلة و مؤسسات الدعم المختلفة ... من أجل إقدام مؤسسة جديدة، هذا الوسط يتضمن ما يسميه بـ "الحلفاء" « Alliès » المحركين بمنطق (صيغة الجمع) المصالح، و يري أن مكانة المقاول لا تبقى مرتبطة به مدى الحياة، لأنها تتوقف على الأجهزة الاجتماعية المقيمة و المعتنقة من طرف هؤلاء "الحلفاء"، هذا ما يربطه بما يسميه بـ "الاعتراف الاجتماعي".

ـ الاعتراف الاجتماعي: يخصص "مورو" حيزا مهما جدا للحديث عن الاعتراف الاجتماعي بالمقاول، يرى أن المقاولين لا يتلقون نفس المعاملة، ولا يستفيدون من اعتراف اجتماعي عادل و منصف من طرف هيئات و مؤسسات الدعم سواء كانت عمومية أو خاصة لأنها تحمل دائما في طياتها ما يعبر عن تفضيل بعض حاملي المشاريع، فالمتوفر على الموارد مثلا يقوم بخيارات حاسمة عندما يلجأ إلى رفض بعض المشاريع و قبول أخرى أو يطلب تعديلات مسبقة للمنتج أو للمؤسسة المولودة وهذا ضمنيا يشير إلى عنصر الفرصة التي تعطى للبعض و تمنع عن البعض وفق منطق المصالح الذي يحكم النظام المؤسس.

وهنا نجد "مورو" يدافع بقوة على صاحب المشروع حامل الفكرة الذي يبحث في أن يقبل كما هو عليه، فهو يرغب في الحصول على هوية جديدة من أجل إمكانية الاستثمار في ذات جديدة و بالتالي فهو في رحلة البحث عن الذات و شرعية الذات لدرجة القطع مع الهويات الإجاراتية القديمة أو أي هوية أخرى سابقة فهو يبحث عن حاجة فورية عاجلة لإيجاد "مكانة" جديدة و يملك الشعور اليقيني بأنه أهل لها و يستحقها و أن الاعتراف الاجتماعي سيتحقق لا محالة من خلال

صيرورة إنشاء مؤسسة جديدة، فهذه النتيجة هي التي ستعزز الشخص في الدور الجديد للمقاول و تؤكده أو بالعكس ستهمشه و تقصيه.

و في الواقع "مورو" يقترح علينا تنظيما اجتماعيا يبدو له جديدا للمؤسسة، لكن حسب علمنا لقد سبق وأن خاض فيه العديد من الباحثين، و هو يركز على مفهومين : التنوع و التغير فالنماذج المقاولاتية تتسم بتنوع الصيرورات الملاحظة و بسمة التغير فهي ليست ثابتة ستاتيكية و إنما ديناميكية تتطور و تتغير كما يتغير المجتمع و بالتالي فإن مضمون **"التنظيم الاجتماعي الجديد"** المقترح من طرف "مورو" يرتكز علي كلمتين: التنوع « diversité » و التغير « changement » من أجل وصف الاكتشافات الحديثة حول صيرورة انبثاق "مؤسسات التكنولوجيات الجديدة" « ENT » و أهم الملاحظات التي ساقها هو تنوع نماذج صيرورات الانبثاق التنظيماتي لـ "م.ت.ج" و عدم اتسامها بالثبات أو الستاتيكية فهي ديناميكية تتطور و تتغير مع الزمن و مع تغير المجتمع، فالناس ومنطقهم و أهدافهم و وسائلهم التقنية و المالية ليس لها علاقة مع تلك التي كانت مع بداية القرن و الأكيد أنه سيكون نفس الشيء مع نهاية القرن، فأغلب النماذج الملاحظة اليوم لم تكن موجودة البارحة و لن تكون موجودة غدا حيث يقول الباحث بالحرف الواحد (ص 423):

« (...) La plupart des modèles observés aujourd'hui n'existaient pas hier et ne seront pas demain ».

و هذا يعني أن الخاصية الأساسية لهذه الظاهرة المتمثلة في انبثاق المؤسسات و المنظمات هي التغير و اللا ـ ثبات، بالإضافة إلي التنوع في النماذج التي يمكن أن تنشئ و تنبثق و تولد مما يسير في اتجاه عدم وجود نموذج صيروراتي موحد للانبثاقات و ميلاد المؤسسات فكل منها يمثل نموذجا استثنائيا لا يتماثل و لا يتجانس مع الآخر. و يواصل الباحث في شرح منظوره حيث يؤكد أن المؤسسة الجديدة إنما تتأسس من التقاء « conjonction » ديناميكيتين : فردية و جماعية، شخصية و اجتماعية و في كل الحالات هي تبني من طرف ما يسمي بالجمعي(ص424) :

« La nouvelle entreprise s'institue à la conjonction de deux dynamiques: individuelle et collective, personnelle et sociale, en tous les cas par un collectif » .

هذا "الجمعي" هو الذي يسمح حسب الباحث من الانتقال من المجرد إلي الملموس من المشروع إلي الواقع الفعلي هو الذي يمنح للمقاول و للمؤسسة الجديدة بصمته و خاصيته و مكانته في نفس الوقت، و هذه المؤسسة المنبثقة تحتفظ بالأثر الواضح لهذا الجمعي من خلال نموذجها المقاولاتي الأول المنبثق و حتى اللاحق.

و حتى يصل إلي تبيان و توضيح أن الجمعي يحدد النماذج المقاولاتية كان عليه أن يمر من خلال وصف الفاعلين و هم في خضم الفعل و العمل، أن يصف تجسيد أفعالهم، و هذا حتى نفهم أن النماذج المقاولاتية للمؤسسات المنبثقة هي أشكال مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية التي قادت ميلادها و وجودها، فهي تعتنق الشكل الضروري الذي يجعل الأفراد يفسرون، يفكرون و يفعلون روابطهم الجماعية المتوفر عليها لأنفسهم و للآخرين، ففي النهاية المؤسسة الفتية تصنع بالطريقة التي من خلالها تصبح مطابقة لحيثيات و وقائع شبكتها و مصالح الأعضاء التي تدعم بنائها و هو لا يعتبره معطي طبيعي بل ظاهرة مبنية اجتماعيا من خلال تاريخ و ممارسات الجمعي و هذا بالضبط ما نقرأه من النص التالي(ص424) :

« (...) La nouvelle ENT n'est pas une donnée naturelle, mais un phénomène construit socialement à travers l'histoire et les pratiques du collectif ».

و حسب الباحث فإنه يمكن التنبؤ بالأشكال التي تتخذها المؤسسة لاحقا أو مستقبلا انطلاقا من معرفة لحظاتها الأولي، فهذه اللحظات هي منغرسة و موسومة في البناء التنظيمي للمؤسسة و في أذهان من يكونونها، فهذه البصمة البدائية تبقي مغروسة و التغير يمكن أن يحدث لكن بشرط و هو عدم خرق هذه البصمة أو تبديلها بأخرى جديدة تكون معارضة لها، لهذا معرفة شروط انبثاق المؤسسات هو ضروري لأنه يسمح بتفادي الكثير من الخشونة و من الفجوات الكبيرة في المحرك، فالمؤسسات هي أبعد ما تكون ساكنة، فهناك هامش من العملية موجود لكن محدود، و من أجل أن نعيش و نفهم الحاضر يجب الرجوع إلي التاريخ و ملاحظة الأصول، فالشروط الأولية تلعب دورا مهما في دوام المؤسسة و تطورها اللاحق، و لهذا من الضروري جدا حسب الباحث التركيز علي اللحظات الأولي التي ولدت المؤسسات عند رصد النماذج المقاولاتية من خلال التركيز علي المحارك و ملاحظتها باهتمام بالغ، فهذا ما يساعد حسب رأيه علي ترويض المشاكل و الأخطار التي تهددها مما يسمح في النهاية علي توفير الحلول من أجل تأمين محركها حتى لا تعرف مآل مميت ربما يتسبب في مهلكها لهذا معرفة اللحظات الأولي للمؤسسة هو وسيلة ممتازة من أجل فهم و إدراك و التحكم في المتبقي من تاريخها.

- و في الواقع "ريجي مورو" يذهب إلي أبعد من هذا عندما **يتحدث عن "برنامج قوي لعلم اجتماع المقاولاتية"** حيث يري أننا في البداية لم نكن نهتم سوي بعناصر مبعثرة ، لكن الآن يمكن أن نري من خلال الفاعلين و الموارد المالية و الأفكار و المؤسسات و المنطق و المصالح، أي من خلال صيرورة تحويل مولدة و محكومة من طرف الفاعلين الذين يستخدمون وسائل إنتاج محددة و مواد أولية معينة من أجل الحصول علي نتيجة محددة، و هذا ما يفسره النص التالي(ص425) :

« (...) Il y a un processus de transformation généré et commandé par des acteurs, qui utilisent des moyens de production déterminés et des matières premières données pour obtenir un résultat défini. »

و من أجل أن تصل هذه الصيرورة إلي فائدة معينة يجب علي المقاول أن يطور ما يسميه الباحث "ريجي" بـ "ذكاء دورة التبادل المقاولاتي" « une intelligence du cycle d'échange entrepreneurial » لأن فهم كل مرحلة من هذا التبادل سيسمح بالتنظير الجيد لتسلسل الأفعال و تصويرها و جعلها أكثر فعالية، فالمعرفة التقنية غير كافية حسب رأيه لإنشاء مؤسسة حيث يجب تطوير و تحريك و تعبئة كفاءات أخري من أجل مواجهة مطالب الإقناع و البرهنة المقاولاتية، يجب أيضا معرفة التكيف مع العمومي من أجل الحصول علي المزيد من القرض المقاولاتي الممكن، و من الضروري الوعي بان كل فعل إلا و له انعكاسات علي نهاية المشروع، فمن هذه الصيرورة يظهر كيان بمستوى من التعقيد يفوق ذلك الخاص بالعناصر المكونة له التي يشملها و يديرها مما يعبر عن النظرة التمامية أو "الكليانية" هذا ما نجده مجسدا في نفس الصفحة السابقة:

« Du processus apparaît une entité d'un ordre de complexité supérieur à ce lui des éléments constitutifs (...) ».

فهذا الكيان يتضمن العناصر الأولية المكونة من الفاعلين و العلاقات التي نسجت بينهم و جزءا من الاستراتيجية و ظهور وظائف جديدة و بنية مزودة بدرجة من الاستقرار و الديمومة و كل هذا يشير حسب الباحث إلي لحظة حضور ميلاد مؤسسة جديدة و يلخصها في كلمة واحدة و هي حضور عملية "انبثاق"، لهذا نجده يدعو إلي ضرورة التركيز و بقوة علي الإنبثاقات و الشروط المتحكمة و المحددة لها، لأنه يطمح أساسا إلي إمكانية معرفة الطريقة التي من خلالها يمكن التحكم في انبثاق المؤسسات و خلق الشروط الملائمة لقدومها.

و يتضح لنا من خلال كل هذا الشرح أن الواقع الانبثاقي الذي يصوره " مورو" لا يتمثل في إجراء بارد و حسابي بين العناصر المكونة له، بل بالعكس لأن الشروط الأولية لهذه الانبثاقات إنما تخرج من الأعمال التي تتم علي مستوى الخاص تماما كما تتم علي المستوى الجماعي و دي التفاعل الذي يحدث بينها فهي في النهاية تعبر عن ما يحدث من رهانات و عمليات تمييزية لطرق التفكير الاجتماعي للأفراد و منطقهم الاجتماعي و المصالح الفردية المحركة لهم التي تخرج و لو بجزء ضعيف من العقلانية الاقتصادية، و هذا ما يدفع الجميع إلي تشجيع المزيد من فرص الظهور و الانبثاق لمثل هذه المؤسسات.

طبعا المسألة بالنسبة للباحث هي مرتبطة أكثر بالتنظير و وضع التصورات النظرية التي تمكن المجتمعات "ما بعد الحديثة" من البحث عن النماذج الاقتصادية الأكثر شمولية و تنطوي علي

القدرة في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تطرحها مثل هذه المجتمعات و لهذا نجد هذا الباحث الطموح يدعو الجميع إلي هذا النمط من التفكير علي مستوى المؤسسات من أجل ضرورة التجديد و تعبئة الأذهان و تحريكها و توريط المؤسسات المدعمة من أجل التعمق في هذا الطريق الفكري.

و يري الباحث أن كل الدراسات المعمقة والمقارنة لمختلف المنظورات و الجهات يجب أن تسمح بالإجابة عن الشروط الملائمة للانبثاقات و علي أساس أعماله و المقاربات التي أجريت بمعية العلامة الباحث السوسيولوجي الكبير و المعروف جدا "جي منجات" يفصح عن خمس شروط أساسية: 1°/ وجود عدد مرتفع من الفاعلين « les agents ». 2°/ التنوع في الفاعلين. 3°/ التقارب الجغرافي بين الفاعلين. 4°/ التواصل بين الفاعلين. 5°/ تورط مرتفع للمقاولين.

هذه المقتطفات تمثل بعض الأفكار و المقترحات التي انطوت عليها دراسة "مورو" بخصوص الانبثاق و ميلاد المؤسسات و المقاولين ونحن نعتبر ممن أفادتهم كثيرا مثل هذه الدراسة و دراسات أخرى لـ "بريات كريستيان" و "آلان فايول" ...الخ في تأسيس إشكالية البحث على المستوى النظري و المنهجي حيث اعتمدنا نموذج الصيرورة الذي حاولنا التموقع في سياجه ملتزمين إلى حد ما ببعض المفاهيم التي نجدها مجسدة ضمنيا في شكل الصيرورة لدينا مثل الزمن و التغير و الفعل الاجتماعي و الفاعل الجماعي و التعاقب في المراحل المكونة للصيرورة دون إلغاء سمة التداخل و التعقيد و التقاطع عنها لصعوبة إقامة الحد الفاصل و الدقيق بين كل مرحلة، مع التركيز بشكل جوهري على العوامل الاجتماعية أو المكونات الاجتماعية المحددة لميلاد "اليقظة المقاولاتية" عند المقاول المنشئ المبحوث و المحددة لنموها و تطورها وما هي الأوساط المعاشة الأكثر قابلية لانبثاق مثل هذه العوامل و المكونات و المستوعبة لها.

و في الواقع نحن أيضا سنهتم بالشروط الاولية التي حددت ميلاد هذه المؤسسات و بالضبط سنهتم بعوامل "ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و هذا لن يكون ممكنا إلا بالتركيز على فترة الماضي من أجل تحليل الحاضر، سنهتم بالمقاول المنشئ عندما لم يكن مقاولا منشئا، فاليقظة نعتبرها مرحلة تميز الصيرورة المقاولاتية قبل أن تنشأ المؤسسة فهي تسبقها زمنيا، فبداية الصيرورة لا تبدأ بمرحلة الانطلاق و الانشاء و لا تقترن بها زمنيا، و إنما تبدأ قبل ذلك، فهي مقترنة بميلاد "اليقظة" بميلاد و بزوغ "الميل" عند الفرد كما يسميه "مورو" و الذي يدفعه باتجاه فعل الإنشاء للمؤسسة هذا ما يفسر اهتمامنا بمرحلة ما قبل الإنشاء، مرحلة ما قبل المقاولاتية التي نضمنها قسمين:

ميلاد اليقظة أو الميل المقاولاتي و مرحلة لتنمية هذه اليقظة، مع العلم أن هذا التقسيم يبقي نظريا دون إمكانية الفصل الدقيق بين المرحلتين و لا و بين العوامل المحددة لليقظة و العوامل المحددة لتنميتها، فنحن لا نملك لا القدرة ولا الأدوات الضرورية و الكافية للقيام بذلك، ثم يأتي بعد ذلك

التتابع أو التعاقب الزمني لمراحل الصيرورة الأخرى، حيث تأتي مرحلة الإنشاء التي تتوسط مرحلة ما قبل الإنشاء و مرحلة ما بعد الإنشاء و التي تحدد فترتها من قبل المختصين بـ 03 سنوات و أحيانا بـ 05 سنوات ثم تأتي مرحلة ما بعد الإنشاء التي تمثل في الواقع مدى التطور الذي يمكن أن تكون قد حققته أي منشأة في نموها مع ضرورة الإشارة إلى احتمال أن لا تعرف بعض المؤسسات المنشأة مثل هذا التطور لعدم قدرتها على المواصلة و الحفاظ على وجودها مما يفسر ارتفاع معدلات الوفيات بين المؤسسات المنشأة فحسب الإحصائيات المقدمة من طرف « ANCE » بفرنسا نصف من هذه المؤسسات لا ترى نور عيد ميلادها الخامس. طبعا نحن لا نهتم بذلك، فجوهر الإشكالية يتمحور بشكل خاص حول مرحلة ما قبل المقاولاتية، ما قبل إنشاء مؤسسة و ينصب عليها بالتحديد و اهتمامنا بمرحلة الإنشاء و مرحلة ما بعد الإنشاء (المقترنة بالوضع الحالي الراهن المرتبط بوقت إجراء التحقيقات سنة 2010) إنما يرتبط بشكل ضيق ببعض المؤشرات الضرورية للتعريف بالحالات المبحوثة.

و باعتمادنا مثل هذا الخط الصيروراتي نرجو أن نوفق في تقديم منتج علمي جذير بالمطالعة و أن يكون مساهما و لو بجزء بسيط في ترسيخ هذا الاتجاه النظري الممثل سوسيولوجيا من طرف "ريجي مورو" و "منغات" و"آن جيلي"...الخ وغيرهم من الباحثين ذوي الأصول العلمية و الأكاديمية الأخرى مثل "الآن فايول" و "كونديدو بورج" و "أميل ميشال هرنوندز" و " جون كلود إتنجر" ...الخ مع اعتماد مبدأ اللا- تجانس و اللا- تماثل في هذه النماذج المقترحة التي تتسم بالتنوع و التعدد لاختلاف عملية تراكب و تناسق العناصر المكونة لهذه النماذج، فهناك من يغلب أهمية هذا البعد دون الآخر و حجم هذا العنصر دون الآخر. فهندسة و هيكلة هذه النماذج تختلف من باحث لآخر. ولهذا جاءت مختلفة و متباينة لا تعكس أي اتفاق عليها فهي تعبر عن استثناءات تمثل منظورات أصحابها ولم ترتقي إلى مستوى التوافق الذي يجمع الباحثين حول نموذج موحد شامل يعرف و يشرح صيرورات الإنشاء و قابل أن يستخدم و يطبق ميدانيا على جميع البحوث و الدراسات دون أي صعوبات نظرية أو منهجية. و هذا ما يفسر لجوئنا إلى استخدام صيغة الجمع بالإشارة إلى وجود نماذج متعددة و متنوعة و غير متماثلة فليس هناك نموذج واحد موحد و قابل أن تنصهر و تندمج فيه كل النماذج.

ونفس المعنى نجده ينطبق إلى حد كبير عندما نتحدث عن الصيرورة فهنا أيضا يجب التسليم بمبدأ اللا- تجانس و اللا- تماثل الذي تمثله الصيرورات (بصيغة الجمع وليس المفرد) لأن كل صيرورة إنما تمثل استثناءا و لا يمكن لها أن تتماثل و تتجانس مع صيرورة أخرى، فالمعاش المرتبط بمختلف أوساط المحيط يختلف في تأثيره وتفاعله المتبادل مع الفرد و تفاعل الفرد معه،

فلا يمكن لهذه التفاعلية المتبادلة بشكل مستمر أن تحدث بنفس الكيفية بالنسبة للأفراد المختلفين أصلا في مكونات شخصياتهم و تفاعلاتهم فلا يوجد شخصية واحدة تتماثل مع الأخرى مما يقود حتما إلى إنتاج صيرورات و ليس صيرورة واحدة موحدة فكلها تعبر عن استثناءات. وهذا يعبر عن الواقع الطبيعي الذي تتسم به الظاهرة المقاولاتية.

2 – 2 الدراسات المتناولة للمقاول الجزائري.

البحوث و الدراسات السوسيولوجية المنشغلة بالمقاول الجزائري و إنشاء المؤسسات تتصف بالندرة وتكاد تنعدم باستثناء بعض المحاولات الفردية المبعثرة بالمقارنة مع علم الاقتصاد و علوم التسيير و علم النفس ... في استيعابهم لمثل هذا الحقل. فالجامعات الجزائرية لحد الآن حسب اعتقادنا لا تملك سوسيولوجيا خاصة تعبر عن خصوصياتها و مشاكل حقولها المرتبطة بشكل مباشر بواقع المجتمع فهي لازالت في رحلة بحث عن نفسها و لازال علم الاجتماع يعاني من أزمة "الهوية" التي تلاحقه و لا يمكن أن يوصف إلا بالضياع لغياب سوسيولوجية جزائرية بالمقارنة مع السوسيولوجيات الأخرى الممثلة عل مستوى الهويات فالموجود على مستوى معاهد علم الاجتماع لا يخرج عن نطاق تدريس سوسيولوجيات متنوعة مستوردة لا تتلاءم إطلاقا مع خصوصيات المجتمع الجزائري مما يعكس غياب شبه كلي للمنظور السوسيولوجي في تحليل الحقل المقاولاتي على مستوى المؤتمرات و الملتقيات الوطنية و الدولية المنظمة حول الموضوع. و الملام بشكل كبير في هذا العجز عن إثبات الذات و تحديد الهوية إنما هم السوسيولوجيون أنفسهم قبل غيرهم لعدم قدرتهم النظرية والمنهجية على استيعاب مشاكل حقول مجتمعهم و تبنيها بقوة التحليل و التنظير و منافسة باقي العلوم الأخرى في استحواذ و استيعاب و تبنى مثل هذه الحقول الميدانية المكونة لعلم الاجتماع فهم دائما متأخرين في استيعاب الأمور و أهميتها بالمقارنة مع باحثي العلوم الأخرى مثل الاقتصاد و علوم التسيير التي تتصف باكتساحها للساحة الأكاديمية المقاولاتية و حتى أن سجل حضور لهم يكون على مستوى الشكل أكثر منه تعبير عن خوض معركة إثبات الذات العلمية للمنظور السوسيولوجي. وهذا ما يفسر الشعور بالقلق و الحيرة و الضياع المرافق لأي باحث سوسيولوجي يخوض مجال المقاولاتية في الجزائر، يتيه في مقاربات متعددة تنتمي إلى العلوم الأخرى أو إلى مجتمعات أخرى لما يصطدم به من فراغ نظري ومنهجي فالموجود على مستوى الملموس حسب اعتقادنا لا يتجاوز بعض المحاولات اليتيمة تعبر أكثر عن مبادرات فردية مبعثرة وغير منظمة و لا ترتقي إلى مستوى تقديم نموذج يعتمد عليه نظريا ومنهجيا في التأسيس السوسيولوجي للإشكاليات المختلفة و المرتبطة بالحقل.

هذه المحاولات في الأغلب نجدها ممثلة في بعض الباحثين المنتمين إلى علم اجتماع العمل و التنظيم (المسمى سابقا بالصناعي) و المنطوين تحت لواء فرق ممولة من مراكز بحث مثل « CREAD » بالعاصمة و « CRASC » بوهران أما على المستوى البنيوي فنحن لا نلمس أي انشغال حقيقي للتعليم العالي في تبني جديا المنظور السوسيولوجي في تحليل الحقل المقاولاتي و فتح فروع مستقلة للمقاولاتية على مستوى معاهد علم الاجتماع و تبني برامج تدريس جامعية محددة عن واقع المقاول الجزائري و أصول إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المساهمة في فهم الحقل و تطويره لأهميته بالنسبة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية على حد سواء.

طبعا نحن لا نود الخوض في الفراغ النظري الذي يميز المنظور السوسيولوجي في الحقل المقاولاتي و عدم تفطنه إلى تبني و استيعاب مشاكل حقول و ميادين مجتمعه كما يقيم ذلك الباحث "بيار بورديو"[180] لهذا نحن نكتفي بهذا القدر و نورد عليكم بعض الدراسات المعالجة للمقاول الجزائري و إنشاء (م.ص.م) و أول ما نذكر به هو الأعمال السوسيولوجية الأولى و القديمة نسبيا و التي يمثلها خاصة حسب اعتقادنا :

- <u>أعمال "بيار بورديو"</u> « Pierre Bordieu » (1964)[181] حول " العمل و العمال في الجزائر" حيث قدم لنا الحرفيين و المقاولين الصغار و المرتبطين بشكل خاص بنهاية المرحلة الاستعمارية و الذين كانت لديهم القابلية في أن يصبحوا صناعي مرحلة الاستقلال و وصف لنا شروط تحولهم إلى فاعلين اقتصاديين معاصرين.

- <u>دراسة "جون بيناف"</u> « Jean Penneff » (1981)[182]**:** الدراسة عبارة عن تحقيق أجرى عن 220 صناعي من منطقة الجزائر العاصمة، منطقة تتميز بتمركز أهم النشاطات و التجهيزات التابعة للقطاع الخاص و تعتبر اقتصاديا أكثر المناطق ثراء، و أهم الأفكار التي وردت في هذه الدرسة نحاول تلخيصه في ما يلي:

1°/ محور اهتمام "بيناف" انصب على إشكالية انبثاق فئة اجتماعية غير معروفة هي "رؤساء المؤسسات الخاصة" و يركز بشكل خاص على الصناعيين الخواص فيصف لنا سماتهم الشخصية وخصائص مصانعهم و السلوكيات المعتمدة في تسيير منشآتهم.

2°/ يطرح بعض التساؤلات عن أصول البرجوازية في الجزائر، و إن كانت موروثة من طرف مالكين عقاريين؟ و يتساءل عن أصولهم ؟ و هو في هذا السياق يشير إلى فئة اجتماعية كانت

[180] Pierre Bordieu cité par Anne Gillet et par Jean Penneff et d'autres auteurs.
[181] Pierre Bordieu cité par Anne Gillet et par Jean Penneff et d'autres auteurs.
[182] Jean Penneff « les industriels Algériens » Année 1981.

لاجئة بالمغرب و تونس و فرنسا و أصبحت مالكة سواء لوحدها أو بالشراكة مع بعض مواطني هذه البلدان، و يري في هذه الفئة الكثير من الغموض، و يذكر بخصوصية السياق الذي تمت و الذي جاء في إطار مرحلة تتسم بمنطق إديولوجي اشتراكي غير مشجع و محدد لحركية المؤسسات الصناعية الخاصة و الحدود التي لا يجب أن تخترق و إلا فهي مهددة بآلية التأميم في أي لحظة، فالمؤسسة الصناعية في تلك المرحلة لم يكن لديها إلا بعد هامشي و متواضع جدا في الخريطة الصناعية للبلاد و لا يمكن أن تكون منافسة لقطاع الدولة فهي مسموح بها في بعض الفروع المتروكة من طرف الدولة و أي تطور لها إنما يتم تحت مراقبة الإدارة. و يخصص الباحث فضاء مهم من دراسته لشرح صعوبة المرحلة و ما كانت تكتنفه من تناقضات فهو يتعرض لأهم محطات التصنيع الجزائري و يسطر الخطوط الكبرى للسياسة الحكومية و يقدم إطار التنظيم الاقتصادي و يبين موقع إنتاج القطاع الخاص منه في إطار مرحلة الاقتصاد الموجه المعتمدة بعد الاستقلال.

3/° و"بيناف" يصف القطاع الخاص بـ"الحيوية" التي تميزه علي الدوام حسب رأيه، بالرغم من المحدودية المرسومة سياسيا حوله، فقد عرف كيف يطور نفسه و يخلق استراتيجيات دفاعية تتسم في غالبا بالتحايل و تسمح له بالانفلات من قيود المراقبة الإدارية و التي ساهمت بقوة في ميلاد و تطور الصناعيين الخواص و أهم دلائل هذه الحيوية نوجزها في النقاط التالية:

ـ الحركية السريعة التي عرفها في تعداد المنشآت الصناعية الخاصة التي حققت حسب الباحث ذروتها في 1970 حيث استطاعت أن تنتقل في ظرف عشرية واحدة من 40 مؤسسة (15 أجير) فقط إلى 800 مؤسسة (من 15 أجير) هذا في الوقت الذي كان فيه القطاع العام منشغلا بتقوية مكانته.

ـ النمو السريع أيضا لرقم الأعمال و حجم العمال بالرغم من النقص الذي كان يعاني منه على مستوى المهندسين والتقنيين كما يشرح لنا الباحث بعض الممارسات التي كان يلجأ إليها الصناعيين الخواص من أجل الحفاظ على وجودهم و تطوير أنفسهم و هو يصفها بمحاولات دفاعية تتسم بالارتجالية مكنته من اغتنام العديد من الفرص عندما كانت الدولة منشغلة بإعداد قانون الجمارك و نظام حصص الاستيراد و الذي كان يهدف إلى حماية الصناعة الوطنية المولودة حديثا.

ـ هي أيضا تمكنت من إطلاق عدة وحدات انتاجية محلية فقد تمكنت من استيراد في فترات قصيرة جدا آلات و تجهيزات متنوعة قابلة للتركيب و التوظيف الصناعي و أهم ما كان يميزها هو اللجوء إلى البنايات القديمة و الحظائر المهجورة و المتروكة و المتمركزة على أطراف مدينة الجزائر و فتح محلات و فضاءات و ورشات مغلقة منذ هجرة الأوروبيين و التي لم تكن مكلفة على الإطلاق.

4°/ الباحث يقدم لنا نمطين من الصناعيين، نمط يقول أنه نابع من البورجوازية و منشغل جدا بمراقبة نمو أرباحه و السلوكيات المستبدة للسلطة خوفا من تعرضه لآلية التأميم و منشغل أيضا بنوع من الترف في الحياة اليومية المستوحى من الطبقات الأوروبية الراقية، و نمط آخر يأتي من الطبقات الشعبية و المتوسطة المهتم بالتقدم الاجتماعي و الذي تمكن من الوصول إلى ذلك من خلال المشاركة في "الفبركة" و عن طريق اكتساب الدراية التقنية و الشطارة و الرأسمال الصغير.
و انطلاقا من اللا- تجانس الملاحظ من طرفه في أصول الصناعيين و أشكال الإنشاء للمؤسسات و الإدارة يستنتج وجود عدة قطاعات صناعية خاصة، يصف الكبيرة منها باللا- تماثل و الصغيرة منها بالتعدد ويعتبرها مؤقتة و يعطينا رغم ذلك ثلاث أشكال من المؤسسات: مؤسسات تابعة لتجار قدماء بالجملة « Négociants » و مؤسسات تابعة لتجار صغار و موظفين و مؤسسات تابعة للعمال لكن الأصل في وجودها يعود إلى العائلة، فالباحث يعطي الدور الرئيسي للرؤوس الأموال المشتركة للعائلة.
5°/ الباحث يشير أيضا إلى محاولات الصناعيين في توحيد الصف و الاندماج و الانصهار في وحدة معينة منشودة و يتساءل آنذاك إن كان ذلك يشكل خطرا على القطاع العام ؟ و في نفس الوقت يعطي الإجابة المعهودة و المنطقية لمرحلة الاقتصاد الموجه وهي أن الطرف السياسي لم يكن ليسمح أبدا بالتفكير في ذلك فمراقبة الدولة لهذا القطاع محكمة تحدث من خلال آلية التموين بالآلات و المواد الأولية نحو الأعلى « en Amont » بالنسبة للإنتاج الخاص و من خلال تأميم الدوائر التجارية نحو الأسفل « en Aval » كما أن الوصاية الممارسة من طرف الشركات الوطنية حددت و قلصت احتمال رؤية أي فريق من المقاولين الصناعيين يتمكن من الاستحواذ على القوة الاقتصادية المتحولة إلى سلطة سياسية و يفسر هذا المنحى أيضا بما اتسمت به المعارضة من تذبذب و ضعف التي سرعان ما تم إبطالها خاصة بعدما تلقى المقاولين إعلان قرار التأميم لأحد المصانع الهامة بالعاصمة آنذاك و الذي كان بمثابة إنذار جدي أين مالك المصنع المؤمم كان قد شارك في حركة احتجاجية معارضة مع مسيرين قدماء خلال فترة ما جاءت به الثورة الزراعية، هذا الإجراء القاسي المتخذ من طرف الدولة كان بمثابة الصاعقة و الرادع القوي لكل من تسول نفسه أن يقف أمام إرادة الدولة في الطرف الآخر.

ـ أعمال المرحوم الجيلالي اليابس (1982- 1988) [183]:

[183] الباحث الجيلالي اليابس عالم اجتماع فذ، تقلد عدة مسؤوليات مرتبطة بالبحث فكان مديرا لجمعية « AARDES » في 1971 و أشرف لعشرية من الزمن علي أكبر الدراسات التي أجريت عن القطاع الخاص ثم مديرا لمركز « CREAD » في 1990 و وزيرا للجامعات في 1991 و مديرا للمعهد الوطني للدراسات الإستراتجية « INESG » في 1993 حيث انشغل في إعداد دراسة مستقبلية عنوانها " جزائر 2005" لكنها لم تري النور حيث اغتالته يد المنية في 16 مارس 1996 و هو في أوج عطائه العلمي و ذروته.

تعد أعمال "الجيلالي اليابس" إلى يومنا هذا مرجعية أساسية و ضرورية بالنسبة للمهتمين بالمقاولين الجزائريين و جوهرها يدور حول البورجوازية الجزائرية و أصول ميلاد القطاع الصناعي الخاص و تطوره، و يمكن التذكير بشكل محوري بالدراسات الأكاديمية التي برزت و جسدت بقوة قدراته ومنحى اهتماماته و اتجاهاته النظرية حيث ناقش في 1982 رسالة دكتوراه درجة ثالثة حول "ميلاد وتنمية القطاع الصناعي الخاص في الجزائر من 1962 إلى 1980 "[184] و ناقش في 1988 دكتوراه دولة حول "المؤسسات، المقاولين و البورجوازية في الجزائر" و التي حاول من خلالها تقديم مقترحات نظرية و عناصر سوسيولوجية للمقاولة Sociologie » d'entreprendre « [185] وعمل على نشر عدة مقالات[186] تذهب في نفس الاتجاه و كل المعطيات و المقترحات و التساؤلات المدونة في مختلف أعماله المتجددة و المحافظة علي التخصص في نفس المحور، كانت ستقوده حتما إلى تحليل عميق للفريق المولود و المنبثق من المقاولين الجزائريين لو لم تغتاله يد المنية إلا أن هذه الأعمال تبقى تمثل معطيات من الدرجة الأولى من أجل فهم حيثيات انبثاق فئة اجتماعية (مرتبطة بمرحلة ما يسمي بالاقتصاد الموجه)، فئة أرباب العمل أو المقاولين الجزائريين الخواص حاولت رسم طريقها و فرض نفسها كبديل اقتصادي و قوة سياسية.

على العموم تبقى أعماله ذات فائدة كبيرة ومرتبطة بالحدث المقاولاتي و إنشاء المؤسسات وهي دوما تمثل أساس نظري جيد لتحليل الديناميكية المولدة للمقاولين الجزائريين ولا بأس أن نذكر ببعض العناصر و المقترحات المدونة في أعماله و بحوثه و المستخلصة من عدة مقالات مستعينة

---

[184] - Djillali Liabes : « Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 1962-1980 proposition pour l'analyse de couches bourgeoises en formation » thèse pour doctorat de 3em cycle de sociologie présentée et soutenue publiquement/ Directeur de recherche :Jean Paul de Gaudmar/ Ecole des hautes études en sciences sociales 1982 et centre d'étude des relations sociales Université d'Aix-Marseille.

[185] Mohamed Ben Guerma « Les entrepreneurs Algériens : du Malaise a l'émergence » dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho et Mohamed Ben Guerma / CASBAH/ 2006.

[186] Djillali Liabes « Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisies d'industrie en Algérie : Quelques éléments pour une sociologie de " l'entreprendre " » Les cahiers de CREAD N°1 1er trimestre 1984. P.97-113.

- Djillali Liabes « la PMI : entre théorie et pratique Les cahiers de CREAD

- Djillali Liabes « Qu'est-ce qu'entreprendre ? Eléments pour une sociologie des espaces productifs » les cahiers du CREAD N° 11 3eme trimestre 1987 PP 31-42.

- Djillali Liabes « Entrepreneurs, privatisation et libéralisation : mouvement démocratique en Algérie » séminaire du codesria « mouvement sociaux, mutations sociales et lutte pour la démocratie en Afrique ».Tunis / 21-22 et 23 Mai 1990.

في ذلك بمقال " محمد بن قرمة " في استخلاص أهم الأفكار[187] التي لخصها و رتبها في مقاله الذي ألقاه بمناسبة تكريم هذا الرجل الفذ المعطاء.

1°/ إشكال تعريف المقاول "الخاص" و التشكيك في وجود "بورجوازية صناعية" في الجزائر

عند الخوض في تعريف المقاول نجد الباحث "اليابس" يتساءل منذ البداية عن معنى أن يكون الشخص مقاولا في الجزائر؟ و يتساءل عن محتواه الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي الذي يمكن أن تتضمنه مثل هذه الفئة الاجتماعية، فئة المقاولين و المسألة بالنسبة إليه مرتبطة أكثر بمحاولة لـ "بناء مصطلح" قادر أن يأخذ بعين الاعتبار وقائع خاصة ليست تلك المرتبطة بعالم البلدان الرأسمالية المعروفة مثل إنجلترا وأمريكا الشمالية و فرنسا ... و إنما مرتبطة بجزائر مولودة حديثا في إطار التكون و النشوء و التشكل و متسمة بظروف جد خاصة و لا مجال للقيام بأي مقارنات بينها و بين البلدان الرأسمالية.

و في هذه المقاربة المعرفة للمقاول يعمل "اليابس" على استحضار في كل مرة الانزعاج « Malaise » الذي عايشه المقاول خلال الفترة التاريخية الممتدة من 1962 إلى 1990 و عندما يحاول إعطاء تعريف واضح للمقاول نجده يبتعد عن ذلك مشيرا إلى حالة الغموض التي تعيقه، فهناك حسب رأيه من الألفاظ المرتبطة بهذه الفئة "ما يخلق المعنى ويفرض الإيمان به" و هذا ما يعبر عنه بالحرف حيث يقول «il est de cette catégorie de termes qui créent du sens et (…) obligent à y croire » [188] و هذا ما يجده يساهم بقوة في الابتعاد عن أي تعريف محتمل واضح حول معناه وأي احتمال لإيجاد توافق حوله و هو بذلك يسير في فلك غيره من الباحثين مصطدما بالصعوبات النظرية أو ما يعرف بالعائق الاستمولوجي في العلوم الإنسانية و هو أصلا يعود في أعماله إلي "غاستون باشلار" في تعليل و تبرير مثل هذه الصعوبات النظرية و يجد فيه (العائق الابستيمولوجي) التفسير المنطقي لغياب التوافق و الإجماع حول ما يمثله "المقاول" أو لفظ "الخاص" أو حتى "البورجوازي الصناعي" في الجزائر و مفسرا في نفس الوقت لمدي عجزه عن إعطاء مثل هذا التعريف الجامع و الشامل للمقاول الجزائري.

لهذا نجده يضطر اللجوء إلى المقاربة الماركسية وأعمال شومبيتر في تحليله النظري من أجل تزويدنا بعناصر الإجابة عن تساؤله معتمدا على طرح مصطلحين للحياة الاقتصادية كل منهما

---

[187] Mohamed Ben Guerma « Les entrepreneurs Algériens : du malaise à l'émergence » p195-201/ dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho et Mohamed Ben Guerma / CASBAH/ 2006.

[188] Djillali Liabes « entrepreneurs, privatisation et libéralisation, mouvement démocratique en Algérie »/p 148 / P135-184 in Djillali Liabes « La quête de la rigueur » sous la direction de Daho Djerbat et Mohamed Ben Germa /Edition CASBAH Année 2006 / P 280.

مختلف عن الآخر لكن أيضا كل منهما معزز للأخر، فالتقديم الشومبيتيري يرى في المقاول ذلك الفاعل الحقيقي للابتكار و إنشاء المؤسسات، ذلك الفاعل الذي يقلب « désarçonne » [189] المجتمع من خلال قدرته على خلق الجديد « neuf » أي من خلال الابتكار في طرق الإنتاج و تنظيم العمل و التجهيزات المستخدمة...الخ.

لكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للواقع الجزائري الذي لا يتوفر حسب الباحث إلا نادرا جدا على هذا النوع الخاص من المبتكرين بالمعنى "الشومبيتري" و مع ذلك فهذا لا ينفي قدرة المقاولين الجزائريين في تجاوز الصعوبات و حالة "الانزعاج" المرافقة دوما لهم و المتعايشين معها باستمرار و التمكن من ابتكار حلولا "ترقيعية" و إن كانت مؤقتة إلا أنها مفيدة جدا لتسيير الوضع وترقيع الأمور و هو أصلا ما يسميه بـ " ترقيع النجدة " « Bricolage de secours » هذا ما نجده حاضرا بقوة في ممارسات المقاولين خاصة في "التحايل" على جمود الجهاز القانوني و البيروقراطي للدولة و يصفه أيضا بالمقاول "المتعدد الوظائف" « poly. Fonctionnel » [190] الذي لا يجد أي صعوبة في التحرك و الانتقال من نشاط إلى آخر و من قطاع إلى آخر، حيث يمكن أن يتواجد في العقارات، في التجارة، في الصناعة...الخ و يمكن أن يكون حاضرا في عدة قطاعات معا نظرا لما يتوفر عليه من مرونة عالية تسمح له بمثل هذه السلوكيات مما يشير حقا إلى شكل خاص من أشكال الابتكار و التجديد و الإبداع و نوع من العبقرية المتحلي بها في هذا المجال لكن ذلك لا يرتقى إلى مستوى نظام قائم بذاته و مستقلا بكيانه، قادرا كما هو الحال بالنسبة للآخرين على فرض قوانينه الخاصة على منافسيه و التمكن من إحداث طفرات و قفزات تطورية على مستوى إنتاجية العمل و هذا ما نجده مجسدا حسب اعتقادنا في النص التالي:

«(...) pour ce qui nous concerne, rarissimes sont les entrepreneurs innovateurs (...) l'innovation – bricolage de secours –n'est pas absente, mais elle ne fait pas système capable comme ailleurs, d'imposer ses règles aux concurrents (...)».[191]

أما المنظور الماركسي فيرى في المقاول "موظفا لرأس المال" « fonctionnaire du capital » فهو يمثل الفاعل الأساسي لرأس المال و تحريكه فهو الذي يأتي بفائض القيمة و المنتجات أي كان شكلها وطبيعتها، و هو لا ينتجها حبا فيها حسب تفسير الباحث و إنما لما تستحقه من قيمة فإذن

[189] Idem P148

[190] Ben Guerma Mohamed « Les entrepreneurs Algériens : du malaise à l'émergence »P197 dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho et Mohamed Ben Guerma CASBAH.2006.

[191] Djillali Liabes « entrepreneurs, privatisation et libéralisation, mouvement démocratique en Algérie »/p 148 / P135-184 in Djillali Liabes « La quête de la rigueur » sous la direction de Daho Djerbat et Mohamed Ben Germa /Edition CASBAH Année 2006 / P 280.

هي "حاملة للقيمة" و هنا يحاول الباحث أن يلفت انتباهنا إلي مسألة جد مهمة عندما يتحدث عن وجود عائق يتضمن فرض تصور مرغم للواقع الجزائري و يوهم بوجود بورجوازية صناعية تتصف بالتوسع و الانتشار و قادرة على فرض قيمها و طرق تصنيفها على المجتمع برمته و هذا ما يجده الباحث مجافي للواقع المعاش عندما يعبر بالحرف:

« (...) représentation obstacle, elle va imposer une vision forcée de la réalité sociale Algérienne, faisant croire à l'existence d'une bourgeoisie industrielle d'envergure capable d'imposer à la société dans son ensemble, ses valeurs et ses modes de classement ».[192]

و نجده يحذر ضمنيا من البحث في بورجوازيات المؤسسة فهي تمثل بالنسبة إليه "مغامرة" « gageure » [193] و يفرض على من يخوض في هذه المسائل أن يطرح المشاكل النظرية الضرورية و بشكل صحيح لاستيضاح الأمور فهي تتعلق بالدرجة الأولى بالنسبة للمجتمع الجزائري بنمط من البناء الخاص و الهيكلة للفضاء الإنتاجي و الاقتصادي و مختلف المكونات المنبثقة و المتشكلة عنه و التركيز الصناعي للدولة (القطاع العام) وعلاقته بهذا البناء الخاص.

لهذا السبب يؤكد الباحث بقوة على ضرورة تعريف المعنى و الدلالات التي تنطوي عليها البورجوازية الخاصة في سياق المعاش و واقع المجتمع الجزائري و ظروفه الخاصة مما يفسر منحى المقترحات النظرية التي صيغت من طرف الباحث و التي تذهب بشكل شبه كلي نحو تحديد خصوصية نمط بناء الفضاء الإنتاجي و الاقتصادي الوطني و الذي يدرج في سياقه الرأسمال الصناعي الخاص و القطاع الخاص عموما كعنصر و مكون هام من مكونات هذا البناء والذي لا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون منافسا له أو متعارضا معه بل هو مكملا له، فالتصنيع و العملية التراكمية سواء تعلقت بالقطاع العام أو الخاص لا يمكن أن تفهم إلا في سياق هذا البناء و السند الإيديولوجي الاشتراكي المعتمد.

لهذا نجد الباحث "الجيلالي اليابس" لا يعتبر تعدد الفضاءات الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص أساس حقيقي و أداة موضوعية مفسرة لميلاد و تشكل فئات اجتماعية متميزة نسبيا فهذا يبقي غير كافي حسب رأيه للحديث عن وجود بورجوازية صناعية بالمعني المحض للكلمة مما يشكك أصلا في وجودها و بالتالي يساهم ذلك في سقوط هذا الوهم حسب تعبيره، وهم وجود بورجوازية صناعية جزائرية محضة لهذا يجب توخي الكثير من الحذر عند الحديث عن ذلك أو معالجة مثل هذه المواضيع. مع العلم أن الباحث "اليابس" عندما يستخدم لفظ "الخاص" فهو لا يقدم إطلاقا

[192] Idem P148

[193] Djillali Liabes « Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisie en Algérie, quelques éléments pour une sociologie de l'entreprendre » P98 Les cahiers du CREAD N° 1. 1er trimestre 1984 Pp 97-113

على إعطاء تفسير نظري مؤسس، بل يعتمد في تداوله بكل بساطة على أساس مفهومه القانوني الجاري« Le terme (privé) est pris (…) dans son acception juridique courante » [194] و هو في الواقع لا يمثل سوى مقياس تصنيفي لتحديد الملكية الخاصة و لا يعطي أي تعريف واضح لما يمثله "الخاص".

ودائما في نفس المنحى نجد الباحث يرفض منح المؤسسة الصناعية الخاصة خاصية الفضاء الإنتاجي المنتج للثروات المادية التي يمنحها للمؤسسات العمومية الأخرى و هو يفند بقوة كل من يمنحها ذلك[195] و يرى أنها "محمولة باللا- اقتصادي" « Non - économique » [196] وتدين في وجودها و بقائها كليا لما ينتجه خارجها « Son extérieure » [197] من فرص البقاء و الوجود و هذا الخارج يتمثل حسب منظوره في الإدارة المركزية أو المحلية، في الحزب أو الجيش و ما توفره الدولة من ظروف حمائية و تدعيمية و شبكة من العلاقات...الخ و هنا نجد عدة نصوص جاءت علي لسانه خاصة في كتابه "الرأسمال الخاص و أرباب الصناعة في الجزائر 1962-1982"[198] تؤكد أن قطاع الدولة هو الذي كان يسمح بوجود الرأسمال الخاص و إعادة إنتاج نفسه و هذا علي جميع المستويات و أن "الرأسماليين الخواص" إنما كانوا يستخلصون أرباحهم من السياسة الاجتماعية للدولة و لا بأس في أن ندرج البعض منها:

« A tous les niveaux, le secteur d'Etat fait vivre et se reproduire le capital privé » [199]. /
« (...), les capitalistes industiels tirent profit de la politique sociale de l'Etat (...) »[200].

و تذهب بعض التحليلات التي تصب في نفس المنحى و تضع المؤسسات الخاصة ضمن شبكة من العلاقات أو ما يسمى بـ"شبكة زبائنية" «Clientilisme» [201] مستفيدة من مسطرة نظام حمائي يوفر لهذه المؤسسات مجموعة من الامتيازات فرضتها ظروف مرحلة الاقتصاد الموجه و مبادئ السياسة الاشتراكية المعتمدة.

---

[194] Idem P100

[195] Mohamed Ben Guerma « Les entrepreneurs Algériens :du Malaise a l'émergence » P 197 dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho , et Mohamed Ben Germa CASBAH.2006.

[196] Djillali Liabes « entrepreneurs, privatisation et libéralisation, mouvement démocratique en Algérie »/p 197 / P135-184 in Djillali Liabes « La quête de la rigueur » sous la direction de Daho Djerbat et Mohamed Ben Germa /Edition CASBAH Année 2006 / P 280.

[197] Idem P140

[198] Djillali Liabes « Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982 » propositions pour l'analyse de couches sociales en formation / C.R.E.A / Avril 1984.

[199] Idem , Page 13.

[200] Idem , Page 45.

[201] Mohamed Ben Guerma « Les entrepreneurs Algériens : du Malaise a l'émergence » dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho , et Mohamed Ben Germa CASBAH/ 2006 / P195-201.

و يشير أيضا "المرحوم" أن الخارج المدعم للخاص لا يتكون فقط من قطاع الدولة و إنما هناك أيضا الفريق العائلي و قوة ما يقدمه من دعم مالي و مادي و معنوي.

2°/ دور الفريق العائلي في وجود المقاول الجزائري

الفريق العائلي له دور مهم في وجود و تحريك المقاول الجزائري فالباحث يوضح و يؤكد بقوة أن محارك جميع المقاولين الذين التقى بهم خلال عشرية كاملة من 1970 إلى 1980 كلهم مدينون في تحولهم إلي فاعلين اقتصاديين إلى الدعم القوي الذي تقدمه العائلة، فرأسمال النقود الذي يملكه هؤلاء إنما أصله يعود للفريق العائلي و لم يكن ليوجد أبدا لولا "حضوره القوي" و الفعال في الدفع والتحريك نحو هذا المآل، فالعائلة بالنسبة إليهم تبقى تمثل "فضاء تراكم و قاعدة مادية و دعم إيديولوجي" و أفق سياسي ضروري للانطلاق في عالم الأعمال وتركيز و تراكم الثروة التي تتم و تحدث بالطبع حسب "إستراتيجيات متنوعة" و "تستعير مسارات مختلفة" وهذا ما نجد دلالاته واضحة في النص التالي:

« L'existence du capital argent serait impossible sans la présence active de la famille, lieu d'accumulation, base matérielle, ciment idéologique de la richesse qui opère selon des stratégies diverses et empreinte des chemins différents. A l'origine donc il ya le groupe familial. » [202] *Page 150.*

فالمقاول في مشروعه الاقتصادي ليس وحده أبدا « L'entrepreneur n'est jamais seul » [203]، يمكن أن يتصف ببعض السلوكيات الفردانية المبدعة والخلاقة أو يعبر عن عبقرية تسييرية لكنه أبدا ليس وحده حسب تعبير الباحث فهو يوجد من خلال الفريق العائلي المنتمي إليه في المقام الأول ثم من خلال شبكة العلاقات و الزبائن التابع لها.

و من الوقائع المستند عليها في تأكيد ذلك ملاحظته لعدة حالات واقعية تنتمي إلى أشكال قانونية مختلفة من « Sarl » و « ENC » و «E.I» و سواء كانت مهمة أو حتى تافهة حسب تعبيره نجد العائلة دائما هي الأصل في وجودها فهي تلعب دور المؤسس و المهم جدا في حياة المقاول، هذا الأخير الذي إن لم يدخل باسمه فهو يستخدم المؤسسة حسب ما تسمح به إمكانياته المتوفرة بين شبكة معارفه و معارف فريقه العائلي و يؤكد عدم وجود ولا مؤسسة أنشأت في 1966، 1971، 1976، 1981 حتى 1988 لم تكن ممنونة و مدينة في وجودها للعائلة أو للفريق العائلي فشراكة رؤوس الأموال هي بالدرجة الأولى شراكة عائلية لرؤوس الأموال و الشكل القانوني الأكثر هيمنة بالنسبة للحالات الملاحظة إنما هو « SARL » المتكونة من عدة شركاء و التي هي دوما و أبدا

[202] Djillali Liabes « entrepreneurs, privatisation et libéralisation, mouvement démocratique en Algérie »/p 150 / P135-184 in Djillali Liabes « La quête de la rigueur » sous la direction de Daho Djerbat et Mohamed Ben Germa /Edition CASBAH Année 2006 / P 280.
[203] Idem P 149

ذات قاعدة عائلية و تتوسع من خلال إستراتيجيات تعتمد على قنوات متاحة من طرف العائلة و تتطور من خلال التحالفات المترجمة في الكثير من الأحيان بالزواج بين العائلات و بذلك تتم سلسلة من التفاهمات على تقسيم العمل و النشاط و الأسعار ومناطق السوق...الخ، فالقرارات المصيرية بيد هذه الفرق العائلية و المؤسسة أبدا أو نادرا ما تكون هي المحاور المرخص للتفاوض أو اتخاذ أي قرار معين فهي لا تمثل سوى الإسقاط المادي للفريق العائلي.

و يعتمد المرحوم " اليابس" في تأكيد هذا المنحى علي الباحث "مصطفى الأشرف" الذي يوضح أن المسألة ليست جديدة، فتاريخيا الفرق العائلية كانت دوما مجسدة للعيان و كانت تحتل مكانة بارزة و مهمة في الذاكرة الجماعية للمجتمع الجزائري سواء قبل أو بعد الاستقلال و يشير إلى عدة سنوات ينطبق عليها هذا المعني مثل 1980- 1988 – 1990 و حتى 1960، هذه المكانة التي تتطور حسب رأيه بالتوازي مع تطور ممارسات مادية لتحقيق الثراء من خلال "المزاوجة" و المصاهرة بين العائلات و التي تهدف إلى تحقيق التحالف و التماسك مع الفرق العائلية المهيمنة في حينها مما يفسر لنا الإستراتيجيات التقليدية المعتمدة بعد الاستقلال من أجل التكيف مع ما أسماه بالحالات السريعة للحركية الاجتماعية فمثلا قيام عدة عائلات بارزة في 1962 و المنتمية إلى الطبقة العريقة من المجتمع بتزويج بناتها مع ضباط "جيش التحرير الوطني" المكتسب للشرعية الثورية و السلطة و الذي حدث على مستوى عدة مدن خاصة تلمسان و عنابة و قسنطينة مما جعلها تسير في منحى تزاوج السلطة و النفوذ السياسي بالنفوذ المالي و لاحقا مع أبناء هؤلاء الضباط في منحى تشكيل و تكوين طبقة سياسية جديدة.

و هكذا يتضح حسب الباحث أن كل هذه الممارسات لا تعبر في النهاية سوى عن محاولات لتعزيز الفريق العائلي وتحالفه و بالتالي الحفاظ على نفوذه المادي و الرمزي و يمكن الإشارة إلى عدة أمثلة ساقها الباحث من أجل التعريف بظروف الثراء و السلطة كأن تمنح المؤسسة كهبة للمتزوجين الجدد من طرف العائلتين المتحالفتين من خلال المصاهرة بعد عدة سنوات من الزواج، هذه الممارسة أصبحت تعوض هبة "قطعة أرض" أو حتى المشاركة في التجارة العائلية و هي في الواقع ممارسات لا زالت متواصلة لحد الآن و بالتالي فإن العائلة هي دوما حاضرة و بقوة في ميلاد و انبثاق مشاريع الأعمال فهي تمثل شرط رأس المال حسب تعبير الباحث نفسه و في الواقع هذا ما أفضت إليه العديد من الدراسات الحديثة المهتمة بإنشاء المؤسسات و المقاولاتية و علي رأسها الدراسة التي بين أيدينا.

كما أنها تمثل طريق آخر للانتقال نحو تحقيق أهداف أخرى ذات محتوى مادي و رمزي مثل الترشح للانتخابات البلدية أو التمثيل على مستوى غرف التجارة، فالتأثير هذه المرة يأتي من

الفرق التي ينتمي إليها المقاول الذي يجب أن ينظم نفسه و من وراءه فريقه العائلي ضمن ما يسميه بـ"شبكة زبائنية" « réseau clientélaire »[204] و هي شبكة من العملاء تجمعهم مصالح محددة تعمل على دمج المال و السياسة، الثروة و التأثير انطلاقا من منافسة تحركهم لتحقيق هذه المصالح و الدفاع عنها من خلال إستراتيجيات تنشئ من طرفهم .

3°/ اللا- يقين و حالة الشك المرافقة للمقاول الجزائري

طبعا سنبقى دائما في سياق الممارسات و السلوكيات المعتمدة من طرف المقاول الجزائري آنذاك من أجل إثبات وجوده و الحفاظ عليه و تأكيده باستمرار من خلال محاولته لإضفاء الشرعية على هذا الوجود و نزع الاعتراف الاجتماعي به لهذا نحاول أن نستذكر معا حالة الشك و اللا- يقين الذي طالما شعر به المقاولون الجزائريون و رافق سلوكياتهم بعد الاستقلال خلال السبعينات و الثمانينات وهذا يصب في منحى حالة "الانزعاج" والتي سبق و أن أشار إليها الباحث مما يفسر بحثهم الدائم عن السبل المختلفة المعززة لوجودهم فكان "الدين" سبيل من هذه السبل حيث لعب دورا مهما في حياتهم حيث استخدم كوسيلة لإثبات الذات و إضفاء الشرعية من خلال محاولة إقناع الطرف الآخر (المجتمع) و توضيح "أن الثروة المتوفر عليها إنما هي حلال و ليست حرام" هذا ما يفسر حسب الباحث تورطهم بقوة في دعم و رعاية مختلف الأعياد و النشاطات الدينية و حتى الرياضية، فبالرغم مما حققه المقاول من نجاحات إلا أنه يبقى دوما يشعر بحاجة قوية إلى تأكيد دوره الاجتماعي فهو كان يبحث عن تأسيس وجود معترف به و بشرعيته مطالبا بمكانته الاجتماعية المشكوك فيها و باحثا عن تأكيد دوره الذي لم يكن هناك من يؤمن به حسب تفسير الباحث نفسه:

« (...) il revendique sa place parce que mise en doute et il affirme son rôle parce que personne ne semble y croire »[205].

ويشير الباحث أن وجود مثل هذه الخصائص التي ميزت فريق المقاولين هي التي منعته من امتلاك رؤية واضحة و تعبير سياسي جرئ و حالت دون تحوله إلى "قوة سياسية و اقتصادية وحتى من فرض نفسه كفاعل اجتماعي"[206].

باختصار كل هذا يعبر عن بعض الأفكار و الوقائع التي لاحظها و ساقها المرحوم الجيلالي اليابس عن المقاول الجزائري و التي حاولنا من خلالها التعرف على هذا الفاعل الاجتماعي و الاقتصادي، التعرف على حيثيات انبثاقه وميلاده و خصائص وجوده ميزته لفترة طويلة مند البداية إلى غاية نهاية الثمانينات حيث ارتبط الوضع بمرحلة جد خاصة هي مرحلة الاقتصاد

[204] Idem P 141
[205] Idem P 148
[206] Mohamed Ben Guerma « Les entrepreneurs Algériens : du Malaise a l'émergence » p 198, dans hommage à djillali Liabes « La quête de la rigueur sous la direction de Djerbat Daho , et Mohamed Ben Guerma CASBAH.2006 / PP (195-201) .

الموجه التي حللها المرحوم بكل جدية أكاديمية، لكن الوضع حاليا تغير تماما سواء على المستوى السياسي أو الممارساتي المرتبط بالعقليات و السلوكيات المعتمدة نتيجة تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية انطلاقا من التسعينات في إطار المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و التي تصب في مجملها في خانة دعم القطاع الخاص و خلق كل الآليات الممكنة لتشجيعه و ترقيته مما أضفى عليه شرعية لم يسبق لها مثيل، فظهر و كأنه المنقذ، المخلص و الحل الوحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية و الخروج من الأزمة، مما ساهم بقوة في تثبيت الاعتراف الاجتماعي بوجوده ومنحته إشارات قوية للتعبير عن نفسه و الوعي بمشاكله و بضرورة الدفاع عن هذا الوجود، فجاء ميلاد عدة تكتلات مهنية معبرة ومدافعة عن المصالح المشتركة لأرباب العمل ورؤساء المؤسسات الخواص كفاعلين اقتصاديين و اجتماعيين تجسدت في فيدراليات و جمعيات مثل « FCE » فأصبح مقاول اليوم يعلن عن نفسه بكل فخر و اعتزاز و يطمح في أن يصبح نموذجا محتذى به في المجتمع الجزائري بعدما كان الشك و التردد و الخجل من أهم الصفات المرافقة له سابقا و التي تبددت و زالت كليا ولم يعد لها وجود بل تحولت إلى مشاعر أخرى مغايرة تماما لما جاءت به الملاحظات السابقة للمرحوم، مشاعر تعبر أكثر عن التباهي و الثقة في الذات و الإصرار على النجاح و الإفراط في عرضه و الشعور بالفخر و امتلاك الجرأة الكافية للتعبير عما في كينونته و مشاكله دون أدني حرج فهو "يفتك الكلمة" على حد تعبير الباحث "محمد بن قرمة"[207] و لا ينتظر من يمنحه إياها، فهو يستثمر كل ما يحتاج له من فضاءات إعلامية للتعبير و التعريف بنفسه من خلال عرض نجاحاته باستخدام الملتقيات ومختلف وسائل الإعلام و حتى الاستمرار في دعم النشاطات الدينية و الخيرية و الرياضية من أجل إضفاء شرعية أكبر على وجوده الاجتماعي.

أما الأعمال و البحوث الحديثة فهي الأخرى تتسم بالندرة و أغلبها أجري من طرف فرق بحث تنتمي إلى مراكز معروفة مثل « CREAD » و « CRASC » اهتمت خاصة مند التسعينات بالمقاول الجزائري و ديناميكيته في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعمل بالتعاون مع مراكز بحث فرنسية مثل « CNAM , GRIOT » في إعداد برامج بحث معرفة بالمقاولين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى البلدين "الجزائر و فرنسا" و ربما أهم بروز في هذا المجال كان للفريق الذي يقوده "بويعقوب أحمد"[208] و الذي يضم عدة باحثين وطنيين و أجانب و الذي ساهم في نشر عدة

---

[207] Idem

[208] أحمد بويعقوب أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة وهران و مدير البحث بمركز « CREAD » نشر عدة مقالات و شارك في الإشراف على عدة أعمال جماعية وطنية و دولية .

مقالات بمجلة « CREAD » وعمل على إصدار كتاب جماعي قيم سنة 2004[209] كان ثمرة جهد سنين من العمل وشارك فيه عدة باحثين جزائريين و فرنسيين و يمكن الإشارة في هذا السياق إلي كوكبة من الأسماء البارزة الأخرى التي اهتمت بحقل المقاول و ديناميكية إنشاء "م.ص.م" في الجزائر و التي تعرفنا عليها خاصة من خلال نشرها لمقالات بمجلة « CREAD » الوسيلة الأكثر احتكارا للنشر على المستوى الوطني مثل "عبد الرحمان عبدو" و "محمد مدوي" و "محمد بن قرمة" و "محمد ياسين فرفرة" و "سويدي" و "عكروف"و "آن جيلي"...الخ مما ساهم و لو نسبيا في إنعاش و إثراء الميدان المقاولاتي المتعطش أصلا لمثل هذه الأعمال و المتصف بالشح و الندرة حسب تعبير الباحثة "آن جيلي"[210] و على حد تعبير الباحث "بويعقوب أحمد" [211] الذي اهتم شخصيا بجرد الأعمال المهتمة بالمقاول و "م.ص.م" حيث قام بإحصاء و ترتيب 432 مقال علمي نشر بنفس المجلة بين جانفي 1984 و جوان 2003 و لم يجد في المحصلة سوى (06) مقالات معالجة للمقاول و التي نوردها عليكم في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : المقالات المعالجة للمقاول [212]

الباحث	العنوان	عدد المجلة و السنة
الجيلالي اليابس	« Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie en Algérie : quelques éléments pour une sociologie de l'entreprendre »	رقم 11 / 1984
الجيلالي اليابس	« Qu'est ce que entreprendre ? éléments pour une sociologie des espaces productifs ».	رقم 11 / 1987
بدراني س	« Les nouveaux entrepreneurs ruraux »	رقم 40 / 1997
بويعقوب أحمد	«Les nouveaux entrepreneurs en période de transition et leur dimension internationale »	رقم 40 / 1997
لعلام ل	« Les managers Algériens et les systèmes d'information ou les causes d'un échec »	رقم 49 / 1999
سويدي ر / فرفرة محمود ياسين / عكروف. ت	« Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entreprise : enquête à Boghrni »	رقم 51 / 2000

[209] Ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME : approches Algéro- françaises » sous la direction de Abderrahmane Abdou, Ahmed Bouyacoub, Michel Lallement et Mohamed Madoui Edition l'harmattan année 2004.P280.
[210] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises : un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique capitaliste »P 98 /PP (94 – 115) in Document de travail de Griot « Entreprises, entrepreneurs et gouvernance des PME/PMI : approches franco – algériennes sous la direction de Bouycoub Ahmed et Madoui Mohamed / 2003.
[211] Bouyacoub Ahmed « que publie la revue du CREAD ? ou l'analyse de deux décennies de sommaires » p 36 et 37 /PP (29 – 42) in Ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME : approches Algéro- françaises » sous la direction de Abderrahmane Abdou, Ahmed Bouyacoub, Michel Lallement et Mohamed Madoui Edition l'harmattan année 2004.P280.
[212] Idem P 36.

أما المقالات المرتبطة بشكل مباشر بـ "م.ص.م/ ص.ص.م" فهي الأخري لم تتعدي العشر (10) مقالات حسب نفس المصدر، ستة (06) منها من إمضاء الباحث "الجيلالي اليابس" و الباحث "بويعقوب أحمد" بثلاث لكل منهما[213] .

طبعا هناك مساهمات علمية أخرى عديدة على مستوى الجامعات الوطنية لكن الاهتمام بمركز البحث « CREAD » يأتي فقط من واقع احتكاره للنشر على المستوى الوطني و الذي بقي لمدة طويلة مهيمنا علي الساحة بدون منافس يذكر و هو يمثل حسب اعتقادنا وسيلة إيضاح قيمة لمنحى المقاولاتية و ندرة أعمال النشر المرتبطة بها على المستوى الوطني و الذي ميز الفترة المذكورة أعلاه و مع ذلك يبقى يأخذ على سبيل المثال و ليس الحصر لوجود عدة أعمال و بحوث أخرى لم يتم إحصاءها نشرت على المستوى المحلي.

و في الأخير نكتفي بهذا القدر و نرجو أن نكون قد وقفنا و لو جزئيا في الفصل من عرض بعض الأدبيات السوسيولوجية المهتمة بالمقاولاتية و المقاول بشكل عام و الأدبيات المعالجة للمقاول الجزائري بشكل خاص. و ففضل الآن الانتقال إلي الفصل الموالي و نحاول لتعرف على السياق التاريخي و السياسي و الاقتصادي الذي ولد و نمى فيه القطاع الخاص و مختلف المراحل التطورية التي عرفها في صيرورته.

[213] Idem P 36.

الفصـــل الثـالث

الأصل التاريخي لقطاع (م.ص.م.خ) و تطوره فـي الجـزائر

الفصـل الثـالث

3 - الأصل التـاريخي للقطـاع الصناعي الخـاص و تطوره فـي الجـزائر[214] [215]:

الاهتمام بالسياق التارخي التطوري للقطاع الصناعي الخاص يجد تبريره: من جهة في إنتماء إشكالية فعل إنشاء المؤسسات إلي هذا القطاع، فالحالات المبحوثة تبقي تنتمي إلي قطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة (م.ص.م.ص.خ)، خاصة في ظل غياب الأدوات و الوثائق المفسرة لتطور الفعل الإنشائي للمؤسات بشكل مباشر في الجزائر، و من جهة أخري أهمية دور المحيط و السياق العام و ما ينطوي عليه من عوامل مفسرة لميلاد مثل هذه المؤسات وشروط نموها، من هنا جاء تركيز الفصل علي استحضار محطات تاريخية محددة: **الأولى** هي مرحلة بعيدة نسبيا تعود إلى ما قبل و بعد الاحتلال الفرنسي. **الثانية** مرتبطة بتجربة الاقتصاد الموجه (62 – 89). **الثالثة** مرتبطة بالمرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و التي سنحاول في سياقها التعرض لدور الدولة و ما أحدثته من آليات لدعم و ترقية القطاع الخاص و ما نتج عنه من تطور في تعدادها مع التركيز علي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009، وهذا التسطير التاريخي فرضته عدة دراسات قيمة تابعت أصل هذا التطور و زودتنا ببعض المعطيات التاريخية طرحت كنقاط استدلال هامة و بينت أصل تكون أو تشكل هذا القطاع في الجزائر، و من أبرز الباحثين المهتمين بأصول القطاع الخاص و عوامل تشكله والسياق السوسيو- اقتصادي لنموه و نشير أن أهم الاستخلاصات و التحليلات التي ميزت هذا الفصل إنما جاءت من منابع أكاديمية قيمة ممثلة في كل من "عبد الطيف بن أشنهو" "عبد القادر جغلول، "ربيعة خلفي"، "درقاوي بومدين"، "بويعقوب أحمد" أعمال و أبحاث الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي، الاقتصادي و الاجتماعي « AARDES » و تحقيقات « CENEAP » و خاصة المرحوم "الجيلالي اليابس"... الخ.

3 – 1 الجذور التاريخية لميلاد القطاع الصناعي الخاص

العودة إلي السياق التاريخي للقطاع الصناعي الخاص في الجزائر و البحث عن أصوله الاقتصادية و الاجتماعية بصورة عامة إنما يمكننا من فهمه و التعرف على جذوره و تطوره عبر الزمن و بالتالي التعرف على أصل الاستثمارات الخاصة و الرأسمالية في الجزائر مما يقتضي

---

[214] جزء من هذا الفصل مأخوذ من رسالة الماجستير التي ناقشناها في فيفري سنة 2001 الموسومة بـ " الصناعة الخاصة : واقع و إكراهات، دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات صناعية خاصة بالمنطقة الصناعية بوهران" تحت إشراف الأستاذ الدكتور العلاوي أحمد تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع و كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، و هو فصل تم تعديله و إضافة إليه بعض العناصر المرتبطة بتطور ظاهرة إنشاء "م.ص.م" .

[215] جزء من محتوي هذا الفصل شكل موضوع مقال " يحمل عنوان "البعد التاريخي و السياسي في تفسير ضعف الصناعة الخاصة في الجزائر" قمنا بنشره بمجلة "الحكمة " مجلة دورية مستقلة محكمة متخصصة تعني بالبحوث العلمية الجادة و الدراسات الفلسفية العميقة، العدد الثالث العاشر 2012 تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الأبيار – الجزائر.

ضرورة الرجوع إلى الوراء و عرض بعض المميزات الأساسية للبنية الاقتصادية و الاجتماعية قبل وغداة و بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد.

و حسب الدراسات المتوفرة لدينا فإن بنية الجزائر قبل الاحتلال كانت مركبة من **ثلاث** عناصر **أولها** أسلوب جماعي مسيطر يتميز بنشاط زراعي رعوي و علاقات ذات قاعدة جماعية ترتكز على النسب و نظام القبيلة، **ثانيها** أسلوب تجاري بسيط كان ينظم كل الأنشطة الحضرية الحرفية التقليدية على مستوى المدن و**ثالثها** علاقات تجارية تجاه الخارج ولقد كان الأسلوب الأول هو المسيطر. فقد كان هناك تطابق بين هذه التشكيلة و البنية العقارية آنذاك والعلاقة كانت من نوع جماعي تتمثل في العرش لكن كانت هناك أيضا علاقة من نوع آخر هي الملكية الخاصة الهامشية التي كانت حاضرة بأطراف المدن مما يدل حسب الدراسين المختصين أن العلاقة الرأسمالية المتواجدة أصلا في حوض البحر الأبيض المتوسط، كانت قد دخلت الجزائر فالبنية العقارية أنذاك كانت تنطوي علي العناصر التالية: - أراضي البايلك 4,5 مليون هكتار أي 36% - الملكية الخاصة 3 ملايين هكتار أي 24 % - الملكية الجماعية (العرش) كانت تمثل 5 ملايين هكتار أي 40% من مجموع الأراضي[216].

و هذه المعطيات تبين لنا أن العلاقة الأساسية التي كانت تنظم الاقتصاد قبل الاحتلال كانت علاقة جماعية تربط الجماعة المنتجة بالأرض و العنصر الأساسي المعرف بالقبيلة إنما هو الأرض، إلا أن هذا لا يعني الغياب الكلي للعلاقات الفردية بالأرض بل بالعكس فوجودها كان فعلي و في توسع مستمر نتيجة تفكك العلاقة الجماعية بعد الاحتلال و التوسع الرأسمالي الاستعماري، هذا التوسع الذي يقسم تاريخيا وحسب بعض المحللين ومنهم الدكتور "بن أشنهو" إلى **ثلاث** فترات من 1830 إلى 1880 ومن 1880 إلى 1930 ومن 1930 إلى 1954 [217].

الأولى يعتبرها فترة الصراع و المقاومة و قد تميزت بظهور النظام الرأسمالي الزراعي و هذا من خلال عملية شاملة معقدة و تدريجية قام بتخطيطها و تنفيذها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين بدأت بنزع ملكية الأرض (الجماعية) وتحريرها من العلاقة الجماعية فقد تميزت هذه الفترة بنوع من التهديم و التكسير المنظم لأشكال التنظيم الاجتماعي السائدة على مستوى التشكيلة الاجتماعية و الاقتصادية الجزائرية وقد تمت هذه العملية بفضل سياسة تمحورت خاصة حول الصراع ضد نظام الترحال « Sédentarisation » و عمليات الطرد المتتالية من الأرض و العمل علي تحولها

---

[216] Abd-El-Kader Djaghloul "التشكيلة الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال" Revue la pensée N ° 185 Février 1975.

[217] التقسيم و المعطيات مأخوذ ة من كتاب د. عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1982 و أيضا من أعمال و أبحاث جمعية « AARDES ».

إلي ملكية للمعمرين بداية من 1862 عن طريق العنف و القوة والتلاعب القانوني حيث أصدرت مجموعة من القوانين كانت تهدف في مجملها إلى الاستحواذ على أراضي الجزائريين ومصادرتها، مما يفسر منحي القضاء على الملكية الجماعية، خاصة بعد "فرنسة قانون الأرض" سنة 1963 حيث قامت الحكومة الفرنسية سنة 1871 بمصادرة 000 600 هكتار و وزعتها على المستوطنين و هناك قانون وارني 1973 الذي يهم أيضا المستوطنين ويهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش، وقانون 1883 الذي أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين دون شرط الإقامة فيها وبين 1887 و1899 استولت الإدارة الفرنسية الاستعمارية على 957 000 هكتار مجانيا كانت ملكا للأعراش و بين 1891 و1900 سلم للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 000 120 هكتار، ومن ثم ظهرت الملكيات الكبيرة التي تراوحت مساحاتها ما بين 4000 – 5000 هكتار وتحول أصحابها الشرعيون إلى مجرد عمال بالأجرة اليومية وموسميين وخماسين.

ناهيك عن نظام الضرائب الذي فرض على الجزائريين و الذي ارتبط بـ 1845 و بصدور مرسوم 17 جانفي الذي نص على ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة تدفع نقدا بعد جمع الغلة و ضريبة تدفع على الحيوانات وغيرها من الضرائب التي فرضت على الجزائريين، فبين 1885-1890 دفعوا 4 ملايين فرنك سنويا و 45 مليون فرنك دفعت سنة 1912.

كل هذه المعطيات الرقمية التاريخية تفسر مدي التفكك الذي اصاب بنية العلاقات الجماعية للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية و القضاء عليها و بالتالي تحرير الأرض كليا من هذه العلاقات الجماعية، و استبدالها بالعلاقات الرأسمالية حيث ظهرت المستثمرات الفلاحية التي اهتمت بالدرجة الأولى بإنتاج المحاصيل التجارية و توسعت خصوصا في قسنطينة، عنابة، الجزائر الوسطى و وهران و خلال هذه الفترة تم تغيير الحبوب بزراعة الكروم بعد انخفاض أسعار الحبوب في السوق العالمي وأزمة « Phylloxèra » التي قضت إلى إنتاج الخمور. ومن أهم المستثمرات نجد الشركة العامة السويسرية 20000 هكتار في نواحي سطيف منذ 1852 والشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي كانت تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب وقد صاحب دخول الرأسمال العالمي المستثمر في الجزائر بعد 1870 تطور في التقنيات الزراعية.

ومع ذكر هذه الأرقام وهذه التواريخ نجد أنفسنا قد اقتحمنا الفترة الثانية لارتباطها بالأولى وهي فترة نجاح الرأسمالية وتعبر أكثر حسب الباحث "بن أشنهو" عن تغلغل وتوسع العلاقات الرأسمالية في القطاع الفلاحى الذي كان مسيطرا و مبنيا على قاعدة أساسية و هي التوجه نحو الخارج و بالضبط نحو فرنسا الأم و انعدام شبه كلي للنظام الإنتاجي الصناعي، كما ميزت هذه

الفترة عناصر أساسية وهي تطور "البورجوازية الاستعمارية" المسيطرة ماليا، اقتصاديا وسياسيا والتي كانت أصلا خاضعة للرأسمال الفرنسي و من جهة أخرى توسع محدود للبورجوازية الجزائرية الفلاحية والتجارية نتيجة لتضييق الخناق عليها من طرف "البورجوازية الاستعمارية".

أما الفترة **الثالثة** فهي الفترة التي عرف فيها النظام الرأسمالي أزمة خانقة و إختلالات كبيرة و عدم تمكن الرأسمالية الفلاحية من الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية و هذا بالرغم من ظهور نوع من أشكال التصنيع في 1930 إلا أنه لم يتمكن من تشغيل أعداد هائلة من اليد العاملة مما أدي إلى تفقير الجماهير الشعبية والتدهور الجدري للظروف المعيشية للجزائريين (البطالة، النزوح الريفي، الأوبئة، الهجرة إلى الخارج ...الخ).

و تبين مجمل معطيات هذه الفترات التي ميزت توسع النظام الاستعماري الرأسمالي، أن الرأسمالية في الجزائر قد تكونت أولا و قبل كل شيء في الريف المحتل و هذا ما يؤكده الباحث "العلاوي أحمد"[218] [219] و و هذا بالضبط ما يمثل الفرضية المعتمدة و المنطلق منها في الدراسة التي أجريت من طرف جمعية « AARDES » [220] و هو "إذا كانت الرأسمالية في الجزائر قد تكونت في البداية في الفلاحة فمن المنطقي أن يكون الفائض المستخلص قد استثمر في التجارة ثم في تكوين صناعة محلية".

ويبدو أن هذه الفرضية مقبولة إلى أبعد الحدود من طرف أغلبية الباحثين، لماذا ؟ لأن الفلاحة و حدها في تلك الفترة كانت منتجة للفائض بما أنها كانت النشاط الوحيد أو على الأقل النشاط الأساسي، مما يدعم منحي التحول الذي حدث على مستوى القيم بين الفلاحة والصناعة خلال الفترة الاستعمارية خاصة تحول الفائض المستخلص عن النشاط الفلاحي و استثماره في القطاع المالي والبنكي الفرنسي ونشير في هذا السياق أن هناك مجموعة من البنوك تأسست آنذاك مثل القرض العقاري الفرنسي في 1852، القرض الليوني في 1863، الشركة المرسلية سنة 1865 و الشركة العامة في 1884 وغيرها من المؤسسات المالية التي تركزت خاصة في نواحي بوفاريك و الغرب الجزائري حيث يوجد المعمرون والشركات المساهمة والصناعات.

و اعتماد سرد مثل هذه الحقائق يصب في منحي التذكير بأهمية قطاع الخدمات المنطوي علي مجمل نشاطات التجارة والبنوك، هذا القطاع الذي كان بمثابة الخط الموحد الضروري بين زراعة منتجة والصناعة التي كانت في طور النشوء، هذا الانتقال عن طريق التجارة والرأسمال المالي

---

[218] الأستاذ العلاوي أحمد هو المشرف علي انجاز هذا البحث المتمثل في أطروحة الدكتوراه.

[219] Lalaoui Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché » Communication, chambre de commerce Langue Doc, Roussillon, Avril 1999

[220] « AARDES » الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي، الاقتصادي و الاجتماعي.

يعبر حسب "أشنهو" و أغلب الباحثين عن البنية الخصوصية للرأسمالية التي كانت بنية اقتصادية و اجتماعية تستجيب لحاجيات الرأسمالية الفرنسية، فمنتجات الصناعة الفرنسية هي التي كانت مسيطرة مسيطرة آنذاك على السوق الوطني، فقد كانت تعمل على إدخال المنتجات المعملية لمبادلاتها بالمنتجات الأولية مثل الخمور، الحوامض وحتى النفط أخيرا...الخ وقد كانت بنية مفككة يشوبها الكثير من التناقضات تمتاز بنظام رأسمالي مسيطر وأشكال مسيطر عليها.

و حسب نفس الباحث فإن بنية هذه التحولات هي التي حددت أصول رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة الجزائرية خلال المرحلة الاستعمارية، فقد تكفلت رؤوس الأموال الفرنسية بتمويل الاستثمارات الصناعية بالجزائر ابتداء من 1945 و يتضح هذا الأمر أكثر من خلال نسب الموارد ذات الأصل الفرنسي في تمويل مخطط التجهيزات [221] المجسدة في الجدول التالي :

الجدول رقم 04: نصيب الموارد ذات الأصل الفرنسي في تمويل مخطط التجهيزات بين 52-56

1953 -1952	1954 -1953	1955 - 1954	1956 -1955
% 53	% 69	% 81	% 84

لكن الدراسة التي قامت بها جمعية « AARDES » في سنة 1975 تؤكد أن التصنيع بصورة عامة سيطرت عليه في ظاهره فروع الشركات العالمية و بهذا فهي تمثل الأصل الأكثر أهمية ثم تأتي استثمارات المؤسسات المالية الفرنسية وأخيرا الإستثمارات الناتجة عن الرأسمال التجاري الجزائري وحتى كبار "الكولون" الفرنسيين في الجزائر.

و التقييم العام يعتمد منطق مزدوج في تحليل الاستثمارات الاستعمارية فمن جهة كان هناك تركيز لرؤوس الأموال والصناعة ومن جهة أخرى تفكيك ممنهج للوحدات الحرفية العائلية التقليدية الصغيرة. فبقدر ما أفادت هذه الاستثمارات دعم البنية الرأسمالية في الجزائر وفي تنمية السوق بقدر ما عملت على اغتصاب و سلب المنتجين المستقلين وإفلاس التجار الصغار الجزائريين وتحويلهم إلى الوضع الكادح أو "البروليتاري" حيث أن تطور القطاع المعملي في الجزائر واستيراد المنتجات البديلة عن المنتجات الحرفية التقليدية عمل على تفكيك الورشات الجزائرية وتخريبها والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك أن الصناعيين الجزائريين لم يكونوا يمثلون سوى أقلية صغيرة جدا في تلك الفترة مع المجموع الكلي هذا إن لم نقل أنها كانت شبه منعدمة، فحسب تقديرات 1959 والتي نجدها دائما في الدراسة السابقة « AARDES » فإن المؤسسات الصغيرة

221 عبد اللطيف بن أشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980" ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1982

ذات الطابع الحرفي كانت شبه كليا تخص ملكية الجزائريين و كانت تقارب حوالي 100 مؤسسة تشغل بين 20 و 50 أجير و لا تخرج عن إطار النسيج والصناعات الغذائية أما المؤسسات التي تشغل أكثر من 100 أجير، فكانت لا تتجاوز العشرة (10)، في حين العدد الإجمالي للمؤسسات التجارية والحرفية والصناعية كان يقدر بحوالي 90300 مؤسسة، وهذا يعني أن الملكية التي كانت تخص الجزائريين كانت لا تتجاوز 0.12% من المجموع الكلي.

و من أبرز خصائص بنية الاقتصاد حسب الباحث "الجيلالي اليابس" أثناء المرحلة الاستعمارية كان اقتصاد مستعمر مسيطر يتميز بالانفتاح « extraversion » على الخارج مبني على أساس تلبية منطق التنمية الرأسمالية و حاجيات السوق الفرنسية أما طابع هذه الرأسمالية كان فلاحي وهذا ما أخر تصنيع البلاد (حسب رأيه و رأي غيره من الباحثين) الذي لم يبدأ في التكون إلا مع بداية القرن العشرين وهذه الفترة في حد ذاتها تعبر عن أزمة الرأسمالية الفلاحية وعدم تمكنها من الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية، فالنشاط الصناعي الذي كان موجودا آنذاك كان جد مهمش سواء على مستوى مناصب الشغل التي لم تتعدى 12587 منصب في 1922 و حتى من خلال القطاعات و الفروع التي كان يستثمر فيها [222]، فالمؤسسات الصناعية قبل 1945 كانت تتميز بالضعف في التركيز أغلبها كان لا يشغل سوى 5 أجراء فأقل ما عدى المعامل النسيجية التي كانت تشغل ما بين 20 إلى 30 عامل بالوحدة و كان النصيب الهام منها هي مؤسسات حرفية (50%) كما تميزت بسيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك على الإنتاجيات الأخرى بالإضافة إلى ذلك الانعدام الشبه الكلي للصناعات القاعدية، حيث أن الطابع المعملي للصناعات التي أنشأت بين 1900 و1945 لم يكن يخص سوى قطاعات محددة مثل المواد الغذائية، النسيج وحتى بالنسبة للمؤسسات الميكانيكية التركيبية التي تواجدت خلال هذه الفترة كانت من أجل فبركة المحارث والوسائل والتقنيات الضرورية للفلاحة.

و على كل فإن التصنيع اتسم بمميزات خاصة ابتداء من 1945 يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- صناعة تابعة لفرنسا فيما يتعلق بتموينها بوسائل التجهيز ووسائل الاستهلاك الوسيطة والموجهة لإنتاج وسائل الاستهلاك.

2- استمرار سيطرة إنتاج وسائل الاستهلاك على الإنتاجيات الأخرى إلى غاية 1958 الذي كان يمثل 50.8 % لكنه عرف تراجعا في نسبه حيث انخفض إلى 34,69% في سنة 1960 و 23,7% في 1962 و هذا التراجع حدث بسبب الأهمية المتنامية التي استحوذ عليها إنتاج المحروقات و

[222] Djillali Liabes « Capitale privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 Propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de Recherche en Economie Appliquée (C.R.E.A) / Année 1984.

الاستثمارات النفطية التي تكثفت منذ اكتشاف البترول في سنة 1956 حيث أن استغلال النفط والمحروقات عمل على تحويل بنية الاستثمارات في نهاية المرحلة الاستعمارية وهذا ما نستشفه بوضوح من خلال الجدول المتضمن لتوزيع التجهيزات الإنتاجية بين سنة 1950 و 1962 [223]:

الجدول رقم 05 : نصيب القطاعات من التجهيزات الإنتاجية بين 50-62

السنوات / التجهيزات	1950	1954	1956	1958	1960	1962
البترولية	/	%7	%13	%46	%52	% 68
أخرى	100	%93	%87	%54	%48	% 32
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	% 100

مع العلم أن الإنتاج البترولي لم تكن تستفيد منه سوي فرنسا الام فإحصائيات جمعية « AARDES » تشير أن 80 % منه كان يصدر إليها على شكله الخام.

3- التناقض الذي ميز بنية المؤهلات الفرنسية والجزائرية فمن جهة الأغلبية الساحقة لفئة الإطارات العليا والمتوسطة وفئة التقنيين تنتمي إلى الأصل الفرنسي وفي الجهة المقابلة نجد الأغلبية الساحقة لفئة العمال غير مؤهلين تنتمي إلى الأصل الجزائري بل و تكاد أن تنحصر فيها حيث نجد 95,2% وهذا ما يوضحه أكثر توزيع العمالة النشطة (%) حسب الفئات السوسيو-مهنية والأصل العقائدي لها المجسدة في الجدول التالي[224]:

الجدول رقم 06 : الأصل العقائدي للفئات السوسيو- مهنية

ف.س.م / الأصل العقائدي	إطارات عليا	إطارات متوسطة و التقنيين	عمال المكاتب و التجارة	العمال المهنيين	العمال المختصين	العمال غير مهنيين
غير مسلمين	%92,7	%82,4	%78,7	%50,9	%32,1	% 4,8
مسلمين	%07,3	%17,6	%21,6	%29,1	%67,9	% 95,2

و نستشف من خلال هذه الأرقام الضعف الشديد لبنية المؤهلات الجزائرية بسبب ضعف التكوين الفرنسي للجزائريين وعدم الحرص علي رفع مستواهم وتأهيلهم تقنيا للعمل الصناعي هذا من جهة ومن جهة أخرى يكشف عن الاستغلال الفرنسي لليد العاملة البسيطة الجزائرية الرخيصة وهذا كله يبرز بوضوح نية المستعمر الفرنسي الذي لم يكن يهدف أبدا إلى تصنيع الجزائر فحتى الفائض الذي كان يستخلص آنذاك من النشاط الفلاحى كان يستغل في أغلب الحالات في

[223] AADRES « Etude de l'industrie privée » Volume I Page 16
[224] Djillali Liabes « Capitale privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 Propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de Recherche en Economie Appliquée (C.R.E.A) / Année 1984.

الاستثمارات الصناعية على مستوى الأراضي الفرنسية لتعود منتجاتها لتدخل السوق الجزائري الذي لم يكن يمثل في النهاية سوى وعاء مرن لمنتجات الصناعة الفرنسية، أما الإنتاج على المستوى الداخلي فكان يستجيب لمتطلبات السوق الخارجية وتلبية حاجيات المعمرين وقد أدت في النهاية هذه السياسة الاستعمارية إلى بروز تناقض كبير بين نمط اقتصادي استعماري حديث متطور وليبرالي احتكاري متقدم ونمط اقتصادي جزائري متخلف تقليدي معاشي.

أما البنية الاقتصادية غداة الاستقلال فكانت تتكون من الناحية الهيكلية عموما من أربع (4) قطاعات أساسية :- القطاع الزراعي الرأسمالي الحديث يتميز باللجوء إلى العمل المأجور، التمويل عن طريق القروض، و تقنيات إنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية وتسويق المنتجات نحو السوق الخارجية وتخصيص الإنتاج نحو متطلباته.- القطاع الزراعي التقليدي عكس الأول يبحث أساسا عن تلبية حاجات المنتج وعائلته « Autosuffisance ».- شبه قطاع صناعي يتميز بالضعف على مستوى الإنتاج و الوسائل المستعملة و انعدام علاقات التكامل الصناعي و الانعزال.- قطاع المحروقات المسيطر عليه من طرف رؤوس الأموال الفرنسية و يرتكز أساسا على إستخراجها في شكلها الخام و تصديرها إلى فرنسا الأم ليتم تصنيعها هناك على مستوى الأراضي الفرنسية لتعود مرة ثانية إلى السوق الجزائري في شكل مواد مصنعة نهائية قابلة للاستهلاك المباشر.

وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري كان يمثل في 1962 خصائص اقتصاد مصدر أولى منفتح على الخارج مع سيطرة القطاع الفلاحي والمنجمى مع العلم أن هذا الاقتصاد كان يسير و كأنه "تحت-مجموعة" « Sous-ensemble » فرنسية و كان يتم لفائدة المعمرين وعلى حساب الأهالي سواء على مستوى المداخيل أو على مستوى التشغيل.

ومختلف الدراسات تؤكد أن التحولات السياسية و انهيار البنية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال خلف لا- توازنات في التبادلات مع القوة "الكولونيالية"، لهذا اتخذت السلطات السياسية العديد من القرارات من أجل الحفاظ على الاقتصاد الجزائري حيث لجأت إلي سلسلة من التأميمات كتأميم النظام المصرفي والثروات المعدنية و المنجمية والأراضي...الخ و العمل علي تأسيس قطاع الدولة واعتناق الإيديولوجية الاشتراكية كشكل تنموي وقومية ديمقراطية تتماشى و تستجيب لتعاليم الإسلام والعروبة.

والآن سنحاول أن نتعرف أكثر على هذا القطاع على شرعيته و تطوره من خلا التعرض للتجربة الماضية المرتبطة بالاقتصاد الموجه .

الاتجاه الغالب لمختلف الدراسات و الأبحاث يري أن الدولة في الجزائر منذ البداية اهتمت بالقطاع الخاص، فبالرغم من مسلسل التأميمات وتأسيس قطاع الدولة وتشييد النظام الاشتراكي و رغم الاختلافات و التناقذات المميزة لمختلف لحظات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بشأن

الاستثمار الخاص، فإن السلطات السياسية لم تتردد في تشجيعه وتحفيزه للمشاركة في صيرورة التنمية الوطنية لكن كان عليها ضبط هذه المشاركة وتقنينها في مجموعة من النصوص من أجل حصر حدوده لكي لا يخلق مستقبلا ما يعيق التوجه الاشتراكي، هذا التقنين ترجم بشرعية إيديولوجية مستمدة من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية التي شرعت الملكية الخاصة وشرعية دستورية نجدها مجسدة في مختلف النصوص المذهبية التي اهتمت بصورة دائمة بهذا القطاع واحتفظت له بمكانة لا يستهان بها في صيرورة التنمية الاقتصادية مؤمنة له ضمانات مختلفة تحت شروط محددة وهذا ما نجده في مختلف المواثيق ميثاق طرابلس 1961، ميثاق الجزائر 1964، ميثاق الوطني 1976 الذي أثري في 1986، فكل هذه النصوص اعترفت به رسميا و عملت علي تبرير وجوده المتناقض مع التوجه الاشتراكي، وهذا يعني أن القطاع الخاص استدعى رسميا لكي يلعب دورا ديناميكيا في المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية، ولم يشكل أي تعارض أو تناقض مع تشييد النظام الاشتراكي على المستوى الرسمي بل اعتبر عنصرا مكملا للقطاع العام الذي احتفظ لنفسه بالنشاطات الإستراتيجية الحيوية .

3 – 2 تجربة الاقتصاد الموجة (62-89) و أثرها على "م.ص.خ":

3 – 2 -1 مرحلة الاقتصاد الموجه امتازت بتنفيذ سياسات اقتصادية غير فعالة برهنت على محدوديتها وفشلها على مستوى التطبيق حيث كانت تحمل في طياتها بوادر فشلها وأنتجت مجموعة من الوقائع الإكراهية والصعوبات أثرت سلبا على نمو "م.ص.خ" وكانت أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لحالة الهشاشة التي تميز لحد الآن مثل هذه المؤسسات[225] .

فمثلا بعد الاستقلال قررت السلطات الجزائرية أنذاك تكسير التنظيم الليبرالي الاقتصادي الموروث عن الاستعمار الفرنسي واختارت الانتقال إلى النظام الاشتراكي و اتخذت سلسلة من التأميمات و أسست قطاع الدولة وحضرت سيكولوجيا وإيديولوجيا على القطاع الخاص و ترددت كثيرا بشأن الاعتراف بوجوده فهو بالكاد مسموح به خلال الستينات، فجميع الميثاقات الوطنية التي جاءت خلال الفترة الممتدة بين 62 و65 أدانته وأدانت التطور الليبرالي، حيث اعتبر "كل من يحتكمون على ملكية وسائل الإنتاج مهما كانت درجة هذه الملكية هم أعداء السلطة الثورية"[226]، هذا ما جعل الوضع العام لتلك الفترة يتسم بالعدوانية اتجاه الرأسمالية و خصوصا "م.ص.خ"

---

[225] حساين زاهية " الصناعة الخاصة : واقع و إكراهات، دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات صناعية خاصة بالمنطقة الصناعية بوهران" أطروحة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور العلاوي أحمد تخصص علم اجتماع التنمية، نوقشت علنيا في فيفري سنة 2001 قسم علم الاجتماع و كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران.

[226] ميثاق الجزائر 1964 ص 42.

المستغلة [227] و قد قيم وجودالقطاع الخاص آنذاك "بالضرر الذي لابد منه" أو "بالوجع الضروري "« Mal nécéssaire » علي حد تعبير الباحثة "ربيعة خلفي" و "درقاوي بومدين"، و لقد استمر الوضع على هذا النحو إلى غاية صدور قانون 284-66 الذي جاء ملطفا ومخففا لبعض الضغوطات والعوائق البسيكولوجية و كان بمثابة تاريخ الميلاد الرسمي للقطاع الخاص لما اعترف له بحق الوجود المحمي حينما حدد له مجال عمله بوضعه في حق القطاعات المسماة "غير حيوية"، ثم تلته عدة قوانين أخرى مثل قانون 82 وقانون 88 والتي جاءت حسب المحللين ببعض الإضافات الإيجابية بالمقارنة مع قانون 66 إلا أنها بقيت علي مستوى الشكل لا تمس المضمون الإيديولوجي و لا تخترقه و تتم ضمن الاحترام التام للخيارات السياسية.

3 -2 -2 الأساليب العامة المساعدة على تشكيل (م.ص.خ):

طبيعة الأساليب التي ساهمت في تشكيل الصناعة الخاصة بعد 1967، استقطب اهتمام العديد من الباحثين و شكل موضوع عدة دراسات، منها ما تناوله كل "من م.ل. بلحسين" و "و. لاكون" [228] و "عبد الحق فتيحة"[229] و غيرهم و منها ما استخلص من التحقيقات التي أجريت من طرف جمعية [230]« AARDES » و « CENEAP » [231] و التي نرتبها عموما كالتالي:

ـ التحول المؤقت للرأسمال الخاص الناتج عن الفلاحة إلى رأسمال تجاري، لأنه كان يبحث عن الاستثمار في "م.ص.خ" و بالخصوص عندما جاءت الثورة الزراعية بين 72- 78 التي أثارت الكثير من عمليات تحويل رأس المال من القطاع الفلاحي المنتج نحو الرأسمال التجاري و عمليات المضاربة فقد عرفت هذه المرحلة بكم هائل من الأنشطة المنطوية على درجة عالية من المضاربة في الأثمان و المساهمة في الاستلاء علي المداخيل الوطنية و إعادة توزيعها لصالح القطاع الخاص، فالمضاربة شكلت يقينا مصدرا اساسيا في تسريع تشكل ونمو الرأسمال الخاص انطلاقا من حقل التبادل والتداول و نشاط الخدمات، و هي تمثل في الواقع الآليات المنحرفة التي تحايل

---

[227] Revue Mondes en développement « Le secteur privé industriel en Algérie : doctrine économique et logique de fonctionnement » Rabéa KHALFI et Boumedienne DERKAOUI page 101-108 N°67 / Année 1989.

[228] م.ل. بلحسين و و. لاكون "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة و الصغري و القطاع العام في الجزائر: بين التكامل و الاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار ص 25 العدد2 رقم 22 /السنة 86 (ص21-42).

[229] ABDELHAK Fatiha « Dynamique et structure du secteur privé industriel en Algérie » Mémoire de fin de licence sous la direction de M[r] SKURATOWIZ Jerzy / Année 84-85 Institut des sciences économiques.

[230] « AARDES » الجمعية الجزائرية للابحاث الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية فامت باجراء تحقيقات عن الصناعة الخاصة في جانفي في 1975.

[231] « CENEAP » في الأصل كانت تسمي « INEAP » أي "المعهد الوطني للدراسات و تحاليل التخطيط" الذي قام في جوان 1980 بتحقيقات حول واقع القطاع الصناعي الخاص بين 1969 – 1979 ثم انتقلت تسميته إلي « CENEAP » و قام بعدة تحقيقات حول نفس الموضوع سنة 1983 و سنة 1985.

بها القطاع الخاص و مكنته من تم إعادة توزيع المداخيل الوطنية وتحويل جزءا هاما من الرأسمال العام إلى الرأسمال الصناعي الخاص دون أن يتمتع بقاعدة إنتاجية حقيقية.

ـ ترقي البرجوازية التقليدية الصغرى إلى شبه برجوازية صناعية على أساس عملها الفردي ومجهودها المستمر والذي كان يتم في سياق اقتصادي يتميز بندرة المنتجات المصنوعة مما كان يجعل الطلب عليها قوي وبالتالي تسمح أيضا بالمضاربة والإثراء السريع مما يجعل حتي المجهود الفردي مغلفا بعمليات المضاربة التي سبق و أن أشرنا إليها.

ـ القطاع التجاري يمثل أصل تكون أكبر جزء من "م.ص.خ" و هذا ما يؤكده المرحوم " الجلالي اليابس" في أطروحته و تشير تحقيقات جمعية « AARDES » إلى أن ما يقارب 60% من المؤسسات الصناعية كان أصلها القطاع التجاري و مجمل التجارة الأوربية تحولت إلى الجزائريين بعد رحيلهم حيث تشكل بين فترة (62-66) قطاعا هاما لتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة. ثم إن تأميم التجارة الخارجية في 1971 وجه جزءا هاما من الرأسمال التجاري نحو الصناعة مستفيدة من مسطرة حماية السوق منتقيا منافذ خاصة للإنتاج الصناعي التي من شأنها أن تنفذ بسرعة إلى عالم الاستهلاك النهائي والربح السريع وهذا ما يفسر تركزه في فرعين أساسيين: صناعة التغذية والنسيج وهذا ما كان يضمن له هوامش عالية في الربح.

ونشير أيضا إلى تحول القسم الأكبر من رأسمال تجارة الجملة إلى رأسمال صناعي بعد 1973 تاريخ تأميمها فهذا النوع من التجارة كان مصدرا للتراكم الخاص، ولهذا لا يمكن الحديث عن الرأسمال الصناعي دون التطرق إلى الرأسمال التجاري الخاص بالجملة الذي أمن له رؤوس الأموال والمصاريف، فتجارة الجملة كانت منذ البداية تمول القطاع الصناعي الخاص و كانت تقوم بدور البنك الذي يعمل على تمويل "م.ص.خ" فقد كانت تمثل الزبون الممتاز لهذا القطاع حيث نجد 38% من رقم الأعمال كان يأتي عن طريقها ثم إن تجارة الجملة كان لها النصيب الأكبر في إنشاء المؤسسات الصناعية والذي كان يمثل 54% بالمقارنة مع أنواع التجارة الأخرى مثل نصف الجملة 8% و التجزئة 38% [232]، و نفس المنحي نجده عند المرحوم " الجيلالي اليابس" عندما يعتبر التحول من الرأسمال التجاري إلي الرأسمال الصناعي يمثل العهد الأول للتراكم الرأسمالي و يجد في الراسمال التجاري بالجملة بين 62 – 70 الشكل الوحيد الموجود و المتوفر علي قدرات في التنظيم...و هذا ما يعبر عنه في ص 97 حيث يقول:

[232] ABDELHAK Fatiha « Dynamique et structure du secteur privé industriel en Algérie » Mémoire de fin de licence sous la direction de M[r] SKURATOWIZ Jerzy / Année 84-85 Institut des sciences économiques.

« (…) Le passage du capital commerçial au capital industiel constituerait le premier âge de l'accummulation (…) »[233]

و يقول في الصفحة 96 من نفس المصدر:

Le capital commrrçial de gros se trouve (…) entre 62 – 70, la seule forme d'existence de capital ayant les capacités d'organisation… »[234].

وهذا ما أكدته أيضا تحقيقات جمعية « AARDES » التي تشير إلى أن 59,6% من المقاولين كانوا تجار جملة في الأصل.

ـ التحقيقات التي أجريت من طرف « CENEAP » لسنة 83 تشير إلى أن 38% المقاولين الصغار هم إطارات عليا سابقة أغلبها كان يعمل في القطاع العام وهذا يعني جلب هؤلاء لرؤوس الأموال العامة لتفعيلها في "م.ص.خ"، ويتعلق الأمر خاصة بالمسيرين ذوي التجربة والحنكة والمتمتعين برأسمال قوي من العلاقات والنفوذ التي لا يستهان بها والمفيدة جدا لوضعيتهم الجديدة كمالكي مؤسسات.

ـ الحصول على عمولات لقاء خدمات للشركات المتعددة الجنسيات للخواص هو أسلوب آخر انطلاقا منه تكون رأسمال نقدي استثمر في النشاط الصناعي[235].

ـ العائلة: أغلبية المؤسسات التي أنشأت كان مصدرها الرأسمال العائلي سواء فيما يخص المؤسسات الفردية التي كانت تمثل 21.5% أو ذات مسؤولية محدودة « Sarl » التي كانت تمثل الأغلبية بـ 65% من مجموع الأشكال القانونية و التي كانت في الغالب عبارة عن شراكة للرأسمال العائلي المتخفي تحت الشكل القانوني « Sarl » [236]، وهذا يشير إلى أهمية دور العائلة في تكوين رأسمال المؤسسة وتفوق التمويل الذاتي في تكوين الطاقة الإنتاجية.

هذا التنوع في أصل تكون الرأسمال الصناعي الخاص يؤكد على أن أغلب الاستثمارات جاءت من عناصر غير منتجة استفادت من مجموعة من الشروط والظروف الحمائية التي خلقتها السياسة الاقتصادية التنموية المنتهجة.

3 ــ 2– 3 العوامل المقيدة لنمو "م.ص.خ" بين 62- 89 :

1- تركيز الدولة على الاستثمارات العامة على حساب القطاع الصناعي الخاص واستحواذها على الصناعة القاعدية المتمركزة بقوة في المواقع « Sur sites » الأمر الذي لم يساعد على تطور "ص.خ" التي نمت على هامش القطاع العام نحو الأسفل « En Aval » و بالتورازي معه.

---

[233] Djilali LIABES « Capital privé et patrons de l'industrie en Algérie 1962-1982 propositions pour l'analyse de couches sociales en formation » Centre de recherche en économie appliquée (CREA) Avril 84 /650 page.

[234] Idem, page 96.

[235] م.ل. بلحسين و و. لاكون "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة و الصغري و القطاع العام في الجزائر: بين التكامل و الاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة 86 / ص21- 42.

[236] LIABES Djilali « Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 62-80 » Thèse pour doctorat de 3eme cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean Paul de Guidmar.

2- وضع مجموعة من الحدود التي لا ينبغي تخطيها حيث كان يجب على (م.ص.خ) أن تنمو في حدود "المقبول إيديولوجيا" وحسب المنطق الذي يسمح لها بالاستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمهجورة من طرف الصناعة القاعدية والإستراتيجية أو ما يسمى بـ "الحيوية" محل احتكار الدولة وبالتالي فدورها كان مختزلا في سد الفجوات من أجل إنتاج وسائل الاستهلاك المباشر. وبالرغم من أن فلسفة التنمية في القطاع الخاص كانت مرتكزة على معطى "التكامل" بين القطاع العام والخاص إلا أن الواقع الممارساتي يكشف عن اللا- تكامل وعدم نجاعة هذه الفلسفة التي كانت تعطي الأولوية للإيديولوجية بدلا من الاهتمام بالشروط الموضوعية الاقتصادية الكفيلة ببعث و إنعاش الاقتصاد وتطوره.

3- جهاز قانوني غير متكامل يتصف باللا- تجانس، فالتجاه العام للتحليلات يؤكد أن أغلب ما جاء في الاستثمار الخاص يكتسيه الغموض وعدم الدقة و يخلو من الآليات و الميكانيزمات التطبيقية، ناهيك عن الشروط المقيدة التي يحملها في طياته و التي شكلت قيود حقيقية عرقلت مسار تطور (م.ص.خ)، فبالرغم من الاعتراف الرسمي بها ككيان موجود إلا أن مجمل القوانين خولت للدولة كل الحقوق: حق الاشتراك، حق اللجوء إلى التأميم متى رأته ضروريا. وهكذا نلاحظ أن (م.ص.خ) وضعت في مخطط تصنيعي محدد لا يمكنها الخروج عنه لأن الدولة لا يجب في أي حال من الأحوال أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية ولهذا حددت نشاطها بالكيفية التي تهدف إلى التضييق على القطاع الصناعي الخاص ومنعه بكل الوسائل من أن يتخذ في نموه وتطوره الصيرورة الطبيعية في أن يصبح منتجا لنفسه ولوسائل الإنتاج.

و مجمل هذه العوامل المقيدة لـ (م.ص.خ) أنتجت حسب العديد من الدراسات و البحوث جملة من الإكراهات زادت من حدة المعاناة و "حالة الانزعاج المرافقة لها دوما" التي أشار إليها مرارا المرحوم " اليابس" في أعماله و رددها الباحث "بن قرمة" [237] و غيره ... مما اضطرها في الغالب إلي انحرافات و انزلاقات عدة لما مارسته من ضغط و تأثير قطعي علي مسارها التطوري و طبيعة هذه الإكراهات يلخصها الباحث "عمروسي"[238] في خمس عناصر وهي العدد، الحجم، الموقع، طبيعة الاستثمارات و النشاطات المطورة و المتبقي استخلص من مصادر أخري و نعرضها عليكم مرتبة كالتالي:

[237] Mohamed Benguerma « les entrepreneurs Algériens : du malaise à l'émergence » in hommage à Djilali Liabes « la quête de la rigueur » sous la direction de Djerbal Daho, et Mohamed Benguerma Edition CASBAH ? 2006.

[238] AMROUSSI.A « L'expérience Algérienne: éléments d'une politique de promotion du secteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME, collection ISGP carrefour d'échanges /Année 1991

ـ العدد: تشير إحصائيات (80-81) إلى وجود حوالي 15837 مؤسسة بين البناء والصناعة منها 9837 مؤسسة خاصة و 6000 بالبناء[239] لكن كبر حجم هذا العدد لم يكن يدل على أن القطاع الصناعي الخاص كان يمتلك قاعدة صناعية حقيقية لأن أغلبها كان عبارة عن وحدات مصغرة وصغيرة متشابهة ليس لها أي ثقل صناعي يذكر وهذا ما شكل إكراه حقيقي لها فالعبرة والقوة ليست بكثرة العدد.

ـ الحجم: أغلبية المؤسسات الصناعية الخاصة هي ذات حجم مصغر وصغير، فإحصائيات « CNEAP » تشير إلى أن 65% منها لم تصل إلى سقف 30 أجير وهذا يفسر بالشروط الإيديولوجية وإكراه التأميم هذا ما جعل "م.ص.خ" تفضل منطق تفجير مؤسساتها إلى وحدات مصغرة وصغيرة بدلا من توسيعها هذا بالإضافة إلى منطقها في التسيير الذي وجد في هذا النوع من الوحدات المصغرة مرونة أكبر ساعدتها على التكيف و الإفلات من المراقبة. لكن يبقى مستواها الاستثماري بعيدا عن المعايير الدولية المعمول بها في الصناعة الصغيرة و المتوسطة وطبعا بهذه المواصفات لم يكن لها أن تشكل قاعدة صناعية ذات دلالة في نمو التصنيع الحقيقي و القوي للإنتاج.

ـ التموقع: كانت تتمركز بقوة على مستوى المدن الكبرى وعواصمها مثل الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، وهران، قسنطينة أي حول أقطاب التنمية لكن نشاطها يتجه نحو الأسفل « En Aval » وبالتوازي مع القطاع العام من أجل العمل والحركة أكثر وتحاشي "الفروع الحيوية" محل احتكار الدولة، و حتي التوزيع الجغرافي كان يتسم باللاـ توازي لصالح المناطق الصناعية ذات الامتيازات المعروفة مثل الأسواق، شبكات الاتصال والطرق...الخ، على حساب الجنوب الذي يعاني العزلة .

ـ الاستثمارات: أغلبة المشاريع الاستثمارية المعتمدة آنذاك لم يتم انجازها فمن مجموع 2075 مشروع معتمد لم يتم انجاز سوى 284 مشروع أي ما يمثل 13.08% من المجموع الكلي[240] بسبب ثقل الإجراءات البيروقراطية والمماطلة الإدارية و صعوبة التمويل البنكي...الخ التي كان يصطدم بها الصناعيون الخواص.

ـ النشاطات المطورة: آنذاك تميزت بتمركز قطاعي خاصة صناعات الاستهلاك المباشر التي كانت تستحوذ على 70.04% من المجموع الكلي منها 40.5% تنتمي إلى الصناعة الغذائية و 23.9 % إلى صناعة النسيج و 6 % إلى صناعة الجلود و الأحذية، وهكذا نلاحظ أن أقل من الثلث (1/3) كان يعمل من أجل الاستهلاك الإنتاجي غير المباشر الوسيط الذي تستعمله مؤسسات أخرى، وهذا يدل على أن دورة الإنتاج التي تكفلت بها الصناعات الخاصة هي عملية مختصرة موجهة أساسا إلى الاستهلاك المباشر، ويدل أكثر على عدم دمج هذه الصناعات في

---

[239] الأرقام مستخلصة من مقال لكل من م.ل. بلحسين و و. لاكون "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة و الصغري و القطاع العام في الجزائر: بين التكامل و الاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة 86 / ص21- 42.

[240] Revue promotion du développement des PME, Collection ISGP, Carrefour d'échanges, Année 1991.

إنتاج وسائل التجهيز والثروات الوسيطة، فاختيار التصنيع المعوض للاستيراد والمقتصر على بعض الفروع الهزيلة والمحدودة أدى إلى عجزها وعدم الاستجابة للحاجيات التي تعبر عنها متطلبات التنمية و بالتالي تزيد من التبعية الخارجية بما أن الاحتياجات المستوردة هي عموما المسيطرة بينما الصادرات تكاد تنعدم إذا استثنينا مجال المحروقات، وحتى على المستوى الداخلي فإحصائيات 1975 تشير أن "م.ص.خ" لم تغطي سوى 0.39% من الأسواق وهذا يعبر بوضوح عن ضآلة الحيز الذي تكفلت به عملية التنمية[241].

ـ الفعالية المظهرية لرأسمال الخاص[242] لم تعمل الصناعة الخاصة بين 62- 89 سوى على تشكيل ونمو الرأسمال النقدي والاستهلاك المالي مستفيدة من قصور وعجز الدولة وهذا التراكم يفسر أكثر بنمو هوامش الربح العالية الناتجة عن سياق خاص متع "م.ص.خ" بمجموعة من الامتيازات المقدمة من لدن الدولة مثل: دعم المواد، التحديد الإداري للأثمان، غياب المراقبة ...الخ كل هذا ساهم في خلق هذه الفعالية دون أي مضمون إنتاجي فعلي يذكر والتي هي أصلا عبارة عن عملية إعادة توزيع المداخيل لصالحها الخاص، و هذا يشكل في حد ذاته عقبة دفعت بـ "م.ص.خ" إلى الجمود والاتكال والتحايل و تركيز الجهد في كيفية الاستيلاء على جزء من هذه المداخيل بطرق طفيلية وغير شريفة دون القيام بأدنى نشاط صناعي حقيقي منتج .

ـ اكراهات مرتبطة بعنف المحيط: وعدوانيته الشديدة نتيجة عداء الإيديولوجية فبالرغم من الاعتراف الرسمي بـ"ص.خ" وصدور قوانين (66 و82) التي لطفت كثيرا من مسألة المبادرة الخاصة ورفعت بعض الحواجز السيكولوجية و الإيديولوجية إلا أن النقص بقى يميز هذا المحيط الذي نمت فيه خلال هذه الفترة والذي يظهر من خلال: ثقل التقنين وجموده، غياب وسائل الدعم والمساعدة، انعدام إستراتيجية شاملة لدمج "ص.خ" في صيرورة التصنيع، غياب مؤسسات لتكوين الرؤساء والمسيرين والموارد البشرية ونشر ثقافة المؤسسة...بالإضافة إلي صعوبات أخرى مرتبطة بالتمويل والتموين والضغط الضريبي وظاهرة سوء البيع و كساد البضاعة ...الخ، كل هذه النقائص تؤكد عدم توفر المحيط علي الشروط الموضوعية الكفيلة ببعث "صناعة خاصة قوية" مما يفسر ضآلة نسبة الانجاز للمشاريع المعتمدة آنذاك من طرف غرفة التجارة التي لم تتعدى 14% وتسبب أكثر في ارتفاع نسبة وفيات المؤسسات حيث تشير بعض الأرقام التي

---

[241] م.ل. بلحسين و و. لاكون "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة و الصغري و القطاع العام في الجزائر: بين التكامل و الاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد2 رقم 22 /السنة 86 / ص21- 42.

[242] نفس المرجع السابق.

توصلت إليها مصالح التصميم سنة 83 أن 80% من المؤسسات التي أنجزها الخواص كان طول عمرها لا يتعدى السنتين[243].

3– 3 المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق (90 إلى يومنا هذا)

3 – 3 - 1 الدخول العنيف في اقتصاد السوق

دخول الجزائر العنيف في الاقتصاد الحر يشبه نسبيا ما حدث مباشرة بعد الاستقلال حيث قررت الحكومة تكسير أشكال التنظيم الاشتراكي بنفس العنف الذي تم به تكسير أشكال التنظيم الليبرالي منذ 38 سنة حيث اختارت الانتقال إلى الاقتصاد الحر الذي حطمته سابقا تحت ضغوطات خارجية وقررت القيام بسلسلة من الإصلاحات البنيوية العميقة التي تضمنها برنامج التوازن الهيكلي الإصلاح « Réajustement Structurel » [244]: تحرير التجارة الخارجية، الانفتاح على الخارج, الخصخصة، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية)، التقليص من حجم العمال، تشجيع القطاع الخاص...الخ والذي جاء نتيجة اتفاقيات أبرمت مع صندوق النقد الدولي« FMI » عرفت باتفاقيات "ساند باي" من أجل الحصول على تسهيلات في التمويل بالعملة الصعبة، وهذا دون أدنى الاستعدادات، فـ"ص.خ" أقحمت عنوة في هذا السياق دون أن تكون مهيأة له فقد دخلت بمواصفات ضعيفة هشة صعبت من عملية تكيفها وصمودها أمام الظروف القاسية المرتبطة بهذه المرحلة.

3 – 3 – 2 العوامل الاكراهية الناتجة عن المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق : هذه المرحلة أنتجت اكراهات جديدة ذات طبيعة اقتصادية زادت من حدة الإشكال وعرقلت حركية "ص.خ"، البعض منها لخصها لنا الباحث "بويعقوب أحمد"[245] في مقال له[246] و البعض الآخر تم الإشارة إليه في سياق ملتقي دولي حول برنامج التوازن الهيكلي للإصلاح [247] من طرف عدة تدخلات أكدت بصورة قطعية التأثير السلبي لظروف وشروط المرحلة الجديدة المرتبطة بالانتقال إلي اقتصاد السوق علي وضع "م.ص.خ" و التي نوجز أهمها في النقاط التالية:

- المنافسة الحادة وغير العادلة: بعد تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الكلي نحو الخارج أصبحت المنافسة إكراه حقيقي تعاني منه بشدة المؤسسات الصناعية الخاصة، فالمنتجات الأجنبية

---

[243] الأرقام مستخلصة من المرجع السابق.

[244] Daoud Soltana « Les effets du programme d'ajustement structurel sur le développement de la PME en Algérie » Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

[245] " أحمد بويعقوب" أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة وهران و مدير بحث مجلة « CREAD ».

[246] Ahmed Bouyacoub « les caractéristiques de la gestion des ressources humaines dans les PME en Algérie à l'heure de la transition vers l'économie de marché »in « la gestion des ressources humaines dans les PME/PMI au Maghreb »N° spécial de la revue les cahiers du CREAD coordonné par le professeur A. Rezig, 1996 MED-CAMPUS/REMARH Réseau Maghrébin de Ressources Humaines.

[247] Colloque international sur l'ajustement structurel et croissance 13 et 14 Mai 1997 organisé par l'institut des sciences commerciales à l'université d'ORAN.

المتدفقة بكثافة على السوق الوطني فرضت عليها منافسة حادة وغير عادلة فهي لم تكن محضرة أو مستعدة لها. وهذا ما يفسر نسبيا إفلاس بعض المؤسسات وتوجه البعض إلى تغيير النشاط الصناعي بنشاط خدماتي مثل السياحة، الفندقة وخاصة الاستيراد لما يحقق من أرباح، فظروف هذه المرحلة يخدم بقوة مصلحة المستوردين وشركات الاستيراد والتصدير التي ليست في واقع الأمر سوى شركات للاستيراد والاستيراد فقط. فهذه الظروف وفرت الجو الملائم لبروز سوق البازار أمام ضعف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل حماية الاقتصاد التي لا يتعدى معدلها 11% بالمقارنة مع بلدان أخرى أين نجد 32% في الهند و27% في البرازيل و30% في الأرجنتين[248]. فكيف يمكن أن نطالب المستثمر الخاص بأن يبقى محافظا على نشاطه الصناعي وينتج نفس المنتج المستورد التنافسي الأجود والأرخص مقارنة مع منتجه الرديئ "إن تمكن من إنتاجه"، ماذا سيجني من وراء منافسة هذا المنافس القوي (المستورد) الذي يقوم باستيراد الحاويات المعبئة بالسلع ويتلقى الأموال الطائلة و هذا يشير إلى حجم التهديد الذي تواجهه "ص.خ" والمنتج الوطني على حد سواء.

ـ خسارة الصرف: مشكل خسارة الصرف هو ناتج أساسا عن التخفيضات المتتالية التي عرفتها العملة الوطنية (د.ج) المخطط لها في إطار برنامج التوازن الهيكلي الإصلاحي والتي لها آثار جد سلبية حيث تسببت في توقفات وإفلاس الكثير من المؤسسات الصناعية التي كانت قد لجأت في السابق إلى التمويل الأجنبي و الاقتراض على المدى الطويل « a terme » بين 91-94 قصد إمكانية الاستمرار في عملية الاستثمار التي تبقى في أغلبها ممولة عن طريق هذه القروض المالية. لكن التقهقر الذي أصاب العملة الوطنية أدى إلى زيادة رهيبة في أسعار البيع خاصة وأن أغلب المؤسسات المقرضة لم تفكر يوما في التقليص من هوامش الربح حيث كانت تستفيد بقوة من الفرق بين معدل الصرف الرسمي والصرف المتوازي الذي كان يمنح لها هامش هام من الربح من هذه العملات الرسمية. فقد كان مثلا الدولار الأمريكي يباع في حدود 8 د.ج في 89 عندما لجأت هذه المؤسسات إلى الاقتراض ليتعدى 56 د.ج في 96 حيث ارتفع بأكثر من 07 مرات عن قيمته الأولى. ولتوضيح التخفيض الرهيب الذي تعرضت إليه العملة الوطنية ندرج في هذا الإطار جدول توضيحي يتضمن تطور سعر الصرف دج بالنسبة لأربع عملات أجنبية بين الفترة الممتدة بين 88 إلى 96 وهي تعرف بالسنوات العصيبة التي عرفت عدة تخفيضات:

[248] جريدة الخبر الأسبوعي من 01 إلى 07 مارس 2000 , ص 02 .

الجدول رقم 07 : تطور سعر د.ج بالنسبة للعملات الأجنبية

السنوات العملات	88	89	90	91	92	93	94	95	96
الدولار الأمريكي	6.84	8.05	12.19	21.19	22.78	24.08	43.08	52.18	56.21
الفرنك الفرنسي	1.12	1.38	2.38	4.13	4.14	4.05	7.98	10.64	10.71
الليرة الايطالية	5.18	6.35	10.76	18.70	15.49	14.39	26.34	32.90	36.77
البيزتا الاسبانية	5.96	7.36	12.68	22.23	19.93	17.44	32.57	42.94	43.02

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لمدينة وهران

أما في ما يتعلق بتطور معدل الصرف بين 88- 96 لهذه العملات ندرجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تطور معدل الصرف بين 88-96 بالمقارنة مع د.ج

السنوات العملات	88	96	الفرق	النسبة
الدولار الأمريكي	6.8481	56.2142	49.3661	%720.87
الفرنك الفرنسي	1.2101	10.7181	9.5979	%856.80
الليرة الايطالية	5.1803	36.7786	31.5983	%609.97
البيزتا الاسبانية	5.9634	43.0236	37.0602	%621.46

المصدر: غرفة التجارة والصناعة لولاية وهران

وهذا يشير إلى حجم الخسائر المالية التي منيت بها هذه المؤسسات التي لم تكن أن تقبل أبدا بالاقتراض لو أحيطت علما منذ البداية بنسب التخفيض. وتشير غرفه التجارة (وهران) أن عملية التقييم المالي لخسارة الصرف لـ 14 مؤسسة فقط بمدينة وهران أسفر عن أزيد من 32 مليار د.ج. كما تشير أن 50% من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص للغرب الجزائري والتي تشغل حوالي 8000 أجير تضررت بقوة من هذا المشكل الذي وضعها في حالة عجز تام . وفي ظل غياب الدعم المالي استحال عليها إمكانية تسديد القروض فلم يبقى أمامها سوى إعلان الإفلاس وتسريح العمال . وأمام تقهقر العملة الوطنية وحالة اللا-استقرار لسوق الصرف الرسمية والموازية تبقى المؤسسات الخاصة وحتى العمومية قاب قوسين من الإفلاس في ظل معادلة خسارة الصرف وارتفاع أسعار الورقة الخضراء.

- **تعذر الحصول على رؤوس الأموال:** تقهقر دج نتج عنه اكراه تعذر الحصول على رؤوس الأموال و بالتالي تعذر على "ص.خ" استيراد ما تحتاجه من مواد أولية وأدوات ...الخ بسبب النقص الكبير في السيولة وغلاء القروض المالية، ونشير في هذا السياق إلى ظاهرة احتكار التجارة الخارجية من طرف مالكي السيولة القادرين على الدفع الفوري .
- **زيادة هامة في التكاليف:** نتيجة ترابط عدة عوامل مثل تقهقر العملة الوطنية، التضخم، غلاء القروض المالية ...الخ مما أثر في ارتفاع سعر بيع المنتجات وتسبب في انخفاض الطلب عليها.

- انكماش الطلب: نتيجة انخفاض القدرة الشرائية التي ساهمت في تدهورها عدة عوامل مثل: التضخم، تقهقر "د.ج"، رفع الدعم، ارتفاع الأسعار، حجز الأجور والتخفيض منها، تسريح العمال..الخ، وتشير بعض الأرقام أن القدرة الشرائية انخفضت بحوالي 100% خلال السنوات الأخيرة كما أن الاتفاق الاجتماعي تقلص من 12% سنة 98 إلى 09% سنة 1999[249].

- اكراهات مرتبطة بإشكالية تسيير الموارد البشرية: فهذه المرحلة تتطلب فئة جديدة من المسيرين متحكمة في تسيير العنصر البشري، في تقنيات المانجمنت الحديث والتسويق و إدراج عنصر المخاطرة كمعطى أساسي في العملية الاقتصادية الفعالة والتنافسية .

- الإكراهات القانونية: جاء التقنين الجديد بزخم كبير من القوانين أوجب على المؤسسات الصناعية التعامل معها فهناك قانون العمل، الجمارك، المنافسة، الضرائب المناطق الصناعية، المحيط، النظافة والأمن، القانون الحضري..الخ، مما صعب عليها حتى عملية استيعابها والتحكم فيها بالإضافة إلى ما تتضمنه من تكاليف جديدة زادت من حدة الضغط عليها، ناهيك عن مشاكل تطبيقها.

و علي العموم كل هذه المعطيات سواء ارتبطت بالمرحلة الاستعمارية أو مرحلة الاقتصاد الموجه أو المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق إنما تسير في منحي الكشف عن طبيعة السياق العام الذي ولدت و نمت فيه المؤسسة الصناعية الخاصة و ما لاقته من عوامل معرقلة أثرت علي ميلادها و حدت من نموها و جردتها من أن تكون يوما تنافسية و منتجة لنفسها، و بالتالي كل هذا يكشف عن أهمية عوامل المحيط وضرورة التقليل من حدة العوامل المعرقلة، فالمؤسسة تبقي عنصر من عناصر هذا المحيط تولد و تنمو فيه، و منه تستخلص مواردها و تنظيمها و ضبطها الاجتماعي، مما يفرض علينا ضرورة تلطيفه و القضاء علي عدوانيته و جعله أكثر تلاؤما و موفرا للشروط الكفيلة بتأطير ولادة سليمة للمقاولة الصناعية الخاصة و تنميتها و ترقيتها.

هذا ما تفطنت إليه السلطات المعنية في الجزائر و حاولت تداركه في إطار المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق حيث أقدمت علي خطوات جريئة و اتخذت سلسلة من الإجراءات العملية ترجمت ميدانيا بعدة آليات و ميكانيزمات أحدثت خصيصا للتخفيف من حدة المعاناة التي عاشتها الصناعة الخاصة و توفير الشروط الملائمة للميلاد السليم لمثل هذه المؤسسات و دعمها و ترقيتها، هذا ما سنحاول أن نعرضه عليكم في العنصر الموالي.

3 – 3 – 3 الآليات المحدثة لدعم و ترقية القطاع الخاص

[249] جريدة الخبر الأسبوعي السنة الثانية العدد 63 من 17 إلى 23 ماي 2000 ص 07.

إن الإصلاحات السياسية و الاقتصادية المعتمدة أفرزت جهاز قانوني و تشريعي متكامل نظريا لدعم و ترقية القطاع الخاص و أعاد الاعتبار لمكانته و ثمن وجوده من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمشة و من خلال توحيد المعاملة و إلغاء كل أشكال التمييز بينه و بين القطاع العام و مع ذلك فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد و لم تكتفي الدولة بإصدار القوانين و المراسيم بل تعدته باتخاذ إجراءات و خطوات ميدانية جريئة تضمنت إنشاء عدة هيئات حكومية أحدثت خصيصا لهذا الغرض و كانت بمثابة أدوات و آليات ميدانية لدعم و ترقية هذه المؤسسات و عبرت حقا عن مدى جدية الإرادة السياسية للدولة في الدفع بها نحو الارتقاء إلي مستوى التنافسية و أبرز هذه الآليات نعرضها عليكم كالتالي.

3 -3 -3 – 1 الهيئات المتخصصة في التمويل:

تم إنشاء عدة آليات و أدوات مالية أحدثت خصيصا لتذليل الصعوبات المالية التي تعترض طريق الخواص في تمويل مشاريعهم الاستثمارية فجاء ميلاد أول "صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" « FGAR » [250] سنة 2002 لكن نشاطه الفعلي لم يبدأ إلا في 2004 [251] و يعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية ميدانية جاءت لسد الفراغ الكبير المهيمن علي إشكالية التمويل و معالجته من خلال إفراز عدة حلول مثل منح الضمانات الضرورية للحصول علي قروض بنكية لفائدة المؤسسات الخاصة مكنتها من الانطلاق فعليا في إنجاز مشاريعها الاستثمارية سواء كانت مرتبطة بالإنشاء أو بتجديد التجهيزات أو بإحداث توسعات صناعية...الخ. و قد تعددت آليات هذا الصندوق و تطورت حيث أصبح يعمل اليوم من خلال آلية جديدة هي « FGARIMEDA » المستخدمة خاصة في إعادة تأهيل "م.ص.م" و برنامج "ميدا" « MEDA » و هو برنامج الإتحاد الأوروبي الذي جاء من أجل تنفيذ الشراكة الأورو – متوسطية و يتضمن تقديم دعم مالي و فني لمواكبة الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية و الاجتماعية للشركاء المنتمين لحوض البحر الأبيض المتوسط، و مستوى الضمانات التي تقدم علي مستواه تصل إلي 150 مليون د.ج و هو بذلك يفوق بكثير ما يمنحه صندوق « FGAR » الذي لا يتعدي سقفه 25 مليون د.ج[252] و يذكر أن هناك ما يسمي بصندوق ضمان استثمارات "م.ص.م" « CGDI » أحدث في 2004 و لم يبدأ فعليا نشاطه إلا مع بداية 2006 [253]. و يبقي هنالك العديد من الصناديق الأخرى التي وضعت تحت تصرف أصحاب المشاريع مثل "صندوق دعم التصدير"« FDE » ، "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"

---

[250] أنشئ صندوق « FGAR » بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

[251] المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. موقع منتدى التمويل الإسلامي علي الأنترنت.

[252] Mourad « le développement de la garantie financière en Algérie (FGAR) » Mardi 2 Janvier 2007/ algerie-dz.com.

[253] أنشئ صندوق ضمان استثمارات (م.ص.م) « CGDI » في 19 أفريل 2004.

« FNRDA »، "صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" « GCIPME »، "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية" « FNPAIT »، "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" « FNSEJ »، "صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض" « FCMGR »، "صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي" « FRSDA » و"صندوق التأمين علي البطالة" « CNAC » ...الخ[254].

3 – 3 – 3 - 2 الهيئات الحكومية المختصة لدعم ميلاد و ترقية "م.ص.م":

ـ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ » [255] أنشأت في 1996 و هي تسعي إلي تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لها فروع جهوية . ـ وكالة ترقية ودعم الاستثمارات « APSI » [256] وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع في إنشاء مؤسساتهم و المحافظة عليها من خلال إنشاء شباك موحد يهدف إلى تقليص آجال الإجراءات الإدارية و القانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز حد شهرين من تاريخ إيداع التصريح بالاستثمار . ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[257] « ANDI » التي أنشأت في 2001 وميلادها في الواقع جاء كبديل عن الوكالة السابقة « APSI » لفشلها في إنجاز نتائج مرضية على المستوى التطبيقي فهي لم تستطيع إنجاز سوى 500 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات على أرضية الواقع في حين أن الحكومة كانت قد خصصت ما يقارب 4.2 مليار دولار أمريكي لإنجاز 43000 مشروع و هذا يشير إلى حجم الفجوة بين الأهداف المسطرة و النتائج الميدانية المنجزة ويوحي في نفس الوقت إلى مدى العجز و القصور الذي اتسمت به هذه الهيئة كما أن المزايا المقدمة لم يستفيد منها في الغالب سوى المضاربين[258].ـ لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية « CALPI » و التي أنشأت سنة 2004 على مستوى المحليات مع العلم أن هذه اللجان ضمت إلى الشباك الوحيد في إطار قانون الاستثمارات لسنة 2001. ـ المشاتل التي أنشأت في فبراير 2003 لاستقبال و احتضان و مرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات . ـ المجلس الوطني لترقية المقاولة[259] الذي جاء لتكثيف نسيج م.ص.م و دمجها في الأسواق العالمية . ـ المجلس الوطني الاستشاري لترقية "م.ص.م"[260] و يركز علي الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف

---

[254] هواري خيثر " تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (1962 – 2008) " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تسيير مؤسسات موقع ديوان العرب الجزائر سبتمبر 2009.

[255] أنشأت وكالة « ANSEJ » بمقتضي المرسوم التنفيذي 296- 96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

[256] أنشأت وكالة « APSI » بمقتضى المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993و أمر تنظيمها جاء لاحقا في شكل المرسوم التنفيذي رقم 4/ 319 المؤرخ في 17 جوان1994

[257] أنشأت وكالة « ANDI » بموجب الأمر الرئاسي 01 – 03 المؤرخ في 2001/08/20

[258] "المناخ الاستثماري لـ م.ص.م في الجزائر" موقع منتدى التمويل الإسلامي .

[259] أنشئ في 22 أفريل 2003.

[260] أنشئ في 25 فبراير 2003.

الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير هذا القطاع . ـ الوكالة الوطنية لتطوير م.ص.م« ANDPMI » [261] و جاءت لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة . ـ بالإضافة إلى هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية للعقار الصناعي « ANFI » و المجلس الوطني للاستثمار « CNI » وغرف التجارة و الصناعة « CCI » ومراكز تسهيل"م.ص.م"...الخ.

يضاف إلى كل هذه المعطيات ما أقدم عليه رئيس الجمهورية شخصيا من مسح لديون أصحاب "م.ص.م" لدى البنوك و التي تقارب المليار دولار و تمثل 70% من الشباب الذين عجزوا عن تسديدها في الآجال المحددة[262] وهي خطوة تشجيعية للشباب من أجل النهوض بمؤسساتهم و تطويرها. وكل هذه المعطيات إنما تعبر في النهاية عن الدفع القوي وغير مسبوق الذي أعطي على المستوى الميداني لدعم و ترقية القطاع الخاص و تمكينه من التطور بشكل مستمر و لقد ساهم هذا الدفع بالفعل في إنجاز مثل هذا التطور و لو نسبيا على المستوى الكمي لتعداد "م.ص.م.خ" على حساب المؤسسات العمومية لكن على المستوى الكيفي لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب و إلى مستوى التنافسية و الاستجابة لمعايير نظام النوعية....ISO المعمول بها عالميا، فالنتائج تبقى هزيلة و محدودة جدا و لا تسمح لها إطلاقا من الصمود أمام نظيراتها الأوروبية و هذا ما سنحاول معرفته من خلال التطرق إلى تطور تعداد "م.ص.م.خ" و محدوديتها.

3 - 3 – 4 تطور تعداد "م.ص.م" بين 2005 و 2009

أدت مختلف الآليات المحدثة في إطار المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق إلى رصد عدة حركات تصاعدية في تعداد "م.ص.م.خ" بالمقارنة مع المرحلة السابقة للاقتصاد الموجه، فحتى بداية التسعينات (90) لم يكن النسيج الصناعي الخاص يمثل سوى 20% مقابل 80% تابع للقطاع العام[263] ليعرف سلسلة من الارتفاعات التي لم تتوقف عن الصعود على حساب القطاع العام بسبب الإفلاسات وحركة الخصخصة التي عرفتها المؤسسات العمومية و ما أفرزته الإصلاحات المعتمدة من آليات دعم و ترقية لـ "م.ص.م.خ" السابقة الذكر.

و تشير بعض التقديرات أن العدد السنوي لـ "م.ص.م" المنشأة كان أقل بكثير من 1000 مؤسسة سنويا قبل 1990 ليصل تقريبا إلى 3000 مؤسسة سنة 1991 و تجاوز 5000 مؤسسة في 1994 و

---

[261] أنشأت في 03 ماي 2005.

[262] الرئيس بوتفليقة يمسح ديون "م.ص.م" Fondation.org. WWW.Grameen

[263] حسين رحيم "نظم الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر العدد 2003/2 ص 163.

10000 مؤسسة تقريبا سنة 2000[264] و أن 60 % من "م.ص.م" التي سجلت على مستوى سنة 2000 أنشأت بعد 1994 و بالضبط بعد صدور قانون الاستثمارات في 1993 و بعد برنامج الإصلاح الهيكلي و ما نتج عنه من إصلاحات بنيوية [265]، و حسب دراسة للديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع إدارة الضرائب أجريت في أكتوبر 2000 فإن حوالي 62000 مؤسسة أنشأت مابين 1995 و 2000 بعدما كان العدد لا يتجاوز 2900 مؤسسة قبل 1995 و تبرز نفس الدراسة هيمنة القطاع الخاص بإنشاء 58884 مؤسسة لوحده أي ما يمثل 94.25 % مقابل 2993 مؤسسة تعود للقطاع العام أي ما يمثل 4.74% فقط[266] هذه الهيمنة التي أصبح يتمتع بها مؤخرا القطاع الخاص و التي يصفها الباحث "بويعقوب أحمد" بالهيمنة الاقتصادية، فقد أشار في مقال له أن إنتاج "م.ص..م.خ" أصبح مسيطرا في أغلب القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات و التي قدر نصيبها من الثروة سنة 1989 بـ 60% ليرتفع إلى 80 % سنة 2000[267].

و نبقى دائما في سياق سلسلة الارتفاعات المسجلة على مستوى تعداد "م.ص.م.خ" حيث تشير مصادر "الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب" « ANSEJ » إلى إنشائها لـ 81185 مؤسسة مصغرة في ظرف 10 سنوات من 1997 إلى 2007[268] .

و تؤكد تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية استمرار الحركة التصاعدية في الإنشاءات ليصل العدد إلى 321387 مؤسسة سنة 2008 بفارق يقدر بـ 27441 مؤسسة بالمقارنة مع 2007[269] لتصل إلى 335486 "م.ص.م" في السداسي الأول من سنة 2009 دون حساب الصناعة التقليدية و النشاطات الحرفية الذي قدر بـ 162085 مؤسسة و الأعمال الحرة بـ 72669 أي بمجموع 570240 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص لوحده[270].

و كل هذه المعطيات الرقمية تبرز بوضوح السيطرة التعدادية أو الكمية التي أصبح يتمتع بها القطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة مما دفعنا إلى **تحديد الفترة الممتدة بين 2005 و السداسي الأول من 2009** لإبراز أهم الخصائص المميزة لحركية تطور تعداد "م.ص.م.خ"

---

[264] Bouyacoub Ahmed « Les PME en Algérie : quelles réalités » P82 un ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME :approches Algéro- Françaises » P75-94 sous la direction de Abderrahmane Abdou, Ahmed Bouyacoub, Michel Lallement et Mohamed Madoui Edition L'harmattan France Année 2004 P280

[265] Idem P80

[266] حسين رحيم "نظم الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر العدد 2003/2 ص 163

[267] Bouyacoub Ahmed « Les PME en Algérie : quelles réalités » P76 un ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME :approches Algéro- Françaises » P75-94 sous la direction de Abderrahmane Abdou, Ahmed Bouyacoub, Michel Lallement et Mohamed Madoui Edition L'harmattan France Année 2004.

[268] ANSEJ « Entrepreneuriat en Algérie » publié par Algérie le 06/07/07 http://algérie. wordpress.com /category / ansej /

[269] نشرية المعلومات الاقتصادية الإحصائية رقم 14 الصادرة عن وزارة "م.ص.م" و الصناعة التقليدية معطيات 2008.

[270] نشرية المعلومات الاقتصادية الإحصائية الصادرة عن وزارة "م.ص.م" و الصناعة التقليدية معطيات 2009.

بالمقارنة مع باقي مكونات القطاع الخاص و المؤسسات العمومية في الجزائر و التركيز بشكل أساسي على عدة مؤشرات مرتبطة بتطور تعداد "م.ص.م.خ" دون الأخرى مثل تطور مناصب الشغل المحدثة من طرفها، تطور الناتج الداخلي الخام المسجل على مستواها خارج المحروقات...الخ (بهدف إدراك مدى مساهماتها في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية) و التي سيتم التعرض إليها من خلال إدراج عدة جداول إحصائية[271] تتضمن مختلف الزيادات السنوية مما سمح لنا باستخراج الزيادات الإجمالية المحققة خلال السنوات الخمس و تحديد معدلاتها التطورية و هو العنصر الذي سنركز عليه في هذا العرض.

الجدول رقم 09 : تطور تعداد "م.ص.م" في الجزائر بين 2005 و 2009

ط. المؤسسات تطور م .ص.م		المؤسسات الخاصة		الصناعة التقليدية	مجموع ق . الخاص	م . عمومية	المجموع
		أشخاص معنوية (مؤسسات)	أشخاص طبيعية (مهن حرة)				
2005		245842	انظر الملاحظة	96072	341914	874	342788
2006		269806	انظر الملاحظة	106222	376028	739	376767
التطور	الفرق	23964	/	10150	34114	-135	33979
	%	09.74	/	10.56	09.97	-15.45	9.91
2007		293946	62633	116347	410293	666	116347
التطور	الفرق	24140	/	10125	34265	-73	34192
	%	08.94	/	9.53	09.11	-09.88	9.08
2008		321387	70626	126887	518900	626	519526
التطور	الفرق	27441	7993	10540	108607	-40	37941
	%	09.34	12.76	9.06	26.47	- 06.01	9.23
السداسي 1/ 2009		335486	72669	162085	570240	598	570838
التطور	الفرق	14099	2043	35198	51340	-28	51312
	%	04.39	2.89	27.74	09.89	-04.47	9.87
مجموع الزيادات	الفرق	89644	10036	66013	228326	- 276	228050
	%	36.46	16.023	68.71	66.77	- 31.57	66.52

قراءة المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول أعلاه تكشف لنا عن عدة حقائق نوجزها كالتالي:

1°/ حركية تطورية صاعدة مستمرة في تعداد القطاع الخاص و التي لم تتوقف قط عن الصعود خلال السنوات الخمس المحددة أعلاه حيث وصل إلى 570240 مؤسسة سنة 2009 بعدما كان يقدر بـ 341914 مؤسسة سنة 2005 مسجلا في ظرف خمس سنوات زيادة إجمالية صافية تمثلت في

[271] وهي جداول جمعت و رتبت من طرفنا على أساس معطيات متوفرة على مستوى أربع نشريات معلوماتية صدرت عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و التي تم الحصول عليها على موقع www.pmeart.org. و هذه النشريات هي كالتالي:
نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2006 .
نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 لسنة 2007 .
نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 14 معطيات 2008 .
نشرية المعلومات الاقتصادية معطيات السداسي الأول 2009 .

228326 مؤسسة أي بمعدل نمو قدر بـ 66.77 % بالمقارنة مع 2005. و قد تجسدت هذه الحركية بشكل واضح على مستوى المكونات الثلاث للقطاع الخاص فمثلا:

- انتقال تعداد "م.خ" من 245842 مؤسسة سنة 2005 إلى 335486 مؤسسة سنة 2009 مسجلة بذلك زيادة إجمالية صافية قدرت بـ 89644 مؤسسة في ظرف خمس سنوات بما يوازي 36.46 % معدل نمو.
- انتقال الأعمال أو المهن الحرة من 62633 مؤسسة سنة 2007 إلى 72669 مؤسسة سنة 2009 مسجلة فارق إجمالي صافي قدر بـ 10036 مؤسسة، بما يعادل 16.03% سجل خلال فترة ثلاث سنوات من 2007 إلى 2009 [272].
- انتقال تعداد الصناعة التقليدية و النشاطات الحرفية من 96072 مؤسسة سنة 2005 إلى 162085 مؤسسة سنة 2009 مسجلة فارق تطوري إجمالي يقدر بـ 66013 مؤسسة في ظرف خمس سنوات أي ما يوازي 68.77% معدل نمو و كل هذه الارتفاعات المتسلسلة في تعداد مكونات القطاع الخاص و التي سجلت خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 إنما تعبر عن النتائج الميدانية لما أحدث سابقا من هيئات حكومية و آليات و ميكانيزمات لدعم و ترقية القطاع الخاص و تثمن بشكل موضوعي المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية لإنعاش هذا القطاع وجعله أكثر تنافسية.

2/ قي المقابل نلاحظ حركية تطورية نازلة بشكل مستمر عرفتها المؤسسات العمومية التي لم تتوقف قط عن النزول خلال السنوات الخمس فقد كان تعدادها يقدر بـ 874 مؤسسة سنة 2005 ليصبح 598 مؤسسة سنة 2009 مسجلة بذلك سلسلة من الانخفاضات حيث فقدت 135 مؤسسة سنة 2006 و 73 مؤسسة سنة 2007 و 40 مؤسسة سنة 2008 و 28 مؤسسة سنة 2009 لتصل المحصلة العامة إلى فقدان 276 مؤسسة في ظرف خمس سنوات أي ما يوازي تقريبا - 32% معدل نمو.

وهذا التقهقر يفسر بما تعرضت إليه المؤسسات العمومية من إفلاسات و ما نالته من حركة الخصخصة التي انتهجتها الدولة في إطار المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق بعدما توقف الدعم المخصص للعديد منها في حركة واضحة عن تخلي الدولة عنها و هذا ما يذهب إليه الباحثون في تفسير هذا المنحى التقهقرى في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية و يفسر جزئيا الحركية الصاعدة لتعداد المؤسسات الخاصة مما يعبر في النهاية عن الهيمنة العددية الواضحة التي أصبح يتمتع بها القطاع الخاص و مكوناته بالمقارنة مع المؤسسات التابعة للقطاع العام.

و نفس منحى الحركية نجده مترجما على مستوى تطور مناصب الشغل سواء بالصعود بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو بالنزول بالنسبة للمؤسسات العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

---

[272] حسب الوثائق فإن المهن الحرة تم دمجها مع تعداد "م.ص.م.خ" بالنسبة للسنتين 2005 و 2006 و لم يتم فصلها إلا مع 2007 مما لم يسمح لنا من معرفة التعداد الحقيقي الخاص بهاتين السنتين و من تقدير الفارق التطوري لهما مما جعلنا نكتفي بالزيادة الإجمالية المسجلة خلال ثلاث سنوات من 2007 إلى 2009.

الجدول رقم 10 : تطور مناصب الشغل في الجزائر بين 2005 و 2009

طبيعة المؤسسات / تطور مناصب. ش		المؤسسات الخاصة	الصناعة التقليدية	مجموع مناصب ق.خ	م. عمومية	المجموع
2005		888809	192744	1081553	76283	1157856
2006		977942	213044	1190986	61661	1252707
التطور	الفرق	89133	20300	109433	-14622	94851
	%	10.02	10.53	10.11	-19.16	08.19
2007		1064983	233270	1298253	57146	1355399
التطور	الفرق	87041	20226	107267	-4515	102692
	%	08.90	09.49	09	-07.32	08.19
2008		1233070	254350	1487423	52786	1540209
التطور	الفرق	168090	21080	189170	-4360	184810
	%	15.78	09.03	14.57	-07.62	13.63
س الأول 2009		1274400	324170	1598635	51149	1649784
التطور	الفرق	41330	69820	111212	-1637	109575
	%	03.35	27.45	07.47	-03.10	07.11
الزيادات الإجمالية	الفرق	385594	131426	517082	-25134	491928
	%	43.38	68.18	47.80	-32.94	42.48

المنحى العام الذي نقدمه لقراءة الأرقام المدرجة ضمن الجدول أعلاه لا يختلف عن القراءة السابقة حيث نلاحظ نفس الحركية التطورية الصاعدة لكن هذه المرة في خلق مناصب شغل بالنسبة للقطاع الخاص و مكوناته ونفس النزول و التقهقر يميز حركة مناصب الشغل على مستوى المؤسسات العمومية و هذا ما سنحاول أن نورده عليكم بالتفصيل فيما يلى:

1/ حركية تطورية صاعدة سنويا في تعداد مناصب الشغل المنشأة من طرف القطاع الخاص و التي لم تتوقف عن الصعود خلال السنوات الخمس المحددة أعلاه حيث قدر عدد المناصب في 2009 بـ 1598635 منصب بعدما كان في حدود 1081553 منصب سنة 2005 أي بفارق إجمالي صافي قدر بـ517082 منصب شغل أحدث خلال هذه الفترة، بما يعادل 47.80 % معدل نمو و قد تميزت هذه الحركية بسلسلة من الارتفاعات المتواصلة و المتتالية سنويا في خلق مناصب الشغل تأرجحت بين 109433 منصب أحدث سنة 2006 بما يعادل 10.11% (بالنسبة لسنة 2005) ثم 107627 منصب أنشئ سنة 2007 بما يوازي 09% (بالنسبة لـ 2008) ليصل إلى إحداث 189170 منصب سنة 2008 بما يوازي 14.57% (بالنسبة لـ 2007) و هي أعلى نسبة سجلت خلال هذه الفترة ثم يسجل إنشاء 111212 منصب شغل في السداسي الأول فقط من 2009 أي بمعدل 07.47% (بالنسبة لـ 2008).

2/ هذا ما نجده ينطبق أيضا على مكونات القطاع الخاص حيث نلاحظ ارتفاع تعداد المناصب المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة "م.ص.م.خ" الذي وصل سنة 2009 إلى 1247400 منصب بعدما كان في حدود 888809 منصب سنة 2005 أي بفارق إجمالي صافي يقدر بـ 385594 منصب أحدث خلال هذه الفترة أي بما يوازي 43.38% معدل نمو.

هذه النسب نجدها تتميز بارتفاع شديد مع الصناعة التقليدية و النشاطات الحرفية حيث وصلت إلى 68.18% أنجزت خلال نفس الفترة (2005 - 2009) فبعدما كان عدد مناصب الشغل يقدر على مستواها في 2005 بـ 192744 ارتفع بقوة حيث وصل إلى 324170 منصب أي بفارق إجمالي صافي 131426 منصب إضافي أحدث خلال هذه الفترة مما سمح لها بالوصول إلى تسجيل مثل هذه النسبة المرتفعة جدا في النمو و المقدرة بـ 68.18%.

3/ حركية تقهقرية متتالية عرفتها المؤسسات العمومية في خلق مناصب الشغل حيث فقدت 25134 منصب خلال السنوات الخمس أي بما يوازي - 32.94% تمثل نسبة الخسارة التي تكبدتها "م.ع" فبعدما كان عدد المناصب المتوفر لديها يقدر بـ 76283 منصب سنة 2005 أصبح لا يتجاوز حد 51149 منصب سنة 2009 و أعلى نسبة خسارة عرفتها ارتبطت بسنة 2006 حيث قدرت بـ - 19.16% و نفس المآل عرفته السنوات الأخرى حيث تأرجحت الخسارة بين - 07.32% سنة 2007 و - 07.62% سنة 2008 و - 03.10% سنة 2009 مع العلم أن السنة الأخيرة مرتبطة بالسداسي الأول فقط من السنة.

تقهقر و تراجع هذه النسب إنما هو نتيجة لما عرفته المؤسسات العمومية من إفلاسات و خصخصة العديد منها و تحولها قانونيا إلى القطاع الخاص و بالتالي من المنطقي جدا أن يكون هناك عمليات متتالية لتسريح العمال مما يفسر هذه الحركية النازلة المتتالية لأعداد مناصب الشغل المفقودة على مستواها. وهذا ما يصب في ترسيخ هيمنة القطاع الخاص و سيطرته في إحداث مناصب شغل بالمقارنة مع المؤسسات العمومية التي تستمر في فقدان ما لديها من عمال.

وهذه الهيمنة تزداد وضوحا مع مؤشر تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات الذي يؤكد مدى المساهمة الفعلية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام و أهم المعطيات المتوفرة لدينا نقدمها ملخصة في الجدول الإجمالي الموالي و المتضمن للفترة الممتدة بين 2001 و 2007[273] :

[273] نشرية 2008 و نشرية 2009 الصادرتين عن وزارة "م.ص.م" و الصناعة التقليدية لا تتوفر إطلاقا على معطيات معبرة عن تطور الناتج الداخلي الخام (خارج قطاع المحروقات) بالمقارنة مع 2006 و 2007 لهذا نجدها (أي السنتين 2009/2008) تنتفي بالجدول المعبر عن هذا المؤشر .

الجدول رقم 11 : تطور الناتج الداخلي الخام (ن.د.خ) خارج قطاع المحروقات

السنة	الطابع القانوني	نسبة القطاع العام في (ن.د.خ)	نسبة القطاع الخاص (ن.د.خ)
2001	القيمة م . دج	481,5	1560.2
	النسبة المئوية	23,6	76.4
2002	القيمة م.دج	505	1679.1
	النسبة المئوية	23,1	76.9
2003	القيمة م.د.ج	505.6	1884.2
	النسبة المئوية	22.9	77.1
2004	القيمة م.د.ج	598.65	2146.75
	النسبة المئوية	21.8	78.2
2005	القيمة م.د.ج	651	2364.5
	النسبة المئوية	21.59	78.41
2006	القيمة م.د.ج	704.05	2740.06
	النسبة المئوية	20.44	79.56
2007	القيمة م.د.ج	749.86	3153.77
	النسبة المئوية	19.20	80.80

الوحدة مليار دينار جزائري

تؤكد النسب المئوية ضمن الجدول أعلاه السيطرة القوية للقطاع الخاص في تحصيله للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات على حساب المؤسسات العمومية التي تكتفي بالحصص الضئيلة جدا في حين لم يتوقف القطاع الخاص في تحصيل حصص الأسد خلال السنوات السبع من 2001 إلى 2007 وصلت حد 80.80% سنة 2007 بعدما كانت في حدود 76.4% سنة 2001 و قد توسطتها نسب مئوية مماثلة في القوة المتصاعدة حيث سجلت سنة 2002 نسبة 76.9% و سنة 2003 نسبة 77.1% و سنة 2004 نسبة 78.2% و سنة 2005 78.41% ثم سنة 2006 سجلت نسبة 79.56% و بالتالي فهي كلها تكشف عن النصيب المسيطر بقوة و بشكل متواصل للناتج المحلي الخام (خارج قطاع المحروقات).

و أمام قوة هذه الحر كية الصاعدة في تحصيل الناتج المحلي الخام نرصد حركية أخرى عكسية تقابلها تتصف أكثر بالتقهقر و التراجع و تحصيل النسب الضئيلة المميزة للقطاع العام التي وصلت إلى 19.20% سنة 2007 بعدما كان في حدود 23.6% سنة 2001 ليعرف بعدها سلسلة من الانخفاضات المتلاحقة و التي لم تتوقف عن النزول نرصدها لكم حسب الترتيب المتتالي: 23.1% سنة 2002 و 22.9% سنة 2003 و21.8% سنة 2004 و21.59% سنة 2005 ثم 20.44% سنة

2006. و في الواقع كل هذه الأرقام و النسب إنما تعكس بوضوح مدى "الهيمنة الاقتصادية"[274] التي أصبح يتمتع بها القطاع الخاص بالمقارنة مع المؤسسات العمومية فهو يتقدم عنها بالنسبة للمكاسب المرتبطة بخلق الثروات و الخدمات[275] و ما يحدثه من مناصب شغل تساهم و لو جزئيا في امتصاص البطالة مما يجعل مساهمته أكيدة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

لكن و مع ذلك فإن المتمعن في عمق المسألة نجده يتحفظ كثيرا عن مثل هذه النتائج الكمية المرصودة و يأخذها بحذر شديد لوجود مؤشرات أخرى مقابلة تعبر أكثر عن سلبيته و محدوديته مثل نصيب الصناعة من الحجم الإجمالي لـ "م.ص.م.خ" و سلسلة الوفيات و الإختفاءات التي تقابل الحركية الصاعدة في تعدادها و بنية مناصب الشغل المحدثة من طرفها، هذا ما سنحاول إبرازه في النقاط التالية :

1/ نصيب الصناعة في الحجم الإجمالي لـ "م.ص.م.خ" لا يمثل سوى نسب ضئيلة جدا تتصف بالتراجع و التقهقر المستمر بالمقارنة مع نصيب قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية المهيمن و هذا يتضح أكثر عندما نتعرض إلى تطور و توزيع هذه المؤسسات حسب الفروع و القطاعات المجسد في الجدول الموالي:

الجدول رقم 12: تطور و توزيع المؤسسات الخاصة حسب الفروع و القطاعات

السنوات	فروع النشاطات	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة و الصيد البحري	خدمات ذات الصلة بالصناعة	المجموع
2006	عدد م ص م خ	123782	90702	51343	3186	793	269806
	%	45.88	33.62	19.03	01.18	0.29	100
2007	عدد م ص م خ	135151	100250	54301	3401	843	293946
	%	45.98	34.10	18.47	01.16	0.29	100
2008	عدد م ص م خ	147582	111978	57352	3599	876	321387
	%	45.92	34.84	17.84	01.12	0.27	100
2009	عدد م ص م خ	154078	118268	58646	3592	902	335486
	%	45.93	35.25	17.48	01.07	0.27	100
			%81.18				

نلاحظ من خلال قراءة المعطيات الرقمية المجسدة في هذا الجدول بروز هيمنة قطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية في حركية تطورية صاعدة لم تتوقف قط ميزت الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 حيث وصل إلى تسجيل 81.18 % في السداسي الأول من 2009 بالمقارنة مع باقي

[274] Bouyacoub Ahmed « Les PME en Algérie : quelles réalités » P76 un ouvrage collectif « Entrepreneurs et PME :approches Algéro- Françaises » P75-94 sous la direction de Abderrahmane Abdou, Ahmed Bouyacoub, Michel Lallement et Mohamed Madoui Edition L'harmattan France Année 2004.

[275] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logique domestique et logique économique » Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs, et Gouvernance des PME/PMI : Approches Franco-Algériennes) sous la direction de Ahmed Bouyacoub et Mohamed Madoui Année 2003/ PP 95-113

القطاعات الأخرى أين الصناعة لم تحتل سوى نسب ضئيلة جدا طيلة هذه الفترة بل و أكثر من ذلك فقد اتصفت بالتراجع و التقهقر المستمر وصل إلى حد 17.48 % في 2009 بعدما كان في حدود 19.03% سنة 2005، أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فهو يكاد ينعدم حيث لا يتعدى حضوره 01.07% من الحجم الإجمالي لـ "م.ص.م.خ" من نفس السنة.

و هذا يعطينا إشارات واضحة على ضعف النسيج الصناعي الذي لم يتمكن من الوصول إلى المستوى المطلوب و أن يثبت ذاته و يفرض نفسه على ساحة السوق الداخلي و الخارجي و أن يحقق تنافسيته مع المنتجات الأوروبية و هذا المنحى تؤكده أكثر مكونات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي تبقى هامشية لا تتجاوز منذ سنوات 700 مليون دولار سنويا منها أكثر من 250 مليون دولار تتعلق بالمنتجات المشتقة من البترول[276] و هي لم تتجاوز 539 مليون دولار سنة 2007 حيث تراجعت بحوالي 13% بالمقارنة مع 2006، و هي في كل الأحوال تبقى لا تتعدى عتبة 02% من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية تتوزع بين المنتجات نصف المصنعة بـ 01.5% و المنتجات الخام بـ 00.20% و المنتجات الغذائية بـ 00.16% و التجهيزات الصناعية بـ 00.08% و مواد الاستهلاك غير الغذائية بـ 00.04% [277].

مما يبرز قطعا مدى الضعف و القصور و الجروحية التي لازالت تميز الصناعة الخاصة فأساس المبيعات نحو الخارج يبقى محتكرا كالعادة من طرف قطاع المحروقات الذي يمثل 98% و بالتالي فهذا لوحده مؤشر قوي يعبر عن مدى ضآلة النصيب الذي يرجع للصناعة سواء كانت عامة أو خاصة في التصدير و إيجاد منافذ للتسويق الخارجي لعدم تنافسيتها و عدم تطابق منتجاتها مع معايير نظام النوعية... « ISO » المتعامل به دوليا و هذا ما تقره جمعية المصدرين الجزائريين على لسان ناطقها الرسمي الذي يعترف علنا بعجز المصدرين عن المنافسة و يتخوف كثيرا من اختفاء و إفلاس المؤسسات تدريجيا "الواحدة تلوى الأخرى" على حد تعبيره[278] وهذا يكشف أيضا من جهة أخرى عن ضآلة نصيب القطاع الخاص من إدخال العملة الصعبة خاصة إذا ما قورن بما يصرف على عمليات الاستيراد التي تقودها التجارة الخاصة.

---

[276] فتيحة بوروينة"مصدرون جزائريون يعترفون بعجزهم عن المنافسة" جريدة الرياض الصادرة عن مؤسسة اليمامة الصحفية 2005/12/23 موقع على الانترنيت .

[277] مصادر وزارة الشؤون الخارجية 24 جويلية 2007.

[278] فتيحة بوروينة"مصدرون جزائريون يعترفون بعجزهم عن المنافسة" جريدة الرياض الصادرة عن مؤسسة اليمامة الصحفية 2005/12/23 موقع على الانترنيت .

2/ نسبة مناصب الشغل المحدثة من طرف "م.ص.م.خ" تكشف عن النصيب المرتفع لأرباب العمل بالمقارنة مع فئة الأجراء و هي تعبر في نفس الوقت عن قدراتهم المحدودة جدا في خلقهم لمناصب شغل وهذا ما نجده موضحا من خلال الأرقام الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: تطور و توزيع مناصب الشغل حسب أرباب العمل و الأجراء

طبيعة المؤسسات		المؤسسات الخاصة					
تطور مناصب. ش		أرباب العمل		الأجراء		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
2005		245822	27.65	642987	72.34	888809	99.99
2006		269806	27.58	708136	72.41	977942	99.99
التطور	الفرق	23984	/	65149	/	89133	/
	%	09.75	/	10.13	/	10.02	/
2007		293946	27.60	771037	72.39	1064983	99.99
التطور	الفرق	24140	/	62901	/	87041	/
	%	08.94	/	08.88	/	08.90	/
2008		392013	31.79	841060	68.20	1233070	99.99
التطور	الفرق	98067	/	70023	/	168090	/
	%	33.36	/	09.8	/	15.78	/
س الأول 2009		408155	32.02	866310	67.97	1274400	99.99
التطور	الفرق	16142	/	25250	/	41330	/
	%	04.11	/	03.00	/	03.35	/

نلاحظ من خلال ما هو مجسد من أرقام و معطيات في الجدول أعلاه حضور نسب مهمة جدا تحتلها فئة أرباب العمل من الحجم الإجمالي تفوق أحيانا الثلث بالمقارنة مع أجراءهم حيث وصلت إلى حد 31.79% من المجموع الكلي للمناصب المحدثة من طرف المؤسسات الخاصة سنة 2008 و 32.02% سنة 2009 و هي معطيات تشير بوضوح إلى النصيب المتواضع جدا لكل رب عمل في خلق مناصب الشغل و الذي يدور في حدود الأجرين فقط لكل رب عمل و هذا يوحي بالحجم المصغر لأغلبية مؤسساتهم الخاصة و كل هذه المعطيات يصب منحاها في تأكيد محدودية قدراتهم في إحداث مناصب شغل و إن كان هذا لا ينفي مساهماتهم الجزئية في امتصاص البطالة و الحد منها و لكنه يبقى أيضا بعيدا عن المستوى المطلوب.

3/ ارتفاع معدلات الإختفاءات بين "م.ص.م.خ" بسبب ما تعرضت إليه من إفلاسات و وفيات متتالية خلال السنوات الأخيرة، فمستوى الوفيات يبقى مرتفعا جدا يقترب من 30000 مؤسسة كل

سنة حسب بعض التصريحات الصادرة عن وكالة التنمية و ترقية "م.ص.م"[279] و تعتبر "الأهش" في حوض البحر الأبيض المتوسط حسب المجلس الاستشاري الوطني لتشجيع المقاولات و قد قدر تعداد المؤسسات الموصوفة "بالهشاشة" حسب نفس المصدر بـ 300000 "م.ص.م"[280].

و قد تحصلت الجزائر على ترتيب قيم بـ "الجيد" لاحتلالها المرتبة 46 من أصل 155 دولة في تسجيل الإفلاسات في حين تحصلت على ترتيب "سيئ" للغاية في إنشاء المؤسسات حيث احتلت المرتبة 107 عالميا [281] وحتى عمليات الشطب التي يشوبها الكثير من الغموض و عدم الدقة و المسجلة على مستوى التقارير الصادرة عن وزارة "م.ص.م" و الصناعة التقليدية بين 2006 و 2009 نجدها تتميز بحركية صاعدة تقابلها حركة من التراجع و التقهقر في معدلات الإنشاء الجديد السنوية، وهذا يظهر بوضوح عندما نتعرض لتطور أشكال الإنشاء الجديد و الاستئناف و عمليات الشطب المتضمنة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 14: تطور شكل إنشاء المؤسسات الخاصة

نوع الإنشاء التطور		إنشاء جديد « ex-nihilo »	استئناف « réactivation »	شطب
2006	العدد	24352	2702	3090
2007	العدد	24835	2481	3176
	الفرق	483	-221	86
	%	01.89	-08.17	02.78
2008	العدد	27950	2966	3475
	الفرق	3115	485	299
	%	12.54	19.54	09.41
السداسي الأول 2009	العدد	17163	1634	4698
	الفرق	-10787	-1323	1223
	%	-38.59	-44.90	35.19
مجموع الزيادات	الفرق	-7189	-1059	1908
	%	-29.52	-39.19	52.03

المعروف جدا في الأدبيات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجود ثلاثة أشكال من الإنشاء : ما يسمى بالإنشاء الجديد « création ex-nihilo » المتمثل في خلق كيانات جديدة لم تكن موجودة سابقا، و الاستئناف « réactivation » و الاستعادة « reprise » التي تتم عن طريق البيع أو الميراث، طبعا نحن سنكتفي بالشكلين الأولين فقط نظرا لعدم

[279] Le Maghreb. Le 18 /01/2010. Sur site
[280] Mohamed Ouali « Les PME sont les plus fragiles du bassin méditerranéen » pour Maghrebia à Alger le 23/01/ 2008.
[281] Djamel Zidane « création d'entreprises : l'Algérie classé à la 107eme place » publié par Algérie le 24/05/2007
Ansej « Entrepreneuriat en Algérie » http://wordpress.com /catégory / Ansej /.

توفر معطيات إحصائية مرتبطة بالاستعادة على مستوى التقارير السابقة المعتمد عليها في استخلاص و جمع الأرقام.

و عمليات الشطب تفسرها هيئات التسجيل مثل "السجل التجاري" و "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، بالتوقف الإداري مما يشير إلى نوع من الغموض و عدم الدقة في تحديد الحالات و الأرقام، لأن فعل "شطب" مؤسسة من السجل لا يعني سوى أن المؤسسة "التي كانت موجودة لم تعد كذلك" أي اختفت، لهذا السبب نحن نفضل اعتماد الحذر في أخذ هذه الأرقام التي لا تعني بالضرورة الإفلاس أو الوفاة، ومع ذلك سنركز في تحليلنا على المنحى العام للأرقام و مقارنته بالمنحنيات الأخرى .

أما تحليل المعطيات الإحصائية المتضمنة في الجدول أعلاه تكشف على ما يلي:

أ/ تراجع و تقهقر على مستوى عمليات الإنشاء الجديد و عمليات الاستئناف على حد سواء. و هذا يظهر من خلال الحركية النازلة بشكل مستمر على مستوى الشكلين حيث وصل تقهقر الإنشاء الجديد في السداسي الأول من 2009 إلى حد 35.59% بالمقارنة مع سنة 2008 و حوالي - 30% بين 2006 و 2009 و نفس المنحى عرفته حركية الاستئناف التي وصلت - 44.90% في 2009 بالمقارنة مع 2008 و -39.19 % بين 2006 و 2009.

ب/ و في المقابل حركية صاعدة لعمليات الشطب التي تعرضت لها "م.ص.م.خ" حيث وصلت إلى حد 35.19% في سنة 2009 بالنسبة لـ 2008 و قدرت بـ 52.03% خلال الفترة الممتدة بين 2006 و 2009.

4/ اختلال كبير في التوزيع الجغرافي لـ "م.ص.م.خ" حيث نجدها تتركز بقوة على مستوى الشمال مسجلة سنة 2009 ما يعادل 59.67% والهضاب 30.34% فقط أما الجنوب فيبقى نصيبه ضئيلا لا يتعدى 09.97% مما يشير إلى اختلال أيضا في توزيع الفرص في إنشاء المؤسسات على مستوى التراب الوطني و بالطبع فإن الولايات الست الأولى في إنشاء المؤسسات خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 تنتمي كلها للشمال حيث تتصدر القائمة "العاصمة" تليها "وهران" فـ "تيزي وزو" ثم تأتي كل من "سطيف" و "بجاية" و "تيبازة" بالتتابع و إن كانت "وهران" قد تراجعت إلى المركز الثالث في 2009 بسبب ما فقدته من مؤسسات لما تعرضت إليه من إفلاس و شطب[282].

[282] الأرقام مستخلصة من التقارير السنوية لـ (2006/ 2007/ 2008/ 2009) الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية .

على العموم كل هذه المؤشرات و المعطيات الإحصائية تحمل معاني الهشاشة و الجروحية التي طالما ميزت الصيرورة التطورية لـ "م.ص.م.خ" بالرغم من التشكيلة الواسعة من الإجراءات و الآليات الهادفة لدعمها و ترقيتها و التي جاءت في سياق سياسة الإصلاحات الاقتصادية و السياسية التي تبنتها الجزائر في إطار المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق إلا أن النتائج الميدانية تعبر عن محدوديتها و ضعفها الشديد خاصة على مستوى إحداث تحول أو تجديد للنسيج المقاولاتي القادر على خوض معركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالموجود لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي تتمتع بها نظيراتها الأوروبية ولا يسمح لها بالصمود و المحافظة لاحقا على ديمومتها خاصة بالنظر إلى سياسة الانفتاح التجاري المعتمدة بقوة و الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة و انفتاح الأسواق على مصرعيها للمنتجات العالمية التي تتطلب توفر معايير و مقاييس نوعية معمول بها عالميا غير موجودة في منتجات "م.ص.م.خ" مما يجعلها بحاجة ماسة إلى عناية أكبر و ربما بذل جهود مضاعفة من طرف السلطات المحلية لفهم متطلباتها و التمكن من إحداث آليات ميدانية أخرى أكثر استجابة لما تعانيه البنية المقاولاتية في الجزائر.

و نحن نعتقد أن هذه المحدودية في النتائج إنما هو مرتبط أساسا بالخلل الذي يكمن على مستوى استراتيجيات الدعم و الترقية الموجهة لـ "م.ص.م.خ" المتجاهلة تماما للبنية المقاولاتية المتوفر عليها فأغلبية إجراءات الدعم المتخذة و الآليات المحدثة إنما هي ذات طابع مالي (قروض، إعانات، تخفيضات جبائية...الخ) و تركز حصرا على المنشأة أو المؤسسة بدون أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر رب العمل مما يفترض على السلطات تمويل دراسات تهتم بمعالجة إشكالية البنية المقاولاتية من القاعدة و هذا يعني التمكن من تحديد العوامل التي لها تأثير على الثقافة النوعية لأرباب العمل و الأكثر قابلية لإعادة إنتاجهم مما يساعد على معرفة أصول انبثاق هذه البنية و خصائص تطورها و ما يمكن أن تعاني منه حاليا مكوناتها فإبراز العوامل المحددة لميلادها و تطور صيرورتها إنما يساهم بقوة على معرفة ما هي العوامل الأكثر سلبية و عرقلة لمسارها و وجودها كله و لهذا يبقى المقاول

يمثل "المادة الأولية" للمؤسسة و العامل المحدد لميلاد و تطور أي وحدة إنتاجية على حد تعبير « Joaquin Guzman Cuevas » [283] [284].

و نحن نعتقد أن ميلاد و تجديد أي بنية مقاولاتية بكل ما يتضمنه ذلك من معني الابتكار و الإبداعية و الارتقاء إلى مستوى التنافسية لا يمكن أن يحدث إلا في إطار سياسة دعم حقيقية متعددة الأبعاد و مدرجة في سياق تصور شامل نابع من مبادئ "التمامية" أو الكليانية والمهتمة بمختلف العوامل الخارجية و الداخلية التي تصنع المقاول و المنشأة على حد سواء.

علي العموم سنحاول إبراز العوامل الحقيقية التي صنعت المقاول و المقاولة في الفصول الآتية من هذه الأطروحة من خلال التركيز على طبيعة العوامل الخارجية و الداخلية التي حددت أو ساهمت في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" عند المقاولين المنشئين المبحوثين في هذه الدراسة.

[283] Joaquin Guzman Cuevas « Les petites entreprises et les petits entrepreneurs en Espagne : une approche qualitative » Revue internationale des PME vol 8 N°= 01 1995 (P21- 136).

[284] " جواكين " « Joaquin Guzman Cuevas » أستاذ في الاقتصاد المطبق « économie appliquée » جامعة « séville » بإسبانيا .

الفصــل الرابـع

التعريف بالمبحوثين ومنشآتهم و ميلاد اليقظة المقاولاتية لديهم

4- التعريف بالمبحوثين ومنشآتهم و ميلاد اليقظة المقاولاتية لديهم:

يتعرض هذا الفصل لمجموعة من المؤشرات المعرفة بثلاث جوانب: أولا بالمقاول المنشئ[285] المبحوث، ثانيا بالمنشأة التي أنشأها، وثالثا التعريف بميلاد اليقظة المقاولاتية، و هي جوانب أساسية اقتضتها المنهجية لتقديم و عرض الحالات المبحوثة بشكل منظم وهادف، مما يساعد علي فهمها و تفسير الكثير من المسائل المرتبطة بالإشكالية المطروحة ولهذا فضلنا أن نهيكل هذا الفصل التقديمي حول تحديد وتفسير مجمل العناصر المعرفة بالمنشئ و ميلاد "يقظته" و منشأته وهذه المعطيات مرتبطة بثلاث مراحل: ما قبل الإنشاء و عند الإنطلاقة و المرحلة المقترنة بسنة 2010 وهي السنة التي أجريت فيها التحقيقات و التي تعرفنا فيها علي هذه المؤسسات.

4-1 المؤشرات المعرفة بالمنشئ المبحوث:

المؤشرات المعرفة بالمنشئ المبحوث في هذه الدراسة تتمثل في الجنس، السن، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي، المهنة الممارسة قبل الإنشاء، الأصل الاجتماعي...الخ والتي نفضل تنظيمها و إدراجها في جدول تلخيصي يتم تحليل معطياته فيما بعد :

الجدول رقم 15: المؤشرات المعرفة بالمنشئ

العناصر م / الحالات	العناصر المعرفة بالمنشئ							
	الجنس	السن	فئات العمر	الأصل الجغرافي	مكان الإقامة	الحالة العائلية	أب	عدد الأطفال
الحالة رقم 01	ذكر	53	60 -51	تيزيوزو	آرزيو	متزوج	نعم	4
الحالة رقم 02	ذكر	73	60 +	قسنطينة	كنستال	متزوج	نعم	6
الحالة رقم 03	ذكر	67	60 +	تلمسان	حاسي عامر	متزوج	نعم	2
الحالة رقم 04	ذكر	60	60 -51	تلمسان	وهران	متزوج	نعم	6
الحالة رقم 05	ذكر	62	60+	سيق(معسكر)	وهران	متزوج	نعم	5
المجموع	5 ذكور		3(60+) 2(51-60)	تلمسان 2/ سيق 1 /قستطينة1/ تيزي1	5 وهران	5 متزوج	5 نعم	4(4+)-1(2)

قراءة المعطيات المتضمنة في الجدول أعلاه ساعدتنا بشكل موضوعي في استخراج نتائج مهمة مرتبطة في جزء منها بالفرضيات التي صيغت في هذه الدراسة والتي نوردها عليكم كالتالي :

[285] فايول يعرف المقاول المنشئ بذاك الشخص الذي أنشأ على الأقل مؤسسة واحدة خلال مساره المهني .

الجنس « Sexe »:

المقاولين المنشئين المبحوثين في هذه الدراسة ينتمون إلى جنس الذكور (الرجال) والعينة تخلو تماما من جنس الإناث لأنه تعذر علينا إيجاد حالة نموذجية تعبر عن محرك المرأة والمسارات المختلفة التي اتخذتها في حياتها حتى وصلت إلى مطاف فعل إنشاء مؤسسة وفي نفس الوقت تستجيب للمقاييس والمواصفات المحددة سلفا ضمن سياق الإشكالية والمنهجية مثل أن تكون المرأة هي التي أقدمت على فعل الإنشاء، وأن يكون عمر المنشاة يتعدى الخمس سنوات وأن يكون حجمها متوسط نسبيا...الخ، و حسب التحقيقات لم نجد سوي مقاولات على رأس مؤسسات، هن في الأصل ورثن هذه المؤسسات عن الزوج أو الوالد... و لم يكن هن الفاعلات اللواتي أنشأن مؤسساتهن، فنحن للأسف لم نوفق في ايجاد مثل هذه الحالة أين تكون فيها المرأة هي "الفاعلة" "المنشأة" و التي تستجيب للمقاييس المحددة سلفا، لهذا السبب اكتفينا بجنس الذكور كحالات نموذجية ذكورية، لكن هذا لا يعني عدم مشاركتها في الفعل كعامل مساهم و قد يكون عاملا محددا في بعض الحالات فهي يمكن أن تكون شريكة الوالد أو الأخ أو الزوج كما هو الحال بالنسبة للحالة رقم 03 أين وجدنا الزوجة هي الشريك النصفي للمؤسسة المنشأة لكن الزوج هنا يبقي هو الفاعل الذي أقدم على فعل الإنشاء وهو يمثل المبحوث رقم 03 في هذه الدراسة.

و مع ذلك تبقي الندرة هي السمة الرئيسية التي تميز عملية إقدام المرأة على فعل الإنشاء للمؤسسات فهناك قلة قليلة من تخاطر و تقدم على هذا الفعل وبالرغم من أننا لا نملك إحصائيات رسمية تدعم هذا المنحى إلا أن السائد في مجتمعنا يتجه نحو اعتبار مسألة إنشاء المؤسسات "مسألة رجالية محضة" فهم الأكثر إقداما على فعل إنشاء المؤسسات بالمقارنة مع النساء اللواتي يواجهن ظروف اجتماعية وثقافية خاصة مفروضة عليهن بحكم العرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومستوى تغلغلها في عقليات الأفراد والتي تدفع بالمرأة في الغالب إلى التخلي عن خوض المخاطرة في إنشاء مؤسسة إلا إذا كانت مدعمة من طرف "الرجل" الذي قد يكون الزوج أو الوالد أو الأخ ...(العائلة) وهذا الاتجاه تؤكده العديد من الدراسات المهتمة بموضوع المقاول الجزائري والتي تذهب إلى تفسير الوضع وتقديم الأسباب الموضوعية المرتبطة بشكل أساسي بالصعوبات و الإكراهات التي تعترض المرأة دون الرجل إذا أقدمت على فعل الإنشاء وهذا ينطبق على كل من يحمل هذه العقلية ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدراسة التي أجراها الباحث "محمد مدوي" بفرنسا عن المقاول المنحدر من أصل مهاجر يعيش في فرنسا و يحمل

الجنسية الفرنسية [286] و المرأة تواجه هناك نفس الصعوبات التي تواجهها المرأة هنا إذا أرادت الإقدام على فعل الإنشاء. وأصعب ما يعترض المرأة بحكم أنها أنثى ما يسميه الباحث "مدوي" بالتفرغ أو الشغور الزمني « Disponibilité Temporelle » الذي يتطلبه فعل إنشاء مؤسسة والذي من الصعب أن توفره المرأة وتخصصه لهذا الفعل، وهو في الأصل ناتج عن صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية وصعوبة الفصل بينهما فالمرأة مطالبة اجتماعيا بمهام عائلية (مثل العناية بالأولاد و مراقبتهم والسهر على راحتهم ومسار دراستهم...الخ) ليس مطالب بها اطلاقا الرجل، وهذا يشكل في حد ذاته عائقا موضوعيا يقف أمام تحقيق طموحات المرأة في هذا المجال، خاصة إذا كان زوج هذه المرأة يحمل عقلية سلبية ويرفض المشاركة في هذه المهام العائلية فهو في الغالب يربط ذلك " بالمذلة " والحط من شأن الرجل، فهنا بالتأكيد يصبح العائق مزدوجا: عقلية الزوج والمجتمع معا، و هناك أيضا الفكر السائد في العرف الذي يرى في إقدام المرأة على فعل إنشاء مؤسسة وسيلة لتحريرها واستقلاليتها وبالتالي خروجها من سيطرة الرجل سواء كان زوجا أو أبا أو أخا أو حتى ابنا...الخ، فهذا يشكل بالنسبة للرجل خطر حقيقي يهدد كيانه بالنظر إلى منطق الهيمنة الذكورية المنتشرة بقوة في مجتمعاتنا الشرقية ثم تأتي المخاطر التي يتضمنها فعل الإنشاء في حد ذاته خاصة في بدايته وما يولده من صعوبات مالية يمكن أن تعرض الحياة العائلية إلى اللا- استقرار وعدم الآمان، وهذا في مجمله يدفع بالعديد من النساء إلى التخلي عن فعل الإنشاء من أجل التفرغ للزوج والأولاد والعائلة، و هذا يدعم في المقابل عامل الذكورية في إنشاء و توليد المؤسسات .

السن « Age » :

حسب ما يتضمنه الجدول فإن مؤشر السن الحالي للمنشئين المبحوثين في هذه الدراسة يتجاوز عتبة 50 سنة منهم (5/3ح) يتعدى 60 سنة و (5/2ح) يتراوح سنهم بين 51-60 سنة وهذا يعني أن الحالات الخمس المدروسة تنتمي إلى فئة عمرية متقدمة نسبيا في السن وهي فئة تتسم بالنضج واستخدام العقلانية في الإقدام على أمور الحياة لكن الذي يهم أكثر في هذه الدراسة هو مؤشر السن للمنشئ المبحوث لكن في الوقت الذي أقدم فيه على فعل إنشاء كيانه الجديد وهو المنشأة وهذا ما حرصنا على استخراجه من خلال الربط بين ثلاث(3) متغيرات وهي السن الحالي للمنشئ المبحوث، تاريخ إنشاء مؤسسته وسنه عند الإقدام على فعل الإنشاء والتي ندرجها في الجدول التالي :

[286] Mohamed Madoui « Les entrepreneurs issus de l'immigration Maghrébine : trajectoires socio - professionnelles et potentiel entrepreneurial » Griot- CNAM/ Cahiers du Créad n 65/ 2005

الجدول رقم 16 : سن المنشئ وتاريخ الإنشاء.

الحالات	السن الحالي	تاريخ الإنشاء	السن عند الإنشاء
الحالة رقم 01	53	1993	46
الحالة رقم 02	73	1990	63
الحالة رقم 03	67	1972	29
الحالة رقم 04	60	2000	50
الحالة رقم 05	62	2000	52

ربط المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه والمتكونة من المتغيرلت الثلاث يكشف بوضوح عن:

ـ حداثة تاريخ إنشاء المؤسسات بالمقارنة مع سن منشئيها عند الإقدام على فعل الإنشاء ما عدى الحالة رقم 03 التي تعود إلى سنة 1972.

ـ أما الأعمار التي تميز فئة المبحوثين عند إقدامهم على فعل الإنشاء بالنسبة للحالات المدروسة يتراوح بين 29 و63 سنة مع الإشارة إلى حالة واحدة فقط كان عمرها 29 سنة أما باقي الحالات أي (5/4ح) تراوح سنهم بين 46 و63 سنة عندما حدث فعل الإنشاء وهذا يشير بوضوح أن "السن المتقدم" هو عاملا مساهما في إحداث التوجه المقاولاتي، فأي شخص عندما يصل إلي مستوي هذه الأعمار من البديهي أن يصبح أكثر نضجا وتمرسا وقد اكتسب تجارب تراكمية في مختلف المجالات الحياتية و قد كون ادخار شخصي ربما يسمح له بخوض فعل إنشاء مؤسسة، وهذا سنوضحه في الفصول اللاحقة عندما نتناول المسارات المختلفة للمنشئين المبحوثين، هذا من جهة و من جهة أخري فإن "السن المتقدم" نسبيا بالنسبة للفئة المبحوثة المقبلة على فعل الإنشاء والمتراوح بين 46 و 63 سنة بالنسبة للحالات الأربع وحتى بالنسبة لأصغر حالة و التي كان عمرها يناهز 29 سنة يمكن أن يفسر أيضا بأن الفئة الاجتماعية للمقاولين المنشئين و رؤساء المؤسسات بوهران تبقى مغلقة عن فئة الشباب التي يصعب اختراقها، و هنا تري الباحثة "آن جيلي" « A. Gillet » في الدراسة التي أجرتها عن(المقاولين المنشئين الجزائريين)[287] فقط المستفيد من الشبكات الاجتماعية الواسعة و الإرث العائلي الذي غالبا ما يقوده الأب،هو الذي يحدد مدي تمكين الشباب المفترض من فعل الإنشاء للمؤسسات.

الأصل الجغرافي « Origine Géographique » :

جميع الحالات المبحوثة تعتبر غريبة عن مدينة وهران، فهي عناصر مهاجرة جاءت من ولايات ومناطق مختلفة من الوطن، تتوزع على تلمسان أين نجد (5/2ح) ممثلة في رقم (03، 04) وهذه المدينة هي أصلا معروفة بقوة حركيتها التجارية، ثم تأتي ولاية تيزي وزو التي تمثلها الحالة رقم

[287] Anne Gillet « les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises ;un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique »Griot-CNAN

01 و ولاية قسنطينة الممثلة في الحالة رقم 02 و ولاية معسكر الممثلة في الحالة رقم 05 ، وهذا يعني أن ولاية وهران تتميز بالانفتاح على المناطق الأخرى من الوطن واستقبال الوافدين إليها فهي مقصد الجميع، لما توفره من فرص الاستثمار والاستقرار ربما أكثر من أصحابها الأصليين (طبعا نحن لا يمكن الجزم، فهذه العينة تبقى تمثل حالات نموذجية وليست تمثيلية) .

مكان الإقامة « Lieu de résidence » :

المقاولين المنشئين المبحوثين كلهم يقيمون بمدينة وهران: حيث نجد (5/2ح) موجودة بمركز المدينة والباقي يتوزع بين آرزيو و كنستال وحاسي عامر، وهذا يشير إلى ما يسمى بالقرب الجغرافي بين مكان الإقامة وموقع توطين المؤسسة المنشأة، أي قرب المسافة التي تربط بينهما وهذا ما يجعل الأبناء أكثر ارتباطا بالمؤسسة المنشأة، فهذا القرب أو التقارب الجغرافي « Proximité Géographique » يسهل تعلم السلوك المقاولاتي و اكتساب الدراية المقاولاتية بالنسبة للخلف...الخ فهو يعتبر مؤهل « Atout » قوي يسهل عملية تدريب الأبناء وتنشئتهم على التقليد المقاولاتي...الخ من خلال توريطهم في العمل الوظيفي علي مستوي المؤسسات المنشأة.

الحالـة العائليـة « Situation familiale » :

المعطيات المرتبطة بالحالة العائلية المدرجة في الجدول أعلاه تشير إلى أن جميع المقاولين المنشئين المبحوثين (5/5ح) متزوجين و كلهم لديهم أبناء: أربع حالات يتراوح عدد الأولاد لديهم بين 4 و 6 أبناء و حالة واحدة لديها ابنين وقد أشار الجميع أنهم كانوا متزوجين عندما أقدموا على فعل إنشاء مؤسساتهم وأربعة منهم كانوا آباء أي كان لديهم أطفال آنذاك مقابل حالة واحدة فقط ممثلة في رقم 03 لم يكن لديها أطفال، وطبعا نحن نعرف جيدا أن الزواج والأولاد مؤشرين يدلان على الاستقرار ووصول الشخص إلى مرحلة من النضج تجعله يفكر مليا بالمستقبل و بالسبل التي من خلالها يؤمن بها هذا المستقبل، فبمجرد الزواج يصبح الشخص يملك عائلة تفرض عليه تلبية حاجياتها الآنية والمستقبلية المرتبطة عادة بالأولاد وتوفير لهم مستوى معين من الحياة المريحة، مما يجعلنا نعتقد في هذه الدراسة أن الزواج و اقترانه بوجود أولاد يدفع بالشخص إلى التفكير بهذه السبل التي من خلالها يحقق ضمان مستقبله ومستقبل عائلته وبالتالي يمكن اعتبار ذلك عاملا مساعدا على ميلاد اليقظة المقاولاتية وتنمية الرغبة في إنشاء مشروع خاص يضمن له ذلك في اعتقاده و دائرة يقينه، وهذا ما نجده قد تحقق جزئيا في هذه الدراسة؟، فجميع المبحوثين هم متزوجين ولديهم أطفال وكانوا متزوجين عند الإقدام على فعل إنشاء مؤسساتهم كما كان لديهم أطفال ما عدا حالة واحدة و هي رقم 03 التي فضلت أن تؤجل عملية إنجاب أطفال إلى حين،

وهذا يدل في مجمله على مساهمة عامل الاستقرار العائلي وعلاقته الاجتماعية في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات.

4 - 2 خصائص المنشآت المبحوثة:

في هذا الجزء من البحث سنعالج المعطيات الكيفية والرقمية المتحصل عليها في سياق هذه الدراسة والمعبرة عن الخصائص المعرفة بالمنشآت المبحوثة مثل: قطاع النشاط، حجم وتاريخ الإنشاء الرسمي، مكان وعوامل التوطين، الشكل القانوني، رقم الأعمال والرأسمال الاجتماعي والتي نجملها ملخصة في جدول كيفي قبل تحليلها و استنطاقها مع الإشارة إلى وجود بعض الجداول الفرعية التفصيلية الرقمية الأخرى المستخلصة والمكملة لهذا الجدول والتي سنعرضها عليكم في حينها حسب ما تقتضيه الضرورة عند الخوض في التفاصيل المرتبطة بكل خاصية من هذه الخصائص المعرفة بالمؤسسات المنشأة من طرف المبحوثين وهذا ما نجده مجسدا في هذا الجدول الكيفي التلخيصي التالي :

الجدول رقم 17 : الخصائص المعرفة بالمؤسسات المنشأة

الحالات		الحالة رقم 01	الحالة رقم 02	الحالة رقم 03	الحالة رقم 04	الحالة رقم 05
شكل الإنشاء		إنشاء جديد	إنشاء جديد	إنشاء جديد	إنشاء جديد	إنشاء جديد
تاريخ	الإنشاء الرسمي	1993	1990	1972	2000	2000
	بداية النشاط	1986	1992	1971	2000	2000
	الشعور بالفكرة م	1986	1987	1970	1999	1999
مكان التوطين		م ن عين البية آرزيو	م ص حاسي عامر	م ص حاسي عامر و سابقا وهران	م ص حاسي عامر	م آرزيو
قطاع النشاط		ص الإلكترونية (TV و البرابول)	ص مواد البناء (الخزف والبلاط)	ص البحرية(سفن الصيد/ المتعة)	ص المواد الغذائية (التون و السرين)	الصيانة الصناعية م (التركيب المعدني..)
حجم العمال	عند النشأة	20	52	08	119	148
	حاليا	108	212	35	448	168
	الفارق	88	160	28	329	20
الشكل القانوني	عند النشأة	SARL	SARL	SARL	SARL	SARL
	حاليا	SPA	SARL	SARL	SARL	SARL
رقم الأعمال	تاريخ أول الأرباح	1993	1994	1973	2001	2000
	عند النشأة	-	-	-	52 000 000.00	67 000 000.00
	حاليا	450 000 000.00	443 000 000.00	60 000 000.00	4 050 000 000.00	247 000 000.00
	الفارق	-	-	-	3 998 000 000.00	180 000 000.00
الرأسمال الاجتماعي	عند النشأة	180 000 000.00	200 000 000.00	1 000 000.00	22 000 000.00	10 000 000.00
	حاليا	522 000 000.00	700 050 000.00	125 000 000.00	519 000 000.00	38 500 000.00
	الفارق	342 000 000.00	500 050 000.00	124 000 000.00	497 000 000.00	28 500 000.00

أهم الحقائق التي تكشف عنها المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه و المعرفة بالمؤسسات المنشأة نوردها مرتبة من خلال العناصر التالية :

1°/ شكل الإنشاء (الفعل المقاولاتي):

ونقصد به الشكل الذي اتخذه فعل المقاولة « Entreprendre » عند المبحوثين والذي يظهر من خلال الجدول الفرعي التالي :

الجدول الفرعي- أ – : شكل الإنشاء (الفعل المقاولاتي)

الحالات	شكل الإنشاء (الفعل المقاولاتي)		
	إنشاء جديد	إعادة النشاط	استيعادة
الحالة رقم 01	+	-	-
الحالة رقم 02	+	-	-
الحالة رقم 03	+	-	-
الحالة رقم 04	+	-	-
الحالة رقم 05	+	-	-
المجموع	5 ح	0 ح	0 ح

الجدول يشير إلي السيطرة المطلقة لشكل "الإنشاء الجديد" « Nouvelle création » والذي يعبر عن إنشاء كيانات جديدة لم تكن موجودة في السابق يطلق عليها اسم « Ex- nihilo » وبالتالي فهو ينطبق على كل المنشآت التي أنشأها مبحوثي هذه الدراسة، و فعل الإنشاء الجديد هذا يتضمن صفة الإنشاء أو الخلق « Création » و صفة الجديد « Nouvelle » بالمقارنة مع ما هو موجود أصلا و ما لم يكن موجودا وأصبح موجودا، وفي الواقع الفعل المقاولاتي يتضمن ثلاث أشكال من فعل المقاولة: الإنشاء الجديد « Nouvelle création » المشار إليه أعلاه، ثانيا الاستعادة « reprise » التي تتم عن طريق الشراء أو الميراث و ثالثا الاستئناف « réactivation » لمؤسسات توقف نشاطها لأسباب ما، مع العلم ان الشكلين الأخيرين ينتفيان كليا بين الحالات المبحوثة فجميعها ينتمي إلي الشكل الأول من الفعل المقاولاتي و هو شكل "الإنشاء الجديد" و هذا جاء استجابة لرغبتنا في دراسته فقد شكل معيار لاختيار العينة، لهذا تم استبعاد الأشكال الأخرى قصدا.

2°/ تاريخ الإنشاء الرسمي / الفكرة المقاولاتية / بداية النشاط الإنتاجي :

سنتطرق في هذا العنصرإلى ثلاث أنواع من التواريخ : التأسيس الرسمي، تاريخ الفكرة المقاولاتية (بالتقريب) وتاريخ بداية النشاط الإنتاجي وهذا من أجل إقامة بعض المقارنات البسيطة المفيدة للبحث ومعرفة مدى طول وقصر المدة بين هذه الأنواع الثلاث من التواريخ و أول ما نبدأ به هو تاريخ التأسيس الرسمي للمؤسسات الذي يتسم بالتنوع فهناك حالة واحدة مرتبطة بالسبعينات و حالتين بالتسعينات و حالتين بالألفين وهذا يشير إلى أن هذه المؤسسات تنتمي إلى مرحلتين أساسيتين: واحدة تنتمي إلى مرحلة النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه (رقم 03) وأربع حالات تنتمي إلى المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

وهذا يعني وجود نمطين من المنشآت: النمط القديم الذي جاء بعد الاستقلال والمنطبق على رقم 03 التي تأسست سنة 1973 والنمط الحديث والمنطبق على الحالات الأربع رقم (02، 01، 4، 05) المتأسسة سنوات (90، 93، 2000، 2000) وبالتالي فهذه العناصر تكشف عن وجود نمطين أساسيين من المقاولين المنشئين المبحوثين حسب التواريخ المجسدة أعلاه: أرباب عمل لمؤسسات قديمة

تعود إلى العهد السابق والاقتصاد الموجه وأرباب عمل لمؤسسات حديثة تعود إلى المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق مما يعطينا منشئين قدماء ومنشئين جدد.

وبالطبع نحن نعتقد أن هذا التقسيم لا يكتسب الدقة الكافية لتداخله وتعقيده لكن الأكيد أن تحرير الحقل الاقتصادي سمح بانبثاق حجم معتبر من المنشئين المقاولين الجدد والذين هم في تزايد مستمر حسب الإحصائيات الرسمية المشار إليها سابقا بالمقارنة مع المنشئين "القدماء" لكن الحقيقة المشتركة هو أن الجميع حاليا ينمو في اقتصاد تتعايش فيه ميكانيزمات وآليات متناقضة مرتبطة بقوانين الاقتصاد الموجه وقوانين اقتصاد السوق فممارسات العهد السابق ورثها العهد الجديد وليس من السهل التخلص منها فهي لا زالت راسخة في الأذهان و متجذرة في منطق السير العام للاقتصاد الوطني بمختلف مؤسساته وهياكله.

ومع ذلك نشير إلى أهمية المرحلة الراهنة التي توافقت مع بداية سنوات 90 التي تميزت بانطلاق حركة هامة من الإنشاءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي ولدت في سياق جهاز قانوني مشجع جدا مقارنة مع مرحلة الاقتصاد الموجه (المتضمن لاكراهات ضاغطة ومعرقلة لها) مثل قانون الأموال والقروض ومختلف الامتيازات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية الخاصة التي تضمنها قانون 1993 واستفادة الجميع من اتفاقية ساند باي 1994 وانفتاح التجارة الخارجية 1995 وما طورته الدولة حديثا من آليات وميكانيزمات تمثلت في إنشاء العديد من الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وترقيه هذه المؤسسات مثل : « ANSEJ » سنة 1996/ « APSI » سنة 1993، « ANDI » سنة 2001 / « CALPI » سنة 1994 / « FGAR » سنة 2004 ...الخ والمحفزة جدا للفعل المقاولاتي الخاص و إنشاء المؤسسات وهذا ما يفسر بوضوح الأحجام المضاعفة والمتزايدة بشكل مستمر لهذه الإنشاءات .

أما فيما يتعلق بتاريخ ميلاد الفكرة المقاولاتية عند المبحوثين يبقى تقريبي و هو الآخر يتسم بالتنوع حيث يشير إلى السبعينيات (1970) والثمانينات حول سنوات (86 و87) ونهاية التسعينيات و هي بالتالي تختلف عن تواريخ التأسيس الرسمي كما يشير إلى المدة التي استغرقها كل مبحوث منذ شعوره بميلاد فكرته المقاولاتية إلى غاية تمكنه من تجسيدها من خلال الإنشاء الرسمي لمؤسسته وحتى يتضح الفارق الزمني جيدا بين تاريخ ميلاد الفكرة المقاولاتية والإنشاء الرسمي نورد الجدول الموالي :

الجدول الفرعي – ب – الفارق بين تاريخ الفكرة المقاولاتية والتأسيس الرسمي لها

الحالات	تاريخ الفكرة المقاولاتية	الإنشاء الرسمي	الفارق
الحالة رقم 01	1986	1993	7سنوات
الحالة رقم 02	1987	1990	3 سنوات
الحالة رقم 03	1970	1972	2 سنتين
الحالة رقم 04	1999	2000	سنة
الحالة رقم 05	1999	2000	سنة

نلاحظ أن الفارق الزمني بين تاريخ ميلاد الفكرة المقاولاتية والتجسيد الرسمي لها أي تاريخ تأسيسها رسميا، يتراوح بين 7 سنوات كأطول مدة ممثلة في حالة واحدة رقم 01 و سنة واحدة كأقصر مدة

ممثلة في حالتين رقم (04، 05) والتي بالرغم من قصرها بالمقارنة مع الحالات المتبقية إلا أنها تبقى فترة مهمة تتصف بالطول نسبيا، مع الإشارة إلي وجود فترات متوسطة تتراوح بين السنتين بالنسبة للحالة رقم 03 وثلاث سنوات بالنسبة للحالة رقم 02 وهي كلها فترات طويلة، تفصل بين تاريخ التأسيس الرسمي و تاريخ ميلاد الفكرة المقاولاتية مما يصب في منحي وجود عوامل معرقلة اعترضت مسارات المبحوثين في إنشاء مؤسساتهم و أخرتها والتي يمكن استخلاصها من المواقف التفسيرية التي صرح بها المبحوثين أنفسهم والتي تجدونها ملخصة في الجدول الموالي :

الجدول الفرعي – ج – أسباب الفارق بين الفكرة المقاولاتية والتأسيس الرسمي

الحالات	أسباب الفارق بين الفكرة "م" و الإنشاء الرسمي
الحالة رقم 01	(سبع سنوات) لكن النشاط الفعلي بدأ قبل ذلك بفترة طويلة وتوافق مع نفس السنة لميلاد الفكرة أو الرغبة المقاولاتية وكنا نقوم بالتصنيع بورشة بفرنسا و بعدها نعمل علي إدخالها الجزائر والسبب هو البيروقراطية و التماطل الإداري / العقار الصناعي لبناء المشروع / شبكة اجتماعية غي كافية / عدم كفاية الإدخار المالي / و أيضا عدم التفرغ التام لتحقيق الفكرة حيث كان لدينا في تلك المرحلة مسؤولية محلين واحد كان مخصصا لبيع غيار الإلكترونيك و الآخر لتصليح التلفزة و الراديوهات...إلخ كما كنت قد جربت البقاء في فرنسا مع الأخ..
الحالة رقم 02	(3 ثلاث سنوات) لكن الكارثة أن بداية النشاط الفعلي هو الآخر استغرق سنتين بعد الإنشاء الرسمي للمؤسسة مما يعني أن الفارق بين ميلاد الرغبة المقاولاتية و بداية النشاط الفعلي للمؤسسة هو حوالي خمس سنوات والسبب مرتبط أكثر بالبطء البيروقراطي (انتظار الموافقة علي القرض البنكي) من أجل شراء الآلات و التجهيزات للمنشأة من ايطاليا / عدم توفر الأرضية / شبكة اجتماعية غي كافية/ عدم توفر اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة في تصنيع أرضية الخزف / و أيضا الانشغال بتسيير مؤسسته الأخري المختصة في صناعة الجلود و الأحذية .
الحالة رقم 03	(سنتين) بين الرغبة المقاولاتية والإنشاء الرسمي لكن تمكنا من البدء في النشاط الفعلي للمؤسسة قبل التأسيس الرسمي بسنة وهكذا يتقلص الفارق بين الرغبة في الإنشاء وبداية النشاط الفعلي إلي سنة واحدة و الأسباب هي عدم موافقة البنوك علي منح لنا قروض / البطء البيروقراطي / عدم توفر الأرضية لبناء المنشأة / شبكة اجتماعية غير كافية / الادخار المخصص للمشروع لم يكن كافيا.
الحالة رقم 04	(سنة واحدة) بين الفكرة المقاولاتية و الإنشاء الرسمي لكن بداية النشاط الفعلي توافق مع تاريخ التأسيس الرسمي لكن يجب القول أننا جازفنا بأخذ مخاطرة كبيرة حيث بدءنا في عملية البناء و التشييد قبل الحصول علي وثيقة التصريح الرسمي بالبناء، بسبب البطء و المماطلة الإدارية و هذا معروف في بلادنا ولهذا خاطرنا بالبدء في بداية بناء المشروع قبل الحصول علي رخصة البناء فقد كنا جديين و متحمسين جدا لانجازه مما ساعدنا ذلك بفضل الله علي ربح الكثير من الوقت لصالح معمل معلبات التون والساردين .
الحالة رقم 05	الفارق بين الفكرة المقاولاتية و الإنشاء الرسمي حوالي سنة واحدة و هذا يبقي معقولا مع البيروقراطية فآليات العمل الإداري بطيئة جدا وحتى بداية النشاط الفعلي للمؤسسة المنشأة توافق مع هذا التاريخ.

إن أغلب الصعوبات المجسدة في الجدول أعلاه هي ذات طبيعة بيروقراطية مرتبطة أكثر بالمماطلة و البطء الإداري وإن ظهرت في أشكال أخرى مثل صعوبات الحصول على عقار صناعي لبناء المشاريع الاستثمارية أو عدم كفاية رؤوس الأموال...الخ لكن التفسيرات المختلفة المقدمة من طرف المبحوثين لشرح أسباب طول المدة بين تاريخ الفكرة المقاولاتية و تاريخ التأسيس الرسمي عند أغلب الحالات نجدها قد تضمنت عنصرا مهما جدا و هو تاريخ البدء المبكر في النشاط الانتاجي قبل التأسيس الرسمي للمنشأة و هذا ما توضحه تصريحات المبحوثين التي نوردها عليكم كالتالي: فقد جاء علي لسان **المبحوث رقم 01:** " أن النشاط الانتاجي الفعلي بدأ قبل التأسيس الرسمي للمنشأة بفترة طويلة قدرها بسبع سنوات و يقر أن ذلك توافق مع نفس السنة

لميلاد الفكرة أو الرغبة المقاولاتية و يواصل قائلا: "كنا نقوم بالتصنيع بورشة بفرنسا و بعدها نعمل علي إدخالها الجزائر والسبب راجع إلي البيروقراطية و المماطلة الإدارية / صعوبة الحصول علي العقار الصناعي لبناء المشروع / شبكة اجتماعية غير كافية / عدم كفاية الإذخار المالي / و الأهم عدم التفرغ التام لتحقيق الفكرة حيث كان لدينا في تلك المرحلة مسؤولية محلين واحد كان مخصصا لبيع غيار الإلكترونيك و الآخر لتصليح التلفزة و الراديوهات...إلخ كما كنت قد جربت البقاء في فرنسا مع الأخ واستمعت بذلك...". **المبحوث رقم 03** يقول: "هناك فارق يقدر بسنتين بين الفكرة المقاولاتية والإنشاء الرسمي، و الأسباب هي عدم موافقة البنوك علي منح لنا قروض / البطء البيروقراطي / عدم توفر الأرضية أو العقار الصناعي لبناء المنشأة / شبكة اجتماعية غير كافية / الادخار المخصص للمشروع لم يكن كافيا، لكن نحن تمكنا من البدء في النشاط النتاجي فعليا للمؤسسة قبل التأسيس الرسمي بسنة واحدة، مما ساعدنا علي ربح الوقت" و هذا ما ساعد هذا المبحوث علي تقليص الفارق بين الفكرة المقاولاتية و تاريخ تجسيدها رسميا إلي سنة واحدة فقط. و بالنسبة للحالتين (رقم 04 و 05) فقد توافق تاريخ البدء في النشاط الانتاجي للمنشأة مع تاريخ التأسيس الرسمي، حيث يقول **المبحوث رقم** 04 أن هناك: "(سنة واحدة) بين الفكرة المقاولاتية و الإنشاء الرسمي للمؤسسة بسبب البطء و المماطلة الإدارية و هذا معروف في بلادنا، مما دفع بنا إلي المجازفة و المخاطرة، فقد بدءنا في عملية البناء قبل الحصول علي وثيقة التصريح الرسمي بالبناء (رخصة البناء)، فقد كنا جديين و متحمسين جدا لانجازه و قد ساعدنا ذلك بفضل الله علي ربح الكثير من الوقت لصالح معمل معلبات التون والساردين، مما ساهم في جعل تاريخ بداية النشاط الانتاجي متوافقا مع تاريخ التأسيس الرسمي للمؤسسة. و نفس الشيء نجده مع **المبحوث رقم 05** عندما يقدر "الفارق بين الفكرة المقاولاتية و الإنشاء الرسمي بحوالي سنة واحدة و هذا يبقي معقولا مع البيروقراطية، فآليات العمل الإداري بطيئة جدا، وبالرغم من ذلك جاء البدء الفعلي في النشاط الانتاجي متوافقا مع التاريخ التأسيسي للمؤسسة". أما **المبحوث رقم 02** فقد اختلف الأمر بالنسبة إليه حيث قدر "الفارق الزمني بين تاريخ الفكرة و تاريخ تأسيسها الرسمي بثلاث سنوات و الكارثة أن البدء الفعلي في النشاط الانتاجي لم يأتي إلا بعد سنتين من التأسيس الرسمي مما يعني أن الفارق بين الرغبة المقاولاتية و بداية النشاط الفعلي للمؤسسة هو خمس سنوات من الانتظار والسبب مرتبط أكثر بالبطء البيروقراطي (انتظار الموافقة علي القرض البنكي) من أجل شراء الآلات و التجهيزات للمنشأة من ايطاليا / عدم توفر الأرضية و العقار الصناعي / شبكة اجتماعية غير كافية/ عدم توفر اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة في تصنيع أرضية الخزف/ و أيضا الانشغال بتسيير مؤسسة أخري مختصة في صناعة الجلود و الأحذية".

و هكذا نجد أن منحى التفسير اختلف كثيرا عندما أدرج مؤشر تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط الإنتاجي للمبحوث في إقامة المقارنات مع تاريخ الفكرة المقاولاتية الذي يكشف عن فوارق زمنية مختلفة نجسدها بشكل أوضح في الجدول التالي:

الجدول الفرعي – د – الفارق بين تاريخ الفكرة المقاولاتية وبداية النشاط الإنتاجي

الحالات	تاريخ الفكرة المقاولاتية	تاريخ بداية النشاط	الفارق
الحالة رقم 01	1986	1986	نفس السنة
الحالة رقم 02	1987	1992	5 سنوات
الحالة رقم 03	1970	1971	سنة
الحالة رقم 04	1999	2000	سنة
الحالة رقم 05	1999	2000	سنة

إذن المعطيات المدرجة في هذا الجدول تبين بوضوح أن الفارق الزمني تقلص كثيرا وأصبح غير مهما بالنسبة لأربع مبحوثين بالمقارنة مع الفارق السابق، فالمبحوث (رقم 01) الذي بقي 07 سنوات حتى تمكن من إنجاز فكرته رسميا، نجده يقر ببدء النشاط الإنتاجي في نفس السنة التي ولدت فيها فكرته المقاولاتية وهي سنة 86 وباقي المبحوثين رقم (03، 04، 05) الفارق لم يتجاوز السنة الواحدة مقابل حالة واحدة فقط التي تنطبق على المبحوث رقم 02 و الذي يقر بفارق يصل إلى 05 سنوات مع الإشارة إلى أن هذا المبحوث كان لديه مؤسسة أخرى مختصة في صناعة الجلود والأحذية و التي كانت من ضمن الأسباب التي أخرت إنطلاقة النشاط الانتاجي للمنشأة المعنية بالدراسة و المختصة في البلاط والخزف وهي ثاني مشروع استثماري لديه آنذاك.

وعموما هذه الفوارق الزمنية تبدو منطقية أكثر بالنسبة للغالبية الحالات، فانطلاق النشاط الإنتاجي لديهم لم ينتظر طويلا حيث يقترب أكثر من تاريخ ميلاد الفكرة المقاولاتية ويبتعد كثيرا من تاريخ الإنشاء الرسمي، والأمر سيزداد وضوحا عندما نقارن بين تاريخ الإنشاء الرسمي وتاريخ البدء الفعلي في النشاط الإنتاجي، أين نجسد الفارق بينهما في الجدول التالي:

الجدول الفرعي – و – الفارق بين تاريخ التأسي الرسمي وبداية النشاط الفعلي

الحالات	الإنشاء الرسمي	تاريخ بداية النشاط	الفارق
الحالة رقم 01	1993	1986	قبل (بـ7 سنوات)
الحالة رقم 02	1990	1992	بعد (بـ2سنتين)
الحالة رقم 03	1972	1971	قبل الإنشاء (سنة)
الحالة رقم 04	2000	2000	مع الإنشاء
الحالة رقم 05	2000	2000	مع الإنشاء

تؤكد هذه المعطيات أن حالتين فقط ترافق لديها تاريخ بدء النشاط الإنتاجي مع تاريخ التأسيس الرسمي وهي تنطبق على رقم (04، 05) وحالة واحدة انطلق النشاط الإنتاجي لديها بعد تاريخ التأسيس الرسمي بسنتين وهذا ينطبق على المبحوث رقم 02 وربما السبب راجع إلى انشغاله

بمؤسسته الأولى التي أنشأها سنة 1965 ولأن هذه المؤسسة (المعنية بالدراسة) تعتبر ثاني مؤسسة لديه آنذاك، أما الحالتين المتبقيتين فقد انطلق فعليا نشاطهما الإنتاجي قبل حصول تاريخ التأسيس الرسمي وهذا ينطبق على المبحوثين رقم 01 الذي يقدر الفارق لديه بـ 07 سنوات كاملة بداية من 1986 ورقم 03 بسنة واحدة بداية من 1971 وهذين التاريخين يشيران إلى مرحلة النظام الاشتراكي وسياسة الاقتصاد الموجه وهذا يدل على حقيقة ما يطلق عليه بالنشاط الإنتاجي المتوازي و غير رسمي بمعنى وجود منشآت لا تكتسب طابع الرسمية لكنها موجودة وتنشط ولا تهتم لذلك، فهي تغامر وتجازف في البدء الفعلي للنشاط الإنتاجي دون انتظار التراخيص وصكوك الموافقة من السلطات المعنية والحصول على شهادات الميلاد الرسمي لمنشآتها وهذا يصب في منحى قدرة البعض في التحايل والالتفاف آنذاك على القوانين الإكراهية المعرقلة للقطاع الخاص ومشاكل النظام البيروقراطي المتغلغل في مختلف الإدارات المتعامل معها، وهذا في الواقع يحيلنا إلى العجز والقصور الذي كانت تتسم به آليات المراقبة لدى الدولة آنذاك في ضبط الأمور وتسييرها وحالة التسيب التي عانى منها الاقتصاد الوطني من خلال السماح لانبثاق منشآت غير رسمية وما تعنيه هذه الظاهرة من تهرب جبائي و ضريبي...الخ وقوة اقتصاد المضاربة.

وبالرغم من كل هذه التفاصيل المرتبطة بتاريخ الإنشاء الرسمي وحيثياته فإنه يبقى معيارا لتحديد وقياس العمر الزمني للمؤسسات المنشأة الذي يتراوح في هذه الدراسة بين 10 سنوات كحد أدنى والذي نجده ممثلا في الحالتين رقم (04، 05) وأقصاه عند المنشأة رقم 03 بـ 38 سنة وأوسطه عند الحالة رقم 01 بـ 19 سنة و رقم 02 بـ 20 سنة و هاته الأعمار تشير إلى أهميتها وتدل بامتياز على قدرات هذه المنشآت في الحفاظ على بقائها وديمومة وجودها، ففعل إنشاء مؤسسة يبقي صعب و الأصعب منه هو المحافظة على بقائها خاصة إذا علمنا أن الدراسات الإحصائية المرتبطة بـ « ANCE » تشير إلى معدل 1/2 من المؤسسات المنشأة لا تتمكن من الاحتفال بعيد ميلادها الخامس أي لا يتجاوز عمرها الخمس السنوات وتختفي من الوجود لتنتمي إلى عالم وفيات المؤسسات (طبعا هذا يخص المجتمع الفرنسي، فماذا يمكن أن نقول بالنسبة للواقع الجزائري الذي ينطوي حتما علي نسب أكثر ارتفاعا لكن تبقي غير رسمية تحتاج ارقامها إلي الدقة و الضبط).

3°/ مكان ودوافع التوطين « Lieu et motifs d'implantation » :

توطنت ثلاث حالات من خمسة (5/3) على مستوى المنطقة الصناعية بحاسي عامر وهي تنطبق على الحالات رقم (02، 03، 04) مع الإشارة إلى أن المبحوث رقم 03 كان سابقا موطنا مشروعه على مستوى مدينة وهران قبل أن يتم نقله مؤخرا إلى هذه المنطقة وحالتين من خمسة (5/2)على مستوى منطقة النشاط الصناعية بآرزيو وبالتالي نلاحظ أن المنشآت سواء كانت قديمة

أو حديثة النشأة استفادت جميعها من هذه المناطق التي خصصتها وهيئتها الدولة لهذا الغرض وبالتالي يبدو أن دافع التوطين الأساسي هو مرتبط أصلا بهذا الامتياز الهام الذي منحته ووفرته الدولة في سياق دعم وترقية قطاع (م. ص. م). و حسب بعض المصادر فإن الوزارة خصصت غلاف مالي قدره 600 مليون دج لتهيئة هذه المناطق وكانت منطقة حاسي عامر من المناطق التي شملها هذا الغلاف حيث خصص لتهيئتها بين 200 و250 مليون موجهة خاصة إلى شبكة التصريف و التطهير، الإضاءة العمومية، بناء الجدران وإحكام إغلاقها، التزويد بالمياه والكهرباء، ووسائل الاتصال...الخ[288] وهي عمليات لا زالت جارية حسب المعاينة الميدانية.

4°/ الشكل القانوني « Forme juridique » :

الشكل المسيطر في هذه الدراسة هو « SARL » أي شركات ذات مسؤوليات محدودة وللتعرف أكثر على عدد الشركاء وطبيعة العلاقة التي تربط بعضهم البعض نورد عليكم جملة من المعطيات المعبرة عن ذلك والملخصة في الجدول الموالي :

الجدول الفرعي – ه -: الشكل القانوني للمؤسسة المنشأة [289]

الحالات	الشكل القانوني	عدد الشركاء	درجة القرابة
الحالة رقم 01	حاليا شركة ذات أسهم « SPA » لكن في البداية كانت تحمل شكل شركة ذات مسؤوليات محدودة « SARL » وكان هذا التغيير استجابة لضرورة التطور و التقدم الذي وصلت إليه المؤسسة.	في البداية كان لي شريك واحد الأخ بـ50% و أنا 50% و حاليا أصبحت الشركة تحمل شكل « SPA » : الأخ 49% /أنا 42% /الزوجة07% باقي المساهمين02% .	الأخ/الزوجة (من العائلية)
الحالة رقم 02	شركة ذات مسئوليات محدودة	(04) شركاء : 60% أنا / الشركاء: ثلاثة(03) أبناء (الأول 20%/الثاني 10%/ الثالث 10%)	الأبناء (من العائلية)
الحالة رقم 03	شركة ذات مسئوليات محدودة	حاليا شريكين: الزوجة بـ 50%و طبعا أنا بـ 50% مع العلم أن والد الزوجة كان الشريك الثاني سابقا وبعد وفاته ورثته ابنته التي هي زوجتي وشريكي في المؤسسة.	الزوجة (من العائلية)
الحالة رقم 04	شركة ذات مسئوليات محدودة	(03) شركاء: أنا بـ 42%/ الثاني بـ 30% / الثالث بـ 28% .	الأصدقاء (تجار سابقا)
الحالة رقم 05	شركة ذات مسئوليات محدودة	شريكين: أنا بـ 50% و الابن بـ 50%	الابن (من العائلية)
المجموع	4 (SARL) / 1(SPA)	3(شريكين)/ 1(4 شركاء) /1(3 شركاء)	4 (عائلي)/1(الأصدقاء)

إذن أهم ما يكشف عليه هذا الجدول هو :

- سيطرة شكل« SARL » فجميع الحالات المبحوثة دون استثناء في بداية إنشائها وتأسيسها كانت تحمل اسم « SARL » ولم تغيره ما عدى المبحوث رقم 01 الذي أصبحت مؤسسته تحمل اسم « SPA » أي " شركة ذات أسهم" استجابة لضرورة التطور والتقدم الذي وصلت إليه المؤسسة حسب تعبير صاحبها.

[288] D'après El watan wwwelwatan.com par BMA Le 16/05/2010

[289] لم نجد من بين المؤسسات المعنية بالدراسة من يحمل شكل الشركة الفردية والشركة ذات الإسم الجماعي

والفرق بين الشكلين يكمن خاصة في عدد الشركاء ورأس المال وتمثيله، فبالنسبة لـ « Sarl » عدد الشركاء يتراوح بين 2 كحد أدنى و20 شريكا كحد أقصى كما لا يقل رأس المال عن 100.000 دج وتمثيله يكون على شكل حصص اجتماعية أما شركة « SPA » فعدد الشركاء لا يقل عن 07 كحد أدنى ولا يوجد حد أقصى أما رأس المال فلا يقل عن 1000.000 دج وتمثيله يكون على شكل أسهم « Actions » .

ولا بأس أن نعود قليلا إلى الوراء ونحاول تفسير سبب سيطرة شكل« SARL » الذي كان يعتبر من طرف القانون معيارا لتحديد نشاط الشركة ومجالات عملها بوضعها وحصرها في القطاعات المسماة بـ "غير حيوية" للاقتصاد والتي كانت موجودة في الأسفل « En Aval» في الوقت الذي كانت تحتفظ فيه الدولة بالاستثمار في الفروع الحيوية من الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية وقد كانت موجودة نحو الأمام « En Amont ».

- القطاع القانوني الذي ينتمي إليه جميع الحالات هو القطاع الخاص وهذا يشير إلى طابع الملكية الخاص فهي كلها شركات خاصة.

- عدد الشركاء يتراوح بين الشريكين وأربع شركاء بالنسبة لـ Sarl حيث تشير الأرقام إلي سيطرة عدد02 شركاء بالنسبة لثلاث حالات رقم (01، 03، 05) و أربع شركاء مع الحالة رقم 02 و ثلاث شركاء مع الحالة رقم 04 مع العلم ان منشأة المبحوث رقم 01 تطورت و أصبحت شركة ذات أسهم تتكون من شريكين أساسيين :المبحوث و أخوه و مساهمين آخرين و هذه المعطيات تشير إلي الطابع الجماعي الذي يتميز به فعل الإنشاء و التي تثبت أنه فعل جماعي و ليس فردي.

- طبيعة العلاقة التي تربط الشركاء بعضهم ببعض يغلب عليها الطابع العائلي بالنسبة لأربع حالات(01، 02، 03، 05) و توضحها أكثر درجة القرابة ممثلة في الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 و الأبناء بالنسبة للحالتين رقم (02، 05) و الزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 مقابل حالة واحدة يمثلها الأصدقاء وهي تنطبق حصرا على المبحوث رقم 04.

أما الحصص الاجتماعية (أو الأسهم) فيتم تقاسمها بينهم كالتالي: فالمبحوث رقم 02 له 60% وأبنائه الثلاث 40%، المبحوث رقم03 هو 50% و زوجته 50%، المبحوث رقم 05 هو 50% و ابنه 50% و المبحوث رقم 04 هو 42% و صديقيه (الشريكين الأول بـ 30% والثاني بـ28%) ونفس المنحى كان ينطبق على المبحوث رقم01 عندما كانت مؤسسته تنتمي إلي الشكل القانوني « SARL » بـ50% للمبحوث و 50 % لأخوه و عندما أصبحت تحمل شكل « SPA »أصبحت حصص الشركة مقسمة علي نفس الشريكين بـ 49% للأخ و 42% للمبحوث و 07% لزوجة المبحوث و باقي المساهمين بـ 02% .

وهذه الأرقام تؤكد بقوة سيطرة الروابط العائلية مما يجعل من هذه الشركات مؤسسات عائلية بامتياز فهي امتداد للعائلة فالطابع العائلي غالبا من نجده راسخا حتى في منطق السير العام لهذا النوع من البنيات التي يلجأ فيه رب العمل إلى تشغيل عائلته وعائلة شريكة.

5°/ **قطاع النشاط** « Secteur d'activité » :

المنشآت تتموقع بقطاعات مختلفة ونشاطات متنوعة حيث نجد: قطاع صناعة المواد الغذائية مع "التون والسردين" و الممثلة في الحالة رقم 04، قطاع الالكترونيات و تركيب قطع أجهزة TV و صناعة البرابول مع الحالة رقم 01 ، قطاع الصناعة البحرية و سفن الصيد و سفن المتعة مع الحالة رقم 03، قطاع مواد البناء والأشغال العمومية وصناعة البلاط الأرضي والخزف مع الحالة رقم 02 ، قطاع التركيب المعدني والصيانة الصناعية المتعددة مع الحالة رقم 05 التي تختص في تقديم خدمات صناعية « sous - traitance » وهذا التنويع في القطاعات والنشاطات حرصنا على تجسيده في هذه الدراسة من خلال تحديد العينة لأهميته في خدمة أهداف البحث.

6°/ **العدد الإجمالي للعمال** « Effectif global » :

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي محددة مهما كان إطارها القانوني كمؤسسات "ثروات" « Biens » أو "خدمات" تشغل من01 إلى 250 أجير و رقم أعمالها لا يتعدى 2 مليار دج وميزانية سنوية لا تتعدى 500 مليون دج وتحترم قواعد الاستقلالية وهذا حسب القانون التوجيهي لترقية(م ص م)الصادر في 2001 [290]، وهي بالتالي تتضمن ثلاث أنواع مصنفة حسب هذه المعايير والتي نوردها عليكم كالتالي :

- المؤسسات المصغرة « Micro-E » أو« TPE » والتي تشغل أقل من 09 عمال ورقم أعمال أقل من 20 مليون دج وميزانية سنوية أقل من 10 ملايين دج .
- المؤسسات الصغيرة (م.ص) « PE » هي التي تشغل من 10 إلى 49 أجيرا ورقم أعمال أقل من 200 مليون دج و ميزانية سنوية أقل من 100 مليون دج.

المؤسسات المتوسطة (م.م) « ME » هي التي تشغل من 50 إلي250 أجير ورقم أعمال يتراوح بين200 مليون إلى2 مليارد ج وميزانية سنوية بين100مليون إلى500 مليون دج[291].

وعندما نقارن معيار حجم العمال المصنف للمؤسسات والمحدد لحجمها المصغر أو الصغير أو المتوسط بالأعداد الإجمالية لعمال المنشآت المبحوثة عند النشأة وحاليا المدرجة بالجدول الكيفي أعلاه نحصل على الأنواع التالية:

[290] Loi d'orientation sur la promotion des PME décembre 2001

[291] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat : Actes des assises nationales de PME / janvier 2004 / p32

- حالة واحدة من خمسة كانت تنتمي إلي المؤسسات المصغرة عند النشأة، حيث كان يقدر عدد عمالها بـ 08 أجراء فقط ليصبح حاليا 35 أجيرا وبالتالي نسجل حالة نمو وانتقال هذه الحالة من الحجم المصغر« Micro» أو « TPE » إلى الحجم الصغير « PE » وهي تنطبق على الحالة رقم 03.

- حالة واحدة انتقلت من الحجم الصغير« PE » بـ 20 عامل عند النشأة إلى الحجم المتوسط « ME » بـ 108 أجير وهي تنطبق على الحالة رقم 01.

- ثلاث حالات من خمسة كانت تنتمي إلى الحجم المتوسط منذ النشأة وحافظت عليه لحد الآن لكن مع تسجيل ارتفاع في الأعداد الإجمالية لعمالها وهي تنطبق على رقم 02 التي انتقلت من 52 إلى 212 أجير و رقم 05 من 148 إلى 168 أجير ورقم 04 من 119 إلى 448 أجير وبالتالي فهذه المنشأة التي سجلت مثل هذا الارتفاع الذي تجاوز بكثير حد 250 أجير المحدد في القانون يمكنها من أن تدرج ضمن صنف "المؤسسات المتوسطة الكبيرة" حسب التصنيف الأوروبي لها المتضمن لثلاث أحجام المؤسسات "المتوسطة الصغيرة" و"المتوسطة المتوسطة" و "المتوسطة الكبيرة".

- إذن أربع حالات من خمسة (5/4)أصبحت تنتمي حاليا إلي صنف المؤسسات المتوسطة « ME » و حالة واحدة فقط تنتمي إلي الحجم الصغير « PE » وهي تنطبق حصرا على المنشأة رقم 03 التي التي تتسم بثبات حجم عمالها و صغره بالرغم من أن تاريخ نشأتها يعود إلى 1972 فهي أقدم مؤسسة بالمقارنة مع الحالات الأخرى.

- أهم استنتاج يستخلص من واقع المنشأة رقم 03 هو عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة وقدم تاريخ إنشائها، فأقدمية المؤسسة ليس بالضرورة مرادفا لتنمية حجم عمالها أو تنمية نشاطها فهذه المؤسسة بقيت متواضعة جدا في حجم التوظيف لديها الذي لم يتجاوز حد الحجم الصغير« PE » حسب التصنيف المتعامل به قانونا بالرغم من أنها أقدم مؤسسة في العينة بالمقارنة مع المنشآت الأخرى التي نجد منها ما أنشئ إلا حديثا (سنة 2000) إلا أنها اتسمت منذ الانطلاقة بقدرتها على توظيف أعداد كبيرة من العمال مثل الحالة رقم(04، 05).

- من المؤكد أن جميع المؤسسات دون استثناء تضاعف لديها العدد الإجمالي للعمال بين فترة الإنشاء والفترة الحالية وهذا في الواقع يشير إلى قدرتها على خلق مناصب شغل حيث نسجل حركية تصاعدية عند جميع الحالات، لكنها تبقى تختلف في درجة قوة صعودها التي نجدها ضعيفة عند حالة واحدة والتي تنطبق على المنشأة رقم 03 و قوية عند أربع حالات رقم (01، 04، 05، 02)، فقد وصل مثلا إلى حد 448 أجير بالنسبة للمنشأة رقم 04 بعدما كان 119 أي بفارق 329 منصب شغل وهذه المنشأة هي أكثرهم قوة في التوظيف بالمقارنة مع الحالات

الأخرى، فالمنشأة رقم 01 انتقلت من 20 إلى 108 بفارق 88 منصب، والمنشأة رقم 02 من 52 إلى 212 أجير بفارق 160 منصب، والمنشأة رقم 05 من 148 إلى 168 بفارق 20 منصب.

وإذا أردنا ترتيب المنشآت المبحوثة حسب درجة قوتها في خلق مناصب شغل خلال الفترة المتراوحة بين الإنشاء والفترة الحالية نحصل على التالي: المنشأة رقم 04 في المرتبة الأولى بفارق 329 منصب/ المنشأة رقم 02 في المرتبة الثانية بفارق 160 منصب/ المنشأة رقم 01 في المرتبة الثالثة بفارق 88 منصب /المنشأة رقم 03 في المرتبة الرابعة بفارق 20 منصب/ المنشأة رقم 05 في المرتبة الخامسة بفارق 20 منصب. لكن ينبغي الإشارة إلى أن أغلبية هذه المناصب المنشأة هي ليست نوعية وفي الغالب هي مؤقتة وموسمية ومرتبطة بعمل السخرة نظرا لطبيعة النشاط الصناعي لبعض المنشآت الذي يتطلب الجهد العضلي وكثرة اليد العاملة التي تستخدم في تنظيف وتنقية وتهيئة المواد الأولية ومعالجتها قبل أن تصبح جاهزة للاستعمال في العملية الإنتاجية، فمثلا المنشأة رقم 04 تنشط في "التون والساردين" وهذا النشاط تنعدم فيه الآلات والأجهزة المختصة في تنظيف السمك وتنقيته من الأشواك، المنشأة رقم 02 تنشط في البلاط الأرضي والخزف والمادة الأولية يتم نقلها من المحاجر فهي تتمثل في أنواع من الحجر يتم تفتيتها وتصنيفها وتنقيتها وطحنها وغربلتها...إلى أن تصبح جاهزة للاستخدام في الصيرورة الإنتاجية، المنشأة رقم 05 التركيب المعدني والصيانة الصناعية تتطلب عملية تحضير أولية من خلال التقطيع والتصنيف...الخ قبل البدء في إنجاز وتنفيذ المخططات الصناعية المطلوب تنفيذها.

إذن طبيعة نشاط المنشآت المبحوثة هو الذي يفسر لجوئها إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال خاصة من اليد العاملة غير مؤهلة المستخدمة بالدرجة الأولى في السخرة، لكن هذا لا يمنع حقيقة قدرة هذه المؤسسات على إنشاء مناصب شغل وأهمية دورها في الحد من البطالة.

7°/ الرأسمال الاجتماعي « Capital Social »:

الحجم الحالي للرأسمال الاجتماعي نجده يختلف من حالة إلى أخرى وهو يرتب المنشآت المعنية بالدراسة ويضع الحالة رقم 02 في المرتبة الأولى بأكثر من 70 مليار سنتم، ثم تليها في المرتبة الثانية الحالتين: رقم 01 و رقم 04 بحوالي 52 مليار سنتم لكل منهما، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الحالة رقم 05 بـ 28.5 مليار سنتم، وأخيرا الحالة رقم 03 بـ 12.5 مليار سنتم. أما إذا قمنا بمقارنة الحجم الحالي بحجم الرأسمال الاجتماعي عند النشأة فنجد أنه عرف نموا كبيرا عند جميع الحالات حيث أصبح يساوي أضعاف حجم الانطلاقة وإن تفاوتت نسبة نموه التي نجدها متقاربة نوعا ما عند ثلاث حالات مع اختلاف الفترات الزمنية التي استغرقتها كل حالة، فالحالة

رقم 01 تمكنت خلال فترة 17 سنة من تنمية رأسمالها الاجتماعي من 18 مليار سنتم إلى 52.2 مليار سنتم أي بفارق 34.2 مليار سنتم، و رقم 02 في ظرف 20 سنة أصبح رأسمالها الاجتماعي أكثر من 70 مليار سنتم بعدما كان لا يتجاوز 20 مليار سنتم أي بفارق 50 مليار سنتم، و الحالة رقم 05 في ظرف 10 سنوات فقط أصبح رأسمالها الاجتماعي يقدربـ 38.5 مليار سنتم بعدما كان في حدود 10 مليار سنتم أي بفارق 28.5 مليار سنتم، أما أقصى نمو نجده مجسدا في الحالتين المتبقيتين الممثلة في: رقم 03 التي تمكنت من تنمية رأسمالها الاجتماعي الذي لم يكن يتجاوز مليون سنتم أي مليار فقط عند الانطلاقة لينتقل إلي 12.5 مليار سنتم أي بفارق 11.5 مليار سنتم، لكن تحقق ذلك في ظرف 38 سنة، و الحالة رقم 04 المثيرة حقا للانتباه والتي تمكنت من تنمية رأسمالها الاجتماعي انطلاقا من 2.2 مليار سنتم فقط إلى 51.9 مليار سنتم أي بفارق 49.7 مليار سنتم في ظرف 10 سنوات فقط. وعموما نسب نمو الرأسمال الاجتماعي عند كل الحالات تشير إلى أهمية النجاح الاجتماعي و الاقتصادي الذي حققته جميع المنشآت دون استثناء بالنظر إلي حجم الرأسمال الاجتماعي المتواضع نسبيا الذي اعتمدت عليه أغلب الحالات عند فترة الانطلاقة.

8°/ **رقم الأعمال** « Chiffre d'affaires »:

الأرقام المتحصل عليها تكشف عن اختلاف كبير وفروقات شاسعة في حجم رقم الأعمال المسجل حاليا (سبتمبر2010) على مستوى المنشآت المعنية بالدراسة، والذي نجد أقصاه مجسدا في المنشأة رقم 04 بـ 405 مليار سنتم، ثم تأتي الحالة رقم 01 بـ 45 مليار سنتم، فالحالة رقم 02 بـ 44.3 مليار سنتم، و الحالة رقم 05 بـ24.7 مليار سنتم وأخيرا الحالة رقم 03 بـ 6 مليار سنتم وهو أقل رقم مسجل في هذا السياق.

وبالرغم من هذه الفروقات في حجم أرقام الأعمال المحققة إلا أن الجميع يقر بنموه بين فترة الانطلاقة و الفترة الحالية، لكن نأسف لعدم التمكن من الحصول على حجم هذه الأرقام عند النشأة بالنسبة لثلاث حالات رقم (01، 02 ، 03) التي لم تطلعنا عليها بحجة النسيان وعدم التذكر وبالتالي تعذر علينا إقامة مقارنة بين الفترتين : فترة الإنشاء والفترة الحالية واستخراج الفارق الذي يدل على حجم النمو الذي يمكن أن تكون قد حققته هذه المنشآت و مع ذلك فإن حجم هذا النمو يبقى معروفا بالنسبة للحالتين المتبقيتين اللتان صرحتا بما تم انجازه سواء حاليا أو عند النشأة، فالحالة رقم 05 سجلت 24.7 مليار سنتم بعدما كان 6.7 مليار سنتم أي بفارق 18مليار سنتم والحالة رقم 04 التي تبقى استثنائية نظرا للقفزة النوعية والهائلة التي سجلتها بتحقيقها رقم أعمال خيالي وصل إلى 405 مليار سنتم حاليا بعدما كان لا يتجاوز 5.2 مليار سنتم أي بفارق

هائل يقدر بـ 399.8 مليار سنتم وهذا ربما يعطينا فكرة عن أهمية الأرباح وحجم النمو الذي وصلت إليه هذه المؤسسة تحديدا.

أما إذا أخذنا هذه الأرقام بعين الاعتبار في تصنيف حجم هذه المؤسسات استنادا إلي ما هو محدد قانونا والمتضمن ثلاث أنواع : الحجم المصغر الذي يسجل أقل من 2 مليار سنتم والحجم الصغير الذي يسجل أقل من 20 مليار سنتم والحجم المتوسط الذي يسجل بين 20 و 200 مليار سنتم، فإننا نحصل على الأنواع التالية :

حالة واحدة تنتمي إلى الحجم الصغير وهي تنطبق على المبحوث رقم 03 بـ 6 مليار سنتم مقابل أربع حالات يفوق رقم أعمالها 20 مليار سنتم وهي بالتالي تنتمي إلى الحجم المتوسط وتنطبق علي: رقم 01 بـ 45 مليار سنتم، رقم 02 بـ 44.3 مليار سنتم ورقم 05 بـ 24.7 مليار سنتم أما رقم 04 فهي تتجاوز بكثير الحد القانوني بتسجيلها رقم أعمال كبير جدا يقدر بـ 405 مليار سنتم وبالتالي فهي تتجاوز الحجم المتوسط المحدد قانونا بين 20 و 200 مليار سنتم ولهذا السبب يمكن إدراج هذه المنشأة ضمن التصنيف الأوروبي للمؤسسات (م.ص.م) الذي يشير إلى وجود ثلاث أنواع من الحجم المتوسط كما سبق و أن أسلفنا الذكر : "المتوسط الصغير"، "المتوسط المتوسط" والحجم "المتوسط الكبير" هذا الأخير الذي ينطبق على هذه المنشأة (رقم 04) سواء من خلال رقم الأعمال الحالي المسجل والمقدر بـ 405 مليار سنتم أو من خلال العدد الإجمالي الحالي للعمال المقدر بـ 448 أجير وهذا يشير إلى أهمية واستثنائية هذه المنشأة وحجم رقم أعمالها الذي يتعدى بقوة ما هو مسجل على مستوى المنشآت الأخرى الأربعة، بل و يساوي أكثر بثلاث مرات أرقام أعمالها مجتمعة، فإذا تم جمع 45 مليار سنتم للحالة رقم 01 و 44.3 مليار سنتم للحالة رقم 02 و 6 مليار سنتم للحالة رقم 03 و 24.7 مليار سنتم للحالة رقم 05، فسنحصل على رقم 120 مليار سنتم للحالات الأربعة بينما رقم أعمال المنشأة رقم 04 لوحدها يقدر بـ 405 مليار سنتم وربما يمكن تفسير وتعليل ذلك بمصداقية هذه المنشأة في تصريحها عن المبالغ الحقيقية المحققة بالمقارنة مع الحالات الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى ربما قطاع المواد الغذائية وبالضبط نشاط "التون والسردين" هو أكثر تحقيقا للأرباح بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى التي تنتمي إليها باقي المنشآت المبحوثة مع العلم أن قطاع صناعة مواد البناء المجسد في الحالة رقم 02 معروفا جدا بتحقيقه لمثل هذه الأرباح خاصة وأن الاتجاه العام للمجتمع الجزائري متجها نحو منحى الاستثمار العقاري وبناء السكنات، و الحديث عن المصداقية يجرنا إلى الحديث المرتبط بتاريخ "استخلاص الأرباح الأولى" ومقارنتها مع تاريخ الإنشاء الرسمي وتاريخ البدء الفعلي في النشاط الإنتاجي والتي ندرجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول الفرعي- ي- تاريخ استخلاص أول الأرباح ومقارنتها بتاريخ التأسيس الرسمي والبدء في الإنتاج:

	أول الأرباح	الإنشاء الرسمي	الفارق	بداية النشاط	الفارق
الحالة رقم 01	1993	1993	7 سنوات	1986(قبل)	نفس سنة إ ر
الحالة رقم 02	1994	1990	3 سنوات	1992(بعد)	أربع س بعد إ ر
الحالة رقم 03	1973	1972	سنتين	1971(قبل)	سنة بعد إ ر
الحالة رقم 04	2001	2000	سنة	2000(مع)	سنة بعد إ ر
الحالة رقم 05	2000	2000	سنة	2000(مع)	نفس سنة إ ر

المعطيات تشير إلى أن تاريخ استخلاص الأرباح الأولي تم بعد تاريخ الإنشاء الرسمي للمؤسسات بالنسبة لثلاث حالات، حيث جاء بعد بسنتين (02) بالنسبة لرقم (04 و 03) وبعد أربع (04) سنوات بالنسبة للحالة رقم 02، مقابل حالتين تم استخلاص مثل هذه الأرباح في نفس السنة التي تاسست فيها رسميا المنشآت وهذا ينطبق على رقم (01 و 05). مع الإشارة إلي وجود حالتين بدأتا نشاطهما الإنتاجي قبل الحصول على شهادة التاسيس الرسمي حيث قدرت الفترة بـ 07 سنوات بالنسبة للحالة رقم 01 و سنة واحدة بالنسبة للحالة رقم 03 مما يشير بالنسبة لهاهتين الحالتين إلى احتمال استخلاصهما للأرباح الأولي قبل الفترة التي سبقت الميلاد الرسمي وليس معها أو بعدها .

عموما كل هذه المؤشرات سواء التي ارتبطت بالمبحوث أو بمنشأته يبدو أنها تدل على نماذج ناجحة يجب أن يتحدي بها في عالم المال والأعمال، فقد أصبحت منتجة للثروات ولمناصب الشغل و مساهمة في تنمية الصناعة الوطنية، ويكفي أنها تمكنت إلى حد الآن من المحافظة على وجودها ولفترة زمنية طويلة والصمود أمام كل التحديات و الإكراهات الضاغطة التي أفرزتها المرحلة السابقة أو المرحلة الراهنة المرتبطة باقتصاد السوق، فالعمر الزمني لهذه المنشآت يتراوح بين 10 سنوات، 17 سنة، 20 سنة و 38 سنة خاصة بالنظر إلى ارتفاع تعداد الوفيات أو الإختفاءات بين "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي ارتفع في السداسي الأول من 2009 إلى 4698 وفاة أو اختفاء بعدما كان 3475 وفاة سنة 2008 أي بفارق قدر بـ 1223 وفاة في ظرف سنة واحدة أي بمعدل يتجاوز 35 %[292]. و ارتفاع معدل الوفيات لا تختص به فقط الجزائر و إنما هو ظاهرة عامة منتشرة بين (م.ص.م)، نجده حتى على مستوى فرنسا حيث يشير مركز « ANCE » إلى ما يعادل (1/2) من المنشآت لا تحتفل بعيد ميلادها الخامس[293]، و هذا يوحي في حد ذاته إلى القدرات المتميزة التي يتوفر عليها منشئي هذه المؤسسات في الحفاظ على وجودها وديمومته، هذا ما تؤكده ظاهريا مختلف المعطيات الرقمية المسجلة على مستوى نمو الرأسمال الاجتماعي ورقم

[292] أرقام مستخلصة من تقارير لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2008 و 2009

[293] ANCE

الأعمال والعدد الإجمالي للعمال، فهي تبقى مؤشرات تدل على مقدار من النجاح الذي قد يكبر أو يصغر حجمه حسب كل منشأة على حدي وما حققته في مجال تطورها خاصة المنشأة رقم 04 التي تبقى استثنائية جدا في هذه الدراسة لأهمية مآلها الاقتصادي لكن قد يكون هذا النجاح هشا، شكليا و وهميا لا يتعدى حد الأرقام المصرح بها ولا ينطبق على الهيكلة البنيوية الداخلية للمنشآت وحتى وإن كان الوضع كذلك فإن أغلب المؤشرات توحي بخصوصية هذه النماذج من المنشئين، نماذج يمكن اعتبارها "محاربة" استطاعت الصمود في خضم عنف المحيط والتسلح بقوة الإرادة والتحلي بالصبر والإصرار والثبات واليقين في اعتقاد "يقظتها المقاولاتية" والقدرة على تنميتها و تطويرها من خلال ما أتيح لها من وسائل معنوية ومادية ومالية وفرتها مختلف الأوساط التي عايشتها وتمكنت بجدارة من إنجاز صيرورات إنشائية للمؤسسات والمحافظة عليها وتنميتها لحد الآن .

لهذا السبب نحن نرى في هذه النماذج من القيم الإنسانية والتجارب المتميزة والمسارات الفريدة ما يستدعي الوقوف عندها ومحاولة فهمها وإدراك أصولها ومعرفة العوامل المحددة أو المساهمة في صناعتها لهذه الصيرورات الاستثنائية للمؤسسات، هذا ما سنحاول أن ننكب على معالجته في سياق الفصول اللاحقة لكن قبل الخوض في معالجة العوامل المحددة أو المساهمة في توليد و تنمية مرحلة "اليقظة المقاولاتية" و الإقدام علي الفعل الإنشائي للمؤسسات، من الضروري جدا التعريف بهذه المرحلة و موقعها في صيرورة فعل إنشاء المؤسسات عند المبحوثين، هذا ما نجده مجسدا في العنصر الموالي من هذا الفصل.

4 – 3 التعريف بمرحلة ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية[294] :

مرحلة "ما قبل الإنشاء" مهمة بالنسبة للمنشئ المبحوث و هي تسبق زمنيا فعل الإنشاء الذي لا يمكن أن يكون آنيا فوريا وليد لحظته لأنه يولد ضمن صيرورة "مرحلية متتالية" تتضمن مراحل زمنية متعاقبة قد تختلف مدتها من حالة إلي أخري فهي تتوقف حسب اعتقادنا علي عوامل المحيط أو المعاش الذي قد يمارس تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في ميلاد ما يسمي بـ"اليقظة المقاولاتنية أو التوجه المقاولاتي للمبحوث و إنجاز صيرورته و فعل إنشائه للمؤسسة. و هذه المراحل هي في غاية التعقيد و التداخل و يصعب تحديدها بالدقة الزمنية المفترضة لكن يمكن ربطها بالفترات الحياتية التي مر بها المبحوث ضمن محركه مثل فترة الطفولة أو المراهقة...الخ و هذه الصيرورة لا تتخذ نفس الأشكال التطورية مما يجعلها يقينا تعبر

[294] المصطلح مأخوذ من الدراسات التي عالجت المقاولاتية من منظور الصيرورة و نجده خاصة عند « Marchisney » و « A.Fayolle » و « C.Bruyat » و هم باحثون مختصون في علوم التسيير و المقاولاتية كما استخدم من طرف « Régie Moreau » المهتم بالانبثاق التنظيماتي.

عن حالات استثنائية غير متجانسة حسب ما يؤكد عليه منحى الأبحاث و الدراسات خاصة الباحثة « A. Gillet » التي أجرت دراسة عن المقاول الجزائري[295] و هذا ينطبق حتى علي الباحثين الذين اعتمدوا منظور الصيرورة بالنسبة للمقاولاتية فهم لم يتفقوا إطلاقا علي نموذج موحد بالنسبة لهذه الصيرورة و إنما نجد هناك عدة نماذج دراسية تعبر عن منظورات أصحابها و إن كانت تعتمد مبدأ الصيرورة و تعاقب المراحل الزمنية لكنها لا تتخذ نفس الأشكال و نفس المواصفات.

و مع ذلك سنحاول في هذه لدراسة التعرف علي خصائص المرحلة التي "سبقت فعل الإنشاء" عند المبحوث من خلال محاولة تحديد أو معرفة الفترة الزمنية التي شعر فيها المبحوث بهذه اليقظة و ما هي العوامل التي أدت إلي تنميتها و تطويرها سواء بوعي منه أو بغير وعي، فهدفنا الأساسي هو معرفة العوامل المحددة أو المساهمة في ميلاد و تنمية هذه "اليقظة".

و اتفق أدبيا علي أن "اليقظة المقاولاتية" تمثل ذلك الشعور الذي يولد لدي الشخص و يحسسه بالميل نحو فعل إنشاء مؤسسة و قد سبق و أن عرفه "فايول" كأول فائدة « intérêt » و أول تحسيس « sensibilisation » و ميلاد هذا الميل أو تنميته إنما يتوقف علي عوامل المحيط أو الوسط الذي عايشه المبحوث و الذي قد يمارس عليه تأثيرا إيجابيا أو سلبيا، مما قد يعجل من فعل الإنشاء أو يؤخره، كما قد لا يصل إلي نهايته، لكن هذا لا ينطبق علي عينتنا، لأنها تتضمن حالات فعلية ملموسة حققت فعل إنشاء مؤسسة و حافظت علي وجودها و دوامها إلي حد الآن.

و أول ما نبدأ به في إطار هذه المعالجة هو محاولة معرفة الفترة الزمنية التي شعر فيه المبحوثين بانبثاق أو ميلاد الميل أو النزعة نحو فعل إنشاء مؤسسة و التي ربطناها بالفترات الحياتية التي تكون محارك المبحوثين و التي ربما قد تكون اقترنت بها هذه الرغبة أو النزعة أو الميل المقاولاتي و هذا ما سنحاول تجسيده في الجدول الكيفي رقم 18 و ملحقه (أ):

الجدول رقم 18 : الفترة الزمنية التي شعر فيها المنشئ بانبثاق اليقظة المقاولاتية

الحالات	وقت الشعور باليقظة المقاولاتية
الحالة رقم 01	ـ خلال فترة المراهقة / ـ خلال ممارسة الحياة المهنية
الحالة رقم 02	ـ خلال فترة المراهقة / ـ خلال ممارسة الحياة المهنية ـ أخر: العمل مع الوالد بالتجارة و فبركة الأحذية
الحالة رقم 03	ـ خلال ممارسة الحياة المهنية
الحالة رقم 04	ـ خلال ممارسة الحياة المهنية / ـ اغتنام الفرصة (امتيازات الدولة)
الحالة رقم 05	ـ خلال فترة المراهقة / ـ خلال ممارسة الحياة المهنية ـ أخر: العمل مع الوالد بالورشة منذ ذلك الوقت رغبت في أن يكون لدي مؤسسة

[295] Anne Gillet « Entrepreneur Algérien

ملحق الجدول السابق

الحالات	وقت الشعور باليقظة المقاولاتية			
	المراهقة	الحياة المهنية	الفرصة	العمل مع الوالد
الحالة رقم 01	+	+	-	-
الحالة رقم 02	+	+	-	+
الحالة رقم 03	-	+	-	-
الحالة رقم 04	-	+	-	-
الحالة رقم 05	+	+	+	+
المجموع	3 ح	5 ح	1 ح	2 ح

المعطيات المتضمنة في الجدول الكيفي و ملحقه الكمي تشير بوضوح إلي أن الفترة الزمنية التي شعر فيها المبحوث بانبثاق ما يسمي بـ"اليقظة المقاولاتية" أي التي ولدت لديه الرغبة أو الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة إنما تم خلال ممارسة الحياة المهنية بالدرجة الأولي و هذا ما تقره كل الحالات المبحوثة أي الحالات الخمس الخاضعة للدراسة منها: ثلاث (03) حالات رقم (05،02،01) تقترن فترة ممارسة المهنة لديها بفترة المراهقة أي أن الشعور أو الإحساس بالرغبة نحو فعل الإنشاء إنما ولد لديها و هي لازالت في فترة المراهقة و في نفس الوقت و هي تمارس الحياة المهنية، كما يوضح الجدولين أن حالتين من هذه الحالات الثلاث الأخيرة تقترن فيها فترة المراهقة بالعمل المبكر مع الوالد بورشته و هي ممثلة في الحالة رقم 02 التي كانت تساعد الوالد في صنع الأحذية وبيعها علي مستوى قسنطينة و الغرب و الوسط الجزائري و الحالة رقم 05 التي كانت تعمل بورشة للحدادة « tôlerie » مع الوالد. و هناك حالة واحدة ممثلة في رقم 04 تقول أنها فكرت في فعل إنشاء المؤسسة، بمجرد بزوغ فرصة لم تضيعها و اقتنصتها و هذا يعني أن ميلاد الميل نحو فعل الإنشاء لم يكن موجودا لدي هذا المبحوث و إنما اقترن بلحظة إدراكه لوجود مثل هذه الفرصة التي أتيحت له، فعمل علي اغتنامها، أما الحالة رقم 03 فتقول أن هذا الميل شعرت به عندما كانت تزاول عملها بالشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » بالجزائر العاصمة نتيجة عوامل سلبية ضاغطة مرتبطة بهذا الوسط مع الإقرار بوجود هذه الرغبة بحدة عند زوجته قبل ذلك بكثير و التي كانت دائما تلح عليه و تدفعه إليه.

و كل هذه المعطيات تشير إلي ما يسمي باليقظة المقاولاتية (الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة) إنما ولدت و اقترنت في ميلادها بفترة ممارسة المهنة بالنسبة لجميع الحالات و التي ترافقت و

توافقت بالنسبة لثلاث حالات مع فترة المراهقة و حالتين منها ولدت بالضبط من خلال العمل المبكر مع الوالد و حتى نتعمق أكثر في هذه "اليقظة"، كيف جاءت و من ساعد علي إثارتها ؟ سندرج مختلف التفسيرات التي زودنا بها المبحوثين و التي لخصناها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 19: تفسير كيف جاءت هذه اليقظة ؟

الحالات	تفسير ظروف ميلاد هذه اليقظة
الحالة رقم 01	جاءت من عند الوالد، فأصلها عائلي أي الحركية الجيلية « générationnelle »
الحالة رقم 02	ولدت هذه اليقظة أو الرغبة وأنا أمارس التجارة و فبركة الأحذية بالورشة مع الوالد
الحالة رقم 03	- الإطار المهني و العمل بشركة (SNMC) الذي كان سلبيا بسب التعامل مع رؤساء غير كفؤ دفعني لطلب الانتقال / - حلمنا أنا و زوجتي في الانتماء يوما إلي طبقة الأثرياء وعالم الثراء كل هذه العوامل عملت علي ميلاد هذه الرغبة في إنشاء مؤسسة في داخلي.
الحالة رقم 04	بروز الفرصة و ممارسة التجارة (تفاعل عقلية التاجر مع الفرصة المتاحة خلق هذا الميل نحو فعل الإنشاء للمؤسسة.
الحالة رقم 05	العادة والعمل اليومي المتكرر مع الوالد في الورشة أنتج هذه اليقظة أو الرغبة في الدخول في عالم الأعمال و الميل الكبير له

تصريحات المبحوثين في هذه الدراسة حول تفسير الميل نحو فعل الإنشاء و المرتبة في الجدول أعلاه المتضمن لكل الحالات المبحوثة يعبر علي أن الإطار المهني أو الوسط المهني يمثل المكان المحدد الذي يولد فيه مثل هذا الميل فهو عامل انفتاح نحوه، فهو المصدر الأساسي المثير لميلاده (الميل) سواء اقترن بفترة مبكرة من العمر كالطفولة أو المراهقة أو بعد الانتهاء من الدراسة و حتى نفهم هذه التفسيرات المدرجة ضمن الجدول، من الضروري أن نعرج علي جميع الحالات و نطلع علي ما قدمته من تفسير و تعليل لميلها نحو فعل إنشاء مؤسسة:

الحالة رقم 01 تقر بأهمية الوسط المهني و تعدد المهن الممارسة في سن مبكرة لكن أيضا تشير إلي حتمية الأصل الاجتماعي (مهنة الوالد) فهو عنصر مهم لبزوغ مثل هذا الميل الذي هو بالضرورة "وراثي" جاء من الوالد و إن كان لا يدرك إلا في فترة معينة و يحدث نتيجة مثير محدد و لهذا يقول : " أن هذا الميل لا يولد و إنما يستيقظ لأنه موجود فيه أصلا بحكم الوراثة" و يري أن هذا ينطبق علي إخوته أيضا الذين نجحوا في فعل إنشاء مؤسساتهم.

و هذا يعني أن الأصل الاجتماعي لهذه الحالة يمثل عاملا محددا في دفع الابن إلي اقتفاء أثر والده و بالتالي تشير هذه الحقيقة إلي ما يسمي بالحركية الجيلية « mobilité générationnelle » و التي تعبر عن حالة انتقال المهنة الممارسة من طرف الوالد إلي الابن، مع التركيز علي ارتباط ذلك بالوسط العائلي و الوسط المهني باعتبارهما الأمكنة أو الفضاءات التي يحدث فيها مثل هذا التأثير و التأثر و باعتبارهما عناصر فاعلة في هذه التفاعلات.

الحالة رقم 02 تري أن الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة إنما جاء من العمل مع الوالد في صنع الأحذية و خاصة من خلال التجارة لأنه كان مطالبا من طرف الوالد بشكل اعتيادي التنقل و السفر باستمرار من اجل توزيع و تصريف البضاعة المنتجة (الأحذية) علي مستوي الغرب و الوسط الجزائري و نحن نستخرج من معطيات هذه الحالة أهمية عدة عناصر نوردها كالتالي :

ـ أهمية الوسط المهني المرتبط بالعمل في صنع الأحذية و الاتجار بها. ـ أهمية الوسط العائلي بحكم أن الوالد كان يملك ورشات لتصنيع الأحذية و البلاستيك و الأكيد أنه كان ينشئ ابنه منذ الصغر علي ذلك فهو يحاول إعادة إنتاج نفسه من خلال ابنه و هذا يدفعنا أيضا إلي: ـ ما يسمي بـ"الحركية الجيلية" التي تمثل عملية انتقال المهنة من الوالد إلي الابن (الأصل الاجتماعي).

ـ عامل "التنقل الجغرافي" الذي أثار فيه الميل نحو فعل الإنشاء علي مستوي وهران عندما أدرك الإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها هذه المدينة.

الحالة رقم 03 تقر أن الإطار المهني و العمل بالشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » بالجزائر العاصمة الذي يقول أنه كان سلبيا بسبب التعامل السيئ للرؤساء الهرميين « chefs hiérarchiques » غير كفؤ ، هو الذي فجر لديه الرغبة في التخلص من قبضة هؤلاء الأشخاص من خلال فعل إنشاء مشروع خاص به، حيث عمل علي إحياء حلمه و حلم زوجته في أن ينتميان يوما إلي "طبقة الأثرياء و عالم الثراء" مما دفعه إلي تقديم طلب نقل إلي فرع بالغرب الجزائري و بالضبط بمدينة وهران، وهذا يشير إلي العوامل السلبية المرتبطة بالوسط المهني الذي عايشه هذا المبحوث والتي فجرت لديه طاقة داخلية و رغبة شديدة نحو فعل إنشاء مؤسسة، لكن قد يشير أيضا إلي حالة الحرمان من ممارسة السلطة التي عايشها بالشركة قد تكون دفعته إلي التفكير في الاستقلالية المهنية و رفض سلطة الآخر فهو يعتبر المسؤولين الهرميين الذين عرفهم بالشركة بعدم تمتعهم بالكفاءة المطلوبة و الدراية الضرورية لشغل مثل هذه المناصب و هذا يعني أن العوامل السلبية وقعها مؤثر جدا في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة، فهي تمثل في هذه الحالة العنصر المثير أو المفجر للرغبة نحو الفعل المقاولاتي .

الحالة رقم 04 تؤكد أنها منذ أن وعت علي الدنيا و هي لا تعرف سوي ممارسة التجارة بحكم مهنة الوالد الذي ورثه إياها فهو أيضا كان تاجرا، و هذا يحيلنا إلي ما يسمي بـ "الحركية الجيلية" و عملية انتقال مهنة الأب إلي الابن بحكم الأصل الاجتماعي و إصرار الوالد علي إعادة إنتاج نفسه من خلال توريث ابنه مهنته و جعله تاجرا هو الآخر، و هذه الحالة تصرح بكل وضوح أن الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة صناعية خاصة إنما هو وليد بروز فرصة مرتبطة بالامتيازات

المختلفة الممنوحة من طرف الدولة من أجل تشجيع و ترقية الاستثمار الخاص . و هذا المبحوث يقر " بأنه لو لم توجد مثل هذه الفرصة لما كان قد فكر في ذلك" و هذا يجعل من الوسط المؤسساتي و السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة و التي سمحت بتوفر مثل هذه الفرص هو العامل الأساسي المؤثر في انبثاق صيرورة إنشاء المؤسسات خاصة إذا وجدت هذه الفرصة الشخص المتفاعل معها، فالمبحوث بعقلية التاجر التي يملكها أصلا تفاعل مع بروز هذه الفرصة و هذا التفاعل فجر لديه الرغبة في فعل إنشاء مشروع صناعي خاص و هذا يجعلنا نؤكد علي أهمية عملية التفاعل التي حدثت بين المبحوث و الفرصة بين الوسط المهني الذي سمح له بامتلاك عقلية تجارية و معرفة تسويقية و بين الوسط المؤسساتي المشجع و المنتج لمثل هذه الفرص.

الحالة رقم 05 مبحوث هذه الحالة هو الآخر (مثل ح رقم 02) اتصف بالعمل مع الوالد بورشته، فالعادة والعمل اليومي المتكرر مع الوالد ولد لديه اليقظة المقاولاتية و جعله يشعر بالميل و الرغبة نحو فعل إنشاء مؤسسة خاصة به و دخول عالم الأعمال، و هذا يحيلنا إلي مساهمة الوسط المهني المرتبط بورشة الوالد، فهذا الوالد هو الذي عمل علي تنشئته و تلقينه ما ليه من مهارات و دراية و نقلها إليه أي عمل علي انتقال مهنة الأب إلي الابن الذي هو الآخر يعيد إنتاج نفسه من خلال ابنه و هذا يبرز دور الحركية الجيلية و الأصل الاجتماعي في انبثاق الصيرورة المقاولاتية (وإنشاء للمؤسسات) مع الإشارة إلي تداخل الوسط العائلي مع الوسط المهني و صعوبة الفصل بينهما في هذه الحالة، فالوالد هو المربي و المنشئ لابنه و في نفس الوقت هو المدرب المهني (الأسطة) و الابن يشتغل لديه بالورشة، فنحن أمام امتداد لدور العائلة الذي يمتد لنجده مجسدا في الوسط المهني.

و أهم ما نصل إليه هو الحضور القوي لأوساط محددة مثل الوسط العائلي و الوسط المهني بالنسبة لكل المبحوثين فهي تنطوي علي عوامل متعددة مثل الأصل الاجتماعي و الحركية الجيلية، المهنة، التنشئة العائلية (الوالد)، التنقل الجغرافي ...الخ و التي تمارس تأثيرا قويا علي ميلاد الميل نحو فعل إشاء المؤسسات. و لا ننسي أيضا الإشارة إلي حضور الوسط المؤسساتي (بالنسبة للحالة رقم 04) الموفر للمناخ المناسب، فهنا بروز الفرصة و تفاعل شخص المبحوث معها (بحكم عقليته و تجربته في ممارسة التجارة و المال) فجرت لديه الرغبة في الإقدام علي فعل إنشاء مؤسسة صناعية محتفظا ببعده التجاري ومضيفا إليه البعد الصناعي حيث يصبح صناعيا و تاجرا في نفس الوقت، لكن تاجرا في تصريف منتجاته التي تصنع علي مستوى مؤسسته.

و هكذا يتجه المعني نحو الإقرار الضمني لجميع المبحوثين بوجود فترة سابقة عن صيرورة فعل إنشاء مؤسسة تتكون من المرحلة التي يولد فيها الميل (الانبثاق) و تليها المرحلة التي ينمي

فيها هذا الميل مع الإقرار بصعوبة الفصل بينهما و هذا ما دفعنا للتركيز في معالجة هذا الجزء علي العوامل و الأفعال التي ساعدت علي تنمية هذا الميل نحو الإقدام علي فعل الإنشاء و ساهمت في نضجه حسب المبحوثين و التي ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: الأفعال المساعدة علي تنمية (نضج) هذه اليقظة

الحالات	الأفعال المساعدة علي تنمية (نضج) هذه اليقظة
الحالة رقم 01	ـ الدعم المستمر الذي كنت أتلقاه باستمرار من الأخ كان حاسما في تطوير هذا الميل و نضجه/ ـ العمل بشركة سوناطراك، بالتجارة / ـ الاستفادة من عدة تكوينات دراسية و مهنية داخل الوطن و خارجه.
الحالة رقم 02	الوالد كان دائما ورائي، فالتنشئة العائلية التي تلقيتها خصوصا منه غرزت في هذا الميل و أنا أيضا أحببت هذه النزعة الباطنية التي كانت تستحوذني شيئا فشيئا، و العمل جعلني أراكم الكثير من التجارب التي ساعدتني فيما بعد في تطوير هذه الرغبة.
الحالة رقم 03	ـ مساعدة زوجتي كان عاملا مهما في ميلاد هذه الرغبة المقاولاتية و نضجها بالإضافة والد زوجتي الذي كان موافقا ومدعما و مطورا لهذا الميل بشكل مستمر ـ الإطار المهني و العمل بعدة شركات وطنية خاصة «SNMC » و الشركة المختلطة «SOMERI»
الحالة رقم 04	ـ الدعم المعنوي للعائلة خاصة الوالد. / ـ امتيازات الدولة جاءت لتدعم هذا الميل و تقويه حيث منحت لنا الفرصة ،فرصة إنشاء مشروعنا الاستثماري الخاص أنا و شركائي التجار فقد كانت هناك إمكانية الحصول علي الأرضية و بما أنني كنت تاجرا تمكنت من تحقيق ذلك بمساعدة شركائي.
الحالة رقم 05	ـ العمل مع الوالد بورشته ساعدني علي إتقان الحرفة و قوي لدي هذا الميل في إنشاء مشروع استثماري بدلا من البقاء مرتبطا بهذه الورشة./ ـ الاستفادة من العديد من التكوينات المهنية خاصة من خلال العمل بالشركات الأجنبية و الوطنية سواء الخاصة منها أو العمومية بالإضافة إلي حضوري عدة ملتقيات وطنية و أجنبية.

الجدول الكيفي أعلاه يطلعنا بشكل موجز علي مختلف العوامل التي مارست تأثيرا علي ميل المبحوثين وساهمت في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و فعل إنشاء المؤسسات و هذا يظهر من خلال ما صرح به كل مبحوث في هذا السياق و تتجه مجمل التصريحات نحو تأكيد المساهمة الفعالة للوسط العائلي الممثلة في شخص الوالد، الأخ و الزوجة و الوسط المهني من خلال تراكم المعارف و التجارب المهنية من خلال ممارسة العمل في شركات مختلفة وطنية (عامة و خاصة) و أجنبية و ما تعكسه من أشكال مختلفة من الحركية: حركية مهنية و جغرافية و الحركية التربوية و ما يمكن أن يكون قد تلقاه المبحوث من تكوين دراسي و مهني، و الوسط المؤسساتي المرتبط بعوامل المحيط و المؤسسات الحكومية و السياسة الاقتصادية المتبعة و ما يمكن أن تكون قد وفرته من فرص مشجعة نحو التوجه المقاولاتي و هذا سيتضح أكثر من خلال معالجة حالات المبحوثين و محاولة التعرف علي هذه العوامل المحددة أو المساهمة في تنمية و نضج الميل نحو فعل إنشاء المؤسسات:

فالحالة رقم 01 تقر بوجود عدة عوامل ساهمت بقوة في تنمية الميل و الرغبة نحو فعل الإنشاء و نضجه: أولها العائلة الممثلة في شخص الأخ، فالدعم المستمر الذي كان يتلقاه المبحوث

من أخيه كان حاسما بالنسبة إليه في تنمية هذا الميل ونضجه ثم يأتي الوسط المهني و ما يعكسه من أشكال مختلفة من الحركية المهنية الوظيفية و الجغرافية من خلال العمل بالشركة العملاقة سوناطراك و ممارسة التجارة و الحركية التربوية و ما استفاد منه من تكوين دراسي و مهني داخل الوطن و خارجه مما ساعد علي تأكيد ميوله نحو فعل الإنشاء.

الحالة رقم 02 العائلة عند مبحوث هذه الحالة ممثلة في شخص الوالد حيث يصرح :" أنه كان دائما ورائه " و أن التنشئة العائلية التي تلقاها منذ الصغر عززت فيه هذه الرغبة (الميل) و استحوذته شيئا فشيئا، فالعمل بورشة الوالد و السفر المستمر و ممارسة التجارة جعله يراكم الكثير من التجارب ساعدته لاحقا علي تنمية هذا الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة و قادته إليه.

الحالة رقم 03 العائلة بالنسبة لهذا المبحوث ممثلة في شخص الزوجة التي كانت عاملا مسيطرا حسبه في ميلاد هذا الميل و نضجه، فهي التي جعلت والدها طرفا موافقا و مدعما و مطورا لهذا الميل بشكل مستمر. و هناك أيضا الإطار المهني و العمل بالشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » و الشركة المختلطة « SOMERI » الذي يبقي عاملا مدعما و مطورا لهذا الميل لما يمكن أن يكون قد اكتسبه المبحوث من تجارب و حنكة و دراية مهنية، دون أن ننسي التذكير بأهمية عمله بالشركة الوطنية « SNMC » و طبيعة تعامل الرؤساء الهرميين بهذه الشركة معه و التي كانت بمثابة المثير الذي حمله هذا علي التفكير في فعل إنشاء مؤسسة خاصة به و الانسياق وراء رغبته و رغبة زوجته في الانتماء يوما إلي عالم الثراء و ترك العمل الوظيفي الممل و الضاغط بالشركة حسب تقديره.

الحالة رقم 04 المبحوث هنا لا يركز علي دور العائلة في ميلاد الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة صناعية، لكنه لا ينكر الدعم المعنوي الذي تلقاه خاصة من الوالد كما أن الأصل الاجتماعي له يطلعنا أن والده كان تاجرا و بالتالي فإن ممارسة التجارة انتقلت إليه بفضل الوالد أي الحركية الجيلية و توريث الأبناء مهن الآباء، لكنه في المقابل يركز علي دور عاملين أساسين: الأول يتمثل في الفرصة التي أتحتها له الدولة و ما تضمنته من امتيازات دعمت لديه الميل نحو فعل الإنشاء و قوته مثل إمكانية الحصول علي الأرضية المفترضة (العقار الصناعي) لبناء المشروع الصناعي الخاص به، الإعفاء جزئيا من الضرائب و الرسوم الجمركية، القروض البنكية المحفزة و التسهيلات المالية المحتملة، المرافقة و الاستشارة الفنية التي سيتحصل عليها خلال السنوات الثلاث الأولي من تحقيق و إنجاز مشروعه و كما نري هي كلها عناصر مشجعة ومحفزة جدا للمؤسسات الحكومية التي أنشأت بغرض تدعيم و ترقية الاستثمار الخاص والثاني هو الوسط المهني التجاري الذي عايشه لمدة طويلة فممارسة التجارة لسنوات مكنته من اكتساب عقلية متحكمة في حركية الأموال و الأسواق و سمحت له بنسج شبكة من العلاقات المكونة من المعارف

و الأصدقاء و التجار، انتهت بتوريط بعضهم في المشروع المفترض كشركاء بعد موافقتهم علي الاشتراك معه في إنجاز هذا الفعل المقاولاتي (إنشاء مؤسسة). لكن بالنسبة لمبحوث هذه الحالة نعتقد أكثر في عملية التفاعل التي حدثت بين شخص المبحوث و بروز الفرصة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة خلال المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق و ما خلقته من آليات و ميكانيزمات مدعمة للقطاع الخاص و المتمثلة في مختلف الهيآت و المؤسسات الحكومية التي أنشأت خصيصا لتدعيم و ترقية هذه القطاع.

الحالة رقم 05 تؤكد علي تأثير عاملين أساسين :الأول العائلة ممثلة في شخص الوالد الذي يقر بأهمية دوره الفعال في تلقينه الحرفة منذ الصغر من خلال العمل معه بورشته الخاصة بالحدادة و التلحيم، فالفضل يرجع إليه في انبثاق هذا الميل نحو فعل إنشاء مشروع استثماري خاص به بدلا من البقاء مرتبطا كل حياته بالورشة، فقد وجد هذا المبحوث لدي والده كل الدعم المادي و المعنوي و المهني المطلوب الذي ساعده علي ميلاد هذا الميل و تنميته و نضجه و قادته إلي فعل إنشاء مؤسسة، ثم بعد ذلك يأتي عامل التكوين المهني الذي تلقاه من والده بالورشة و الذي استفاد منه لاحقا بأوساط مهنية أخري من خلال العمل بشركات وطنية و أجنبية بالإضافة إلي حضوره عدة ملتقيات وطنية و أجنبية ساهمت في فتح الآفاق أمام هذا المبحوث و جعله يتوفر علي رصيد معتبر من المعارف و الدراية التي دعمت و طورت ميله نحو الإقدام علي فعل إنشاء مؤسسة و الإصرار عليه .

إذن مجمل المبحوثين يؤكدون علي أن العوامل المساهمة في تنمية الميل المقاولاتي، هي مرتبطة بالدرجة الأولي بالوسط العائلي الممثل في شخص الوالد أو الأخ أو الزوجة، و ما يقدمونه من دعم، ثم يأتي الوسط المهني و ما يعكسه من أشكال مختلفة من الحركية المهنية و و الجغرافية...الخ التي رصدت من خلال محارك المبحوثين و بدرجة أقل الوسط المؤسساتي الذي يبقي حاضرا و ممثلا خاصة في الحالة رقم 04.

و حتى نؤكد أكثر علي المساهمة الفعالة لهذه العوامل طلبنا من المبحوثين تحديد أهم الأوساط و التأثيرات المرتبطة بها و التي كانت مصدرا في انبثاق صيرورة فعل إنشاء مؤسسة لديهم فجاءت النتائج مؤكدة بقوة علي تأثير هذه العوامل و هذا ما يظهر من خلال المعطيات الكيفية التي يتضمنها الجدول الكيفي الموالي و ملحقه الكمي :

الجدول رقم 21: الأوساط المؤثرة في تنمية الميل المقولاتي

الحالات	الأوساط المؤثرة في تنمية الميل المقولاتي
الحالة رقم 01	ـ الوسط العائلي ـ الوسط المهني ـ الوسط الجمعوي.
الحالة رقم 02	ـ الوسط العائلي و خاصة العمل مع الوالد ـ الوسط المهني ـ التنقل المستمر علي مستوي الغرب و الوسط من أجل بيع المنتجات المصنعة بورشة الوالد بقسنطينة.
الحالة رقم 03	ـ الوسط العائلي (زوجتي و والدها) ـ الوسط المهني ـ الشبكة الاجتماعية
الحالة رقم 04	ـ الوسط المهني ــ امتيازات الدولة : إمكانية الحصول علي قطعة ارض ـ المرافقة التي كانت توفرها بعض البنيات مثل « APSI » ex« ANDI » خلال الخمس سنوات الأولي من إنشاء المؤسسة.
الحالة رقم 05	ـ الوسط العائلي ـ التنشئة علي مضاعفة الأملاك ـ الوسط المهني ـ ممارسة مهنة اللحامة « soudage » و البناء المعدني منذ الصغر مع الوالد في ورشته أثر علي كثيرا ـ التنوع في التكوين الذي تلقيته من خلال العمل و التجربة المهنية بالشركات الوطنية و الأجنبية.

ملحق الجدول السابق

الحالات	الأوساط المؤثرة في تنمية الميل المقولاتي				
	الوسط العائلي	الوسط المهني	الوسط الجمعوي	الشبكة الاج	الوسط المؤسساتي
الحالة رقم 01	+	+	+	-	-
الحالة رقم 02	+	+	-	-	-
الحالة رقم 03	+	+	_	+	-
الحالة رقم 04	-	+	_	-	+
الحالة رقم 05	+	+	-	-	+
المجموع	4 ح	5 ح	3 ح	1 ح	2 ح

قراءة المعطيات المجسدة في الجدول أعلاه و ملحقه توضح أن أهم التأثيرات التي كانت مصدر صيرورة فعل إنشاء مؤسسة إنما جاءت من أوساط مختلفة عايشها المبحوثين يتقدمها الوسط المهني بالنسبة لجميع الحالات المبحوثة (5/5)، ثم يليه الوسط العائلي بالنسبة لأربع حالات (5/4) لان الحالة المتبقية رقم 04 لا تري في الوسط العائلي ذلك المؤثر المباشر و القوي في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة، اللهم سوى الدعم المعنوي الذي تلقاه مبحوثها من الوالد حسب تصريحاته التي تهمش حصرا هذا الدور بالمقارنة مع باقي الحالات، ثم يأتي الوسط المؤسساتي (و تحديدا الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار « ANDI ») مجسدا في حالتين رقم 04 و 05 اللتان تقران بأهمية تأثير الدولة و ما توفره من امتيازات تحفيزية مؤثرة، و الوسط الجمعوي ممثلا في حالة واحدة من خمسة (5/1) و هي الحالة رقم 01 ساعدها الانخراط في الجمعيات في صيرورة فعل إنشائها للمؤسسات، و يأتي أيضا دور الشبكة الاجتماعية بحالة واحدة ممثلة في رقم 03 التي تقر بأهمية عامل الشبكة في توفير التسهيلات و الدعم و المساندة مع الإشارة أن مبحوث هذه الحالة يعترف

بقوة تأثير الوسط العائلي و الوسط المهني معا، فهي أوساط تحتوي بنظره علي عوامل أثرت بقوة في ميلاد و تنمية الميل المقاولاتي لديه و انجاز مؤسسته.

أما المساعدات المادية الملموسة و المباشرة سواء كانت مالية أو استشارية التي ساعدت المنشئ و كانت أكثر إفادة له فهي لا تخرج عن إطار الأوساط المذكورة أعلاه و هذا ما تؤكده النتائج المدرجة في الجدول الكيفي الموالي و ملحقه:

الجدول رقم 22: مصدر المساعدات المالية الأكثر إفادة للمنشئ

الحالات	مصدر المساعدات المالية الأكثر إفادة للمنشئ
الحالة رقم 01	- المحيط العائلي - محيط الأصدقاء - المحيط المهني.
الحالة رقم 02	- المحيط العائلي - محيط الأصدقاء
الحالة رقم 03	- المحيط العائلي
الحالة رقم 04	- « ANDI» - البنك
الحالة رقم 05	- المحيط العائلي(خاصة الأب) - محيط الأصدقاء - البنك « Ansej »

ملحق للجدول السابق

الحالات	مصدر المساعدات الأكثر إفادة للمنشئ			
	المحيط العائلي	محيط الأصدقاء	المحيط المهني	ANDI - البنك
الحالة رقم 01	+	+	+	-
الحالة رقم 02	+	+	-	-
الحالة رقم 03	+	-	-	-
الحالة رقم 04	-	-	-	+
الحالة رقم 05	+	+	-	+
المجموع	4 ح	3 ح	1 ح	2 ح

نلاحظ أن مصدر المساعدات الملموسة (المباشرة) ليس أحاديا لثلاث حالات حيث تعددت المصادر لديها مقابل حالتين اتسمت بأحادية المصدر و نجدها ممثلة في الحالة رقم 03 و مصدرها العائلة و الحالة رقم 04 و مصدرها وكالة « ANDI ».

و علي العموم تبقي العائلة الممثلة في شخص الوالد أو الأخ أو الزوجة تحتل المرتبة الأولي بالنسبة لأربع حالات (5/4) من حيث الدعم و المساندة المالية الملموسة فهي مصدر رئيسي في تمويل أغلب المبحوثين، يليها في المرتبة الثانية محيط الأصدقاء بالنسبة لثلاث حالات (5/3) و هي تمثل نفس الحالات السابقة التي تلقت المساندة المادية من العائلة و من الأصدقاء و بالتالي يصبح مصدر المساعدات لديها مزدوجا يتمثل في محيط العائلة و محيط الأصدقاء.

و نشير أيضا أن الحالتين رقم (01،05) تتصف بثلاثية مصدر المساعدات المالية فالمبحوث رقم01 تلقاها من المحيط العائلي، محيط الأصدقاء و المحيط المهني و المبحوث رقم 05 تلقاها

من المحيط العائلي، محيط الأصدقاء و المحيط المؤسساتي "البنك" عن طريق التسهيلات و الامتيازات الممنوحة من وكالة « Ansej ».

و في نهاية هذا الجزء التقديمى نرجو أن نكون قد تمكنا و لو جزئيا من توضيح المعالم الكبرى من الدراسة و وفقنا في تبسيط فهم و إدراك الفترة التي سبقت زمنيا فعل الإنشاء عند المبحوثين و التي تتكون من مرحلتين أساسيتين متعاقبتين لكن متداخلتين حسب اعتقادنا : مرحلة ميلاد أو انبثاق الميل أو النزعة أو الرغبة أو الشعور ..الخ نحو فعل إنشاء مؤسسة و هذا ما يسميه المختصون بميلاد "اليقظة المقاولاتية" ثم تليها أو تعقبها المرحلة الثانية و هي تنمية و تطوير هذا الميل نحو فعل إنشاء مؤسسة لكن دون إحداث أي فصل بينهما لصعوبة إن لم نقل استحالة القيام بذلك لأنها فترة تتسم بالتعقيد و التداخل و التراكب لكن يبقي المنطق يحتفظ بافتراض التعاقب الزمني لهاتين المرحلتين أو الفترتين أي ميلاد الميل أولا ثم فعل تنميته و تطويره ثانيا و اللتان تكونان في النهاية مرحلة "ما قبل الإنشاء" في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة أو ما يسمي بالصيرورة المقاولاتية.

و طبعا نحن ليست مهمتنا الفصل بين هاتين الفترتين المكونة لمرحلة "ما قبل الإنشاء" و إنما هدفنا الأساسي يكمن في استخراج العوامل الاجتماعية المرتبطة بأوساط محددة عايشها المبحوثين و التي حددت أو ساهمت بشكل أو بآخر في ميلاد و تنمية هذا الميل نحو التوجه المقاولاتي و فعل الإنشاء أي مارست تأثيرا محددا علي المبحوث في الصيرورة التي قادته إلي فعل إنشاء مؤسسته و التي تتمثل في الوسط العائلي، المهني، التكويني، المؤسساتي ...الخ و أهم العوامل المؤثرة و المرتبطة بهذه الأوساط مثل الحركية بمختلف أشكالها (المهنية و الوظيفية، الدراسية و التكوينية ، الجغرافية ، الجمعوية، الحزبية، الأصل الاجتماعي و الحركية البينية ـ الجيلية)، العلاقات و الشبكات الاجتماعية، الخصائص الشخصية و العائلية للمبحوثين و الحوافز الكامنة لديه...الخ.

و هذه العوامل الأكيد أنها مارست تأثيرا معينا قد يكبر أو يصغر حجمه (حسب حالة المبحوث المتفاعل معها) علي محارك المبحوثين و مختلف المسارات المكونة لهذه المحارك و التي قادت إلي فعل إنشاء مؤسسة و هذا ما سنحرص علي تحليله و تمحيصه بالضرورة علي مستوى الفصول الآتية بهدف استخراج هذه العوامل و هذا من خلال تأطير المرحلة التي سبقت زمنيا هذا الفعل من أجل التعرف علي التركيبة الاجتماعية المحددة و المساهمة في انبثاق و ميلاد الميل المقاولاتي و عملت علي تنميته و التي قادته في نهاية المطاف إلي انجاز فعل الإنشاء دون الادعاء القدرة علي إمكانية التمييز بين ما هو مرتبط من العوامل بمرحلة ميلاد "الميل المقاولاتي" و ما هو مرتبط بمرحلة تنمية هذا الميل، فالفصل الزمني الدقيق بينهما يبقي متعذرا لدينا لاتصاف

المسألة بدرجة بالغة من التعقيد و التداخل و نحن لا نملك الأدوات الضرورية للقيام بهذا الفصل لهذا يبقي هدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو استخراج العوامل الاجتماعية المحددة و المساهمة في ميلاد وتنمية هذا "الميل" معا دون الدخول في عملية الفصل بين العوامل المؤثرة في ميلاد الميل والعوامل المؤثرة في تنميته لأن نفس العوامل و الأوساط التي عايشها المبحوثين نجدها حاضرة في المرحلتين المفترضتين المتسمتين بالتداخل و بالتعاقب الزمني.

الفصــل الخــامس

الحالة الشخصية و العائلية للمنشئ المبحوث و المصادر التمويلية لمشروعه

الـفـصل الخــامس

5- الحالة الشخصية و العائلية للمنشئ المبحوث و المصادر التمويلية لمشروعه:

الفصل ينطوي علي عدة عناصر معرفة بالخصائص الشخصية و العائلية للمنشئ المبحوث مثل: المستوي المعيشي و طبيعة و اصل الأملاك المتوفر عليها، المصادر التمويلية المعتمد عليها في انجاز مشروعه، الخصائص الشخصية للوالدين و الإخوة و محاولة معرفة إن كان المبحوث ينتمي إلي وسط عائلي مقاولاتي و بالتالي تربي علي التقليد المقاولاتي أو حتي التجاري، خصائص الشبكة الاجتماعية و طبيعة وحجم المعارف المؤثرة في الفعل الإنشائي، دون أن ننسي أن نتعرف أيضا علي خصائص الفريق المؤسس و المنشئ للمؤسسة وهذه العوامل نجدها أكثر ارتباطا بوسطه أو معاشه العائلي، و نعتقد بقوة في ما تمارسه من تأثير علي المبحوث في ميلاد و تنمية "اليقظة أو الميل المقاولاتي" لديه و بالتالي فعل إنشاء مؤسسته.

5 – 1 خصائص المسكن و طابع و أصل أملاك المبحوث:

المعرفة بخصائص المسكن و طبيعة و أصل الأملاك الأخرى التي يتوفر عليها المنشئ المبحوث هي مؤشرات توحي إلي المستوى المعيشي الذي ينتمي إليه و الظروف المعيشية المحيطة به و تعطينا صورة واضحة عن حجم إمكانياته المادية و المالية الحالية و التي كان يتوفر عليها سابقا قبل فعل الإنشاء و التي من الضروري التعرض إليها بالتحليل و أهم النتائج المتحصل عليها في هذا السياق نجدها مدرجة ضمن الجداول التالية رقم (23، 24، 25) :

الجدول رقم 23 : خصائص مسكن المنشئ المبحوث

الحالات	خصائص السكن					
	نوع السكن	عدد الغرف	المساحة	المسافة بين السكن و المنشأة	منطقة السكن	طبيعة حيازة السكن
الحالة رقم 01	2 فيلا	8 + 8	600م2 +600م2	4 كلم - 40 كلم	وسط المدينة	ملكية
الحالة رقم 02	فيلا	10	1000م2	15 كلم	كنستال شرق م	ملكية
الحالة رقم 03	2 فيلا	6 + 6	250م2+200م2	13 كلم - 3 كلم	وسط المدينة	ملكية
الحالة رقم 04	فيلا	10	1000م2	20كلم	أطراف المدينة	ملكية
الحالة رقم 05	فيلا	10	400م2	40 كلم	وسط المدينة	ملكية

الملاحظ أن جميع المقاولين المنشئين المبحوثين (5/5) يتوفرون علي سكنات تصنف ضمن ملكياتهم الخاصة، فهي ليست إيجارا و توصف اجتماعيا بالنمط المعماري المرتبط بطبقة الأثرياء في مجتمعنا، فكلهم يملكون "فيلات" من الطراز الحديث الراقي يتراوح عدد غرفها بين 06 و

10غرف، متربعة علي مساحات تتصف بالاتساع و كبر الحجم، أقلها نجده ممثلا في الحالة رقم 03 بـ 250م مربع مع الإقرار بالنسبة لهذه الحالة أنه يملك فيلا أخري بنفس المواصفات و أقصاها نجده ممثلا في الحالة رقم 04 و 05 بـ 1000م مربع.

أما المسافة التي تربط بين مكان السكن(الإقامة) و موقع المنشأة و الذي تم التعرض إليه سابقا في الفصل الرابع فهو يختلف حسب عدد الفيلات المملوكة للمنشئ، فمثلا تقر الحالة رقم 01 بأنها تملك فيلاتين (كمكان للإقامة) واحدة تبعد بـــ4 كلم مربع فقط و الثانية بـــ40 كلم مربع (بوسط مدينة وهران)، الحالة رقم 03 هي أيضا تملك فيلاتين للإقامة الأولي تبعد بـــ3 كلم مربع فقط و الثانية بـــ13 كلم مربع و هناك فيلا ثالثة مكان إقامة ابنته و زوجها يوجد بموقع المنشأة و أخري في طور الإنجاز للابن بمقر المنشأة، أما الحالات التي تملك فيلا واحدة حسب التصريحات فهي ممثلة في الحالة رقم 02 التي تبعد بـــ15 كلم مربع و الحالة رقم 04 بـــ20 كلم مربع (علي أطراف المدينة) و الحالة رقم 05 بـــ 40 كلم مربع (الوسط)، و مهما اختلفت هذه المسافات إلا أنها في النهاية ليست بعيدة عن موقع المنشأة، فالسكنات كلها تتمركز بمدينة وهران و تقع بين الأطراف و الوسط و هذا يدل علي مؤشر القرب الجغرافي « Proximité géographique » من مكان توطين المنشأة و هو عامل نجده مهما جدا يضع المنشئ في وضعية نفسية مريحة فهو يختزل الكثير من الاكراهات النفسية لقربه من عائلته و يجعل أفراد العائلة في نفس الوقت أكثر ارتباطا بالمنشأة و هذا ما نجده حاضرا عند كل الحالات المبحوثة لكن بدرجات مختلفة حيث لا تتعدى المسافة 4 كلم مربع مع الحالة رقم 01 و 3 كلم مع الحالة رقم 03 التي تتوفر علي مسكن (فيلا)في نفس موقع توطين المؤسسة المنشأة تسكنه الابنة، مما سهل عملية تعلم السلوكيات المقاولاتية و اكتساب الدراية بالنسبة للأبناء فهو مؤهل قوي كما أسلفت الذكر سابقا يسهل عملية التدريب المقاولاتي و تنشئتهم علي التعود و التقليد المقاولاتي و تسهيل انتقال الدراية و المهنة و المكانة المقاولاتية من الآباء إلي الأبناء و هذا ما نسميه في الاصطلاح التنظيماتي بالحركية الجيلية و عموما كل هذه المعطيات المرتبطة بالسكنات التابعة للمبحوثين تشير إلي مستوى الثراء الذي يسمح بمستوى معيشي مقتدر و مريح جدا بالنسبة لهم و لمنشآتهم في حالة ما تعرضت لأزمات مالية.

و للتعمق أكثر في خصائص الملكية بالإضافة للسكنات التي يتوفر عليها كل مبحوث، من الضروري معرفة ما إذا كان في حيازته أملاك أخرى و معرفة طبيعتها و حجمها و مكانها في حالة الإيجاب و هذا ما نحوصل نتائجه مجملة في الجدول التالي و ملحقه:

الجدول رقم 24 : حيازة أملاك أخري و طبيعتها

الحالات	حيازة أملاك أخري	حجم و مكان هذه الأملاك
الحالة رقم 01	نعم	عقارين(02) بآرزيو(وهران) + عشر(10) مؤسسات بفرنسا + أسهم ببورصة باريس
الحالة رقم 02	نعم	عقار(01) بوهران + مؤسسات (وهران) + محلات تجارية(وهران والعاصمة وقسنطينة)
الحالة رقم 03	نعم	ثلاث (03)عقارات (2 فيلات + bengalo على شاطئ البحر(حاسي عامر/ وهران)
الحالة رقم 04	نعم	ثلاث (03)عقارات + ثلاث (03) مؤسسات (وهران) مع الشركاء.
الحالة رقم 05	نعم	ثلاث (03)عقارات بمعسكر + أربع (04)مؤسسات (وهران ـ معسكر و حاسي مسعود + أراضي فلاحيه (قطعتين (02) معسكر و وهران.

ملحق الجدول السابق

الحالات	وجود أملاك أخري	طبيعة هذه الأملاك			
		عقارات	مؤسسات	أراضي فلاحيه	أسهم في بورصة
الحالة رقم 01	نعم	+	+	-	+
الحالة رقم 02	نعم	+	+	-	-
الحالة رقم 03	نعم	+	+	-	-
الحالة رقم 04	نعم	+	+	-	-
الحالة رقم 05	نعم	+	+	+	-
المجموع	5 ح نعم	5 ح عقارات	5 ح مؤسسات	1ح أراضي	1 ح أسهم

النتائج المستخلصة من الجدول أعلاه و ملحقه نوجزها في النقاط التالية:

1°/ ـ طبيعة الأملاك التي تكون الملكية الشخصية التي يتوفر عليها المنشئين المبحوثين يمكن تقسيمها إلي أربع (04) أنماط، هي العقارات، المؤسسات، الأراضي الفلاحية و أسهم في البورصة، و النمط أو الشكل الذي نجده حاضرا بصورة مطلقة أي حاضرا عند جميع الحالات (5/5) الخاضعة للدراسة يتمثل في العقارات و المؤسسات أما الأنماط المتبقية فتمثيلها يبقي استثنائيا و منفردا لا نجده مجسدا سوي في حالة واحدة (5/1) و هذا ينطبق علي ملكية أسهم مالية في بورصة باريس بالنسبة للحالة رقم 01 و ملكية الأراضي الفلاحية بالنسبة للحالة رقم 05.

2°/ ـ الأمكنة المتواجدة بها هذه الأملاك نجدها تتوزع بين مدينة وهران، معسكر، قسنطينة، حاسي مسعود و فرنسا (بالنسبة فقط للحالة رقم 01).

3°/ ـ حجم هذه الأملاك نجده يختلف و يتفاوت من حالة إلي أخري فحسب تقييمي الشخصي و النسبي في نفس الوقت أضع الحالة رقم01 في مقدمة الترتيب، فهي حسب التصريحات تملك عقارين (2) و أكثر من عشرة (10) مؤسسات و أسهم في بورصة باريس، أمكنتها تتواجد بين آرزيو، وهران و فرنسا و هذا يعطينا فكرة واضحة عن حجم الثروة و الإمكانيات التي يتوفر عليها مبحوث هذه الحالة، تأتي بعدها مباشرة الحالة رقم 05 التي تملك ثلاث عقارات (3) و

أربع(4) مؤسسات و أراضي فلاحية واسعة و هي ملكية فردية و لا يشترك فيها أي شخص معه، ما عدي أولاده، أما مكانها فيتوزع بين آرزيو، وهران، معسكر و حاسي مسعود، أما المرتبة الثالثة فمن نصيب الحالتين رقم 02 و رقم 04 اللتان نجدهما متوازنتين نوعا ما من حيث الحجم فالحالة رقم 02 تملك عقارين (2) و عدة مؤسسات و محلات تجارية علي مستوى وهران، العاصمة و قسنطينة، أما الحالة رقم 04 فهي تملك ثلاث (3) عقارات و عدة مؤسسات يتقاسمها مع شركائه و هي متواجدة بوهران، و في الأخير تأتي الحالة رقم 03 التي يبدو أنها أقل الحالات حجما من حيث الأملاك و التي تشمل علي مؤسسة واحدة (المنشأة المعنية بالدراسة) و بعض العقارات (ثلاث (3) فيلات و « bengalo ») بحاسي عامر و وهران.

طبعا نحن أردنا التعرف أكثر علي هذه الأملاك و إن كانت الحالات المبحوثة تتوفر علي مبالغ مالية و سيولة كافية لكن لم نوفق في الحصول علي ذلك مما لم يسمح لنا الذهاب بعيدا في تحليل هذا الجانب.

عموما ما يمكن الإشارة إليه هو أن جميع الحالات المبحوثة تملك إمكانيات مادية حجمها قد يكبر أو يصغر حسب ما هو مشار إليه أعلاه من تصريحات، و التي تعبر في النهاية عن قدرات ملموسة يمكن الاعتماد عليها في اجتياز الإشكالات أو الأزمات المالية التي يمكن أن تعترض المؤسسة المنشأة في مسارها التطوري.

و الذي يهم أكثر في هذا الجزء و بعد الإطلاع علي الخصائص المعرفة بطبيعة و حجم الأملاك التي يتوفر عليها المنشئ المبحوث هو أن نتساءل أيضا عن مصدرها ، عن أصل منشئها ؟ هل هي حصيلة جهد فردي حصري أم أن هناك فاعلين آخرين ساهموا في صنعها سواء من خلال الحصول علي ميراث معين من الوالدين أو بفضل مساهمة و مشاركة أي شخص آخر من العائلة أو من الأصدقاء ؟ وهذه العوامل هي في الأصل مرتبطة بالوسط العائلي و دوره في أصل منشأ الثروة عند المنشئ المبحوث و ما توصلنا إليه من نتائج نوجزه في الجدول التالي:

الجدول رقم 25 : أصل منشأ الأملاك التي يتوفر عليها المبحوث

الحالات	إن كان المنشئ صانع هذه الثروة	الحصول علي ميراث من الوالد	حجم الميراث من الثروة الشخصية	وجود مساهم في هذه الثروة
الحالة رقم 01	نعم جزئيا مع أخي	لا	غير معني	نعم الأخ
الحالة رقم 02	نعم جزئيا	نعم	جزء صغير	نعم
الحالة رقم 03	نعم مع زوجتي	لا	غير معني	نعم الزوجة
الحالة رقم 04	نعم مع الشركاء	لا	غير معني	نعم الشركاء(الأصدقاء)
الحالة رقم 05	نعم جزئيا	نعم	نصف الثروة	نعم
المجموع	5 ح نعم	3 ح لا / 2 ح نعم	/	4 العائلة /1 الشركاء

نلاحظ من خلال هذه المعطيات الحضور المسيطر بقوة للوسط العائلي في تحديد أصل منشأ أملاك المنشئ المبحوث أو المساهمة في تكونها، و هذا الوسط نجده ممثلا في شخص "الوالد" أو "الأخ" أو "الزوجة" و هي تنطبق علي أربع (4) حالات (5/4) من خمسة، منها حالتين انتقل إليها جزء من ثروة الوالدين إليها عن طريق الميراث و حصرا من الوالد و هي ممثلة في الحالة رقم 02 التي تقول " أنها ورثت جزء صغير من الوالد" و الحالة رقم 05 "التي ورثت ما يقدر بنصف ثروتها الشخصية "، و كلا الحالتين تؤكد علي أهمية هذا الميراث في أصل تكون هذه الأملاك مع الإشارة أن باقي الحالات الثلاث لم ترث أي شيء من الوالدين لكن 2 منها ساهم أفراد من العائلة في تكون هذه الأملاك ممثلة في شخص الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 الذي يتقاسم معه كل ما يملكه حاليا سواء علي مستوى الوطن أو علي مستوى فرنسا و ممثلا في شخص الزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 التي" تقر بدور الزوجة في بناء هذه الثروة فهي تعتبر منذ البداية شريكا فيها". و تبقي الحالة رقم 04 التي تنفي حصولها علي أي ميراث من الوالدين أو أي مساعدة مالية و مادية من باقي أفراد العائلة و بالتالي ينفي كليا المساهمة المادية للعائلة في إنشاءالمشروع.

إذن ما يمكن أن يستخلص من كل هذا : **أولا**: دور الوسط العائلي و حضوره القوي في تحديد أصل منشأ و تكون أملاك أغلبية المبحوثين (أربع حالات) مقابل حالة واحدة فقط لا تقر بهذا الدور وهي الحالة رقم (04). **ثانيا** :التأكيد بشكل مطلق علي المساهمة الجماعية في أصل منشأ و تكون هذه الأملاك فجميع الحالات و بدون استثناء تؤكد أن هذه الأملاك هي نتيجة عمل جماعي و ليس فردي لوجود فاعلين مساهمين بطريقة أو بأخرى في ذلك من خلال الشراكة الممثلة في شخص الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 و الزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 و ممثلة في شخص الصديق (الصناعي حاليا و التاجر سابقا)، الشريك في أغلب المؤسسات بالنسبة للحالة رقم 04 و هم بالتالي يمثلون الفاعلون، أي الشركاء الذين ساهموا بشكل مباشر في عملية تكوين هذه الأملاك أو غير مباشر عن طريق ما تم الحصول عليه من ميراث ممثلا في كل من الحالة رقم 02 و رقم 05 أين نجد الوالد يمثل فاعلا أساسيا في أصل منشأ الثروة و الأملاك عند هاتين الحالتين كما يمثل أصل ميلاد الميل المقاولاتي عند مبحوثيها كما سنعرف لاحقا.

5 – 2 خصائص الوسط العائلي للمنشئ :

هناك مؤشرات محددة تساهم في الكشف عن خصائص من يمثلون الوسط العائلي الذي ينتمي إليه المنشئ (الزوجة، الوالدين، الإخوة و الأبناء...الخ) مثل المستوي التعليمي، المهنة الممارسة، نمط العائلة إن كانت ممتدة أو نووية من خلال التعرف علي من يعيش مع المبحوث تحت سقف

واحد...إلخ، ما يمثل في اعتقادنا عناصر مهمة و مساعدة في إبراز طبيعة الوسط العائلي المحيط بالمبحوث و مدي مساهمته في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" لديه خاصة ما يأتي من طرف الوالدين و الزوجة و الإخوة...إلخ، هذا ما سنحاول تجسيده من خلال المعطيات المدرجة في الجداول الآتية رقم (26، 27، 28...) :

الجدول رقم 26: عدد الأشخاص الساكنين مع المنشئ في مسكنه

الحالات	عدد الأشخاص الساكنين مع المنشئ
الحالة رقم 01	5
الحالة رقم 02	3
الحالة رقم 03	3
الحالة رقم 04	3
الحالة رقم 05	3
المجموع	4 ح (3) - 1 ح (5)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك أربع حالات من خمسة، نجد فيها عدد االأفراد الذين يعيشون مع المبحوث تحت سقف واحد لا يتجاوز ثلاث (3) و هم عادة ممثلين في الزوجة و الأولاد، و نادرا زوجة الابن التي بقائها تحت نفس سقف مبحوث رقم رقم 03 يبقي مؤقتا في انتظار انتقالها إلي مسكنها هي و زوجها و حالة واحدة يصل العدد إلي خمسة (5) أفراد و هي ممثلة في رقم 01 ذلك أن أكبر أبناء مبحوث هذه الحالة لا يتجاوز 19 سنة.

و هذا يشير إلي قوة حضور نمط العائلة الصغيرة أو النووية التي تتكون من الزوجة و الأبناء و الزوج فقط، فكل المبحوثين يفضلون نمط الاستقلالية و أن يستقل أبنائهم المتزوجون بحياتهم الشخصية و أن يكون لديهم مساكنهم الخاصة لكن القريبة جغرافيا منهم و هكذا نجد أن نمط العائلة الممتدة منتفيا تماما في هذه الدراسة فالبارز هو نمط آخر من العائلة يتصف بالاستقلالية في الحياة الشخصية لكل فرد و القرب الجغرافي من مسكن المنشئ و مكان توطين المؤسسة في نفس الوقت.

أما المعطيات المعرفة بأهم الأفراد المكونين للوسط العائلي الذي ينتمي إليه المنشئ المبحوث و الممثلين في الوالدين، الزوجة، الأبناء و الإخوة...الخ و المرتبطة بالمؤشرات التالية : المستوى التعليمي و الشهادة المتحصل عليها و المهنة الممارسة و طبيعة المناصب التي شغلها هؤلاء الأفراد و أحيانا مؤشر السن ...الخ فندرجها ملخصة في عدة جداول و أول ما نبدأ به هو التعريف بزوجة المنشئ و والدها:

الجدول رقم 27: مؤشرات معرفة بزوجة المنشئ و والدها

الحالات	معطيات معرفة بزوجة المنشئ و والدها						
	م. التعليمي	الشهادة	المهنة	العمل بالمنشأة	المنصب	مهنة والدها	إن كان مقاولا
الحالة رقم 01	ثانوي	ش ت م	ماكثة في البيت	غير معنية	غير معنية	حرفي	لا
الحالة رقم 02	أمية	بدون	ماكثة في البيت	غير معنية	غير معنية	حرفي	لا
الحالة رقم 03	ثانوي	ش ت م	مشاركة في الإدارة	نعم	مشاركة في الإدارة	تقني سامي في البناء البحري	نعم
الحالة رقم 04	متوسط	بدون	ماكثة في البيت	غير معنية	غير معنية	شهيد	لا
الحالة رقم 05	ابتدائي	بدون	ماكثة في البيت	غير معنية	غير معنية	فلاح	لا
المجموع	2 ثانوي / 1متوسط/ 1ابتدائي/ 1أمية	2 BEM + ثانوي - 3 بدون	4 ماكثة في البيت - 1مشاركة في الإدارة	4(غ م) / 1(نعم)	4(غ م) / 1(مشاركة في الإدارة)	2 حرفي - 1(ت س) - 1فلاح - 1شهيد	4 لا / 1نعم

المؤشرات المدرجة في الجدول أعلاه و المرتبطة بزوجة المنشئ المبحوث و والدها تشير إلي عدة حقائق نوردها في النقاط التالية:

1/° - المستوي التعليمي: هناك أربع مبحوثين من خمس(5/4)، زوجاتهم يتوفرن علي مؤهل تعليمي يتأرجح بين الابتدائي، المتوسط و الثانوي مقابل مبحوث واحد فقط ممثلا في رقم 02 زوجته أمية لا تعرف القراءة و لا الكتابة. مما يصب في منحي محدودية التعليم عند زوجات المنشئين المبحوثين الذي لا يتعدي الثانوي، مما ينعكس علي طبيعة الشهادات المتحصل عليها و التي تبقي تتسم بالمحدودية هي الأخري حيث نجد حالتين فقط تملك شهادة التعليم المتوسط « BEM » + مستوي الثانوي و هي ممثلة في رقم 01 و 03، أما النسبة المتبقية أي ثلاث حالات نجدها لا تحمل أي شهادات و هي تنطبق علي رقم (02، 04 ، 05).

وهذه المعطيات ربما تفسر لنا، طبيعة اختيار المنشئ المبحوث الذي يبدو أنه يفضل القران بالمرأة التي تتسم بمحدودية في مستوى تعليمها بالرغم من وجود منشئين يملكون شهادات عليا و متقدمين جدا في مستواهم التعليمي و مع ذلك فإن الأمر يظهر منطقيا جدا إذا تم ربطه بسن المبحوثين و المرحلة المنتمين إليها عند إقبالهم علي الزواج و التي تعكس خيارات سائدة في المجتمع و التي لم تكن جد منفتحة بخصوص المراة بالمقارنة مع الفترة الحالية .

2/° - المهنة الممارسة: أربع مبحوثين من خمس (5/4)، زوجاتهم لا يشتغلن فهن ماكثات في البيت مقابل حالة واحدة فقط ممثلة في رقم 03 ،تشتغل معه زوجته في المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة، تشاركه الإدارة و التسيير فهي تشغل منصب شريك- مدير « cô-gérante » بحكم أنها منذ البداية مع والدها طرفا شريكا في فعل الإنشاء، و نذكر أن والد زوجة هذا المبحوث (رقم03) كان تقنيا ساميا في البناء البحري و بالتالي خبير في نشاط المؤسسة المنشأة، فهذا الشخص ساهم

بقوة في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية عند المبحوث، فقد كان مع ابنته طرفا محددا جدا في الإقدام علي فعل الإنشاء و إنجازه . أما الحالات المتبقية، فهي حالات عادية بالنسبة لمؤشر والد الزوجة لا يوحي بأي دلالات حيث نجد حالتين رقم (01 و 02) أباء زوجاتهم كانوا حرفيين و مبحوث رقم 05 والد زوجته كان فلاحا و مبحوث رقم 04 والد زوجته كان شهيدا

و من خصائص زوجات المبحوثين ننتقل إلي أبنائهم لنتعرف علي العدد، السن، المستوى التعليمي و الشهادات المتحصل عليها، المهن الأساسية الممارسة، العمل بالمنشأة المعنية بالبحث و مدي رضي المبحوثين من طبيعة مهن الأبناء...الخ.

الجدول رقم 28: بعض المؤشرات المعرفة بأبناء المبحوثين

الحالات	بعض المؤشرات المعرفة بأبناء المبحوثين					
	عدد الأبناء		السن	المستوي التعليمي	المؤسسة التعليمية	الشهادة
الحالة رقم 01	4	1	8	ابتدائي	/	تلميذ
		2	13	المتوسط	/	تلميذ
		3	16	الثانوي	ثانوية لطفي	طالب
		4	19	جامعي	جامعة « USTO »	طالب
الحالة رقم 02	6	1	39	س 3 ثانوي	ثانوية لطفي	/
		2	45	س 3 ثانوي	ثانوية لطفي	/
		3	47	جامعي	جامعة وهران	طبيب عام
		4	/	جامعي	جامعة وهران	طبيب أسنان
		5	/	جامعي	جامعة وهران	مهندس معماري
		6	/	س 4 متوسط	/	شهادة التعليم الأساسي(BEF)
الحالة رقم 03	2	1	32	جامعي	جامعة وهران	ليسانس
		2	35	جامعي	جامعة وهران	ماجستير
الحالة رقم 04	6	1	22	جامعي	جامعة وهران	البكالوريا+ طالب
		2	26	جامعي	Ex-Giamo	ماستير في الأعمال و الإداراتية
		3	28	جامعي	USTO	دكتوراه في الإعلام
		4	31	جامعي	Ex-Giamo	ماجستير في العلوم الاقتصادية
		5	34	جامعي	جامعة وهران	ماجستير في قانون الأعمال
		6	37	جامعي	USTO	ليسانس في الإلكترو-تكنيك
الحالة رقم 05	5	1	21	الثانوي	ثانوية أحمد زبانة	حداد أو مطال
		2	26	الثانوي	ثانوية أحمد زبانة	الإعلام الآلي
		3	28	الثانوي	ثانوية أحمد زبانة	بدون
		4	31	الثانوي	ثانوية أحمد زبانة	بدون
		5	33	جامعي	USTO	مهندس

أبرز الحقائق التي ينطوي عليها الجدول أعلاه نوجزها في النقاط التالية:

1°/ ـ حجم الأسرة و عدد الأبناء : تم التطرق إلي حجم الأسرة سابقا في إطار الفصل التقديمي لكن لا بأس أن نستحضره مرة أخري لإمكانية ربطه بالوضع التعليمي للأبناء، علي العموم نجد أربع مبحوثين عدد الأبناء لديهم هو أربعة (4) فما فوق مقابل مبحوث واحد لديه ولدين (2)، و هذا يشير إلي الحجم الكبير نسبيا لأسر أغلبية المبحوثين الذي يصل إلي ستة (6) أبناء بالنسبة للحالة رقم 02 و الحالة رقم 04 و خمسة (5) أبناء بالنسبة للحالة رقم05.

2°/ ـ أما مؤشر السن للأبناء فنجد أربع مبحوثين، لديهم أبناء ينتمون إلي شريحة متقدمة جدا في السن، حيث تجاوزت 20 سنة مقابل مبحوث واحد فقط ممثلا في الحالة رقم 01 التي تتسم بصغر سن أبنائها، فالأكبر لدي مبحوث هذه الحالة لم يتجاوز بعد 19 سنة، و يبرز مؤشر التقدم في سن الأبناء خصوصا عند الحالات رقم 02 أين يترجح بين 39 و 47 سنة و الحالة رقم 03 بين 32 و35 سنة والحالة رقم 04 بين 22 و 37 سنة أما الحالة رقم 05 فيتأرجح بين 21 و 33 سنة.

3°/ ـ المستوي التعليمي : الملفت للنظر هو قوة حضور المستوى الجامعي و الشهادات العليا الذي نجده ممثلا بقوة عند أبناء مبحوثي الحالتين رقم (03، 04) فجميعهم و بدون استثناء هم حاملين لشهادات عليا تتوزع بين الليسانس و الماستير و الماجستير و حتى الدكتوراه و بدرجة أقل مبحوث الحالة رقم 03 الذي نجد لديه ثلاث (3) أبناء من ستة (6) هم حاملين لشهادات عليا تتوزع بين شهادة الطبب العام و طب الأسنان و مهندس معماري أما باقي الأبناء فلم يكن لهم الحظ في مواصلة التعليم حيث لا يتعدي مستواهم الثالثة ثانوي.

و يبقي حضور هذا المؤشر ضعيفا علي مستوى الحالة رقم 05 أين نجد ابنا وحيدا من بين خمسة (5) أبناء هو حامل لشهادة مهندس أما الباقي فمستواهم لا يتجاوز الثالثة ثانوي.

و في المقابل هناك الحالة رقم 01 التي تبقي استثنائية من حيث صغر سن أبناء مبحوث هذه الحالة بالمقارنة مع الحالات الأخرى لكن نجده يعبر بشدة عن إصراره علي تعليم أبنائه الذين هم في طور الدراسة و علي وصولهم مستوى متقدم في الدراسات العليا.

يبقي الانطباع العام الذي نحتفظ به هو إصرار جميع المبحوثين علي تعليم أبنائهم و إيصالهم إلي مستويات تعليمية متقدمة و الحصول علي الشهادات العليا و القيمة و المعبرة عن المكانة الاجتماعية و هذا ما نجده مجسدا بقوة في الحالتين رقم (03، 04) و بدرجة أقل في الحالة رقم 02 و حتى في الحالة رقم 01 بحكم صغر سن أبنائها و حاضرا أيضا في الحالة رقم 05 و إن كان حضوه ضعيفا.

مع العلم أن كل الأبناء الذين فشلوا في الحصول علي الشهادات العليا لا يقل مستواهم عن الثالثة ثانوي و هو مستوى لا بأس به. و الأهم بالنسبة للمستوى التعليمي هو الانتفاء الكلي للأمية و للمستوى المحدود و المتدني بالنسبة لجميع أبناء المبحوثين.

و الآن نخوض مباشرة في مختلف المهن الممارسة من طرفهم و نحاول التعرف علي طبيعتها و مكان ممارستها، و ما إذا كان الأبناء يعملون بالمؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة، هذا ما سيجيب عليه الجدول الموالي:

الجدول رقم 29: طبيعة و مكان المهن الممارسة من طرف الأبناء

الحالات	تأكيد عمل الأبناء	طبيعة و مكان المهن الممارسة من طرف الأبناء		
		المهنة	المؤسسة	القطاع/أو الفرع
الحالة رقم 01	**لا**	غير معني	غير معني	غير معني
الحالة رقم 02	نعم	تاجر	التجارة في الأحذية	مؤسسته الخاصة
		مقاول – طبيب	مشارك في الإدارة (CERAL)	المؤسسة المنشأة في مواد البناء (CERAL) شريك مع الوالد 20%
		طبيبة أسنان ماكثة في البيت	/	/
		أستاذة(مهندسة معمارية)	/	/
		مقاول	في تصنيع الأحذية و البلاستيك	مؤسسته الخاصة
		ماكثة في البيت	/	/
الحالة رقم 03	نعم	أستاذة / مساعدة بمديرية المنشأة	Ex-Giamo/ المؤسسة المنشأة (polyor)	العلوم التجارية/ المؤسسة المنشأة في البناء البحري
		تقني - تجاري	المؤسسة المنشأة	
الحالة رقم 04	نعم	المدير العام للإدارة	المؤسسة المنشأة (Haal)	في المواد الغذائية
		المدير المالي	شركة أخري للعائلة غير Haal	في المواد الغذائية
		مدير	شركة أخري للعائلة غير Haal	في المواد الغذائية (زيت المائدة)
الحالة رقم 05	نعم	مدير مشارك	المؤسسة المنشأة (Mipol)	في البناء المعدني و الصيانة الصناعية
		مسئول عن الورشة والوسائل المادية/ مقاول	المؤسسة المنشأة (Mipol)/ مؤسسته الخاصة	في البناء المعدني و الصيانة الصناعية/ مستودع وغسيل السيارات
		مطال أو حداد/ مقاول	المؤسسة المنشأة (Mipol)/ مؤسسته الخاصة	في البناء المعدني و الصيانة الصناعية/ المواد الغذائية
		مختص في الإعلام/ مقاول	مؤسسته الخاصة	العطور

تحليل المعطيات المتضمنة في الجدول أعلاه يقودنا إلي استخراج الحقائق المهنية التالية:

1°/ - أربع مبحوثين لديهم أبناء يمارسون مهن و وظائف متنوعة تتوزع بين التجارة و المقاولاتية و الإداراتية و التدريس الجامعي، مقابل مبحوثا واحدا فقط ممثلا في الحالة رقم 01 ينتفي فيها ذلك كليا نظرا لصغر سنهم.

2°/ - طبيعة المهن الممارسة لا تستجيب بالضرورة للتوجهات العلمية التي استفاد منها الأبناء خلال مساراتهم الدراسية والتكوينية و هذا ما نجده مجسدا بقوة في الحالة رقم 02 أين نجد أحد

أبائه "طبيب عام" لكن لم يدعه والده أي مبحوث هذه الحالة أن يمارس قط مهنة الطب و التطبيب فقد فرض عليه أن يكون شريكه في إدارة المنشأة المعنية بالدراسة، أما طبيبة الأسنان و المهندسة المعمارية فهما ماكثتين في البيت دون مشغلة مع العلم أنه تم تزويجهما من أشخاص يحملون نفس التوجه التجاري و المقاولاتي.

و هذا ما ينطبق أيضا علي الحالة رقم 05 أين نجد أحد أبنائه مهندس في الإعلام الآلي لكنه لم يتمكن من ممارسة هذه الوظيفة إطلاقا، فقد اضطر هو الآخر أن يكون شريكا في إدارة المؤسسة المنشأة مع والده، فقط حالة واحدة ممثلة في مبحوث رقم 03 لديه ابنة تمارس التدريس بالجامعة استجابة للشهادة التي تحملها، لكن في نفس الوقت تساعد الوالد والوالدة و أخوها في إدارة و تسيير شؤون المؤسسة "المنشأة".

3°/ - بروز اتجاه يصب في عملية إعادة إنتاج مؤسسات خاصة من نفس النمط (نمط المنشأة المعنية بالدراسة) من طرف المنشئ المبحوث و العمل علي تنصيب أبنائه علي رأس كل وحدة إنتاجية صناعية أو تجارية تنشأ، بهدف تكوين مجموعات صناعية و خدماتية تحمل اسم العائلة، و هذا نجده ينطبق علي ثلاث حالات و هو ممثلا في: رقم 02 حيث تكرر لديها هذا الفعل مع ثلاث (3) أبناء الأول منصب علي رأس مؤسسة مختصة في صناعة "الأحذية و البلاستيك"، الثاني منصب علي رأس مؤسسة تجارية مختصة أيضا في "الأحذية" و الثالث شريك معه في "المنشأة" المعنية بالدراسة و المختصة في الخزف و البلاط، و الحالة رقم 04 نفس الاتجاه في خلق المؤسسات و تنصيب الأبناء علي رأسها من طرف المبحوث و هو فعل يتكرر عند ثلاث (3) أبناء لديه، منصبين علي رأس مؤسسات، كلها مختصة في المواد الغذائية، و الحالة رقم 05 ينطبق عليه نفس المعني حيث نجد تنصيب أربع (4) أبناء علي رأس مؤسسات خاصة واحدة مختصة في تغسيل السيارات و صيانتها، الثانية في المواد الغذائية ، الثالثة في العطور و مواد التجميل و الرابعة في البناء المعدني و الصيانة الصناعية (المنشأة المعنية بالدراسة).

إذن نري بوضوح تكرار هذه الظاهرة عند أغلب المنشئين المبحوثين الذين يعملون علي توسيع استثماراتهم من خلال منحي إعادة إنتاج نفس النمط و نفس الوحدات الإنتاجية المتماثلة و المتقاربة و تنصيب الأبناء علي رأسها من أجل خلق مجموعات صناعية علي المدى المتوسط و البعيد خاصة إذا علمنا أن الحالة رقم 01 تطمح بقوة إلي تحقيق مثل هذا الهدف المتمثل في خلق مجموعة صناعية وتنميتها كما سنعرف لاحقا و هكذا يصبح لدينا أربع حالات من خمسة ترغب في إنشاء مثل هذه المجموعات الصناعية التي تحمل اسم العائلة باستثناء الحالة رقم 03 التي تكتفي بمؤسسة واحدة حسب ما يبدو إلي حد الآن فهي ليست لديها مثل هذه الطموحات.

و هذا يكشف عن تفضيل المبحوثين خلق وحدات انتاجية متشابهة و متماثلة و متطابقة بدلا من اللجوء إلي الاستثمار في تنمية المؤسسات المنشاة و تكبير حجمها و صداها و جعلها تضاهي مستوي نظيراتها الأوروبية .

4°/ ـ الحقيقة الرابعة هو التأكيد علي عمل أبناء المبحوثين بالمؤسسات المنشأة و تكليفهم بمهام وظيفية و تعيينهم بمناصب إدارية حساسة و هذا نجده مجسدا عند أربع مبحوثين أين أبنائهم هم موظفون بالمنشأة بالتوازي مع وظائفهم الأخرى، أما طبيعة المناصب المشغولة من طرفهم فسنحاول استخراجها بشكل منفصل عن الجدول أعلاه و إدراجها في جدول فرعي ملحق له و الذي نورده كالتالي:

الجدول الفرعي ـ أ ـ إن كان عمل الأبناء يتم بالمنشأة و طبيعة مناصبهم

الحالات	عمل الأبناء بالمؤسسة المنشأة	المناصب المشغولة في المؤسسة المنشأة
الحالة رقم 01	غير معني	غير معني
الحالة رقم 02	نعم	ـ مدير – مشارك (co-gérant)
الحالة رقم 03	نعم	ـ مساعدة في المديرية Assistante de direction
		ـ تقني- تجاري (Technico-commercial)
الحالة رقم 04	نعم	ـ مديرة الإدارة العامة (الموارد البشرية والمادية)
الحالة رقم 05	نعم	ـ مدير ـ مشارك في المديرية العامة
		ـ مسئول عن التجهيزات و الوسائل المادية بالورشة
		ـ مطال أو حداد في الموقع
المجموع	4 نعم ـ 1غير معني	/

يتضح من خلال هذا الملحق أن المناصب التي يشغلها عموما أبناء المبحوثين هي ذات طبيعة حساسة للغاية فهي مناصب إطارات عليا و مهمة مرتبطة في أغلبها بالإدارة العامة للموارد المالية و المادية و البشرية فالجميع مدراء و مسؤولون عن مهام وظيفية متعددة غالبا ذات ارتباط قوي بالجانب المالي و المادي (التجهيزات) و البشري و هذه المناصب تتمثل حسب ما هو موضح أعلاه في : مدير ـ مشارك « cô-gérant » ، مدير الإدارة و الوسائل العامة (الموارد البشرية و المادية)، مسؤول عن التجهيزات و الوسائل العامة، مساعد في المديرية ...الخ و كما يبدو هي كلها مناصب حساسة و كل هذا يحمل دلالات تتجه نحو ترسيخ الطابع العائلي الذي نجده متغلغلا بقوة في هذه المؤسسات و التي يفضل أن يطلق عليها اسم المؤسسات العائلية و التي تتسم أساسا بانغلاق مثل هذه المناصب الحساسة عن الموظفين الذين لا ينتمون إلي العائلة بالرغم من توفرهم علي المؤهلات و الدراية و الخبرات الضرورية لذلك فهي تبقي حكرا علي من ينتمي إلي العائلة، فالمقاييس التي تحدد من يتقلد مثل هذه المناصب، هي ذاتية مرتبطة بدرجة الثقة والقرابة من

المنشئ البحوث و هذا ما أكدناه في إطار دراسة أكاديمية سابقة [296] و ما يؤكده بقوة الباحث « Duchéneau »[297] المختص في دراسة المؤسسات العائلية.

أما عن مدي رضي المنشئين المبحوثين عن أبنائهم و عن المهن الممارسة من طرفهم بشكل عام فجاءت النتائج معبرة جدا عن هذا الرضي حيث تشير إلي شعور أربع مبحوثين من خمسة بالارتياح و الرضي الكبير مقابل مبحوث واحد فقط ممثلا في رقم 01 الذي لا يزال أبنائه صغارا في طور الدراسة و لم يصلوا بعد إلي مستوى ممارسة العمل و بالتالي فهو غير معني بذلك، و للتعرف أكثر علي مدي رضي المبحوثين علي أبنائهم ندرج مختلف التصريحات التي أدلوا بها في هذا السياق ملخصة في الجدول الفرعي التالي:

الجدول الفرعي ـ ب ـ مدى رضي المنشئين عن أبنائهم و مهنهم

الحالات	مدي رضي المنشئ عن أبنائه و مهنهم
الحالة رقم 01	غير معني
الحالة رقم 02	أري فيهم نجاحي الاجتماعي
الحالة رقم 03	يعملون معي ويساعدوني كثيرا في تسيير المؤسسة هم يمثلون فخري وهم تأكيد لنجاحي الاجتماعي
الحالة رقم 04	هم جديين ، طموحين وهذا ضروري لتنمية المؤسسات العائلية (الثروة العائلية)
الحالة رقم 05	هم أبنائي و هم يساعدوني في كل شيء وأنا جد فخور بهم

أربع (4) إجابات تسير في منحي تأكيد هذا الرضي ممثلة في (02، 03، 04 ، 05)، فمبحوثي هذه الحالات يرون في أبنائهم المرآة التي تعكس بشكل دائم نجاحاتهم الاجتماعية و تأكيدها، فعند الحديث عنهم من خلال المقابلات، كنا نلمس كل معاني الفخر و نشوة النجاح و الانتصار خاصة بالنسبة للذين يتوفرون علي أبناء حاملين لشهادات عليا، نظرا لقدراتهم المتميزة علي استيعاب المهام و تنفيذها بإتقان بل وبإبداع و علي التكيف السريع مع الأوضاع المرتبطة بالمؤسسة، فمثلا الحالة رقم 02 تري في مجمل أبنائها دليل نجاحها الاجتماعي الذي نجده مجسدا أيضا في الحالة رقم 03 و يضيف عليه الشعور بالفخر الذي نلمسه أيضا عند الحالة رقم 05، أما الحالة رقم 04 فهي تري فيهم الطموح و الجدية و هذا ضروري حسب رأي المبحث لتنمية المؤسساتها العائلية و ثرواتها، بل ويؤكد بعض المبحوثين مثل الحالات رقم (02، 03، 04) أن وجود الأبناء في حد ذاته يشكل عاملا مهما لتوسيع الاستثمارات و مضاعفة الثروات وتكوين المجموعات الصناعية و هو عامل استمرار و امتداد للعائلة علي مر الأجيال فهم يمثلون الخلف المحافظ علي دوام الثروة العائلية و تنميتها. أما الحالة المتبقية الممثلة في رقم 01 فهي غير معنية.

---

[296] حساين ز. " الصناعة الخاصة : واقع و إكراهات دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة " رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ أحمد العلاوي2001

[297] Duchéneau

بقي أن نتعرف ما إذا كان أزواج بنات المبحوثين ينتمون إلي الوسط المقاولاتي أو التجاري و إن كانوا يعملون بالمؤسسات المنشأة المعنية بالبحث و هذا ما سندرج معطياته مختصرة في الجدول التالي :

الجدول رقم 30 : مهن أزواج بنات المبحوثين

الحالات	بنات متزوجات	مهن أزواج	العمل بالمنشأة	المنصب
الحالة رقم 01	لا	غير معني	غير معني	غيرمعني
الحالة رقم 02	نعم	طبيب عام في عيادته الخاصة به	لا	غيرمعني
		مقاول ولديه مؤسسة صغيرة في البلاستيك		
		ـ تاجر و لديه محل تجاري		
الحالة رقم 03	نعم	ـ أستاذ جامعي(usto) (الكهرباء)	لا	غيرمعني
الحالة رقم 04	نعم	ـ إداري في الإدارة العمومية	لا	غيرمعني
		ـ موظف في الإدارة العمومية		
		ـ مدير (gérant) في مؤسسة خاصة		
الحالة رقم 05	نعم	سائق في المؤسسة المنشأة (mipol)	نعم	سائق
		ـ تاجر ولديه محل للأثاث		

الجدول يكشف بصورة أساسية علي طبيعة المهن الممارسة من طرف أزواج بنات المبحوثين، حيث نلمس سيطرة الطابع الحر في ممارسة المهن، فحسب الجدول هناك أربع حالات تنتمي إلي العالم الحر مثل الطبيب الذي يملك عيادته الخاصة و التاجر و المقاول و هي كلها إشارات للمهن الحرة التي نجدها حاضرة بقوة علي مستوى الحالة رقم 02 و بدرجة أقل بالحالة رقم 05 أما مهن باقي الأزواج فهم أجراء بالإدارات العمومية و نادرا بالقطاع الخاص و هي مجسدة في الحالتين رقم (03، 04).

أما التساؤل عن عمل الأزواج بالمنشأة المعنية بالدراسة فجاءت أغلب الإجابات سلبية باستثناء حالة واحدة و هي رقم 05 التي نجد فيها صهر هذا المبحوث يعمل كسائق بالمؤسسة المنشأة و هو منصب متواضع جدا لا يتعدي درجة السخرة.

و قراءة هذه النتائج تمكننا من استخراج حقيقتين : الأولي حضور مهم للوسط المقاولاتي و التجاري بين أزواج بنات المبحوثين و ربما هذا راجع إلي تفضيل تزويج البنات من نفس الوسط و المكانة، و الثانية هو غلق المجال أمام عمل الصهر في المؤسسات المنشأة أو المؤسسات الأخرى الخاصة بالعائلة ومنع أي غريب من اختراق الخصوصيات المالية للعائلة حتى و إن كان صهرا فحضوره يبقي ضعيفا جدا، تمثله حالة واحدة فقط وهي رقم 05 و لا يكلف إلا بمنصب مهني متواضع جدا ينتمي تقريبا إلي فئة التنفيذ و السخرة و هذا ربما نجد تفسيره في العرف الاجتماعي السائد الذي يحاول إبعاد البنت عن تقاسم نفوذ العائلة و الامتيازات التي يحظى بها الابن و غالبا

ما يمنع الصهر من تخطي مثل هذه الحدود فهو يبقي غريبا و لا يمكن أن يأخذ بأي حال من الأحوال مزايا الابن.

و نظرا لأهمية الخصائص الشخصية للوالدين في إبراز الأصل الاجتماعي للفئة المبحوثة و الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها فضلنا أن نخصص عنصرا كاملا لمعالجة هذه الخصائص.

5 - 3 الخصائص الشخصية للوالدين و الأصل الاجتماعي:

طبعا التعرف علي بعض المؤشرات الشخصية للوالدين مثل المهنة الممارسة، المستوى التعليمي، أصل و حجم و طبيعة أملاكهم، كل هذه المؤشرات تساهم في معرفة الأصل الاجتماعي للمبحوثين و تكشف عن التقليد المقاولاتي أو عدمه و الحركة الجيلية التي بموجبها يتم توريث في الغالب مهن الآباء للأبناء و هذا ما سنجسد معطياته في الجدول الموالي:

الجدول رقم 31: الخصائص الشخصية للوالد

الحالات	المستوي التعليمي للوالد	مهنة الوالد	إن مارس مهن أخري؟	طبيعة هذه المهن
الحالة رقم 01	ثانوي	تاجر + مقاول في النقل و العقار بالمغرب	نعم	ـ موظف في البريد و المواصلات (PTT) بالمغرب/ ـ كاتب عمومي بالمغرب/ ـ مترجم بالمغرب/ ـ تاجر بالمغرب
الحالة رقم 02	ابتدائي	تاجر + حرفي (صانع أحذية)	لا	غير معني
الحالة رقم 03	أمي + عصامي	تاجر	نعم	ـ تاجر / ـ فلاح
الحالة رقم 04	متوسط + عصامي	تاجر	لا	غير معني
الحالة رقم 05	أمي	فلاح	نعم	ـ مطال(حداد) ـ نحاس (صانع الأدوات المعدنية)
المجموع	2عصامي - 1ابتدائي 1متوسط - 1ثانوي	4 تاجر (منهم 2 +مقاول) - 1فلاح	3 نعم - 2 لا	/ / /

أهم النتائج التي يكشف عنها الجدول أعلاه نوردها كالتالي:

1°/ ـ المستوى التعليمي: جميع والدي المبحوثين لديهم مستوى تعليمي يتسم بالضعف و المحدودية، يتوزع بين الابتدائي (الحالة رقم 02) و المتوسط (الحالة رقم 04) و الثانوي (الحالة رقم 01) و المنعدم تماما مع (الحالتين: رقم 03 و رقم 05)، و بالتالي فإن أغلبية والدي المبحوثين مستواهم التعليمي يتأرجح بين المحدودية و الانعدام التام له و ربما أقصي تقدم، انفرد به والد المبحوث رقم ،01 الذي وصل مستوي التعليم الثانوي، و هذا يشير إلي أن تقدم المستوي التعليمي للوالد لا يمثل شرطا ضروريا في توليد المقاولين .

3°/ ـ المهنة الممارسة: نلاحظ الحضور القوي لممارسة مهنة التاجر حيث نجد أربع مبحوثين والديهم كانوا تجارا : منهم (2) كانوا يزاولون مهن مزدوجة و هذا ينطبق علي الحالة رقم 01 الذي والده كان تاجرا و مقاولا في النقل و العقار بالمغرب و الحالة رقم 02 أين والده كان هو الآخر تاجرا و حرفيا مختصا في تصنيع الأحذية مقابل مبحوث واحد فقط و يتمثل حصرا في مبحوث الحالة رقم 05 الذي كان والده فلاحا، و هذه المهنة تشير ظاهريا إلي الأصل الاجتماعي المتواضع لمبحوث هذه الحالة، لكن عندما نعلم أنه كان يملك ورشة مختصة في تصنيع الأدوات المعدنية و كان يمارس علي مستواها الحدادة، و عندما نعلم أيضا أنه كان يملك أراضي فلاحية، يصبح الأصل الاجتماعي لهذا المبحوث أكثر وضوحا و ارتباطا بالمقاولاتية و ليس متواضعا كما يبدو و كما تعكسه مهنة الفلاح.

و بالتالي أهم ما يستنتج في هذا السياق :

أ ـ أن الأصول الاجتماعية التي انحدر منها أغلب المبحوثين هي ليست أصول متواضعة و إنما مهمة و لها مكانتها المعترف بها في السلم الاجتماعي للمجتمع.

ب ـ طبيعة المهن الممارسة تشير إلي قوة الحضور التقليد التجاري و المقاولاتي و هذا التقليد ناتج مباشرة عن الوالد أي العائلة القريبة جدا و ليست البعيدة و هذا مرتبط بما يسمي بـ "الحركية الجيلية الأولي" و التي يتم فيها توريث مهن الآباء للأبناء.

إن تأكيد الأصول الاجتماعية يتم أيضا من خلال التعرض إلي أصل و حجم و طبيعة الأملاك التي كان يتوفر عليها والدي المبحوثين و التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم 32 : أصل و حجم و طبيعة أملاك الوالدين

الحالات	وجود أملاك للوالد	حجمها حسب المبحوث	طبيعة هذه الأملاك			مصدر الأملاك
			عقارات	أراضي فلاحية	مؤسسات / ورشات	
الحالة رقم 01	نعم	مالك متوسط	+	+	+	جهود فردية
الحالة رقم 02	نعم	مالك صغير	+	-	+	جهود فردية
الحالة رقم 03	نعم	مالك متوسط	+	+	-	جهود فردية
الحالة رقم 04	نعم	مالك صغير	+	-	-	جهود فردية
الحالة رقم 05	نعم	مالك متوسط	+	+	+	جهود فردية
المجموع	5 ح نعم	3 متوسط/ - 2 صغير	5 ح	3 ح	3 ح	5 ح ج ف

و أهم ما أسفرت عنه قراءة المعطيات المجسدة في الجدول أعلاه نورده في النقاط التالية:

1°/ ـ جميع والدي المبحوثين كانوا يتوفرون علي أملاك منهم ثلاث (3) حالات من المبحوثين، ممثلة في رقم (01، 03، 05) اعتبروا أن والديهم كانوا ملاكا متوسطين مقابل حالتين رقم (02، 04) يصفان والديهما بإنتمائهما إلي فئة الملاك الصغار، وطبعا تقدير حجم هذه الأملاك يبقي ذاتي مرتبط بتقييم المبحوث لثروة أبيه آنذاك .

2°/ ـ طبيعة أملاك والدي المبحوثين تتوزع بين العقارات بالنسبة لجميع الحالت المبحوثة أي (5/5) و الأراضي الفلاحية بالنسبة لثلاث (3) حالات ممثلة في رقم (01، 03، 05) و المؤسسات أيضا بالنسبة لثلاث (3) حالات ممثلة في رقم 01 أين يصرح مبحوث هذه الحالة "أن والده كان يملك مؤسسات مختصة في النقل (الحافلات و الطاكسيات)" و مبحوثى الحالتين رقم 02 و رقم 05 اللذان يصرحان بأن والديهما كانا يملكان أيضا ورشات حرفية صغيرة و هكذا يبدوا حجم الأملاك التي كان يملكها والدي المبحوثين أكثر وضوحا بالنظر إلي من كان يملك العقارات و الأراضي الفلاحية و المؤسسات أو ورشات و الممثلة في الحالتين رقم 01 و رقم 05 و من كان يملك العقارات و الأراضي الفلاحية (الحالة رقم 03) أو العقارات و ورشات (الحالة رقم 02)، تبقي حالة واحدة فقط ممثلة في رقم 04 التي لم يكن والدها يملك سوي العقارات و بالتالي ربما هو الوحيد الذي ينطبق عليه صفة المالك الصغير و المتبقي كله يعبر عن حجم الأملاك المعتبر لوالدي أغلب المبحوثين أي أربعة من خمسة مما يؤكد فرضية انتقال هذه الأملاك عن طريق الميراث أو عن طريق سبل أخري، سواء قبل فعل الإنشاء أو بعده ، مما يصب في منحي مساهمة أموال الوالد في إنجاز فعل إنشاء المؤسسات المنشأة.

3°/ ـ مصدر هذه الأملاك هو ثمرة جهود فردية لوالدي المبحوثين فالجميع و بدون استثناء يصرح بذلك و بعدم حصول الأباء علي أي ميراث من طرف أجداد المبحوثين.

علي العموم هذه النتائج تؤكد بقوة أن الأصول الاجتماعية للمبحوثين هي في الواقع ليست متواضعة أو فقيرة أو معوزة و إنما هم ينتمون إلي طبقة أصحاب الأملاك التي قد يكبر أو يصغر حجمها حسب الحالات و لكن في النهاية هم كلهم أبناء ملاك، و هذا يؤكد المساهمة القوية للوسط العائلي الممثلة خاصة في شخص الوالد الموفر للدعم و الوسائل المالية و مصدر رؤوس الأموال الضرورية للإنطلاق الأولي للمشروع و ينفي كليا أن

يكون المبحوث قد تمكن من الإقدام علي فعل الإنشاء دون مساعدة الوالد بشكل أو بآخر، مما يثبت بقوة الطابع الجماعي لفعل إنشاء المؤسسات.

أما الخصائص الشخصية للوالدة فنوردها هي الأخرى مختصرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 33 : الخصائص الشخصية لوالدة المبحوث

الحالات	المستوي التعليمي	المهنة الممارسة	إن كانت صاحبة أملاك
الحالة رقم 01	أمية	ماكثة في البيت	لا
الحالة رقم 02	أمية	ماكثة في البيت	لا
الحالة رقم 03	أمية	ماكثة في البيت	لا
الحالة رقم 04	أمية	ماكثة في البيت	لا
الحالة رقم 05	أمية	ماكثة في البيت	لا
المجموع	5 ح	5 ح	5 ح

الملاحظ هو الانتفاء الكلي للمؤشرات المحددة أعلاه و المعرفة بالخصائص الشخصية لوالدة المبحوث، فجميع التصريحات جاءت لتؤكد الانعدام التام للمستوي التعليمي لأمهات المبحوثين فهن كلهن أميات لا يعرفن لا القراءة و لا الكتابة و هن ماكثات في البيت، لا يمارسن أي مهنة و لا يملكن أي أملاك تذكر، و هذا يشير ببساطة إلي أن الوالدة بالنسبة لمبحوثي هذه الدراسة، لا تشكل ذلك الدعم المادي و المهني القوي الذي يشكله الوالد في الجهة المقابلة، فالأصول الاجتماعية المنحدر منها المبحوث المرتبطة بالوالدة تبقي متواضعة و غير مساهمة بشكل مباشر في توليد وتنمية "الميل المقاولاتي" عند المبحوث و بالتالي فعل الإنشاء سواء من الناحية التعليمية أو المالية أو حتى المهنية، فالحركية الجيلية منعدمة تماما بالنسبة للوالدة و هذا في اعتقادنا لا يمكن أن يحمل المبحوث علي التوجه المقاولاتي، اللهم إلا الدعم المعنوي الذي يمكن أن تقدمه لأبنائها في هذه الحالة.

و حتى يتم التعرض إلي جميع أفراد العائلة من الضروري معالجة دور الإخوة و الأخوات و حتى أزواجهن، إن كن متزوجات، من خلال التعرض إلي مؤشرات معرفة بهم مثل: المستوى التعليمي، المهنة الممارسة، عملهم بالمنشأة المعنية بالدراسة، طبيعة المنصب الموكل إليهم، وجود مقاولين بينهم...الخ و هذا ما سنحاول إدراجه في الجداول رقم (34، 35، 36) التالية:

الجدول رقم 34: المستوي التعليمي و مهنة الإخوة

الحالات	المستوي التعليمي و مهنة الإخوة			
	عدد الإخوة		المستوي التعليمي	المهنة الممارسة
الحالة رقم 01	8	1	س 3 ثانوي	معلم
		2	س 3 ثانوي	عامل أمن بالمنشأة
		3	س 3 ثانوي	معلمة
		4	تقني سامي في الإكترونيك	مقاول شريك إسمي بالمنشأة
		5	أمي و عصامي	حرفي و مقاول
		6	س 3 ثانوي	عامل أمن بالمنشأة
		7	أمية	ماكثة في البيت
		8	متوفي	/
الحالة رقم 02	5	1	س 3 ثانوي	مقاول/ تاجر
		2	س 3 ثانوي	مقاول (صناعة الأحذية)
		3	س 3 ثانوي	مقاول (صناعة الأحذية
		4	أمية	ماكثة في البيت ومتزوجة بمقاول
		5	أمي	تاجر
الحالة رقم 03	8	1	س 3 ثانوي / تقني	صاحب مؤسسة للنجارة(مقاول)
		2	ليسانس	أستاذ
		3	مهندس	مكتب دراسات في الانجاز الكهربائي (مقاول)
		4	ليسانس	مدير
		5	س 3 ثانوي / تقني	مقاول (مؤسسة في الكهرباء)
		6	ليسانس	أستاذة
		7	أمية	ماكثة في البيت ومتزوجة بمقاول
		8	أمية	ماكثة في البيت
الحالة رقم 04	8	1	شهيد	/
		2	دكتور في العلوم السياسية	أستاذ جامعي
		3	دكتور في العلوم الاقتصادية	أستاذ جامعي
		4	س 3 ثانوي	/
		5	ليسانس في اللغة الانجليزية	أستاذة
		6	دكتورة في الهندسة المعمارية	مهندسة معمارية
		7	المتوسط	/
		8	الابتدائي	/
الحالة رقم 05	8	1	س 3 ثانوي	رئيس دائرة الأمن (naftec)
		2	س4 متوسط	رئيس مصلحة بمؤسستنا(Mip)
		3	المتوسط	مطال/ نحاس بمؤسستنا (Mipol)
		4	المتوسط	مطال/ نحاس بمؤسستنا (Mipol)
		5	الابتدائي	مصلحة الأمن (Mipol)
		6	3 أخوات أميات متزوجات	ماكثات في البيت

النتائج التي يكشفها الجدول أعلاه و المرتبطة بالمستوى التعليمي و المهن الممارسة لإخوة و أخوات المبحوث نوجزها في التالي :

1°/ ـ كبر حجم العائلات التي كان ينتمي إليها المبحوثين حيث نجد أربعة من خمس حالات (5/5) عدد الإخوة و الأخوات لديهم هو ثمانية (8) مقابل حالة واحدة ممثلة في رقم 02 لديها خمسة (5) إخوة .

2°/ ـ المستوى التعليمي يكشف عن وجود ثلاث من خمس حالات، ممثلة في رقم (01، 02، 05)، إخوتهم لم يتمكنوا من مواصلة مسارهم الدراسي و توقفوا عند المستوي الثانوي مع التسليم بوجود تكرار الأمية بين إخوة آخرين ينتمون إلي هذه الحالات، يصل أقصاه إلي حد ثلاث عناصر أمية ممثلة في الحالة رقم 05، أما الحالتين المتبقيتين رقم (03 و 04)، فقد انفردتا بوجود إخوة لديهما، متقدمين جدا في مسارهم الدراسي، فهم حاملين لشهادات جامعية عليا، تتوزع بين الدكتوراه و الهندسة و الليسانس خاصة بالنسبة للحالة رقم 04 التي يرتفع فيها مؤشر التعليم و الدراسات العليا إلي مستوى الدكتوراه و ينعدم فيها تماما مؤشر الأمية، فأدنى مستوى مجسدا بهذه الحالة هو الابتدائي و بالتالي تبقي عائلة مبحوث هذه الحالة الأكثر انجازا للمستويات التعليمية العليا، حيث لديها ثلاث أفراد حاملين لشهادة الدكتوراه و واحد حامل الليسانس.

3°/ ـ المهن الممارسة من طرف إخوة المبحوثين نوردها في النقاط التالية:

أ ـ حضور التقليد المقاولاتي و التجاري بين إخوة المبحوثين حيث نجد ثلاث (3) من خمس (5) حالات، لديهم إخوة مقاولون أو تجارا (حتى من بين الذين يتصفون بمحدودية المستوى التعليمي أو انعدامه) و هذا نجده ممثلا في الحالة رقم 01 بعنصرين (2) مقاولين و الحالة رقم 02 بثلاث (3) عناصر مقاولة و تاجر واحد (1) و كلهم مختصين في تصنيع الأحذية و المتاجرة بها و الحالة رقم 03 أيضا بثلاث (3) عناصر مقاولة مقابل حالتين رقم (04، 05) تنتفي عندها مهنة أو مكانة « statut » المقاول أو التاجر.

/ ب ـ الحضور الضعيف لعمل الإخوة في المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة أو مؤسسات أخرى من إنشاء المبحوثين، حيث نجد حالتين فقط من خمس تتوفر علي عناصر موظفة بالمؤسسة المنشاة المعنية بالدراسة و هي ممثلة في الحالة رقم 01 بوجود عنصرين (2) منصبين في مصلحة الأمن و ينتميان إلي فئة التنفيذ و الحالة رقم 05 بوجود أربع (4) عناصر تشرف علي مصلحة الإدارة و الأمن ومطالين (2).

و لتأكيد و توضيح هاتين الحقيقتين المرتبطتين بالتقليد المقاولاتي و التجاري و عمل إخوة المبحوثين بالمؤسسة المنشأة، يفضل تخصيص جدولا منفصلا ينطوي علي الخصائص المبرزة لذلك و الذي نورده كالتالي:

الجدول رقم 35 : التقليد المقاولاتي و التجاري بين إخوة المبحوثين و عملهم بالمنشأة

الحالات	عمل الإخوة بالمنشأة	المناصب المشغولة		وجود إخ مقاولين	طبيعة المقاولة
		العدد	المناصب		
الحالة رقم 01	نعم	2	ـ عاملين في الأمن	نعم	ـ مقاول شريك إسمي بالمنشأة ـ حرفي و مقاول
الحالة رقم 02	لا	/	غير معني	نعم	ـ مقاول/ تاجر ـ مقاول (صناعة الأحذية) ـ مقاول (صناعة الأحذية) ـ تاجر
الحالة رقم 03	لا	/	غير معني	نعم	ـ صاحب مؤسسة للنجارة(مقاول) ـ مكتب دراسات في الانجاز الكهربائي (مقاول) ـ مقاول (مؤسسة في الكهرباء
الحالة رقم 04	لا	/	غير معني	لا	غير معني
الحالة رقم 05	نعم	4	1 في م الإدارة /1 في م الأمن/ مطالين	لا	غير معني

الملاحظ من هذا الجدول المنفصل التأكيد أكثر علي النتائج السابقة، فالمعطيات تشير بوضوح إلي:

ـ الحضور الضعيف لعمل الإخوة بالمؤسسات المنشأة من طرف المبحوثين و الممثلة في حالتين فقط رقم (01، 05) مقابل ثلاث حالات رقم (02، 03، 04) ينتفي عندها ذلك، مما يفسر عدم ترحيب و ميل المبحوثين إلي تشغيل إخوتهم علي مستوي مؤسساتهم و حتى و إن حدث ذلك فإن المناصب الموكلة إليهم غالبا ما تبقي متواضعة و لا تتسم بالأهمية بالمقارنة مع ما يوكل للأبناء و هي تعطي لهم أصلا من باب المساعدة و الإعانة.

ـ الحضور المسيطر للتقليد المقاولاتي و التجاري و الممثل في ثلاث حالات من خمسة (01، 02، 03) لديهم إخوة مقاولين و بدرجة أقل تجار، مقابل حالتين (04، 05) ينتفي كليا عندها هذا المؤشر.

بقي أن نشير في نهاية هذا العنصر المرتبط بإخوة المبحوث، إلي أخواته البنات اللواتي يبدو أنهن متزوجات، و أغلبهن ماكثات في البيت، لا يمارسن أي عمل و مستواهن التعليمي منعدما تماما، فهن أميات لا يعرفن القراءة و لا الكتابة، فقط عنصرا واحدا نجده مجسدا في الحالة رقم 04 و هي مهندسة معمارية، لكن المهم في هذا الجزء من وراء الاهتمام بأخوات المبحوث المتزوجات هو معرفة المهن الممارسة من طرف أزواجهن لنلمس مدى انتشار التقليد المقاولاتي و التجاري بين أفراد العائلة الصغيرة و الكبيرة التي ينتمي إليها المبحوثين و ما إذا كان هؤلاء الأزواج موظفون بالمؤسسات المنشأة من طرف المبحوثين و هذا ما سنلخص معطياته في الجدول الموالي:

الجدول رقم 36: مهن أزواج الأخوات و عملهم بالمنشأة

الحالات	وجود أخوات متزوجات	مهن أزواج الأخوات	عمل أزواج الأخوات بالمنشأة
الحالة رقم 01	نعم	موظفين (2) بسونطرا (1) متوفي	لا
الحالة رقم 02	نعم	تاجر(1) مقاول (1)	لا
الحالة رقم 03	نعم	صناعي(مقاول) (1) صيدلي (1)	لا
الحالة رقم 04	نعم	تاجر (1) مهندس (1) معلم (1)	لا
الحالة رقم 05	نعم	تاجر(1) مختص في الأنابيب (tuyauterie) (1) سباك (plombier) (1)	لا
المجموع	**5 ح نعم**	**/**	**5 ح لا**

نلاحظ من هذه المعطيات أن عنصر التقليد المقاولاتي و التجاري نجده متواجدا أيضا بين أزواج أخوات المبحوثين فهو ممثلا بالنسبة لأربع حالات من خمسة و هي تنطبق علي الحالة رقم 02 بوجود عنصرين (2) واحد مقاول و الآخر تاجر و الحالة رقم 03 بوجود مقاولا صناعيا و الحالتين رقم 04 و رقم 05 بوجود تاجر لكل منهما، و هذا يشير إلي امتداد التقليد المقاولاتي و التجاري و توسع رقعته ليشمل أزواج الأخوات أيضا، أما بالنسبة لمؤشرعمل أزواج الأخوات بمنشأة الصهر(المبحوث) فهذا ينتفي كليا في هذه الدراسة.

و نظرا لأهمية التقليد المقاولاتي و التجاري و مدي انتشاره بين الأوساط العائلية و مساهمته الأكيدة في حمل المنشئين المبحوثين علي فعل الإنشاء و المقاولاتية عموما سنحاول حصره بدقة أكبر من خلال تخصيص له عنصرا كاملا لمعالجة حيثياته و تفاصيله.

5 – 4 الوسط العائلي المقاولاتي :

سنحاول من خلال عنصر الوسط العائلي المقاولاتي معالجة مدى انتشار التقليد المقاولاتي و التجاري المتواجد بين أفراد الوسط العائلي الذي ينتمي إليه المبحوث و التعريف بهويتهم و درجة قرابتهم و بالعدد الإجمالي للمقاولين المنشئين و المقاولين و حتى التجار المتواجدين بين أفراد عائلته و كل المعطيات المرتبطة بهذه الظاهرة نحاول تضمينها في الجدول التلخيصي التالي:

الجدول رقم 37 : مدى انتشار التقليد المقاولاتي و التجاري بين أفراد العائلة

الحالات	تفاصيل عن مقاولي العائلة			
	العدد	الصفة	درجة القرابة	النشاط
الحالة رقم 01	3	مقاول منشئ(متوفى)	الوالد	النقل و العقار
		مقاول منشئ	الأخ	الإلكترونيك
		مقاول منشئ	الأخ	مستودع لغسيل وتصليح السيارات
الحالة رقم 02	13	مقاول منشئ(متوفى)	الوالد	صانع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	الأخ	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	الأخ	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	الأخ	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	ابن العم	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	ابن العم	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		مقاول منشئ	زوج الأخت	تصنيع الأحذية و البلاستيك
		تاجر	زوج الأخت	تاجر في الأحذية / البلاستيك
		مقاول	زوج البنت	تصنيع الأحذية / البلاستيك
		تاجر	زوج البنت	تاجر في الأحذية / البلاستيك
		مقاول ـ شريك	الابن	الخزف و البلاط (المنشأة)
		مقاول	الابن	الأحذية / البلاستيك
		تاجر	الابن	الأحذية / البلاستيك
الحالة رقم 03	5	تاجر	الوالد (متوفى)	العقاقير « épices »
		مقاول منشئ	الأخ	النجارة « ménuiserie »
		مقاول منشئ	الأخ	مؤسسة للدراسات في الانجاز الكهربائي
		مقاول منشئ	الأخ	مؤسسة في الكهرباء
		مقاول منشئ	زوج الأخت	مؤسسة صناعية
الحالة رقم 04	4	تاجر	الوالد (متوفى)	/
		مقاول صناعي	الابن	المواد الغذائية (الزيت)
		مقاول صناعي	الابن	المواد الغذائية
		تاجر	زوج الأخت	/
الحالة رقم 05	7	مقاول منشئ	الوالد (متوفى)	ورشة للحدادة و تصنيع وتصليح الأدوات المعدنية
		مقاول	الابن	العطور و الأدوات التجميل
		مقاول	الابن	المواد الغذائية (زيت الزيتون)
		مقاول خدماتي	الابن	الصيانة و تصليح و تغسيل السيارات
		مقاول ـ شريك	الابن	البناء المعدني(المنشأة)
		تاجر	زوج الأخت	/
		تاجر	زوج البنت	الأثاث
المجموع	32 عنصرا مقاولا وتاجرا بين الأوساط العائلية التي ينتمي إليها المبحوثين			

كل هذه المعطيات التي ينطوي عليها الجدول أعلاه، المتضمن لكم (عدد) مهم من المقاولين و التجار المتواجدين في الأوساط العائلية التي ينتمي إليها المبحوثين و التي تتوزع مكوناتها بين الآباء، الأبناء، الإخوة و أزواج الأخوات و أزواج البنات و أبناء العمومة و التي وجدنا العدد الإجمالي يقدر بـ 32 عنصرا للحالات الخمس مجتمعة تنطبق عليها صفة التجارة و المقاولاتية

بنوعيها فهذه الصفة تميز بقوة الأوساط العائلية التي ينتمي إليها المبحوثين و التي تقودنا إلي استخلاص العناصر التالية:

1°/ ـ انتشار التقليد المقاولاتي بنوعيه (المقاول ـ المنشئ و المقاول)[298] و التقليد التجاري بين الأوساط العائلية المنتمي إليها المبحوثين حيث نقرأ من المعطيات السابقة تأكيد قوي لهذا الحضور علي مستوى جميع الحالات، هذا الحضور الذي يتجسد بقوة علي مستوى الحالة رقم 02 التي تتسم بتواجد ثلاثة عشر (13) عنصرا بين مقاولا منشئا و مقاولا و تاجرا و الحالة رقم 05 التي تتوفر علي سبع (7) عناصر و الحالة رقم 03 التي تشمل علي خمس (5) عناصر و الذي يقل نسبيا عند الحالة رقم 04 بأربع (4) عناصر و الحالة رقم 02 بثلاث (3) عناصر و هكذا يتضح مدي قوة انتشار ظاهرة التقليد المقاولاتي و التجاري بين الأوساط العائلية للمبحوثين حيث لا تخلو و لا حالة من هذه الصفة و هذا ما يجعلنا نعتقد أنه يشكل الأرضية الخصبة لميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و فعل إنشاء المؤسسات و بالتالي تصنيع و إعادة إنتاج المقاولين و التجار و حمل كل من ينتمي إلي مثل هذه الأوساط لمثل هذا التوجه المقاولاتي و الإقدام علي فعل إنشاء المؤسسات.

2°/ ـ يجب الإشارة إلي وجود فرق بين أشكال المقاولاتية فهناك الإنشاء الجديد « création» الذي يساهم في خلق كيانات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة، و هي الصفة التي تنطبق علي عينتنا المبحوثة في هذه الدراسة، الشكل الثاني هو الاستعادة « reprise » و هي منشآت موجودة أصلا و يتم الحصول عليها عن طريق الشراء أو الميراث و هناك الشكل الثالث هو الاستئناف « réactivation » الذي يتم بموجبه استئناف النشاط علي مستوى مؤسسة معينة كان قد توقف سابقا لمدة من الزمن ثم أعيد إطلاق إنتاج هذه المؤسسة سواء في نفس النشاط أو تم تغييره ، و قد تم إقصاء هذين الشكلين الأخيرين من العينة.

و بالطبع نحن لا نستطيع هنا تحديد كل هذه الأشكال بالنسبة لجميع مقاولي الوسط العائلي الذي ينتمي إليه المبحوث، فهذا يتعذر علينا و يبقي هدفنا يتمثل في معرفة مدي انتشار ظاهرة التقليد المقاولاتي و التجاري بين أفراد هذه الأوساط، لكن و مع ذلك حاولنا الفصل في الجدول أعلاه بين "المقاول – المنشئ" و "المقاول" و "التاجر" و حاولنا التركيز علي "المقاول المنشئ" لارتباطه بعينتنا و موضوع الدراسة، فأردنا معرفة ما إذا تواجدت بين أفراد الوسط العائلي من يملك صفة "فعل الإنشاء" أي من هو الشخص الذي أقدم شخصيا علي الفعل الإنشائي و ما هي درجة القرابة التي تربطه بالمنشئ المبحوث و ما هي طبيعة المنشآت المتوفر عليها، حتى نتمكن من إدراك

[298] و نقصد بـ "المنشئ ـ المقاول : الشخص الذي أصبح مقاولا بعدما أنشأ مؤسسة أي أقدم ،لي فعل إنشاء مقسسة ، أما المقاول فهو الذي أصبح مقاولا دون اللإقدام بالضرورة علي فعل إنشا ء مؤسسة.

العلاقة و احتمال التأثير علي المبحوث في ميلاد وتنمية "الميل المقاولاتي" و إقدامه علي فعل إنشاء مؤسسته و قد أسفرت النتائج علي ما يلي:

أ ـ جميع المبحوثين يتوفرون علي عناصر منشئة لكيانات جديدة و بالتالي فإن احتمال التأثير و التأثر وارد جدا في مثل هذه الأوساط التي تحمل مثل هذه الصفة المرتبطة بفعل إنشاء "المؤسسات الجديدة" التي لم تكن موجودة و التي نجدها مجسدة في جميع الحالات بدون استثناء لكن درجة قوتها تختلف من حالة إلي أخرى، فنجدها تبرز بقوة عند الحالة رقم 02 التي تتوفر علي سبع (7) عناصر منشئة لمؤسسات جديدة حيث أنشأت من طرفهم و بالتالي تنطبق عليهم صفة فعل الإنشاء و هي تتوزع بين الوالد المتوفى والإخوة و أبناء العم كلهم مختصون في نشاط تصنيع الأحذية و البلاستيك، فهذا النشاط يبقي تقليد متعارف عليه في عائلة المبحوث يتوارثه الأجيال، و تأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة القوة الحالة رقم 03 بأربع (4) مقاولين منشئين تتوزع بين الإخوة و زوج الأخت و تتنوع نشطات مؤسساتهم بين التصميم و الانجاز الكهربائي و النجارة..الخ، و في المرتبة الثالثة الحالة رقم 01 بثلاث (3) مقاولين منشئين تتمثل في الوالد المتوفى الذي يقول في حقه مبحوث هذه الحالة "أنه أنشأ عدة مؤسسات منها ما هو مختص في وسائل النقل من حافلات وسيارات الأجرة في المغرب الأقصى" و في أخوين لديه واحد مختص في الإلكترونيك الذي نجح إلي حد كبير في إنشاء و شراء العديد من المؤسسات علي مستوى التراب الفرنسي و الآخر فضل إنشاء مشروعه الخاص في صيانة و إصلاح و غسيل و إيداع السيارات بعدما ساهم في انطلاقة المؤسسة المنشأة من طرف المبحوث، ثم تأتي الحالة رقم 05 بمقاول واحد تنطبق عليه صفة فعل الإنشاء و هو الوالد المتوفى الذي أنشأ ورشته لتصنيع الأدوات المعدنية فهو كان فلاحا لكنه أيضا حدادا و نحاسا و أخيرا الحالة رقم 04 التي ينتفي فيها وجود أي مقاول منشئ غيره (أي المبحوث) حيث لم نجد و لا حالة من وسطه العائلي أقدمت علي فعل إنشاء مؤسسة صناعية إنتاجية باستثنائه، فهو الذي أنشأ مؤسسته و مؤسسات أخري لأبنائه مع العلم أن هذا المبحوث كان تاجرا قبل أن يصبح "مقاولا – منشئا" و نذكر أنه ورث ممارسة التجارة من الوالد.

ب ـ الحضور النسبي للتقليد التجاري (التاجر) بين الأوساط التي ينتمي إليها المبحوثين و هي تتجسد علي مستوى أربع حالات من خمسة تختلف درجة قوتها من حالة إلي أخري حيث نجد ثلاث (3)عناصر تمارس التجارة بالحالة رقم 02 و عنصرين (2) بالحالتين رقم (04، 05) و عنصرا واحدا (1) بالحالة رقم 03 وينتفي كليا بالحالة رقم 01.

و هنا يجب التركيز علي أهمية مبحوث الحالة رقم 04 لإبراز تأثير ممارسة مهنة التجارة، فهذا المبحوث كان في الأصل تاجرا قبل أن ينشئ مؤسسته فهو تاجر قديم، كل مدخراته الشخصية و معرفته و درايته بالسوق و عالم المؤسسات جاءت من التجارة التي انتقلت إليه من الوالد فهو أيضا كان تاجرا.

علي العموم الملاحظ أن التقليد التجاري يبقي تواجده حاضرا في الأوساط العائلية لأربع حالات من خمسة (02، 03، 04، 05) لكن تبقي درجة قوته أقل من التقليد المقاولاتي الواسع الانتشار لكن هذا لا يمنع احتمال تأثيره، الذي يبقي واردا جدا خاصة بالنسبة للحالة رقم 04 في هذه الدراسة فالتقليد التجاري أو الوسط التجاري وفر لمبحوث هذه الحالة عدة شروط ضرورية لميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" أو الفعل المقاولاتي مثل رأس المال، المعرفة الجيدة بالأسواق و الموردين، و قد تزيد درجة هذا التأثير إذا كانت المقاولة المنشأة في نفس النشاط التجاري الممارس سابقا كما هو الحال بالنسبة لمبحوث الحالة رقم 01 الذي كان يملك مع أخوه في السابق قبل أن يصبح "مقاولا – منشئا"، محلين تجارين ، واحد متخصص في بيع و تصنيع أجهزة التلفاز و الوسائل الإلكترونية الأخري و الثاني في بيع قطع الغيالر المتنوعة، و كان يمارس "البيع" في المحل عندما كان موظفا في شركة سوناطراك و كان يقوم بهذا العمل بالتوازي مع الوظيفة الرسمية و مهن أخري و حتى عندما تمكن من إنشاء مؤسسته، جاء نشاطها التجاري لا يخرج عن نطاق هذا القطاع المتمثل في تركيب أجهزة التلفاز و تصنيع البرابول و حتى والده المتوفي لم يخلو مساره المهني من ممارسة التجارة قبل أن يصبح هو الآخر مقاولا، مع العلم أن المبحوث نفسه يقول أنه "مارس كل أنواع البيع لكل ما يصلح للبيع مع إخوته في وقت مبكر من حياتهم، عندما كانوا بحاجة إلي ذلك، عند عودتهم إلي البلاد بسبب الأزمة السياسية التي حدثت أنذاك بين المغرب و الجزائر، حيث كانوا يعيشون بالمغرب مع الوالدين و بعدما صودرت أموال الوالد من طرف السلطات المغربية قرروا الدخول إلي الجزائر هو و إخوته و ترك المغرب، و هذا يورد احتمال تأثير الرواسب الشخصية المرتبطة بالبيع و المتاجرة التي اكتسبها في الماضي البعيد التي قد تؤثر علي داخل الشخص حتي و إن مر عليها زمن طويل كما هو الحال بالنسبة لهذا المبحوث الذي تمكن هو و إخوته علي حد سواء من تغيير مصائرهم، فالجميع أصبح مقاولا...

لهذا السبب نحن نريد فقط أن نلفت الانتباه إلي أهمية هذه العناصر المكتسبة من عمل التجارة في ميلاد اليقظة و تسديد البوصلة نحو المقاولاتية، فالتجربة المهنية و ما تمنحه من مزايا للشخص خلال مساره المهني (و حتي مسار من ينتمي إلي نفس الوسط العائلي) يجعله يستوعب أكثر دواليب المعرفة و الدراية المرتبطة بتوجهه الاستثماري و يقلل من مساحة "منطقة الشك" و رفع

مساحة "منطقة اليقين" لديه علي حد تعبير " ميشال كروزي" « Crozier » في كتابه " النظام و الفاعل"[299].

و قد عرفنا علي مستوي الماكرو في سياق الدراسات السابقة ما يؤكد مثل هذه النتائج سواء التي قامت بها جمعية « AARDES » أو حتي أعمال الباحث المرحوم "الجيلالي اليابس" ...إلخ، و التي تشير عموما إلي أن أصل القطاع الصناعي الخاص في الجزائر إنما هو نتيجة الرأسمال التجاري و قد سبق و أن أشرنا إلي أهمية عامل التجارة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة في سياق الفصل الثالث و خصائص الصيرورة التطورية للقطاع الخاص و لكن بما أن المسألة هنا مرتبطة أكثر بالمنشئ، فلا بأس أن نشير إلي دراسة جماعية عن "المقاولين و إنشاء المؤسسات" أجريت في منطقة "بورني" [300] و التي ذهبت في نتائجها إلي نفس المعني الذي توصلنا إليه و هو التأكيد علي الأثر الذي يمارسه التقليد التجاري و الأصل التجاري علي المقاول - المنشئ أو الشخص المقدم علي فعل الإنشاء، فهي تشير باختصار إلي أهمية رؤوس الأموال المكتسبة من ممارسة التجارة و التجارب المهنية المكتسبة في سياقها و التي تسمح بالمعرفة الجيدة بالسوق و بالشبكة التجارية التي يمكن أن تكون قد نسجت خلال مساره المرتبط بالنشاط السابق الممارس فهي تمثل شروط و عوامل مساهمة في فعل الإنشاء، فهي تسهل علي الفرد المعني عملية اختراق الأسواق و الدراية بخباياها و بالموردين المتحكمين في السوق و تقلص عليه احتمالات المخاطرة و تؤمن له فرص النجاح.

عموما إن الحقائق التي مرت علينا سابقا و المرتبطة بالتقليد التجاري و المقاولاتي خاصة منه الإنشائي للمؤسسات تحمل دلالات كافية و معبرة بقوة عن التأثير البالغ الذي يمارسه الوسط العائلي المقاولاتي أو التجاري إن وجد في حمل الشخص المنتمي إليه نحو هذا التقليد، فهذا الوسط يمثل عاملا مسيطرا بقوة في هذه الدراسة من خلال التأثير علي قرار الإقدام علي فعل الإنشاء و هذا يبدو واضحا من خلال النتائج المستخلصة و المجسدة في مختلف الجداول الكيفية المرتبطة بهذه النقطة، فالعيش في وسط مقاولاتي أو تجاري، الأكيد أنه يدفع باتجاه ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و فعل إنشاء مؤسسات من خلال إعادة إنتاج نفسه عند "الخلف" الذي يعتبر امتداد "للسلف" و بالتالي فهو يساهم دون أدنى شك في دفع الفرد نحو فعل الإنشاء، فالانتماء إلي عائلة تضم عدة مقاولين يسهل انبثاق و ميلاد مثل هذا "الميل المقاولاتي" و التوجه نحو قرار فعله، فالتنشئة و التربية التي يتلقاها في مثل هذا الوسط الذي يحمل مثل هذه المواصفات سيدفعه يوما

[299] Michel Crozier /Erierd Fridberg « l'acteur et le système » Le Seuil 1971

[300] R.Suidi / M.Y.Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs ; le territoire et la création d'entreprises :enquête à Boghrni » les Cahiers du Créad n° 51/Année 2000/ pp45-70

إلي نفس التوجه و إلي تقليد أعضائه من خلال التشبه بهم خاصة إذا كان أمامه نماذج ناجحة، وفي الواقع هذا المنحي يؤكده العديد من الباحثين مثل "كريسايان بريلت" و "آلان فايول" و "تيري فرسترايت" ...إلخ.

و هذا ما سنستشفه أكثر مع أهم التجارب التي سنعرج عليها و التي أقدم فيها المنشئ المبحوث و أفراد من وسطه العائلي علي فعل الإنشاء، و نحن سنركز في هذا الجزء علي فعل الإنشاء و ليسباقي الأشكال الأخري لأهميته و ارتباطه الوثيق بالإشكالية المطروحة فالمنشئ يمثل في هذه الدراسة معيار اختيار العينة التي لا تضم سوي المنشئين الذين أنشئوا كيانات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة سابقا كما أن معيار "المنشئ" يعتبر المؤشر الأكثر تحديدا و الأكثر توافقا و إجماعا بين الباحثين في استحقاقه لقب "المقاول" و التعريف به و بالمقاولاتية و لا باس أن نعرض هذه التجارب ملخصة في الجدول الكيفي الموالي:

الجدول رقم 38 : أهم تجارب الإنشاء للمبحوث و أفراد من وسطه العائلي

الحالات	ملخص تجارب الإنشاء لأفراد من الوسط العائلي
الحالة رقم 01	ـ الوالد كان تاجرا و مقاولا في النقل و العقار بالمغرب
	ـ أخي هاجر مبكرا إلي فرنسا (باريس) ثم تزوج مع فرنسية مما ساعده علي إبراز قدراته في عالم الأعمال و كانت أول مؤسسة لنا بعد تجارب الورشات الصغيرة هي « UMM » بفرنسا سنة 1984.
	ـ في بداية انجاز مشروع "المنشأة" أخ ثان كان معنا ساهم في وضع الأساس لكنه فضل الانفصال عنا و إنشاء مشروعه الخاص.
الحالة رقم 02	ـ في البداية جاء أخي من قسنطينة ليستقر معي بوهران من أجل مساعدتي والعمل معي بالمؤسسة المنشأة و بعدها ساعدته في أن يكون لديه مؤسسة خاصة به فأنا كنت أصل منشأته.
	ـ في الواقع لقد كنت أصل أغلبية المؤسسات التي أنشأت بوهران من طرف إخوتي و أبناء عمومتي الذين جاءوا من قسنطينة للاستقرار، هدفي كان إنشاء مجموعة صناعية مختصة في الأحذية و البلاستيك تحمل اسم العائلة.
الحالة رقم 03	ـ أخي هو تقني واختار الاستثمار في النجارة والأثاث ولديه مؤسسة و محلات تجارية في هذا النشاط فهو يتقن هذا المجال بقوة.
	ـ أخ ثان مهندس و أنشأ لوحده مكتبا للدراسات مختصا في مجال شهادته الانجاز الكهربائي.
	ـ أخ ثالث تقني و هو الآخر فضل أن يكون لديه مشروعه فأنشأ مؤسسة لكراء السيارات.
الحالة رقم 04	ـ غير معني
الحالة رقم 05	ـ الوالد كان في الأصل فلاحا وكان يملك أراضي فلاحية واسعة خلال مرحلة الاستعمار، وبحكم ظروف خاصة أصبح مطالا« soudeur » ثم مقاولا صغيرا حيث أنشأ ورشة تقوم بكل ما له علاقة بتصليح و صنع الأدوات المعدنية و النحاسية و لهذا تعلمت منذ الصغر حب هذه المهنة وأتقنتها، فأنا أمارسها منذ الستينات.

تكشف مجمل تصريحات المبحوثين عن مختلف تجارب الإنشاء التي قادها المبحوث و أفراد من وسطه العائلي و هي تسير في نفس الاتجاه و في نفس المعني و تؤكد أهمية تميز هذا الوسط بالتقليد المقاولاتي في دفع الشخص وجعلهم يقلدون بعضهم البعض، فكل هذه التجارب تحمل في

طياتها معاني و دلالات "المعاندة" و "التقليد" و الرغبة بالنسبة لأي فرد ينتمي إلي مثل هذا الوسط في الحصول علي مشروعه الخاص و المستقل و هذا يتضح أكثر و يبرز بقوة من خلال عرض الحالات التالية: الحالة رقم 01 تتسم بوجود ثلاث (3) إخوة مقاولين، فضل كل واحد أن ينشئ مشروعه الاستثماري الخاص، و مبحوث الحالة رقم 02 يقول "أنه تأثر كثيرا بوالده" الذي كان يعمل معه في ورشاته أو معامله الخاصة بتصنيع الأحذية بقسنطينة و تلقي تنشئة علي هذا الأساس منذ الصغر و كلف من طرف والده عندما كبر في السن بعملية توزيع و بيع منتجات الأحذية المصنعة في هذه الورشات ولهذا كان يسافر كثيرا علي مستوى الوسط و الغرب الجزائري و في نهاية مطافه فضل الاستقرار بمدينة وهران لما تتوفر عليه من فرص استثمارية و قام بإنشاء مؤسسة نشاطها يعتبر امتداد لنشاط الوالد و هو تصنيع الأحذية و البلاستيك في سنة 1965 ثم تبعه في ذلك أغلب إخوته و أبناء عمومته في هذا التقليد المقاولاتي و الذين هم أيضا جاءوا من قسنطينة للاستقرار بهذه المدينة المتميزة بالانفتاح علي الجميع عكس بعض المدن التي تتصف بالانغلاق و الانعزال و أنشئوا مؤسساتهم في نفس نشاط المبحوث الذي كان السند و الداعم الأساسي لكل هؤلاء و بالتالي اكتسب تجربة كبيرة في عملية إنشاء المؤسسات حيث اعتاد علي ذلك، و بعدها أصبح في كل مرة ينشئ مؤسسة إلا و ينصب أحد أبنائه علي رأسها و أغلبها جاء في نفس نشاط الأحذية و البلاستيك، فهدفه آنذاك كان يتمثل في بناء "مجموعة صناعية" تحمل اسم العائلة وتختص في نفس النشاط، ونجد نفس الظاهرة و نفس المعني يتكرر مع المبحوث الحالة رقم 03 و لكن هذه المرة مع إخوته فقط، فكلهم أقدموا عل فعل إنشاء المؤسسات بشكل مستقل و هذا يشير إلي سلوك التقليد و" المعاندة " باللغة العامية في الإقدام علي نفس الفعل مع الإشارة إلي أن والد مبحوث هذه الحالة كان تاجرا، و هذا المبحوث لم يتكرر لديه فعل الإنشاء، فقد اكتفي بمنشأته المعنية بالدراسة بالرغم من أنه يعتبر من المقاولين القدماء بحكم قدم تاريخ إنشاء مؤسسته التي تعود إلي 1972، أما مبحوث الحالة رقم 05 فقد انفرد بفعل الإنشاء للمؤسسات بين أفراد وسطه العائلي فهو يبقي الوحيد من بينهم الذي أقدم علي فعل إنشاء العديد من المؤسسات له و لأبنائه الذين أصبحوا مقاولين بفضله حيث اعتاد علي فعل الإنشاء وتكراره و تنصيب أبنائه علي رأس كل مؤسسة ينشئها و قد أخذ هذا التوجه من والده الذي كان قد تمكن من إنشاء ورشة صغيرة لتصنيع و تصليح الأدوات المعدنية و تعلم منه الكثير بحكم تنشئته علي نفس التوجه، تبقي الحالة رقم 04 التي تخلوا من تجارب الإنشاء بين أفراد الوسط العائلي حيث نجد أغلبهم يحملون توجهات ذات طبيعة تجارية حسب تصريحات مبحوث هذه الحالة، فالوالد كان تاجرا و لم يحاول إنشاء مقاولة صناعية، فقط المبحوث الذي أقدم علي هذا الفعل حيث أنشأ

مؤسسته في قطاع المواد الغذائية و بالضبط في "التون و السردين" و كرر هذا الفعل عدة مرات حيث هو الآخر اعتاد علي تكرار فعل إنشاء المؤسسات و تنصيب أبنائه عليها مع العلم أنه هو الآخر كان تاجرا.

إذن يتضح من كل هذه التجارب الحية، الحضور القوي لسلوك التقليد المقاولاتي و بالضبط الشكل الإنشائي للمؤسسات و التشبه بأفراد الوسط العائلي و إعادة إنتاج نفس النماذج ونفس الوحدات الإنتاجية من خلال ما نسميه بالدارجة " المعاندة "و حتى ربما " الغيرة " أحيانا، معاني نجدها راسخة في كل الأوساط العائلية حتى العادية منها، مما يجعلنا نؤكد علي عامل التقليد المقاولاتي و التجاري الذي يتصف به الوسط العائلي للمبحوثين في دفعهم وحملهم علي فعل إنشاء المؤسسات فالمقاول بالنسبة للوسط العائلي المقاولاتي يشكل ثقافة عائلية، يحافظ علي إعادة إنتاجها و امتدادها من طرف الأفراد المنتمين إلي هذا الوسط، فكل فرد من أفراد العائلة مهما كان مستواه التعليمي أو حتى تخصصه ينطوي علي إحتمالات قوية في أن يكون له مشروعه الاستثماري الخاص به و المستقل أحيانا و هذا ما لمسناه من خلال النتائج الميدانية التي عرضت سابقا في هذا الجزء و التي يشكل فيها الوالد الحجر الأساس في أغلب الإنشاءات التي مرت بنا دون تهميش دور الأخ و الزوجة أحيانا.

و هذا في الواقع ما ذهب إليه الباحث الاقتصادي " م.ي. فرفرة "[301] الذي يري أن كل فرد من أفراد الوسط العائلي المقاولاتي يرث ديناميكية الإنشاء « dynamique de création » كما يرث الثروات المادية و غالبا ما يكون ذلك من أجل إثبات الذات و تحقيق العرفان الاجتماعي و أن ينجح في أن يصبح فخر لوسطه العائلي خاصة بالنسبة لوالده و أبنائه.

و نبقي دائما في سياق الوسط العائلي المقاولاتي وهذه المرة نتساءل عن الأشخاص المقاولين الأكثر تأثيرا علي المبحوثين من هذا الوسط أو من المحيط القريب الذين تلقوا منهم خاصة المساندة و الدعم المالي و المادي قبل إنشاء المؤسسات و مرحلة ما قبل الانطلاقة وساهموا في ميلاد و تنمية الميل أو "اليقظة المقاولاتية" أو فعل الإنشاء لديهم و إن كانت تربطهم روابط قوية حتى و إن كانت لا تتعدي عتبة النصح و التشجيع، هذا ما سنحاول معاينته و التعرف علي دلالاته من خلال المعطيات التي ندرجها في الجدول الموالي:

[301] R.Suidi / M.Y.Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs ; le territoire et la création d'entreprises :enquête à Boghrni » les Cahiers du Créad n° 51/Année 2000/ pp45-70.

الجدول رقم 39: الأشخاص المقاولين المؤثرين في صيرورة فعل الإنشاء

الحالات	وجود رابط قوي	الشخص الأكثر تأثيرا (ماديا)
الحالة رقم 01	نعم الأخ	الأخ
الحالة رقم 02	نعم الوالد	الوالد
الحالة رقم 03	نعم الأم، الأخ وخاصة الزوجة	الزوجة و والدها
الحالة رقم 04	نعم الأخ(معنويا)	الأصدقاء الشركاء و « ANDI »
الحالة رقم 05	نعم الوالد	الوالد

يتأكد من خلال هذه المعطيات الحضور القوي للروابط العائلية المعتمد عليها في إنطلاقة فعل إنشاء مؤسسة بالنسبة لجميع المبحوثين، الذين يؤكدون وجود مثل هذا الرابط العائلي، أما هوية من ينطبق عليهم مثل هذا الرابط و درجة القرابة التي تربطهم بالمبحوث فهي تختلف من حالة إلي أخري حيث نجدها ممثلة حصرا في الأخ المقاول بالنسبة للحالة رقم 01 و الحالة رقم 04 التي تقر بدور الأخ غير مقاول و الذي لم ينشئ قط مؤسسة، فهو أستاذ جامعي يملك دكتوراه في العلوم الاقتصادية و الذي شكل بالنسبة لمبحوث هذه الحالة العامل السيكولوجي لما قدمه من دعم معنوي وتشجيع و نصائح وممثلة في الوالد بالنسبة للحالتين رقم (02، 05)، أما الحالة رقم 03 فتقول أن ارتباطها قوي مع ثلاث أشخاص من العائلة : الأم و الأخ و خاصة الزوجة التي تمثل كل أنواع الدعم المعنوي و المادي، فهي المساند المالي و الشريك الأول في المشروع و الحديث عن المساعدة المالية الملموسة يجرنا إلي التركيز علي تحديد الشخص الأكثر تأثيرا علي المبحوث في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و صنع الفعل المقاولاتي و نقصد بذلك الشخص أو الفاعل الذي قدم مساندة مالية ملموسة مؤثرة في هذه الصيرورة المرتبطة بفعل الإنشاء و هذا ما نجد معطياته مجسدة في الجدول أعلاه الذي يشير في الواقع إلي هوية هؤلاء الفاعلين الذين ساعدوا ماليا وأما درجة قرابتهم بالمبحوث، فحسب ما يبدو هم يمثلون نفس الأشخاص تقريبا الذين سبق و أن اتصفوا بتأكيد الرابط المعنوي القوي بهم، فقط الاختلاف يظهر مع الحالة رقم 04 التي تؤكد علي التأثير المالي و المادي لفاعلين و أشخاص من خارج الوسط العائلي و هم أصدقاء له من الوسط المهني السابق الذين وافقوا علي الدخول كشركاء في المشروع، و يقر أيضا و في نفس الوقت بأهمية الدور الفعال للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فهو يؤكد بكل وضوح أنه لم يتلق أي مساندة مالية أو مادية من الوسط العائلي حتى من الأخ الذي تربطه به علاقة وثيقة و الذي يعترف أنه قدم له كل الدعم المعنوي الضروري من خلال النصح و التشجيع، لكن السند الحقيقي إنما جاء من الشركاء و الوكالة « ANDI » مما يبرز في هذه الحالة دور المحيط المؤسساتي و من ورائه دور الدولة كفاعل أساسي يوفر التشجيع و المساندة المالية والقانونية من خلال عدة امتيازات و

حوافز تتكفل بتقديمها هيئات حكومية وسيطة أحدثت من طرف الدولة لهذا الغرض أي لترقية و دعم مثل هذه المؤسسات، ثم تأتي الحالة رقم 03 التي تعود و تؤكد علي دور الوسط العائلي لكن هذه المرة مع الزوجة (و والدها) كفاعل أساسي في هذا التأثير المالي و المادي فهي تمثل بالنسبة له الشريك الفعلي في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و بالتالي في صنع ميلاد المنشأة و هذا يجعلنا نلاحظ أن ما يمثل أربع حالات تشير إلي قوة التأثير المالي و المادي الذي يأتي مصدره من الوسط العائلي و الممثل تحديدا في الوالد بحالتين رقم (02، 05) والأخ بحالة واحدة رقم (01) و الزوجة بحالة واحدة (03) مقابل حالة واحدة فقط تقر بأهمية دور المؤسسات الحكومية الممثلة في « ANDI » و الشركاء الذين هم أصدقاء من الوسط المهني (تجار) مع العلم أن الحالة رقم 05 هي أيضا استفادت من وكالة تنمية الاستثمار في آخر لحظة بالنسبة لرأسمال الانطلاقة لكن مساعدة الوالد تبقي أساسية بالنسبة لمبحوث هذه الحالة بالمقارنة مع المبحوث رقم 04 الذي يقر فقط بمساعدة الأصدقاء و الوكالة و كل هذا يتضح أكثر من خلال الجدول الملحق التالي:

الجدول الفرعي – أ - الشخص الذي ساند في خلق المشروع

الحالات	الشخص الذي ساند في خلق المشروع				
	الوالد	الأخ	الزوجة	الشركاء	ANDI
الحالة رقم 01	-	+	-	-	-
الحالة رقم 02	+	-	-	-	-
الحالة رقم 03	-	-	+		-
الحالة رقم 04	-	-	-	+	+
الحالة رقم 05	+	-	-	-	+
المجموع	2 ح	1 ح	1 ح	1 ح	2 ح

و حتى تتضح طبيعة التأثير الممارس من طرف أعضاء الوسط العائلي أو وسط آخر و معرفة قوته من الضروري أن نعرج عليه و نتفحصه علي مستوى الحالات المبحوثة، حالة بحالة و التي نجسد معطياتها الموضحة أكثر لطبيعة هذا التأثير حسب تصريحات المبحوثين في الجدول الكيفي التالي:

الجدول الفرعي – أ - طبيعة تأثير هؤلاء الفاعلين

الحالات	طبيعة تأثير هؤلاء الفاعلين
الحالة رقم 01	منذ الصغر كان أخي متحمسا لفكرة الأعمال والمال وكان يطمح دائما إلي تغيير مصيره والحصول علي حياة أفضل و هذا ما دفعه إلي الهجرة إلي فرنسا و كان يدفعني دائما إلي هذا المسار مما يكون قد أثر علي في وجود هذه الرغبة المقاولاتية أصلا فأنا كنت مسطرا مسارا آخر في حياتي مرتبط أكثر بالعلم و البحث، فأخي هو الذي ساندني معنويا و ماليا و ماديا و هو شريكي في كل ما أملكه ،فلولاه ما أصبحت مقاولا كل الفضل يرجع إليه.
الحالة رقم 02	الوالد علمني أشياء كثيرة لا تحصي فهو أصل أغلبية التجارب المكتسبة من الحياة ، يكفي أنني تلقيت منه تنشئة خاصة جعلتني تاجرا و صناعيا في نهاية المطاف و هو أصل ميلاد هذه الرغبة المقاولاتية فبفضله وبفضل العمل المتواصل معه في الورشة لصناعة الأحذية والتنقل علي مستوي الغرب و الوسط لبيعها تمكنت من انجاز هذه المنشاة و بفضل أمواله أيضا التي كانت تمثل جزئيا رأسمال الانطلاقة
الحالة رقم 03	زوجتي كانت تحلم كثيرا بعالم الطبقات الراقية و الثراء و المال والارتقاء إلي مستواها، فكان لديها أفكار في هذا الاتجاه و بهذا المعني جاء التأثير في ميلاد الرغبة المقاولاتية و الدخول في عالم الأعمال خاصة عندما وجدت الدعم المالي المناسب من طرف زوجتي و والدها الذي كان يملك الاختصاص المعول عليه فهو كان تقني سامي في البناء البحري و كان طرفا (شريكا) أساسيا و حاسما في خلق المنشأة من خلال المساندة المالية والمعرفية والتسييرية مما دفعني إلي ترك الوظيفة و مساري المهني ولهذا المنطق و العقلانية كانا يغلفان هذا الميل و الدخول في هذه المغامرة.
الحالة رقم 04	معنويا أخي كان دائما ورائي ينصحني و يشجعني نحو هذا المنحى وخلق مشروعي الخاص فهذا كان بمثابة العامل البسيكولوجي الذي خلق لدي الإصرار في المضي قدما نحو هدفي و تحقيق منشئتي، لكن وجود الفرصة التي منحتها« ANDI » و موافقة الأصدقاء الدخول كشركاء في المشروع كان حاسما بالنسبة إلي في صنع فعل الإنشاء لدي.
الحالة رقم 05	الوالد دعمني ماليا و ماديا فقد كان هو الأصل، الكل جاءني منه سواء تعلق الأمر بالرغبة المقاولاتية أو إنجاز فعل الإنشاء في حد ذاته فقد وضع تحت تصرفي كل إمكانياته المالية و والمعنوية التي كان يتوفر عليها من أجل تمكيني من خلق مؤسستي/ و أيضا استفدت في آخر لحظة من الوكالة لتنمية الاستثمار بالنسبة لرأسمال الانطلاقة الضروري لإنجاز فعل الإنشاء.

إذن سنحاول التعرض بالتفصيل لكل حالة علي حدى، للتعرف أكثر علي طبيعة هذا التأثير الممارس من طرف هؤلاء الأشخاص المشار إليهم أعلاه، والذين نعتبرهم فاعلين ساهموا في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و صنع فعل إنشاء المؤسسات فمثلا **مبحوث الحالة رقم 01** يقر بدور الأخ الأكبر الذي هاجر إلي فرنسا مبكرا و هو يمثل السند الحقيقي الذي قدم له كل أنواع الدعم (المالي، المادي و المعنوي) و ساهم بشكل ملموس في ميلاد الميل المقاولاتي لديه و تنميته بطريقة أو بأخرى و في صنع الفعل الإنشائي للمؤسسات، فهو يعتبر شريكه الفعلي في انجاز هذه المنشأة و هو في نفس الوقت الشريك القانوني لكل ما يملك (لأن هناك مؤسسات اقتصادية أخرى) و "لولاه لما أصبح مقاولا أبدا" حسب تصريحه فأخوه منذ الصغر كان متحمسا لفكرة المال و الأعمال و كان يطمح دوما إلي تغيير مصيره و الحصول علي حياة أفضل و هذا ما دفعه إلي الهجرة إلي فرنسا و كان يدفعه دوما إلي نفس التوجه و بغصرار كبير، خاصة بعدما حقق نجاحات باهرة و تمكن من إنشاء مؤسسة علي مستوي التراب الفرنسي و هي « UMM » في 1984 و الذي كان مستعدا ليشارك المبحوث بكل إمكانياته المالية والمادية في تحقيق مشروع علي

المستوى الوطني، من هنا يمكن استقراء تأثير هذا الأخ المهاجر الناجح علي المبحوث و حمله علي المسار المقاولاتي الذي يقول " أنه لم يكن يفكر فيه قط " فقد كان أكاديميا ناجحا في مستواه العلمي المتقدم جدا فقد كان قد تحصل علي شهادة دكتوراه دولة في الهندسة الكيميائية، و كان متخصصا في معالجة المياه، و إطارا مسئولا بشركة سوناطراك، إذن بفضل ما قدمه هذا الأخ من دعم مالي و مادي و معنوي تمكن المبحوث من صنع فعل إنشاء مؤسسة و أصبح مقاولا و رجل أعمال ناجح و معروف حتى دوليا من خلال المشاريع الاستثمارية المنجزة بمعية و قيادة أخيه فقد تمكنا معا من تأسيس "مجموعة صناعية" معروفة دوليا تحمل اسم العائلة أغلب مؤسساتها متواجدة بأوربا خاصة فرنسا ما عدي المنشأة المعنية بالدراسة و المتواجدة بآرزيو (مع الإشارة إلي أن هذا الأخ تمكن فعلا من الاستقرار علي مستوى فرنسا حيث تزوج بفرنسية و أنجب منها وبالتالي أعتقد أن هذا فتح له الكثير من الأفق للخوض في المجال المقاولاتي خاصة إذا كان المعني يتمتع بالمقومات الضرورية لذلك و يحمل في طياته تلك الطاقة المقاولاتية التي حدثنا عنها المبحوث) وهكذا تتضح قوة حسم هذا الفاعل المتمثل في شخص الأخ في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية لديه و إنجاز فعل إنشاء مؤسسة .

و نفس المعني نجده مع **مبحوث الحالة رقم 02** لكن هذه المرة مع الوالد الذي يقر بدوره الحاسم ماديا و ماليا و حتى معرفيا، فهو الذي قدم له كل أنواع الدعم و المساندة، فمن خلاله تعلم أشياء كثيرة، فكان أصل غالبية تجاربه المكتسبة، يكفي أنه تلقي منه تنشئة خاصة جعلت منه صناعيا و تاجرا في نفس الوقت، فبفضل العمل المتواصل معه بورشاته المتخصصة في صناعة "الأحذية و البلاستيك" بقسنطينة و التنقل المستمر علي مستوى الوسط و الغرب من أجل تسويق و تصريف المنتجات المرتبطة بالأحذية اكتسب الدراية الضرورية، فكان بذلك أصل ميلاد و تنمية الميل المقاولاتي عنده و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فهو الذي وفر له جزئيا رأسمال الانطلاقة الذي مكنه من إنجاز فعل أول منشأة في نفس نشاط الوالد سنة 1965 بعدما قرر الاستقرار نهائيا بمدينة وهران، ثم جاءت ديناميكية الإنشاء التي تمثلت في تكرار تجربة الإنشاء و إعادة إنتاج عدة وحدات إنتاجية متشابهة و متماثلة في الأول لإخوته و أبناء عمومته (الذين جاءوا من قسنطينة للاستقرار معه بوهران ثم لأبنائه) من خلال وضع تجربته في الإنشاء تحت تصرفهم، فكانت أغلب المؤسسات المنشأة متخصصة في نشاط ا"لأحذية و البلاستيك" ما عدي المنشأة المعنية بالدراسة و المرتبطة بنشاط الخزف و البلاط الأرضي، إذن بفضل الوالد أصبح مبحوث هذه الحالة مقاولا صناعيا ناجحا و أكثر من ذلك، فقد تمكن من توسيع مشاريعه الاستثمارية و مضاعفة عدد المؤسسات المنشاة لديه و بالتالي استطاع النجاح في بناء مجموعة صناعية تحمل

اسم العائلة و كل هذا يبرز بوضوح قوة حسم مثل هذا الفاعل المنتمي إلي الوسط العائلي و المتجسد في شخص الوالد في إنجاز فعل إنشاء مؤسسة.

و هذا المعني ينطبق إلي حد كبير علي **مبحوث رقم 05** الذي هو الآخر تلقي كل أنواع الدعم و المساندة من الوالد فهو أصل تنشئته علي المهنة، فأغلب الخبرات و التجارب المهنية جاءت من عنده، بفضله تمكن من إتقان حرفة الحدادة و صنع الأنابيب و الأدوات المعدنية و التحكم في كل ما هو مرتبط بالبناء المعدني و زوده بكل الإمكانيات المالية و المادية و المعنوية الضرورية لإنجاز مشروعه الاستثماري، فهو أصل ميلاد و تنمية التوجه المقاولاتي لديه و بالتالي فإن شخص الوالد يمثل بالنسبة له الفاعل المؤثر والحاسم الذي ساهم بقوة في ميلاد و تنمية مثل هذه اليقظة الموجهة نحو فعل إنشاء مؤسسة، فديناميكية الإنشاء يبدو أنها ورثت للمبحوث تماما كما تورث الثروة و الأموال، لكن أيضا يقر مبحوث هذه الحالة بأنه استفاد من الإمتيازات التي تنطوي عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالقرض المالي البنكي الذي تحصل عليه و الذي أفاده كثيرا في تجسيد فعل إنشاء مؤسسته و هو كما ترون يشترك مع المبحوث رقم 04 في الاستفادة من الوسط المؤسساتي و الهيئات الحكومية التي أنشأتها الدولة بغرض ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و أيضا **مبحوث الحالة رقم 03** تلقي الدعم المالي و المادي و حتى المعنوي المؤثر من الوسط العائلي، لكن هذه المرة جاء التأثير من زوجته التي انفردت بقوة حسم تأدية هذا الدور و نجد أن المقولة الشائعة: "وراء كل رجل عظيم امرأة" تنطبق جدا علي مبحوث هذه الحالة، فهذه الزوجة كانت من النوع الحالم بعالم الثراء و المال و الارتقاء بالمستوى الاجتماعي المتوسط إلي مستوى الطبقات الثرية و الغنية، فكل الأفكار التي كانت تحملها حسب تصريح زوجها (المبحوث) كانت تتجه نحو الدفع قدما نحو فعل الاستثمار الخاص، بهذا المعني جاء وقع التأثير قويا و ربما محددا في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية عنده و بالتالي إنجاز فعل الإنشاء للمؤسسة و دخول عالم المال و الأعمال، خاصة بعدما أقنعت والدها في أن يصبح طرفا شريكا في المشروع، مساهما بأمواله و خبراته و درايته في الميدان، فهو كان تقني سامي في البناء البحري، مع العلم أن نشاط المؤسسة المعول إنشاءها آنذاك هو صناعة السفن، كل هذه المعطيات هي جزء من العوامل التي دفعت بالمبحوث إلي ترك وظيفته الحكومية و مساره المهني الذي هو الآخر اتصف بعراقيل و اكراهات مهنية ضاغطة عايشها المبحوث، و الأكيد أن الوضع هنا يعبر أكثر عن حدوث تفاعل مع ما سبق ذكره و أنتج الرغبة و الميل عنده نحو التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء مؤسسة، مع الإشارة أن الأمر لا يخلو من المنطق و العقلانية الذي مكنه من تحقيق ذلك و دخول عالم الأعمال و هذا يصب بوضوح في

نفس المعني و هو قوة حسم هذا الفاعل المنتمي إلي الوسط العائلي و المتمثل في شخص الزوجة في توليد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و الذي كلل في النهاية بإنجاز فعل إنشاء المؤسسة.

مبحوث الحالة رقم 04 يؤكد أنه تلقي الدعم المعنوي من خلال النصح و التشجيع، لكن علي المستوى الملموس لم يتلقي أي مساعدة مالية أو مادية منه أو من باقي أفراد وسطه العائلي، فالانطلاقة كانت نتيجة محصلة مدخراته الشخصية و المدخرات الشخصية للشركاء الذين هم في الأصل أصدقاء له من الوسط المهني، مع العلم أن هذه المدخرات التي تمثل جزئيا رأسمال الانطلاقة الذي جمع من العمل بالتجارة، فكلهم كانوا ينتمون إلي الوسط التجاري، بالإضافة إلي الامتيازات التي وفرتها "الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار" مع التركيز بالنسبة لهذه الحالة علي عنصر الخبرة و الدراية بخصوص "منتج التون و معلبات السردين" التي كان يتوفر عليها أحد الشركاء الذي كان "اسبانيا" و هذا كان حافزا إضافيا قويا منح المبحوث قدرا من الآمان و الراحة النفسية ، فوجود مثل هذا الخبير الإسباني ساهم في تقوية دائرة منطقة اليقين و التقليل من مستوي دائرة الشك لديه للإقدام علي فعل إنشاء مؤسسته و بالتالي يتضح أن هناك عدة فاعلين أساسيين ساهموا في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية عنده و انجاز فعل إنشاء مؤسسة، و لكن هذه المرة هؤلاء الفاعلين نجدهم لا ينتمون إلي الوسط العائلي، و إنما جاءوا من وسط الأصدقاء أولا الذين وافقوا في أن يكونوا طرفا في المشروع، و ثانيا من الوسط المؤسساتي و المتمثل في الهيئات الحكومية التي أنشأتها الدولة بغرض ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتجسد في هذه الحالة في وكالة « ANDI ».

و هكذا يتضح أن الوسط العائلي بمختلف مكوناته يعتبر فاعلا حاسما في أغلب الحالات التي مرت بنا، في انبثاق الميل المقاولاتي و تنميته و إنجازه علي أرض الواقع سواء من خلال التنشئة التي تلقها المبحوث أو المعاش « vécu » الذي عرفه لما يمارسه من تأثير أكيد علي توجهه و قراره أو من خلال توفير رأسمال الانطلاقة حيث توضع الثروة العائلية تحت تصرفه و التي تمثلت في شخص الوالد بالنسبة للحالتين رقم (02، 05) و الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 و الزوجة بالنسبة لرقم 03 و بالتالي يكون المبحوث قد امتلك أهم مقوم ملموس للاندفاع نحو المغامرة و الإقدام علي الفعل المقاولاتي، هذا بالإضافة إلي العوامل الأخرى غير مادية التي تزيد من إصراره و تقوده نحو هذا الفعل مثل عامل التقليد المقاولاتي الذي يدفع باتجاه تقليد أفراد آخرين من العائلة المقاولاتية، خاصة النماذج الناجحة التي تكون أكثر تأثيرا عليه، فهي تتخذ كقدوة يضرب بها المثل في جلسات مثل هذه العائلات، فطبيعة المهنة الممارسة من طرف الوالد و الإخوة و العيش في وسط مقاولاتي و / أو تجاري يفتح الذهنيات بقوة نحو فعل إنشاء مؤسسات و يساهم بقوة في ميلاد و تنمية الميولات المقاولاتية عند المبحوثين فأغلب الحالات كما رأينا و التي

تمثل أربع حالات من خمسة (01، 02، 03، 05) معاشها « son vécu » كان وسط عائلات مقاولاتية تضمنت أكثر من مقاول و حتى بالنسبة للحالة المتبقية (04) فهي الأخرى تنتمي إلي وسط عائلي تجاري و كل هذا يشكل في حد ذاته إثارة للطاقة الداخلية تدفع باتجاه التقليد المقاولاتي و التجاري فغالبا ما يحمل عليه الفرد لطبيعة التنشئة التي يتلقاها، فيجد نفسه لا يفكر سوى في إعادة إنتاج النموذج المعاش و المتأثر به، فالرغبة تولد و تدفعه في أن يكون مثل الآخرين، فهو يحاول التشبه و التماثل مع هؤلاء الأشخاص المقاولين المكونين لوسطه العائلي، و قد يكون ذلك من أجل الحصول علي العرفان الاجتماعي، فمن لا يصل إلي تحقيق هذه المكانة في العائلة ينظر إليه أكيد من وسطه نظرة "دونية"، فالمقاول يعتبر بالنسبة لهم ثقافة عائلية مرادفة للنجاح لابد من تجسدها في كل عائلة، فالأبناء في مثل هذه الحالات ينظر إليهم كامتداد للآباء والأجداد و مكلفين بالمحافظة علي الإرث العائلي و تنميته عبر الأجيال.

و كل هذه المعطيات تبرز بقوة أهمية الوسط العائلي و التقليد المقاولاتي و التجاري في الدفع نحو إنشاء مؤسسة و تؤكد ضمنيا حقيقة جوهرية و هي أن فعل إنشاء مؤسسة في هذه الدراسة هو فعل جماعي و ليس فردي، لم يقدم المبحوث علي إنجازه لوحده بل هو فعل شاركه فيه عدة فاعلين ساهموا بقوة و بحسم في تحقيقه سواء ارتبط الأمر بالوسط العائلي الممثل في شخص الوالد بالنسبة للحالتين رقم (02، 05) أو الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 أو الزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 أو وسط الأصدقاء و الوسط المؤسساتي الذي جاء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة للحالتين رقم (04، 05)، مما يؤكد جماعية الفعل المقاولاتي في هذه الدراسة و أهمية الفاعلين المنتمين إلي الوسط العائلي بالدرجة الأولي و وسط الأصدقاء و الوسط المؤسساتي بدرجة أقل.

و هناك عنصر آخر مرتبطا بفعل الإنشاء هو الفشل في تحقيق المشاريع الاستثمارية بين أفراد الأوساط العائلية التي ينتمي إليها المبحوثين و إن كان من بينهم من حاول أخذ و بعث أحد هذه المشاريع الفاشلة و هذا ما سيجيب عليه الجدول التالي:

الجدول رقم 40: وجود فشل في تحقيق مشاريع استثمارية و محاولة الاستفادة منها

الحالات	وجود فشل في تحقيق مشروع إنشاء مؤسسة	محاولة إعادة أخذ أحد المشاريع الفاشلة
الحالة رقم 01	لا	غير معني
الحالة رقم 02	نعم (اثنان من أبناء عمومتي)	لا
الحالة رقم 03	لا	غير معني
الحالة رقم 04	لا	غير معني
الحالة رقم 05	لا	غير معني
المجموع	4 لا - 1 نعم	4 غير معني - 1 لا

نلاحظ من خلال الإجابات المدرجة في هذا الجدول الغياب الكلي لعنصر الفشل أو الإخفاق، كعامل مساهم في حمل المبحوث علي فعل الإنشاء و حتى بالحالة الوحيدة التي تواجد بها مثل هذا الفشل و هي الحالة رقم 02 لم يحاول المبحوث "أخذه أو إعادة المحاولة معه" و هكذا ينتفي كليا تأثير هذا العامل (الفشل) في دفع المبحوث نحو فعل الإنشاء علي مستوى كل الحالات المبحوثة في هذه الدراسة.

5 – 5 الشبكة الاجتماعية (الوسط الجواري، الحي...) « réseau social »

نقصد بالشبكة الاجتماعية نسيج العلاقات المرتبطة بالأصدقاء و المعارف المنتمين إلي الوسط الجواري أو الحي ...إلخ أو المحيط الذي يعيش فيه المبحوث بشكل عام، و الذين ساهموا بشكل أو بآخر في إنجاز فعل إنشاء مؤسسته من خلال تقديم التسهيلات الضرورية له، فماهي نوعية و حجم المعارف و العلاقات التي يتوفر عليها المبحوث و أثرت في إنشاء مشروعه؟ هذا ما سنحاول اختصار معطياته في الجدول التالي:

الجدول رقم 41 : طبيعة و حجم المعارف المؤثرة في إنشاء مؤسسة

الحالات	وجود (م . أ) فاعلين	حجم هذه المعارف	طبيعة عملهم	طبيعة المساعدات المقدمة
الحالة رقم 01	نعم	4 - 5 (أ.م)	مسئولون بـ: سوناطراك /الولاية / غرفة التجارة / الضرائب	ـ تسهيلات إدارية مرتبطة بالنصائح، المعالجة السريعة للملفات الإدارية الخاصة بالإنشاء و المنشأة و الحصول علي المعلومات الضرورية في وقتها...إلخ
الحالة رقم 02	نعم	4 (أ.م)	مسئولون بـ : ـ الضرائب / التأمين (CNAS) /الولاية/ الوزارة.	ـ تسهيلات إدارية مثل الاستقبال الجيد و المريح، المرونة في التعامل معنا، المعالجة السريعة للملفات الإدارية ، الحصول علي النصائح والمعلومات المهمة...إلخ وهذا فقط من أجل التقليل من العراقيل و التماطل الإداري المميت
الحالة رقم 03	نعم	3 (أ.م)	مسئولون بـ : الوزارة/ الضرائب/الغرفةالتجارية.	ـ تسهيلات إدارية مثل المساعدة علي وضوح الرؤية بالنسبة للوثائق المطلوبة وكيفية الحصول عليها وعلي المعلومات الأخرى المفيدة...إلخ
الحالة رقم 04	نعم	4 (أ.م)	مسئولون بـ : ـ دار الدومين / الولاية/الضرائب /الغرفة التجارية.	ـ تسهيلات إدارية والتقليل من حجم العراقيل و التماطل الإدار يمثل الحصول علي المعلومات والتوجيهات والنصائح المفيدة المرتبطة بالشروط المفروضة من طرف الإدارات المختلفة.
الحالة رقم 05	نعم	4 (أ.م)	مسئولون بـ : ـ رئيس دائرة بسوناطراك/ مدير سونيلغاز/رئس مصلحة في الضرائب/ رئيس مصلحة في التأمين (CNAS).	ـ تسهيلات إدارية مثل التعامل المريح نسبيا و الحصول علي المعلومات ، النصائح ، المعالجة السريعة للملفات الإدارية المطروحة للدراسة ، من أجل ربح الوقت وتفادي التماطل الإداري المعيق .
المجموع	5 نعم	5(عدة أ.م)	5 (العديد من الإدارات العمومية)	5 (تسهيلات إدارية :معلومات ـ نصائح ـ السرعة في معالجة الملف...)

الملاحظ من الجدول أن جميع المبحوثين (5/5) يقرون بوجود معارف و أصدقاء ينتمون إلي مختلف الأوساط التي عايشها خلال مسار حياته (الوسط الجواري، المهني، معارف من الحي و من المحيط عموما) و الذين يمثلون "الفاعلين" غير مباشرين، لما قدموه من مساعدات قيمة قبل إنجاز فعل الإنشاء للمؤسسة، أما حجم النسيج العلائقي، فالواضح أنه مهم نسبيا حيث يتراوح بين ثلاث (3) إلي خمس (5) عناصر مهمة حسب الحالات المبحوثة، و أهم ما يميز هذا النسيج (أو الشبكة) من العلاقات و المعارف هو تواجد مكوناته علي مستوى مختلف الهيئات و الإدارات العمومية المرتبطة في مهامها بتسيير ملفات إنشاء المؤسسات، و هي فاعلة جدا في تسهيل الأمور البيروقراطية، و الأهم من ذلك أن البعض منها يشغل مناصب حساسة تملك زمام القرار و سلطة الفعل فهم مسئولون و مدراء و رؤساء دوائر و مصالح علي مستوى مختلف الهيئات الحكومية مثل الضرائب، الدومين، الولاية، غرف التجارة و الصناعة، سوناطراك، سونلغاز...الخ و حتى الوزارات التي نجدها ممثلة في الحالتين رقم 02 و رقم 03، خاصة هذه الأخيرة التي يقر مبحوثها بالدور الفاعل جدا لشخص "وزير الداخلية" الذي يؤكد تدخله شخصيا خلال السبعينات للحصول علي قطعة أرض لبناء مشروع المنشأة المفترض آنذاك ، فلولاه لما تمكن هذا المبحوث إطلاقا من تحقيق مشروعه الاستثماري حسب تعبيره مما يوحي بأهمية مثل هذه العلاقات في تسهيل الأمور.

أما طبيعة المساعدات المقدمة فهي جميعها مرتبط بالتسهيلات الإدارية و تسريع معالجة الملفات، فكل الحالات دون استثناء تقر بقيمة هذه المساعدات التي تساهم بقوة في تقليل ضغط الاكراهات البيروقراطية و المماطلة الإدارية المملة و المضيعة للكثير من الوقت و الطاقة و المال، بالإضافة إلي إمكانية الحصول علي المعلومات القيمة و الضرورية في حينها و علي التوجيهات و النصائح المفيدة و المرتبطة إجمالا بالشروط و القوانين المفروضة من طرف هذه الإدارات و كيف يتم التعامل معها، فمثلا تمرير المعلومة في وقتها المحدد سواء كان عبر قنوات رسمية نظامية أم غير رسمية يساعد بقوة في توفير الكثير من الوقت و الجهد و عموما فإن مجمل هذه العلاقات الشخصية الممثلة في هؤلاء المعارف و الأصدقاء المؤثرين و المكونين جزئيا للشبكة الاجتماعية التي يتوفر عليها المبحوثين، هي ليست نسيج فردي خالص، يخص فقط المبحوث و إنما جزء منه هو محصلة نسيج الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، نسجت خيوطه و تشابكت عبر سنوات طويلة أدت إلي تراكم المعارف و تبادل المصالح و المنافع و التي وضعت في نهاية المطاف تحت تصرف المبحوث للاستفادة منها في إنجاز فعل الإنشاء للمؤسسة و المحافظة عليها، فهي تتسم بالاستمرارية و تتكون غالبا من علاقات الوالد و الإخوة و الأعمام و الزوجة و عائلتها ...الخ و هذا كله يجعلنا نعتبر الشبكة الاجتماعية التي يتوفر عليها المبحوث

بمثابة مؤهل « Atout » ذو ثقل كبير في تسهيل إجراءات فعل إنشاء مؤسسة، لكن في نفس الوقت لا ينبغي أن ننسي أن مختلف العلاقات الشخصية التي يملكها أي مبحوث في هذه الدراسة إنما هي أصلا مرتبطة بالعوامل الأسرية و بالتالي بالوسط العائلي الذي ينتمي إليه و هذا يدفعنا مرة أخري إلي تأكيد الدور الفعال و الحاسم لهذا الوسط في صيرورة فعل إنشاء المؤسسات، لكن هذا لا يعني تجاهل العوامل المرتبطة بالوسط المهني و الأوساط الأخري و ما تمكن من نسجه خلال مساره الحياتي، مما يكون قد ساعده علي تسديد خطاه و تركيزها نحو التوجه المقاولاتي .

و الآن و في نفس السياق نحاول أن نتعرف إن كان هناك لجوء إلي خبراء أو هيئات مختصة من طرف المبحوثين للحصول علي الاستشارات الضرورية لإنشاء المؤسسات؟ هذا ما سيجيب عليه الجدول الموالي:

الجدول رقم 42 : اللجوء إلي خبراء و هيئات خبيرة مختصة

الحالات	اللجوء إلي خبير	طبيعة الخبير	اللجوء إلي هيئات مختصة	طبيعة الهيئات
الحالة رقم 01	نعم	خ . محاسبة	لا	غير معني
الحالة رقم 02	نعم	خ .محاسبة	لا	غير معني
الحالة رقم 03	لا	غير معني	لا	غير معني
الحالة رقم 04	نعم	خ . محاسبة و قانون	نعم	« APSI » سابقا « ANDI » حاليا
الحالة رقم 05	نعم	خ محاسبة	نعم	« APSI » سابقا« ANDI » حاليا

قراءة معطيات الجدول تشير إلي الحقائق التالية :

- أربع حالات من خمسة (5/5) رقم (01، 02، 04، 05) أكدت لجوئها إلي خبراء مختصين في المحاسبة من أجل الحصول علي استشارات مالية ضرورية لإعداد النظام المحاسباتي للمؤسسة المفترض إنشائها آنذاك، منها حالة واحدة هي رقم 04 لجأت أيضا إلي خبير قانوني، مقابل مبحوث واحد فقط ممثلا في رقم 03 أكد عدم لجوئه لأي خبير، لأنه أصلا هو خبير محاسبة و مالية، فهو يتوفر علي شهادة دراسات عليا في هذا المجال، و بالتالي يمتلك الخبرة والدراية التي تنعدم عند الحالات الأخري، و نشير إلي إحتمال أن يقع جزء من هؤلاء الخبراء ضمن دائرة الشبكة الاجتماعية التي يتوفر عليها المبحوث، فهم في الغالب موصون باللجوء إليهم من طرف معارفهم حسب تصريحات المبحوثين أنفسهم.

- حالتين فقط رقم (04، 05) أكدت لجوئها إلي هيئات حكومية مختصة في مجال إعطاء الاستشارات الخاصة بكيفية إنجاز فعل إنشاء المؤسسات و هي الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار « ANDI » و التي كانت تسمي سابقا بـ « APSI » و هاتين الحالتين تقران معا، باستفادتهما من العديد من الامتيازات التي وفرتها هذه الوكالة للمستثمرين الخواص تمثلت بشكل خاص في

الإعفاء الجبائي و الضريبي، المرافقة طيلة السنوات الثلاث الأولي من الإنشاء، و تقديم كل الاستشارات الضرورية و الحصول علي قروض بنكية تصل إلي حد 70% من تكلفة المشروع بدون فائدة و تسهيل الحصول أيضا علي العقار الصناعي لبناء هذا المشروع الاستثماري، و بهذه الشهادات المجسدة في هاتين الحالتين يبرز بوضوح دور المحيط المؤسساتي المرتبط بجهاز الدولة و السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا السياق و ما توفره من إمكانات مادية و مالية و سياسية لخدمة و تنمية الاستثمار الخاص و هذا يترجم بشكل ملموس الإرادة السياسية التي تتجسد في مختلف هذه الآليات المتخذة و في حجم الدعم اللوجستيكي و القانوني و المالي الضخم الموفر للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات و خاصة الاستفادة من القروض المتاحة لهم عبر عدة هيئات حكومية مختصة أنشأت خصيصا لمثل هذا الغرض و هو دعم و ترقية الاستثمار الخاص و كلها تعمل علي توفير الإطار العام الذي ينشط من خلاله المستثمر الجزائري المستفيد من مسطرة الامتيازات التي خصصتها له الدولة في إطار هذه الهيئات.

و بعدما تم التعرف علي الخصائص الشخصية للمبحوث و لوسطه العائلي فإننا ندرك مدي أهمية تأثير هذا الوسط في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية عند المبحوث و حمله علي فعل إنشاء مؤسسة، فهو يبقي علي الأقل عاملا مساهما بقوة إن لم نقل محددا أو حاسما في صيرورة هذا الفعل، لكن لا ننسى أيضا دور المحيط المؤسساتي الذي توفره الدولة، فهو أيضا يعتبر فاعل أساسي و أحيانا حاسما في هذه الصيرورة لفعل إنشاء المؤسسات و كل هذه النتائج المتحصل عليها في هذا السياق إنما تصب بقوة في اتجاه تأكيد جماعية فعل إنشاء المؤسسات فهو فعل جماعي و ليس فردي مرتبط حصرا بالمنشئ المبحوث و إنما بمجموعة من الفاعلين المرتبطين بأوساط مختلفة، هذا ما لمسناه من خلال ما تقدم من تحليل و معالجة التي تؤكد أن هذه الصيرورة إنما هي نتيجة المساهمة الفعالة و أحيانا الحاسمة للعديد من الفاعلين الذين قد ينتمون إلي الوسط العائلي و /أو وسط الأصدقاء و/ أو الوسط المهني و/ أو الوسط المؤسساتي طبعا هذه المساهمة قد يكبر أو يصغر حجمها حسب الحالة المبحوثة و درجة تفاعلاتها مع الوضع لكن المؤكد أن جميع النتائج تصب في اتجاه جماعية الفعل الإنشائي للمؤسسات، يساهم في إنجازه عدة فاعلين من مختلف الأوساط التي عايشها المبحوث و لولا هذه المساهمة لما تحقق ربما هذا الفعل المنشئ للمؤسسات و هذا ما سيتأكد و يتوضح أكثر من خلال معطيات أخري مرتبطة بشكل أدق هذه المرة بالفريق المنشئ أو الشريك الرسمي أو القانوني المساهم و لو إسميا في إنجاز فعل إنشاء هذه المؤسسات.

5 – 6 الفريق المنشئ (المؤسسين) « Groupe créateur »:

الجدول رقم 43 : إن كان فعل الإنشاء فرديا

الحالات	فعل الإنشاء هو فردي مرتبط بالمنشئ فقط
الحالة رقم 01	لا
الحالة رقم 02	لا
الحالة رقم 03	لا
الحالة رقم 04	لا
الحالة رقم 05	لا
المجموع	5 لا

يتضح من خلال الجدول نفي جميع الحالات (5/5) بأن يكون فعل إنشائها للمؤسسات إبداع فردي خالص و إنما هو ناتج عن مساهمة العديد من الفاعلين ينتمون إلي الوسط العائلي و الممثل بقوة في الوالد بالنسبة للحالتين رقم (02، 05) والأخ بالنسبة للحالة رقم01 والزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 أو من وسط الأصدقاء كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 04 و قد يكون نابعا أيضا من الوسط المؤسساتي والدولة من خلال الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار« ANDI » التي هي الأخرى تمثل عنصرا فاعلا جدا بالنسبة للحالتين رقم (04، 05).

كل هذه المعطيات تؤكد أن هناك عوامل متعددة مرتبطة بأوساط مختلفة ساهمت في ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية عند المبحوثين، و ضمنيا هي تؤكد بقوة أن فعل إنشاء مؤسسة إنما هو فعل جماعي بامتياز و بالمطلق، فليس هناك و لا حالة واحدة تنطبق عليها الفردانية الخالصة للفعل الإنشائي، لكن هذا لا ينفي الدور الأساسي و القيادي لكل مبحوث في هذه الدراسة، فهو يبقى يشكل الفاعل المحوري الذي يتفاعل مع مختلف العناصر و العوامل الفاعلة المرتبطة بالأوساط التي عايشها مثل الوسط العائلي، المهني، المؤسساتي... و هو الذي ولدت بداخله مثل هذه اليقظة المقاولاتية و هو الذي سمح بنموها و تفاعلها مع العوامل المغذية و المنمية لها بطريقة أو بأخري، فالذات الداخلية للمبحوث عامل محدد بالتوازي مع العوامل الخارجية المرتبطة بمختلف الأوساط المذكورة أعلاه و سنحاول أن نخصص لها فصلا لاحقا، لكن المهم الآن هو التأكيد علي أقيادة المبحوث لصيرورة فعل إنشاء مؤسسة و لكن بمساهمة هؤلاء الفاعلين المؤثرين بقوة و بحسم في ميلاد و تنمية اليقظة أو الميل المقاولاتي لديه و بالتالي تحدد إنجاز و لو جزئيا مثل هذا الفعل المقاولاتي، فهذه العوامل هي من جهة مولدة و منمية لليقظة المقاولاتية ومن جهة أخري مؤكدة لجماعية الفعل المقاولاتي.

و مما يزيد من تأكيد جماعية فعل إنشاء المؤسسات في هذه الدراسة هو الفريق المنشئ الرسمي أي الفاعلين الذين ساهموا قانونيا و رسميا في ميلاد المنشأة و لو بشكل اسمي فمن هم الشركاء القانونيين للمبحوثين (درجة القرابة) ؟ ما هو حجمهم؟ ما هو نصيبهم الاجتماعي؟ ما هي المهنة الممارسة من طرفهم حاليا و قبل المنشأة؟ و ما هو مستواهم التعليمي؟ و إن كانوا قد شغلوا سابقا أو حتى حاليا مناصب حساسة بالإدارات العمومية؟ كل الإجابات عن هذه الأسئلة ندرجها مرتبة في الجدول التالي:

الجدول رقم 44 : التعريف بالشركاء القانونيين الأساسيين للمبحوث

الحالات	المعطيات المعرفة بالشركاء « associés » في المنشأة						
	وجود شريك	العدد	السن	درجة القرابة	الشهادة	المهنة	النصيب الاج
الحالة رقم 01	نعم	1	49 س	الأخ	تقني سامي إلكترو	صناعي أو مقاول	%49
الحالة رقم 02	نعم	3	47 س	الإبن	طبيب عام	مدير شريك في المنشأة	%20
			45 س	الابن	س 3 ثانوي	مقاول	%10
			39 س	الابن	س 3 ثانوي	مقاول	%10
الحالة رقم 03	نعم	2	62س	الزوجة	س 3 ثانوي	مديرة في المنشأة	%25
			88 س	والد الزوجة	س 3 ثانوي	مدير تقني في المنشأة	%25 *
الحالة رقم 04	نعم	2	55 س	صديق	مهندس	تاجر	%30
			35 س	صديق	ليسانس	تاجر	%28
الحالة رقم 05	نعم	1	33 س	الابن	مهندس إعلام	مدير شريك في المنشأة	%50

*** ملاحظة:** بعد وفاة والد زوجة بحوث رقم 03 انتقل نصيبه (25%) إليها الذي أصبح 50%.

الجدول يوضح عدة حقائق نوجزها في النقاط التالية:

- جميع الحالات (5/5) تشير إلي وجود شركاء قانونيين أساسيين للمؤسسات المنشأة يتميزون بسن متقدم نسبيا يتراوح بين 33 سنة مع شريك المبحوث رقم 05 كأصغر شريك و 62 سنة مع شريك مبحوث رقم 03 و 88 سنة بالنسبة لوالد زوجته قبل أن يتوفي كأكبر سن.

- حجم هؤلاء الشركاء يتراوح بين شريك واحد كأقل عدد و نجده ممثلا في الحالتين رقم (01، 05) مع الإشارة بالنسبة للمبحوث رقم 01 أننا نقصد الشريك الأساسي لديه لأن هناك مساهمين آخرين في شركته حاليا بعدما تحولت إلي شركة ذات أسهم و شريكين اثنين بحالتين أيضا ممثلة في رقم 03 و04 و حالة واحدة بثلاث شركاء ومجسدة في رقم 02 مما يشير إلي الإنتفاء الكلي لوجود مبحوث واحد ينفرد بالمنشأة لوحده في هذه الدراسة، فكلهم لديهم شركاء.

- النصيب الاجتماعي لهؤلاء الشركاء الذين يتقاسمون رسميا و قانونيا المنشأة مع المبحوث، نجده يتوزع بين 50% كحد أقصى و الذي نجده ممثلا في شريك المبحوث رقم 05 و رقم 03 و تقريبا رقم 01 بـ 49% و بين 10% كأدنى حد و الذي ينطبق علي شريكي مبحوث رقم 02 حيث نجد ثلاث شركاء يتوزع نصيبهم بين 10% و 10% و 20%.

- أربع حالات من خمسة (5/5) رقم (01، 02، 03، 05) نجد فيها الشركاء ينتمون إلي الوسط العائلي و هم ممثلين إما في شخص الأخ أو الأبناء أو الزوجة مقابل حالة واحدة ممثلة في رقم 04 الشركاء فيها ينتمون للوسط المهني السابق (تجار) و هم في نفس الوقت أصدقاء له، و نصيب حصصهم في المنشأة يتوزع بين 30% و 28% وهذه المعطيات تؤكد بقوة سيطرة الروابط العائلية مما يجعل من هذه الشركات مؤسسات عائلية بامتياز فهي امتداد للعائلة، فالطابع العائلي هو المهيمن و غالبا ما ينعكس علي منطق السير العام لهذا النوع من البنيات التي يلجأ فيه رب العمل إلى تشغيل عائلته وعائلة شريكة حسب الملاحظات الأولية في عين المكان.

- المستوي التعليمي للشركاء يتوزع بين السنة الثالثة ثانوي كحد أدني و ممثلا في الحالتين رقم (02، 03) و بين المستوى العالي المتقدم في الدراسات الجامعية و الذي ينطبق علي الحالات رقم (01، 02، 04، 05) حيث نجد بينهم المهندسين و حاملي شهادة الليسانس و تقني سامي و وجود مستوى الطب العام في أحد أبناء الحالة رقم 02.

- المهنة الحالية الممارسة من طرف هؤلاء الشركاء تتوزع بين المقاول الصناعي كما هو الحال بالنسبة للحالتين رقم (01، 02) و التاجر بالنسبة للحالة رقم 04 و مدراء- مشاركين في تسيير المنشأة بالنسبة للحالات رقم (02، 03، 05) و هذا يشير أن طبيعة أغلب المهن الحالية للشركاء لا تخرج عن إطار الوسط المقاولاتي و التجاري حتى بالنسبة من يتميزون بمستوى تعليمي محدود نسبيا (السنة الثالثة ثانوي) و المشاركة في إدارة المنشأة و بالتالي يمكن اعتباهم أيضا مقاولين.

- أما بالنسبة للمهن الممارسة سابقا نجده في الغالب لا تختلف كثيرا عن المنحي المقاولاتي و التجاري و هذا ما يظهره الجدول الملحق التالي:

الحالات	المهن السابقة للشركاء (قبل المنشأة)	قطاع النشاط	الإدارات العمومية
الحالة رقم 01	مصلح للتلفزة / حرفي في الإلكتونيك / موظف بشركة أسميدال/ موظف بشركة سوناطراك لمدة سنتين/**مقاول صناعي (فرنسا)**.	**الصناعة في الإلكترونيك**	لا
الحالة رقم 02	دراسة الطب / اجتاز الخدمة الوطنية	/	لا
	مقاول صناعي (مصنع لفبركة الأحذية و البلاستيك)	**صناعة الأحذية و البلاستيك**	لا
	مقاول صناعي و تاجر (الرخام والأحذية)	**الصناعة و التجارة**	لا
الحالة رقم 03	ـ ماكثة في البيت	/	لا
	موظف و تقني سامي في (البناء البحري)	/	لا
الحالة رقم 04	**تـــاجر**	**الاستيراد والبيع**	لا
	تـــاجر	**الاستيراد والبيع**	لا
الحالة رقم 05	ـ طالب جامعي	الإعلام الآلي / الميكانيك	لا

أهم الحقائق التي يمكن أن نستخرجها من المعطيات المدونة في جدول أعلاه نوردها كالتالي:

- سيطرة مهنة المقاول الصناعي و مهنة التاجر بالنسبة للمهن الممارسة سابقا من طرف الشركاء القانونيين للمبحوثين فمثلا نجد أخ مبحوث رقم 01 كان مقاولا و لديه مؤسسة بفرنسا اسمها « UMM » و هو الذي ساهم بقوة في حمل المبحوث علي فعل إنشاء مؤسسته، و هذا الأخ هو أصلا مختص في الإلكترونيك فهو حامل لشهادة تقني سامي في الإلكترونيك و قد مارس عدة مهن و وظائف قبل أن يهاجر إلي فرنسا فكان مصلحا صغيرا لأجهزة التلفاز و موظفا بشركة أسميدال ثم بشركة سوناطراك و حسب المبحوث فإن هذا الأخ لعب دورا حاسما في توجهه المقاولاتي و حمله علي فعل الإنشاء.

و المبحوث رقم 02 هو الذي أنشأ مؤسسات إنتاجية مختصة في "الأحذية و البلاستيك" و نصب عليها أبنائه بعد ما نجح في إنشاء أول منشأة له في 1965 و تمرس علي تكرار فعل الإنشاء حيث كان يساعد إخوته و أبناء عمومته علي انجاز مشاريعهم الاستثمارية في نفس النشاط تقريبا من أجل تأسيس مجموعة صناعية مختصة في البلاستيك والأحذية تحمل اسم العائلة لكن عندما طرأت صعوبات في تسويق منتج الأحذية حاول تغيير النشاط و قام بإنشاء مؤسسة مختصة في الخزف و البلاط الأرضي و أشرك أبنائه الثلاث أثنين مقاولين و الآخر طبيب عام.

المبحوث رقم 03 شريكه الأول لم يكن لديه أي مهنة فزوجته كانت ماكثة في البيت و الشريك الأقوى و الفاعل جدا هو والدها الذي لم يكن مقاولا آنذاك لكنه كان موظفا و الفاعلية تكمن في مساهمته برأسماله و بالدراية التي كان يملكها فهو كان تقني سامي في البناء البحري و نشاط المنشأة هو صناعة سفن الصيد و المتعة و من هنا يمكن إدراك العلاقة بينهما و أهمية شخص والد الزوجة كفاعل أساسي في فعل إنشاء المؤسسة.

المبحوث رقم 04 شركائه في المنشأة هم أصدقاء له من وسطه المهني السابق فهم أيضا تجارا و وافقوا أن يكونوا طرفا رسميا و فعليا في المشروع وبالتالي كانوا عناصر فاعلة في إقدام المبحوث علي فعل إنشاء مؤسسته.

أما المبحوث رقم 05 فشريكه "الابن" لم يسبق له امتهان أي مهنة أو حتى وظيفة فقد كان طالبا جامعيا يزاول دراسته في الإعلام الآلي و في الميكانيك بحكم حرفة الوالد الذي أشركه في المنشأة و هذا يشير إلي شكلية دور بعض شركاء المبحوثين في إنجاز فعل الإنشاء، خاصة عندما يرتبط الأمر بالشركاء الأبناء، فالوالد نجده يصر دائما علي إشراكهم في المنشأة.

- انتفاء كلي لعمل الشركاء في الإدارات العمومية فهم لم يتواجدوا قط في مثل هذه الإدارات و بالتالي نسجل عدم الاستفادة كليا من هذا العامل حيث لم تكن هناك أي مناصب حساسة قادرة علي تقديم نوعية قيمة من المساعدات الخاصة المعلوماتية منها التي يتضمنها العمل في مثل هذه الإدارات.

5 - 7 المصادر التمويلية المعتمد عليها في إنجاز فعل الإنشاء للمؤسسات

التمويل يعد أحد العوامل المعقدة قي حياة أي منشئ مؤسسة "مبتدأ" أو أي مقاول بشكل عام بالرغم من سياسة الإصلاحات المعتمدة و الحوافز الممنوحة من طرف الدولة علي مستوى البنوك المصرفية في سياق المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، و هذا جاء انطلاقا من صدور عدة قوانين مرتبطة بنظام البنوك و القروض و نصت بشكل أساسي علي تحرير القطاع المصرفي[302]، مما أدي إلي بروز عدة تسهيلات و حوافز مالية مشجعة لقطاع "م.ص.م"، لكن تبقي غير كافية علي مستوي الواقع، فالسلوك العام الملموس الصادر عن البنوك المصرفية، يبقي جد متخوف في تعامله مع المقاولين الخواص و هذا يتضح من خلال الشروط التعجيزية المرتبطة بالضمانات المطلوب توفرها في الملف الاستثماري، للحصول علي القرض البنكي مما يعمل علي تعطيل العديد من المشاريع الاستثمارية و يعمل علي مد آجال التنفيذ و قد عاني المبحوثين من هذا العائق في مرحلة الانطلاقة حيث تم اللجوء إلي اعتماد قنوات تمويلية أخري غير رسمية [303] من أجل جمع رؤوس الأموال الضرورية.

و الدولة في الواقع تفطنت إلي مثل هذه الصعوبات التمويلية مما دفعها إلي مضاعفة جهودها في هذا السياق حيث أنشأت هيئات متخصصة في تمويل "م.ص..م" أهمها صندوق ضمان القروض لفائدة هذه المؤسسات « FGAR » و الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي[304] الذي حدد القانون الأساسي المنظم لهذا الصندوق و الذي انطلق نشاطه فعليا في مارس 2004 . و هنا الموضوعية تجعلنا نفتح قوس و نشيد بالإرادة السياسية للدولة و المتجسدة في الاهتمام و التشجيع الملفت للنظر لهذا القطاع سواء من حيث الجهاز القانوني الصادر بهدف تنظيمه و تسييره أو من حيث مختلف الآليات التي انبثقت عن هذا الجهاز و ترجمت بوضوح هذه الإرادة، التي تمثلت في عدة هيئات حكومية متخصصة في دعم و ترقية "م.ص.م" مثل : - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « Ansej » و التي أنشأت في 1996 / - وكالة ترقية و دعم الاستثمارات « Apsi » و أنشأت بمقتضي قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 و التي تم تنظيمها لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي

---

[302] القوانين أخذت من دراسة أجريت من طرف منتدى التمويل الإسلامي عن المناخ الاستثماري لـ م ص م في الجزائر.
- القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 19/ 08/ 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض.
- قانون 90- 10 المؤرخ في 14/ 04/ 1990 المتعلق بالنقد و القروض و قوانين أخرى مكملة و متضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة و أيضا السماح بفتح البنوك الخاصة و الأجنبية.

[303] R.Suidi/M.Y. Ferfera/T.Aktouf« les entrepreneurs, le territoire, et la création d'entreprises : enquêtes à Boghni » les cahiers de créad n°51/2000 (pp45-70)

[304] المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

صدر في 1994 [305] / ـ الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار « Andi » و التي أنشأت في 2001 و التي في الواقع حلت محل الهيئة السابقة لعدم قدرتها علي تحقيق الأهداف المسطرة و لتفادي النقائص المنطوية عليها / ـ لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية التي أنشأت سنة 1994علي مستوى كل المحليات.

وأبرز أهداف و مهام هذه الهيئات سطرت من أجل غرض واحد و هو دعم و ترقية الاستثمار الخاص بكل مكوناته خاصة الاستثمار الصناعي منه، و إذا كنا لجأنا إلي فتح هذا القوس و التذكير بور الدولة في دعم قطاع "م.ص..م" فذلك للتنويه بأهمية هذا العامل في توفير الشروط الضرورية الممكنة للإقدام علي فعل الإنشاء، فالسياق السياسي و الاقتصادي و الظروف المحيطة تلعب دورا حاسما في بعض الحالات في إحداث صيرورة الإنشاء ذاتها كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 04 و لهذا نكتفي بهذا القدر و نغلق القوس و نعود و ننكب بشكل محوري في هذا الجزء علي وصف شبكات التمويل أو بشكل أدق المصادر المعتمدة لدي المبحوثين في الإقدام علي فعل إنشاء مؤسسة و انجازه عند مرحلة الانطلاقة و خلال السنوات الأولي من الإنشاء و قنوات التمويل المعتمدة حاليا و إن كانوا قد استفادوا ماليا من الهيئات الحكومية التي أنشأت خصيصا لذلك و هذا ما سنحاول تلخيص معطياته في الجداول رقم (54- 55- 56) الآتية:

الجدول رقم 45 : مصدر رؤوس الأموال المستثمرة عند الانطلاقة في فعل الإنشاء

الحالات	مصدر رؤوس الأموال المستثمرة عند الانطلاق في عملية الإنشاء
الحالة رقم 01	مدخرات شخصية / مدخرات شريكي (الأخ) (البنك لكن بعد)
الحالة رقم 02	مدخرات شخصية / أموال عائلية / الاستلاف من عند الأصدقاء / البنك (بعد)
الحالة رقم 03	مدخرات شخصية / أموال عائلية / مدخرات الشركاء (الزوجة و والدها)/ الأصدقاء
الحالة رقم 04	مدخرات شخصية / مدخرات الشركاء / البنك
الحالة رقم 05	مدخرات شخصية / أموال عائلية / الاستلاف من عند الأصدقاء / البنك.

الملحق المكمل للجدول السابق

الحالات	مصدر رؤوس الأموال المستثمرة عند الانطلاق في عملية الإنشاء				
	مدخرات شخصية	أموال عائلية	الأصدقاء	الشركاء	البنوك
الحالة رقم 01	+	-	-	+	-
الحالة رقم 02	+	+	+	-	-
الحالة رقم 03	+	+	+	+	-
الحالة رقم 04	+	-	-	+	+
الحالة رقم 05	+	+	+	-	+
المجموع	5 ح (م ش)	3 ح (أع)	3 ح (أ ص)	3 ح (ش)	2 ح (ك)

قراءة معطيات الجدول أعلاه تكشف عن عدة حقائق نوجزها كالتالي:

[305] المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17.

1 - لجوء المبحوثين إلي استخدام أكثر من مصدر في تمويل مشاريعهم الاستثمارية "عند الانطلاقة" و هذا يشير إلي التنوع في المصادر التمويلية المعتمد عليها و حسب النتائج المتوصل إليها فإننا نضع المدخرات الشخصية للمبحوثين في المقام الأول المعتمدة من طرف جميع الحالات (5/5)، و هذا يدل علي ثقل أهمية هذا المصدر في تأسيس المشروع الإنشائي للمؤسسة عند الانطلاقة، المصدر الثاني مرتبط بشكل مباشر برؤوس الأموال العائلية و التي يتم اللجوء إليها حسب التصريحات عندما لا تكفي المدخرات الشخصية و الحصول عليها يتم غالبا عن طريق مساعدة الوالدأو الاقتراض من أفراد العائلة، الذي يتم شفهيا دون الحاجة إلي التدوين أو الاكتتاب، و هذا المصدر نجده ممثلا بالنسبة لثلاث حالات (5/3) رقم (02، 03، 05) التي تؤكد بقوة علي دور العائلة في تمويل المرحلة الأولية للمشاريع حيث تصبح العائلة طرفا غير رسميا في المشروع و معنية بقوة بنجاحه، و هذا يدل علي أهمية و ثقل هذا المصدر التمويلي عند الانطلاقة، و عندما "لا يتوفر المبحوث علي هذين المصدرين و يتعذر عليه الحصول علي ذلك" أو "لا تكفي المبالغ المالية الآتية من هذين المصدرين"، فإن المبحوث يجد نفسه مضطرا للبحث خارج حدود العائلة فيبحث بين الأصدقاء عن إمكانية "الاستلاف" و الذي تجسد في ثلاث حالات (5/3) رقم (02، 03، 05) مما جعله يبرز كمصدر تمويلي ثالث مهم نسبيا في انجاز فعل الإنشاء و كل التصريحات المرتبطة بهذه الفئة تؤكد علي "ضرورة احترام الكلمة المعطاة " عند اللجوء إلي "الإستيلاف" فالمشاع هوضرورة احترام مبدأ استمرار تبادل الخدمات المسداة في سياق هذا النوع من العلاقة التي تربط بين الأصدقاء الذين ينتمون غالبا إلي الوسط المهني للمبحوث فالالتزام بالتعهدات و احترام آجال التسديد و جدية الشخص في العمل، كلها إشارات تبعث علي الارتياح و التفاهم الجيد و المحافظة علي ديمومة العلاقة و استمرارية عملية تبادل الخدمات بين الأطراف المعنية والتي غالبا ما تغلف بمشاعر العرفان و رد الجميل، ثم يأتي المصدر الرابع الذي هو أصلا مرتبط بالأول أي بالمدخرات الشخصية لشركاء « associés » المبحوثين المعنيين بشكل رسمي بفعل الإنشاء للمؤسسات فهم أطراف معنية بشكل مباشر بالمشاريع الإنشائية و هو ممثلا في هذه الدراسة بـثلاث حالات من خمسة (5/3) منها رقم (01، 03) ينتمي فيها الشركاء إلي نفس العائلة (حيث نجد الأخ و الزوجة) و الحالة رقم 04 ينتمي فيها الشركاء إلي وسط الأصدقاء.

2 - البنوك المصرفية تمثل خامس مصدر تمويلي حاضر في هذه الدراسة لجا إليه المبحوثين في المرحلة الأولية من فعل الإنشاء، لكنه ذو طابع رسمي بالمقارنة مع المصادر التمويلية السابقة و لكن حضوره يبقي متواضعا في البداية، فهو لم يمس سوي حالتين من خمسة (5/2) في هذه الدراسة ممثلة في رقم (04 و 05) و اللتان تصرحان بحصولهما علي مساعدات مالية و قروض

بنكية بواسطة "الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب" « Ansej » و التي تدخلت كطرف في تحمل نسبة من فوائد القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئة، بالإضافة إلي الاستفادة من قروض بدون فائدة و المرافقة خلال السنوات الثلاث الأولي من إنشاء المؤسسات و الإعفاء الضريبي.

أما الأسباب المفسرة لعدم استفادة الحالات الثلاث المتبقية من القروض البنكية في المرحلة الأولية للمشاريع فهذا يعود من جهة إلي الشروط التعجيزية المفروضة من طرف البنوك المصرفية و المرتبطة بضرورة توفير مجموعة من الضمانات، تعذر علي مبحوثي هذه الفئة توفيرها مما دفع بهم اللجوء أكثر إلي القنوات غير الرسمية من أجل تجميع و تحصيل رؤوس الأموال الضرورية لانطلاق المشاريع الاستثمارية و إنشاء المؤسسات و من جهة أخري نعتقد أن السبب مرتبط أيضا بتاريخ إقدام المبحوثين علي إنشاء مؤسساتهم غير مستفيدة من مسطرة القروض البنكية و الامتيازات الأخرى حيث أنها أنشأت قبل إقدام الدولة علي إنشاء مثل هذه الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و ترقية و تمويل المستثمرين الخواص بشكل عام و المرتبطة أصلا بالمرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و ما تضمنته من إصلاحات اقتصادية مهمة لفائدة القطاع الخاص فمثلا المبحوث رقم 02 أنشأ مؤسسته في 1990 و المبحوث رقم 01 سنة 1993 و المبحوث رقم 03 سنة 1973 في حين أن أهم الهيئات الحكومية جاءت بعد هذه التواريخ فالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب « ANSEJ » أنشأت سنة 1996 و وكالة ترقية و دعم الاستثمارات « APSI » لم يبدأ نشاطها فعليا إلا في سنة 1994 ثم حلت محلها الوكالة الوطنية لتنمية « ANDI » سنة 2001 و أهم هيئة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة « FGAR » التي أنشأت سنة 2002 و لم يبدأ نشاطها إلا مع مارس 2004 و هذا ما نعتقد أنه يفسر نسبيا عدم استفادة الحالات الثلاث المشار إليها أعلاه من الامتيازات الممنوحة من طرف هذه الهيئات الحكومية في المرحلة الأولية لانطلاق المشاريع الاستثمارية و يفسر أيضا في المقابل لماذا استفادت حالتين فقط رقم (04، 05) من القروض البنكية من خلال وساطة « ANSEJ » لأن تاريخ إنشاء هذه المؤسسات جاء بعد إنشاء الدولة لهذه الهيئة الحكومية و هو يعود لسنة 2000.

و علي العموم الملاحظ أن التمويل الأساسي لمرحلة الانطلاقة إنما هو آت بالدرجة الأولي من المدخرات الشخصية للمبحوثين و شركائهم، ثم من الوسط العائلي؟، ثم الأصدقاء المنتمين إلي الوسط المهني السابق لهم و هذا ما يمثل المنحي العام الذي أكدته العديد من الدراسات التي توصلت إلي أهمية هذه ة القنوات غير الرسمية و ثقلها في تمويل المرحلة الأولية لمشاريع المستثمرين الخواص فمثلا الباحث "م.ي.فرفرة" بإحدى الدراسات

الجماعية عن مقاولين جزائريين بمنطقة "بورغني" بولاية تيزيوزو[306] إلي وجود أكثر من 86% من عينة البحث لجأت إلي رؤوس أموال عائلية في تمويل مشاريعها و ما يفوق 66% ترتكز علي الثروة العائلية أي علي الرأسمال العائلي و بالتالي فإن العائلة تساهم بقوة في فعل الإنشاء فهي تمثل المصدر الأول بعد الادخار الشخصي و تؤكد هذه الدراسة أيضا علي ثقل الاستفادة من الانجازات و شبكات معارف العائلة في الميدان و ما يمكن أن تمثله من مؤهلات أساسية من أجل الاستثمار و يشير أيضا في هذا الصدد الباحث "محمد مدوى" في دراسة له[307] أن عائلة المقاول غالبا ما تحمل مشروع إنشاء مؤسسة و تعبئ نفسها من أجل إنجاحه و من أجل أن تدوم المؤسسة و تصبح المكان المفضل للتضامن العائلي و المجموعاتي و ليس الفرد لوحده، كما تؤكد الباحثة « A. Gillet » في دراسة لها عن "المقاولين الجزائريين" أن مصدر تمويل إنشاء المؤسسات إنما هو عائلي بالنسبة لأغلبية المقاولين المبحوثين بالإضافة إلي المال الشخصي للبعض منهم [308].

أما بالنسبة للمصدر التمويلي الخامس في هذه الدراسة و المتمثل في للقروض البنكية، التي لم تستفيد منها سوى حالتين رقم (04، 05) والتي تم الحصول عليها من خلال آلية "الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب" فهذا اختصت به فقط "مرحلة الانطلاقة" للمشاريع الاستثمارية، لأن الحالات المتبقية و الممثلة في رقم (01، 02، 03)، نجدها هي الأخرى استفادت لاحقا "بعد مرحلة الإنشاء" من الامتيازات التي انطوت عليها مثل هذه الآليات و الميكانيزمات التي أحدثت خصيصا لمساعدة المقاول الجزائري و دعمه و ترقيته، و بالتالي يصبح الجميع قد استفاد من هذه الامتيازات التي أفرزتها سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في سياق المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و أهم المعطيات التي جمعت و تعبر عن هذا المنحى نوجزها في الجدول التالي:

---

306 R.Suidi/M.Y. Ferfera/T.Aktouf« les entrepreneurs, le territoire, et la création d'entreprises : enquêtes à Boghni » les cahiers de créad n°51/2000 (pp45-70)

307 Mohamed Madoui « les entrepreneurs issus de l'immigration maghrébine : trajectoires socio-professionnelles et potentiel entrepreneurial » Griot / CNAM / Cahiers du Créad n° 65/ 2003.

308 Anne Gillet « les entrepreneurs algériens, créateurs de petites entreprises un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique capitaliste » Griot / CNAM/ Ouvrage collectif « entrepris, entrepreneurs et gouvernance des pme/pmi approches franco- Algériennes » sous la direction de A . Bouyacoub.

الجدول رقم 46: الحصول علي قروض بنكية وامتيازات أخري من طرف الهيئات الحكومية بعد الإنشاء

الحالات	الحصول علي قروض	البنك	الهيئة الحكومية المساعدة	طبيعة القروض و التسهيلات المتحصل عليها
الحالة رقم 01	نعم	« CPA »	« FGAR »/« ANDI »	قرض بدون فائدة / قروض بفوائد للاستثمار والتوسع / عقار صناعي.
الحالة رقم 02	نعم	« CPA »	« FGAR »/« ANDI »	قرض بدون فائدة / قروض بفوائد للاستثمار والتوسع / عقار صناعي.
الحالة رقم 03	نعم	« CPA »	« ANDI »	قرض بدون فائدة / عقار صناعي.
الحالة رقم 04	نعم	« CPA »	« ANDI » / « ANSEJ »	قرض بدون فائدة/قروض بفوائد/ العقار الصناعي / الإعفاء الضريبي / المرافقة (ثلاث سنوات).
الحالة رقم 05	نعم	« CPA »	« ANDI » / « ANSEJ »	قرض بدون فائدة/قروض بفوائد/العقار الصناعي / الإعفاء الضريبي / المرافقة (ثلاث سنوات).

المتمعن في قراءة هذه المعطيات يستنتج بسهولة و بكل وضوح الإقبال علي البنوك المصرفية و الهيئات الحكومية من طرف المبحوثين بعد "مرحلة الإنشاء" حيث أقر الجميع (5/5) إستفادته من هذه القروض، و مصدرها آت كليا من القرض الشعبي الجزائري « CPA » و هو ينتمي إلي البنوك العمومية، و هذه الاستفادة تمت من خلال وساطة أو تدخل هيئات حكومية، كطرف في المعاملة يضمن عملية التسديد في آجالها المحددة و يتحمل أحيانا جزءا من فوائد القروض، و أهم هذه الهيئات تتمثل في "صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" « FGAR »، هذا الصندوق الذي يعتبر ربما أول أداة مالية متخصصة، تتكفل بحلحلة أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات و هو نقص الضمانات المقدمة للبنوك للحصول علي التمويل البنكي، حيث يتدخل الصندوق لمنح الضمانات الضرورية لفائدة "م.ص.م" التي هي بصدد انجاز استثمارات سواء تعلق الأمر بإنشاء المؤسسات أو بتجديد التجهيزات أو بالتوسع « extension » فهذه الهيئة هي التي تقر بأهلية المشاريع الاستثمارية و تضمن أصحابها للحصول علي مثل هذه القروض.

و هنا نلاحظ أن الدولة تحولت بموجب هذا الصندوق من مانحة للأموال إلي ضامنة للقروض المقدمة لفائدة "م.ص.م" ضف إلي ذلك "الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار" « ANDI » التي حلت محل "وكالة ترقية و دعم الاستثمارات" « APSI » سابقا و "الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب" « ANSEJ » المشار إليها أعلاه، هذه هي الهيئات التي مكنت المبحوثين ليس فقط الاستفادة من الامتيازات المالية مثل القروض بدون فوائد و قروض بفوائد تتحمل جزءا منها و إنما أيضا من مساعدات ذات طبيعة أخرى مثل الإعفاء الضريبي والمرافقة و ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية بالنسبة للبعض و الحصول علي قطعة أرض لبناء المشروع أي الحصول علي عقار صناعي متموقع

علي مستوى مناطق صناعية مهيئة نسبيا لهذا الغرض بالنسبة لجميع المبحوثين حيث نجد ثلاث حالات تحصلت علي عقارات صناعية علي مستوي المنطقة الصناعية بحاسي عامر و هذا ينطبق علي رقم 02 و 03 و 04 و الحالتين المتبقيتين رقم 01 و 05 موطنة علي مستوى منطقة النشاط الصناعي بآرزيو.

و الآن نحاول التعرف علي القنوات التمويلية المعتمد عليها "في الفترة الحالية" و المقترنة بوقت إجراء التحقيقات (2010) و المعطيات المتوفرة نجدها مدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 47 : قنوات التمويل الحالية

الحالات	قنوات التمويل الحالي للمؤسسة	
	التمويل الذاتي	القروض البنكية
الحالة رقم 01	+	+
الحالة رقم 02	+	+
الحالة رقم 03	+	-
الحالة رقم 04	+	+
الحالة رقم 05	+	+
المجموع	5 ح	4 ح

تكشف هذه المعطيات عن وجود مصدر مزدوج يعتمد عليه بقوة في تمويل المنشآت حاليا حيث نجد أربع حالات من خمسة (5/4) ممثلة في رقم (01، 02، 04، 05،) لجأت إلي التمويل الذاتي و التمويل عن طريق القروض البنكية لضمان الاستمرارية و المحافظة علي ديمومة المؤسسات مقابل حالة واحدة تصرح بأنها تكتفي حاليا بما تتوفر عليه من تمويل ذاتي و هي تنطبق حصرا علي رقم 03 الذي لم يعد مبحوثها يعتمد علي البنوك في تمويل متطلبات مؤسسته لما تتضمنه من مشاكل مخيفة حسبه يصعب تسييرها أو السيطرة عليها، و نشير أن طموحات هذا المبحوث تبقي محدودة في هذا السياق بالمقارنة مع الآخرين و ربما السبب راجع إلي كونه متخصص في المالية فهو لا يجرئ أن يكبر من حجم المخاطر المرتبطة بالقروض و لهذا نجده أقل الحالات تسجيلا لرقم الأعمال و توظيفا للعمال بالرغم من أنه الأقدم في تاريخ إنشاء مؤسسته.

و لا بأس أن نشير في نهاية هذا الجزء المرتبط بعامل التمويل و مصادره إلي الظروف و الشروط التي أحيطت بمختلف الامتيازات التي استفاد منها المبحوثين في هذه الدراسة و نحاول ربطها بالسياق العام الذي أفرز الهيئات الحكومية المولدة لها حسب تصريحاتهم و التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم 48 : الظروف المحيطة بامتيازات الهيئات الحكومية

الحالات	الظروف والشروط التي أحيطت بمثل هذه المساعدات المالية
الحالة رقم 01	ظروف سياسية مناسبة فتحت المجال للاستثمار الخاص و تشجيعه من طرف الدولة وهذه المرحلة مرتبطة ببداية الانتقال إلي اقتصاد السوق والتي تحصلنا فيها علي قطعة أرض واسعة لبناء المشروع بآرزيو و بعدها علي قروض بنكية.
الحالة رقم 02	سياق سياسي محتشم في بدايته لكنه مشجع للقطاع الخاص مما سمح لنا الحصول علي عقار صناعي بحاسي عامر بني عليه المشروع ثم قروض بنكية.
الحالة رقم 03	السياق السياسي كان مجحفا جدا في حق القطاع الخاص آنذاك (السبعينات) لكن بعدها السياسة المعتمدة كانت منفتحة أكثر علي تشجيع المستثمرين و بالتالي استفدنا من عقار صناعي بحاسي عامر و قرض بنكي.
الحالة رقم 04	قرض بنكي (CPA) / مرافقة ANDI ex APSI (قروض بدون فوائد خلال السنوات الثلاث الأولي من الإنشاء + امتيازات أخرى مثل الإعفاء الضريبي ،منح الأرضية التي يبني عليها المشروع...الخ) وهذا بفضل فتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص وتشجيعه فهي مرحلة مرتبطة بالانتقال إلي اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات العمومية.
الحالة رقم 05	بفضل سياسة الدولة المتمثلة في فتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص وتشجيعه لارتباط هذه المرحلة بالانتقال إلي اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات العمومية تمكنا من الحصول علي قروض بدون فائدة خلال السنوات الثلاث الأولي من الإنشاء + امتيازات أخرى مثل الإعفاء الضريبي ، قطعة الأرض التي تقام عليها المنشأة...الخ) من خلال مرافقة هيئة (ANDI ex APSI) التي أنشأت من أجل هذا الغرض.

منحى التصريحات المجسدة أعلاه يشير أن جميع المبحوثين يقرون بالدور الأساسي الذي تلعبه الدولة و إرادتها السياسية في دعم و ترقية الاستثمار الخاص و هذا يندرج ضمن النموذج التنموي البديل المعتمد لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد فشل السياسات الاقتصادية السابقة المعتمدة في إطار مرحلة الاقتصاد الموجه علي نموذج الشركات العمومية الضخمة و الكبيرة الحجم في الاستجابة لضرورات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد و التي كانت نتائجها كارثية علي المآل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي علي حد سواء مما استوجب انتهاج سياسة مغايرة و منظومة إصلاحية تفرض ضرورة الانتقال إلي اقتصاد السوق و خصخصة القطاع العام و فتح المجال واسعا أمام مشاركة القطاع الخاص في رفع التحديات و تشجيعه و تدعيمه و ترقيته.

هذا المنحى الذي نجده مترجما بوضوح عند الاطلاع علي الجهاز القانوني المتكامل الذي جاء خصيصا لتنظيم الاستثمار الخاص و تسييره و محاولة تذليل الصعوبات و العراقيل التي تواجهه من خلال إنشاء آليات و ميكانيزمات و أدوات تطبيقية جاءت لتنفيذ و تطبيق جوهر ما تضمنته مواد هذا الجهاز القانوني، و التي تجسدت في مختلف الهيئات الحكومية التي أنشأت من أجل هذا الغرض بداية من وزارة "م.ص.م" إلي باقي الهيئات الأخرى المتعاونة و المترجمة للإرادة السياسية للدولة مثل "الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب" و وكالة ترقية و دعم الاستثمارات "و.و.ت.ش" سابقا و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار "و. و. ت. إ" حاليا و صندوق ضمان القروض و مختلف لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية و التي جاءت لتقديم كل المساعدات و

الامتيازات و التسهيلات الضرورية لدعم الاستثمار الخاص و ترقيته حتى يتمكن من المشاركة و المساهمة في خلق الثروة و التخفيف من حدة البطالة المنتشرة بقوة علي مستوى الوطن.

و فعلا هذا ما استفاد منه جميع المبحوثين بدرجات متفاوتة حسب ما هو مجسدا في الجدول أعلاه خاصة بالنسبة للمبحوثين الذين ترافق أو جاء تاريخ إنشاء مؤسساتهم بعد انطلاق النشاط الفعلي لهذه الهيئات الحكومية مثل المبحوث رقم 04 و رقم 05، إذن جميع الحالات تشير إلي استفادتها من مختلف الامتيازات التي تضمنتها هذه الهيئات و المتمثلة في الحصول علي قروض بنكية بفوائد و بدون فوائد و الحصول علي عقارات صناعية و الإعفاء الضريبي و المرافقة و الحصول علي الاستشارة التقنية...الخ و هذا ينطبق حتى علي المبحوث رقم 03 الذي أنشأ مؤسسته مع بداية السبعينات و الذي استفاد لاحقا منها نسبيا لكن هذا لا يعني عدم وجود مشاكل و نقائص فهناك الكثير من الصعوبات العضوية التي عاني و يعاني منها المبحوث لحد الآن في صيرورته المرتبطة بإنشاء المؤسسة و المحافظة عليها و التي سنتعرض إليها بشيء من التحليل مع الفصل السابع الذي سنعالج في القسم الثاني منه طبيعة الصعوبات و العوامل المعرقلة لمساره.

أما الآن و بعدما حاولنا تحديد الخصائص الشخصية و العائلية للمبحوثين، و ما يمكن أن تكون قد قدمته من مساعدات حددت أو علي الأقل ساهمت في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و بالتالي إنجاز فعل إنشاء المؤسسات، ننتقل إلي معالجة عامل آخر يتمتع بأهمية مميزة في هذه الدراسة و هو مرتبط بالحركية و مختلف أشكالها و ما يمكن أن تمثله من عوامل انفتاح أمام المبحوثين و حملهم نحو التوجه المقاولاتي و المساهمة في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و نضجها.

الفصـــل الســادس

الحركية كعامل انفتاح نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات

الفصـــــل الســـادس

6- الحركية كعامل انفتاح نحو التوجه المقاولاتي

الفصل سيهتم بتحليل مدي مساهمة عامل الحركية في حمل المبحوث و إنفتاحه علي التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات، لهذا سنخصص له حيزا أكبر بالمقارنة مع العوامل الأخرى، و يعالج هذا الفصل مدي مساهمة الحركية بمختلف أشكالها في الإنفتاح علي عالم المقاولاتية و غنشاء المؤسسات، لهذا سنحاول تقديم كل التوضيحات المدعمة لهذا الطرح و كيف أن مختلف أشكال الحركية التي تعرض أو تعرف عليها المبحوث خلال مساراته الحياتية المختلفة مثل المسار الدراسي، المهني، الجغرافي، الجمعوي، الحزبي...الخ و المكونة عموما لمحركه، كيف أنها ساهمت في الانفتاح نحو التوجه المقاولاتي و الوصول إلى مستوى فعل الإنشاء، وقد قمنا بتحليل عدة معطيات مرتبطة بشكل خاص بمسارات المبحوث، فهذه الحركية و ما تتضمنه من أشكال مختلفة، تبقى تعبر عن الفرضية المعتمدة في هذه الدراسة و التي تجعل منها القاسم الإمتيازي و المشجع جدا للانفتاح نحو حالات و أوساط « contextes » أخرى، نحو منطق تفكير وسير مغاير، نحو مدركات مختلفة ونحو أنماط سلوكية لفاعلين آخرين مختلفين من خلال الاحتكاك والتعايش مما يسمح يقينا، بالكثير من العمليات التفاعلية بين مختلف العوامل في شخص المبحوث، فهو يتأثر بعوامل المحيط ومختلف الأوساط المحيطة به و يؤثر فيها، و لهذا يبدو لنا أن الحركية من خلال كل المعطيات الكيفية وأحيانا حتى الرقمية التي تم جمعها في هذا السياق، تبرز كمركب « composante » مساهم يقينا في إنفتاح المبحوث علي التوجه المقاولاتي، هذا ما سنحاول التعرف عليه بالتفصيل لاحقا عندما نتعرض إلى مختلف أنماط الحركية التي عرفها المبحوثين.

أما هيكلة هذا الفصل فهي مبنية أساسا علي أربع أشكال من الحركية: أول شكل نجده مرتبط بالجانب التربوي، أو ما يسمي بـ "الحركية التربوية" و نقصد بها ما تم تحصيله و اكتسابه علي مستوى المسار الدراسي و التعليمي أو التكويني للمبحوث، أي سنحاول تعقب أهم ما خضع له شخص المبحوث في إطار الوسط التربوي وما تلقاه من تعليم، لهذا سيتم التعرض إلى مستوى التكوين الأساسي والتكميلي على حد سواء، **الشكل الثاني** هو "الحركية المهنية" و التي سيتم معالجتها من خلال فحص المسارات والتجارب المهنية المختلفة التي مر

بها المبحوث، فطبيعة الحقل المهني الممارس والميادين والاختصاصات المهنية المختلفة التي تنطوي علي درجة من التنوع و الثراء علي مستوي التجارب المعاشة من طرف المبحوثين، كلها عناصر تعبر عن أهمية و ثقل الحركية المهنية و تجعل منها مؤهل قوي و ضروري للإنفتاح نحو التوجهات المقاولاتية، **ثالثا** نتطرق إلى الحركية الجغرافية وأهم التنقلات التي عرفها المبحوث والتي هي الأخرى يمكن أن تكون عامل انفتاح نحو السلوكيات المقاولاتية وفعل إنشاء المؤسسات، و في النهاية نعرج على شكل خاص من الحركية المرتبطة بعمل الجمعيات وحتى الأحزاب السياسية من خلال محاولة التعرف على خصائص المسار الجمعوي أو الحزبي الذي يمكن أن يكون قد عرفهما المبحوث وعلاقته بفعل إنشاء المؤسسات.

6 – 1 الحركيـة التربـويــة « Mobilité éducative »

التركيز على المسار الدراسي والمستوى التعليمي للمبحوثين يفتح لنا المجال للتعرف أكثر على خصائص "التكوين الأساسي" و"التكوين المكمل" المرتبط مباشرة بما يسمى في لغة التنظيم بالحركية "التربوية العمودية" أو "الرأسية" والحركية التربوية "العرضية" أو "الأفقية"، ولهذا السبب فضلنا أن تقوم معالجتنا على هذين العنصرين الأساسيين في الحركية التربوية التي عرفهما المبحوث في هذه الدراسة.

التكوين المكمل هو تكوين تكميلي للتكوين الأساسي المرتبط بالنظام التربوي المغلق و يلجأ إليه الشخص بمليء إرادته خاصة عندما يتوفر لديه شعور بالنقص على مستوى المؤهلات، فيرغب في تحصيلها وإتقانها والتخصص فيها بهدف النجاح ومهما كانت طبيعة التكوين المكمل، نحن نضعه ضمن ما يسمى بالتكوين الذاتي أو " العصامي" وقد افترضنا في هذا السياق أن له تأثير كبير لدفع المبحوث نحو التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات خاصة إذا كانت البرامج التكوينية تتجه بقوة نحو الإداراتية والتسيير والمالية والقانون وغيرها من المواد المرتبطة بالمؤسسة، فمن يستفيد من هذا التكوين الأرجح أنه سيرتبط بروح المؤسسة، كما أن الشخص الذي لم يوفق في مواصله تكوينه الأساسي ويفشل في تحصيله، فهو سيتجه إلى التكوين المكمل من خلال الإعتماد علي ذاتيته وعصاميته لتدارك هذا النقص و تقوية مستواه التكويني وتدعيمه.

و لهذا افترضنا أن الاختصاص الذي يتحصل عليه المبحوث من خلال التكوين الأساسي والتكوين المكمل هو مقوم قوي في حمل المبحوث نحو التوجه المقاولاتي، فالبعد العلمي يبقى يشكل حافزا حقيقيا نحو المقاولاتية.

على العموم سنحاول معالجة كل هذه المسائل المرتبطة بالحركية التربوية من خلال عدة جداول حاولنا تضمينها مختلف الحقائق والمعطيات الكفيلة بتوضيح العلاقة بين الحركية التربوية و التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات، و هذا سيتم على مستوى محورين أساسيين : الأول مرتبط بالتكوين الأساسي الذي يعرفه كل شخص في إطار النظام التربوي أو ما يعرف عند أهل الاختصاص بالحركية التربوية العمودية « verticale » أو الرأسية و يهدف هذا النوع من التكوين إلى تعميق وإثراء الميدان الأساسي من خلال التركيز على اختصاص علمي دراسي أوحد يتوج في نهاية المطاف بشهادة محددة في الاختصاص، والمحور الثاني ينطلق من إرادة الشخص التي تدفعه إلى الانفتاح علي الميادين المكملة من أجل الحصول على مؤهلات مرتبطة إما بنشاط المؤسسة (المنشأة) أو بتسييرها التنظيماتي و من هذا المنطلق نستخدم المقاربة العرضية (أو الأفقية) أكثر منها عمودية نظرا لتعدد الاختصاصات والميادين المستفيد من التكون فيها أي ما يعرف بالحركية التربوية الأفقية.

و لهذا سنجتهد في توضيح الرابط بين هذين المحورين (التكوين الأساسي والتكوين المكمل) و بين التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات عند مبحوثي هذه الدراسة وسيتم ذلك من خلال التطرق إلى المستوى التعليمي إن كان متقدما أو محدودا، و محاولة التعرف على طبيعة الدراسات الثانوية والدراسات الجامعية العليا وما بعد التدرج في سياق ما يعرف بالحركية التربوية "العمودية" ومن جهة أخرى التطرق إلى مختلف الميادين والتخصصات والتدريبات المهنية التي عرفها المبحوث في سياق تكوينه المكمل أو ما يعرف بالحركية التربوية "الأفقية" أو "العرضية" .

6-1-1 التكوين الأساسي :

المعطيات المعرفة بالتكوين الأساسي أو العمودي « f. verticale » نوجزها في مؤشرات محددة وهي المستوى التعليمي للمبحوثين و طبيعة الدراسات الثانوية والجامعية العليا ودراسات ما بعد التدرج ومحتوى المواد المقترحة في سياقها وإن كان لها علاقة بالمقاولاتية

و المؤسسة عموما ومدى تأثير ذلك على المبحوث وحمله على التوجه المقاولاتي و فغل إنشاء مؤسسته، هذا ما سنحاول إيجازه في الجدول التلخيصي الموالي :

الجدول رقم 49 : التكوين الأساسي وعلاقته بفعل الإنشاء

الحالات	المستوي التعليمي للمنشئ
الحالة رقم 01	ـ دراسات ما بعد التدرج
الحالة رقم 02	ـ المتوسط + عصامي
الحالة رقم 03	ـ جامعي (موازي ليسانس)
الحالة رقم 04	ـ المتوسط + عصامي
الحالة رقم 05	ـ المتوسط + عصامي
المجموع	2 ح (دراسات عليا) - 3 ح (متوسط وعصامي)

الحالات	المعطيات المعرفة بالدراسات الثانوية التي أجراها المنشئ			
	مكان المؤسسة	الشهادة	الاختصاص	السنة
الحالة رقم 01	ثـ عزة س بلعباس	البكالوريا	الإلكترونيك	1975
الحالة رقم 03	ثـ لطفي بوهران	بكالوريا تجارية	التجارة والمحاسبة	1964
باقي الحالات (رقم 02 - 04 - 05) غير معنية بالدراسات الثانوية				

الحالات	المؤسسات التي عرفها (محل العمل) المنشئ قبل عملية الإنشاء
الحالة رقم 01	شركة واحدة(01) هي سوناطراك
الحالة رقم 02	لم أعرف العمل بأي مؤسسة قبل عملية الإنشاء ماعدا العمل مع الوالد بالورشة وكل التي عرفتها فيما بعد كانت من إنشائي.
الحالة رقم 03	شركتين كبيرتين (02) و ثلاث (03) مؤسسات عندما كنت طالبابين 1964 – 1968) وكانت عبارة عن تربصات مهنية.
الحالة رقم 04	لم أرف العمل بأي مؤسسة أو تنظيم إداري آخر فلقد كنت مستقلا.
الحالة رقم 05	حوالي خمس (05) مؤسسات.

الحالات	المعطيات المعرفة بالدراسات العليا التي أجراها المنشئ					
	الشهادة	الاختصاص	الموضوع المعالج	السنة	الجامعة	المكان
الحالة رقم 01	مهندس دولة	الكمياء الصناعية	معالجة المياه	1982	IAP	بومرداس
الحالة رقم 03	DESCAF	المالية ـ المحاسبة	/	1968	ESC	العاصمة
الحالات المتبقية (رقم02 - 04 - 05) غير معنية بالدراسات العليا						

الحالات	المعطيات المعرفة بالدراسات ما بعد التدرج التي أجراها المنشئ				
	الشهادة	الاختصاص	السنة	الجامعة	المكان
الحالة رقم 01	ماستير	النقل « transfert »التكنولوجي	2009	برنامج لتنمية القانون التجاري USA	الو.م.أ
باقي الحالات (رقم02 - 03 - 04 - 05) غير معنية بالدراسات ما بعد التدرج					

أهم الحقائق التي يكشف عنها الجدول أعلاه نوجزها في النقاط التالية:

1°/ حالتين من أصل خمسة (01، 03) تتوفرعلي تعليم عالي مرتبط بالدراسات الجامعية العليا خاصة بالنسبة للمبحوث رقم 01 الذي واصل تعليمه إلي ما بعد التدرج مقابل ثلاث حالات رقم (02، 04، 05) نجد مستواها التعليمي محدودا لم يتجاوز المتوسط و لكن هناك عنصر مهم

لجأت إليه هذه الحالات و هو "العصامية" حيث تؤكد أنها لم تكتفي بالمستوى التعليمي المتوسط وعملت على تعميق معارفها من خلال الاعتماد على عصاميتها فقد استفادت من تربصات عديدة دعمت مستواها المحدود والضعيف إلى حد ما ورفعت من قيمته، و نشير اننا سنتعرض إليه لاحقا في سياق التكوين المكمل الذي مس أيضا ذوي المستوي التعليمي المتقدم.

2°/ إذن الدراسات الثانوية والدراسات العليا تنطبق فقط على حالتين رقم (03 و 01) خاصة المبحوث رقم 01 الذي وصل إلى مستوى ما بعد التدرج وهو يمثل أكثر الحالات تقدما وارتفاعا في المستوى التعليمي، وعلى العموم سنحاول التعرف على بعض المعطيات المرتبطة بهذه الدراسات بالنسبة لهاتين الحالتين فالمبحوث رقم 03 "درس بثانوية لطفي بوهران وتحصل على البكالوريا في التجارة والمحاسبة سنة 1964 و واصل دراسته الجامعية في نفس الاختصاص وعمل بقوة على تعميق وإثراء ميدانه الأساسي من خلال التركيز على اختصاص دراسي علمي أوحد و هو المحاسبة و المالية و الذي توج في النهاية بالحصول على شهادة جامعية عليا هي « DESCAF » تحصل عليها من المدرسة العليا للتجارة « ESC » بالجزائر العاصمة سنة 1968 و هي توازي شهادة الليسانس" ونشير أن المحاسبة المالية هي الوظيفة الجوهرية التي يرتكز عليها سير المؤسسة ومفتاح نجاحها، فالعارف بدواليب التسيير المالي و المحاسبتي يمتلك دون شك الثقة الضرورية التي تدفعه إلى الأمام وهذا يشكل في حد ذاته حافزا قويا خاصة إذا وجد لدي المبحوث ما يتفاعل معه من عوامل أخري، مما قد يولد لديه مثل هذا الميل المقاولاتي و الغوص فيه و حمله على فعل الإنشاء وهذا ما أكده المبحوث نفسه الذي يقر أنه لم يتخوف إطلاقا من فعل إنشاء مؤسسته و لم يجد أي صعوبة تذكر ولم يلجأ لأي خبير محاسبة قبل فعل الإنشاء نظرا للمؤهلات التي يتوفر عليها في هذا المجال.

وهنا نصل إلى تحديد شكل الحركية التربوية التي تنطبق على هذا المبحوث وهي "الحركية التربوية العمودية الصاعدة" التي انتقل فيها تدريجيا من مستوى دراسي أقل إلى مستوى دراسي أعلى، كلل بالشهادة الجامعية العليا.

أما المبحوث رقم 01 فهو الآخر عرف "حركية تربوية عمودية صاعدة" حيث "تابع دراسته بثانوية بوعزة بولاية سيدي بلعباس وتحصل على شهادة البكالوريا في الإلكترونيك سنة 1975 وتابع دراسته الجامعية بالجزائر العاصمة بالمعهد الوطني... « IAP » ببومرداس وتخصص في الكيمياء الصناعية وخاصة بموضوع معالجة المياه و توج بشهادة مهندس سنة 1982" وهذا الاختصاص لا يوحي بالارتباط الوثيق بفعل الإنشاء والمقاولاتية لكنه يبقى مستوى أكاديمي علمي

تقني متقدم جد، يمنح المبحوث الثقة الضرورية لما ينطوي عليه من قدرات عالية على الاستيعاب إن تواجد عنصر التفاعل مع عوامل أخرى محفزة على فعل الإنشاء و هذا ما ميزه قبل الإقدام على فعل إنشاء مؤسسته، ومؤخرا تحصل في إطار دراسات لما بعد التدرج على شهادة الماستير في النقل التكنولوجي« Transfert » في إطار برنامج لتنمية القانون التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009 وهذا الاختصاص هو أشد الارتباط بمنشأته ونشاطها المرتبط بالإلكترونيك وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، و هذا يدفعنا إلى معالجة الرابط الموجود بين المواد التدريسية المقترحة في إطار الدراسات المستفاد منها بشكل عام في إطار التكوين الأساسي والإقدام على فعل الإنشاء و المقاولاتية عموما وهذا ما سنوضحه في النقطة الموالية.

3°/ النتائج تؤكد وجود رابط بين المواد المدرسة والمقاولاتية والمؤسسة عموما وهذا بالنسبة للحالات المعنية بالدراسات الثانوية والجامعية العليا الممثلة في رقم 01 و 03 اللتان تقران بوجود مثل هذا الرابط وتأثيره، والذي نجد حضوره قويا خاصة بالنسبة للحالة رقم 03 التي لم تعرف منذ الدراسات الثانوية إلى الدراسات العليا سوى مواد مثل المحاسبة والمالية والعلوم التجارية و التسيير المالي للمؤسسات و هذا ما نجده ينطبق جزئيا أيضا على الحالة رقم 01 والذي سنستشفه من طبيعة المواد االتي تلقها هذا المبحوث والمرتبطة بالكيمياء الصناعية وسابقا بالرياضيات والإلكترونيك ومؤخرا بالقانون التجاري وتكنولوجيات الإعلام والاتصال « TIC » في إطار دراسات عليا لما بعد التدرج.

إذن هذه المعطيات الجزئية تشير نسبيا إلى العلاقة الموجودة بين هذه المواد و المقاولاتية وعالم المؤسسة عموما، طبعا نحن نقدر أن هذه العلاقة ليست مباشرة ودقيقة بميلاد اليقظة المقاولاتية في حد ذاتها لكن الأكيد أنها ساهمت في تنميتها و نضجها و بالتالي أدت بطريقة أو بأخري إلي فعل الإنشاء فوجود مثل هذه المواد ضمن محتويات البرامج الدراسية الأكيد أنه يفتح المجال ولو نسبيا نحو اعتناق روح المؤسسة والتفكير فيها خاصة إذا تواجدت عوامل وحوافز أخرى، قد يتفاعل معها شخص المبحوث ونحن نرجح بقوة حدوث مثل ذلك دون إدعاء القدرة على ضبط العملية التفاعلية التي يمكن أن تكون قد حدثت والدليل على ذلك أن الحالات المعنية بالمستوي الدراسي الجامعي امتقدم تقر بتأثير مثل هذه المواد في دفعها نحو المشاريع الاستثمارية والأعمال والتفكير في فعل إنشاء المؤسسات عموما، وهذا يفسر جزئيا من خلال عملية التراكم المعرفي المتحصل عليه خلال مسار التكوين الأساسي و التربصات التي تمت في سياق التكوين المكمل والذي سنتعرض إليه لاحقا كما أسلفنا

الذكر، كل هذا نجده مرتبط ولو جزئيا بعالم المؤسسة والصناعة مثل المالية، المحاسبة، العلوم التجارية، التسيير المالي للمؤسسات، القانون التجاري، الكيمياء الصناعية، المواد التقنية، الإلكترونيك، الرياضيات، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال « TIC » والمشار إليها أعلاه، فهي عموما قد تكون القاعدة الأساسية التي بنيت عليها التوجهات و الميولات خاصة فيما يتعلق بالأساسيات المدعمة لأي مشروع و دوامه و نجاحه والذي يجد فحواه وقوته فيما يخضع له المبحوث من تكوين مكمل للتكوين الأساسي المعمق للاختصاص والمدقق للهدف والذي يمنح إمكانيات أكبر لاستيعاب هذا المشروع والانفتاح عليه وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي:.

6 - 1 - 2 التـكويـن المكمـل « Formation Complémentaire »

التكوين المكمل هو شكل من أشكال الحركية التربوية ويبدو لنا كمكون محدد أو على الأقل مساهم بقوة في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" لدي المبحوث و حمله على فعل إنشاء المؤسسات، لماذا مكون؟ لأنه يتضمن عدة عناصر وهذا ما سنحاول اختباره من خلال ما هو متوفر لدينا من معطيات بهذا الشأن، فحسب الباحث آلان فايول « A.Fayolle » التكوين المكمل هو وسيلة مساعدة على اكتشاف نظم و أوساط وأشخاص وأنماط أخرى مختلفة عن النظام التربوي الأساسي المتميز عادة بالصلابة والانغلاق والحجب والذي يكون قد عرفه المبحوث في سياق مساره الدراسي، فنحن نعتبر أن المبحوث بمجرد أن يخضع لأشكال التكوين المكمل المختلفة من تربصات وتدريبات مهنية، هذا يكفي لجعله منفتحا على أوساط ومعارف أخرى و أشخاص آخرين ومنطق تفكير آخر فهذا التغيير الذي يعرفه في مساره الدراسي أو التربوي أأو التكويني لذي يخضع له، يمكن أن يثري لديه حقل معارفه ويغير مدركاته ومفاهيمه وحتى تمثلاته وسلوكياته خاصة إذا كان محتوى التكوين يتسم بالتنوع في الميادين والاختصاصات المقبل عليها، فهذا كاف لفتح أمام أي شخص المجال واسعا نحو التقدم والتطور بشكل محسوس في قدراته وإمكانياته ومؤهلاته.

و هذا المنحى تدعمه بقةم النتائج التي توصل إليها الباحث "فايول" في الدراسة التي أجراها عن "المهندسين المنشئين للمؤسسات" و التي لامسنا نسبيا معانيها و دلالتها في هذه الدراسة المتواضعة و وجدنا فيها ما يؤكد افتراضنا ولهذا انطلقنا منها لتأكيد وتدعيم النتائج

المتوصل إليها في هذا السياق و ربما أهم ما نستشهد به هو ما جاء حرفيا علي لسانه في الصفحة 149 حيث يقول :

«Pour un ingénieur « entrepreneur » (...) une formation complémentaire c'est une occasion de découvrir un autre système, une autre logique et d'élargir sa vision et sa compréhension du monde éducatif, c'est aussi une mise en relation avec d'autre personnes et opportunités »[309]

"فايول" يصف النظام التربوي بالرتابة و الملل و بالصعب والمنغلق في غالب الأحيان، لهذا يعتبر "التكوين المكمل" بالنسبة للمهندس المقاول الفرنسي، فرصة لاكتشاف نظام آخر، منطق آخر وفرصة لتوسيع رؤيته وفهمه وإدراكه للعالم التربوي وهو أيضا فرصة لإقامة و نسج علاقات مع أشخاص آخرين، كما أنه يوفر فرص أخرى. ويواصل "فايول" في تأكيد نفس المعني حيث يرى أن الحركية التربوية والانفتاح على ميادين أخرى واكتشاف مرجعيات أخرى ومنطق تفكير وفعل آخر إنما يشكل عامل ذو أهمية أولية في الصيرورة المقاولاتية لهذا المهندس المقاول وهذا ما يعبر عنه في النص التالي:

« (...) la mobilité éducative, l'ouverture à d'autres domaines disciplinaires, la découverte d'autres références, logiques de pansée et d'action (...), constituent un facteur de première importance dans le processus entrepreneurial des ingénieures » [310]

طبعا "فايول" تناول هذا الموضوع بعمق وتركيز كبيرين ولا يمكن لنا التفصيل فيما حصده من نتائج ولا ندعي أبدا أننا نصل إلى نفس المستوى في هذه المعالجة، وإن كنا قد لجأنا إلى هذا النموذج الدراسي فهذا فقط لتأكيد أهمية عامل "الحركية التربوية" خاصة "التكوين المكمل" الذي افترضنا أنه يعد أحد المكونات المساهمة بقوة إن لم نقل المحددة في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" و نضجها و الانفتاح على عالم إنشاء المؤسسات عند المبحوثين، بالرغم من أننا لم نجد في الفئة المتقدمة في مستواها التعليمي سوى حالة واحدة تنتمي إلى فئة المهندسين و الأخري تحمل شهادة الليسانس، اما المتبقي من الحالات فهو غير متقدم في مستواه التعليمي، فهو لا يتعدى المتوسط حيث لم يحالفه الحظ في مواصلة وإتمام دراسته وتكوينه الأساسي وأغلب ما حصله جاء نتيجة عصاميته، فالتكوين المكمل ليس بالضرورة أن يتم على مستوى الجامعة أو يخص فقط الحالات المتقدمة في المستوى

---

[309] Alain Fayolle « l'ingénieur entrepreneur Français contribution à la compréhension des comportements de création et repriise d'entreprise des ingénieurs diplômés » L'Harmattan / 1999 / p 149.

[310] نفس المرجع السابق الصفحة 151.

التعليمي، فهو يبقى يشكل في نظرنا منفذ يلجأ إليه الشخص عادة عندما يفشل في متابعة مراحل التكوين الأساسي أو يتملكه الشعور بوجود نقص بمستوى تكوينه ويرغب في تحصيله وإتقانه أو يطمح إلى تأكيد وتعميق وتركيز اختصاصه العلمي أو التقني الجامعي من أجل إتمام دراساته العليا، لهذا يتوجه نحو الانفتاح على مختلف أشكال "التكوين المكمل" المتواجدة في محيطه من تربصات وتدريبات مهنية ودروس مسائية وملتقيات ...الخ و التي قد تتم داخليا أو على المستوى الخارجي.

ولهذا السبب نحن نستخدم مؤشر خضوع المبحوث للتكوين المكمل ونبحث في محتواه لاستخلاص العلاقة أو الرابط الذي يربطه بميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و بالتالي فعل إنشاء المؤسسات، طبعا نحن ننطلق من إرادة المبحوث التي يبدو أنها تتسم أكثر بالانفتاح على بعض أشكال التكوين المكمل خاصة منها التربصات والتدريبات المهنية بمقر العمل « Sur le tas » من أجل الحصول على الكفاءات والمؤهلات الضرورية بهدف إتقان الحرفة أو المهنة في البداية وقد يكون لا حقا من أجل خوض فعل الإنشاء ولهذا فضلنا الاعتماد في هذا الجزء على المقاربة العرضية، من خلال التعرض إلى تعدد الميادين و كم الاختصاصات التي أقبل عليها المبحوث واكتسبها في سياق تكوينه المكمل وكان لها دور في توليد مثل هذه اليقظة المقاولاتية و تنميتها و نضجها و دفع المبحوث وحمله على الإقدام على فعل الإنشاء، ويجب التذكير أننا نعتبر التكوين المكمل شكل من أشكال الحركية التربوي التي تتم على المستوى الأفقي « M. horizontale » ولهذا سنحاول معرفة مدى تجسد هذه الحركية في المبحوثين وعلاقتها بالميل المقاولاتي و فعل الإنشاء و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال المعطيات المتوفرة لدينا و التي أدرجت ضمن الجداول الكيفية رقم (50، 51، 52) الآتية :

الجدول رقم 50: خضوع المنشئ المبحوث للتكوين المكمل

الحالات	الخضوع لـ (ت.م) وأشكاله	مكان (ت.م)	اختصاص (ت.م)	الاختصاص المهيمن	وجود شهادات
الحالة رقم 01	ـ نعم : ـ تربصات و تدريبات مهنية علي المستوي الوطني و الخارجي بفرنسا و البرتغال و الو.م.أ	بالداخل والخارج	ـ الإلكترونيك ـ إلكترو ـ صناعي ـ الميكانيك. ـ البرابول ـ بفرنسا و البرتغال ـ القانون التجاري ـ تكنولوجيا الإعلام والاتصال(Tic) بالو.م.أ	ـ الإلكترونيك و الإلكترو ـ صناعي ـ الميكانيك ـ التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال (TIC) (السمعي البصري، الفيديو...	ـ نعم : ـ ماستير القانون التجاري(USA) ـ التكنولوجيات الجديدة في الإعلام و الإتصال(TIC) بالو.م.أ و فرنسا انتهت بشهادات في السمعي البصري والفيديو كليب ـ شهادات بالإلكترونيك ـ الميكانيك. ـ البرابول.
الحالة رقم 02	ـ نعم : ـ بمحل العمل « sur le tas »(العمل المتواصل في الورشة منذ الصغر	بالداخل فقط	ـ الاتجار وصناعة الأحذية و البلاستيك (لا رابط مع نشاط المنشاة)	ـ صناعة الأحذية و البلاستيك و التجارة	ـ لا يوجد شهادات
الحالة رقم 03	ـ نعم : ـ تربصات متنوعة في المحاسبة والمالية.	بالداخل فقط	ـ المحاسبة ـ الإدارة ـ السكريتاريا ـ داكتيلوغرافيا ـ ستينوغرافيا.	ـ التسيير الإداري خاصة جانب المحاسبة و السكريتاريا	ـ نعم : ـ شهادة داكتيلو ـ غراف ـ شهادة الكفاءات المهنية (cap) ـ شهادة مساعد محاسبة
الحالة رقم 04	ـ نعم : ـ تربص قصير بالخارج	بالخارج (اسبانيا)	ـ معرفة سلسلة إنتاج معلبات التون والساردين بإسبانيا والتعرف علي مختلف التجهيزات و الآلات المرتبطة بها بدون أي شهادات.	التجارة خاصة الاستيراد	ـ لا يوجد شهادات
الحالة رقم 05	ـ نعم : ـ بمحل العمل منذ الصغر و تربصات في ميدان البناء المعدني علي مستوي الشركات الوطنية و الأجنبية.	بالداخل فقط	ـ صناعة الأنابيب و التركيب والتجهيز في البناء المعدني (الصناعي)	ـ إتقان كل ما هو مرتبط بالبناء المعدني و الصيانة الصناعية : المطالة ـ صناعة الأنابيب ـ النحاسة	ـ شهادة الكفاءة المهنية (CAP) ـ شهادة « GTP » ممنوحة من شركة « ALTRA » في الأنابيب « tuyauterie » و التجهيز في البناء المعني (الصناعي).

عندما نتمعن في المعطيات المدرجة في الجدول الكيفي أعلاه نجدها تكشف لنا عن عدة حقائق مهمة مرتبطة بافتراضات البحث و إشكاليته و التي نوجزها كالتالي :

1°/ خضوع جميع المبحوثين للتكوين المكمل، فالكل (5/5) يقر بخضوعه لذلك أما أشكال هذا التكوين فيمكن تلخيصها في نوعين: التربصات و التدريبات المهنية خاصة بمقر العمل « sur tas »، هذا الشكل الأخير الذي نجده حاضرا حصرا بحالتين: رقم 02 و 05 فمبحوثي هاتين الحالتين تدربا منذ الصغر على أصول الحرفة التي أصبحت تمثل جوهر نشاط المؤسسة المنشأة من طرفهما لاحقا، فالإتقان و التحكم في ممارسة المهنة جاء على يد الوالد بالورشة، فالمبحوث رقم 02 أنشأ أول مؤسسة له في صناعة الأحذية و البلاستيك المتوافق تماما مع الاختصاص الذي تكون فيه، وينطبق نفس المعنى على المبحوث رقم 05 الذي أقدم على إنشاء مؤسسته في نفس الاختصاص الذي تدرب عليه وأتقنه و هو صناعة الأنابيب و التلحيم و التركيب و التجهيز المعدني أما الحالات المتبقية رقم (01،03، 04) التي عرفت التربصات والتدريبات المهنية فهي الأخرى ميادينها مرتبطة بشكل مباشر بنشاط المؤسسة المنشأة أو عملية تسييرها المالي والإداري كما هو الحال بالنسبة للحالة رقم 03 و قد ارتبط هذا التكوين بالنسبة لجميع المبحوثين بالداخل، باستثناء الحالة رقم 01 التي عرفت العديد من التربصات خارج الوطن بفرنسا، البرتغال و مؤخرا بالولايات المتحدة الأمريكية والحالة رقم 04 بإسبانيا.

2°/ تنوع و ثراء كبيرين في الميادين التي أقبل عليها المبحوثين في إطار التكوين المكمل مما يدعم احتمال قوة تأثيره في توليد مثل هذا الميل المقالاتي و تنميته و نضجه و دفعهم أكثر و بحزم إلى فعل الإنشاء و هذا يمكن أن نستشفه من التالي : المبحوث رقم 01 تكون في الإلكترونيك، و الإلكترو- ميكانيك و صناعة المقعرات الهوائية (البرابول) و تكنولوجيا الإعلام والاتصال « TIC » و كل تقنيات السمعي ـ البصري المرتبطة بهذا المجال والقانون التجاري و تسيير الموارد البشرية، و كل ذلك كلل بالحصول على العديد من شهادات الكفاءة: - في السمعي - البصري و الفيديو- كليب والإلكترونيك و البرابول و التي تحصل على أغلبها من فرنسا و البرتغال. ـ شهادة الماستير في نقل التكنولوجيا الجديدة والقانون التجاري سنة 2009 بالولايات المتحدة الأمريكية، و هذا المبحوث يتقن اللغة الإنجليزية و يتكلمها بطلاقة مع التذكير أن التكوين الأساسي الذي عرفه خلال مساره الدراسي الأساسي، كان

اختصاصه في الهندسة الصناعية، فهو مهندس إختص في معالجة المياه، و طبعا هذا الاختصاص الذي اكتسبه من "التكوين الأساسي" يختلف عن نشاط الإلكترونيك و البرابول و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الذي يبقى الميدان المهيمن الذي اكتسبه من التكوين المكمل و الذي يمثل نشاط المؤسسة المنشأة من طرفه و أهم ما يميز هذا المبحوث هو الحضور القوي "للحركية التربوية العمودية الصاعدة" و "الحركية التربوية الأفقية" فكلا الشكلين متجسدين بقوة في هذه الحالة.

المبحوث رقم 02 يتسم بضعف "الحركية التربوية العمودية" لديه فمستواه التعليمي يبقى محدودا لم يتعدى المتوسط و حتى الحركية التربوية "الأفقية" لا تتسم بنفس الثراء في تنوع الميادين بالمقارنة مع المبحوث السابق(رقم 01) فالتكوين المكمل الذي عرفه كان أكثر تركيزا و كان يتم بمقر عمل الوالد "الورشة" « sur le tas » بقسنطينة وكان مختصا في صناعة "الأحذية و البلاستيك"، لكن لا يجب أن ننسى عامل آخر مهم في مسار هذا المبحوث وهو ممارسته للتجارة فهو كان ينتقل بكثرة على مستوى الوسط والغرب بهدف تصريف البضاعة و بيعها، وهذا يشير إلى وجود تزاوج بين الحركية التربوية والحركية المهنية والحركية الجغرافية، فتفاعل هذه العناصر الثلاث جعلت من هذا المبحوث تاجرا و صانعا في نفس الوقت و هي التي صنعت منه منشئا و مقاولا في آخر المطاف، حيث أقدم على فعل إنشاء مؤسسته في نفس النشاط الذي تنشأ عليه و تكون فيه بمقر عمل والده و هو صناعة الأحذية و البلاستيك بمدينة وهران سنة 1965 ثم توالت عليه لاحقا أفعال الإنشاء للمؤسسات له و لأقاربه. و تنوع الميادين التي ميزت هذه الحالة مرتبط أكثر بممارسة مهن مختلفة كـ (الصناعة، التجارة، النقل...) و الذي سنتطرق إليه لاحقا في سياق الحركية المهنية.

المبحوث رقم 03 : و تتجسد فيه "حركية تربوية عمودية صاعدة" فهو حامل لشهادة الليسانس في المحاسبة والمالية، وعلى المستوى الأفقي خضع للعديد من التربصات المهنية في إطار التكوين المكمل (المدعم للتكوين الأساسي) و كل مجالات هذا التكوين ارتبطت و اقترنت بالتسيير المالي و الإداري للمؤسسة و أهم الاختصاصات تمثلت في المحاسبة و المالية، السكريتاريا، الداكتيلوغرافيا، الستينوغرافيا...الخ، فهذا المبحوث فضل أن يعمق ويثرى ميدان تكوينه الأساسي حيث مارس تركيز في مجال المالية و المحاسبة و عمد إلى تركيز هذا الاختصاص العلمي المرتبط بالأرقام على المستوى العمودي وإثرائه على

المستوى الأفقي من خلال الإقبال على السكريتاريا و الداكتيلوغرافيا و ستينوغرافيا وقد تحصل على شهادات كفاءة متعددة تحمل محتوى هذه الاختصاصات ويبدو أن هذا المبحوث مولع بعالم الأرقام والتسيير و الأكيد أن هذا ساهم في إحداث التوجهه المقاولاتي لديه و حمله على فعل الإنشاء.

المبحوث رقم 04: عرف ضعف في "حركيته التربوية العمودية و الأفقية" على حد سواء، فهو لم يتعدى المستوى التعليمي المتوسط و لا يحمل أي شهادات و تكوينه المكمل، يبقى ضعيفا ينحصر في تربص قصير بإسبانيا أجراه من أجل التعرف على سلسلة إنتاج "التون و السردين" و انتقاء الآلات والتجهيزات الضرورية لذلك، و قد كان ذلك مخططا له حيث جاء نتيجة نيته المسبقة في الإقدام علي فعل الإنشاء، وهنا أيضا لا يجب أن ننسى أن ممارسة التجارة والاستيراد هو الذي فتح المجال واسعا أمام هذا المبحوث في أن يصبح منشئا عندما أتيحت أمامه الفرصة المناسبة، فالفرصة والتجارة يشكلان عاملين حاسمين في ميلاد و تنمية و نضج اليقظة المقاولاتية عند هذا المبحوث و حمله على فعل الإنشاء وخوض مغامرة الصناعة والإنتاج وحتى التربص الذي أجراه بالخارج ومحتواه يندرج ضمن خطوات فعل إنشاء مشروعه ونشاطه.

و أخيرا المبحوث رقم 05 الذي عرف مستوى تعليمي محدود، فهو أيضا لم يتعدى المتوسط و بالتالي يتسم بضعف "حركيته التربوية العمودية" لكن على المستوى العرضي أو الأفقي لتكوينه المكمل اتسم بالثراء و التنوع في الميادين والاختصاصات المرتبطة بالبناء المعدني فهو عرف "حركية تربوية أفقية قوية" لكنها أكثر إرتباطا بالجانب المهني أي بالحركية المهنية حيث تخصص في صناعة الأنابيب « tuyauterie » في الحدادة أو التلحيم « Soudage »، النحاسة « chaudronnerie »، التركيب « assemblage » و التجهيز « équipement » المعدني و كلها انتهت بشهادات كفاءة تحمل هذه الاختصاصات تحصل عليها من المراكز المهنية المتخصصة ومن الشركة الوطنية « ALTRA »، و قبلها تمرن و تدرب على يد الوالد بمقر الورشة « sur le tas » مما ساعده على ممارسة المهنة بإتقان و تحكم كبيرين وكل هذا دفعه إلى إنشاء مؤسسته في البناء المعدني والصيانة الصناعية المتعددة « Construction métallique et maintenance industrielle polyvalente » و هو نفس النشاط الذي تكون فيه وحاول الإلمام به في إطار التكوين المكمل و هذا يؤكد بقوة الدور الحاسم للحركية التربوية

الأفقية والتكوين المكمل في حمل المبحوث على فعل الإنشاء و إن كان مرتبطا بالسياق المهني لديه ومتفاعلا معه.

3°/ الاختصاص المهيمن المكتسب في إطار التكوين المكمل يشكل بالنسبة لأغلب الحالات المبحوثة النشاط الأساسي الذي اختصت فيه المؤسسات المنشأة، وهذا نجده حاضرا بالنسبة لمبحوث الحالة رقم 01 ونشاط الإلكترونيك والبرابول و مبحوث الحالة رقم 02 وصناعة الأحذية والبلاستيك والذي تكرر لديهه فعل الإنشاء للمؤسسات عدة مرات، و نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 05 والذي جاء نشاط مؤسسته المنشأة مختصا في البناء المعدني والصيانة الصناعية المتعددة ومطابقا لمحتوى التكوين المكمل الذي خضع له، و حتى بالنسبة للمبحوث رقم 03 الذي جاء نشاط مؤسسته، مختصا في البناء البحري « Construction navale » والذي لا يمد بصلة بمحتوى التكوين المكمل والأساسي الذي خضع له واستفاد منه، لكن لا يمكن إنكار التأثير الإيجابي والقوي لمحتوى هذين الشكلين من التكوين في دفع المبحوث على فعل الإنشاء، لما اكتسبه من قدرات ودراية في التسيير المالي والإداري للمؤسسة، أما المبحوث رقم 04 فالتربص القصير الذي استفاد منه في إسبانيا دعم لديه الإصرار على فعل الإنشاء، بالرغم من أن الفرصة التي أتيحت له تبقى تشكل العامل الأساسي إن لم نقل الحاسم في ميلاد الميل المقاولاتي و الإصرار عليه و علي التوجه نحو الفعل الإنشائي للمؤسسات.

و عموما تشير هذه الحقائق بوضوح إلى الأهمية القصوى لعامل التكوين المكمل و بالتالي إلي "الحركية التربوية الأفقية" في الإنفتاح علي الميل المقاولاتي و المساهمة في تنميته و نضجه و الدفع نحو فعل الإنشاء بالنسبة لأغلب المبحوثين وحتى نتعرف أكثر على دقة هذه العلاقة التي تربط التكوين المكمل و اليقظة المقاولاتية و فعل الإنشاء نفضل تجسيد المعطيات المعبرة عنها بشكل منظم في الجدول الاستنتاجي الكيفي التالي :

الجدول رقم 51: علاقة التكوين المكمل بفعل الإنشاء

الحالات	رابط بين م (ت.م) و المقاولاتية	الشكل الأكثر اقترابا من إنشاء المؤسسة	تنوع في الميادين و تحديده	الميدان الأكثر تأثيرا في حدوث الميل المقاولاتي
الحالة رقم 01	ـ نعم : ـ الإلكترونيك و الإلكترو- ميكانيك ـ القانون التجاري ـ تسيير المارد البشرية ـ التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال (السمعي البصري، الفيديو...).	ـ التربصات المهنية الأولي في الإلكترونيك و الإلكترو- ميكانيك و البرابول والسمعي البصري و الفيديو كليب بفرنسا و البرتغال .	ـ نعم : ـالإلكترونيك ـ الإكترو- ميكانيك ـ النقل التكنولوجي ـ تكنولوجية الإعلام و الاتصال « tic » ـ تسيير الموارد البشرية ـ القانون التجاري.	ـ الإلكترونيك
الحالة رقم 02	نعم : صناعة الأحذية و البلاستيك نشاط مختلف عن نشاط المنشأة المدروسة لكن أكسبه تجربة في عملية الإنشاء في حد ذاتها.	ممارسة مهنة صناعة الأحذية و البلاستيك « sur le tas » ومختلف التنقلات و التجارة كل هذا ساعده علي الإقدام علي فعل إنشاء المؤسسة .	ـ نعم : ـالتنوع في ميدان التصنيع « fabrication » و الاتجار « commercialisation » هما قطاعين متكاملين من أجل إنجاز إنشاء مؤسسة.	ـ صيرورة تصنيع الأحذية والبلاستيك و التنقل المتكرر علي مستوي الغرب والوسط بهدف الاتجار و بيع المنتجات عرفه بشكل جيد بمدينة وهران و فرص الاستثمار كل هذه الميادين كانت مؤثرة جدا ودفعته إلي إنشاء أول مؤسسة في نفس النشاط سنة 1965 مما ساعده أكثر علي فهم صيرورة الإنشاء والإقدام عليها عدة مرات لاحقا.
الحالة رقم 03	ـ نعم : ـ داكتيلو- غرافيا ـ ستينوغرافي ـ الإدارة ـ المحاسبة و المالية	النوعين من التكوين: الأساسي و المكمل مرتبطين بالمؤسسة بشكل مباشر فالمحاسبة والمالية هي عصب أي مؤسسة.	ـ نعم : ـ التسيير الإداري ـ المحاسبة والمالية ـ العلوم التجارية ـ السكريتاريا (الداكتيلو- غراف و الستينو- غراف).الخ	ـ المحاسبة والمالية ـ العلوم التجارية
الحالة رقم 04	ـ نعم : ـ التعرف علي إنتاج التون والسردين و معرفة انتقاء التجهيزات و الآلات المرتبطة بهذه العملية.	التكوين القصير المدى الذي تم بإسبانيا ساعده و قربه كثيرا من انجاز الإنشاء	ـ نعم : ـ إن ممارسة التجارة و الإستيراد في مختلف المنتجات عرفته بالسوق و إمكاناته وعندما أتيحت له الفرصة لم يكن ليضيعها فقرر الخضوع لتربص بإسبانيا عرفه علي صيرورة تصنيع التون والسردين وهكذا جاء الإقدام علي فعل الإنشاء .	ـ ميدان التجارة و الاستيراد.
الحالة رقم 05	ـ نعم : ـ المطالة أو الحدادة و النحاسة ـ صناعة الأنابيب والصيانة الصناعية ـ التركيب و التجهيز في البناء المعدني .	الممارسة المتواصلة للمهنة بمحل العمل والتكوين المهني بالشركة الوطنية « ALTRA » نمطين من التكوين ساعدا علي تقريبه من تحقيق فعل الإنشاء.	ـ نعم : ـ المطالة أو الحدادة ـ التركيب التجهيزات المعدنية ـ الميكانيك ـ النحاسة ـ صناعة الأنابيب أي كل ما يرتبط بالبناء المعدني .	ـ المطالة أو الحدادة ـ تركيب التجهيزات المعدنية ـ الميكانيك ـ النحاسة ـ صناعة الأنابيب (البناء المعدني).

يتضح من المعطيات المجسدة في الجدول أعلاه عدة حقائق تكشف عن العلاقة التي تربط التكوين المكمل بفعل الإنشاء عموما و دور مساهمته القوية و الحاسمة، إن لم نقل المحددة في الإنفتاح باتجاه ميلاد و تنمية و نضج اليقظة المقاولاتية و حدوث فعل الإنشاء للمؤسسات و التي نوجزها في النقاط التالية:

1°/ جميع المبحوثين يقرون بوجود رابط مباشر و قوي بين اختصاص و محتوى التكوين المكمل المكتسب ونشاط المؤسسة المنشأة أو بعملية التسيير المالي و الإداري لهذه المنشأة، فهناك أربع مبحوثين من أصل خمسة أنشئوا مؤسساتهم في نفس الاختصاص المكتسب من التكوين المكمل، فالمبحوث رقم 01 تكون في الإلكترونيك و البرابول و تقنيات الإعلام و الاتصال، فجاءت منشأته تعمل في نفس النشاط، والمبحوث رقم 02 تكون في صناعة الأحذية والبلاستيك و قد كان هذا نشاط أول مؤسسة أنشأها و نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 05 الذي تكون في التلحيم « Soudage » و صناعة الأنابيب « tuyauterie » و النحاسة « chaudronnerie » والتركيب « assemblage » و التجهيز المعدني، فجاء نشاط مؤسسته، يحمل كل هذه الميادين وهو ما سماه بالبناء المعدني و"الصيانة الصناعية المتعددة،" و حتى المبحوث رقم 04 الذي لم يعرف سوى تربص قصير بإسبانيا كان في نفس النشاط الذي اختصت فيه مؤسسته وهو صناعة "التون والسردين"، باستثناء المبحوث رقم 03 الذي ارتبط محتوى تكوينه المكمل وحتى الأساسي بالتسيير المالي والإداري للمؤسسة، فالدراية التي اكتسبها وأتقنها خلال مساره التربوي سهلت عليه فعل إنشاء مؤسسته، التي جاء نشاطها مغايرا و مختصا في "الصناعة البحرية" و هو يمثل اختصاص من كان شريكه قبل أن يتوفي و هو والد زوجته الذي كان يحمل شهادة تقني سامي في "الصناعة البحرية"، و الأكيد أن ذلك ساهم في تنمية الميل المقاولاتي لديه و نضجه، وكل هذه الحقائق تبرز بوضوح أهمية الاختصاص المهيمن المكتسب من التكوين المكمل وعلاقته القوية بنشاط المنشأة لاحقا، مما يفسر مساهمته الأكيدة في الإنفتاح نحو اليقظة المقاولاتية و نضجها و الفعل الإنشائي للمؤسسات.

2°/ أشكال "التكوين المكمل" الأكثر اقترابا و دفعا نحو التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات تتمثل في نوعين أساسيين: التربصات والتدريبات المهنية خاصة منها المرتبطة بمقر العمل.

3°/ الميدان الأكثر تأثيرا في حدوث الميل المقاولاتي يبقى يعبر في كل الحالات تقريبا، عن لب و جوهر التكوين المكمل الذي خضع له المبحوث في هذه الدراسة .

4°/ حضور التنوع والثراء في الميادين التي عرفها المبحوث في إطار "التكوين المكمل" يشكل عنصرا مهما مارس تأثيرا عليه وساهم يقينا في ميلاد اليقظة المقاولاتية لديه، و بالتالي دفعه و حمله على فعل الإنشاء و قد سبق و أن تم معالجة هذه النقطة في تحليل معطيات الجدول السابق .

و لا بأس أن نعرج في نهاية هذا العنصر على الأسباب التي دفعت المبحوثين للإقدام على التكوين المكمل، هل جاء نتيجة نية فعل الإنشاء للمؤسسات أم أنه ساهم في توليد مثل هذه النية أو الميل أو اليقظة أو أنه يعبر عن أهداف أخرى تندرج ضمن مساره الحياتي؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال كل الإجابات المتحصل عليها و التي ندرجها ضمن الجدول الموالي :

الجدول رقم 52 : أسباب إقدام المبحوث على التكوين المكمل

الحالات	الأسباب الدافعة لهذه التكوينات
الحالة رقم 01	الحصول علي الدراية الضرورية المعمقة المرتبطة في الأول بالجانب المهني لكن بعدما حدث الوعي بضرورة الإقدام علي صيرورة الإنشاء كان الهدف منها المحافظة علي المؤسسة المولودة وتنميتها في مجال الإلكترونيك وتوسيع مجالها.
الحالة رقم 02	تكوين واحد في محل العمل بحكم الضرورة في البداية من خلال العمل مع الوالد في صناعة الأحذية و التنقل الجغرافي بهدف بيعها فهذا لم يكن مخططا وإنما جاء بشكل تدريجي وعفوي ويبقي الهدف من ذلك الإتقان .
الحالة رقم 03	حب فريد من نوعه للأرقام (المحاسبة والمالية) فأنا منذ فترة الدراسة وأنا أستمتع باللغة الرقمية وتعمق ذلك أكثر من خلال المسار المهني.
الحالة رقم 04	لم أعرف سوي تدريب قصير المدى باسبانيا وكان بهدف التعرف علي عملية تصنيع التون والساردين و الآلات والتجهيزات الضرورية لكن أشير إلي أن ممارستي الطويلة للتجارة كانت بمثابة التكوين الأساسي الذي ساعدني علي تحقيق المشروع ولم أخطط لأنواع أخري من التكوين (غير معني).
الحالة رقم 05	هي مهنتي و تعلمتها منذ صغري بمحل العمل « sur le tas » فالوالد هو الذي علمني ذلك ومن أجل إتقان المهنة و البناء المعدني كان لابد أن أتبع التدريبات المهنية علي مستوي مؤسسات ذات مصداقية مثل « ALTRA » التي فتحت لي مجالات واسعة ساعدتني علي إتقان الصنعة وعرفتني بقدراتي الفردية في هذا النشاط (البناء المعدني) .

يكشف هذا الجدول عن الدافع الذي كان وراء المبحوثين في اللجوء إلى التربصات و التدريبات المهنية المرتبطة بالتكوين المكمل، و الملاحظ أنه لم يكن في البداية مرتبط بمخطط واعي بمشروع المنشأة و نية فعل الإنشاء للمؤسسة، و إنما جاء في سياق مسار حياتي يرغب فيه كل شخص من خلال الرغبة في الحصول على حرفة أو مهنة من أجل تأمين المستقبل، فكان الهدف المباشر بديهي جدا، و هو الحصول على الدراية الكافية والإتقان المحكم للتكوين المراد التخصص فيه وهذا ينطبق على ثلاث حالات رقم (02، 03، 05) ما عدى الحالتين رقم (01، 04) أين نجد نية فعل الإنشاء لدى مبحوثي هاتين الحالتين سبقت زمنيا نية فعل التكوين المكمل فجاء هذا الأخير مستجيبا لتخطيط واعي وهادف من أجل الحصول على الدراية و المعرفة لإنجاز مشروع الإنشاء، و بالتالي يعتبر التكوين المكمل بالنسبة لهما نتيجة لنية فعل الإنشاء، حيث لجأ المبحوث

رقم 01 من أجل إنشاء مؤسسته في " الأجهزة الإلكترونية" حيث خضع لتكوين مكثف بالخارج، والمبحوث رقم 04 من أجل إنشاء مؤسسة مختصة في صناعة "التون والسردين" و بالتالي جاء محتوى تكوينهما مرتبط بقوة بهذين النشاطين .

و في النهاية نلاحظ أن كل الحقائق التي مرت بنا في هذا الجزء تؤكد بوضوح الدور المساهم والمؤثر إيجابيا للتكوين المكمل في ميلاد الميل المقاولاتي أو في تنميته و نضجه و بالتالي الدفع نحو فعل الإنشاء وقد لمسنا هذا بقوة في جملة النتائج المتحصل عليها، لكن بالرغم من ذلك نبقى لا ندرى إن كان يجب أن نرى في هذا التكوين المكون المحدد بمعني حتميته في ميلاد و تنمية و نضج الميل المقاولاتية في هذه الدراسة ؟ فنحن نعترف أن المعطيات المتوفرة لا تحمل ذلك القدر الكافي من الدقة والعمق الكيفي الموضح و المحدد بدقة لهذه العلاقة الحتمية التي تربط بين التكوين المكمل وميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية و فعل الإنشاء ولهذا فهي لا تسمح لنا بالذهاب بعيدا في اتجاه الجزم بحتمية هذا المكون، لكن تسمح بقوة في تأكيد مساهمة وجوده و تأثيره الايجابي و تفاعله مع الحركية المهنية في ميلاد وتنمية و نضج هذه "اليقظة المقاولاتية"، لكن دون المقدرة في تحديد ما هو محدد للميلاد و ما هو محدد للتنمية و النضج، لكن الأكيد أنها تساهم في ذلك و بالتالي في دفع المبحوث نحو فعل الإنشاء، و هناك العديد من الباحثين غير الباحث "آلان فايول" الذين يؤكدون أهمية مثل هذا العامل في صناعة فعل الإنشاء للمؤسسات مثل الباحث "بريات كريستيان"[311] الذي يري أن هناك علاقة إحصائية قوية بين الأصل الاجتماعي و التربية و التكوين و التجربة المهنية... التي يملكها المقاول و نمط المؤسسة المنشأة و بالتالي فإن إنشاء أي مؤسسة حسب رأيه إنما يسجل في سياق مسار متتابع للتاريخ الشخصي للمنشئ *«La création d'une entreprise s'inscrirait dans la continuité d'une histoire personnelle »* و هذا بالفعل ما لمسناه خاصة مع الحالات الثلاث رقم (02،03، 05)، و أكثر من ذلك فهو يعتبر التجربة التي حصلها و اكتسبها المنشئ عن المهنة و القطاع الذي أنشأ فيه مؤسسته، عامل مهم لنجاح أو علي الأقل للمحافظة علي بقاء المؤسسة الفتية *«L'experience (...) est un facteur important de la réussite ou, du moins de la survie de la jeune entreprise »* و هذا يسير في منحي تأكيد أهمية التكوين و ما تربي عليه و ما تنشأ عليه المنشئ و ارتباطه الوثيق بالتجربة المهنية مما يحتم علينا معالجة

[311] Bruyat Christian « création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisqtion »Thèse de doctorat ès siences de gestion présentée et soutenue le 20 Octobre 1993/ P126- 127.

الحركية المهنية و مختلف الأشكال التي عرفها المبحوثين خلال مساراتهم المهنية و هذا ما يتم عرضه في العنصر الموالي:

6 - 2 الحركيـة المهنيـة « mobilité professionnelle »

الشكل الثاني الذي سنحاول معاينته واختباره في هذا الجزء هو "الحركية المهنية" التي عرفها المبحوث و مر بها في محركه، وأهم ما يكون هذه الحركية في نظرنا هو التجربة المهنية المكتسبة خلال هذا المحرك، والتي لها ارتباطات أكيدة، كما رأينا سابقا مع الحركية التربوية سواء كانت مرتبطة بالنظام المدرسي أو بالتنشئة العائلية، و التي نعتقد أنها منحت المبحوث عدة مؤهلات سمحت له بخوض فعل إنشاء مؤسسته أو مشروعه الخاص به، بثقة و إصرار أكثر وعرفنا في الجزء السابق المعالج للحركية التربوية كيف أنها تمثل مكونا مساهما بقوة في الانفتاح على ذلك و نحن نفترض في هذا السياق أن الحركية المهنية تسير في نفس المنحى وتؤكد نفس التأثير إن لم نقل أقوى، فنحن نعتقد بقوة أن هذا الشكل من الحركية هو الآخر يشكل أحد المكونات الأساسية للانفتاح على عالم المقاولاتية.

وهذا ما نجده مجسدا في العديد من النماذج الدراسية المؤكدة على أهمية هذا العامل إن لم نقل حتميته في الإقدام على فعل الإنشاء للمؤسسات بالنسبة للمقاولين عموما ويمكن أن نستشهد في هذا المضمار بقول "آلان فايول" الذي يعتبر فيه الحركية المهنية مؤهل ضروري للمقاولة. *la « mobilité professionnelle est un atout essentiel pour entreprendre »*[312] و لاختبار هذا الفرض على مستوى دراستنا فضلنا استخدام مؤشرات محددة استنبطت من الدراسات السابقة، صيغت في شكل أسئلة عن مكونات الحركية المهنية التي خضع لها المبحوث خلال مساره المهني، و هي مرتبطة أساسا في مجملها بالتجربة المهنية المكتسبة خلال هذا المسار و بالتركيز أساسا على مواقف التغير التي عرفها المبحوث على مستويات ثلاث: **أولا** مستوى الوظيفة أو المهنة الرئيسية و المهيمنة علي مساره، **ثانيا** مواقف التغير التي عرفها على مستوى المؤسسات، و **ثالثا** ما عرفه من تغير في الرؤساء الهرميين أو أرباب العمل واحتمال تعرضه لمواقف سلبية مثل الطرد أو البطالة في حياته، فكل التغيرات المرتبطة بمحرك المبحوث المهني، والتي يمكن أن يكون قد عرفها، نجدها مهمة لتوضيح العلاقة بينها وبين الإنفتاح نحو التوجه المقاولاتي و الإقدام على فعل إنشاء المؤسسات، و كل هذا يدخل ضمن افتراض تنوع و ثقل التجربة المهنية التي

[312] Alain Fayolle « l'ingénieur entrepreneur Français contribution à la compréhension des comportements de création et repriise d'entreprise des ingénieurs diplômés » L'Harmattan / 1999 /.

تحصل عليها المبحوث من خلال الحركية بين المؤسسات، و الحركية داخل المؤسسة الواحدة مثل تغيير المنصب الوظيفي، بالإضافة إلي أهمية وجود تقارب مع طبيعة الاختصاص و التكوين الذي قد يكبر أو يصغر حجمه حسب الحالات، فكل هذه العناصر تشكل معايير مميزة من أجل تقدير التنوع و الثراء في المسارات المهنية الممكنة للمبحوثين، و ممن يؤكدون بقوة علي أهمية الحركية المهنية في الإنفتاح علي المقاولاتية و صنع المقاول نجد "آلان فايول" في دراسته عن المهندسين المقاولين الفرنسيين[313].

و قد عرفنا سابقا في سياق معالجة شكل الحركية التربوية، كيف أن المنشئ يرتبط بقوة بنمط التكوين و الاختصاص الذي تلقاه في مسلكه التربوي، و نحن نفترض أن هذه القوة تزداد أكثر عند ربطها بنمط المسلك المهني المنجز، و بتنوع التجربة المهنية خاصة إذا كان البعد التكويني و طبيعة الاختصاص حاضرا و مجسدا في مجمل المناصب الوظيفية التي شغلها المبحوث خلال هذا المحرك المهني، و لا داعي للتذكير أننا توصلنا خلال النتائج الجزئية السابقة إلي أهمية الحركية التربوية و التكوين بشكل عام الذي يظهر من خلال الرابط الضيق في بعض الحالات بين المسار التكويني للمبحوث و طبيعة المؤسسة المنشأة، لهذا السبب جاء التركيز علي الحركية المهنية أو المحرك المهني الذي يقينا ينطوي علي خصوصيات هامة، نستوضحها معالجين بالتتابع: النشاط المهني المهيمن (الوظيفة الأساسية) و مواقف التغير المرتبطة به، و بالمؤسسات التي اشتغل بها، و بأرباب العمل الذين تعرف عليهم في مساره المهني، و الذي وجدنا فيه ما يشير بعمق إلي التجربة المتنوعة التي تسجل في الزمن ابتداء من أول مهنة مارسها إلي مختلف المهن و الوظائف الأخرى الممارسة خلال مساره، و التي تشير أيضا إلي سنوات التجربة الطويلة، فالفترة تدل علي تراكم الخبرات و الدراية و التحكم في صيرورة الإنتاج، فقوة الحركية المهنية إنما تقاس بعدد المؤسسات و الوظائف و أرباب العمل الذي يمكن للمبحوث أن يكون قد صادفهم وتعرف عليهم.

و لهذا سنحاول توضيح الدور الذي تلعبه الحركية المهنية من خلال التركيز في ارتباطاتها بمواقف التغير الثلاث و التي نفترض أنها حدثت للمبحوث أولا: على مستوى النشاط الوظيفي المهيمن، ثانيا على مستوى تعدد المؤسسات و ثالثا على مستوى أرباب العمل المتعرف عليهم خلال محركه المهني.

و دون أن ننسى الإشارة إلى رابط آخر مهم هو الحركية الجغرافية الناتجة عن الحركية المهنية، فهذه الحركية تقيم أيضا من خلال تفحص حجم التغيرات التي حدثت للمبحوث على مستوى التنقل لأسباب مهنية و هي تشير عموما إلي تغير يحدث علي مستوى المنطقة أو البلد،

[313] نفس المرجع السابق

يفرض عليه سلسلة من التنقلات الجغرافية، قد توفر له فرص الانفتاح نحو الميل إلى فعل الإنشاء والمشاريع الخاصة ودخول عالم المؤسسات ونظرا لأهمية هذا العامل (الحركية الجغرافية) فضلنا تخصيص عنصرا قائما بذاته لهذا الشكل من الحركية يتم معالجته لاحقا و على العموم كل ما تحصلنا عليه من معطيات مرتبطة بالمسار المهني للمبحوث حاولنا إدراجها منظمة ومرتبة في عدة جداول سيتم التعليق عليها وتحليلها ضمن العناصر التالية:

6 -1 - 2 تغيير النشاط الوظيفي المهيمن قبل فعل الإنشاء

نحاول في هذا العنصر استخراج أهم السمات المميزة للحالة المهنية للمبحوث، قبل إقدامه على فعل إنشاء مؤسسته من خلال التعرف على النشاط الوظيفي المهيمن و التغيرات التي عرفها و خضع لها على مستوى هذا النشاط، و قبل الخوض في معالجة الوظيفة الأساسية أو ما يسمى بمؤشر تغيير النشاط الوظيفي المهيمن للمبحوث نفضل أن نبدأ بمحاولة التعرف على خصائص الحالة المهنية التي اتسم بها المبحوث قبل أن يصبح منشئا أو مقاولا.

الجدول رقم 53: الحالة المهنية قبل فعل الإنشاء

الحالات	الحالة المهنية قبل فعل الإنشاء		
	أجير	مستقل	
		مقاول	تاجر
الحالة رقم 01	+	-	-
الحالة رقم 02	-	+	-
الحالة رقم 03	+	-	-
الحالة رقم 04	-	-	+
الحالة رقم 05	-	+	-
المجموع	2 ح	2 ح	1ح
	3 ح		

حسب المعطيات، نجد ثلاث حالات من خمسة رقم (02، 04، 05) كان مبحوثيها مستقلين منهم مقاولين (2) و واحد (1) تاجر مستورد، مع الإشارة إلي أن المبحوث رقم 05 كان له تاريخ مهني وظيفي قبل 1985 (سنتعرف عليه في حينه) مقابل حالتين رقم (03، 01) كان مبحوثيها موظفين على مستوى الشركات الوطنية الكبيرة الحجم التابعة للقطاع العام، حيث كانوا يتقاضون رواتب من الدولة، فالمبحوث رقم 01 ا كان إطارا مسؤولا بشركة سوناطراك بآرزيو والمبحوث رقم 03 كان مديرا ماليا بشركة « SMC » بالعاصمة، و هذه المعطيات تشير أن مصدر الإقدام على فعل الإنشاء هو مزدوج في هذه الدراسة، فهناك من ناحية العمل الحر أوالمستقل الذي يعتبر مصدرا أساسيا في الدفع نحو فعل الإنشاء للمؤسسة و المقاولاتية عموما و الذي يرتبط بعامل

التقليد المقاولاتي و التجاري ودوره الحاسم في الإقدام على هذا الفعل، ومن ناحية أخرى القطاع العام الذي نجده يشكل مصدرا ثانيا مولدا للمنشئين المقاولين، فمبحوثي هاتين الحالتين هما في النهاية يمثلان إطارات قديمة وظفت على مستوى شركات ضخمة تابعة لهذا القطاع و استفادت في مسارها المهني من الكثير من المزايا و العديد من التربصات المتواصلة وهذا يشير إليه الكثير من الباحثين في مسألة المقاولة و المقاول المنشئ الجزائري، حيث يعتبرونه مؤهلا إضافيا يضاف إلى التجربة المهنية و المعارف و الدراية التسييرية المكتسبة من العمل المتواصل علي مستوى المناصب الإدارية التي تتصف بأعباء المسؤوليات المختلفة و التي شغلتها هذه الإطارات، حيث تقلدت مناصب إدارية مهمة ولا ننسى أنها استفادت يقينا لحظة اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة من الرأسمال المالي (المدخرات) والاجتماعي القوي الذي يمكن أن يكون قد نسج من طرف المبحوث خلال عمله و تواجده بهذه الشركات، فهو بالتأكيد قد استخدم رصيده من العلاقات و الشبكات المهنية المختلفة المكتسبة من خلال اشراك إطارات عمومية صديقة تحمل دراية تسييرية مساعدة و مسهلة لفعل الإنشاء للمؤسسة و دوامها و تنميتها لاحقا، وهذا ما خلصت إليه بوضوح الباحثة "آن جيلي" « A. Gillet » من خلال الدراسة التي أكدت على هذه العناصر والمؤهلات و أن أصل المنشئين إنما يرجع في جزء منه إلى الإطارات القديمة التابعة للقطاع العام [314] مما يزيد في تأكيد النتائج المتوصل إليها بهذا الخصوص.

و منحى هذه الحقائق يصب و يؤكد حقيقة جوهرية أخرى هي ما يسمى بـ "الحركية القطاعية" أي من القطاع العام نحو القطاع الخاص، فهناك عملية انتقال واضحة للإطارات القديمة التي حملت الدراية والمؤهلات المكتسبة أصلا من القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي تعتبر جزئيا أصل تكونه ومنشئه في هذه الدراسة.

أما النشاط الوظيفي المهيمن فهو مصطلح نقصد به "المهنة" أو "الوظيفة" التي طغت وهيمنت على المبحوث في ممارسته لها، و التي ترجع أصلا إلى التأهيل المهني الخاص الذي يتوفر عليه المبحوث، و سنحاول في هذا الصدد فحص عدة مواقف قد يكون عرفها المبحوث خلال مساره المهني، و قد تدلنا على خصائص "الحركية الوظيفية" التي عرفها المبحوث قبل فعل إنشائه للمؤسسات المعنية بالدراسة، مثل محاولة التعرف ما إذا كان قد عرف تغيير في الوظيفة الأساسية التي امتهنها و عدد المرات التي تعرض فيها إلى ذلك و

[314] Anne Gillet « Les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises, un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique capitaliste »
Ouvrage : Entreprise, entrepreneurs et gouvernance de PME/PMI : approches franco – Algériennes sous la direction de A. Bouyacoub directeur de recherche créad / M. Madoui Chercheur GRIOT – Cnan

تعديد مختلف المهن الممارسة من طرفه قبل الإنشاء و إن ساعده ذلك في الإقدام على فعل الإنشاء و محاولة تقدير الفترة التي أصبح فيها المبحوث منشئا مقاولا، لأننا وجدنا فعل الإنشاء قد بدأ عند بعض المبحوثين مبكرا جدا، وعند البعض الآخر اقترن بمنشآت أخرى غير المؤسسات المعنية بالدراسة، كل هذه المعطيات ندرجها مرتبة بالتتابع ضمن الجداول التالية (54، 55، 56، 57):

الجدول رقم 54 : تقدير الفترة التي أصبح فيها المبحوث مقاول

الحالات	منذ متى و المنشئ مقاول ؟
الحالة رقم 01	- 1987 (23 سنة)
الحالة رقم 02	- 1965 (45 سنة)
الحالة رقم 03	- 1972 (38 سنة)
الحالة رقم 04	- 1999 (11 سنة)
الحالة رقم 05	- 1985 (25 سنة)
المجموع	**4 ح (+ 20 سنة) - 1ح (11سنة)**

يكشف الجدول بشكل أساسي عن: ـ قدم تاريخ ممارسة المقاولة، فجميع المبحوثين (5/5) قد أصبحوا منشئين مقاولين منذ فترات طويلة تتراوح بين 11 و 45 سنة، فالمبحوث رقم 02 أصبح مقاولا منذ 1965 بفترة تقدر بـ 45 سنة، والمبحوث رقم 03 منذ 1972 بـ 38 سنة، والمبحوث رقم 05 منذ 1985 بـ 25 سنة، ثم يأتي المبحوث رقم 01 بـ 23 سنة، وأخيرا المبحوث رقم 04 بـ11سنة و هو أقلهم مدة و هذا يعني أن أربع مبحوثين من خمسة أصبحوا مقاولين منذ أكثر من 20 سنة مما يدعم بقوة قدم تاريخ ممارسة المقاولة عند المبحوثين. ـ تكرار فعل الإنشاء للمؤسسات، أنحيث تشير المعطيات أن هناك من تكرر لديهم فعل الإنشاء عدة مرات كما هو الحال بالنسبة لمبحوثي الحالات رقم (02، 04، 05) مما يجعل هذا الفعل لا يقترن فقط بالمؤسسات المبحوثة، وإنما هناك مؤسسات أخرى أنشأت قبلها بفترة طويلة.

و لا بأس أن نذكر أيضا بالوظيفة أو المهنة الأكثر هيمنة على المسار المهني بالنسبة لجميع المبحوثين قبل فعل الإنشاء سواء تعلق الأمر بالفئة المعنية بالنشاط الوظيفي على مستوى مؤسسات محددة أو بالفئة غير معنية بذلك والتي لديها هي الأخرى مهن مهيمنة بشكل أو بآخر علي مسارها و الذي نجسد معطياته مرتبة في الجدول التالي :

الجدول رقم 55: الوظيفة أو المهنة الأكثر هيمنة على المسار المهني للمبحوث

الحالات	النشاط المهيمن علي المنشئ قبل إنشاء مؤسسته
الحالة رقم 01	موظف (مهندس بحث) بسوناطراك حتى 1987.
الحالة رقم 02	تصنيع الأحذية بورشة الوالد بقسنطينة و الاتجار بالمنتجات.
الحالة رقم 03	مدير مالي بشركة وطنية عمومية
الحالة رقم 04	التجارة و الاستيراد
الحالة رقم 05	في السابق كان موظفا بعدة شركات قبل 1985 : و امتهن صناعة الأنابيب(1968) ـ المطالة (1967) ـ النحاسة (1970) (البناء المعدني) – 1985 أصبح مقاول صناعي إلي حد الآن.

يوضح الجدول أن الفئة غير معنية بالنشاط الوظيفي تتمثل في مبحوثين: رقم 02 الذي يصرح أنه لم يعرف سوى صيرورة فبركة الأحذية والبلاستيك وتسويقها على مستوى الوسط والغرب الجزائري، و المبحوث رقم 04 الذي لم يمتهن سوى البيع والتجارة بشكل حر و خاصة الاستيراد في حياته، مقابل ثلاث مبحوثين يشكلون الفئة المعنية بالنشاط الوظيفي علي مستوى المؤسسات وقد اختلفت المناصب الوظيفية التي هيمنت على مساراتهم المهنية، حيث نجد مثلا أن المبحوث رقم 01 سيطرت على مساره وظيفة مرتبطة بالبحث والتنمية والذي يصرح بأنه أنجز من خلالها أهم مشاريعه التي يعتبر أنه حققها في إطار تقلده للمناصب العليا المرتبطة بهذه الوظيفة، و المبحوث رقم 03 كان مختصا في الأرقام و يعشقها والمنصب الوظيفي الذي سيطر على مساره إنما هو التسيير المالي و المحاسبتي للمؤسسة، و المبحوث رقم 05 فهو لم يعرف سوى البناء المعدني والميكانيكي و كل ما هو مرتبط بالصيانة الصناعية المتعددة مع العلم أن هذا المبحوث أصبح منشئا مقاولا منذ 1985 حيث أنشأ مؤسسته الخاصة به، و قبل هذا التاريخ كان هو الآخر موظفا بعدة شركات وطنية و مختلطة، و لهذا فضلنا أن يدرج هذا المبحوث في هذه الجزئية ضمن الفئة التي مارست عمل وظيفي و ربما ما عرفه من حركية وظيفية في سياق مساره المهني هو الذي ولد الميل المقاولاتي لديه وحمله علي فعل إنشاء مؤسسته الأولي سنة 1985 التي أصبح فيها مقاولا، لهذا اعتبرنا أن المهنة المهيمنة عليه قبل فعل إنشاء المؤسسة المعنية بالدراسة هي مهنة المقاول كما هو مجسدا في الجدول رقم 53 و لكن لا يمكن تجاهل الماضي المهني الذي عرفه قبل هذه السنة (1985) و إذا أخذنا بعين الاعتبار ذلك فإن نسبة الإطارات القديمة التي أنشأت مؤسسات تصبح تمثل ثلاث حالات من خمسة (5/3) وليس حالتين كما أسلفنا في سياق الجدول رقم 53 عندما ركزنا في سياقه علي المهنة المهيمنة قبل فعل إنشاء المؤسسات المعنية بالدراسة، و طبعا هذه الفئة المعنية بالعمل بالمؤسسات سنعود إليها لاحقا بعد أن يتم تحليل معطيات هذا الجدول لما عرفته من مواقف تغيير متعددة على مستوى النشاط الوظيفي والمؤسسة والرئيس الهرمي.

و الأكيد أن الجميع يدرك الآن، الرابط الضيق بين هذه الوظائف والمهن وبين نشاط المؤسسات المنشأة من طرف بعض المبحوثين والبعض الآخر ساعده ذلك في ميلاد اليقظة وبروز سلوكيات مقاولاتية، وبالتالي فعل الإنشاء و لنتعمق أكثر في استخراج خصائص الحركية الوظيفية للمبحوثين واتجاهها المتنامي أو الجامد أو المتباين ننتقل إلى تفحص المواقف التي سبق الإشارة إليها وهي معرفة ما إذا كان المبحوث قد غير نشاطه الوظيفي الأساسي المهيمن على مساره المهني ومعرفة حجم هذا التغير و جملة هذه المعطيات نجدها مجسدة في الجدول التالي :

الجدول رقم 56 : تغيير النشاط الوظيفي المهيمن و حجمه

حدوث تغيير في النشاط	التكرار	عدد المرات	التكرار
نعم	2	عدة مرات	2
لا	3	غير معني	3
المجموع	5	المجموع	5

يتضح من خلال هذه المعطيات أن ثلاث مبحوثين غير معنيين على الإطلاق بمؤشر تغيير النشاط المهني الأساسي، مقابل مبحوثين إثنين عرفا هذا التغير في نشاطهما الوظيفي المهيمن حيث صرحا بأنهما مارسا عدة مهن و وظائف ندرجها في الجدول التالي :

الجدول رقم 57: المهن الممارسة قبل فعل الإنشاء

الحالات	تغيير النشاط المهيمن علي المنشئ قبل إنشاء مؤسسته
الحالة رقم 01	(موظف) مهندس بحث + رئيس مصلحة + رئيس دائرة بشركة سوناطراك حتى 1987 ← وبالتوازي مع هذا المسار المهني مارست مهنة التدريس كأستاذ بالثانوية المختلطة بآرزيو كنت أعطي دروسا مسائية للأساتذة في الفيزياء و الرياضيات + تاجرا مع أخي كانا لدينا محلين تجاريين واح في بيع قطع غيار المرتبطة بالإلكترونيك والثاني من أجل إصلاح التلفزة و الكهرو- منزلية الأخرى .
الحالة رقم 02	تصنيع الأحذية بورشة الوالد بقسنطينة و الاتجار بمنتجاتها(1950-1960) - التجارة بالأحذية دون تصنيعها لمدة خمس سنوات بوهران (1960-1965) بعدما استقرت بها - رئيس(مقاول) مؤسسة أنشأتها في الأحذية والبلاستيك بوهران (1965-1987) والتي لازالت موجودة - ثم رئيس مؤسسة ثانية أنشأتها في الخزف (المعنية بالدراسة) دائما بوهران .
الحالات رقم 03 - 04 - 05 غير معنية	

المعطيات المتضمنة في هذا الجدول تبرز بوضوح أهمية الحركية الوظيفية المتنامية والمتنوعة التي عرفها كل من المبحوث رقم 01 و رقم 02 و حسب تصريحاتهما، فإن هذا التغير المتكرر في امتهان و ممارسة مهن مختلفة ساهم بقوة في إنفتاحهما علي المجال المقاولتي و ولد لديهما الطاقة و الميل نحو هذا التوجه و بالتالي عمل علي تحضيرهما لخوض مغامرة فعل إنشاء مؤسسة، فكلا

المبحوثين عرفا حضور قوي و متميز لشكلين من الحركية هما: "الحركية العمودية المتصاعدة" و "الحركية الأفقية الثرية".

و هكذا تمثل الحركية المهنية التي عرفها هذين المبحوثين، عامل قوي، عمق الدراية « Savoir-faire » لديهما في مختلف النشاطات الممارسة و ساعد بقوة على إتقان العمل و تحمل المسؤوليات و وفر ربما العنصر البسيكولوجي الذي دفع بهما و بإصرار إلى فعل الإنشاء خاصة بالنسبة للمبحوث رقم 01، أما المبحوث رقم 02 "فإن إتقان صيرورة التصنيع مع الوالد والمعرفة بميكانيزمات البيع والسوق" هو مؤهل إضافي فتح له الشهية للدخول في مغامرة إنشاء مؤسسة خاصة به، بعيدا عن العائلة، و نجاحه في محاولته الأولي دفعه إلى تكرار التجربة أكثر من مرة، بعدما تمكن من إتقان صيرورة فعل الإنشاء الذي أصبح بالنسبة إليه، مهنة في حد ذاتها يمارسها بإتقان و يتحكم فيها كما يشاء، فقد أصبح يتوفر علي الدراية الكافية التي تسمح له بإعادة إنتاج وحدات إنتاجية (منشآت) متشابهة، له و لأفراد من عائلته. و في النهاية هذه الحقائق الجزئية المستخلصة و المرتبطة بوجود مثل هذا الرابط الإيجابي بين تغيير النشاط الوظيفي المهيمن والميل و التحضير لخوض فعل الإنشاء و دخول مغامرة الأعمال والمال، لا تنطبق سوي علي حالتين (01، 02) في هذه الدراسة.

6- 2 - 2 تغيير المؤسسة « changement de l'entreprise »

و الآن ننتقل إلى معالجة مؤشر آخر مرتبط بموقف تغيير المؤسسة من طرف المبحوث وإن كان قد تعرف على شكل الحركية بين المؤسسات وما مدى قوتها؟ وهذا من خلال التعرض إلى موقفين: الأول إن كان غير على الأقل مرة واحدة المؤسسة خلال حياته المهنية قبل أن يصبح منشئا و الثاني ما إذا بقي في نفس المؤسسة، و هذا سيحيلنا ضمنيا للتعرف على أشكال الحركية الوظيفية التي اتسم بها من خلال مختلف الوظائف التي اشتغل بها والأسباب التي كانت وراء لجوئه إلى تغيير المناصب الوظيفية والمؤسسات على حد سواء، ثم نحاول استخلاص العلاقة التي تربط هذا المؤشر بـدفع المبحوث نحو فعل الإنشاء و المقاولاتية من خلال محاولة معرفة طبيعة هذه المناصب الوظيفية و المهن المختلفة و إن كانت تحمل صلاحيات تمنحه مسؤوليات معينة و ما مدى استجابة هذه المناصب لتطلعاته المنتظرة، وفي الأخير نعرج علي احتمالية تقلد المبحوث مناصب إدارية محددة مرتبطة بالسلطات المحلية أو الجهوية و بالمراكز العليا للدولة عموما، و هذا من أجل إدراك العلاقة بين موقف تغيير المؤسسة والمناصب والإقبال على فعل الإنشاء.

ومجمل هذه المعطيات ندرجها بالترتيب في الجداول رقم (58، 59، 60، 61، 62) و التي ستخضع للتحليل والتمحيص من أجل فهم العلاقة التي تربط بين تغيير المؤسسة والمناصب الوظيفية

وطبيعة الحركية المهنية ومختلف أشكالها ومدى قوتها وأهميتها في تشكيل عوامل و مؤهلات إنفتاح تدفع بإتجاه فعل إنشاء المؤسسات.

الجدول رقم 58: عدد وطبيعة المؤسسات التي عرفها المنشئ قبل أن يصبح منشئا

الحالات	المؤسسات التي عرفها (محل العمل) المنشئ قبل عملية الإنشاء			
الحالة رقم 01	شركة واحدة(01) هي سوناطراك			
الحالة رقم 02	لم أعرف العمل بأي مؤسسة قبل عملية الإنشاء ماعدا العمل مع الوالد بالورشة وكل التي عرفتها فيما بعد كانت من إنشائي.			
الحالة رقم 03	شركتين كبيرتين (02) و ثلاث (03) مؤسسات عندما كنت طالبابين 1964 – 1968) وكانت عبارة عن تربصات مهنية.			
الحالة رقم 04	لم أرف العمل بأي مؤسسة أو تنظيم إداري آخر فلقد كنت مستقلا.			
الحالة رقم 05	حوالي خمس (05) مؤسسات.			
الحالات	**تفاصيل عن طبيعة المؤسسات التي عرفها المنشئ**			
	عدد المؤسسات	**اسم المؤسسة**	**النشاط**	**القطاع**
الحالة رقم 01	واحدة (01)	سوناطراك بوهران	المحروقات	العام
الحالة رقم 03	خمس (05)	- «SNMC»بالعاصمة- وهران	مواد البناء	العام
		- « SOMERI » بوهران	« Engineering »[315]	ش مختلطة
		- « SNMC »بالعاصمة	مواد البناء	العام
		- « SNTF » بالعاصمة	النقل (السكة الحديدية)	العام
		- « SNTF » بالعاصمة	النقل (الحضري)	العام
الحالة رقم 05	خمس (05)	- « SAMI » آرزيو	صناعة الأنابيب	الخاص
		- ش خ بآرزيو	صناعة الأنابيب	الخاص
		- « ALTRA »/ آرزيو	البناء الصناعي	ش مختلطة
		- مصنع الحجار بعنابة	إنشاءات[316] المشاريع	العام
		- فرع لسوناطراك بالجنوب	إنشاءات المشاريع	العام
ملاحظة : الحالتين رقم 02 و رقم 04 غي معنيتين				

يكشف الجدول عن عدة حقائق نوجزها كالتالي :

- حالتين من خمسة تنعدم لديها الحركية بين المؤسسات فهي لم يتسني لها معرفة العمل بأي مؤسسة قبل فعل الإنشاء، فالمبحوث رقم 02 لم يعرف العمل سوى بورشة الوالد وكل المؤسسات التي عرفها فيما بعد، كانت من إنشائه، و المبحوث رقم 04 الذي يصرح أنه لم يسبق له العمل قط بأي مؤسسة كانت فهو لم يمتهن سوى التجارة منذ صغره خاصة البيع، مقابل ثلاث حالات اشتغلت بمؤسسات اقتصادية منها المبحوث رقم 01 الذي لم يعرف سوى مؤسسة واحدة و بالتالي فهو لم يتعرض لموقف التغيير للمؤسسة لأنه لم يشتغل سوي بشركة سوناطراك المختصة في المحروقات والتابعة للقطاع العام ولم يعرف العمل بسواها قط، و مبحوثين إثنين غيرا (05)

[315] وهي شركة مختلطة (متعددة الجنسيات) تختص في الدراسات الشاملة للمشاريع الصناعية بمختلف وجوهها فهي تقدم برامج تحتوي علي مجموعة من المخططات و التصورات من اجل إنجاح هذه المشاريع.

[316] إنشاءات يعني « Installation de projets » وهي مجموع الأدوات والمباني و التجهيزات المرتبطة بانجاز المشاريع.

خمس مرات المؤسسات، مما يشير إلى قوة حضور الحركية بين المؤسسات عند هاتين الحالتين، فالمبحوث رقم 03، عرف العمل بشركتين كبيرتين الأولى هي الشركة الوطنية لتصنيع مواد لبناء « SNMC » بالعاصمة ثم بفرع تابع لها على مستوى مدينة وهران والثانية هي شركة مختلطة متعددة الجنسيات « SOMERI » مختصة في الدراسات الشاملة للمشاريع الصناعية « Engineering »، أما الشركات الثلاث المتبقية فاشتغل بها عندما كان لا يزال طالبا بين 1964 و 1968، فقد كانت عبارة عن تربصات مهنية مرتبطة بتحضير شهادة الليسانس في المحاسبة والمالية تمت على مستوى نفس الشركة « SNMC » السابقة وعلى مستوى شركة النقل « SNIF » بالعاصمة مرتين الأولى بفرع السكة الحديدية والثانية بفرع النقل الحضري وهي تابعة كلها للقطاع العام، ونفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 05 الذي عرف هو الآخر حركية قوية بين المؤسسات فقد تعرض إلى تغيير مؤسسته (05) مرات، وقد تنوع انتماء هذه المؤسسات بين القطاع العام والخاص، فهناك مؤسستين خاصتين مختصتين في صناعة الأنابيب و هناك ثلاث(03) مؤسسات عمومية مختصة في البناء الصناعي وإنشاء وتنفيذ المشاريع وهي « ALTRA » بآرزيو و مصنع "الحجار" بعنابة و فرع لشركة "سوناطراك" بالجنوب.

و هكذا تشير بعض المعطيات إلى قوة الحركية بين المؤسسات والبعض الآخر إلى ضعفها و أحيانا انعدامها لدى المبحوثين، فتغيير المؤسسة المتكرر الذي عرفه كل من المبحوث رقم 03 ورقم 05 يعبر بوضوح عن الحضور القوي للحركية بين المؤسسات لديهما والأكيد أن هذا يصب في ثراء وتراكم التجارب المهنية المكتسبة، مما يفتح الأذهان على نماذج مختلفة من المؤسسات العامة والخاصة وحتى المختلطة مما يكون قد شكل لديهما حافزا قويا وحضرهما لخوض مغامرة المال والأعمال وإنشاء المؤسسات، لكن هذه الحركية يبقي حضورها ضعيفا جدا عند المبحوث رقم 01 فهو لم يتعرض إلى موقف يغير فيه المؤسسة، ولم يعرف سوى مؤسسة واحدة هي شركة سوناطراك، و ينعدم تماما عند المبحوث رقم 02 و رقم 04 فهما لم يعرفا العمل قط بالمؤسسات و بالتالي ينعدم الرابط بين العمل في المؤسسات و تغييرها و الإقدام علي التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات بالنسبة لهاتين الحالتين.

إذن هناك ثلاث حالات معنية بالحركية الوظيفية مع العلم ان تعريف الحركية عموما و إن كانت جغرافية بمعناها الضيق فهي ايضا بنيوية بمعناها الواسع سواء بتنقل جغرافي أو بدونه[317] و يسجل الباحثين المختصين في هذا السياق عدة أنماط من الحركية بالمعنى البنيوي منها الحركية

[317] Dimitri Weiss / Pierre Morin « pratique de la formation du personnel, le management des ressources humaines » Les éditions d'organisation 1982 / PP (302 – 304)

الأفقية، العمودية و الجغرافية ومنهم "بتريم سروكين" الذي اهتم بظواهر التدرج المهني في ضوء هذه المفاهيم[318] و لهذا نرى من المهم جدا التعرف على هذه الأنماط والأشكال من الحركية الوظيفية ومدى تجسدها وقوتها على مستوى المؤسسات المختلفة التي اشتغل بها المبحوثين وعلاقتها بفعل الإنشاء والميل المقاولاتي عموما من خلال تتبع المسلك الهرمي التراتبي الذي مر به كل مبحوث معني بالمسار الوظيفي.

الجدول رقم 59 : المناصب التي شغلها المبحوث قبل أن يصبح منشئا

الحالات	المناصب التي شغلها المنشئ في هذه المؤسسات					
	المؤسسة	المناصب	الفئة السوسيو-مهنية	حجم العمال	السنة	المدة
الحالة رقم 01	سوناطراك	مهندس ـ باحث	إطار	/	82-81	سنتين
		رئيس مصلحة مخبر المراقبة	إطار عالي مسئول	54	84-83	سنة
		رئيس دائرة البحث والتنمية	إطار عالي مسئول	100	86-85	سنة
		مدير مخبر البحث والتنمية بالنيابة.	إطار عالي مسئول	29	87-86	سنة
الحالة رقم 03	SNMC	موظف مكتب	التنفيذ	/	1965	شهر
	SNTF	مساعد محاسبة	التنفيذ	/	1966	شهر
		مساعد محاسبة	التنفيذ	/	1967	شهر
		مساعد محاسبة	التنفيذ	/	1968	شهر
	SNMC	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	إطار عالي مسئول	2500	70-68	سنتين
		مراقب مالي	إطار عالي	/	1971	6 أشهر
	SOMIRI	المدير المالي	إطار عالي مسئول	130	75-71	5 سنوات
الحالة رقم 05	SAMI	صانع أنابيب tuyauteur	إطار متوسط	/	72-71	سنتين
	ش خ	صانع أنابيب	إطار متوسط	/	74-73	سنتين
	ALTRA	رئيس عمال contre-maître	إطار عالي مسئول	180	76-75	سنتين
	مصنع الحجار	مراقب أول superviseur	إطار عالي مسئول	1800	79-77	3 سنوات
	فرع سوناطراك	مراقب أول superviseur	إطار عالي مسئول	2000	85-80	5 سنوات
ملاحظة : الحالتين رقم 02 و رقم 04 غير معنيتين						

يكشف الجدول بوضوح عن حضور أربع(4) أشكال من الحركية : الحركية "العمودية الصاعدة"، من الأسفل إلى الأعلى، "الحركية بين المؤسسات"، الحركية "الأفقية" التي تتم من خلال تغيير العمل أو الوظيفة ذات مستوى متوازي و الحركية "الجغرافية"، و هذا بالنسبة للمبحوثين الثلاث الذين سبق لهم العمل و اشتغلوا بمؤسسات قبل أن يصبحوا مقاولين منشئين، فقد عرفوا حركة صاعدة قوية في الترقيات الوظيفية وحجم المسؤوليات و طول التجربة المهنية و منهم من عرف أيضا حركية أفقية و حركية جغرافية لأسباب مهنية و حركية بين المؤسسات و هذا ماسنستشفه جيدا من قراءة مختلف المسارات الوظيفية

[318] حسن الساعاتي "علم الاجتماع الصناعي"دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت/ الطبعة الثالثة 1980.

لهؤلاء المبحوثين: فمثلا المبحوث رقم 01 كل الترقيات الوظيفية التي تحصل عليها تمت بشركة وحيدة هي شركة سوناطراك بآرزيو، فقد بدأ مساره الوظيفي كمهندس ـ باحث و بقي كذلك لمدة سنتين ليصبح رئيس مصلحة و مسؤولا عن تسيير حجم عمالي يقدر بـ54 عاملا وهذا لمدة سنة (01) واحدة ثم في حركة صاعدة أخرى يتقلد منصب أعلى ليصبح رئيس دائرة و مسؤولا عن 100 عامل، ثم ينتهي مساره الوظيفي بمنصب مدير مخبر لمدة سنة واحدة متقلدا مسؤوليات أعلى مرتبطة بالبحث والتنمية على مستوى الشركة.

و هنا يمكن ان نسجل بوضوح "حركية وظيفية عمودية صاعدة" قوية وسريعة بالنظر إلى قصر الفترة التي لم تتجاوز ست (06) سنوات والتي حدثت بين 1981 و 1987 وتمكن فيها هذا المبحوث من الصعود القوي في تقلد المناصب الوظيفية والمسؤوليات و من اكتساب تجارب مهمة في التسيير والتحكم في ميكانيزماته وآلياته بالنظر إلى حجم المسؤوليات وحجم الشركة في حد ذاتها.

و نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 05 الذي بدأ مساره بمجرد عامل ينتمي إلي فئة التنفيذ و مختص في صناعة الأنابيب حيث بقي يزاول هذه المهنة لمدة أربع(4) سنوات متنقلا بين المؤسسات الخاصة، ليصبح رئيس عمال « Contre -Maitre » و مسؤولا عن تسيير 180عاملا بشركة « Altra » المختلطة بآرزيو، ليجد نفسه مراقب أول « superviseur » و مسؤولا عن تسيير حجم عمالي يقدر 1800 بمنصع الحجار بعنابة لمدة ثلاث(3) سنوات، ونفس المنصب تقلده بشركة سوناطراك بالجنوب لكن بحجم عمالي أكبر يقدر بـ 2000 عامل ولمدة خمس(5) سنوات وهذه المعطيات تحملنا على تسجيل ثلاث (3) أشكال من الحركية: **أولا** قوة "الحركية بين المؤسسات" **وثانيا** قوة "الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة" و التي استغرقت فترة طويلة جدا بالمقارنة مع المبحوث رقم 01 وحتى مع المبحوث رقم 03 وهي تقدر بـ 14 سنة وتعبر عن قوة التجربة المهنية وطولها وثرائها خاصة بالنظر إلى المسؤوليات الضخمة في التسيير للأحجام العمالية الكبيرة والمتراوحة بين 180 و 2000 عامل وأهمية حجم الشركات نفسها **وثالثا** حدوث "الحركية الجغرافية" لأسباب مهنية، حيث تنقل المبحوث عدة مرات من آرزيو إلى عنابة إلى الجنوب و مكث علي مستواها.

أما المبحوث رقم 03 فهو لا يبتعد عن هذا المنحى فهو الآخر عرف "حركية بين المؤسسات" « SNMC / SOMIRI / SNTF…ect » و اتسم مساره الوظيفي بقوة حضور "الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة" فقد بدأ عمله بمجرد موظف مكتب بشركة

« SNMC » و هو لا يزال طالبا، ليصبح مباشرة ومن أول تعيين له رئيس مصلحة المالية والمحاسبة و مسؤولا عن تسيير حجم عمالي يقدر بـ 2500 عامل بمجرد تحصله على الشهادة العليا، وهذا بالنظر إلى تاريخه المهني على مستوى هذه المؤسسة و بقي لمدة سنتين في هذا المنصب ليتم نقله إلى وهران بفرع تابع لنفس الشركة « SNMC » بناءا على طلبه لكنه بقي لفترة وجيزة لم تتجاوز ست (6) أشهر ليترك العمل نهائيا بهذه الشركة، ويبدأ العمل مع مؤسسة مختلطة أخرى متقلدا منصب المدير المالي و مسؤولا عن حجم عمالي يقدر بـ 130 عامل أغلبهم من الإطارات العليا وقد قدرت فترة العمل بهذه الشركة بخمس (5) سنوات. و هنا المنحى يعبر عن نفس الدلالات والمعاني بالنسبة لهذا المبحوث حيث نسجل أيضا أربع(4) أشكال من الحركية : **الأول** قوة "الحركية بين المؤسسات" **الثاني** قوة "الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة" وتنامي مستوى المسؤوليات والتجربة المهنية الطويلة وقوتها والمقدرة بـ11سنة والتي تدل على التحصيل القوي للمعارف والدراية في التسيير المالي و المحاسباتي للمؤسسات والشكل **الثالث** هو حدوث "الحركية الجغرافية" لأسباب مهنية ودون أن ننسي الشكل **الرابع** وهو الحركية الأفقية.

ومستخلص هذه الحقائق يتمثل في قوة حضور "الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة" بالنسبة للمبحوثين الثلاث (01، 03، 05) المعنيين بالعمل على مستوى المؤسسات قبل فعل الإنشاء، منهم مبحوثين إثنين اتسم مسارهما بقوة حضور "الحركية بين المؤسسات" و"الحركية الجغرافية" الناتجة عن أسباب مهنية و"الحركية الأفقية" و طول التجربة المهنية وتنامي المسؤوليات ، أما المتبقي من المبحوثين، فنذكر أنه غير معني بالعمل على مستوى المؤسسات قبل فعل الإنشاء.

و فيما يتعلق بالأسباب التي كانت وراء تعرض المبحوثين إلى مواقف التغيير المرتبطة بالمؤسسات والمناصب الوظيفية و حسب ما جاء به المبحوثين، فهي تعود حسب رقم 01 إلى النظام الترقوي الذي حظي به على مستوى شركة سوناطراك وما كانت تمنحه من مزايا وحوافز، فبفضلها تمكن من إنجاز هذه "الحركية العمودية الصاعدة" من الأسفل إلى الأعلى، أما رقم 03 فعلل تعرضه إلى موقف تغيير المؤسسة الأولى إلى عاملين : الأول مرتبط بطبيعة شخصية رئيسه الهرمي المتسلطة والمستعبدة والتي لم تكن تملك الكفاءات اللازمة حسب رأيه مما دفعه إلى تقديم طلب نقل من العاصمة إلى وهران ثم ترك المؤسسة نهائيا و توجه إلى العمل بمؤسسة أخرى و الثاني مرتبط برغبته ورغبة زوجته الجامحة في

إنشاء مشروع خاص ودخول عالم المال والأعمال، وحسب رأينا فإن الموقف السلبي الذي تعرض له المبحوث في سياق تعامله مع رئيسه الهرمي هو الذي كان وراء إصراره على إنشاء مشروعه الخاص، و أخيرا رقم 05 الذي أرجعها إلى أسباب مهنية و ضرورات الحياة التي فرضت عليه مواقف التغيير هذه.

و لدينا متغير آخر أردنا اختباره يصب في نفس منحى الحركية المهنية وهو محاولة معرفة ما إذا كان المبحوث قد سبق له و أن اشتغل بالمؤسسات الإدارية المرتبطة بالسلطات المحلية و الجهوية والوطنية مثل البلدية، الدائرة، الولاية،...الخ أو المؤسسة العسكرية وإن تقلد على مستواها مناصب وظيفية عليا، فجاءت النتائج معبرة بالسلب المطلق، المترجم بوضوح في الجدول التالي :

الجدول رقم 60 : عمل المنشئ بالمؤسسات الإدارية

الحالات	عمل المنشئ بالمؤسسات الإدارية للدولة
الحالة رقم 01	لا
الحالة رقم 02	لا
الحالة رقم 03	لا
الحالة رقم 04	لا
الحالة رقم 05	لا
المجموع	5 ح

يكشف الجدول عن الغياب الكلي لمتغير العمل على مستوى المؤسسات الإدارية المرتبطة بالسلطات المحلية أو الجهوية أو الولائية، فجميع أفراد العينة في هذه الدراسة لم يسبق لهم العمل إطلاقا بمثل هذه المؤسسات لكن هناك العديد من الباحثين يشيرون إلى أهمية هذا العامل وأهمية تواجد المبحوث على مستوى هذه المؤسسات الإدارية المدنية والعسكرية ودورها في تحضير المنشئ ودفعه نحو فعل الإنشاء لما توفره من مزايا و تسهيلات مرتبطة بالجانب المعلوماتي و النظام الإداري و بسلطات اتخاذ القرار.

بقي أن نعرف طبيعة التطلعات و الإنتظارات السابقة للمبحوثين قبل أن يصبحوا منشئين و إن كانت المناصب الوظيفية التي تقلدوها خلال مساراتهم الوظيفية قد استجابت و ارتقت إلى مستوى طموحاتهم و هذا ما سنحاول إدراج معطياته في الجدول التالي :

الجدول رقم 61 : استجابة المناصب الوظيفية لتطلعات المبحوثين وطبيعتها

الحالات	استجابة المناصب للتطلعات	طبيعة التطلعات أو الإنتظارات
الحالة رقم 01	نعم	تحقيق الذات : أن أكون مهما، مسؤولا، أن تكون لدي هيبة، أن أتطور وأرتقي في السلم الاجتماعي فأنا أكره الجمود و اللاـ تطور.
الحالة رقم 02	غير معني	غير معني
الحالة رقم 03	نعم	الترقية، المكانة و الهيبة الاجتماعية و الاحترام المهني.
الحالة رقم 04	غير معني	غير معني
الحالة رقم 05	نعم	إتقان مختلف النشاطات المرتبطة بالبناء المعدني والصيانة الصناعية /الترقيات التي تحصلت عليها في مختلف الشركات العامة والخاصة أثرت علي مساري المهني.

قراءة الجدول تشير إلى وجود ثلاث مبحوثين عبروا بالإيجاب عن هذه الاستجابة وهذا يمس كل الفئة المعنية بمواقف التغير التي عرفوها على مستوى المؤسسات والمناصب الوظيفية على حد سواء خلال مساراتهم المتميزة بقوة حضور الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة والتي سمحت لهم بالارتقاء و التدرج من الأسفل إلى الأعلى، و بالتالي حققت لهم أهم تطلعاتهم و انتظاراتهم التي يربطها كل المبحوثين بتحقيق الذات والهيبة والمكانة الاجتماعية والاحترام والنجاح والإتقان المهني كما هو بارز و واضح في الجدول أعلاه مقابل حالتين هما أصلا غير معنيتان بهذا المتغير.

على العموم و في ختام هذا الجزء المهم هو أن ندرك و نفهم العلاقة بين مواقف التغيير علي مستوى الوظيفة و المؤسسة سواء كان ذلك بشكل إرادي أو إجباري ودور هذه المواقف التي تعرض إليها المبحوثين خلال مساراتهم الوظيفية في تحقيق الإنفتاح علي التوجه المقاولانتي و بالتالي تحضيرهم و دفعهم إلى فعل الإنشاء والذي اختص حضوره القوي بالنسبة لثلاث مبحوثين في هذه الدراسة، و بالتالي فهم يمثلون الفئة التي عرفت تنوع وثراء في أشكال الحركية: من "حركية بين المؤسسات" إلى "حركية وظيفية عمودية صاعدة" و "حركية أفقية" و "حركية جغرافية" والتي تدل في مجملها على قوة التحصيل و التراكم الكبير للمعارف و الكفاءات والدراية المرتبطة بتسيير المؤسسات، و الأكيد أن هذه التجارب المهنية القوية لها دور حاسم في خلق الحافز المقاولاتي لديهم وتدعيم الإصرار وتوجيهه ودفعه نحو فعل الإنشاء، خاصة عندما يشعر المعني بقوة تحكمه في صيرورة سير المؤسسات و القدرة في تسيير دواليبها. و الآن نصل إلى معالجة موقف التغير الثالث الذي تعرض إليه المبحوثين في مساراتهم المهنية والمرتبط بثقل عدد وتنوع أرباب العمل الخواص والرؤساء الهرميين العموميين الذين دخلوا معهم في علاقة سلطة، علاقة رؤساء و مرؤوسين حكام و محكومين و عملوا تحت إمرتهم وقيادتهم و ما يمكن أن يكونوا قد حصلوه من تجارب قيادية في هذا السياق.

6 – 2 - 3 مواقف تغير الرئيس الهرمي أو رب العمل وتعددها

سنحاول في هذا المكون أن نركز على أهمية و ثقل عدد و تنوع الرؤساء الهرميين أو أرباب العمل « patrons connus » الذين دخل معهم المبحوث في علاقة سلطة وعمل تحت قيادتهم حيث سنتفحص الرابط الذي يمكن أن يوجد بين هذا المتغير أو الموقف المرتبط بتغير الرئيس الهرمي وعدد المرات التي خضع فيها إلي ذلك (مضطرا مكرها أو راغبا) و ثقله و بين بروز الميل نحو فعل الإنشاء وبروز سلوكيات مقاولاتية.

في الواقع هذه الجزئية ما هي إلا تكملة لما عولج في سياق الحركية المهنية و مواقف التغير المرتبطة بالنشاط الوظيفي أو المهني المهيمن، و بتغير المؤسسات التي تعرض إليها المبحوث خلال مساره المهني و كل المعطيات المتحصل عليها والمرتبطة بموقف تغير رب العمل أو الرئيس الهرمي وتعدد ذلك، ندرجه مجملا في الجدول الآتي:

الجدول رقم 62 : متغيرات مرتبطة بتغيرات رب العمل وتعدد علاقات السلطة

الحالات	التعامل مع أرباب عمل خواص و رؤساء عموميين			
	خواص	نمط حكمهم	عموميين	نمط حكمهم
الحالة رقم 01	لا	غير معني	نعم	أتوقراطي
الحالة رقم 02	لا	غير معني	لا	غير معني
الحالة رقم 03	لا	غير معني	نعم	ديموقراطي/أتوقراطي
الحالة رقم 04	لا	غير معني	لا	غير معني
الحالة رقم 05	نعم	أتوقراطي	نعم	أتوقراطي
المجموع	4 ح (لا) / 1ح (نعم)	4ح (غ معني)/ 1ح (أتو)	3ح (نعم) / 2ح (لا)	2ح (غ معني) /3ح (أتو) منها 1(+ ديمو)

الحالات	خصائص تجربة التعامل مع الخواص حسب المنشئين	
الحالة رقم 05	تقييم التجربة	كنت صانع أنابيب بمؤسسة خاصة اسمها « SAMI » والعديد من المؤسسات الخاصة الأخرى التي كانت تعود لبعض المهاجرين والذين هم من الأوائل الذين جاءوا للاستثمار في تلك الحقبة التي تعود إلي نهاية السبعينات و بداية الثمانينات بأرزيو في ميدان البناء المعدني و الصيانة الصناعية كان يعد مجالا جديدا. التقييم : إيجابي لقد طورت درايتي « savoir-faire » وتراكمت لدي الكثير من المعارف المرتبطة بنشاط المؤسسة خاصة من خلال العمل مع الشركات الأجنبية المتخصصة في مجال البناء المعدني والصيانة الصناعية.
	الاكراهات	ـ تنفيذ العمل بدون نقاش ،لم يكن من الممكن أن أضيف أي تعديلات للعمل المنفذ ـ صعوبة الحصول علي ترقيات مهنية التي تكاد تنعدم / ـ الكثير من العمل دون توقف يصل إلي حد الاستغلال فالقطاع الخاص يفرض علي عماله الكثير من الأشياء مثل العمل أيام الراحة فالأولوية تبقي مصلحته. لكن يجب الإشارة إلي أن العمل مع الخواص الأجنبيين يختلف فلقد تعلمنا مع الشركات الأجنبية العمل الحقيقي ، تعلمنا معني الصناعة ، الدراية ،الالتزام واحترام الشروط والآجال والتقدير و العرفان...الخ
	العناصر المضافة	ـ العمل مع الخواص يعلم المسئولية واللاـ تهاون و اللا ـ أخطاء في تنفيذ الأعمال و الحرص الدائم علي إتقان الأعمال وإلا يعرض صاحبه للعقاب أو للطرد وهذا ما يجعله دائما يقظا وفي نفس الوقت غير مرتاح نفسيا وبحث عن الآمان و الاستقرار النفسي / ـ العمل مع الشركات الأجنبية يجعلك تدريجيا ندا لهم وينمي لديك الرغبة المقاولاتية ،الرغبة في خلق مشروعك الخاص خاصة عندما تصل إلي درجة مرتفعة من الإتقان المهني والدراية المعمقة فهذا يعطيك الاعتقاد باليقين في قدراتك علي دخول مغامرة الأعمال و الصناعة والنجاح في ذلك.
الحالات المتبقية (رقم 01 – 02) غير معنية		

تابع الجدول السابق

الحالات	خصائص تجربة التعامل مع الرؤساء العموميين حسب المنشئين	
الحالة رقم 01	تقييم التجربة	جيد و إيجابي جدا علي كل المستويات بالرغم من اتصافهم بالجمود و مقاومة التغيير
	الاكراهات	التصلب و اللا ـ مرونة في إدارة الشركة و قوانينها
	العناصر المضافة	الثقة بالنفس ، إتقان العمل ، أن تكون مسئولا محترما، الحصول علي المكانة الاجتماعية الكبيرة والتطور.
الحالة رقم 03	تقييم التجربة	مهم و واعد مع شركة (someri) الذي كان العمل معها مفيدا جدا والعكس تماما مع شركة (snmc) الذي كان سلبيا للغاية مما دفعني إلي تقديم طلب نقل إلي وهران.
	الاكراهات	مع شركة (someri) واجهنا مشكل المركزية فكل شيء يمر ويوقع في العاصمة فلم تكن هناك استقلالية علي الإطلاق في أخذ القرارات لكن مناخ العمل المتصف بالكفاءة و الدراية كان يعوض ذلك بقوة أما العمل مع شركة (snmc) فبالإضافة إلي البيروقراطية فقد كان يتسم بالجمود والجهل نظرا لتعيين رؤساء هرميين لا يتصفون بالكفاءة و الدراية الضروريتين (المشكل الذي عانيت منه شخصيا
	العناصر المضافة	الكثير من التجارب و المعارف و الاتصالات خاصة مع (someri) نظرا للتأطير العالي الذي تتميز به هذه الشركة المختلطة (النخبة المتخصصة المتسمة بالدراية المعمقة والتجارب الهائلة).
الحالة رقم 05	تقييم التجربة	اكتساب الكثير من التجارب الثرية جدا و المتعلقة بالبناء المعدني خاصة مع مصنع الحجار بعنابة ، وسوناطراك بالجنوب و شركة (altra) بآرزيو و وجود أجانب بهذه الشركات.
	الاكراهات	إعطاء سلطة المناصب العليا لأشخاص لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة و المرتبطة بمجال الاختصاص مما يخلق الكثير من العراقيل لمرؤوسيهم و يعمل علي تجريدهم من روح المبادرة. فلا يمكن الذهاب بعيدا معهم.
	العناصر المضافة	التعرف علي قدراتي الحقيقية في مجال البناء المعدني و الصيانة الصناعية ،التموقع في مرتبة الند بالمقارنة مع الآخرين الذين يملكون الدراية و التخصص العاليين خاصة عندما تجد ارتياحا كبيرا من تقييم الأجانب لعملك فهذ يمنحك العامل البسيكولوجي الدافع و المحفز في مسارك المهني.
الحالتين رقم 02 و رقم 04 غير معنيتين		

المعطيات المجسدة في الجدول أعلاه تدفعنا إلى استخلاص عدة حقائق نوجزها كالتالي:

1°/ ثلاث من مبحوثي هذه الدراسة دخلوا في علاقات سلطة و قوة مع رؤساء هرميين تابعين للشركات الوطنية العمومية وتعرفوا على طبيعة علاقة الرئيس و المرؤوس، علاقة الحاكم والمحكوم و هم ممثلين في رقم (01، 03، 05) و هم في الواقع ينتمون الي الفئة الأجيرة و المعنية سابقا بالعمل الوظيفي علي مستوي مختلف المؤسسات، مقابل مبحوثين (2) لم يعرفا إطلاقا هذا النوع من العلاقة، لأنهما غير معنيان أصلا بالعمل الوظيفي و المأجور و لم يجربا قط أن يكونا أجراء .

2°/ بالنسبة للفئة المعنية بعلاقات السلطة و المتكونة من ثلاث حالات نجدها قد عبرت عن عدة حقائق ونتائج نرتبها كالآتي :

أ/ جميع مبحوثي هذه الفئة تعرضوا إلى مواقف تغير في علاقة السلطة أكثر من مرة و من خلال تعاملهم مع عدة رؤساء هرميين عموميين و حتى منهم من دخل أيضا في هذه العلاقة مع أرباب

عمل خواص كما هو الحال مع المبحوث رقم 05 الذي تعامل مع الخواص و العموميين معا في هذا الشأن.

ب/ جميعهم صرحوا أن الحكم المسيطر في التعامل مع الرؤساء الهرميين التابعين للشركات الوطنية العامة أو أرباب العمل المنتمين إلى المؤسسات الخاصة إنما هو النمط الأتوقراطي المستبد مع وجود صفة الاستغلال بالنسبة للخواص، ما عدا المبحوث رقم 03 الذي أشاد بنمط آخر وهو النمط الديموقراطي الذي تعرف عليه مع الشركة المختلطة « SOMIRI » لما وفره له هذا النمط من مناخ بسيكولوجي مريح داخل الجماعة، الموحي بالرضي « Satisfaction » والعلاقات الإنسانية الجيدة بين أعضاءها والذي ساعده بقوة حسب ما يقول في تحسين إنجاز المهام والارتقاء والتطور. لكن يبقى النمط المسيطر بالنسبة له إنما هو الأتوقراطي و المرتبط بالشركات العمومية الأخرى خاصة « SNMC » وهذه المصطلحات تحمل نفس الدلالات والمعاني التي جاءت في الأبحاث الأولى لكل من "كيرت ليفين" « Kurt Lewin » و "رونالد لبيت" « Ronald Leppitt » التي ميزت بين ثلاث(3) أنماط من الحكم: الأتوقراطي، الديمقراطي والفوضوي « laisser-faire »[319] و جهودهم دخلت في تكوين المصدر السيكولوجي في دراسة الجماعات الصغيرة وعملوا على خلق الجماعات التجريبية في المعمل أو التنظيم و دراسة سلوك الفاعلين و اتجاهاتهم ...الخ.

ج/ جميع أفراد هذه الفئة المعنية بعلاقات السلطة تقيم تجاربها في التعامل مع الرؤساء الهرميين وأرباب العمل الخواص بالإيجابية والمفيدة جدا بالرغم من الإكراهات المواجهة في هذا السياق والمواقف السلبية التي تعرض إليها البعض منهم، وهذا ما نستشفه كما من تصريحات المبحوثين أنفسهم المرتبة في الجدول أعلاه، فالمبحوث رقم 01 تورط في عدة علاقات سلطة مع الرؤساء الهرميين لشركة سوناطراك وهو يقيمها بالتجارب الجيدة والإيجابية والمفيدة جدا لمساره المهني ولقراره الحاسم باتجاه فعل إنشاء مؤسسة فهو اكتسب الكثير من المعارف والدراية المتخصصة في التسيير، هذا بالرغم من المشاكل العديدة التي تعرض إليها من طرفهم خاصة في نهاية مساره الوظيفي على مستوى الشركة حيث يصف البعض منهم بالمستبدين جدا و الأتوقراطيين والمستحوذين بشكل حصري على السلطة والبعض منهم بالجمود والخوف من التغيير ومقاومته فأغلبهم تحولوا حسب رأيه إلى آلات منفذة مجردة من روح المبادرة، وهذا ما اضطره حسب ما يقول إلى تقديم استقالته في 1987 ودفعه بقوة إلى التفكير في إنجاز مشروعه الخاص، المبحوث

[319] Kurt Lewin /Ronald Leppitt / White
Ouvrage de François Petit et Michel Dubois « introduction à la psychologie des organisations » DUNOD , PARIS , 1998 .

رقم 03 يصف تجربته مع شركة « SOMRI » بالمهمة والمفيدة والراقية جدا فهناك وجد حسب رأيه الفكر الثاقب وتعلم الاهتمام بالتفاصيل والدقة وتنمية الدراية في إطار نمط حكم ديمقراطي موفر للمناخ البسيكولوجي المريح للعمل ولنسج العلاقات الاجتماعية الجيدة و إتاحة النقاشات الديمقراطية بين فاعلي المؤسسة دون أي عقدة، مما ساعد على إنجاز الكثير من الأعمال الناجحة علي مستوي هذه المؤسسة حسب ما يؤكده شخصيا، لكن على العكس تماما بالنسبة لشركة « SNMC » خاصة مع رئيسه الهرمي الأخير على مستوى العاصمة والذي يصف علاقته به بالسلبية جدا فهو حسب رأيه، شخصية مستبدة و غير مؤهلة على الإطلاق لتقلد مثل هذه المناصب العليا التي تحتاج إلى قادة من نوع فريد ولم يكن هناك أدنى توافق معه، هذا ما شكل سببا حاسما في تقديم طلب نقله إلى فرع تابع للشركة بوهران وأيضا دفع به نحو التفكير في إنجاز مشروعه الخاص (النقطة الإيجابية في التجربة حسب رأيه)، أما المبحوث رقم 05 هو الآخر يقيم تجربته بالجيدة والمفيدة جدا سواء ارتبط الأمر بأرباب العمل الخواص أو الرؤساء الهرميين، فلقد تورط هذا المبحوث في العديد من علاقات السلطة والقوة و تعرف على العديد من الرؤساء المرتبطين بالشركات العمومية الكبيرة الحجم مثل مصنع الحجار بعنابة، شركة سوناطراك بالجنوب، شركة « Altra » المختلطة بآرزيو و تلقى على مستواها العديد من الترقيات والمسؤوليات، حيث إنتقل من مجرد صانع أنابيب إلى رئيس عمال إلى مراقب أول، مما يدل علي ثراء مساره المهني ، هذا ما كان مفيدا بالنسبة له و مكنه من التحكم في التسيير للمؤسسات والمستخدمين، مما ولد لديه الميل المقاولاتي و كان عاملا محضرا ومساهما في دفعه نحو الإقدام على الدخول في مغامرة الأعمال وفعل إنشاء المؤسسات، و يبقى هذا المبحوث الوحيد الذي تورط في علاقات سلطة مع أرباب عمل خواص "كانوا من المهاجرين الأوائل" الذين جاءوا من فرنسا إلى آرزيو للاستثمار في المنطقة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات(80) وكان مجال البناء المعدني والصيانة الصناعية لا يزال جديدا آنذاك مما ساعده على اكتساب الدراية التي مكنته من إتقان المجال والتحكم فيه ولهذا فهو يقيم هذه التجربة بالإيجابية والمفيدة جدا.

د/ أهم الإكراهات التي واجهتها هذه الفئة المعنية بعلاقة السلطة في هذه الدراسة تتمثل في التصلب و اللا- مرونة في نظام الشركة و قوانينها حسب المبحوث رقم 01 والمركزية و انعدام الاستقلالية في اتخاذ القرارات على المستوى الجهوي والبيروقراطية والجمود وحتى الجهل بالنسبة للمبحوث رقم 03 و اللا- عدالة في الارتقاء إلى المناصب العليا التي تبقى مغلقة أمام جموع العمال بالنسبة للتعامل مع الخواص حسب المبحوث رقم 05 فالذي يهمهم هو تنفيذ الأوامر بدون نقاش والعمل دون توقف إلى حد الاستغلال، و بالطبع كل هذه الإكراهات هي ضاغطة تحد من روح المبادرة

وتشيع مناخ بسيكولوجي غير مريح للعمل مما يكون قد سبب لديهم النفور من هذا الجو ومحاولة الابتعاد عنه بالتفكير في الإقدام على إنجاز مشاريع خاصة بهم وبالتالي ربما هذا ما يكون قد ساهم في توليدمثل هذا الإنفتاح علي التوجه المقاولاتي و الإقدام على فعل الإنشاء.

و/ العناصر التي أضافها التعامل مع الرؤساء الهرميين العموميين أو أرباب العمل الخواص بالنسبة للفئة المعنية بعلاقات السلطة تشير في مجملها إلى إضافات متنوعة و جد إيجابية ومفيدة أضيفت إلى شخصيات المبحوثين عموما، وهذا يتضح من خلال ما هو مجسد من تصريحات على مستوى الجدول أعلاه، فالمبحوث رقم 01 يتحدث عن الثقة بالنفس وإتقان العمل وتحصيل المكانة الاجتماعية والاحترام والتقدير والتطور، ولا يبتعد عنه كثيرا المبحوث رقم 03 الذي يؤكد على تعدد المعارف و الاتصالات و اتساع شبكتها وكثرة التجارب ونوعيتها الرفيعة خاصة مع شركة « SOMRI »، ونفس المعاني نجدها مع المبحوث رقم 05 الذي يشير إلى تحصيل الدراية والتعرف على إمكانيات وقدرات الذات وحدودها في مجال الاختصاص مما يعزز عنصر الارتياح والثقة على المستوى السيكولوجي، كما يضيف أن العمل مع الخواص لا يرحم ويعلم الحذر والمسؤولية و اللا – تهاون و اللا- أخطاء في تنفيذ المهام و إلا يتعرض الشخص إلى الطرد أو يكون عرضة للمهانة باستمرار، أما التعامل مع الشركات الأجنبية فهو يمنح الشخص درجة عالية من الإتقان المهني والدراية المتخصصة مما يعزز الثقة لديه و يرفعه إلى مستوى الندية « égalité » في التعامل معهم و ينمي لديه اليقين في قدراته على دخول مغامرة المال و الأعمال و الصناعة بنجاح و تفوق.

و هكذا يتضح أن مجمل العناصر المضافة إلى شخصيات المبحوثين هي عناصر إيجابية و تعبر عن صفات نجاح القائد والقادة و الأكيد أنها ساهمت بشكل أو بآخر في بروز الميل نحو فعل الإنشاء و إنجاز المشاريع و بالتالي ساعدت على انبثاق سلوكيات مقاولاتية.

إن النتائج المستخلصة من كل هذا العرض نجدها مقنعة إلى نسبيا وتؤكد فرضية أهمية الحركية المهنية في هذا المكون المرتبط بثقل عدد الرؤساء وأرباب العمل وتنوع علاقات السلطة لديهم و علاقته بميلاد و تنمية اليقظة المقاولاية و الإنفتاح نحوها و بالتالي نحو فعل الإنشاء للمؤسسات و هي توضح و لو جزئيا إلى أي حد هذا المكون مهم في بروز سلوكيات مقاولاتية والدفع نحوها بالنسبة للحلات الثلاث المعنية بهذا المؤشر، نظرا لما حصله مبحوثي هذه الحالات من نماذج متنوعة من علاقات السلطة و أنماط الحكم و ما يكون قد ولد لديهم من حرمان نظرا لإبعاد بعضهم عن مراكز القرار كما هو االحال بالنسبة لرقم 01 و رقم 03 هذا من جهة و من جهة أخرى لما اكتسبه كل مبحوث من تجارب في هذا المضمار ساعدته على التحكم في مقومات هذه

العلاقة والتلاعب بـ "مناطق الشك" و استخدام "السلوك الإستراتيجي" في رهان السلطة، فالأكيد أن ما تعرف عليه المبحوثين من نماذج مختلفة من الرؤساء الهرمين أو أرباب العمل وعلى خصائصهم الشخصية المتميزة أثرت على سلوكياتهم و تصرفاتهم، فهم في النهاية نماذج حية من القادة المسيرين للمؤسسات و الأكيد أن التأثير وارد جدا بهذا الشأن.

و يجدر بنا الإشارة في هذا السياق وبحكم الاختصاص في العمل والتنظيم أن السلطة ليست صفة شخصية مثل الاستقلالية وإنما هي علاقة مع الآخر، علاقة قوة، علاقة رئيس و مرؤوس، حاكم و محكوم، آمر و مأمور و هذا يحيلنا مباشرة إلى مفاهيم "ميشال كروزي" و"فريد برغ" و التحليل الإستراتيجي للسلطة وكتابهما[320] الذي يمثل نموذج عام ويقدم مقاربة متكاملة و وافية في تحليل السلوك الإستراتيجي للفاعلين، فأعضاء التنظيم هم فاعلين حيويين ينسجون بينهم علاقات إستراتيجية للسلطة، مراقبين لمناطق الشك « Zones d'incertitudes » و يملكون هامش من الحرية « Marge de liberté » قد يكبر أو يصغر حجمه لكن أبدا لا ينعدم، هذا الهامش من الحرية متروك من طرف التنظيم الذي لا يمكن له أن يضبط رسميا كل شيء، فتنفلت مناطق الشك من المراقبة الرسمية و لهذا يقوم الفاعلين بتنمية إستراتيجيات بعقلانية محدودة « Rationalité limitée »[321] من أجل تكيفات ثانوية، فالسلطة هنا هي علاقة قوة كما أشرنا سابقا، علاقة تبادل و تفاوض بين الفاعلين المترابطين بمعنى أن كل واحد بحاجة للآخر من أجل تحقيق هدف التنظيم (المؤسسة)المتمثل في إنتاج السلع و الخدمات و الحصول على أهدافه الشخصية في نفس الوقت، فالفاعل يحاول هنا أن يبادل ما لديه في عملية التفاوض التي يساوم فيها من أجل تحقيق ذلك (الأهداف الشخصية) لكن أيضا لا يجب أن ننسى أنها علاقة "غير متوازية"[322].

طبعا نحن لا نريد أن نتعمق في التحليل الإستراتيجي للسلطة فهذا ليس موضوعنا ولا هدفنا، أردنا فقط توضيح فئة المبحوثين المعنية بعلاقة السلطة، و الأكيد أنها تعرفت على معاني السلوك الإستراتيجي وعايشت علاقة السلطة و عرفت معنى الرئيس و المرؤوس معنى الحاكم و المحكوم معنى الأوامر و التنفيذ و استوعبت أكثر معاني القوة و السلطة المرتبطة بذلك وتعلمت سلوكيات معينة مكنتها من التعامل مع مناطق الشك المتاحة و الالتزام بمناطق اليقين في التنظيم واستخدام العقلانية المحدودة وهامش الحرية و التفاوض و المساومة من أجل تحقيق الأهداف الشخصية،

---

[320] Michel Crozier / Erhard Fried berg « l'acteur et le système » Editions du Seuil, 1977.

[321] العقلانية المحدودة مصطلح أدخل من طرف مارش و سيمون ثم تداوله ميشال كروزي وغيره من الباحثين و هو يعني أن الفاعل لا يستطيع تطبيق الحل الأمثل المطابق للعقلانية من أجل الحصول على أهدافه بسبب إكراهات التنظيم الضاغطة و لهذا فهو يعتنق أول حل يستجيب لأدنى شروط الرضى بالنسبة لأهدافه الشخصية التي يسعى إلى تحقيقها في إطار رهان السلطة.

[322] François Petit et Michel Dubois « introduction à la psychologie des organisations » DUNOD , PARIS , 1998 .

طبعا الأكيد أن المبحوثين لا يدركون هذه المصطلحات بمعناها الأكاديمي المفسر أعلاه لكن يقينا أنهم عايشوا الوقائع الإكراهية لهذه العلاقة واستوعبوا معانيها ودلالاتها وتعرفوا على الخصائص الشخصية لمختلف الرؤساء الهرميين أو أرباب العمل وتعرفوا على أنماط الحكم لديهم مما يكون قد أثر على سلوكياتهم و تصرفاتهم و أدى في النهاية إلى بروز سلوكيات مقاولاتية تحاكي سلوكيات القادة المتعرف عليهم في سياق هذا المسار وفتح الأذهان نحو التفكير في الإقدام على فعل إنشاء المؤسسات وتأسيس المشاريع الخاصة وتحقيق الاستقلالية و التحرر من التبعية و سلطة الآخر خاصة إذا كان أوتوقراطيا مستبدا متحكما في مصير الآخرين و هذا ما يدفعنا إلى استخلاص حقيقة أخرى مهمة في إطار هذا المكون بالنسبة دائما للفئة المعنية بعلاقة السلطة و هو بروز حافز الاستقلالية « Autonomie » بعد رفض سلطة الآخر، فالشخص عندما يدخل في علاقة سلطة مع رئيسه الهرمي، هناك من يشعر بشرعيته و يقبله رئيسا عليه، و هناك من يرفض ذلك ولا يعترف به رئيسا حتى و إن كان يملك شرعية التعيين الرسمي، لهذا يتجه شعوره نحو رفض سلطة هذا الرئيس، و بالتالي يتطلع إلى الانفلات من هذه العلاقة و التحرر منها بأي شكل من الأشكال وقد يتطلع بشكل مباشر إلى الاستقلالية.

ولتدعيم هذا المنحى أكثر و دون الخروج عنه نورد التفسير الذي قدمه كل من "فرفرة محمد ياسين" و "عكروف و سويدي"[323] في مقال حول المقاولين وإنشاء المؤسسات [324] و الذي نجد فيه ما ينطبق على بعض الحالات المبحوثة في هذه الدراسة، فهو يصب في نفس التعليل المجسد أعلاه و هو أن الإطار القديم الذي كان موظفا علي مستوى الشركات الوطنية الكبيرة الحجم والتابعة للقطاع العام عندما يحرم من ممارسة السلطة ويبعد عن مراكز اتخاذ القرار، يولد لديه شعور برفض سلطة الآخر و عدم الاعتقاد في شرعيته و بالتالي رفض الخضوع له، فيصبح محركا بروح الاستقلالية و السيادة و المبادرة، و بالتالي يصبح العمل في إطار نشاطه الوظيفي الأساسي المرتبط بالمؤسسات يجسد بالنسبة إليه الخضوع و الخنوع و قمع كل مبادرة في حين أنه يعتبر نفسه حسب مفهوم "فرفرة" "رجل فعل" ويملك قدرات متميزة بالمقارنة مع من يقوده مما يولد لديه شعور بقدرته على الفعل والإبداع وتحمل المسؤوليات و هذا لا يتحقق إلا من خلال خلق مشروعه الخاص وإدارته والتخلص والتحرر من تبعية التراتب الهرمي، هذا ما وجدناه ينطبق بشكل واضح على المبحوث رقم 01 و هو إطار تقلد عدة مناصب عليا في سلسلة من الدرجات

---

[323] - فرفرة محمد ياسين مدير عام مجلة « Créad » و هو يدرس مع د عكروف بـالمعهد الوطني « INPS » .
- سويدي أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير بجلمعة ملود معمري بولاية تيزيوزو.

[324] R . Suidi / M.Y. Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs, le territoire, et la création d'entreprises : enquête à Boghrni » Les cahiers de créad n° 51/2000 PP 45 – 70 .

الوسيطة على مستوى شركة سوناطراك و هي شركة جد مهمة على مستوى الحجم، لكنه في النهاية اضطر إلى تقديم استقالته بسبب رؤسائه الهرميين، و أيضا نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 03 فهو إطار مختص في المالية و المحاسبة و تقلد هو الآخر مناصب عليا على مستوى شركة « SNMC » الوطنية العامة، و في النهاية اضطر إلى تقديم طلب نقل ثم ترك العمل نهائيا بسبب ما تلقاه من رئيسه الهرمي، و الأكيد أن هذه المعاني يمكن أن تستقرء ضمنيا مع المبحوث رقم 05 الذي تعرف على عدة رؤساء هرميين و عرف سلسلة من الدرجات الهرمية الوسيطة في اتخاذ القرار.

و هذه المعاني و الدلالات نجدها تصب جزئيا في منحى أن الإطار (المبحوث رقم01 و رقم03) يتطلع إلى ممارسة السلطة و يحبذها بقوة في قرار نفسه ولا يقتنع بما يوكل إليه و لهذا ربما يشعر بمرارة الحرمان عندما يبعد عن مراكز اتخاذ القرار خاصة عندما يتوفر علي عنصر الثقة بإمكانات وقدرات الذات وعدم الاعتراف الداخلي أو حتى المعلن بشرعية رئيسه الهرمي، فهذا التفاعل بين الحرمان من ممارسة السلطة و الثقة بالقدرات الذاتية يساهم بقوة في توجيه الشعور العام نحو الإصرار على رفض سلطة الآخر بكل معانيها والتطلع إلي اللا ـ تبعية و التحرر من هذه العلاقة، و بالتالي التطلع إلى الاستقلالية، و ميلاد الرغبة في هذه الاستقلالية يقترن بميلاد الرغبة في امتلاك مؤسسة خاصة به تتيح له تحقيق ما يصبو إليه، و هذا ما نربطه بقوة في بروز الرغبة و الميل إلى فعل إنشاء مؤسسة و الإصرار على إنجاز ذلك و يؤكد هذا المنحى الباحث "جون كلود اتنجر" « Jean claude éttinger »[325] في بحثه عن المظهر السيكولوجي لمنشئ المؤسسة، و الذي يؤكد فيه أن هناك مع الإرادة في تحقيق الذات كحافز مهم، محرك آخر يتم عن طريق ما سماه بالحاجة الملحة للسلطة و هذا الجانب يبرزه بوضوح في ثلاثية من الأشكال المتعاقبة عند الشخص المحتمل في أن يصبح مقاولا و هي : "رفض السلطة – التطلع إلى الاستقلالية و البحث عن سلطة أكبر".

على العموم سنعود إلى السلطة و الاستقلالية لاحقا عندما نصل إلى معالجة العنصر المرتبط بالحوافز التي دفعت المبحوثين إلى فعل الإنشاء وبروز السلوكيات المقاولاتية عموما و منها الحاجة إلى السلطة و الاستقلالية.

[325] Jean Claude Ettinger « le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion / Juin –Juillet - Août 1983.

و الآن ننتقل إلى معالجة المكون الأخير في عامل الحركية المهنية و المرتبط باحتمال تعرض المبحوثين إلى مواقف الطرد أو البطالة و الذي نهدف من ورائه إلى معالجة موقف الانقطاع المهني ودوره في حمل المبحوث على فعل الإنشاء.

6- 2 - 4 الطـرد / البطـالة

و نقصد من وراء تعرض المبحوث إلى مواقف الطرد و البطالة في مساره المهني، التركيز على أهمية الانقطاع المهني و دوره المحفز في اعتماد قرار السلوك المقاولاتي، فالانقطاع حسب رأينا و رأي الكثير من الباحثين أمثال "آلان فايول"[326] يمكن أن يحلل كحالة أو موقف قطيعة، يتعرض إليه الشخص بسبب عوامل خارجية، أي خارجة عن نطاقه وسيطرته ومراقبته ولهذا فإن الانقطاع المهني يمكن أن يؤدي إلى بروز حوافز لديه تسمح له بتصور الفعل في إطار مؤسسة خاصة به، تمكنه من فعل ما لم يتمكن فعله في مكان آخر. لكن حسب النتائج المتوصل إليها في إطار هذه النقطة جزمت كليا بعدم تعرض الحالات المبحوثة إلى مثل هذه المواقف المرتبطة بالطرد أو البطالة و لهذا ينتفي أثر هذين العاملين في خلق الحافز السيكولوجي المحرك و الدافع في اتجاه الإقدام على فعل الإنشاء في هذه الدراسة.

لكن و مع ذلك فمن المهم جدا الإشارة إلى وجود العديد من الدراسات و الأبحاث التي أجريت عن المقاولين و إنشاء المؤسسات و ركزت على هذا البعد و دوره في خلق هذا الحافز السيكولوجي الدافع إلى الفعل المقاولاتي و هو يشمل عموما العوامل السلبية المولدة للرغبة في التحدي و إثبات الذات و هذا يحيلنا مباشرة إلى تفحص مختلف المواقف السلبية التي يمكن أن يكون قد تعرض إليها المبحوث خلال مساره المهني و الحياتي ودورها البارز في خلق هذا الحافز السيكولوجي، ويمكن أن نشير في سياق هذا البحث إلى مبحوثين تعرضا إلى مثل هذه المواقف السلبية وهي تنطبق على رقم 01 و رقم 03 اللذان تم إبعادهما عن مراكز اتخاذ القرار و بالتالي حرما من ممارسة السلطة مما ولد لديهما الشعور بالنفور من رؤسائهم الهرميين و محاولة التخلص و التحرر من تبعيتهم و رفض سلطتهم و بزوغ الحاجة إلى الاستقلالية و امتلاك مؤسسة كسبيل أوحد للتخلص من ذلك.

و قد وجدنا أكثر من ذلك عندما تعمقنا في المسار الحياتي للمبحوث رقم 01 و رجعنا قليلا إلي الوراء، إلي طفولته المبكرة و بداية حياته، فخصائص هذه المرحلة توحي فعلا بأهمية عامل

[326] Alaine Fayolle « la trajectoire de l'ingénieur entrepreneur » Revue Française de Gestion /Novembre, Décembre 1998 PP (113-125) .

الحاجة و الفقر و الحياة المزرية في إنتاج و صنع المقاولين و المنشئين للمؤسسات، فالمبحوث و أخويه معا أصبحوا مقاولين و منشئين للمؤسسات بعدما لم يكن لديهم في الماضي البعيد اي شيء يذكر عندما دخلوا الجزائر في 1963، هربا من البؤس و المهانة التي عايشوها مع الوالدين في المغرب بسبب الأزمة و التوترات السياسية التي ميزت العلاقات بين الجزائر و المغرب آنذاك و إقبال البلدين علي سلسلة من الإجراءات التعسفية في حق الأبرياء، فالجزائر لجأت حينها إلي سلسلة من الطرد الجماعي للمغاربة و يقول المبحوث أنه في سياق هذه الظروف قامت السلطات المغريبية بالحجز علي أملاك والده و تجريده كليا منها فقط لأنه جزائري، و بالتالي لم يستطيعوا الإستفادة نهائيا من أملاك و أموال الوالد، حتى بعد وفاته حيث لم يتم وضع اليد علي الميراث و لم يسوي الأمر إلا مؤخرا عندما تم استرجاع هذه الأملاك حسب تصريحاته، مما يفسر الحياة الصعبة و القاسية التي مر بها وعايشها مع إخوته، حيث اضطر إلي ممارسة أعمال مختلفة منذ الصغر مع إخوته و "كان يقبل بكل ما هو متوفر و متاح لهم من العمل، المهم أن يكون هناك شغل"، فهو يؤكد أنه "مارس أنواع مختلفة من البيع و الشراء، فقد كان يبيع "الدلاع" مع الجد و هو لم يتجاوز 6 سنوات" و كان آنذاك لازال في المغرب بسيدي قاسم، و عندما قرر الدخول إلي الجزائر خاصة مع الأخ الأكبر و ترك الوالدين في المغرب عايش نفس الصعوبة و القساوة حيث يقول أنه مكث في البداية عند خالته في سيدي بلعباس و كان يشتغل أيضا في بيع "الصوف و القرداش" و يقول أن عمره لم يكن يتجاوز 9 سنوات و نفس الأمر ينطبق علي إخوته، فتدبير القوت اليومي كان أمرا صعبا للغاية خاصة عندما تكون "مردف علي الناس" حسب تعبيره، و مع ذلك فهو يبقي يشيد بالحكومة الجزائرية و مرحلة الراحل الرئيس الهواري بومدين و مجانية التعليم بمختلف أطواره و معاني "الأنافة" و "النيف" التي لم يكن له أن يتعرف عليها لو بقي في المغرب المرادف "للمهانة و الذل" حسب رايه، و لم يكن له أبدا أن يواصل تعليمه و يتفوق في مساره الدراسي و يصبح مهندسا في "الكمياء الصناعية" و إطارا مسئولا بشركة "سونطراك" و أن ينشئ هو و إخوته مؤسسات خاصة بهم حسب تصريحاته، و نحن إن كنا لجأنا إلي سرد هذه الجزئية من حياة هذا المبحوث و التي أفرزتها المقابلة نصف الموجهة التي أجريت معه و التي كشفت عن أهمية العوامل السلبية المرتبطة بالفقر و الحاجة في صقل الأشخاص و دفعهم نحو تغيير مصيرهم نحو الأفضل، فقد تمكن هو و إخوته من الإرتقاء في السلم الاجتماعي و تحقيق الذات و أصبحوا كلهم مقاولين منشئين و مالكين للمؤسسات و لأموال أخري انطلاقا من "الصفر"، و بالتالي يمكن إعتبار ما عايشه هذا المبحوث في طفولته المبكرة جدا من فقر و عوز و حاجة من العوامل السلبية التي خلقت لديه الحافز البسيكولوجي للخروج من هذه الوضعية

المزرية التي كان يعيشها هو و إخوته و ولدت لديه الرغبة في تحقيق الذات و النجاح مما تفاعل ربما مع باقي العوامل و الحوافز الأخري في صنع و إنتاج المقاول المنشئ "المكانة التي أصبح يتوفر عليها حاليا" و هذا ينطبق حتي علي إخوته، فالأخ الأكبر يبقي نموذج نجاح فريد و متميز أثبت وجوده كمقاول حتى علي مستوي التراب الفرنسي و هو يشكل الدعم الأساسي للمبحوث و حتى الأخ الأصغر تمكن من إنشاء مؤسسته الخاصة بالرغم من انعدام المستوي التعليمي لديه، مما يؤكد فعالية العوامل السلبية في خلق الحافز السيكولوجي المصر علي النجاح و تحقيق الذات و التي نجدها تنطبق بقوة علي حالة المبحوث رقم 01 و أخويه و ما حققوه من نجاحات في هذا السياق أوصلتهم في نهاية المطاف في أن يصبحوا أرباب عمل.

و لا بأس أن نذكر ببعض الباحثين الذين ركزوا في أبحاثهم على هذه المواقف السلبية في خلق الحافز السيكولوجي الدافع نحو فعل الإنشاء ونحو بروز السلوكيات المقاولاتية، فهناك مثلا "محمد مدوي" الذي يؤكد في مقال له عن المقاولين المنحدرين من الهجرة المغاربية[327] أن البطالة والأفراد الموصومين بالعار و بمختلف النعوت المنحطة و الفشل في حياة الفرد تشكل بالنسبة لهم عناصر قوية للخروج من هذه الحلقة المفرغة و التخلص و التحرر منها و محاولة الصعود و الارتقاء نحو الأعلى على مستوى السلم الاجتماعي. و يشير نفس الباحث في موضع آخر من المقال أن المهاجر المغاربي على مستوى المجتمع الفرنسي سواء كان أجيرا عند الدولة أو عند الخاص، لا يسمح له بحركية الصعود الاجتماعي « Ascension sociale » مما يدفع بإتجاه فعل إنشاء مؤسسة فردية أو عائلية كمنفذ أساسي يحقق له مثل هذه الترقية الاجتماعية و أيضا يمكن الإشارة إلى "جون كلود ايتنجر"[328] في نفس المقال الذي سبق و أشرنا إليه و الذي يعتبر فيه عامل الفقر و محاربته من أجل جلب الاحترام و التقدير وتحقيق الهيبة و المكانة الاجتماعية مؤثرا قويا في اتجاه خلق مشروعه الخاص الذي يحاول في سياقه إثبات الذات وأنه الأفضل، مع الإشارة إلي ضرورة ارتباط ذلك بالنسبة إليه بالرغبة في الاغتناء و تكوين الثروة التي تبقي سبيلا إلي تحقيق ذلك و ليست غاية في حد ذاتها، و نفس المنحى يذهب إليه "محمد ياسين فرفرة" و الباحث "ت. عكروف" و الباحث "ر. سويدي"[329] مؤكدين أن الابتعاد عن الفقر و الرغبة في النجاة و تأمين وظائف و مراكز مرموقة للأولاد و البحث عن حياة أفضل تمثل عناصر تدفع بالتوجه نحو

---

[327] Mohamed Madoui « les entrepreneurs issus de l'immigration Maghrébine : trajectoires socio – professionnelles et potentiel entrepreneurial » Griot Cnan Les cahiers de créad n°65 / 2003.

[328] Jean Claude Ettinger « le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion / Juin –Juillet - Août 1983

[329] R . Suidi / M.Y. Ferfera / T.Akrouf « les entrepreneurs, le territoire, et la création d'entreprises : enquête à Boghrni » Les cahiers de créad n° 51/2000 PP 45 – 70 .

إنشاء المؤسسات، فالرغبة في الخروج و النجاة يمكن أن تمثل مثيرا غير مستهان به في صيرورة الإنشاء كما لا ننسى الباحث "آلان فايول" و دور الانقطاع المهني أي التوقف عن ممارسة المهنة في خلق الحافز والدافع إلى فعل الإنشاء و بروز السلوكيات المقاولاتية كما أشرنا أعلاه.

على العموم أردنا فقط الإشارة إلى أهمية هذه العوامل السلبية في خلق الحافز السيكولوجي وبروز السلوكيات المقاولاتية و إذا كانت النتائج المرتبطة بهذا البعد تكاد تنعدم في هذه الدراسة إذا استثنينا المبحوثين اللذين تعرضا إلى مواقف سلبية من نوع آخر مرتبطة أكثر بعلاقة السلطة حيث تم إبعادهما عن مراكز اتخاذ القرار و حرما من ممارسة السلطة مما ولد لديهما الشعور برفض سلطة الآخر و رفض الخضوع و الخنوع له و بزوغ الحاجة الملحة إلى الاستقلالية و ضرورة التحرر منه و من شاكلته، و إذا استثنينا أيضا ما عايشه المبحوث رقم 01 من فقر و حاجة و عوز في طفولته المبكرة جدا، فالمتبقي يجزم بعدم تعرضه بتاتا إلي مثل هذه المواقف السلبية مهما كانت طبيعتها سواء تمثل في الطرد أو البطالة أو أي عنصر سلبي آخر مما سبق الإشارة إليه.

و هذه النتائج المستخلصة و المرتبطة بهذه النقطة تفسر في الواقع بمحدودية حجم العينة الذي لا يتعدى الخمس(5) حالات و بطبيعة التحليل المفصل المعمق المعالج لهذه الحالات النموذجية، لكن الأكيد أن هذه النتائج كانت ستكون ذات مغزى كبير مع العينات التمثيلية الواسعة ولهذا فنحن نشير إلى أهمية وجود مثل هذا الدرب الذي يستحق عناء البحث الأكثر عمقا.

و هكذا نكون قد انتهينا من معالجة المكونات الأربعة للحركية المهنية و المرتبطة بمواقف التغير التي تعرض إليها المبحوث خلال مساره المهني على مستوى النشاط الوظيفي المهيمن (الوظيفة الأساسية) و عدد المؤسسات المتعرف عليها و الرؤساء الهرميين أو أرباب العمل و مواقف الطرد أو البطالة وغيرها من المواقف السلبية الأخرى.

و قد بينت النتائج المستخلصة أهمية المكونات الثلاث الأولى التي و إن كانت غير حاسمة بالمعنى المطلق إلا أنها على المستوى الجزئي تبقى جد مهمة و ذات أغلبية و تبرز بوضوح الرابط الضيق بينها و بين خلق الحافز السيكولوجي و بروز سلوكيات مرتبطة بفعل الإنشاء و المقاولاتية، أما المكون الرابع فقد انتقى أثره في هذه الدراسة باستثناء المواقف السلبية التي تعرض لها المبحوثين رقم (01، 03) في إطار علاقة السلطة، و تحديدا المبحوث رقم 01 و ما عايشه من حاجة و فقر في الماضي البعيد. وعموما يجب أن نذكر أن الحركية بمختلف أشكالها كبعد لا يدرك إلا من خلال مسارات فردية سواء كانت نتيجة تنقلات داخلية أو هجرة خارجية فهي تسجل ضمن مشروع حياة شامل للفرد، فالعيش في المدينة مثلا ليس إلا لأنه مكان جاذب منفتح على فرص اقتصادية يوفر الموارد الضرورية و الأسواق القابلة لخلق المشروع الخاص و

تنميته دون نسيان أهمية المقاييس الفردية الأخرى المرتبطة بالسن و التجربة المهنية فكل هذا يشكل في الواقع الأطراف التي من خلالها تنظم هذه الحركية نفسها و هذا ما يدفعنا إلى معالجة بعد الحركية الجغرافية التي غالبا ما تكون انعكاسا للحركية المهنية أو نتيجة ظروف حياتية أخرى مرتبطة بالفرد و مشروعه الحياتي الشامل.

6- 3 الحركيـة الجغرافيـة

الحركية الجغرافية « M. Géographique » غالبا ما تكون نتيجة للحراك المهني ويطلق عليها مصطلح الحراك الإيكولوجي[330] فالحركية المهنية سواء كانت أفقية أو عمودية قد تتخذ ضمنيا تحركات مكانية قد تكون دائمة أو مؤقتة، وهي تتضمن إكراهات مرتبطة بالتكيف الاجتماعي و المهني تفرض تنقلات متنوعة لكنها منظمة في سياق عقد العمل وقد يكون مخطط لها من خلال جداول الترقية المتعامل بها على مستوى المؤسسات والمنظمات على حد سواء، و لهذا نجدها في الغالب مرتبطة بالتغير المهني مما قد يفرض على الشخص المعني بهذا التغير، تغيير منطقة سكنه لكن أيضا الأمر قد يرتبط بأسباب أخرى متعلقة بظروف الحياة.

و نحن نفترض أن النشاط المهني الممارس على مستوى مناطق مختلفة، له الأثر البالغ في خلق فرص الانفتاح و الاحتكاك بالآخرين، مما قد يلعب دورا حاسما بالنسبة للمبحوث في بروز الميل المقاولاتي، و لاختبار ذلك نود قياس عدد التنقلات المحتملة و أشكال التغيرات المختلفة التي تعرض إليها المبحوث إن كانت داخلية أو خارجية، ولهذا قمنا بتحديد مؤشرين أو موقفين : - الأول مرتبط بتغيير المنطقة السكنية و حجم هذا التغيير و إن ارتبط برحيل الوالد.- الثاني مرتبط بالسكن أو العيش خارج الوطن و احتمال قيام المبحوث بأسفار مهنية مرتبطة بهذا الخارج. و كل المعطيات المتحصل عليها و المرتبطة بهذين المؤشرين الاثنين ندرجها مرتبة في جداول منظمة يتم التعليق عليها ومناقشتها في حينها ضمن العناصر التالية :

6 - 3 -1 تغيير مكان السكن و حجمه (الحركية الجغرافية الداخلية)

أهمية هذا المؤشر تظهر من خلال معالجة عدة معطيات مرتبطة بتاريخ ومكان السكن الحالي و الفترة الزمنية التي بقي فيها يسكن هذا المكان و احتمال سكنه في مناطق أخرى قبل هذا التاريخ و إن ارتبط ذلك برحيل الوالد و تعداد المناطق التي من المحتمل أنه سكنها و هذا من أجل أن نصل إلى تحديد أشكال الحركية الجغرافية إن كانت داخل المنطقة الولائية أو خارجها، داخل الوطن أو خارجه و هذا ما سنحاول إيجاز معطياته في الجدول التالي :

[330] حسن الساعاتي " علم الاجتماع الصناعي " دار النهضة العربية الطبعة الثالثة 1980

الجدول رقم 63: تغيير منطقة سكن المبحوث وحجمه

الحالات	مكان السكن	التاريخ و الفترة	تغيير م السكن	الرحيل مع الوالد	سبب الرحيل
الحالة رقم 01	وهران - آرزيو	73(73 سنة)	نعم	نعم	اج سياسي، مهني، دراسي
الحالة رقم 02	كنستال (وهران)	62(48 سنة)	نعم	لا	مهني
الحالة رقم 03	وهران	71(38سنة)	نعم	نعم	راسي، مهني
الحالة رقم 04	وهران	منذ الصغر(بداية 60)	نعم	نعم	مهني
الحالة رقم 05	وهران	60 (50سنة)	نعم	نعم	مهني

الحالات	الأماكن التي سكنها المنشئ (الحركية الجغرافية)			
	المكان	التاريخ	المدة	أسباب الحركية
الحالة رقم 01	المغرب	1960	منذ طفولتي إلي غاية نهاية 1960	مسقط رأسي و مكان عيش والدي
	فرنسا	88-87	سنتين	أسباب مهنية
	سيدي بلعباس	72-70	ثلاث (03) سنوات	دراستي بالمتوسط
	وهران	75-73	ثلاث (03) سنوات	الدراسة الثانوية
	بومرداس	80-76	أربع (04) سنوات	دراسات التدرج
	آرزيو(وهران)	1981	إلي اليوم	الحياة المهنية، المكان الذي استقريت فيه
الحالة رقم 02	قسنطينة	قبل 1962	كل طفولتي وشبابي كانت في قسنطينة	العمل:كنت أتنقل بهدف بيع الأحذية علي مستوي الوسط والغرب .
	وهران	1962	إلي اليوم	وهران مدينة جذبتني منذ البداية لما تتسم به من فرص استثمارية كبيرة مما دفعني إلي الاستقرار بها.
الحالة رقم 03	تلمسان	قبل 1964	كل طفولتي وشبابي	مسقط رأسي و المكان الذي عشت فيه مع والدي
	العاصمة	70-64	ست (06) سنوات	الدراسة و الحياة المهنية
	وهران	1971	إلي اليوم	النقل المهني و أيضا أحببت وهران
الحالة رقم 04	تلمسان (50)	إطلاقا	منذ صغري حتى اليوم(الستينات)	ظروف مهنية مرتبطة بالوالد
الحالة رقم 05	معسكر(سيق)	قبل 1960	كل طفولتي	العيش مع والدي هي منطقة أصلية
	وهران	70-60	عشر (10) سنوات	أسباب مهنية
	عنابة	80-71	عشر (10) سنوات	أسباب مهنية
	الجنوب	90-81	عشر (10) سنوات	أسباب مهنية
	آرزيو	1991	إلي اليوم	أسباب مهنية

قراءة الجدول والتمعن في معطياته يسمح لنا باستخراج الحقائق التالية :

1°/ منطقة السكن الحالية لجميع المبحوثين هي مدينة وهران.

2°/ قدم تاريخ السكن بهذه المنطقة (وهران)، الذي يعود إلى الستينات والسبعينات بالنسبة لجميع المبحوثين و بالتالي هذا يشير إلى طول الفترة الزمنية التي استغرقها كل مبحوث في سكنه ومكوثه بهذه المدينة والتي تتراوح بين37 سنة كأدنى حد و50 سنة كأقصى حد مع العلم أن ممثل أقصى فترة و هو المبحوث رقم 05 ارتبط دائما في إقامته بمدينة وهران و التي تخللتها عدة تنقلات مهنية على مستوى عنابة والجنوب (حاسي مسعود) و كانت تصل فترة إقامته بهذه المناطق إلى عشر(10) سنوات، لكن كان يرتبط دائما بإقامته الأساسية مع عائلته بوهران إلى حد الآن، لهذا سجلنا أن الفترة الزمنية المستغرقة في بقائه بوهران وصلت حد خمسين(50) سنة.

3°/ أربع (4) مبحوثيين (01، 03، 04، 05) من خمسة صرحوا بأنهم عرفوا الرحيل مع الوالد في فترة الطفولة المبكرة لأسباب مهنية مرتبطة بالوالد، مقابل مبحوث واحد ممثلا في رقم 02 لم يعرف ذلك.

4°/ الأماكن و المناطق المحتملة التي سكنها المبحوثين تختلف في تنوعها وتعددها من مبحوث إلى آخر، فقد تعددت بالنسبة لثلاث حالات حيث غير مبحوثيها مكان الإقامة أو السكن عدة مرات،

فالمبحوث رقم 01 عرف خمس(05) تنقلات أو تغيرات حيث كان يعيش مع الوالد بالمغرب قبل الستينات إلى غاية 1963 ولأسباب اجتماعية أنتجتها عوامل سياسية (بين المغرب والجزائر آنذاك) فضل الانتقال و الدخول إلى الجزائر مع أخيه وكانت أول مدينة يستقر فيها هي ولاية سيدي بلعباس بسيدي موسى أين تسكن خالته و أخته الكبري، و هنا فتح له المجال واسعا لمتابعة دراسته حيث تمكن من النجاح و تحصيل شهادة التعليم المتوسط بين 1970 و 1972 انتقل بعدها إلى مدينة وهران لمواصلة دراسته بثانوية لطفي التقنية لمدة ثلاث (03) سنوات بين 73 و 75 و بعد تحصله على شهادة البكالوريا انتقل إلى ولاية بومرداس لمتابعة دراسات التدرج و تحضير شهادة المهندس في الكيمياء الصناعية و بقي هناك لمدة (04) سنوات من 76 إلى 80 ثم عاد إلى آرزيو بمدينة وهران لإتمام أطروحته سنة 1981 وبعدها مباشرة تحصل على الشهادة العليا و وظف بشركة سوناطراك و بقي فيها إلى غاية 1987 ليهاجر إلى فرنسا لأسباب مهنية مرتبطة بأعمال الأخ و بقي هناك سنتين (02) إلى غاية نهاية 1988 و هكذا نرى أن الأسباب التي كانت وراء كل هذه التنقلات هي ذات طبيعة اجتماعية، اقتصادية خلفها الوضع السياسي المشحون بين المغرب والجزائر(المغرب) وذات طبيعة دراسية و مهنية فرضتها الرغبة و الإرادة في التعلم و إتمام المشوار الدراسي و الحصول علي وظيفة مهنية معتبرة،

و المبحوث رقم 03 هو الآخر عرف خلال مساره الجغرافي تنقلين (2) اثنين حيث كان يعيش مع الوالد بتلمسان قبل 1964 و كل طفولته و شبابه قضاها هناك بمسقط رأسه، لينتقل لأسباب دراسية و مهنية إلى العاصمة و بقي فيها ست (6) سنوات بين 1964 و1970: أربع (4) سنوات مرتبطة بالدراسة وسنتين (2) بالتوظيف، ثم ينتقل إلى مدينة وهران سنة 1971 ليستقر نهائيا بهذه المدينة إلى غاية اليوم،

أما المبحوث رقم 05 عرف أربع تنقلات تتسم نسبيا بطول المدة حيث تصل إلى حد العشر(10) سنوات حيث انتقل من معسكر إلى وهران بين 60 إلى 1970 ثم إلى عنابة من71 إلى 80، ثم إلى الجنوب (حاسي مسعود) من81 إلى 90، ليعود ليستقر بشكل نهائي بمدينة

وهران سنة 1991، و لقد أشرنا سابقا أنه بقي دائما مرتبطا بهذه المدينة بإقامته الأساسية (بوهران) و لقد كانت أسباب كل هذه التنقلات ذات طبيعة مهنية محضة،

أما المتبقي من الحالات و التي لم تعرف سوى تنقل واحد (1)، هي ممثلة في المبحوث رقم 04 الذي تنقل من تلمسان إلى وهران عندما كان لا يزال صغيرا فتيا بسبب رحيل الوالد الذي كان تاجرا يطمح إلى فرص أكبر بهذه المدينة لموقعها الإستراتيجي ولما تتمتع به من فرص الانفتاح على الآخرين، و بالتالي فسبب رحيل الوالد هنا أيضا هو مهني محض، و المبحوث رقم 02 هو الآخر عاش طفولته مع الوالد ثم انتقل بشكل فردي إلى وهران سنة 1962 و استقر بها إلى غاية الآن، و طبعا الأسباب الدافعة إلى هذا التنقل هي ذات طبيعة مهنية محضة، فقد كان هذا المبحوث يشتغل مع الوالد بقسنطينة الذي كان يملك ورشة متخصصة في تصنيع الأحذية و البلاستيك و كان مكلفا بتوزيع هذه المنتجات و تسويقها على مستوى الوسط و الغرب الجزائري لهذا كان يتنقل و يتردد كثيرا على مستوى هذه المناطق و نظرا لما تتوفر عليه مدينة وهران من فرص النجاح في المال والأعمال تم الانجذاب نحوها ودفعه الأمر في النهاية إلى الاستثمار و الاستقرار بها حيث تمكن من إنشاء أول مؤسسة صناعية له مختصة في نفس نشاط الوالد وهو تصنيع الأحذية والبلاستيك سنة 1965 .

وهكذا نلاحظ تعدد التنقلات التي عرفها المبحوثين في هذه الدراسة والتي ارتبطت عند الجميع بأسباب مهنية محضة وجزئيا بأسباب دراسية كما هو الحال عند المبحوث رقم (01، 02) و قد تم التركيز بشكل أساسي في هذا الجزء على الحركية الجغرافية الداخلية أي التي تمت داخل الوطن والتي اتسمت عموما بثرائها و تعددها وتنوع طبيعة أسبابها، والآن ننتقل إلى معالجة شكل ثاني من الحركية الجغرافية وهي الحركية الخارجية أي التي تمت خارج الوطن و هذا ضمن العنصر الموالي:

6-3-2 احتمال الإقامة أوالقيام بأسفار مهنية خارج الوطن(الحركية الجغرافية الخارجية)

المسألة كما نلاحظ من عنوان هذا العنصر مرتبطة في الواقع بمؤشرين أو بموقفين: الأول مرتبط بالعيش والإقامة خارج الوطن و الذي تم استقراؤه ضمنيا من المعطيات السابقة و نظرا لأهميته ارتأينا أن نخصص له مجالا أوسع في هذه الدراسة بالرغم أنه لا ينطبق سوى علي مبحوث واحد فقط و هو حصرا ممثلا في رقم 01 أما المتبقي و المتمثل في أربع (4) حالات لم يعرف قط الإقامة خارج الوطن. أما الموقف الثاني فهو مرتبط باحتمال قيام المبحوث بأسفار مهنية خارج الوطن وحجم هذه الأسفار و ما يمكن أن تكون قد أضافته من إضافات إلى شخصه

شجعته على المضي قدما في إنجاز فعل الإنشاء لمؤسسته و طبعا كل هذه المعطيات المرتبطة بالموقفين نحاول إدراجها في الجدول التركيبي التالي:

الجدول رقم 64: احتمال الإقامة أو القيام بأسفار مهنية خارج الوطن

الحالات	الإقامة بالخارج	البلد	التاريخ	القيام بالسفر المهني خارج الوطن
الحالة رقم 01	نعم	المغرب	قبل 1970	نعم
		فرنسا	87 – 88	
الحالة رقم 02	لا	غير معني	غير معني	نعم
الحالة رقم 03	لا	غير معني	غير معني	نعم
الحالة رقم 04	لا	غير معني	غير معني	نعم
الحالة رقم 05	لا	غير معني	غير معني	نعم

الحالات	أسباب اختيار العيش و الإقامة بهذه البلدان
الحالة رقم 01	بالنسبة للمغرب لم يكن هناك أي اختيار فأنا عشت مع والدي/ العيش بفرنسا كان لأسباب مهنية من أجل إعانة أخي في مؤسسته التي أشتراها بعدما حلت وأفلست وكان أيضا من أجل التحضير لمشروعي الخاص فقد كان لدينا محلات بها الكثير من قطع الغيار التي تستدعي ضرورة إدخالها إلي البلاد
	إن كان العيش بالخارج ساعد المنشئ علي عملية الإنشاء وتفسير طبيعتها
	نعم العيش بالخارج كان ايجابيا و أفادني في النضج وفي الإقدام علي عملية الإنشاء فبالنسبة للمغرب في تلك الحقبة كانت هناك مشاكل سياسية بين البلدين ونظرا لعدم ارتياحنا بالمغرب قررنا أنا و أخي الدخول إلي الجزائر بدون الوالدين وقد كان ذلك مفيدا جدا لنا فلقد تمكنا من متابعة الدراسة وتحقيق نجاحات كبيرة لم يكن لنا أن نحققها لو بقينا في المغرب ...الخ / أما فرنسا فكان من أجل العمل مع أخي في تسيير (UMM) لكن فيما بعد كان من الضروري العمل علي إدخال مخزون الآلات و التجهيزات و كل قطع الغيار المرتبطة بالإلكترونيك التي كانت لدينا هناك إلي الجزائر بهدف التصنيع علي أرض الوطن بعدما قررت الحكومة الجزائرية إيقاف التعامل بآلية « le contre remboursement»

الحالات المتبقية رقم 02- 03 – 04 – 05 غير معنية			
الحالات	مؤشرات معرفة بالأسفار المهنية بالخارج		
	عدد المرات	التاريخ	البلد
الحالة رقم 01	عدة مرات	84-86-87 إلي88 -90-91-92	فرنسا
الحالة رقم 02	عدة مرات	85 – 86	فرنسا / إيطاليا /إسبانيا
الحالة رقم 03	عدة مرات	69 – 70	فرنسا / سويسرا
الحالة رقم 04	عدة مرات	96 - 97 - 98	إسبانيا / فرنسا
الحالة رقم 05	عدة مرات	85-87 -88- 90- 96 - 98	إيطاليا /فرنسا /إيطاليا

الحالات	إن كانت هذه الأسفار المهنية قد أضافت ما يساعد علي فعل الإنشاء و ما طبعة الإضافات؟
الحالة رقم 01	نعم : تعلمت الكثير من الأشياء فقد كانت مفيدة جدا لي علي كافة المستويات: معرفة ومخالطة أناس آخرين أكثر دقة ودراية / اكتساب تجارب أخري / تعميق الدراية الشخصية /إتقان العمل/ تأكيد الثقة في الذات...الخ.
الحالة رقم 02	نعم : شراء التجهيزات و الآلات و المواد الأولية والتعرف علي مختلف الموردين فإيطاليا منحت لنا فرصة التعرف علي موردين جدد مما سمح لنا فيما بعد من شراء التجهيزات و الآلات الخاصة بسلسلة الطلاء الخزفي « lignes d'émaillage » وآلات الضغط « présse » وآلات التحويل « atomiseurs » والمواد الأولية « émaux » أما إسبانيا فساعدتنا علي شراء قطع الغيار عندما تتعطل الآلات فنحن نجد مبتغانا عندها..
الحالة رقم 03	نعم : التعرف علي نشاط المؤسسة وتطوره في العالم و مخالطة أناس ذوي عقليات مختلفة يتفقون في مجال الاختصاص مما منح لنا الثقة بالنفس علي المستوي البسيكولوجي و رفع التحدي مثلهم..
الحالة رقم 04	نعم: معرفة أناس مختلفين /اكتساب التجربة المهنية من عند أصحابها وهذا سمح له بالتعرف علي إنتاج التون و الساردين و معلبات السمك علي مستوي مصانعهم / تكوين شبكة معارف (مختصين في المجال والتعرف علي مختلف الموردين).
الحالة رقم 05	نعم : مخالطة الكثير من الناس المنتمين إلي الميدان / الدراية المعمقة/ الدقة والالتزام /الجدية في العمل / معرفة شبكة متنوعة من الموردين و رجال الأعمال والمختصين في نفس النشاط .

قراءة معطيات هذا الجدول توحي باستقراء الحقائق التالية :

1°/ هناك مبحوث واحد فقط (5/1) معني بمتغير الإقامة والعيش خارج الوطن ممثلا في رقم 01 و أهم التفاصيل المرتبطة بإقامته نوجزها في التالي:

أ/ عاش بالمغرب عندما كان صغيرا قبل 1960 ثم دخل الجزائر مع الأخ الأكبر دون والديه في 1963 كما أنه هاجر إلى فرنسا و بقي فيها سنتين بين 1987 و 1988.

ب/ طبيعة الأسباب التي كانت وراء عيشه خارج الوطن بالمغرب ليس له أي دخل فيها بحكم صغر سنه و بقائه مع الوالدين، أما فرنسا فكان فعل اختياري مدروس مرتبط بالجانب المهني المحض، المعلن منه هو مساعدة الأخ في تسيير شركة « Universel Multi- Media » التي كان قد اشتراها في 1984 بعد إعلان إفلاسها، و أيضا إدخال كل قطع الغيار المرتبطة بالإلكترونيك و التي كانت مخزنة بمحلات على مستوى التراب الفرنسي و كانت الضرورة تقتضي التعجيل في إدخالها خاصة بعدما اتخذت الحكومة الجزائرية قرار إيقاف التعامل بآلية « le contre remboursement» ، أما السبب غير معلن هو التحضير لإنشاء مشروعيه الخاص المرتبط بنشاط الإلكترونيك.

ج/ على العموم هذا المبحوث يقر بوضوح بأن العيش و الإقامة خارج الوطن كان إيجابيا و أفاده بقوة في مستوى النضج الذي حصله و في دفعه نحو إنجاز فعل الإنشاء و بإصرار أكبر، و بالنسبة لحيثيات إقامته بالمغرب فهو يصرح بأن الجو السياسي المشحون بين الجزائر و المغرب آنذاك و عدم وجود الشعور بالارتياح داخل التراب المغربي لانسداد الأفق على مستوى هذا البلد، دفعه هو و أخوه نحو اتخاذ القرار بالدخول إلى أرض الوطن دون الوالدين، فالجزائر هي التي وفرت لهما كل فرص الانفتاح على التكوين و متابعة الدراسة و التوظيف، وفتحت لهما كل الآفاق الممكنة، التي لم يكن أن يحلم بها أبدا أي منهما على مستوى المغرب و هذا ما نلمسه بكل وضوح في تصريحات المبحوث ذاته الذي نجده جد فخور و ممتن لبلده و ما قدمه له من فرص.

إذن ما يستقرء من المسار الجغرافي الذي تم خارج الوطن لهذا المبحوث يسير في منحى حتمية تأثير هذا العامل في بلوغ مستوى من النضج و الوعي للإقدام على فعل الإنشاء، هذا الفعل الذي حضر له جزئيا على مستوى فرنسا من خلال إتقان عملية التسيير للمؤسسة التي أنشأت بمعية أخيه « UMM » و أيضا الإشراف شخصيا على إدخال الآلات والتجهيزات و قطع الغيار الضرورية لإنشاء مؤسسته المستقبلية و بالتالي تجربة هذا المبحوث تشير إلى الرابط الضيق بين الإقامة في الخارج وتدعيم الميل و الإصرار على فعل الإنشاء و على بروز و تنمية السلوكيات المقاولاتية المرتبطة بهذا الفعل .

2°/ جميع المبحوثين (5/5) معنيين بمتغير القيام بالسفر المهني خارج الوطن، حيث تعددت لدي الجميع هذه الأسفار أكثر من مرة أقلها مرتين (2) وأكثرها ست (6) مرات كلها اقترنت بفترة ما قبل الإنشاء في مساراتهم، فالمبحوث رقم 01: تكرر السفر المهني لديه (5) مرات و ارتبط ببلد واحد هو فرنسا و السنوات التي ارتبطت بهذه الأسفار كانت كالتالي : 84 - 86- 90 - 91 - 92 مع الإشارة أن هذا المبحوث هو الوحيد الذي أقام خارج الوطن لمدة سنتين بين87 و 88، المبحوث رقم 02: تعدد لديه السفر المهني ثلاث (3) مرات خلال سنوات 85 و 86 و كان ذلك بفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، المبحوث رقم 04: هو أيضا عرف السفر المهني ثلاث (3) مرات و كان ذلك خلال 96 – 97 - 98 بإسبانيا و فرنسا، و أخيرا المبحوث رقم 03: وهو أقل المبحوثين تعدادا للأسفار المهنية حيث لم يتجاوز المرتين و كانت خلال 69 و 70 بفرنسا وسويسرا.

و كل هذا يشير إلى كبر حجم و عدد الأسفار المهنية التي قام بها المبحوثين و تعدد البلدان الأجنبية و تنوعها مما يحمل دلالات ذات أهمية مرتبطة أكثر بنوعية التجارب المهنية التي يمكن أن يكون قد اكتسبها كل مبحوث، و هذا يتضح أكثر من تصريحات المبحوثين المعبرة عن أهمية العناصر التي أضافتها هذه الأسفار إلى رصيد شخص المبحوثين والتي ساعدتهم بالإجماع على المضي قدما في فعل إنشاء المؤسسات و هذا ما نستشفه من التالي : المبحوث رقم 01: يؤكد تعلمه الكثير من الأشياء المفيدة جدا على كافة المستويات: مثل تعميق الدراية المرتبطة بنشاط المؤسسة مما سمح له أكثر بإتقان عمله، و مخالطة أناس آخرين مختلفين أكثر دقة و أكثر دراية و توسيع نوعية دائرة شبكة المعارف، مما زاد لديه تأكيد الثقة بالذات والارتقاء إلى مستوى الندية في التعامل مع الآخر...الخ. المبحوث رقم02: عن طريق هذه الأسفار المهنية وجد ضالته في عملية تجهيز المصنع المفترض بمختلف الآلات و الأجهزة الضرورية و المواد الأولية، فقد سمحت له بإيجاد مستوى نوعي من الموردين: فإيطاليا بالنسبة له تمثل المورد الأساسي الذي زوده بكل الآلات و الماكنات الخاصة "بسلسلة الطلاء الخزفي" و "آلات الضغط" و "آلات التحويل" و المواد الأولية خاصة منها « les émaux »، أما إسبانيا فهي أيضا تمثل المورد الأساسي لكن في قطع الغيار "المستخدمة" و الحديثة و هذا يتم اللجوء إليه عندما تتعطل الآلات. المبحوث رقم03: الأسفار المهنية مكنته من: التعرف على نشاط المؤسسة "الصناعة البحرية" وتطوره في العالم، الاحتكاك بأناس ذوي عقليات مختلفة يتفوقون في المهنة ودقة

الاختصاص، و على المستوى السيكولوجي الإضافة تمثلت خاصة في رفع درجة التحدي والتعامل معهم بندية أكبر.المبحوث رقم 04: هو الآخر استفاد كثيرا من هذه الأسفار وقد سمحت له بالتعرف على صيرورة الإنتاج "للتون و الساردين" و "معلبات السمك" من خلال التردد على مصانع مختلفة مختصة في ذلك على مستوى إسبانيا، مما ساعده على اكتساب تجارب مهنية متنوعة من أصحابها (من المصدر)، توسيع شبكة معارفه المهنية ونوعيتها المرتبطة بمختصين في مجال تصنيعه خاصة الموردين بالمواد الأولية الضرورية لتصنيع المنتجات، و التعرف على سلوكيات و عقليات عملية مختلفة تقدس العمل و الوقت.
أما المبحوث رقم 05: هو أيضا لا يبتعد عن هذا المعنى فهذه الأسفار وفرت لديه الكثير من المقومات ساعدته بقوة في صيرورة إنشاء مؤسسته: الدراية المعمقة، الدقة والالتزام، الجدية في العمل، نسج شبكة معارف نوعية مكونه من الموردين و رجال أعمال و صناعيين و مختصين في البناء المعدني و الصيانة الصناعية، نشاط المؤسسة المنشأة.

كل هذه الحقائق تؤكد نوعية العناصر التي أضيفت إلي شخصيات المبحوثين و التي أصبحت تشكل المقومات الأساسية المعتمد عليها في انجاز هذه الظاهرة و بالتالي كل هذا يوحي بالرابط الضيق الموجود بين السفر المهني و حجمه و التوجه المقاولاتي. فهو يشكل بالنسبة للجميع و عاملا حاسما في صيرورة هذا الفعل الإنشائي للمؤسسات.

و هذا يسير في تأكيد منحى حتمية عامل الحركية الجغرافية بمختلف مكوناتها و أشكالها الداخلية و الخارجية، و التي تساهم بدرجات متفاوتة في الدفع نحو فعل الإنشاء و الإصرار عليه، لكنها تبقى بالإجماع تشكل عامل انفتاح قوي نحو المقاولاتية لما توفره من فرص التعرف على مناطق و بلدان مختلفة و ثقافات و سلوكيات مغايرة.

و كما لاحظنا فإن المبحوثين أظهروا عموما حركية جغرافية تختلف من مبحوث إلى آخر حسب شكلها وعدد التنقلات و طبيعتها و لكن مع التسليم بمبدأ التفاوت في قوة هذا العامل حيث يجب أن نؤكد على الأثر البالغ للنشاط المهني الممارس على مستوى مناطق و بلدان مختلفة في نضج الميل نحو فعل الإنشاء، مما دفع الجميع في اتجاه الإشادة بأهمية دور الحركية الجغرافية الذي كان حتميا في صيرورات الإنشاءات لديهم حسب تأكيد الجميع. و قوة هذه الحركية الجغرافية الداخلية والخارجية هي تختلف وتتفاوت درجتها من مبحوث إلى آخر:

فالمبحوث رقم 01: عرف حركية جغرافية قوية على مستوى الداخل و الخارج على حد سواء مكنته يقينا من إثراء تجاربه المهنية و صقل شخصيته بالدراية المعمقة و المعارف الدقيقة الخاصة بنشاط منشأته و هو الإلكترونيك. و هو أصلا يقر بأنه لو بقي بالمغرب لما تغير حاله، فالدخول إلي الجزائر هو الذي منحه إمكانية التعليم و فرصة متابعة الدراسات العليا و تحضير شهادة المهندس في الكيمياء الصناعية و من جهة أخرى فإن إقامته بفرنسا لمدة سنتين أصلا كانت من أجل التحضير لمشروعه الصناعي و الذي دعم بتعدد الأسفار المهنية التي كان يقوم بها من الحين والآخر.

و لولا التنقلات المتكررة التي كان يقوم بها المبحوث رقم 02 بشكل متواصل على مستوى الوسط و الغرب الجزائري و التي ارتبطت أصلا بالتجارة و توزيع و تسويق منتجات الأحذية التي كانت تصنع على مستوى ورشة الوالد بقسنطينة، لما تمكن من معرفة على ما تتوفر عليه مدينة وهران من فرص استثمارية واسعة، شجعته على اتخاذ القرار في اتجاه فعل إنشاء مؤسسته و الذي دعمه بمختلف الأسفار المهنية التي قام بها خارج الوطن و التي تدخل ضمن المراحل النهائية لفعل الإنشاء لديه.

المبحوث رقم 03: يسير في نفس المنحى فلولا طلب نقله إلى وهران لما تمكن من إنشاء مؤسسته و لولا رحيله و إقامته بشكل فردي على مستوى العاصمة لمتابعة دراسته لما تمكن من الحصول على الشهادة العليا في المالية و المحاسبة و لما تمكن من العمل على مستوى شركة كبيرة الحجم مثل « SNMC » بالإضافة إلى ما وفرته له الأسفار المهنية خارج الوطن من فرص الانفتاح على الآخر و كل هذا فتح له المجال واسعا و ساهم بقوة في دفعه نحو فعل الإنشاء.

كما أن عامل رحيل والد المبحوث رقم 04 من تلمسان إلى وهران هو الذي مكنه في أن يصبح تاجرا كبيرا لما تتوفر عليه هذه المدينة من فرص البيع و الشراء (التجارة) و الحديث ينطبق على الوالد، فالأكيد أيضا أنه دفع الابن لاقتفاء أثر والده في ممارسة مهنة التجارة بحكم التقليد التجاري العائلي و التي كانت مصدر ثروته و رأسماله الذي سمح له بتحويله نحو الاستثمار الصناعي و إنجاز مشروعه الخاص مع الإشارة إلى أهمية الأسفار المهنية التي قام بها و التي كانت أصلا من أجل اكتساب الدراية والتعرف على صيرورة تصنيع "التون والسردين" و "معلبات الأسماك" والتي اتجهت كلها نحو نضج قرار فعل إنشاء مؤسسة أو نضج القرار المقاولاتي.

و نفس المعنى و الدلالات تنطبق على المبحوث رقم 05 فهو الآخر عرف حركية جغرافية داخلية قوية و متنوعة (معسكر، آرزيو، وهران، عنابة، الجنوب (حاسي مسعود) و التي دعمت بالخرجات المهنية المتعددة على مستوى الخارج و التي أحصيت بست (06) مرات على مستوى فرنسا و إيطاليا، كل هذا جعله ينفتح بقوة على عالم الأعمال و المؤسسات و بالتالي على فعل إنشاء مؤسسته الخاصة.

إذن مجمل هذه الحقائق تؤكد بوضوح الحضور المطلق للحركية الجغرافية الداخلية و الحركية الجغرافية الخارجية خاصة من خلال القيام بالأسفار المهنية المتعددة و ما أتاحته من فرص للانفتاح بقوة باتجاه عالم الاستثمار الصناعي وبروز السلوكيات المقاولاتية و فعل الإنشاء والتحول إلى منشئين للمؤسسات و بالتالي مقاولين و هذا يصب في اتجاه حتمية هذا العامل في بروز و تنمية سلوكيات مقاولاتية و الإقدام على فعل إنشاء المؤسسات في هذه الدراسة.

4-6 الانخراط أو إنشاء الأحزاب/ الجمعيات: (الحركية السياسية/الحركية الجمعوية)

ننتقل إلى البحث في أشكال وأنواع أخرى من الحركية المرتبطة بالعمل السياسي و الحزبي و الانتماء و الانخراط بالجمعيات أو المنظمات من طبيعة أخرى مثل النقابات و النوادي...الخ. انطلاقا من الافتراض الذي اعتبرنا فيه أن هذه المنظمات يمكن أن تشكل عاملا مساهما في تشجيع بروز المتغير المقاولاتي و الإقدام على فعل الإنشاء للمؤسسات. و أول ما نبدأ به هذه المعالجة هو الانخراط بالعمل الحزبي و النقابات والنوادي و مدي تحقق ذلك وسط المبحوثين في هذه الدراسة.

6-4-1 الإخراط بالأحزاب /النقابات والنوادي (الحركية السياسية)

أردنا معرفة ما إذا كان الانخراط في العمل الحزبي أو الأحزاب السياسية أو النقابات أو النوادي مصدرا مولدا للمنشئين أو المقاولين لكن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة تثبت بالمطلق عدم وجود أي رابط بين هذا المتغير المرتبط بالأحزاب، النقابات و النوادي و بروز السلوكيات المقاولاتية فالجميع يؤكد عدم انضمامه يوما إلى حزب أو نقابة أو حتى ناديا و هذا ما تبرزه بوضوح المعطيات المتحصل عليها في هذا السياق والمدرجة بالجدول التالي :

الجدول 65: الانخراط في الأحزاب/ النقابات/ النوادي

الحالات	الانخراط في الأحزاب	الانخراط في النقابات	الانخراط في النوادي
الحالة رقم 01	لا	لا	لا
الحالة رقم 02	لا	لا	لا
الحالة رقم 03	لا	لا	لا
الحالة رقم 04	لا	لا	لا
الحالة رقم 05	لا	لا	لا
المجموع	**5 ح (لا)**	**ح 5(لا)**	**5 ح (لا)**

إذن جميع المبحوثين غير معنيين بالمطلق بمتغير الانخراط في الأحزاب السياسية أو النقابات أو النوادي وهذا يشير بوضوح إلى انعدام العلاقة كليا بين الانخراط بهذه المنظمات و متغير بروز السلوكيات المقاولاتية. لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال انتفائه بالنسبة لحالات أخرى من الواقع الإنشائي للمؤسسات في الجزائ، فلقد أثبتت الكثير من الدراسات أهمية دور الانخراط في مثل هذه المنظمات خاصة منها الأحزاب السياسية في بروز السلوكيات المقاولاتية و التحول و الانتقال من عالم السياسة إلى عالم الصناعة و هذا ربما يجد صداه مع العينات التمثيلية الواسعة فالعينة المبحوثة في هذه الدراسة تبقى محدودة جدا فهي لا تتعدى الخمس(05) حالات و هنا أيضا يمكن أن نفتح دربا جديدا للبحث في هذا السياق و محاولة إبراز أهمية دور هذه المنظمات في بروز المتغير المقاولاتي خاصة مع العينات التمثيلية.

6-4-2 الانخراط أو إنشاء الجمعيات (الحركية الجمعوية):

اختبار الرابط بين الحركية الجمعوية و بروز المتغير المقاولاتي سيتم عن طريق التركيز على الطريق الجمعوي الذي يمكن أن أن يكون قد ميز المبحوثين أي التركيز علي مؤشر الانتماء و الإنخراط بالجمعيات من خلال الاهتمام بالنقاط التالية: - عضوية المبحوثين بالجمعيات، طبيعة هذه العضوية إن كان عضوا عاديا أو مؤسسا و منشئا لها، طبيعة الجمعيات المنتمي إليها، طبيعة المناصب التي تقلدها المبحوث على مستوى هذه الجمعيات، و النقطة الجوهرية الأخيرة هي التي يتوقف عليها بالضرورة كل هذا و هي التاريخ الذي ارتبط فيه المبحوث بهذه الجمعيات لمعرفة ما إذا كان هذا الانتماء أو التأسيس لهذه الجمعيات هو سابق عن السلوك المقاولاتي و مشجعا له أم أنه جاء بعد فعل الإنشاء

للمؤسسة و هذا بهدف ضبط و تحديد العلاقة بين متغير الانتماء إلى الجمعيات و بين المتغير المقاولاتي و الإقدام على فعل الإنشاء للمؤسسات و نحن بصراحة نستقرأ ضمنيا صعوبة تحديد مثل هذه العلاقة نظرا لعدم توفرنا علي الأدوات الكافية للكشف عن ذلك، و أهم ما تم التحصل عليه من معطيات ندرجه مرتبا في جداول متعددة نوردها كالتالي :

الجدول رقم 65: عضوية المبحوثين بالجمعيات وطبيعتها

الحالات	العضوية في الجمعيات	طبيعة الجمعيات المنتمية إليها					
		ج المهنية	ج العلمية	ج الثقافية	ج الخيرية	غ التجارة	ج الطلبة
الحالة رقم 01	نعم	+	+	-	-	+	+
الحالة رقم 02	نعم	+	-	-	-	-	-
الحالة رقم 03	نعم	+	-	+	+	-	-
الحالة رقم 04	نعم	+	-	-	-	+	-
الحالة رقم 05	نعم	+	-	-	-	+	-
المجموع	5 ح	5 ح	1ح	1 ح	1 ح	3ح	1 ح

الحالات	تفاصيل عن الانخراط بالجمعيات		
	اسم الجمعية	تاريخ الانخراط	المنصب
الحالة رقم 01	جمعية المقاولين الجزائريين(AEA)	1996	عضو
	نادي رؤساء المؤسسات (FCE)	/	عضو مؤسس
	كونفيديرالية أرباب العمل للتصدير(CPE)	2000	نائب الرئيس
	غرفة التجارة بوهران (CCIO)	2002	رئيس لجنة التنسيق
	جمعية أرباب العمل المصدرين (APEX)	1998	عضو مؤسس
	ملاحظة : خلال أيام الدراسة كنت عضوا في الكثير من جمعيات الطلبة:- ثانوية عزة بسيدي بلعباس (كنت رئيسا)- ثانوية لطفي (رئيس)- لجنة طلبة بومرداس (عضو)- لجنة التنسيق بين خمس معاهد بالعاصمة(رئيس اللجنة).		
الحالة رقم 02	نادي رؤساء المؤسسات (FCE) بوهران	إلي اليوم	عضو
	الكونفيديرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP)	إلي اليوم.	عضو
الحالة رقم 03	نادي (Lion club) بوهران	من 1990 إلي اليوم	عضو ثم رئيس
	الكونفيديرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP) بالعاصمة	1992 (05) سنوات	عضو
	المناخ (Climaction) بوهران	2010	رئيس و مؤسس
	فينيسيال (Fénécial) بوهران	1973و 1975(سنتين).	عضو مؤسس و رئيس
الحالة رقم 04	نادي رؤساء المؤسسات (FCE) بوهران	من 2002 إلي اليوم	عضو
	غرفة التجارة بوهران (CCIO)	2000 إلي اليوم	عضو
الحالة رقم 05	جمعية « WTCA » بالعاصمة	2009 إلي اليوم	عضو
	غرفة التجارة بوهران والعاصمة(CCIO /CCIA)	2002 إلي اليوم	عضو
	CCFA بالعاصمة	من 2003 إلي اليوم	عضو

القراءة المختصرة لمعطيات هذا الجدول تشير إلى أن جميع المبحوثين (5/5) منخرطين بجمعيات أما حجم و طبيعة هذه الجمعيات تختلف من مبحوث إلى آخر، مع اشتراك الجميع في صفة الانتماء إلى جمعيات ذات طابع مهني، منهم ثلاث حالات منخرطة في غرف

التجارة و الصناعة و هي ممثلة في رقم (01، 04، 05) مع تميزها بانخراط إضافي علي مستوى جمعيات من طبيعة أخرى يختلف المبحوثين في الانتماء إليها، فهناك حالة منخرطة بجمعيات ذات طابع علمي ممثلة في المبحوث رقم01، و حالة منخرطة بجمعيات ذات طابع خيري و ذات طابع ثقافي ممثلة في المبحوث رقم 03، و حالة كانت منخرطة باتحادات الطلبة سابقا ممثلة في المبحوث رقم 01. و يتضح من خلال هذه المعطيات حقيقة جوهرية نجدها فاصلة نسبيا في تحديد هذه العلاقة بين متغير الانخراط أو الانتماء للجمعيات والمتغير المقاولاتي و التي أفضت بوضوح إلى انعدامها بالنسبة لأربع (4) مبحوثين من خمسة (5/4)، مقابل حالة واحدة فقط تنطبق على المبحوث رقم 01 الذي يمثل استثناء في هذه الدراسة، فهو الوحيد الذي عرف خلال أيام الدراسة حركية جمعوية طلابية قوية على مستوى اتحاديات الطلبة، والتي تقلد على مستواها مناصب القيادة و ساهم حتى في تأسيسها أحيانا، مما يوحي بوجود رابط إيجابي بين الانخراط في هذه الاتحاديات الطلابية و متغير السلوك المقاولاتي، و هو يقر شخصيا أن التجارب المختلفة التي عرفها في هذا السياق ربما هي التي ساعدته في عملية الإنشاء فلقد كان عنصرا فعالا في تأسيس الكثير من الجمعيات و تحريك عملية الإنشاء بالنسبة للطلبة الثانوية وحتى المعاهد العليا، فقد اكتسب دراية هامة آنذاك و الأكيد أنها ساعدته علي معرفة صيرورة إنشاء منظمة، و المؤسسة التي أنشأها هي الأخري منظمة (طبعا الاختلاف وارد بين المنظمتين)، لكن يبقى هذا الرابط ضعيف جدا لعدم انطباقه على باقي الجمعيات المنخرط فيها و التي جاءت بعد فعل الإنشاء، و هذا ما يمثل العنصر المشترك الذي يتقاسمه مع جميع المبحوثين حيث ارتبط تاريخ انخراطهم بمختلف الجمعيات المذكورة في الجدول أعلاه بالمرحلة التي جاءت بعد فعل الإنشاء أي بعد تحولهم إلى مقاولين منشئين، و بالتالي فإن قوة الحركية الجمعاوية التي عرفها جميع المبحوثين جاءت في كليتها و حسب ما تشير إليه تواريخ الانخراط بعد فعل الإنشاء للمؤسسة و بعد تحول المبحوثين إلى منشئين مقاولين و لم تكن سابقة عنه، و هذا ما يؤدي منطقيا إلى نفي العلاقة بين المتغيرين، و بالتالي انتفاء أن يكون هذا العامل حاسما أو محددا في الإقدام علي مثل هذا الفعل الإنشائي بل بالعكس يبدو لنا أن الوضع الجديد الذي أصبح فيه المبحوثين هو الذي قاد إلى الانخراط في مثل هذه الجمعيات و هذا ما تؤكده بوضوح المقارنة بين تاريخ الانخراط بهذه الجمعيات و تاريخ إنشاء و تأسيس

المؤسسات لدى المبحوثين، و إن كانت عملية الانخراط أو الإنشاء لهذه الجمعيات قد جاءت بعد فعل الإنشاء و لم تكن مصدرا مولدا للمتغير المقاولاتي بالنسبة لأغلب الحالات، فالأكيد أنها ساهمت في الحفاظ على المؤسسة المنشأة و تنميتها و هذا ما أفصح عنه جميع المبحوثين حسب ما هو مجسدا في الجدول التالي:

الجدول رقم 66: مساهمة الحركية الجمعوية في الحفاظ على المنشأة

الحالات	المساهمة	طبيعة المساهمة التي قدمتها الحركية الجمعوية للمنشئ
الحالة رقم 01	نعم	التعرف علي صيرورة إنشاء التنظيمات ،معرفة كيفية التعامل مع البيروقراطيين و التحاور معهم، معرفة القوانين المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وأيضا مصدرا للمعلومات الضرورية للخواص .
الحالة رقم 02	نعم	نسج علاقات واسعة في ميدان الصناعة والاختصاص وبالتالي توسيع الشبكة الاجتماعية كما أنها تمثل مصدرا فعالا للمعلومة وتمريرها.
الحالة رقم 03	نعم	الجمعيات التي عرفتها لم تساعدني في عملية الإنشاء لأنها جاءت بعد ميلاد المؤسسة لكن فيما بعد ساعدتني علي الحفاظ عليها وتنميتها من خلال تقوية شبكة العلاقات و المعارف و تزويدنا بمختلف المعلومات الضرورية لنا في عالم الصناعة والقوانين المرتبطة بها فهي تشكل مصدرا مهما للمعلومات و تمريرها.
الحالة رقم 04	نعم	أن تكون عضوا في عدة جمعيات مهنية هذا يعني مخالطة رجال المهنة :الصناعيين ونسج شبكة من العلاقات و المعارف المهمة و التقرب من مجال الاختصاص والأهم هو الحصول علي المعلومات الضرورية في حينها .
الحالة رقم 05	نعم	العضوية بغرف التجارة والصناعة يساعد بالتأكيد علي الاقتراب من رجال الاختصاص والتعلم من تجاربهم واكتساب الدراية وتعميقها وتمتين شبكة العلاقات والمعارف وتنميتها والحصول علي مصدر هام للمعلومات بالنسبة لنا نحن الخواص.

معطيات هذا الجدول تبرز لنا أهمية دور الانخراط بالجمعيات حيث يبدو حسب إجابات المبحوثين، كعامل مساهم بقوة في الحفاظ على المؤسسة المنشأة و تنميتها و هذا ما عبر عنه بالإجماع في هذه الدراسة، نظرا لما توفره هذه الجمعيات من مزايا و التجارب النوعية المكتسبة و التي تضاف إلى رصيد شخص المبحوث خاصة الجمعيات ذات الطابع المهني المنتمي إليها مثل: جمعية المقاولين الجزائرين « AEA »، نادي رؤساء المؤسسات « FCE » ، كونفيديرالية أرباب العمل للتصدير « CPE »، الكونفيديرالية الجزائرية لأرباب العمل « CAP »، جمعية أرباب العمل المصدرين« APEX »، غرفة التجارة و الصناعة بوهران والعاصمة « CCIO/CCIA »...الخ، كل هذه الجمعيات نجدها توفر بالنسبة للمبحوث عدة مزايا مثل: إمكانية الدفاع عن مصالح أرباب العمل، العامل السيكولوجي من خلال الشعور بالأمان و التضامن بين أعضاء الجمعية، شبكة من المعارف النوعية التي تعتبر مصدرا أساسيا لتمرير المعلومات الضرورية و التعريف بمختلف القوانين التي يصعب

هضمها بشكل منفرد والمرتبطة بالاستثمار الصناعي الخاص و المسهلة للإجراءات الإدارية و كيفية التعامل مع الجهاز البيروقراطي المماطل. و مما قد يزيد من درجة الاستفادة من هذه المزايا المساهمة في خوض تجربة إنشاء الجمعيات و ليس فقط الاكتفاء بالانخراط على مستواها و بالفعل تأكد هذا المعطى في هذه الدراسة بالنسبة لحالتين(5/2)، مقابل ثلاث بدت غير معنية بعملية الإنشاء أو المشاركة في تأسيس الجمعيات وهذا ما تكشف عنه بوضوح معطيات الجدول الموالي :

الجدول رقم 67: إنشاء الجمعيات ومساهمة ذلك في الحفاظ على المؤسسة المنشأة

الحالات	تأسيس الجمعيات	الجمعيات المؤسسة	تفسير عملية تأسيس هذه الجمعيات
الحالة رقم 01	نعم	FCE – APEX	بمساعدة الأصدقاء الذين أصبحوا فيما أعضاء مؤسسين، كانوا أشخاص يملكون تجارب مهنية قوية في ميدان إنشاء المؤسسات و الصناعة عموما ويتوفرون علي شبكة اجتماعية قوية جدا مثل شريف عثمان، ربراب، حمياني...الخ
الحالة رقم 03	نعم	CAP Fénécial Climaction	بفضل الأصدقاء و أهمية التجارب وعلاقاتهم مع الجماعات المحلية، الجهوية و الوطنية استطعنا تأسيس هذه التنظيمات : - CAP فرضتها الحاجة إلي التضامن من أجل الدفاع عن مصالح أرباب العمل - Climaction من أجل حماية البيئة من ارتفاع درجة الحرارة المناخية - Fénécial الدفاع عن المحيط مما ساعدني علي إتقان الكثير من الأشياء خاصة المرتبطة بصيرورة المنظمات .
الحالة رقم 02	لا	الحالات المتبقية (02 - 04 - 05) غير معنية بالتأسيس للجمعيات	
الحالة رقم 04	لا		
الحالة رقم 05	لا		

إذن كما سبق وأن أشرنا فإن حالتين فقط هي المعنية بعملية الإنشاء حيث خاضت تجربة التأسيس للجمعيات وتقلدت مناصب قيادية على مستواها و هي ممثلة في المبحوث رقم 01 الذي يقول أنه "خاض هذه التجربة مرتين" حيث ساهم في تأسيس جمعيتين: جمعية أرباب العمل المصدرين « APEX »، و نادي رؤساء المؤسسات « FCE » بمساعدة أصدقاء له شاركوا في عملية الإنشاء هذه، فهم أشخاص يملكون تجربة قوية في إنشاء الجمعيات و المؤسسات على حد سواء، و يتوفرون على كل الوسائل الضرورية لذلك خاصة الشبكة الاجتماعية النوعية و القوية و المكونة من أسماء بارزة في عالم المال و الأعمال و الصناعة خاصة و قد عدد لنا أسماء معروفة جدا في عالم الهناعة مثل شريف عثمان، رابراب، حمياني...الخ، وهو يرى أن الاستفادة من تلك الشخصيات البارزة ساعده بقوة على تأكيد نجاح مشروعه و بالتالي الحفاظ على مؤسسته المولودة وتنميتها، و المبحوث

رقم 03 هو الآخر يرجع الفضل إلى دعم الأصدقاء و أهمية العلاقات النوعية التي يتوفرون عليها (هو و أصدقائه) مع الجماعات المحلية، الجهوية و الوطنية مما سمح له بالمساهمة في عملية إنشاء عدة جمعيات مثل الكونفيديرالية الجزائرية لأرباب العمل « FCE » المدافعة عن مصالح أرباب العمل و جمعية « Climatisons » المدافعة عن البيئة وجمعية « Fénécial » المدافعة عن المحيط، و هذا أكسبه الكثير من الإتقان و الدراية في مجال صيرورة المنظمات و التحكم في آلياتها التسييرية، بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف المزايا المذكورة أعلاه و يقينا أن ذلك ساعده بقوة في الحفاظ على نجاح مشروعه الصناعي الخاص وديمومته.

إذن في نهاية هذا الجزء نؤكد من جهة على أهمية عامل الانخراط "كعضو" بالجمعيات في الحفاظ على المنشأة و تنمينها بالنسبة لجميع الحالات و ليس في ميلاد المتغير المقاولاتي و أيضا نؤكد علي عامل "المساهمة في التأسيس" أو "إنشاء الجمعيات" في الحفاظ علي هذه المؤسسة المنشأة و الذي مس حالتين رقم (03، 01) و من جهة أخرى لا نستطيع القطع نهائيا في حتمية العلاقة التي تربط بين متغير الانخراط بالجمعيات و بروز المتغير المقاولاتي لعدم كفاية الوسائل المتوفرة، لكن هذا لا يعني انعدامها و انتفائها كليا لأنها تحققت مع المبحوث رقم 01 لكن يبقى هذا التحقق ضعيف جدا لا يمس كل الحالات و حتى أننا لا نملك معطيات أخرى تساعدنا في الجزم بذلك بالنسبة لهذا المبحوث نفسه، فالعلاقة تبقى غير واضحة.

لهذا نفضل الاكتفاء بهذا القدر من النتائج و التي نجدها متواضعة جدا لكنها تفتح درب إضافي لأعمال بحث لاحقة في هذا المضمار و إمكانية إثبات الرابط بين المتغيرين: الانخراط بالجمعيات و بروز السلوك المقاولاتي خاصة مع العينات التمثيلية الواسعة.

6- 5 تكرار فعل الإنشاء، الاستعادة ، إستئناف النشاط

قبل الانطلاقة في معالجة هذا النوع من الحركية ينبغي التذكير بوجود ثلاث (03) أشكال من فعل الإنشاء حسب المختصين في المجال المقاولاتي: الإنشاء الجديد « nouvelle création » و يطلق عليه أيضا اصطلاح « ex-nihilo » و يقصد بذلك إنشاء كيانات جديدة لم تكن موجودة في السابق، ثم يأتي الشكل الثاني المسمي بالاستعادة « reprise » و هي ترتبط

بكيانات موجودة قبلا، يتم استعادتها من خلال عملية الشراء أو عن طريق الميراث حيث يرثها الشخص من العائلة، و أخيرا إستئناف النشاط « Réactivation » الذي يتم بعد انقطاع مؤقت في النشاط قد يطول أو يقصر، لتعود المؤسسة إلى نشاطها العملياتي الذي قد يرتبط بنفس النشاط أو بنشاط مغاير و قد تم الإشارة سابقا إلى كل ذلك. يبقى أن نشير أن الهدف الأساسي من التعرض بالمعالجة و التحليل لهذه الأشكال الثلاث من فعل الإنشاء هو تحديد العلاقة التي تربط بينها و بين بروز المتغير المقاولاتي و خاصة في ميلاد المنشأة المعنية بالدراسة، أي معرفة ما إذا كانت الحركية التي عرفها المبحوث في الإقدام علي تكرار « Fréquence » فعل الإنشاء للمؤسسات بأشكاله الثلاث، له دور مساهم في بروز المؤسسات المدروسة وميلادها.

و هذا سيتم اختباره من خلال تحديد مؤشر التاريخ الذي ارتبط بكل فعل إنشاء أو استعادة أو إستئناف، و مقارنته بتاريخ ميلاد المنشآت المعنية بالدراسة لمعرفة: من جهة ما إذا كان الإقدام على هذه الأشكال الثلاث من الفعل الإنشائي هو سابق زمنيا عن تاريخ ميلاد المنشآت المعنية بالدراسة، و من جهة أخرى إن كان الإقدام على ذلك قد تم بشكل فردي أو بشراكة مع فاعلين آخرين (جماعيا)، و بالتالي قد تختلف الصفات التي يتخذها المبحوثين و تتنوع حسب التالي[331]: "المنشئ" « créateur » ، "منشئ – مشارك" « Cô-créateur »/ "المستعيد" « repreneur » ، "مستعيد – مشارك" « Cô- repreneur »/ "مستئنف النشاط" « Réactivant »، "مشارك – مستئنف النشاط" « Cô-réactivant » و بالتالي نأمل في النهاية الوصول إلى إيجاد الرابط بين المتغيرين، متغير تكرار أحد الأشكال الثلاث من الفعل الإنشائي المقاولاتي و متغير ميلاد المنشآت المعنية بالدراسة و تحديد طبيعة وقوة هذا الرابط.

و طبعا أول ما نبدأ به هذه المعالجة هو الشكل الأول المرتبط بتكرار الفعل الإنشائي الجديد و حجم هذا التكرار و التاريخ المقترن بكل فعل إنشائي جديد سواء تم بشكل فردي أو جماعي أو بوجود شريك معين« associé » وكل المعطيات التي تم جمعها و تحصيلها من خلال إجابات المبحوثين و المرتبطة بهذه النقطة نوردها منظمة في الجدول التالي :

[331] و قد أدرجنا هذه المرادفات بالغة الفرنسية حتى يسهل علي الجميع فهم المعاني و الدلالات التي ينطوي عليها كل مرادف و التفريق بينها.

الجدول رقم 68: تكرار فعل الإنشاء الجديد حجمه وطبيعته

الحالات	تكرار فعل الإنشاء للمؤسسات (بما في ذلك المؤسسة المعنية بالدراسة						
	العدد	فرديا	بالشراكة	الشريك	اسم و نشاط المنشآت	التاريخ	المكان
الحالة رقم 01	03	لا	نعم	الأخ	« SARL UMM »البلازما و السمعي البصري/ « LDC » الإعلانات الإعلامية المتعددة	1984 (قبل)	فرنسا
				الأخ	ورشات « sous-traîtance » في قطع الغيار الإلكترونيك	1982 (قبل)	فرنسا
				الأخ	**بية إلكترونيك**	**1993**	**آرزيو**
الحالة رقم 02	07	لا	نعم	صديق	SARL الأحذية/البلاستيك	1965	وهران
				صديق	SARL الأحذية/البلاستيك	1970	وهران
				صديق	SARL الأحذية/البلاستيك	1985	(حاسي عامر)
				الأخ	SARL الأحذية/البلاستيك	1987	وهران
				الابن	**SARL الخزف و البلاط الارضي**	**1990**	**حاسي عامر**
				الابن	SARL الرخام	1995	وهران
				الابن	SARL الأحذية/البلاستيك	1996	وهران
الحالة رقم 04	06	نعم (02)	/ /	/ /	EURL المواد ـ الغذائية	2004	وهران
				/	EURL المواد ـ الغذائية	2008	وهران
		/	نعم (04)	**صديق**	**SARL المواد الغذائية (التون)**	**2000**	**حاسي عامر**
				صديق	« jupiter » SARL	2006	حاسي عامر
				صديق	« jombo » SARL	1996	السانيا
				الابن	« friyol-house » SARL	2009	حاسي عامر
الحالة رقم 05	05	نعم (01)	/	/	EURL الصيانة الصناعية و البناء المعدني	1985	الجنوب
		/	نعم(04)	الابن	SARL زيت الزيتون	2005	سيق
				الابن	SARL العطور	2007	معسكر
				الابن	**SARL البناء المعدني و الصيانة الصناعية**	**2000**	**آرزيو**
				الابن	SARL غسيل السيارات	2009	وهران
الحالة رقم 03	**غير معنية بفعل تكرار الإنشاء فهي لم تنشئ إلا منشأة واحدة**						

معطيات الجدول التركيبي أعلاه سمحت لنا باستخراج عدة حقائق نوردها كالتالي:

1°/ أربع (4) مبحوثين من خمسة (5/4) رقم (01، 02، 04، 05) عرفوا تكرار فعل الإنشاء، منهم من تعرف عليه قبل ومنهم من تعرف عليه بعد تاريخ تأسيس المنشآت المعنية بالدراسة، مقابل مبحوث واحد فقط ممثلا في رقم 03 غير معني إطلاقا بتكرار فعل الإنشاء لا قبل و لا بعد، فهو لم ينشئ سوى المنشأة الخاضعة للدراسة.

2°/ يختلف حجم تكرار فعل الإنشاء بالنسبة للفئة المعنية بذلك، فأقله مرة واحدة وأكثره ثلاث مرات، مع الإشارة أن الاهتمام انصب في اتجاه حساب عدد المرات التي أقدم فيها المبحوث على هذا الفعل قبل تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة وهذا يتضح من خلال التالي: فالمبحوث رقم 01: قام بتكرار فعل الإنشاء مرتين قبل تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة، و المبحوث رقم 02 قام بتكراره

(6) مرات، ثلاثة منها قبل تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة وثلاث بعدها، و المبحوث رقم 04 قام بتكرار فعل الإنشاء خمس مرات، واحدة قبل والباقي بعد، و أخيرا المبحوث رقم 05 : أقدم على تكرار فعل الإنشاء أربع مرات واحدة قبل والباقي بعد.

و هذه الحقائق تدفعنا إلى استخلاص نتيجة مهمة جدا و هي أن كل الفئة المعنية بتكرار فعل الإنشاء عرفت تجارب إنشاء قبل تاريخ إنشاء المنشأة المعنية بالدراسة، فهي لا تعد التجربة الأولى في مسارات المبحوثين وإنما سبقتها زمنيا حسب التواريخ المجسدة في الجدول أعلاه تجارب أخرى اختلف عددها من مبحوث إلى آخر أقلها مرة واحدة بالنسبة للمبحوث رقم 04 و رقم 05 و أكثرها ثلاث (3) مرات بالنسبة للمبحوث رقم 02. و كل هذا يوحي بإمكانية وجود رابط قوي بين أفعال الإنشاء السابقة و ميلاد المنشآت المعنية بالدراسة و كأن المبحوثين اعتادوا على إعادة إنتاج وحدات متشابهة.

3°/ ثلاث (3) مبحوثين من الفئة المعنية بتكرار فعل الإنشاء الجديد أي من أربع حالات تكرر لديها نفس النشاط على مستوى كل المنشآت المولودة قبلا (و حتى بعد)، فالمبحوث رقم 01 لم يخرج إطلاقا عن نطاق نشاط الإلكترونيك، و المبحوث رقم 04 عن نشاط المواد الغذائية، و المبحوث رقم 05 عن نشاط البناء المعدني و الصيانة الصناعية، فهذه النشاطات ميزت مساراتهم الإنشائية المتعددة، باستثناء المبحوث رقم 02 (المعني هو الأخر بتكرار فعل الإنشاء الجديد)، الذي ارتبط تغيير النشاط لديه مع المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة المختصة في صناعة الخزف و البلاط الأرضي، مع العلم أن كل المنشآت تقريبا سواء التي جاءت قبل أو بعد تاريخ إنشاء المؤسسة بالدراسة، إنما ارتبطت بصناعة الأحذية والبلاستيك، حيث تكرر هذا النشاط أكثر من مرة لديه فكان سنة 1965، 1970، 1985، 1987، 1996، و الملاحظ إنتفاء علاقة بين النشاطين، فالخزف مغاير تماما لصناعة الأحذية، لكن المبحوث علل هذا السلوك بركوض سوق الأحذية والمنافسة الشديدة للأحذية الصينية.

4°/ طبيعة الإقدام على أفعال الإنشاء التي سبقت زمنيا تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة إنما يطغي عليها الطابع الجماعي، فالإقدام كان جماعيا بمشاركة فاعلين باستثناء إنجاز فردي وحيد ظاهريا اختص به المبحوث رقم 05 الذي أقدم فرديا حسب قوله على إنشاء منشأة فردية « EURL » في البناء المعدني سنة 1985، ونفس المعنى ينطبق على المنشآت التي جاءت بعد المؤسسات المعنية بالدراسة والتي هي الأخرى يطغي عليها الطابع الجماعي باستثناء المبحوث رقم 04 الذي أقدم فرديا حسب رأيه على منشأتين في المواد الغذائية سنتي 2004 و 2008، مع الإشارة أيضا أن كل المؤسسات المدروسة تمت بمعية شركاء من الأبناء والإخوة والأصدقاء أي بفعل جماعي و ليس فردي حتى و إن كان علي المستوي الإسمي فقط. و كل هذا يصب في اتجاه تأكيد الطابع الجماعي

لفعل الإنشاء للمؤسسات عند المبحوثين، حيث ساهم في إنجازه فاعلين آخرين ممثلين في الشركاء الرسميين و القانونيين. لكن لا ينبغي أن ننسى مساهمة أشخاص آخرين مرتبطين بمعاش « Vécu » المبحوثين مثل الوسط العائلي، التربوي و المهني و هذا يسقط نهائيا صفة الفردانية المطلقة و الخالصة في الإقدام على فعل الإنشاء الذي هو فعل جماعي بامتياز في هذه الدراسة.

5°/ الشركاء الذين ساهموا في أفعال الإنشاء المتعددة لا يخرجون عن نطاق الوسط العائلي، فهم يتوزعون بين الأبناء و الإخوة و الزوجة وعندما يتعذر ذلك يتم اللجوء إلي الأصدقاء.

6°/ سيطرة مدينة وهران على الأمكنة التي توطنت بها المشاريع الإنشائية الاستثمارية قبل تاريخ المنشأة المدروسة و توزعت على المناطق الصناعية بالسانيا وحاسي عامر و منطقة آرزيو بالنسبة لثلاث حالات رقم (02، 03، 04) مقابل حالتين ممثلة في المبحوث رقم 01 الذي ساهم في إنشاء منشأتين مع أخيه بفرنسا سنتي 1984 و 1982 والمبحوث رقم 05 الذي فضل توطين منشأته الأولى بحاسي مسعود سنة 1985، ونفس المعنى ينطبق على أغلب المنشآت التي جاءت بعد تاريخ المنشآت المعنية بالدراسة، فهناك ثلاث حالات رقم (02، 04، 05) توطنت بمدينة وهران منها واحدة رقم (05) فضلت التنويع حيث وطنت منشآتها أيضا بمدينة معسكر و سيق، مقابل حالتين من المبحوثين: رقم 01 غير معني بمؤشر توطين مشروعاته بمدينة وهران ما عدي المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة، والمبحوث رقم 03 غير معني نهائيا بتكرار فعل الإنشاء للمؤسسات لا قبل ولا بعد.

والآن ننتقل إلى الشكل الثاني من فعل الإنشاء وهو الاستعادة « reprise » الذي كاد ينعدم كليا في هذه الدراسة لولا المبحوث رقم 01 الذي ساهم مع شريكه (أخوه الأكبر المقيم أصلا في فرنسا) في شراء عدة مؤسسات عرضت للبيع بعد إعلان إفلاس أغلبها وهذا يشير أيضا إلي الإنتفاء الكلي للطابع الفردي في الإقدام على شكل الاستعادة الذي يبقى حضوره ضعيفا جدا لا يتجاوز مبحوث واحد و كل التفاصيل الموضحة لهذا الفعل نوجزها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 69: تكرار فعل الاستعادة، حجمه و طبيعته

الحالات	تكرار فعل الاستعادة « cô-reprise »						
	العدد	فرديا	بالشراكة	الشريك	اسم و نشاط المنشآت	التاريخ	المكان
الحالة رقم 01	06	لا	نعم	الأخ	كونتينونتال ـ إيديسون tv/démo	2002/12	فرنسا
				الأخ	مراقبة ـ ريفوكس(Révox): السمعي البصري	2003	فرنسا
				الأخ	كابيلاك « Capilech »	1986	فرنسا
				الأخ	اينيتاك « Unitech »	1987	فرنسا
				الأخ	أميتاك « Amitech »	1988	فرنسا
				الأخ	تومسون « Thomson »	1990	فرنسا
الحالات المتبقية رقم 02- 03- 04- 05 غير معنية بفعل الاستعادة نهائيا لا بشكل فردي و لا جماعي.							

إذن المعطيات تكشف أن هناك أربع (4) حالات من خمسة (5/4) غير معنية على الإطلاق بفعل الاستعادة سواء كان فرديا أو جماعيا، مقابل حالة واحدة فقط ممثلة في المبحوث رقم 01 الذي تكرر لديه هذا الفعل ست (6) مرات بالشراكة مع الأخ، و كلها تمت على مستوى التراب الفرنسي خلال السنوات التالية: 86-87-88-90-02-03 و هي مؤسسات أشهر إفلاسها، فتم شراء حصص منها بعد إستيوفاء دفتر الشروط، و الذي يهم في هذه المعطيات هو أن أغلب هذه الأفعال من الاستعادة سبقت زمنيا تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة (93) وكلها مرتبطة بنشاط الإلكترونيك، و ربما يكون لهذا الدور الحاسم في نقل هذا النشاط إلى الوطن (الجزائر)، فالعلاقة حسب رأينا تبدو واضحة جدا بين متغير الاستعادة و الإقدام على فعل الإنشاء بالجزائر(آرزيو) بالنسبة لهذا المبحوث الذي يبقى استثناءا في هذه الدراسة، فكل الحالات المتبقية تنتفي معها هذه العلاقة كليا.

أما شكل إستئناف نشاط المؤسسات فلا نجد له أي أثر، فكل الإجابات التي تحصلناعليها نفت بالإجماع وجود مثل هذا النمط من الفعل الإنشائي و هذا يعبر عنه بوضوح الجدول الموالي:

الجدول رقم 70 : فعل إعادة النشاط

الحالات	وجود فعل إعادة النشاط و تكراره	
	بشكل فردي	بوجود شريك
الحالة رقم 01	لا	لا
الحالة رقم 02	لا	لا
الحالة رقم 03	لا	لا
الحالة رقم 04	لا	لا
الحالة رقم 05	لا	لا
المجموع	ح 5(لا)	ح 5(لا)

إذن بالإجماع انتفى الإقدام على نمط فعل إستئناف النشاط « réactivation » للمؤسسات من طرف المبحوثين سواء بشكل فردي أو جماعي، و بالتالي تنتفي كليا العلاقة التي يمكن أن تربط بين المتغيرين وتنتفي معها تحقق الفرضية المرتبطة بهذا النمط من الفعل الإنشائي و دوره في ميلاد المؤسسات التي تمثل شكل الإنشاء الجديد « nouvelle création » و بعد ما انتهينا من التعرف علي هذه الأنماط الثلاث(3) من تكرار الفعل الإنشائي للمؤسسات يبدو لنا جليا أن الشكل الأكثر بروزا (أربع حالات) في هذه الدراسة هو نمط الفعل الإنشائي الجديد أي « nouvelle création » أو« ex-nihilo » والذي يغلب عليه أصلا الطابع الجماعي. و الملاحظ أن المبحوثين استسهلوا صيرورة إنشاء هذا النمط من الفعل فقد اعتادوا على إنتاج نفس الوحدات الإنتاجية المتشابهة في الحجم و غالبا في النشاط، مما يؤكد اكتسابهم لتجارب غير مستهان بها في هذا المجال المرتبط بإتقان الصيرورة الإنشائية للمؤسسات الجديدة و التحكم في آلياتها باستثناء

مبحوث واحد من الأربعة المعنيين بهذا المؤشر و الممثل في رقم 01 الذي أقدم أيضا على تكرار فعل الاستعادة« reprise » بالشراكة مع الأخ ست (06) مرات، هذا النمط من الفعل الذي غاب كليا عن الحالات المتبقية. و عموما الفضول يدفعنا للتساؤل عن مصير كل المنشآت التي تعددت بقوة خاصة في شكلها الأول (الفعل الإنشائي الجديد) في هذه الدراسة و معرفة ما إذا كانت لا زالت موجودة أم اختفت و أفلست وهذا ما سنحاول إيجازه في هذا الجدول:

الجدول رقم 71 : مصير المنشآت

الحالات	الاختفاء	موجودة	تفسير الاختفاء وكيفية التنسيق في تسيير الموجود
الحالة رقم 01	نعم (1)	نعم (8)	**الاختفاء**:نحن في البداية اشترينا العلامة « thomson » وقمنا بتصنيع منتجات إلكترونية تحمل هذه الماركة لفترة من الزمن ولكن فجأة توقف العقد من طرف واحد هو الطرف الآخر دون سابق إنذار ودون معرفة الأسباب **تسيير الموجود**: كل المؤسسات تشكل مجموعة صناعية تحمل اسم العائلة والتي توظف حوالي 500عامل من ضمنها المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة و هناك رئيس المجموعة (الأخ) الذي يتوفر علي الكفاءات الضرورية التي تسمح له بتولي عملية الإشراف و التنسيق بين كل المؤسسات بمساعدة طاقم متخصص في التسيير للموارد البشرية والمالية
الحالة رقم 02	نعم(3)	نعم(4)	**الاختفاء**: جزمن المؤسسات تم بيعه بعد فتح المجال واسعا أمام عملية استيراد المنتجات من الصين خاصة تلك المرتبطة بمجال الأحذية فقد كان ذلك سببا في التوقف عن التصنيع. **الموجود**: لازلت أحتفظ بمؤسستين في الأحذية و البلاستيك ومؤسسة في الرخام و مؤسسة الخزف والبلاط الأرضي هذه أما تسييرها فيتم عن طريق الأبناء المنصبين أصلا علي رأس كل منشأة و يتم الرجوع لي في المسائل المصيرية
الحالة رقم 04	لا	نعم(6)	بمساعدة الشركاء و مشاركة الأبناء في تسيير وإدارة هذه المؤسسات التي بعضها أنشأته بشكل فردي والبعض الآخر بالشراكة.
الحالة رقم 05	لا	نعم(5)	بالتعاون مع الأبناء فأنا والحمد لله لدي ثلاث كل واحد نصبته علي رأس مؤسسة من المؤسسات والكل ينفذ الأوامر و التعليمات بالحرف فيما يتعلق بعملية التنسيق في تسييرها فأنا أتولي عملية الإشراف و المتابعة.
الحالة رقم 03	غير معنية		

إذن المعطيات المجسدة في الجدول أعلاه تكشف عن مصير المنشآت التي أقدم المبحوث على إنشائها إلى حد الآن، غالبا بمعية الشركاء و أهم الحقائق المرتبطة بذلك نوجزها كالتالي :

1°/ جميع الفئة المعنية بتكرار فعل الإنشاء أو الاستعادة و امتلاكها عدة مؤسسات و التي تمثل أربع حالات و الممثلة في رقم (01، 02، 04، 05) تشير إلى تمكنها من المحافظة علي المؤسسات التي أنشأتها، و إن كانت حالتين منها صرحت باختفاء بعضها فقد أشار المبحوث رقم 01 إلى اختفاء مؤسسته "تومسون" « thomson »المختصة في تصنيع و تركيب أجهزة التلفاز الإلكترونية، و التي بقيت منتجاتها لفترة من الزمن تحمل العلامة "توسون"، لكن فجأة يقول المبحوث أنه اضطر إلى التوقف عن ذلك بسبب توقيف العقد المتعامل به من الطرف الآخر(فرنسا) دون سابق إنذار و دون معرفة الأسباب الموضوعية وراء ذلك حسب تصريحاته، أما المبحوث رقم 02 فقد

أشار إلى ثلاث مؤسسات اختفت و السبب حسب رأيه يكمن بالدرجة الأولى في شدة المنافسة التي فرضتها منتجات الأحذية الصينية المستوردة و التي كانت سببا محوريا في الإقدام على تحويل النشاط من تصنيع الأحذية إلى تصنيع الرخام والخزف والبلاط الأرضي، أما الحالة رقم 03 فتبقي دائما غير معنية بهذا المؤشر لأنها لم تكرر تجربة الفعل الإنشائي مرة ثانية و لم تقدم علي شراء أي مؤسسة و لم ترث أي منها...فقد اكتفت بالتجربة الإنشائية الوحيدة التي أنجزتها .

2°/ كل الفئة المعنية بامتلاكها عدة مؤسسات و الممثلة دائما في أربع حالات تشير إلى مساهمة الأبناء و الأخوة و الشركاء الأصدقاء في تنسيق عملية التسيير لكل هذه المنشآت، فجميع الأبناء هم منصبين من طرف الوالد على رأس هذه المنشآت مكلفين بعملية التسيير و يتولى المنشئ المبحوث في الغالب عملية الإشراف و المتابعة، بالإضافة إلى لجوء المبحوث رقم 01 إلى الطاقم البشري المتخصص في مجال التسيير للموارد البشرية و المالية و تعيينهم و تنصيبهم علي رأس هذه المؤسسات.

3°/ يبدو أن منحى أغلب هذه المعطيات يصب في اتجاه تكوين مجموعات صناعية تحمل اسم العائلة من طرف المبحوثين فحجم المؤسسات المتبقية و المملوكة من طرفهم هي في الغالب موزعة بين الأبناء أو الأخوة و هي تتراوح بين 04 و 08 منشآت أين نجد الشريك غالبا ينتمي إلى العائلة و يحمل نفس الاسم وقد أفصح كل المعنيين بتكرار فعل الإنشاء للمؤسسات بهذا الطموح و هذه الرغبة و هذا ما سنوضحه لاحقا عندما نعالج الأهداف المستقبلية للمنشآت المعنية بالدراسة.

و في ختام هذا الفصل نكون قد تعرفنا و لو نسبيا علي العوامل الخارجية المرتبطة بالأوساط التي عايشها المبحوثين والمؤثرة في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، و بقي لنا الآن أن نعالج نوع آخر من العوامل، هي مرتبطة أكثر بداخل المبحوث حيث سنحاول التعرف علي الحوافز التي حركت المبحوثين نحو التوجه المقاولاتي، مع التطرق أيضا إلي مختلف الصعوبات التي اعترضت مساراتهم، و التي تمثل في الواقع العوامل المعرقلة لتوجهاتهم المقاولاتية و التي لا تخرج عن السياق العام المتعايش فيه، هذا ما سيشكل مكونات محتوي الفصل الموالي.

الفصــل الســابع

الحــوافـز و الصــعوبــات

الفصـل السـابـع

7 - الحوافز و الصعوبات

7 – 1 عوامـل الحـوافز « Les facteurs de motivation »

و هو يمثل نمط آخر من العوامل، نابعة من داخل المبحوث، قد تكون أفرزتها العوامل الخارجية المرتبطة بمعاشه أو وسطه و التي تم معالجتها في الفصول السابقة، طبعا يستحيل إقامة حدود فاصلة بين العوامل الخارجية و العوامل الداخلية النابعة من ذات المبحوث و من باطنه، فالأمر لا يعدو كونه عملية تفاعلية، عملية « Feedback » فيها تأثير و تأثر و من هذا المنطلق يأتي افتراض تأثير العوامل الخارجية على ميلاد عوامل الحوافز في ذات المبحوث، و نحن نري أن هناك حوافز تولد مع الفرد فهي مرتبطة بطبيعته الإنسانية، و هناك حوافز تكتسب من "المعاش" و الأوساط المختلفة التي عايشها و التي غرف منها و أثرت في بناء شخصيته و خلقت فيه طاقات متعددة دفعته و تدفعه لتحقيق إنجازات عديدة مرتبطة بصيرورة حياته، و لهذا نحن لا نريد الابتعاد كثيرا، فهدفنا هو الكشف عن الحوافز الأساسية التي أدت إلي ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و دفعت بالمبحوثين إلى إنشاء مؤسساتهم؟ ما هي البواعث و الأسباب التي جعلت هؤلاء الأشخاص يقدمون علي إنشاء مؤسسات لحسابهم؟ ما الذي جعلهم يتركون العمل المأجور مثلا أو أي وضع آخر مهني مستقر و آمن و اختيار التورط في الفعل المقاولاتي المتضمن للمخاطرة مهما كبر أو صغر حجمها؟ و قبل الإجابة عن هذه التساؤلات و الكشف عن مثل هذه الحوافز الأساسية، فإن المنهجية تقتضي منا تعريف الحوافز حسب ما جاءت به بعض الدراسات المهتمة بالموضوع.

7 – 1-1 تعريفات الحوافز

المنطلق النظري المعتمد عليه في تحليل بعد الحوافز في هذه المقاربة إنما يسير في اتجاه اعتبار هذه العوامل إنما هو نابع من ذات المبحوث، من باطنه، من قواه الداخلية التي تخلق لديه الطاقة الضرورية التي تحركه نحو التوجه المقاولاتي و فعل الإنشاء، و هو في نفس الوقت لا ينفى تأثير العوامل الخارجية المرتبطة "بمعاش" المبحوث، بوسطه العائلي، التربوي، المهني و حتى محيط مجتمعه الكبير في خلق هذه الحوافز داخله.

طبعا هناك العديد من الملاحظات و الشهادات التي تأتي لتدعيم هذا المنحى في التحليل و التي نحاول أن نجسدها في عرض بعض تعريفات الحوافز التي تزداد تنوعا و غالبا اختلافا حسب

الباحثة « Emna Baccari » [332]، فهناك من يعتبرها كإحدى القوى الداخلية (غرائز، رغبة، إرادة) و البعض الآخر يفضل استحضار صفات الثبات والإصرار (مثل الرغبة في النجاح) أو حتي ربطها باستجابات سلوكية للمثير « stimulant »، و المنظور الإدراكي « cognitive » المعاصر يشير إلى تأثير الأفكار، المعتقدات و عواطف الفرد على الحوافز حسب نفس الباحثة التي اهتمت بدراسة الحوافز المقاولاتية عند الشباب التونسي و انتهت بوجود نمطين: حوافز داخلية و حوافز خارجية، الداخلية هي التي تأتي من داخلنا، ليس لنا ما نقوم به من أجل خلقها، بما أنها تولد معنا فهي جزء من الطبيعة الإنسانية للفرد و لا يوجد أحد يمكن أن يعمل أي شيء من أجل خلق هذه الحوافز أو تعديلها، أما الحوافز الخارجية فهي نتيجة تأثير عوامل خارجية تدير سلوكنا، فمثلا لا يوجد من جاء إلى هذه الدنيا وهو يحمل مثلا في ذاته الغريزية حب النقود، فالمال هو انجذاب أو اندفاع خارجي، حافز مكتسب أو حافز تم تعلمه حسب التعبير الحرفي للباحثة « l'argent est une motivation acquise ou apprise » و بالتالي يقينا هذا الحافز ينبثق في ذات الفرد بتأثير من عوامل خارجية مرتبطة بأوساط مختلفة من معاشه.

- معجم التربية (1993) يعرف الحوافز كمجموعة من الرغبات و الإرادة التي تدفع الشخص إلى القيام بمهمة أو بتصويب هدف يتناسب مع حاجة و معجم علم النفس(1989) يصفها بمجمل العوامل الديناميكية التي تحدد سلوك الفرد[333].

- سنوات 20 إلى 40 رأت بروز نمط جديد من المختصين الملتفين حول "إلتون مايو"« Mayo » 1949، "مارينو" « Marino » 1965 و "كيرت لفين" « Kurt-levin » 1964 و هم "السيكو- سوسيولوجيين" الذين عملوا على توضيح "أن الفرد لا يستجيب للمواقف كما هي و إنما كما يدركها"، هذا الإدراك يتأثر بانفعالية، لكن أيضا و خاصة بالمعايير و قوي و مناخ الجماعة المنتمي إليها، و هذا كله يصب في تيار النظريات المسماة بالعلاقات الإنسانية « Relations humaines » الذي يرى في الإنسان الجوهر الذي تجاهلته في السابق "نظرية التنظيم العلمي للعمل" « OST » و الأعمال التي سوف تدعم باتجاه النيو- العلاقات الإنسانية « Néo- Relation humaines » تتمثل خاصة في « Mc Grégor » 1974، « Herzberg » 1971 و « Maslow » 1943 و التي ساهمت بقوة في تبيان أن الفرد لديه حوافز و مصادر رفض معقدة [334] دون أن ننسى الإشارة إلى أن هناك تيار ثالث حديث يرى أن الإنسان أصبح يعرف كفاعل معقد و مستقل

[332] Les motivations entrepreneuriales des jeunes entrepreneurs Tunisiens étude exploratoire »Emna Baccari/Laboratoire ERMME (Toulon) .

[333] تعاريف مأخوذة من نفس المرجع السابق الصفحة 2.

[334] François Petit/ Michel Dubois « introduction à la psychologie des organisations » DUNOD, PARIS, 1998 /P2-3.

« Agent complexe et autonome » فهو ليس محدد فقط بالحوافز الاقتصادية « OST » أو المشاعر الانفعالية و معايير الجماعة (العلاقات الإنسانية) بل هو قادر على إثبات ذكائه و عقلانيته المحدودة حسب مفهوم كل من "سيمون" و "مارش" الأمركيين والذي أعيد استخدامه في فرنسا من طرف "مشال كروزي"الذي يعتبر الفرد كالجماعة تماما لا يستسلم سلبيا للمحددات الاقتصادية أو السيكولوجية أو الاجتماعية بل هو فاعل مستقل و معقد.

و لا بأس أن نعود إلى العلاقات الإنسانية ونشير باختصار إلى مضمون ما جاء في النظرية الهرمية للحاجات الأساسية لـ"ماسلو" التي تركز على العلاقات الشخصية و الحوافز و حسب هذا الباحث فإن الفرد يمتلك هرمية للحاجات « hiérarchie des besoins » فهناك الحاجات الأكثر إلحاحا و أولوية « plus élémentaires »التي يجب أن تشبع و تلبي قبل الحاجات التي تليها و التي تأتي في مستوى مجرد أكثر ارتفاعا والتي تصبح "عملياتية" أي تصبح عنصرا محفزا للسلوك.

و مختصر القول فإن الحاجة المشبعة لا تحفز لأن دورها في التحفيز ينتهي بمجرد تلبيتها و بالتالي لا يمكن أن تؤثر على السلوك الفردي بشكل مباشر و التصنيف المقترح من طرف "ماسلو" يتضمن كما هو معروف خمس مستويات: الحاجات الفيزيولوجية، الأمان، الانتماء، العرفان والتقدير، و حاجات تحقيق الذات « Accomplissement » [335] و في دراسة أخرى يشير المؤلف حسب الباحثة « Emna Baccari » إلى مستوى سادس وهو حاجات المعرفة و الفهم[336] .

وإن كنا لجأنا إلى هذه "الهرمية للحاجات الأساسية" فذلك من أجل توضيح أن الفرد بصورة عامة هو محرك و محفز بحاجات يبحث عن تلبيتها.

- و الباحثان « Thill et valerrant » يعرفان التحفيز كبناء افتراضي « Construit hypothétique » يستخدم من أجل وصف القوى الداخلية و/ أو الخارجية المنتجة لإطلاق إدارة، و حدة والإصرار أو المثابرة على السلوك"[337] و قد استخرجت الباحثة « Pascale Faber »[338] من هذا التعريف أربع (04) عناصر مهمة و مترابطة تميز مصطلح التحفيز « motivation »: أولا واقع الإطلاق « déclenchement » الذي يترجم الانتقال من الحالة الستاتيكية إلى الحالة الديناميكية، ثانيا واقع إدارة « direction »، فهنا التحفيز يوجه السلوك في وجهة معينة، ثالثا واقع الشدة أو الحدة

---

[335] Zeineb BenAmmer Mamlouk « de la GRH au Management des hommes » Editions CLE (contribution à la littérature d'entreprise) /1995.

[336] Emna Baccari « Les motivations entrepreneuriales des jeunes entrepreneurs Tunisiens étude exploratoire » Laboratoire ERMME (Toulon) EDHEC-NICE-France.8Eme CPEPME(congres Francophone en entrepreneuriat et PME) 25-26-27 Octobre 2006/ Haute école de gestion(HEG) Fri. .

[337] نفس المرجع السابق

[338] Pascale Fabers « les motivations du chercheur entreprenant » chapitre huit dans un Ouvrage collectif « création d'entreprise par les chercheurs » dirigé par Thierry Verstraete/ p 234 .

« intensité » لأن هناك عدة "ريتمات" « rythmes » تميز الديناميكية التحفيزية (من النشاط المفرط في الحماسية إلى الضعيف أو المنعدم) و رابعا واقع المثابرة أو الإصرار « persistance » و هنا التورط في نشاط معين هو ترجمة لمؤشر التحفيز و التورط « engagement » يمكن أن يتوقف لأسباب متعددة مثل الإنهاك، بروز حافز آخر، الرضي...الخ ، و تستخلص نفس الباحثة أن كل الأدبيات العلمية للمقاولاتية التي عالجتها أظهرت أن المقاول يبقى المحرك المركزي للبنية التي أنشأها حتى و إن كان المحيط يلعب دورا مهما لإطلاق الفعل المقاولاتي فهو يبقى الفاعل الأساسي في صيرورة تحويل الموارد المعبئة التي غالبا ما تعتبر خارجية و تحتاج إلى من يكتشفها و يجمعها في منظمة و حتى تعطي هذه الباحثة « Pascale Faber » [339] الأهمية القصوى لداخل الفرد ترى "أن الأمر لا يتعلق بالرأسمال المالي أو المعرفي أو حتى الاجتماعي وإنما هناك رأسمال خاص يوازي طاقة داخلية، يملكها الفرد، يجب أن يتوجه نحوها و يغترف منها ويستنفذها، فهي التي ستسمح له بالمثابرة و الإصرار على سلوكياته و إنجاز أهدافه و أفعاله"، و هي تعبر حرفيا عن ذلك بالنص التالـي :

« (...) il ne s'agit ici de considérer son capital financier, son capital de connaissance ou encore son capital social mais de prendre en compte un capital pouvant être qualifié d'énergie(...) » p 223.

طبعا يبقي هدف الباحثة هو التركيز بشكل أكبر علي حتمية الطاقة الداخلية التي يحملها الفرد في ميلاد اليقظة المقاولاتية و إحداث التوجه المقاولاتي و فعل الإنشاء للمؤسسات و هذا صحيح إلي حد كبير، مما يستوجب الالتفات إلى الموارد المرتبطة بداخل و باطن المقاول، فهو الذي يقوم بالعملية التركيبية لمختلف الموارد الداخلية والخارجية التي يملكها و هو الذي يقودها، و في داخله تحدث العملية التفاعلية لهذه العوامل، لكن يبقي الأمر يتوقف أيضا و بقوة علي الأوساط المختلفة التي عايشها و التي خلقت لديه أصلا مثل هذه الحوافز و التي وجد فيها ما ينمي مثل هذه الطاقة المولدة في داخله، لهذا لا يمكن لأي كان أن ينكر ما يمارسه الوسط الخارجي من تأثير علي الفرد، ففي هذا الوسط يجد وسائل الدعم ا أو الكبح لمساره و توجهه المقاولاتي لهذا نحن نعتقد أكثر في تداخل العوامل سواء كانت نابعة من داخل الفرد أو من خارجه، فالعملية لا تعدو كونها تفاعلية لا تخرج عن نمط " الفيت باك" « Feed-Back »، فيها تأثير و تأثر بشكل مستمر يصعب

[339] Pascale Faber est docteur en sciences de Gestion de l'Université de Lille 1 /Membre du groupe de recherche Appliquée aux Potentiels Humains dans les entreprises et de l'ADREG (association pour la diffusion de la recherche en Entreprenariat et en Gestion), Consultant auprès du CJD (Centre des Jeunes Dirigeants).

معها تحديد ما هو "داخلي" أو "خارجي" بمعناه الخالص، فالفرد يؤثر في المجتمع و المجتمع يؤثر في الفرد في سياق الخط التفاعلي الذي يبدأ بالمدخلات و التحويل و المخرجات.

لهذا تبقي الظاهرة تتسم بالكثير من التشابك و التداخل بين مختلف عناصرها، التي يصعب الفصل بينها، مما يستدعي البحث و الإهتمام بالعديد من العوامل المختلفة و المتداخلة سواء كانت نابعة من الداخل أو من الخارج لأنهما معا ليس خالصين بل يحملان جزئيات تأثير بعضهما البعض في إطار العملية التفاعلية.

و نبقى دائما في استعراض التعريفات التي عالجت موضوع الحوافز، لتوضيح باقي العوامل و لكن نستحضر هذه المرة الدراسة الجماعية[340] التي اهتمت بـ "المقاول الجزائري" ولقد سبق الإشارة إليها، والتي تؤكد أن "قرار الاستثمار هو قرار شخصي لكنه يتأثر بالعوامل المحيطة به"، بمعنى العوامل المرتبطة بمختلف الأوساط التي عايشها المقاول أي بـ"معاشه" مما يجعل دافع إنشاء مؤسسة يعبر أكثر عن عملية تنسيقية بين المعاش الشخصي العائلي والتربوي و المهني للمقاول، و يؤكد الباحثون المشاركون في هذه الدراسة وعلى رأسهم"م.ي فرفرة" أن هناك دائما عامل محدد في بداية الفعل المقاولاتي، مرتبط شخصية الفرد المنشئ، لكن لا يجب أن ننسي أيضا أن هذه الشخصية إنما تكونت من خلال تأثير عدة عوامل مرتبطة بمعاشه و محيطه، لهذا لا يمكن أن يوجد سببا واحدا وإنما هناك دائما "رزنامة" علي حد تعبير الباحث "فرفرة" أو حزمة من الأسباب و الدوافع و البواعث المتفاعلة التي تؤدي إلى اختراق الحدود بين الفكرة (الميل) و الفعل المقاولاتي (الاستثمار)، فالأمر لا يتلخص في واقع معزول و لكن مرتبط بسلسلة من الفرص و العوامل التي تتناسق و تتفاعل و تتراكب فيما بينها لتعطي في النهاية الشجاعة في أخذ القرار والإقدام على فعل الإنشاء للمؤسسات.

و يعرف « J. C. Ettinger »[341] [342] الحوافز المقاولاتية على أنها "مستخلص مكونات شخصية و مواقفية تتراكب و تتفاعل بشكل مختلف حسب الأفراد"، و تبعا للنظام المفهوماتي للباحث يوجد نمطين من المقاولين المنشئين: واحد محرك بإرادة السلطة و هو قابل أن يساهم بقوة في التنمية الاقتصادية بينما الآخر هو محفز عن طريق الحاجة إلي الاستقلالية « besoin d'autonomie » و الذي يقصي كل نمو للمؤسسة حسب رأيه.

---

[340] R. Suidi / M. Y. Ferfera / T. Aktouf. « Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entrepris ; enquête à Boghrni » les cahiers du CREAD N° 51/2000/ PP 45 -70.

[341] و نذكر أن الباحث "جون كلود إتنجر" هو مختص في الاقتصاد المطبق و ركز في أبحاثه علي إشكالية "إتخاذ القرار" و قد شكل ذلك موضوع أطروحة الدكتوراه لديه.

[342] Jean-Claude Ettinger « Le profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de Gestion /Juin – Juillet - Aout 1983.

طبعا لا يزال الكثير من الدراسات المهتمة بالحوافز المقاولاتية خاصة منها التي عالجت "المقاول الجزائري" و التي نفضل تركها إلى حين الشروع في تحليل الحوافز الأساسية التي أفرزتها النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، لهذا نحن نكتفي بهذا القدر لأننا نعتقد أننا قدمنا عرض ملائم لفهم الحوافز المقاولاتية.

7 – 1 – 2 **الحوافز الأساسية للفعل المقاولاتي** :

نحاول الآن استنطاق المعطيات الميدانية المرتبطة بالحوافز الأساسية التي أدت إلي ميلاد و تنمية التوجه المقاولاتي في هذا البحث و التي نجدها تتميز بالتعدد حسب ما تؤكده إجابات المبحوثين، فليس هناك دافع واحد، فالجميع (5/5) يصرح بوجود عدة دوافع و حوافز تفاعلت و تراكبت و تناسقت في داخله، في ذاته و أنتجت في لحظة معينة من صيرورة هذا الفعل الإقدام عليه و حتى نتمكن من تحديد هذه الحوافز و التعليق عليها و عرضها للنقاش نوردها عليكم ملخصة في الجدول الإجمالي التالي.

الجدول رقم 72 : الحوافز الأساسية الدافعة إلى الفعل المقاولاتي

الحالات	الحوافز الأساسية التي أدت بالمنشئ إلي الإقدام علي الإنشاء
الحالة رقم 01	**الجاذب المالي** : تأمين مستوى من الحياة المريحة / تأمين مستو من الدخل العائلي. **الحاجة إلي الاستقلالية** : ـ رفض سلطة الآخر / حياة مهنية مستقلة. **الحاجة إلي تحقيق الذات** : ـ النجاح الاجتماعي / التحدي الشخصي / استخدام معارف متراكمة / مكانة « statut » المقاول./ **خلق مناصب شغل** : خلق المنصب الشخصي و للأقارب. **الحاجة إلي التغيير / أخر : وجود خبير تقني**
الحالة رقم 02	**الجاذب المالي** : تأمين مستوى من الحياة المريحة / تأمين مستو من الدخل العائلي / استغلال للثروة العائلية. **الحاجة إلي الاستقلالية** : حياة مهنية مستقلة. **الحاجة إلي تحقيق الذات** : ـ النجاح الاجتماعي / مكانة « statut » المقاول. **خلق مناصب شغل** : خلق المنصب الشخصي وفرص عمل للأقارب / **أخر : وجود خبير تقني**
الحالة رقم 03	**الجاذب المالي** : تأمين مستوى من الحياة المريحة / تأمين مستو من الدخل العائلي. **الحاجة إلي الاستقلالية** : حياة مهنية مستقلة. **الحاجة إلي تحقيق الذات** : ـ النجاح الاجتماعي / الاعتراف الاجتماعي / استخدام معارف متراكمة / مكانة « statut » المقاول./ **خلق مناصب شغل** : خلق المنصب الشخصي و للأقارب./ **الحاجة إلي التغيير / الحاجة إلي خلق مؤسسة/ أخر : وجود خبير تقني**
الحالة رقم 04	**الجاذب المالي** : تأمين مستوى من الحياة المريحة / تأمين مستو من الدخل العائلي / استغلال للثروة العائلية. **الحاجة إلي الاستقلالية** : حياة مهنية مستقلة. **الحاجة ألي تحقيق الذات** : النجاح الاجتماعي / الاعتراف الاجتماعي / مكانة « statut » المقاول. **خلق مناصب شغل** : خلق المنصب الشخصي وفرص عمل للأقارب./**فرصة « opportunité » للإنشاء**. **أخر : وجود اسباني (الخبير التقني) الذي يتقن صيرورة تصنيع** التون و السارين (الدراية بالتصنيع).
الحالة رقم 05	**الجاذب المالي** : تأمين مستوى من الحياة المريحة / تأمين مستوى من الدخل العائلي. **الحاجة إلي الاستقلالية** : حياة مهنية مستقلة. **الحاجة ألي تحقيق الذات** : النجاح الاجتماعي / الاعتراف الاجتماعي / استخدام معارف متراكمة / مكانة « statut » المقاول./ **خلق مناصب شغل** : خلق المنصب الشخصي وفرص عمل للأقارب **الحاجة إلي التغيير / فرصة « opportunité » للإنشاء/ أخر : وجود خبير تقني**

تحليل المعطيات المجملة في الجدول أعلاه يكشف لنا عن عدة حقائق نوجز أهمها كالآتي:

1°/ جميع المبحوثين (5/5) يشيرون إلى تعدد الحوافز التي حركتهم و قادتهم نحو التوجه المقاولاتي،حيث امتلكوا في لحظة معينة قوي دافعة و طاقات مميزة حركتهم نحو الفعل المقاولاتي و هذا يتضح من خلال مجمل التصريحات التي تصب في خانة التعدد التحفيزي المتنوع و المحرك للفعل المقاولاتي.

2°/ إجماع الحالات (5/5) علي بعض الحوافز الأساسية المحركة، دفعتهم نحو فعل الإنشاء والتي نوردها كالتالي: الحاجة إلى حياة مريحة/ تأمين دخل عائلي/ حياة مهنية مستقلة/ النجاح الاجتماعي/ مكانة المقاول/ خلق المنصب الشخصي/ خلق فرص عمل للأقارب/ وجود خبير تقني. كل هذه الحوافز نجدها حاضرة بالنسبة لجميع الحالات ، و في المقابل هناك حوافز لم تحركهم على الإطلاق و بالإجماع (5/5) نوجزها في ثلاث عناصر: الحاجة إلى الثراء وجمع المال / الحاجة إلي السلطة / البطالة.

3°/ بعض الحوافز الأساسية الأخرى لم تلقي الإجماع عليها من طرف جميع المبحوثين و التي نوجزها كالتالي : رفض سلطة الآخر/ التحدي الشخصي/ الاعتراف الاجتماعي/ معارف متراكمة/ الحاجة إلى التغيير/ الحاجة إلى إنشاء مؤسسة/ الفرصة/ استغلال الثروة العائلية، و التي اختلف تواجدها من حالة إلي أخري و منها من ينطبق فقط علي حالة واحدة و منها من مس ثلاث حالات من المبحوثين وسنعود لاحقا إلى مناقشة هذه الحوافز.

4°/ العناصر المحفزة المذكورة أعلاه، الأكيد أنها تتفاعل و تتراكب و تتناسق و تختلف في ذلك من حالة إلى أخرى و قياس درجة قوة كل عنصر في تفاعله و تراكبه و تناسقه مع بقية العناصر الأخرى يبقى خاص بكل مبحوث و يمكن أن يحدث بمختلف الطرق الممكنة، طبعا نحن لا نملك الأدوات الإيضاحية الكافية لهذه العملية التفاعلية بين مختلف العناصر التحفيزية، لكن على الأقل سنحاول التعرض بالتحليل لهذه الحوافز المحددة و التفصيل في تحديد مكوناتها عند كل مبحوث و هذا سيتم من خلال اللجوء إلى إدراج معطياتها ملخصة بجداول توضيحية متضمنة كل حافز و ما يمكن أن يتضمنه من مكونات على حدي و هي أصلا منبثقة و مستنبطة من الجدول السابق رقم 72 و التي ستحمل الأرقام التالية : 73، 74، 75، 76 و سنعالجها ضمن العناصر الآتية .

أ / الجاذب المالـــي

هناك من يعطي أهمية قصوى للجاذب المالي« Attrait financier » لما يمارسه من تأثير علي الأفراد، فهو يبقي ينطوي علي قدر من السحر و الجاذبية، و هنا نستحضر منظور "جون كلود إتنجر" الذي يري في ذلك ارتباط بالأساطير المهتمة بالمقاول الذي جاء من أصول اجتماعية

متواضعة، و صنع نفسه بنفسه بفضل عصاميته [343] أي خرجت حسب تعبيره من الوحل، من الحضيض الأسفل و ارتقي في حركيته التصاعدية الاجتماعية نحو أعلى مستويات السلم الاجتماعي، محركا بالرغبة في الحصول على قمم الثروة و القوة المالية، و يري الباحث أن هذا العرض الميتولوجي الحامل لمثل هذه الرؤية يجب أن يجابه مع الحقائق الملموسة التي يفرزها الواقع المتباين، و بالتالي فإن "إتنجر" لا يدعم الحافز المالي كقوة جاذبة و محددة للفعل الإنشائي للمؤسسات، و إن كان لا يجب أن نكر حضوره في التوجهات المقاولاتية، فالمال يبقي يمارس تأثيره بشكل مختلف حسب الأفراد، لكنه ليس محددا لأنه لا يتعدي كونه وسيلة تساهم في تحقيق حاجات أو إنجازات أخري ترتبط بحوافز أساسية أكثر تحفيزا و تحريكا للمقاول من المال في حد ذاته، هذا ما يمثل الانطباع العام المستخلص من النتائج المرتبطة بهذا الحافز و التي ندرجها في الجدول التفصيلي الآتي:

الجدول رقم 73 : الجاذب المالي و مكوناته

الحالات	الجاذب المالي				
	الثراء والمال	حياة مريحة	دخل عائلي	الفقر	استغلال ثروة ع
الحالة رقم 01	-	+	+	-	-
الحالة رقم 02	-	+	+	-	+
الحالة رقم 03	-	+	+	-	-
الحالة رقم 04	-	+	+	-	-
الحالة رقم 05	-	+	+	-	-
المجموع	-	5 ح	5 ح	0 ح	1 ح

المعطيات المرتبطة بهذا الجدول تعبر عن التالي:

1°/ الجاذب المالي بمعناه المحض بمعنى الانبهار ببريق الثروة و سحر المال و جاذبيته من خلال الرغبة في الثراء و جمع المال و الحصول على القوة المالية يتسم بالغياب التام فجميع المبحوثين (5/5) يؤكدون في تصريحاتهم على أن هذا العنصر لم يحركهم على الإطلاق و لم يشكل الغاية التي حفزتهم في الإقدام على فعل إنشاء مؤسساتهم.

2°/ تشكل الرغبة في تأمين حياة مريحة « assurer une vie confortable » للمنشئ المبحوث و عائلته حافزا أساسيا محركا و دافعا بقوة نحو الفعل المقاولاتي بالنسبة لجميع المبحوثين (5/5).

3°/ نفس المعنى ينطبق على تأمين دخل عائلي « sécurité d'un revenu familial » فهذه الحاجة هي الأخرى تشكل حافزا محركا نحو فعل إنشاء مؤسسة حسب جميع المبحوثين (5/5).

[343] نفس المرجع السابق.

4°/ حالة واحدة فقط من خمس (5/1) تشير إلى حافز استغلال الثروة العائلية « exploitation d'une fortune familiale »، كمحرك و دافع نحو الفعل المقاولاتي لكن كحافز إضافي يضاف إلى حافز تأمين حياة مريحة و دخل عائلي منتظم و هذا ينطبق على المبحوث رقم 02.

5°/ غياب عنصر الفقر « pauvreté » كحافز محرك و دافع للإقدام على فعل إنشاء مؤسسة و الدخول في المغامرة المقاولاتية، هذا ما كشفت عنه المقابلة الموجهة لكن عند الغوص أكثر و التعمق في الحديث المسجل مع المبحوث رقم 01 من خلال المقابلة "نصف ـ الموجهة" كشف لنا عن أسرار أخري مرتبطة بمرحلة طفولته المبكرة جدا و ماضيه البعيد أين اتضح أن هذا المبحوث إنما عاني ظروف خاصة تميزت بالفقر و العوز و الحاجة عندما كان صغيرا حيث كان مضطرا للعمل و ممارسة البيع "لكل ما هو متاح للبيع" و هو لا يزال طفلا لم يتجاوز 6 سنوات و قد أشرنا سابقا إلي كل التفاصيل المرتبطة بهذه الظروف، و عموما إن كنا لجأنا إلي التذكير بمثل هذا التفصيل، **فأولا** لتبيان مايمكن أن يتضمنه "دليل المقابلة الموجهة" من قصور من خلال الإعتماد فقط علي ماهو "موجه من الأسئلة" لكن عندما يترك المجال للحديث الحر فهذا قد يقودنا إلي الماضي البعيد للمبحوث الذي قد يكون نسيه، أو لا يريد تذكره. **ثانيا** التأكيد علي حضور عامل الفقر و الحاجة في هذه الدراسة و ليس غيابه و علي أهميته كمحرك يدفع يقينا الفرد نحو تغيير مصيره و البحث عن حياة أكثر راحة تستجيب لمتطلباته و متطلبات عائلته، فقد يكون هذا العامل هو الذي خلق في المبحوث رقم 01 الطاقة الداخلية التي حركته نحو ضرورة الخروج من حلقة الفقر و الإصرار علي انجاز النجاح الاجتماعي و تحقيق الذات من خلال التوجه المقاولاتي سواء بوعي أو بغير وعي منه.

طبعا نحن لا نستطيع الجزم باتجاه هذه النتيجة التي تعبر عن ضعف حضور هذا الحافز الذي لا ينطبق سوى علي حالة واحدة من خمسة (5/1) عانت الفقر والاحتياج لكن و مع ذلك فعامل البطالة يبقي مغيبا تماما حيث لم نجد و لا حالة عانت من البطالة و السبب في نظرنا مرتبط أكثر بمحدودية العينة المعتمد عليها في هذه الدراسة و من المرجح جدا أن هذا العنصر التحفيزي قد يتواجد على مستوى العينات الواسعة و بنسب تمثيلية قوية خاصة بين المنشئين الشباب.

و لا بأس أن نشير في هذا السياق إلى بعض الأبحاث التي ثمنت دور الفقر والمعاناة الاجتماعية كحوافز محركة نحو الإقدام على الفعل المقاولاتي فمثلا الباحثة « E. Baccari » تحصلت على إجابات متجانسة بالنسبة للحالات الست (6) المبحوثة على مستوى عينتها و هي "أن يكون غنيا و

يقطع مع الفقر"[344] وهذه العبارة تؤكد على أهمية هذا الحافز "الفقر" في تحريك الشباب التونسي و توريطه في الفعل المقاولاتي. وهناك أيضا الباحث الجزائري "محمد مدوي" الذي أجرى دراسة عن المقاولين المنحدرين من الهجرة المغاربية[345] و توصل إلى أن الحافز الأساسي الذي حرك هؤلاء المقاولين للتورط في الفعل المقاولاتي المحفوف بالمخاطر، إنما يكمن في رغبتهم في التخلص من الحياة المزرية و الخروج من الصورة الموصومة « image sigmatisante » و من حالة المنعوتين « étiquétés » و البطالين، فإنشاء المؤسسة يمثل بالنسبة لهم المنفذ أو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الحركية الاجتماعية الصاعدة، فلا المدرسة و اللا- الإيجارة قادرتين على ضمان الصعود الاجتماعي و الترقية الاجتماعية، التي لا يمكن أن تتحقق بالنسبة لهم إلا من خلال المؤسسة الفردية أو العائلية، و يشير أن كل العائلة و ليس الفرد لوحده يحمل مشروع إنشاء مؤسسة، فهي أي العائلة تعبئ كل ما يتوفر لديها من موارد لتحقيق ذلك، فالمؤسسة هنا تصبح المكان المفضل للتضامن العائلي و المجموعاتي حسب رأيه.

و أيضا يشير الباحث "م.ي.فرفرة"[346] إلى أن الفقر يمكن أن يشكل مثيرا غير مستهان به في صيرورة الإنشاء، فبالنسبة إليه البحث عن حياة أفضل و الابتعاد عن الفقر و تأمين وظائف مرموقة بالنسبة للأبناء و الأحفاد هي عناصر محركة للتوجه نحو إنشاء مؤسسة، عبرت عنها نتائج الدراسة الجماعية التي شارك فيها و التي تحصلت على أكثر من 13% انطلقت من الصفر(0) حاملة الرغبة في التخلص و الخروج من حالة الفقر والاحتياج الذي يطرح في هذه الدراسة كعنصر تحفيزي مفسر و محرك للسلوكيات المقاولاتية بالرغم من حضوره الضعيف لكن يبقى مهما على مستوى التحفيز المقاولاتي .

طبعا نحن لا نريد الابتعاد عن تحليل الحافز المالي و دوره في تحريك الفعل المقاولاتي عند المبحوثين و إن كنا قد توقفنا قليلا عند عنصر الفقر فهذا لأهميته كمحرك أساسي مفسر للسلوكيات المقاولاتية عند الكثير من الباحثين بالرغم من حضوره الضعيف في هذه الدراسة.

و تكملة لما أكدته النتائج الميدانية القطعية المتوصل إليها و التي تحمل دلالات و معاني تعبر على أن كسب المال لا يمثل سوى الآلية أو الوسيلة التي من خلالها يطمح جميع المبحوثين (5/5)

---

[344] Les motivations entrepreneuriales des jeunes entrepreneurs Tunisiens étude exploratoire »Emna Baccari/Laboratoire ERMME (Toulon) EDHEC-NICE-France.8Eme CPEPME (congres Francophone en entrepreneuriat et PME) 25-26-27 Octobre 2006/ Haute école de gestion(HEG) p11 .

[345]Mohamed Madoui : « Les entrepreneurs de l'immigration maghrébine :trajectoires socio- professionnelles et potentiel entrepreneurial » Griot CNAM/Les cahiers du CREAD n°65/2003.

[346] R. Suidi / M. Y. Ferfera / T. Aktouf. « Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entrepris ; enquête à Boghrni » les cahiers du CREAD N° 51/2000/ PP 45 -70.

إلى تأمين حياة مريحة و تأمين دخل عائلي و هنا يبدو الأمر و كأنهم يطمحون إلى الحصول على المال و على كسبه من أجل تحقيق أهداف و حاجات أخرى لا يمكن إنجازها إلا بواسطة هذا المال، أي أنهم ليسوا محركين بالمال في حد ذاته، فالغاية ليست الثراء و تعديد و تكديس الأموال والثروات و إنما الغاية تكمن في "تأمين الحياة المريحة" و "الدخل العائلي المنتظم" و الدائم المحقق لذلك بالإضافة إلى تأمين حاجات أخرى مثل "الحياة المهنية المستقلة" و "تحقيق الذات" و "خلق مناصب شغل"....الخ، فهي كلها حوافز أساسية محركة للسلوك المقاولاتي و مفسرة له و بالتالي سحر المال و جاذبيته ينمحي كليا أمام هذه الحوافز و يمكن أن نستذكر بالعديد من الإفادات العلمية الأخري غير ما سلف ذكره في هذا السياق و التي تصب في نفس المعني و تدعم هذا الاتجاه التحليلي و التي لا تولي أي أهمية للمال المكتسب إلا بقدر ما يمكن أن يحققه من أهداف و إنجازات والتي نوجز بعضها في الآتي :

- "آلان فايول" يرى :"أن الحافز المالي ليس مسيطرا كمفسر للسلوكيات المقاولاتية عند المهندسين الفرنسيين"[347] و "بريات" يقول :"أن البحث عن الإثراء الشخصي حتى و إن لم يكن غائبا فهو ليس بالحافز الرئيسي الدافع للمقاولين إلى إنشاء مؤسساتهم، ففي البداية يظهر الأمر و كأنه رغبة في أن يستقل، أن يحقق شيئا ما من خلال نفسه...الخ وهذا ما يعبر عنه حرفيا في صفحة 124 من أطروحته[348] :

« La recherche de l'enrichissement personnel, même si elle n'est pas absente, n'est pas la motivation principale poussant les entrepreneurs à créer leur entreprise : ce qui apparait en premier, c'est le désir d'être indépendant, de réaliser quelque chose par soi-même (...)p 124.

- وقد أشرنا سابقا إلى الباحثة « E. Baccari » التي توصلت أن من بين أبرز الحوافز الأساسية المحركة للشباب التونسي هو رغبة جميع مبحوثيها (6/6) في "القطع مع الفقر و إنجاز الغني" و الأكيد أن هدف هؤلاء المبحوثين إنما هو بالأحري مرتبط أكثر بتحسين ظروف معاشهم و تامين نمط من الحياة الرغدة من خلال الحصول على المكافآت المالية المهمة، و بالتالي فالمال يبدو الوسيلة فقط التي من خلالها يتم تحقيق ذلك و هذا ما استنتج من نص الباحثة[349] التالي:

---

[347] Alain Fayolle « L'ingénieur entrepreneur Français Contribution à la compréhension des comportements de création et reprise d'entreprise des ingénieurs diplômes » L'harmattan 1999 pp 421.

[348] Christian Bruyat « Création d'entreprise : Contributions épistémologiques et Modélisation » thèse de doctorat ès science de gestion, soutenue le20octobre1999 Directeur de thèse :professeur Robert Paturel/ Ecole supérieure des affaires/université Mendes France (Grenoble II /PP 435

[349] Emma Baccari « Les motivation entrepreneuriales des jeunes entrepreneurs tunisiens ;Etude exploratoire » Emma Baccari Laboratoire ERMME (Toulon) / EDHEC. Nice (France) /8ème CIFEPME (congres international en entrepreneuriat et PME /25 – 26 - 27 octobre2006/.Haute école de gestion (HEG)Fri.

« Avoir des récompenses financières importantes (l'argent), assurer un certain mode de vie plus aisé,(...), être riche et rompre avec la pauvreté ».

أما الباحث « J. C. Ettinger » فيدعم بقوة هذا الاتجاه، فقد توصل من خلال نتائج دراسته[350] أن أغلبية مبحوثيه لم تحركهم الرغبة في تكوين الثروة، فالمال يمثل في أعينهم فقط الوسيلة التي ستسمح لهم بتأمين مستوى من الحياة المريحة و إن كان المقاول حسب رأيه يطمح في أن تكون مؤسسته مكسبة للمال، فذلك يكون من أجل إقناع نفسه على أنه قادرا على "كسب المال" و هنا نشير أن الأمر مرتبط أكثر بالرغبة في "تحقيق الذات" و ليس "جمع المال و الثروة" كغاية في حد ذاتها والأمر الثاني هو الكشف عن حضور قوي لحوافز رئيسية محركة و دافعة للفعل المقاولاتي و مفسرة لسلوكياته لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصمد أمامها الحافز المالي و بالتالي فإن الباحث يميل إلى تقزيم دوره وحجمه فهو يعتقد بقوة في أنه لا يمثل سوى حافزا صغيرا في الصيرورة المقاولاتية.

عموما نكتفي بهذا القدر من الدلالات و المعاني التي عبرت عنها هذه الشهادات النظرية لمختلف الباحثين و التي تصب و تدعم نفس المنحى الذي أبرزته النتائج الميدانية المرتبطة بالحافز المالي لهذه الدراسة، و الذي يبقي موجودا لكن بشكل ضمني داخل حوافز أخري تحتاج إلي المال كوسيلة من أجل تحقيقها مثل: "الرغبة في تأمين حياة مريحة"، "الرغبة في الحصول على تأمين دخل عائلي"، خلق مناصب شغل لأفراد العائلة"... أما الثراء و تكديس الأموال كغاية في حد ذاتها إنتفي كليا، فالمال يبدو مجرد وسيلة لتحقيق حاجات أخري أكثر أهمية.

و الآن ننتقل إلى معرفة أهمية الحاجة إلى تحقيق الذات في تحديد السلوك المقاولاتي للمبحوثين.

ب/ الحاجة إلى تحقيق الذات

الحاجة إلى "تحقيق الذات" « Besoin d'accomplissement » هي من العوامل الإيجابية المحركة للمقاولين في اختيار المقاولاتية و إنشاء مؤسسات و غالبا ما نجدها تتراكب و تتفاعل مع "العرفان" و "التقدير للذات" و "البحث عن النجاح الاجتماعي"، لهذا من الصعب إقامة الحدود الفاصلة بينهاحسب ما تشير نظريا هرمية "ماسلو" للحاجات الأساسية المحركة للأفراد. بالنسبة لنا كل ما يحقق ذاتية الفرد يمكن أن يحدث بطرق مختلفة من خلال هذا العنصر أو ذاك أو بالتفاعل و التراكب بين عنصرين أو أكثر فكل العناصر يمكن أن تكون عوامل محركة بشكل فردي أو جماعي و لا أحد منا يستطيع أن يحدد في لحظة ما من صيرورة الفعل الإنشائي للمؤسسات، ما

[350] Jean Claude éttinger « Le Profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de gestion / Juin – juillet – Aout 1983.

هي الحوافز التي تمثل الغاية و ما هي الحوافز الوسيطة التي تمثل الوسيلة؟ لا أحد نعتقد في أنه يملك الأدوات الدقيقة للفصل القطعي في ذلك.

لهذا نحن نفترض أن عناصر مثل النجاح الاجتماعي، التحدي الشخصي، تحقيق مكانة المقاول و الاعتراف الاجتماعي...الخ من العناصر المرتبطة بقوة بحاجة تحقيق الذات، فهي عوامل محركة يمكن لها أن تتراكب و تناسق و تتفاعل و تدفع باتجاه الفعل المقاولاتي.

و لقد ساهمت بعض الدراسات في إبراز دور "الحاجة إلى تحقيق الذات" كمحرك فاعل في إحداث التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات، و يمكن أن نستذكر ربما الباحث « David Maclelland » الذي حاول فهم نظام الحوافز و القيم عند المقاولين و كشف لنا عن وجود عنصرين محددين للسلوك المقاولاتي و هما: "الحاجة إلى تحقيق الذات" و "الحاجة إلى القوة" و يشير إلى أن الحاجة إلى تحقيق الذات يمكن أن تجد جذورها في الإطار العائلي، فالدور المؤدي من طرف الأب أو الأم أو أي قريب آخر يمكن أن يثير بالتأكيد هذه الحاجة. و يذهب « éttinger » إلى اعتبار "الرغبة في تحقيق الذات" معطى مهم و مفسر للسلوك المقاولاتي. و بالنسبة لـ « Michel Palma » "فإن الفرد المحرك بالحاجة إلى "تحقيق الذات" يتصف بتفضيله المهام الصعبة المتطلبة للمخاطرة و القوة الفكرية"، عموما لا نود أن نسهب في تعداد و عرض مثل هذه الإيضاحات النظرية المركزة على "حاجة تحقيق الذات" في تحريك السلوك المقاولاتي و الإقدام على فعل إنشاء المؤسسات و نفضل أن ننتقل مباشرة لمعرفة أهمية هذا الحافز على مستوى النتائج الميدانية المتحصل عليها و التي نقدمها ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 74: الحاجة إلى تحقيق الذات

الحالات	الحاجة إلي تحقيق الذات				
	النجاح الاج	التحدي الشخصي	الاعتراف الاج	م متراكمة	مكانة المقاول
الحالة رقم 01	+	+	-	+	+
الحالة رقم 02	+	-	-	-	+
الحالة رقم 03	+	-	+	+	+
الحالة رقم 04	+	-	+	-	+
الحالة رقم 05	+	-	+	+	+
المجموع	5 ح	1 ح	3 ح	3 ح	5 ح

تشير مجمل المعطيات المجسدة في هذا الجدول إلى عدة حقائق نوجزها فيما يلي:

1°/ السيطرة الواضحة لحافزين: الرغبة في "النجاح الاجتماعي" « réussite sociale »/ و الرغبة في الوصول إلى "مكانة المقاول" «statut d'entrepreneur» فهذين الحافزين يشكلان محددين للتوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات بالنسبة لجميع المبحوثين (5/5) في هذه الدراسة.

و قد أشرنا سابقا إلى أهمية هذه العناصر و ارتباطها في نظرنا ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى "تحقيق الذات" خاصة النجاح الذي يبقى معيار داخلي مرتبط بهذه الحاجة (تحقيق الذات) التي يسعى الفرد إليها، و لهذا السبب بالضبط اعتمدت في هذه الدراسة كمكونات لحاجة تحقيق الذات.

2°/ وجود ثلاث حالات من خمس (5/3) ممثلة في رقم (03، 04، 05) حركتهم الرغبة في الاعتراف الاجتماعي « reconnaissance sociale »، فهو إذن يظهر كمحدد للسلوك المقاولاتي و إنشاء المؤسسات بالنسبة لمبحوثي هذه الحالات.

3°/ وجود ثلاث حالات من خمس (5/3) حركتهم الرغبة في "تنفيذ المعارف والخبرات المتراكمة" « utilisation des connaissances accumulées » المكتسبة خلال المسارات المهنية، فهذا الشعور يبدو هو الآخر كمحدد رئيسي دفع بمبحوثي هذه الحالات إلى التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات و هو ينطبق أصلا على من يملك تجربة مهنية طويلة مع القطاع العام و المؤسسات الكبيرة الحجم، و التي كان لهم فيها نصيب قوى من المناصب الحساسة ذات أهمية تراتبية هرمية، و التي مكنتهم من الحصول علي مخزون قوى من المعارف و الخبرات المتراكمة حركتهم بقوة لخلق و إنشاء مشروعاتهم الخاصة و هذا نجده ممثلا في رقم 01 الذي كان إطارا مسؤولا بشركة سوناطراك و رقم 03 الذي كان إطارا ماليا بالشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » و رقم 05 الذي اشتغل مع العديد من الشركات الوطنية و الأجنبية على حد سواء، فكلهم أحسوا في لحظة ما أنهم يملكون ما يكفي من المعارف المتراكمة التي تسمح لهم بإنشاء مشاريعهم الخاصة بهم.

4°/ مبحوث واحد فقط من خمسة (5/1) ممثلا في رقم 01، حركته الرغبة في التحدي الشخصي « défi personnel » و دفعته إلى التوجه المقاولاتي و إنشاء مؤسسته.

إذن كل هذه الحقائق تشير باختصار إلى حضور أربع (04) أنماط من الحوافز المرتبطة بالحاجة إلي "تحقيق الذات" و المحددة للسلوك المقاولاتي و إنشاء المؤسسات في هذه الدراسة و هي "الرغبة في النجاح الاجتماعي" و في الوصول إلى "مكانة المقاول" بسيطرة واضحة تمس جميع الحالات (5/5)، أما الرغبة في "الاعتراف الاجتماعي" و "الشعور بامتلاك المعارف المتراكمة" فمست ثلاث حالات من خمس (5/3)، مما يشير إلي أهيمتها كمكونات لحافز "حاجة "تحقيق الذات" في بروز السلوكيات المقاولاتية، و مع ذلك و بالتوازي مع هذه الرغبة البارزة و الجامحة في تحقيق الذات و المتجسدة بشكل قوي في حوافز "النجاح الاجتماعي" و الوصول إلى "مكانة المقاول" (جميع الحالات) و "الاعتراف الاجتماعي" و "الشعور بامتلاك المعارف و الخبرات المتراكمة" (ثلاث حالات)، إلا أن هذا الحضور القوي لا يجعل منه أي من حافز "تحقيق

الذات"، المفسر الوحيد، فقد لاحظنا أن المبحوثين محركين أيضا و بقوة بالحاجة إلى "تحقيق الاستقلالية المهنية" مع عدم نفي إمكانية أن يكون ذلك أيضا مرتبطا بالحاجة إلى تحقيق الذات.

ج/ الحاجة إلى الاستقلالية و السلطة

قبل عرض النتائج المتوصل إليها بخصوص هذا الحافز، نود تقديم بعض الإيضاحات المرتبطة بمفهومين: الاستقلالية « autonomie » والسلطة « Pouvoir » و نحن ننطلق في تقديم مثل هذه الإيضاحات من مبدأ التمييز بين الاستقلالية و السلطة المعتمد من طرف أغلبية المختصين في مجال القيادة و نظرية الفاعل عموما، فالاستقلالية هي خاصية للأفراد في حين أن السلطة لا يمكن أن تمارس و لا يمكن تصورها إلا في إطار علاقة « Relation » مع الآخر، مما يحيلنا مباشرة إلى التحليل الإستراتيجي للسلطة الذي أدرج من طرف "مشال كروزي" و "فريدبرغ" في كتاب لهما عن " الفاعل والنظام "[351] الذي صدر في 1977، و حتى يتضح الفرق بين هذين المفهومين لا بأس أن نشير إلي طبيعة العلاقات الإستراتيجية للسلطة التي تنسج من طرف الفاعلين من خلال مراقبة "مناطق الشك" « zones d'incertitude » المتروكة من طرف التنظيم و المتيحة لـ "هامش من الحرية" « marge de liberté » المنقوص جدا و لكن يمكن الاستفادة منه لتحقيق الأهداف الشخصية، و حسب المختصين في هذا المجال فإن الفاعل هو عضو حيوي في التنظيم لا يكتفي بالاستجابة آليا للمثيرات التقنية و الاقتصادية المالية و النفسية و الاجتماعية و لمحيط عمله، و إنما هو فاعل معقد و مسقل يختص بالذكاء و له هامش من الحرية "المنقوص جدا" المتروك من طرف التنظيم لعدم قدرته المطلقة على ضبط كل شيء، فهو يتكون من "مناطق الشك" و "مناطق اليقين" و لهذا يقوم هذا الفاعل الذكي باستغلال الوضع و الاستفادة من "هوامش الحرية" المتاحة له من خلال تنمية إستراتيجيات بـ "عقلانية محدودة" « rationalité limité » و يقصد بالإستراتيجية أن يكون للفاعل سلوك إستراتيجي، أن يكون قادرا على استخدام موارد معينة و الاستفادة من الفرص التي تمنح له من أجل تحقيق أهدافه الشخصية، أما العقلانية المحدودة فيقصد بها: أن الفاعل لا يستطيع تطبيق الحل الأمثل - المطابق للعقلانية "التامة" أو المثالية من أجل الحصول على أهدافه الشخصية بسبب الإكراهات التنظيمائية التي تضغط عليه، و لهذا فهو يعتنق أول حل يستجيب لأدنى شروط الرضي بالنسبة للأهداف التي يسعى إليها، بعد الدخول في عملية التفاوض والمساومة. و لهذا فإن كل من "مشال كروزي" وفريدبرغ" "يصفان السلطة على أنها

[351] هذا الكتاب يمثل مقاربة متكاملة و وافية ترتقي إلي مستوي النموذج النظري العام، الذي لا يمكن الاستغناء عنه عند التعرض إلي مثل هذه المفهيم و المصطلحات، فهو أصبح يشكل مرجعية مهمة لجميع المهتمين و المختصين بنظرية الفاعل، و هذا النوع من التحليل لا ينطبق فقط على علماء اجتماع التنظيم والمؤسسة بل يتعداه إلى حدود العلوم الأخرى مثل علوم التسيير و الإدارتية و الاقتصاد، علم النفس الاجتماعي...الخ

علاقة قوة أين يحاول كل واحد أن يستفيد أكثر من الآخر و لا يوجد أبدا من هو مجردا من هذه القوة في مواجهة الآخر" فالكل يتمتع بذلك و يتوفر علي نصيب منها.

طبعا إن كنا لجأنا إلي مثل هذه الإيضاحات عن مضمون التحليل الإستراتيجي للسلطة، فنحن أردنا فقط الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مفهومي: الاستقلالية و السلطة و إن كانت تمثل حوافز محركة نحو التوجه المقاولاتي في هذه الدراسة، مما يفرض علينا العودة إلى النتائج المتحصل عليها في هذا السياق و التي ندرجها ملخصة في الجدول الآتي :

الجدول رقم 75 الحاجة إلى الاستقلالية / أو إلى السلطة

الحالات	الحاجة إلي الاستقلالية أو إلي السلطة		
	رفض سلطة الآخر	حياة مهنية مستقلة	الحاجة إلي السلطة
الحالة رقم 01	+	+	-
الحالة رقم 02	-	+	-
الحالة رقم 03	+	+	-
الحالة رقم 04	-	+	-
الحالة رقم 05	-	+	-
المجموع	2 ح	5 ح	0 ح

الحقيقة الجوهرية التي يمكن أن نستخلصها من قراءة المعطيات المجسدة في هذا الجدول تشير إلى السيطرة الواضحة لحافز "الاستقلالية" « autonomie » على حساب حافز "السلطة"، فالجميع (5/5) يصرح بأن الرغبة في الحصول علي "الاستقلالية المهنية" « vie professionnelle autonome » شكلت بالنسبة لهم الحافز المحرك و الدافع الرئيسي نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء مؤسساتهم، و "الاستقلالية" هنا تشير إلى اللا- تبعية، إلى من يرفض أن يكون تابعا للآخر في اتخاذ قراراته فهو محرك بالرغبة في أن "يكون سيد نفسه" ينجز أفعاله ويقررها ذاتيا دون اللجوء إلى الآخر.

أما التطلع و البحث عن "السلطة" « pouvoir » بمعناها الموضح أعلاه، فقد انتفى كليا في هذه الدراسة، فالجميع يرغب في تحقيق "الاستقلالية" و ضمنيا نفترض أن الجميع يرفض هذه "السلطة"، فليس هناك من بين المبحوثين على الإطلاق من أشار أنه محركا بدافع "السلطة" بل بالعكس تشير النتائج إلى وجود حالتين من خمسة (5/2) هم بالأحري محفزين و محركين بدافع رفض "سلطة الآخر" « rejet du pouvoir d'autrui » و هذا نجده ينطبق على رقم 01 و رقم 02 و هما يمثلان في الواقع إطارات عليا كانت موظفة على مستوى المؤسسات الوطنية الكبيرة الحجم التابعة للقطاع العام، فالمبحوث رقم 01 كان إطارا بشركة "سوناطراك" و المبحوث رقم 03 كان إطارا بالشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC). مما يشير أن هذه الإطارات عايشت بكل تأكيد علاقة السلطة و خضعت لمختلف الضغوطات التي يفرضها النظام داخل أي منظمة أو مؤسسة، و

لهذا لم تعد تحتمل و أصبحت ترفض بشكل عام الخضوع و الإكراهات التنظيمائية الضاغطة التي عايشتها في إطار هذه العلاقة من السلطة خلال عملها المهني بهذه المؤسسات، فهي تشير بوضوح أن رفض سلطة الآخر و رفض التبعية التراتبية الهرمية و التطلع إلى تحقيق استقلالية مهنية يشكل بالنسبة لها المحرك الأساسي نحو التوجه المقاولاتي و الإقدام علي إنشاء مؤسساتها.

و في الواقع نحن نعتقد ضمنيا أن حافز "رفض سلطة الآخر" حاضرا بالنسبة لباقي المبحوثين أي بالنسبة للحالات الثلاث المتبقية و إن كان لم يشار إليها صراحة، خاصة بالنسبة للمبحوث رقم 05 حيث نعتقد أنه هو الآخر تورط بشكل أو بآخر في هذا النوع من علاقات السلطة، نظرا لتقلده عدة مناصب حساسة خلال عمله مع الشركات الوطنية و الأجنبية إلا أنه لم يفصح صراحة عن ذلك، أما المبحوثان رقم 02 و رقم 04 ، فربما الأمر بالنسبة لهما راجع لكونهما أصلا مستقلين في الحياة المهنية عن القطاع العام و لم يجربا طبيعة الإكراهات التنظيمائية و علاقة السلطة التي يمكن أن يعايشها الفرد الأجير على مستوى الشركات الكبيرة الحجم، و ربما لكونهما أكثر ارتباطا بالعائلة و لكن حتى في هذا السياق يمكن أن نستحضر الرغبة في الاستقلالية و الانفصال عن العائلة بعد سن معين و التطلع إلى تحقيق شيء ما شخصي، و بالتالي التميز عن الشركة العائلية بطريقة أو بأخرى التي تعبر عموما عن نوع من الإكراه المقيد للفعل الحر وهذا ما نجده فعلا ينطبق على المبحوث رقم 02 الذي جاء من قسنطينة و فضل إنشاء مشروعه الخاص بوهران و الإنفصال عن والده حتي وإن لم يقل ذلك صراحة. أما المبحوث رقم 04 فهو تاجر و كان دوما يمارس هذه المهنة بشكل مستقل مما يجعله ضمنيا يرفض سلطة الآخر، دون أن ننسى أن الجميع (5/5) أشاروا إلى الرغبة في تحقيق "حياة مهنية مستقلة" كحافز محرك دفعهم بقوة نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء مؤسساتهم و نفس الدلالات نجدها تنطبق و تتجسد علي مستوى سلوكيات المبحوثين أنفسهم اتجاه أبنائهم حيث نجد ثلاثة منهم ممثلين في رقم (02، 04، 05)، قاموا بإنشاء مؤسسات و وضعوا على رأسها أبنائهم في حركة انفصالية عنهم و عن الشركة العائلية الأم أو الأصل (حتى و إن كانت أحيانا شكلية فقط)، فهم يفضلون إنشاء وحدات إنتاجية متماثلة و متشابهة إلى حد ما، كتأمين للمستقبل و تفضيل منحي الإستقلالية النسبية للأبناء من خلال الدفع بهم إلي تحمل المسؤولية و الإتكال علي القدرات الذاتية خاصة مع رغبتهم في تكوين "مجموعات صناعية" تحمل اسم العائلة. إذن الواضح أن حافز الاستقلالية أو اللا- تبعية هو المحرك المسيطر سيطرة واضحة في الدفع و التحفيز نحو فعل الإنشاء في هذه الدراسة .

و في الواقع هذه النتيجة نجد لها تأكيدا و تدعيما على مستوى الأبحاث و الدراسات المطلع عليها و التي سبق الإشارة إليها و يمكن التذكير ببعض الشهادات المختصرة:

ـ الباحث " م. ي. فرفرة" يؤكد في الدراسة الجماعية التي أجريت عن المقاول الجزائري بمنطقة "بورغي" بـ "تيزيوزو" أن هذه الرغبة حركت أكثر من 73% من مبحوثي عينته، خاصة منهم الموظفين القدماء للقطاع العام و يشير إلى أن أحد الأهداف المهنية الأكثر انتشارا هو البحث عن اللا- تبعية التي تعبر ضمنيا عن الاستقلالية.

ـ و لقد توصلت الباحثة « E. Baccari » إلى قوة حضور حافز تحقيق "الاستقلالية" كمحرك و دافع قوي لفعل إنشاء مؤسسة عند الشباب التونسي الذي أفصح عن رغبته في اللا- تبعية و أن "يكون سيد نفسه" وأن يكون حرا و لا يتلقى الأوامر من أي رئيس هرمي و قد تم الإشارة من قبل الباحثة[352] إلى العديد من الشهادات و الملاحظات التي نسمح لأنفسنا باقتطاع البعض منها و نوردها عليكم من أجل تدعيم نفس المعنى : حيث يرى "ستيفنسن" «Stevenons» (1987): " (...)، أن دوافع الشاب المقاول إنما يكمن في اللا- تبعية و الهروب من الأوامر العليا و الحاجة إلى تحقيق الذات (...)". و حسب "قيوم" « Guillaume »(1998): فإن الدافع الأول للمقاولين الشباب هو "أن يكون سيد نفسه" « Son propre patron ». و حسب « Cray et coll » (1995): أن الاستقلالية تعد من الدوافع الأساسية المحركة لصيرورة إنشاء المؤسسات بأمريكا الشمالية و أروبا و اليابان، فالمقاول المحتمل يرغب دوما في "أن يكون سيد نفسه و عمله و حياته(...)".

و هناك تقرير OCDE (2001): الذي يعتبر" الشباب المقاولين في المملكة المتحدة هم محركين أساسا بالرغبة في اللا- تبعية و ليس بالضرورة بالنقود ".

إذن كل هذه الإشارات تعبر بقوة عن حضور حافز الاستقلالية و اللا- تبعية كمحرك و دافع رئيسي للتوجه المقاولاتي على حساب حافز السلطة الذي نادرا ما وجدناه حاضرا في الدراسات المهتمة بمنشئي المؤسسات، و ربما الإشارة المرجعية الوحيدة التي نملكها في هذا المجال هو المساهمة الجادة للباحث « éttinger » [353] لإبراز الدور المحرك لحافز السلطة في إحداث التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات من خلال تجسده في ثلاث أشكال أو مراحل زمنية ترد حسب رأيه بشكل تعاقبي تبدأ "برفض السلطة، فالتطلع إلى الاستقلالية ثم أخيرا البحث عن سلطة أكبر" و التي لا تنطبق سوى على من هم محفزين و محركين بإرادة "السلطة" و على ضوء ذلك يوضح أن الحوافز المقاولاتية تتموقع على شكل خطي يسميه بالمجموعة الاتصالية « continum »

[352] Emma Baccari « Les motivation entrepreneuriales des jeunes entrepreneurs tunisiens ;Etude exploratoire » Emma Baccari Laboratoire ERMME (Toulon) / EDHEC. Nice (France) /8ème CIFEPME (congres international en entrepreneuriat et PME /25 – 26 - 27 octobre2006/.Haute école de gestion (HEG)Fri /p 8.

[353] Jean Claude éttinger « Le Profil psychologique du créateur d'entreprise » Revue Française de gestion / Juin – juillet – Aout 1983.

المتكونة من ثلاث عناصر من الحوافز وهي: "رفض السلطة - الاستقلالية – السلطة"، و هو بذلك يشير إلى فئة من المقاولين التي " لا تقف عند حد تحقيق الاستقلالية"، بل تطمح و تتطلع أكثر في هذه المجموعة الاتصالية للحصول علي السلطة، و هذه الفئه حسب رأيه تعمل بقوة على إظهار مثل هذه الحاجة المرتبطة بالسلطة و التي لا يمكن أن تلبي إلا من خلال تنمية المؤسسة المنشأة في تنظيم حقيقي.

و في الواقع "إتنجر" هنا يقترح علينا تصنيف للمقاولين قائم علي أساس الحوافز المحركة لهم، فهو يميز بين نمطين: نمط محرك بحافز الاستقلالية و نمط محرك بحافز إرادة السلطة و هذا التصنيف هو الذي يحدد بالنسبة إليه حيوية العلاقة بين متغير إنشاء المؤسسات و متغير إنشاء مناصب شغل. فالتحليل المعتمد يوضح إلى أي درجة النمط المحرك بدافع السلطة هو منشئ للتنظيمات و لمناصب الشغل و يعطي الميلاد الأكيد للمؤسسات الحقيقية، الحاملة للتطور الاقتصادي و المتوفرة على قابلية أكبر لإعطاء فائض القيمة و مناصب شغل بالمقارنة مع النمط المحرك بدافع الاستقلالية و هو النمط الوحيد المجسد في هذه الدراسة.

و الملاحظ أن هذه الدلالات و المعاني تنطوي عليها أغلب الدراسات و الأبحاث الأخري الواردة في هذا العرض و التي تشير إلى بروز أكبر لحافز الاستقلالية و اللاتبعية على حساب حافز السلطة الذي يكاد ينعدم، فالحاجة إلى الاستقلالية تبقى المحرك الدافع لأغلبية عينات هذه الأبحاث.

و هذا يسير في اتجاه تأكيد النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة والتي تشير إلى السيطرة الواضحة لهذا الحافز، فالجميع (5/5) محرك بحافز الاستقلالية و اللا- تبعية و الرغبة في أن يكون المبحوث "سيد نفسه لا يخضع لأحد و لا يأخذ الأوامر من أحد و لا يعاني من الإكراهات التي تقيد حرية فعله و أخذ قراره"، فلم نجد و لا حالة واحدة حركتها الرغبة في الحصول علي السلطة و الذهاب بعيدا في تنمية مؤسساتها بالمعني الذي يعطي حجم أكبر لممارسة علاقة السلطة مستقبلا علي مستوي هذه المؤسسات المنشأة، التي تبقي في النهاية عبارة عن وحدات إنتاجية متماثلة و متشابهة.

د / الحاجة إلى خلق مناصب شغل

من الحوافز المهمة المحركة للتوجه المقاولاتي التي أظهرتها بقوة هذه الدراسة هو الحاجة إلى خلق مناصب شغل« Création d'emploi » لكن هي مناصب مرتبطة بشخص المبحوث و ليس تلك المرتبطة بالصالح العام أو حتى صالح المنطقة التي ينتمي إليها و هذا ما نجده موضحا في الجدول التالي:

الجدول رقم 76: الحاجة إلى خلق مناصب شغل

الحالات	الحاجة إلي خلق مناصب شغل		
	خ المنصب الشخصي	خ م عمل للأقارب	البطالة
الحالة رقم 01	+	+	-
الحالة رقم 02	+	+	-
الحالة رقم 03	+	+	-
الحالة رقم 04	+	+	-
الحالة رقم 05	+	+	-
المجموع	5 ح	5 ح	0 ح

إذن النتائج المستخلصة تشير باختصار إلى التالي :

1°/ السيطرة الواضحة للحاجة في "خلق المنصب الشخصي" « créer son propre emploi» و "تأمين مناصب شغل للأقارب « pour les proches » و الأبناء" مستقبلا كدوافع محركة للتوجه المقاولاتي بالنسبة لجميع المبحوثين (5/5). و ما يدعم هذا المنحى هو الطابع العائلي للمؤسسات المنشأة، فهي مؤسسات عائلية تتصف بتوظيف الأقارب و الأبناء بشكل مميز خاصة عند الانطلاقة.

2°/ غياب حافز البطالة كليا كمحرك للتوجه المقاولاتي في هذه الدراسة، فلم نجد إطلاقا من عانى من البطالة و شكلت بالنسبة إليه العنصر التحفيزي في خلق مؤسسته مع العلم أنه يمكن أن يكون محددا مهما بالنسبة لحالات أخرى لم يشملها البحث و هذا ما أسفرت عنه نتائج العديد من الدراسات و الأبحاث المؤكدة لأهمية هذا المحدد في خلق المؤسسات بالنسبة للشباب البطال، و نعتقد أن انتفاء مثل هذا المحدد المهم في هذه الدراسة راجع إلي محدودية العينة المدروسة التي لا تتعدي خمس حالات و نرجح حضوره بقوة وسط العينات التمثيلية الواسعة.

و / حوافز أخرى

طبعا لا يزال هناك حوافز أخرى محركة للتوجه المقاولاتي أظهرتها النتائج الميدانية لهذه الدراسة و التي نوجزها ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم 77: الحوافز الأخرى

الحالات	الحوافز الأخرى			
	ح التغيير	ح إنشاء م	فرصة للإنشاء	أخر:وجود خبير تقني
الحالة رقم 01	+	-	+	+
الحالة رقم 02	-	-	-	+
الحالة رقم 03	+	+	-	+
الحالة رقم 04	-	-	+	+
الحالة رقم 05	+	+	+	+
المجموع	3 ح	2 ح	3 ح	5 ح

يكشف الجدول عن حضور أربعة (04) أنماط أخري من الحوافز يبدو أنها هي الأخرى محركة للتوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات بالنسبة لمبحوثي هذه الدراسة، منها ما نجده حاضرا عند كل المبحوثين (5/5) و منها ما يخص البعض منهم دون الآخر و لنتعرف على ذلك أكثر نفضل تقديم القراءات التالية :

1°/ **الحاجة إلى التغيير** « besoin de changement » حركت ثلاث مبحوثين من خمسة (5/3) و دفعتهم إلى الفعل المقاولاتي و خلق مؤسسة جديدة و هي ممثلة في رقم (01، 03، 05) و مبحوثي هذه الحالات إنما يمثلون في الأصل موظفين قدماء بالمؤسسات التابعة للقطاع العام و منهم من ينتمي إلي فئة الإطارات العليا و شغل مناصب حساسة في الهيكل الهرمي التراتبي لهذه المؤسسات و غالبا ما كانوا يشعرون بعدم الارتياح النفسي و عدم الرضي بسبب حالات الصدام و الصراع التي كانت تميز علاقتهم بالمسؤولين الهرميين، الموصوفين من قبلهم: بالجمود و معارضة للتغير (ح1) و الجهل بأصول المهنة (ح3)، و هم يرون في أنفسهم بأنهم يتوفرون علي قدرات في تغيير الأمور و تطويرها، مما خلق لديهم ربما هذه الحاجة إلى التغيير، تغيير مصائرهم و إقامة القطيعة مع المسؤولين الهرميين و حركهم نحو التوجه المقاولاتي.

2°/ **الحاجة إلي إنشاء مؤسسة** « besoin de création »: بالرغم من وجود حالتين (5/2) فقط رقم (03، 05) حركتهم الحاجة إلى إنشاء مؤسسة، مقابل ثلاث حالات رقم (01، 02، 04) لم تشر إطلاقا أنها معنية بهذا الحافز، إلا أن هذه النتيجة نجدها تعبر عن الحقيقة في معتقدنا، لأنه من البداهة أن يتضمن كل فعل إنشاء مؤسسة، الحاجة إلى هذا الفعل المقاولاتي، فهذا يبدو لنا منطقيا جدا و لهذا أردنا إثارة الانتباه إلى القصور الذي يمكن أن تتضمنه بعض النتائج، ففي نظرنا تبقى الحاجة إلى الإنشاء ضمنية في كل فعل مقاولاتي، حتى و إن لم يشار إليها صراحة، بالإضافة إلي ذلك فإن الحاجة إلي إنشاء كيان جديد هو مقترن بالرغبة في الإبداع والابتكار و خلق شيء لم يكن موجودا سابقا و هذا ما يجعلنا نعتبر كل فعل مقاولاتي إنشائي لمؤسسة ما، يتضمن عناصر إبداعية و وابتكارية و بالتالي فهي عناصر محددة لتعريف المنشئ المقاول.

3°/ **الفرصة** « opportunité »**:** هناك ثلاث حالات من خمسة (5/3) حركتهم الفرصة، فرصة الأعمال في إثارة التوجه المقاولاتي، فقد صرحت بكل وضوح أن نقطة البداية في إنشاء المؤسسات كانت في اغتنام الفرص التي منحتها الدولة من خلال الهيئات الحكومية التي أنشأتها من أجل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاستثمار الخاص عموما و هذا ينطبق خاصة على المبحوث رقم 04 و رقم 05، أما المبحوث رقم 01 فقد وجد في السياسة الاقتصادية

المرتبطة بالمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق ما شجعه على دخول مغامرة المال و الأعمال خاصة بالمقارنة مع مرحلة الاقتصاد الموجه السابقة المشددة الخناق على القطاع الخاص.

و نفس الملاحظة السابقة تنطبق على هذه النتيجة فنحن نعتقد أن عنصر الفرصة هو ضمني في كل محاولة مقاولاتية فجميع الحالات في نظرنا معنية باغتنام و الاستفادة من الفرص التي يتيحها الوسط المعاش سواء ارتبط بالمحيط العائلي، المهني أو السياسي...إلخ، فمثلا المبحوث رقم 02 "لا يشير صراحة إلى هذا البعد التحفيزي"، لكن الأكيد أنه وجد في مدينة وهران من الحوافز و المقومات المساعدة على دخول المغامرة المقاولاتية و إلا لكان بقي بقسنطينة، و نفس المنحى ينطبق على المبحوث رقم 03 الذي يقينا حسب اعتقادنا قد وجد في والد زوجته الحامل لشهادة التقني سامي في البحرية و الحامل لجزء من رؤوس الأموال فرصة في حد ذاتها يجب اغتنامها بالنسبة إليه فحضور جزء من الأموال و الخبرة التقنية يوحي بأهمية الفرصة التي لا يجب أن تضيع، و يمكن أن نشير إلي أهمية الفرصة التي وجدها المبحوث رقم 04 في حضور الخبير التقني المختص في صناعة "التون و الساردين" و التي لم يكن ليضيعها.

4°/ **حضور الخبير التقني**: حقيقة جوهرية أفرزتها "خانة أخر" « autres »، مرتبطة بوجود حافز "الخبير التقني" أفصحت عنه إجابات جميع المبحوثين (5/5)، كمحرك نحو التوجه المقاولاتي، فقد جاءت الإجابات المتحصل عليها في هذا السياق متشابهة، و في الواقع سبق لنا و أن لمسنا أهمية حضور هذا العنصر التحفيزي في سياق معاينتنا لمكون التكوين و مساهمته القوية في تصويب و نضج التوجه المقاولاتي، فقد أبرزت هذه المعالجة عن ضرورة وجود الخبرة التقنية المختصة المرتبطة بالنشاط المفترض للمؤسسة المعول إنشائها، سواء تجسدت في شخص المبحوث نفسه و تكوينه التقني المكتسب خلال مساره التربوي و المهني أو في شخص شريكه في حالة عدم توفره على مثل هذه الخبرة المحركة للتوجهات المقاولاتية .

و المعطيات المتوفرة لدينا تكشف بوضوح عن الدور المحدد لهذا الحافز الذي يتكون من ماهية تقنية مع الإشارة إلى ضرورة وجود إرادة قوية لصناعة منتج نابع من أصل الخبرة التقنية المكتسبة من خلال المسار التربوي و المهني للمبحوث و شركائه، فقد لحظنا أن أغلب الحقائق و النتائج السابقة المرتبطة بالتكوين و الاختصاص العلمي و المهنة الممارسة و طبيعة نشاط المؤسسة المنشأة من طرف المبحوثين تشير في مجملها إلى وجود مثل هذا التمثيل المهني المركز على الخبرة التقنية المرتبط بنشاط المؤسسة المفترض إنشائها، فهو يمثل بحق المحدد المقاولاتي الأساسي حسب رأينا لما يوفره من ارتياح و ثقة على المستوى السيكولوجي للمبحوث، و هذا نجده ينطبق على جميع المبحوثين (5/5)، فمنهم من يتوفر فيه أصلا هذا الحافز مثل المبحوث رقم 05

الذي هو أصلا خبيرا تقنيا في البناء المعدني و الصيانة الصناعية، فهو يملك الخبرة التقنية التي جعلت منه خبيرا في ميدانه و شكلت لديه حافزا فعليا، منحه الثقة و الارتياح النفسي في الإقبال على مجال متحكم فيه و المبحوث رقم 02 عندما أقبل على أول محاولة مقاولاتية كان يملك الخبرة التقنية المتحكمة في صيرورة الإنتاج و التي جعلت منه خبيرا في صناعة "الأحذية و البلاستيك" مما شكل لديه هو الآخر حافزا قويا للإقدام على إنشاء مؤسسته في هذا النشاط الصناعي و بعدها في نشاطات صناعة مغايرة منها نشاط الخزف و البلاط الأرضي المرتبط بالمؤسسة المعنية بالدراسة و كان السبب وراء تغيير النشاط المعتاد هو تدفق منتجات الأحذية المستوردة على مستوى السوق الوطني خاصة منها الصينية حيث أصبح هذا النشاط لا يوفر بالنسبة إليه أي أرباح. أما الحالات المتبقية رقم (01، 03، 04) فنجد فيها الخبير التقني ممثلا في الشركاء و هذا ما خلق لدى المبحوثين الحافز الذي حركهم نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات، فالمبحوث رقم 01 يقر بوجود هذا الخبير في شخص شريكه الأوحد و هو الأخ الأكبر الذي شكل دوما بالنسبة إليه الحافز المقاولاتي الذي حمله على فعل إنشاء مؤسسته في الإلكترونيك فهو حامل لشاهدة تقني سامي و صاحب تجربة مهنية قوية في هذا الاختصاص مما منح لديه عنصر الثقة و الارتياح في الإقبال على ذلك و نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 03 أين نجد الخبير التقني حاضرا و ممثلا في شخص شريكه الثاني الذي ينتمي إلى العائلة فهو والد زوجته و هو حامل لشهادة تقني- سامي في الصناعة البحرية و هذا ما حركه نحو توجهه المقاولاتي و إنشاء مؤسسته في مجال صناعة زوارق الصيد والمتعة و مختلف الإكسيسوارات التابعة لها، و أخيرا المبحوث رقم 04 الذي شكل شريكه الإسباني الأصل و الخبير التقني في مجال صناعة "التون و السردين" حافزا دفعه بقوة للإقدام على الفعل المقاولاتي بكل ثقة و ارتياح.

مما يؤكد بقوة أن التوجه المقاولاتي و الدخول في مغامرة الأعمال، إنما يتم على أساس عقلاني مبني على المخاطرة المحسوبة الآخذة بعين الاعتبار كل الأبعاد الضرورية حتى التقنية منها المرتبطة بنشاط المنشأة المفترضة.

و بعد عرض كل هذه المعطيات فإن أهم ما يجب الاحتفاظ به هو حقيقتين أساسيتين: ـ **الحقيقة الأولى** مرتبطة ببروز كم متعدد و متنوع من الحوافز المحددة للفعل المقاولاتي في هذه الدراسة، منها ما تم الإجماع عليه من طرف جميع المبحوثين (5/5) مثل: الحاجة إلى تأمين حياة مريحة/ تأمين دخل عائلي/ تأمين حياة مستقلة/ النجاح الاجتماعي/ الوصول إلى مكانة المقاول/ خلق المنصب الشخصي / تأمين فرص عمل للأقارب، و بالتالي، هذه الحوافز نجد سيطرتها واضحة فهي حركت الجميع في الدفع نحو التوجه المقاولاتي و منها ما لم يتم الإجماع عليها من طرف

مبحوثي هذه الدراسة مثل: الاعتراف الاجتماعي/ استخدام معارف متراكمة / الحاجة إلى التغيير/ الفرصة، و هناك من الحوافز ما سجل حضورا ضعيفا نسبيا حيث تجسد وجوده في حالة أو حالتين مثل: التحدي الشخصي/ استغلال الثروة العائلية و ما يمكن أن نسجله بالنسبة لهذه الحوافز أنها لم تحفز جميع الحالات لكنها تبقى حاضرة في تحريكها للمبحوثين المعنيين بها، مما يجعلها من الدوافع المحركة للتوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات بالنسبة لهذه الحالات المعنية بها.

و على العموم منحى هذه الحقائق يصب في اتجاه تأكيد وجود تراكب و تناسق و تفاعل باقة من الحوافز لكل منها ثقلها و بريقها في الدفع و الإثارة إلى الفعل المقاولاتي ، و نحن بالطبع لا نملك الأدوات الضرورية القادرة على قياس حجم هذا الثقل و حجم قوة كل حافز في تفاعله مع الحوافز الأخرى عند إنتاجه للفعل المقاولاتي، حيث يمكن لأي من هذه الحوافز أن يكون قويا مسيطرا في أي لحظة من لحظات الصيرورة المقاولاتية، و هذا يرجع لطابع التعقيد الذي تتسم به الظاهرة أصلا، مما يؤكد بقوة بطلان الإدعاء بأحادية الحافز في تفسير ظاهرة ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و فعل إنشاء مؤسسة، فهذا ليس له أي أساس من الصحة و غير منطقي و مخالف للواقع الذي يعطينا نماذج أفعال إنشاء غير متماثلة و غير متجانسة، لأن تبني نظرية أحادية العامل أو الحافز يؤدي بالضرورة إلي أفعال متماثلة، متطابقة و هذا ما لم تشر إليه إطلاقا نتائج هذه الدراسة، فكل مبحوث يتسم بعمليته التفاعلية مع مختلف العوامل و الحوافز حسب ما تقتضيه حالته الخاصة به، التي لا نجدها تتماثل أو تتطابق مع الآخر، فكل حالة إلا و تعبر عن نفسها و إن كان هذا لا يمنع وجود تشابه في العوامل أو الحوافز بين الحالات لكنها أبدا لا تتطابق و لا تتجانس و لا تتماثل هذا ما يجعلها كلها استثناءات، هذا ما لمسنا علي الأقل من خلال دراسة هذه الحالات النموذجية .

ـ **الحقيقة الثانية** مرتبطة بعملية « Feed-back » أي " المدخلات – التحويل – المخرجات"، و التي يمكن إسقاطها على مبحوثي هذه الدراسة، فالعوامل التحفيزية المشار إليها أعلاه ليست وراثية مرتبطة بغريزة الفرد، مولودة معه بالفطرة أو باطنية بالمعنى المطلق و إنما هي مكتسبة ملقنة يتعلمها الفرد خلال مسار حياته و مراحل نموه و يتأثر بها، حتى و إن كانت تبدو أنها نابعة من ذاته مرتبطة بشخصه، فأغلبها إنما نشأ و تكون من تأثير المحددات الاجتماعية الأخرى و التي سبق و أن عولجت نسبيا في بداية البحث و المرتبطة أصلا بمعاش المبحوث، بوسطه العائلي و المهني و المجتمعي فهو في النهاية كائن حي في تبادل مستمر مع محيطه الخارجي يغترف منه القيم و المعايير و يتأثر به و يؤثر فيه و من هذه العملية التفاعلية تولد مثل هذه الطاقات التي تمنحه القدرة على التكيف مع متغيرات وسطه أو قد لا تولد بالنظر إلى آثار الإعاقة أو الدعم التي يمكن أن يفرزها معاش أي فرد و وسطه.

و بعد هذا العرض نكون قد تأكدنا من بروز كم هائل من الحوافز المساهمة في ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية أو المحركة للتوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات، و بالتالي تنتفي كليا النظرة الأحادية و

تتأكد أكثر و بقوة النظرة الكليانية و التمامية المتعددة الأبعاد في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات. و لا بأس أن نحاول الآن التعرف بعض العوامل المعرقلة و المرتبطة في الواقع بجملة من الصعوبات اعترضت مسار المبحوثين في إنجاز مؤسساتهم و التي نعالجها في العنصر الموالي:

7 – 2 الصعوبات (العوامل المعرقلة):

مجمل الصعوبات و العراقيل المعترضة طريق المبحوث، حاولنا تصنيفها حسب ثلاث فترات من صيرورة فعل إنشائه للمؤسسة: "قبل انجاز فعل الإنشاء"، "خلال السنوات الخمس الأولي" من الإنشاء و "الفترة الحالية" المقترنة بالسنة التي أجري فيها البحث (2010) و هذا حتى نتمكن من معرفة طبيعة الصعوبات و مدى ملازمتها للمبحوثين من خلال تحديد ما اختفي منها و زال و ما بقي مستمرا ملصقا و ملازما لوجودها و هي في النهاية لا تمثل سوي العوامل المعرقلة لمساراتهم في إنشاء مؤسساتهم، و المعطيات التي تحمل معاني هذا المنحي حاولنا إجمالها في الجدول الكيفي التالي:

الجدول رقم 78: الصعوبات التي واجهت المبحوث

الحالات	الصعوبات التي واجهت المنشئ		
	قبل	خلال خمس سنوات الأولي	حاليا (2010)
الحالة رقم 01	مشكل إيديولوجي مرتبط بالعقيدة الاشتراكية / عدم كفاية رؤوس الأموال / البيروقراطية و التماطل الإداري/ ص الحصول علي عقار صناعي/ انعدام هيئات حكومية مدعمة لـ(م ص م)	البيروقراطية خاصة التماطل الإداري والفساد/ نقص اليد العاملة المختصة خاصة فئة الإتقان و التنفيذ	عدم استقرار و تراكم القوانين المتعلقة بالصناعة والاستثمار فالقوانين تتغير قبل أن يتم هضمها و استيعابها./ مشاكل البيروقراطية خاصة التماطل الإداري
الحالة رقم 02	السياسة الاشتراكية المعتمدة/ التمويل (رؤوس أموال غير كافية)/ البيروقراطية (التماطل الإداري)/ نقص التأطير التقني وعدم توفر اليد العاملة المؤهلة/ ص. الحصول علي عقار صناعي/ انعدام هيئات حكومية مدعمة لـ(م ص م).	مشكل التمويل / نقص التأطير المتخصص و اليد العاملة المؤهلة / النظام البيروقراطي خاصة التماطل الإداري الذي يجعلك تفقد الكثير من الوقت	صعوبات التمويل و القروض البنكية / تغير القوانين خاصة القرض التوثيقي/ النظام البيروقراطي (التماطل)
الحالة رقم 03	مشكل إيديولوجي (العقيدة الاشتراكية) /البيروقراطية (التماطل الإداري)/ ص. الحصول علي محل صناعي بالرغم من كثرتها في تلك المرحلة/عدم كفاية رؤوس الأموال/ عدم توفر اليد العاملة المؤهلة/غياب هيئات مرافقة .	نقص التمويل و عدم الموافقة علي منحنا قروض بنكية/ نظام بيروقراطي بطيئ جدا / نظام جبائي معاقب/ احتقار القطاع الخاص من طرف السلطات / غياب هيئات مرافقة	التمويل والقروض البنكية / التقنين الجديد: القرض التوثيقي ومشكل تباطئ وصول البضاعة/ التشريع الجديد الجبائي و المالي غير منسجمين/ نظام بيروقراطي بطيئ/ شبه انعدام التشريع عن المنتجات الحساسة مثل منتجاتنا.
الحالة رقم 04	عدم كفاية رؤوس الأموال/ عدم توفر يد عاملة مؤهلة/ نظام بيروقراطي بطيئ.	مشكل التسيير / نظام بيروقراطي بطيئ جدا / قانون القرض التوثيقي « crédit doc» وتأخر وصول البضاعة/ عدم توفر يد عاملة مؤهلة/ المستوردين/ نظام بيروقراطي بطيئ جدا/ الجانب التشريعي غير مستوعب خاصة القوانين الجديدة مثل قانون الاستيراد المرتبط بالقرض التوثيقي.	البيروقراطية والتباطئ / عدم توفر اليد العاملة التقنية المؤهلة / المستوردين مشكل قانون القرض التوثيقي وتأخر وصول البضاعة.
الحالة رقم05	البيروقراطية (التماطل الإداري)/ عدم توفر يد عاملة مؤهلة/ وسائل مالية غير كافية	مشاكل تسيير / نظام بيروقراطي بطيئ جدا/ الجانب التشريعي غير مستوعب خاصة القوانين الجديدة (قانون القرض التوثيقي) / عدم كفاية المبالغ المالية للقروض البنكية / نقص إطارات الإشراف العالي(الميدان).	نظام بيروقراطي بطيئ جدا / القروض البنكية/ التشريعات غير مستوعبة/ قانون الاستيراد المرتبط بالقرض التوثيقي/ نقص في إطارات الإشراف العالي (الميدان).

نظرا لما ينطوي عليه هذا الجدول من تراكب إجابات المبحوثين، المتصفة أحيانا بالتشابه و أحيانا أخري بالاختلاف، فضلنا تفصيلها في جداول فرعية، ملحقة حسب الفترات المحددة أعلاه و حرصنا أن تكون مصنفة لطبيعة هذه لصعوبات و هذا حتى نتمكن من الكشف عن الحقائق المرتبطة بها بشكل أدق و أوضح و التي نوردها كالتالي:

1°/ صعوبات مرحلة ما قبل فعل إنشاء المؤسسة:

الجدول الفرعي ـ أ ـ الصعوبات التي واجهت المنشئ قبل إنجاز الإنشاء

الحالات	الصعوبات التي واجهت المنشئ قبل إنجاز الإنشاء					
	التباطؤ و البيروقراطية	رؤوس أموال غ كافية	السياسة الاشتراكية	صعوبة ح ع محل ص	يد عاملة غير مؤهلة	انعدام هيئات مثل ansej
الحالة رقم 01	+	+	+	+	+	+
الحالة رقم 02	+	+	+	+	+	+
الحالة رقم 03	+	+	+	+	+	+
الحالة رقم 04	+	+	-	-	+	-
الحالة رقم 05	+	+	-	-	+	-
المجموع	5 ح	5 ح	3 ح	3 ح	5 ح	3 ح

إذن المعطيات المجسدة في هذا الجدول تعطينا ترجمة للحقائق التالية:

أ / الصعوبات التي عاني منها جميع المبحوثين (5/5) قبل إنجاز الفعل الإنشائي للمؤسسات تتمثل أولا في المماطلة الإدارية و مشاكل البيروقراطية، ثانيا عدم كفاية رؤوس الأموال و ثالثا يد عاملة غير مؤهلة.

ب/ ثلاث حالات من خمسة (5/3) ممثلة في رقم (01، 02، 03) عانت بالإضافة إلي الصعوبات السابقة، صعوبات أخري مرتبطة بالإكراهات السياسة الاشتراكية و عرقلتها للقطاع الخاص و صعوبة الحصول علي عقار صناعي لبناء المشروع و انعدام هيئات حكومية مرافقة و مدعمة لقطاع "م.ص.م" آنذاك، و نشير أن فترة ما "قبل فعل إنشاء مؤسسات هذه الحالات، اقترن بالمرحلة السابقة أي مرحلة الاقتصاد الموجه و ما عرفته من تدعيم للقطاع العام و ما أفرزته من من اكراهات إيديولوجية معرقلة و محبطة للفعل المقاولاتي الخاص.

2°/ صعوبات السنوات الخمس الأولي من الإنشاء

الجدول الفرعي ـ ب ـ الصعوبات التي واجهت المنشئ خلال السنوات 5 الأولي من الإنشاء

الحالات	الصعوبات التي واجهت المنشئ خلال السنوات الخمس الأولي من الإنشاء						
	التباطؤ البيروقراطي	رؤوس أموال غ كافية	مشاكل التسيير	قوانين غ مستوعبة	يد عاملة غير مؤهلة	القرض التوثيقي	المستوردين
الحالة رقم 01	+	+	-	-	+	-	-
الحالة رقم 02	+	+	-	+	+	-	-
الحالة رقم 03	+	+	-	-	+	-	-
الحالة رقم 04	+	+	+	+	+	+	+
الحالة رقم 05	+	+	+	+	+	+	-
المجموع	5 ح	5 ح	2 ح	3 ح	5 ح	2 ح	1 ح

الحقائق التي نقرئها من هذه معطيات نوجزها كالتالي:

أ / جميع الحالات أشارت إلي: المماطلة الإدارية و مشاكل البيروقراطية و عدم كفاية رؤوس الأموال و يد عاملة غير مؤهلة و هذه العناصر الثلاث تشير إلي نفس الصعوبات التي كان يعاني منها جميع المبحوثين (5/5) ما قبل فعل الإنشاء استمرت في تواجدها و لازمتهم حتى بعد مرحلة الإنشاء خلال السنوات الخمس الأولي.

ب / ثلاث حالات من خمسة (5/3) ممثلة في رقم (02، 04، 05) أشارت إلي: ـ قوانين و تشريعات غير مستوعبة و هذه الحالات تعبر عن الفئة المتميزة بمحدودية المستوي التعليمي في هذه الدراسة و هذا ربما ما لم يسمح لها بفهم و استيعاب مختلف القوانين و التشريعات الصادرة بخصوص الاستثمار الخاص و ربما يكون الأمر مرتبط أكثر بحجم و تسارع إصدار هذه القوانين خاصة بالنسبة للمؤسسات التي أنشأت حديثا (2000) حيث أن المبحوث أصبح يعاني من الكم الهائل و السريع للتشريعات و القوانين المرتبطة بالقطاع الخاص و هو يفصح عن عدم قدرته علي استيعاب مضمون و جوهر هذه القوانين و هذا ما سيتأكد أكثر لاحقا. و ثلاث حالات ممثلة في رقم (01، 02، 03) تشير إلي غياب هيئات حكومية مختصة في دعم "م.ص.م" التي كان من الممكن أن تقدم الكثير من الامتيازات التي تحظى بها حاليا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالمقارنة مع منشآتها التي أنشأت قبل إقدام الدولة علي إحداث مثل هذه الهيئات الحكومية و بالتالي فإن هذه الحالات لم تتمكن من الاستفادة لا قبل ولا بعد إنشائها "الآني" من مجمل الامتيازات و المساعدات التي توفرها حاليا مثل هذه الهيئات لسبب بسيط و هو غيابها تماما آنذاك.

ج/ حالتين من خمسة (5/2) ممثلة في رقم (04، 05) أشارت إلي "مشاكل في التسيير" خاصة ماهو مرتبط بـ "التعامل مع القروض التوثيقية" « crédit doc » و صعوبة تسييرها و تسيير القوانين

الحديثة المرتبطة بها و هذا ربما راجع إلي حداثة نشأة مؤسسات مبحوثي هاتين الحالتين المرتبط بسنة (2000) و طبيعي أن تعانيان من هذا المشكل المعني به كل قطاع "م.ص.م" حاليا و هو مرتبط أكثر بصعوبات المرحلة الانتقالية إلي اقتصاد السوق و ما فرضته من إكراهات قانونية يصعب التحكم فيها من طرف المستثمرين الخواص عموما.

د / مبحوث واحد فقط و هو رقم 04 يشير إلي مشكل المستوردين و عملية استيراد المعلبات المرتبطة بنشاط مؤسسته (التون والسردين) و الذي يضعه في منافسة حادة و يعتبرها غير شرعية و غير عادلة و يعاني منها باستمرار و من تبعتها حسب تصريحاته و هذا الإشكال يحيلنا عموما إلي سياسة الانفتاح و التجارة الخارجية التي ميزت و لا زالت تميز المرحلة الإنتقالية إلي إقتصاد السوق.

3°/ صعوبات المرحلة الحالية (2010)

الجدول الفرعي - ج - الصعوبات التي تواجه المنشئ في الفترة الحالية

الحالات	الصعوبات التي تواجه المنشئ في الفترة الحالية					
	التباطؤ البيروقراطي	التمويل و القروض البنكية	القرض التوثيقي	ق. وتشريعات غ مستوعبة	يد عاملة غير مؤهلة	المستوردين
الحالة رقم 01	+	-	+	+	-	-
الحالة رقم 02	+	+	+	+	-	-
الحالة رقم 03	+	+	+	+	-	-
الحالة رقم 04	+	-	+	+	+	+
الحالة رقم 05	+	+	+	+	+	-
المجموع	5 ح	3 ح	5 ح	5 ح	2 ح	1 ح

و حقائق هذا الجدول هي الأخرى نوردها في النقاط التالية:

أ / جميع الحالات تشير إلي صعوبات مرتبطة بـ : - المماطلة الإدارية و مشاكل البيروقراطية التي يبدو أنها لازمت صيرورة إنشاء المبحوثين لمؤسساتهم إل حد الآن. - قوانين و تشريعات غير مستوعبة و التي توصف من طرف المبحوثين بالتتابع السريع و كثرتها و هذا ما كنا قد أشرنا إليه سلفا في سياق فترة السنوات الخمس الأولي من الإنشاء حيث وجدنا ثلاث حالات (02، 04، 05) تعاني من حدة هذه الصعوبات القانونية و كانت تمثل الفئة المحدودة المستوي التعليمي المرتبط بالمتوسط، لينضم إليها حاليا حتى المتبقي من المبحوثين و يصبح بالتالي الجميع (5/5) يعاني منها، فحتى الفئة صاحبة المستوى التعليمي العالي أصبحت هي الأخرى معنية بهذا الإشكال و هذا ليس فقط علي مستوى الاستيعاب و إنما أيضا لما شكل منها من عراقيل أثرت علي السير العام للمؤسسات. - القروض التوثيقية و الانعكاسات الناجمة عنها مثل التباطئ و التأخر في آجال استيلام البضائع الذي أحيانا يستمر لشهور و أحيانا أخرى لا يتلاءم مع المواصفات المطلوبة

حسب تصريحات المبحوثين مما يتسبب في ضياع الكثير من الوقت و الجهد و بالتالي ينعكس هذا الوضع سلبا علي السير العام للمؤسسات.

ب / ثلاث حالات (5/3) ممثلة في رقم (02، 03، 05) تشير إلي صعوبات تمويلية و بالأخص في تعاملها مع القروض البنكية، مقابل حالتين رقم (01، 04) تصرح أنها لم تعد تعاني من ثقل هذا المشكل بل تقول أنها تخلصت منه نسبيا.

ج / حالتين (5/2) ممثلة في رقم (04، 05) لازالت تعاني من نقص في اليد العاملة المؤهلة و بالتالي يبدو أن هذه الصعوبة هي ملازمة لهاتين الحالتين منذ النشأة إلي حد الآن خاصة علي مستوى التأطير التقني و الإشراف العالي المرتبط بالميدان الذي تحتاجه العملية الإنتاجية و التسييرية.

د / حالة واحدة ممثلة في رقم (04) تبقي تعاني دائما و باستمرار من إكراه المستوردين و وضع المنافسة غير شرعية التي تفرضها المنتجات المستوردة المرتبطة بمعلبات "التون و السردين".

4°/ تصنيف طبيعة الصعوبات

و من خلال كل ما تم التعرض إليه خلال الفترات الثلاث من صيرورة فعل الإنشاء للمؤسسات: قبل و بعد و حاليا، يمكن أن نصل إلي إعطاء تصنيفا متواضعا لمختلف الصعوبات المعترضة سبيل المبحوثين في إنشاء مؤسساتهم و التي نحاول إيجازها في النقاط التالية:

أ/ ـ صعوبات إدارية بيروقراطية:

العرقلة البيروقراطية و المماطلة الإدارية من السمات التي بقيت ملازمة لجميع المبحوثين (5/5) منذ النشأة إلي حد الآن، فالجميع لازال يعاني منها و هي تزداد تعقيدا و صعوبة مع مرور الوقت و مكلفة أكثر بالنظر إلي مسألة الفساد الإداري الذي تم التلميح إليه مرارا في سياق المقابلات دون التصريح بذلك علنية، فواقع المبحوثين نجده يصطدم بمجموعة من العوائق ذات طبيعة إدارية مرتبطة في غالب الأحيان بإجراءات بيروقراطية معقدة و ثقيلة تتجسد بقوة في ما يسمي بالمماطلة الإدارية المضيعة للوقت و الجهد علي حد سواء، فالأمر يتطلب العديد من التراخيص و المواصفات و حجم معتبر من الوثائق المطلوبة و الجهات الإدارية المعنية بالتواصل معها من أجل التوقيع و المصادقة علي هذه الوثائق و مرتبط أيضا بالتفسير الضيق للنصوص، خاصة مع ما يعانيه النظام الإداري في الجزائر من نقص في العنصر البشري الكفء ناهيك عن إشكال الحجر علي المعلومات و منعها من المرور بشكل نظامي طبيعي، فمثلا من أجل الحصول علي سجل تجاري يتطلب الأمر 18 وثيقة و المدة الضرورية للقيام بمختلف الإجراءات الإدارية لإقامة المشروع تزيد عن 03 أشهر و المدة المتوسطة لانطلاقه تصل إلي 05 سنوات حسب الغرفة

الجزائرية للتجارة و الصناعة[354] و حسب تحقيق قامت به وزارة "م.ص.م" فإن مدة إنشاء مؤسسة تتراوح بين ستة (6) أشهر و ثلاث (3) سنوات حسب طبيعة النشاط[355] أما بالنسبة لمبحوثي هذه الدراسة فإن المدة المتوفرة لدينا تجمع بين تاريخ الفكرة المقاولاتية و تاريخ التأسيس الرسمي للمؤسسات و التي تتراوح بين سنة واحدة (1) و سبع (7) سنوات مع الإشارة إلي أن هناك من بدأ في مزاولة نشاطه الإنتاجي قبل الميلاد الرسمي للمؤسسات الذي تطلب سنوات عديدة بالنسبة لبعض الحالات و قد تم معالجة ذلك في سياق الفصول السابقة.

ب/ ـ إكراهات قانونية:

ـ من بين القوانين المعيقة حسب تصريحات المبحوثين و التي صدرت حديثا، هي تلك المرتبطة بما يسمي "بالقروض التوثيقية "و الإنعكاسات الوخيمة الناجمة عنها و المؤثرة سلبا علي السير العام للمؤسسات المنشأة، لما تتسبب فيه من خسائر مادية خاصة في حالة تأخر إستيلام البضائع (التي غالبا ما تكون عبارة عن مواد أولية) عن الآجال المحددة أو لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة الضرورية للصيرورة الإنتاجية لهذه المؤسسات هذا بالرغم من أنه يفرض مسبقا دفع الثمن و تسديد الفواتير علي المبحوثين دون إعطاء إمكانية التحقق من تطابق المواصفات للمواد المستوردة من خلال توفير الشروط و الظروف الملائمة لذلك، و بالتالي فإن هذه الآلية في اعتقادنا تشكل في حد ذاتها إعاقة و إكراه كبير يعايشه المبحوثين في معاملاتهم التجارية مع الموردين الأجانب.

ـ حجم القوانين و التشريعات الصادرة المتميزة بالكثرة و التتابع و التلاحق السريع في إصدارها و الذي يخلق لدي المبحوثين صعوبات في الاستيعاب و الفهم و الإدراك للمعاني التي تنطوي عليها نصوص مثل هذه القوانين و هذا يمس حتى الفئة الحاملة للشهادات العليا مما يدفع بإتجاه الشعور بحالة اللا ـ استقرار.

ج/ ـ **القروض البنكية** و الصعوبات التمويلية:

إن جميع الحالات عانت و تعاني من عدم كفاية رؤوس الأموال و الصعوبات التمويلية التي سبق و أن خصصنا لها حيز مهم للتعليق عليها و هي صعوبات ملازمة رافقت مبحوث هذه الدراسة طيلة صيرورة فعله الإنشائي حيث نجدها حاضرة بالنسبة لجميع الحالات (5/5) قبل إنجاز الفعل الإنشائي، و خلال السنوات الخمس الأولي من إنشاء المؤسسات، و الذي استمر وجدودها بالنسبة لثلاث حالات (5/3) ممثلة في رقم (02، 03، 05) التي بقيت تعاني من ثقلها إلي حد الآن.

---

354 تمويل المشروعات الصغيرة ، موقع علي الأنترنت الموقع: www.univ17.hooxs.com

355 معوقات و مشاكل م.ص.م منتدى طلاب جامعة جلفة / معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير 2009 الموقع : www.univ17.hooxs.com

و في الواقع هذه الصعوبات التمويلية إنما هي ناتجة عن ما تفرضه البنوك من إكراهات و ضغوطات علي المستثمر الخاص عند التعامل معها من أجل الحصول علي القروض البنكية التي ليست في متناول الجميع، فالعملية جد معقدة و صعبة بالنسبة للمستثمر الخاص مما يحيلنا مباشرة إلي النقائص و العجز الذي يتضمنه النظام المصرفي و محدوديته سواء من حيث التكاليف و الضمانات المشروطة أو من حيث مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية التي لازالت ممارستها تقليدية لا تستجيب لمستوي تطلعات المرحلة الراهنة المرتبطة باقتصاد السوق و آلياته أو حتى من حيث حجم هذه القروض و الأولويات المحددة في سياقها و التي تشير إلي حرمان بعض النشاطات الإنتاجية و تشجيع المضاربة التي توسعت علي حساب الإنتاج الصناعي بسبب الانفتاح التجاري غير مضبوط و الذي أثر سلبا علي الاقتصاد الوطني، الذي من المفترض أن يقوم علي عقد اتفاقيات شراكة مع الأجانب تصب في ترقية المنتج الوطني و تنميته. و قد أورد الباحث " محمد زيدان" [356] في دراسة له العديد من الشهادات المعبرة عن عجز النظام المصرفي و عدم قدرته علي تحمل آثار الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية و الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية و التي نوجزها في النقاط التالية :

ـ تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قدم تقييما سلبيا لأداء البنوك العمومية، التي هي بحاجة حسب منظوره إلي مرحلة انتقالية تأهيلية يتم فيها استخدام التكنولوجيا و إدخال مفهوم التسويق مع تكوين الإطار البشري تمهيدا لدخولها مرحلة التنافسية التي أقرها قانون النقد و القروض**[357]**.

كما يشير إلي أن البنوك العمومية تحتكر النشاط المصرفي، و بنوك القطاع الخاص لازالت فنية أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ 1994 يبقي وجودها شكلي و جد محتشم لا يلبي الغرض و قد استشهد أيضا بدراسة تشخيصية أجريت في إطار مسعى تطهير و تأهيل البنوك في الجزائر من طرف بنوك دولية بين 1992و 1993 بتمويل من البنك الدولي و التي خلصت حسب الباحث إلي جملة من النقائص و الثغرات مؤداها أن هذه المؤسسات المالية لا تستوفي أدني شروط العمل المصرفي سواء من حيث جمع الموارد أو من حيث تقديم القروض**[358]**. و حسب جريدة الخبر فإن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية مثقلة بالديون التي تصل إلي حد 1274مليار دينار أي حوالي 15 مليار دولار وهي تمثل مستحقات الديون**[359]**.

---

[356] محمد زيدان " لآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلي منظمة التجارة العالمية علي الجهاز المصرفي " / مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / جامعة فرحات عباس ـ سطيف ـ / الجزائر / العدد 03/ 2004.

[357] مذكور في المرجع السابق : تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 1997 ـ 2000 .

[358] A. Chaker « l'assainissement, redressement des banques présenté pour des assises nationales des banques » Alger 7 J 8 /12/1993paru dans un recueil intitulé : l'entreprise et la banque OPU Alger 1994/ pp23 - 24

[359] جريدة الخبر العدد 3004الصادر بتاريخ92 /10 /2000.

و إن كنا قد تعرضنا إلي مثل هذه القرائن، فهذا لنؤكد علي صعوبة الوضع بالنسبة للمستثمر الخاص و ما يعانيه في سياق القروض البنكية، و نعتقد أن هذا الإشكال ما هو إلا تحصيل حاصل لممارسات المرحلة السابقة التي لازالت راسخة في عقلية و سلوكيات القائمين علي النظام المصرفي بشكل عام و التي يصعب التخلص منها بالرغم من سياسة الإنفتاح و الإصلاحات المعتمدة .

د/ ـ نقص اليد العاملة المؤهلة

يبرز مثل هذا النقص خاصة علي مستوى التأطير التقني و الإشراف العالي و التي بقيت بعض الحالات تعاني منه لحد الآن.

و/ ـ المنافسة الحادة و غير العادلة

حالة واحدة فقط (5/1) ممثلة في رقم (04) أشارت إلي ما يطرحه المستوردون من صعوبات تقول أنها لازمتها منذ النشأة إلي حد الآن و لم تستطيع التخلص منها، إلا أن الأمر في اعتقادنا مرتبط بمحدودية العينة التي لا تتعدي خمس (5) حالات ونعتقد أنه إشكال يكتسي أهمية أكبر لأنه مرتبط بالإنعكاسلت التي أفرزها الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية الذي ترافق مع إجراءات الإصلاح المتخذة من طرف الدولة من أجل الانتقال من اقتصاد موجه إداريا و مركزيا في إطار النظام الاشتراكي إلي اقتصاد سوق منفتح تجاريا علي العالم و الذي حول السوق الجزائري إلي "بزار" تتدفق عليه السلع و البضائع من كل صوب و حدب و تسبب في اختفاء و إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب دراسة[360] أجريت سابقا من طرفنا و التي نشير فيها بوضوح إلي مدي عرقلة هذا الانفتاح التجاري للصناعات الوطنية، لما خلقه من منافسة حادة و غير عادلة لم تستعد لها هذه المؤسسات، فهي لم تكن محضرة للانفتاح علي الأسواق العالمية و لم تكن تملك القدرات التنافسية الضرورية لدخول هذا المعرك الاقتصادي و لازال في إعتقادنا الأمر علي حاله، وهذا الوضع هو الذي سمح لفئة التجار المستورون بالاغتناء و تحقيق معدلات خيالية للأرباح علي حساب المنتج الوطني و الصناعيين المنتجين عموما.

ـ الملازمة التي يعايشها مبحوثي هذه الدراسة لبعض الصعوبات، حيث اقترن وجودها بالفترات الثلاث: قبل وبعد الإنشاء و حاليا، فقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من المعاش المهني، الذي فرض عليهم ضرورة التعايش معا، من خلال تقبلها و التكيف معها و محاولة البحث باستمرار عن آليات ممكنة لحلها و لو جزئيا من أجل التخفيف من حدتها و التغلب عليها و لو بصورة مؤقتة، فالحلول النهائية غير متوفرة علي الإطلاق فهي تختفي و تظهر كلما دعت الضرورة لذلك، و حتى نتعرف

[360] حساين زاهية " الصناعة الخاصة : واقع و اكراهات " دراسة ميدانية لثلاث مؤسسات خاصة بالمنطقة الصناعية بالسانيا ـ وهران تحت إشراف التور العلاوي أحمد / كلية العوم الاجتماعية ـ قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية / السنة 1999 / 2000.

علي كيفية التعامل مع هذه الصعوبات و التحكم فيها و السبل المتخذة لتجاوزها و لو بصورة مؤقتة كما أسلفنا، نورد الإجابة مجسدة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 79 : آليات تجاوز الصعوبات

الحالات	كيفية اجتيازها والتحكم فيها		
	قبل الإنشاء	خلال (5) سنوات الأولي	حاليا (2010)
الحالة رقم 01	الصبر/ المقاومة / التضامن (أنا والأخ) / المعارف و الأصدقاء	الصبر والرغبة في النجاح / شبكة المعارف	بالاحتفاظ بنفس المقومات السابقة لكن هذه المرة بالتوفر علي طاقم من الخبراء (مختصين في مختلف المجالات القانونية، الاقتصادية، التسييرية) الذي يعرف خاصة كيف يتصرف مع الإدارات، الموردين ،البنوك، الجمارك...إلخ
الحالة رقم 02	الأصدقاء والعائلة (الشبكة الاجتماعية) /نصائح الخبراء	الصبر/ شبكات المعارف والعلاقات خاصة الأصدقاء والعائلة	بمساعدة كل المحيط القريب مني:الأصدقاء والعائلة (الشبكة الاجتماعية) /نصائح الخبراء/ قرض بنكي بحوالي 45 مليارسنتم.
الحالة رقم 03	الصبر و العلاقات (الشبكة الاجتماعية	الصبر و الإصرار وخاصة العلاقات (الشبكة الاجتماعية)	بالكاد أستطيع أن أسيطر علي الأمر بسبب عدم توفرنا علي فريق قانوني مختص في مجال المؤسسة و القوانين سريعة التغير لكن بفضل الصبر و العلاقات (الشبكة الاجتماعية) نتمكن دائما من اجتيازها.
الحالة رقم 04	شبكة المعارف الخاصة بي وشركائي/ الصبر/الإرادة والسماطة الإدارات / حضور الاسباني (الدراية)	المراقبة الدائمة للموظفين ومختلف مصالح المؤسسة المنشأة / شبكة المعارف الخاصة بي وبشركائي/ الصبر/الإرادة و السماطة /و أخيرا حضور الاسباني الذي يملك الدراية.	دائما بالتحلي بالصبر وشبكة العارف المتوفرة/ حضور الاسباني الذي يملك الدراية.
الحالة رقم05	التحلي بالصبر و "الانتظار دون ترك" / مساعدة أصدقاء الحياة المهنية / مساعدة الوالد والأصدقاء في تمويل المشروع.	شبكة المعارف والعلاقات التي تساعد علي حل المشاكل الإدارية والبيروقراطية	التحلي بالصبر / مساعدة الأصدقاء / معرفة التعايش معها ومحاولة حلها بالتدريج دون توقف أو كلل ونحن نحاول أن نبذل ما في وسعنا من أجل تخطي الصعاب ودائما النتائج مرضية نسبيا.

حسب المعطيات الملخصة أعلاه، فإن السبيل ا المعتمد بقوة من أجل تجاوز مختلف الصعوبات التي تعترض المبحوثين في صيرورة أفعالهم الإنشائية للمؤسسات والتي عبرت عنها الإجابات و التصريحات بشكل متشابه نسبيا مما يجعلها تتصف بالإجماع عليها من طرف جميع المبحوثين (5/5) و هذا ينطبق علي الفترات الثلاث المحددة: قبل وبعد و حاليا، فقد ترددت نفس الآلية و هو اللجوء بالدرجة الأولي إلي شبكة المعارف و العلاقات المتوفر عليها، فهي السبيل الوحيد للحصول علي حلول و لو مؤقتة لكنها تساعد في تجاوز حدة هذه الصعوبات خاصة منها مشاكل البيروقراطية و المماطلة و التباطئ الإداري المجسدة في جميع الإدارات المتعامل معها سواء كانت مؤسسات مالية بنكية أو جمركية أو عقارية...الخ، بالإضافة إلي العناصر الشخصية من خلال التحلي بالإرادة و التجلد والصبر دون ملل أو كلل و الإصرار باستمرار علي النجاح و كما

يحلو للمبحوث رقم 04 أن يسميه "بالسماطة " فحسب رأيه "السامط دائما يغلب القبيح" مع الإشارة إلي عنصر آخر و هو التضامن العائلي، إذن هي كلها مقومات شخصية و عائلية و اجتماعية ضرورية للصمود و مقاومة مناخ العنف المحيط بهم، مع العلم أن أغلب هذه العلاقات و المعارف المكونة للشبكات الاجتماعية تحكمها المصالح و المنافع المتبادلة فهي توفر مختلف التسهيلات و المعلومات الضرورية لتجاوز مثل هذه الصعوبات مما يوفر الكثير من الوقت المرادف للكثير من المال في عالم الأعمال لكن ليس دون مقابل "لازم تخلص" حسب ما ورد علي لسان أحد المبحوثين، مما يوحي إلي ظاهرة الفساد الإداري المتغلغل في جذور النظام البيروقراطي لمختلف المؤسسات.

هكذا نكون قد تعرفنا و لو بإيجاز علي طبيعة بعض الصعوبات المعترضة لمسار المبحوث في إنشاء مؤسسته و الحفاظ عليها و تنميتها و السبيل الأوحد المتاح له من أجل تجاوزها أو التخفيف من حدتها و الذي يكمن أساسا في آلية شبكات المعارف و العلاقات مما يعطيها دورا مهما و ثقل معترف به في ميلاد المؤسسات و تصريف أعمالها و سيرها و المحافظة عليها و تنميتها بشكل عام، و الواضح أن طبيعة هذه الصعوبات تصب في منحي عنف المحيط و ما يتضمنه من إكراه ضاغط و معرقل لميلاد و نمو و تطور الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

و قبل ختام هذا الفصل نود الخوض في عنصر آخر نجده أكثر ارتباطا بالحوافز المقاولاتية و الصعوبات معا و هو ما مدي تحقق الأهداف التي يمكن أن تكون قد رصدت في بداية إنشاء المؤسسات.

7 – 3 الأهداف المرصودة والتوقعات المحققة :

إذن من المهم أن نتعرف على مختلف الأهداف الأولى التي رصدت و سطرت من طرف المبحوثين في بداية فعل الإنشاء للمؤسسات و ما تحقق من التوقعات المرتبطة بها، هذا ما سنحاول معالجته ومعرفته من خلال الجداول الآتية (80، 81، 82):

الجدول رقم 80: الأهداف الأولى المرصودة

الحالات	الأهداف الأولوية للمنشئ عند الإنشاء				
	استخلاص الأرباح	التوظيف الشخصي و الأقارب	الحفاظ علي وجود المؤسسة	خلق صناعة	خلق و تطوير مجموعة صناعية
الحالة رقم 01	+	+	+	+	+
الحالة رقم 02	+	+	+	-	+
الحالة رقم 03	+	+	+	+	-
الحالة رقم 04	+	+	+	-	+
الحالة رقم 05	+	+	+	-	+
المجموع	5 ح	5 ح	5 ح	2 ح	4 ح

تعبر المعطيات المجسدة أعلاه عن جملة من الأهداف رصدت من طرف المبحوثين عند بداية إنشاء مؤسساتهم و نوجز النتائج المرتبطة بها في النقاط التالية:

1°/ ثلاث أهداف مسيطرة حيث نجدها لاقت إجماع كل الحالات (5/5) و هي: استخلاص الأرباح / تأمين التوظيف الشخصي و تامين فرص عمل للأقارب / الحفاظ على البقاء الدائم للمؤسسة المنشأة.

2°/ خلق مجموعة صناعية و تنميتها، استقطب أربع حالات من خمس (5/5) ممثلة في رقم (01، 02، 04، 05)، التي عبرت عن طموحها في خلق العديد من المؤسسات من أجل تأسيس مجموعات صناعية و تنميتها من خلال مضاعفة عدد هذه المؤسسات المنشأة و تنويع نشاطها و جعلها تحمل اسم العائلة المرغوب في تخليده عبر توريثه للأبناء و الذرية، مقابل حالة واحدة غير معنية بذلك ممثلة في مبحوث رقم 03 الذي يصرح أنه لا يملك أي طموحات بهذا الشأن.

3°/ خلق صناعة حقيقة، هدف لم يرصد سوى من طرف حالتين (5/2) وهي تنطبق على المبحوث رقم 01 الذي يطمح في أن يتخصص في صناعة الإلكترونيك علي طول الخط، و أن يكون رائدا في هذه الصناعة على المستوى الوطني بمعية أخيه، مع العلم أن هذا يمثل الهدف الأكبر للمجموعة الصناعية المرغوب في مد شبكتها على المستوى الدولي و المبحوث رقم 03 الذي كان يطمح في خلق صناعة بحرية على المستوى الوطني لكن فقط من خلال تنمية مؤسسته، أما الحالات المتبقية فهي غير معنية بذلك.

و على العموم حسب الإجابات المتحصل عليها فإن أغلب الإنتظارات و التوقعات المرتبطة بهذه الأهداف تحققت و شكل تحققها رضي كبير بالنسبة لجميع المبحوثين (5/5) و هذا يظهر بوضوح من خلال التصريحات التي أفضى بها كل مبحوث و التي نوجزها ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 81 : موقف المبحوث من تحقق انتظارات بداية الإنشاء

الحالات	تحقق الانتظارات	موقف المبحوث من تحقق انتظارات بداية الإنشاء
الحالة رقم 01	نعم	تمكنا من تحقيق الكثير من الإنجازات : ـ تطوير الدراية المرتبطة بالإنشاء ونشاط الإلكترونيك والسمعي البصري و النجاح في مد المجموعة الصناعية المتخصصة في الإلكترونيك و الموجودة في فرنسا إلي الجزائر./ ـ استخلاص الأرباح و مصدر شخصي في التمويل / ـ إرادة من حديد أنا والأخ و الإصرار أكثر علي النجاح. / - و الأهم الاستقرار النفسي
الحالة رقم 02	نعم	ـ بصورة عامة أنا راضي جدا عما أنجز إلي حد الآن فقد نجحت في خلق مجموعة صناعية متعددة النشاطات تحمل اسم العائلة فيكفي أن تتمكن من تحقيق كل هذه الإنشاءات و هذه المناصب و أن تكتسب هذا التقليد في الإنشاء و إعادة إنتاج الوحدات الإنتاجية المتماثلة و إن اختلفت في النشاط دون صعوبة، فهذا في حد ذاته يعبر عن نجاح اجتماعي و اقتصادي كبير يؤدي إلي قمة الرضي بالنسبة لصاحبه. ـ استخلاص الأرباح بشكل منتظم / ـ تحقيق الآمان و الاستقرار النفسي.
الحالة رقم 03	نعم	أنجز الكثير : ـ استخلاص الأرباح بشكل منتظم / ـ حياة أكثر راحة وأكثر استقرارا(في 1972 كان الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة يقدر بمليون سنتم و الآن ونحن في 2010 وصل إلي 12مليار ونصف سنتم./ ـ تحقيق الذات و نشوة نجاح اجتماعي كبير./ ـ تأمين العمل الشخصي و لأفراد العائلة .
الحالة رقم 04	نعم	ـ استخلاص الأرباح./ ـ خزينة سليمة و التزامات مالية محترمة بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك ./ ـ مكانة المقاول و خلق مؤسسات أخرى و القرة علي تكرار هذا الفعل./ ـ الاستقرار النفسي.
الحالة رقم 05	نعم	ـ استخلاص الأرباح / ـ خلق مناصب شغل للعائلة و الأقارب و للصالح العام./ ـ إنشاء مجموعة صناعية تحمل اسم العائلة و القدرة علي خلق مؤسسات و تنصيب الأبناء علي رأسها./ ـ الآمان و الاستقرار النفسي. كل هذه الانجازات تشير إلي تحقق التوقعات الأولي ويبقي الأهم وهو الحفاظ عليها علي الدوام و تنميتها.

الملاحظ أن الفخر و الرضي يميز جميع المبحوثين لما تحقق لحد الآن من انتظاراتهم الأولى المعبرة في الواقع عن إنجازات حقيقية مادية و معنوية على حد سواء، و التي يمكن أن نجمل ما تردد منها عند الجميع (5/5) في النقاط التالية : النجاح الاجتماعي و تحقيق الذات./ الاستقرار النفسي والشعور بالراحة والآمان./النجاح في الحفاظ على المنشأة و تطويرها من خلال : ـ استخلاص الأرباح و خلق مصدر شخصي للتمويل و خزينة سليمة و تامين المنصب الشخصي و تامين فرص عمل للأقارب./ تأسيس مجموعة صناعية تحمل اسم العائلة من خلال مضاعفة عدد الوحدات الإنتاجية المتماثلة (بإستثناء المبحوث رقم 03).

فكل هذه الإنجازات تشير إلى التحقق النسبي للتوقعات الأولى المرتبطة بالأهداف و الحوافز المقاولاتية عموما التي دفعت نحو الفعل المقاولاتي و الأهم بالنسبة للجميع الآن هو التمكن من الحفاظ على دوام الموجود و تطويره سواء ارتبط الأمر بالنسبة للمنشأة المبحوثة أو بالنسبة للمنشآت المكونة للمجموعات الصناعية و هذا يظهر أكثر من خلال الآفاق المستقبلية التي ندرجها ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم 82 : آفاق مستقبل المنشأة

الحالات	أفق مستقبل المؤسسة المنشأة		
	التطوير	البيع	أخر: خلق وتنمية م ج ص
الحالة رقم 01	+	-	+
الحالة رقم 02	+	-	+
الحالة رقم 03	+	-	-
الحالة رقم 04	+	-	+
الحالة رقم 05	+	-	+
المجموع	5 ح	0 ح	4 ح

الملاحظ أن هدف تنمية المؤسسات المنشأة يمثل طموح الجميع حيث تشير الإجابات المتكررة إلى ضرورة التطوير والتنمية بدلا من البيع كهدف مستقبلي مرفوض من طرف الجميع إلا أن سبيل هذا التطوير يختلف من حالة إلى أخرى فهناك من يراه مرتبط بالموجود فقط و لا داعي للتفكير في إنشاء مؤسسات أخرى و هذا ينطبق حصرا على المبحوث رقم 03 مقابل أربع حالات ممثلة في رقم (01، 02، 04، 05) نجدها لا تتوقف عند هذا الحد بل ترى هناك ضرورة قوية لتوسيع المؤسسة المنشأة من خلال تنمية نشاطها الصناعي و توسيعه و بخلق سلاسل أخرى من الإنتاج مرتبطة بالمؤسسة المعنية بالدراسة، لكن أيضا طموحاتها تذهب بعيدا فهي تتطلع إلى مضاعفة إنشاءاتها من المؤسسات و ترغب في تكوين مجموعات صناعية تحمل "اسم العائلة" حتى و إن اتسمت باختلاف نشاطاتها الصناعية باستثناء المبحوث رقم 01 الذي يركز في إنشاءاته و استعادته للمؤسسات على نشاط "السمعي البصري" و "الإلكترونيك" و محاولة تنميته و تطويره على المستوى الوطني و الطموح في مد مجموعته الصناعية لتشمل دول أخرى ، أما المتبقي من الحالات فهو عبارة عن وحدات إنتاجية متماثلة متشابهة في بنياتها. و هكذا يتضح أن الجميع يرغب في التطوير وليس البيع، فالكل يتطلع إلى السبل التي من خلالها يتمكن من الحفاظ على الموجود و تنميته و توسيعه و هذا التوسع الذي قد يقف عند حد المؤسسة المنشأة المبحوثة و قد يتعداه إلى السعي وراء مضاعفة حجم الأعمال و تكوين المجموعات الصناعية.

الخـــــاتمـــــة

الخـــاتمـــة:

الخلاصة الضرورية التي يمكن أن نحتفظ بها في هذه الخاتمة، تنطوي علي محورين: محور مرتبط بنتائج التحقيق الميداني و ما تحقق و ما لم يتحقق من فرضيات، و الآخر يختصر لنا الحدود النظرية التي ميزت هذه الدراسة.

- **محور (أ): النتائج الميدانية** أفضت إلي وجود **عدة عوامل** ساهمت في فعل الإنشاء للمؤسسات منها ما هو **خارجي** مرتبط بمختلف **الأوساط** التي عايشها المبحوث و منها ما هو **داخلي** نابع من ذاته لكن هذا "الداخلي" يبقي ناتجا أصلا عن مؤثرات خارجية تفاعل معها و أثرت فيه و صنعت بطريقة أو بأخرى مجموعة من الحوافز حركت فيه مثل هذا الميل المقاولاتي و أيقظت فيه الرغبة التي وجهته و دفعته نحو فعل إنشاء مؤسسة و منحي هذه العوامل يتجه نحو تأكيد المساهمة الجماعية الفعالة: **للوسط العائلي** الممثل خاصة في شخص الوالد، الأخ، الزوجة و **الوسط المهني** من خلال تراكم المعارف و التجارب المهنية الناتجة عن ممارسة العمل الوظيفي أو المهني و ما يعكسه من أشكال مختلفة من الحركية: مهنية و وظيفية، البين ـ جيلية، جغرافية و **الوسط التربوي** و ما تلقاه المبحوث من تكوين دراسي أساسي و مكمل و **الوسط المؤسساتي** المرتبط بعوامل المحيط و ما وفرته الهيئات الحكومية من فرص مشجعة علي الإقدام علي فعل إنشاء المؤسسات مما يؤكد أن **المبحوث و السياق** معا **يحددان** فعل إنشاء مؤسسة، هذا الفعل الذي **يكتسي الطابع الجماعي** و **النمط الصيروراتي** المتضمن لمبدأ التعاقب الزمني للمراحل و الذي **يبدأ بمرحلة ميلاد اليقظة المقاولاتية كمرحلة تسبق فعل الإنشاء** في سياق **منظور متعدد الأبعاد** لا يقصي أي عنصر من عناصر حقيقة إنجاز هذا الفعل و من أبرز ما **تحقق من فرضيات** نورده عليكم كالتالي:

1°/ **ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية: هي مرحلة سابقة عن فعل** إنشاء مؤسسة، الذي يتم علي **نمط الصيرورة** حيث يتضمن بالضرورة مراحل زمنية و يخضع لمبدأ التعاقب الزمني: **أولها مرتبط بمرحلة ما قبل الإنشاء** تتكون من **ميلاد و تنمية اليقظة نحو هذا الفعل، ثانيها** مرحلة الإنشاء، و **ثالثها** ما بعد الإنشاء. تحقق هذه الفرضية مرتبط بإقرار جميع المبحوثين بوجود مثل هذه الفترة السابقة عن فعل إنشاء مؤسسة و هي تمثل **المرحلة التي تولد و تنمي فيها هذه اليقظة،**

و التي **تتوقف بشكل كبير علي** ما تتضمنه من عوامل متحكمة حتما في ميلادها و تنميتها (دون إمكانية الفصل و إقامة حدود بين المرحلتين و عواملهما أي بين الميلاد و التنمية لهذه اليقظة)، **مرتبطة بالمبحوث** (الفاعل الأساسي): **بموارده المادية وغير المادية التي يتوفر عليها، خصائصه الشخصية المتسم بها** (تاريخه، حوافزه...الخ)، **وسطه العائلي، الجواري، التربوي، المهني، حركياته المختلفة، شبكاته الاجتماعية** المعتمد عليها، **أصله الاجتماعي**...الخ، فكل هذه العوامل تتضمن أدوارا محددة يقوم بها فاعلون آخرون متورطون في هذه الصيرورة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عملية تفاعلية يصعب معها التحديد الدقيق لخصائصها، لكن يبقي يقودها المبحوث كمحرك مركزي و حلقة محورية تدور حولها هذه العملية و هذا يجد تأكيده أكثر في النقاط التالية:

ـ إقرار جميع الحالات (5/5) **بأسبقية الفترة الزمنية** عن فعل إنشاء المؤسسات و هي الفترة التي شعر فيها المبحوثين بانبثاق ما يسمي باليقظة المقاولاتية أي الشعور بالرغبة أو الميل نحو التوجه المقاولاتي و قد اقترن هذا الشعور لديهم بممارسة الحياة المهنية، فارتبطت هذه الممارسة عند البعض (02، 05) بفترة المراهقة، فالشعور أو الإحساس بالرغبة نحو فعل الإنشاء إنما ولد لديهم و هم لازالوا في فترة المراهقة و في نفس الوقت وهم يمارسون الحياة المهنية، فالمبحوث رقم 02 كان يساعد الوالد في صنع الأحذية بورشته وبيعها علي مستوى قسنطينة و الغرب و الوسط الجزائري، و المبحوث رقم 05 كان يعمل أيضا بورشة الوالد للحدادة « tôlerie ». و منها ما ارتبط بتوفر "الفرصة" كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 04 الذي يقر أن الميل المقاولاتي عنده لم يكن موجودا و إنما اقترن ميلاده بلحظة إدراكه لوجود هذه "الفرصة" التي أتيحت له، فعمل علي اغتنامها أما المبحوث رقم 03 فقد شعر بهذا الميل عندما كان يزاول عمله بالشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » بالجزائر العاصمة نتيجة عوامل سلبية ضاغطة مرتبطة بهذا الوسط مع الإقرار بوجود هذه الرغبة بحدة عند زوجته قبل ذلك بكثير و التي كانت دائما تلح عليه و تدفعه إليه، و أيضا المبحوث رقم 01 الذي فكر في هذا التوجه بجدية عندما كان يزاول عمله بشركة "سوناطراك" و ما عايشه من وضع إكراهي ضاغط مرتبط بإتخاذ القرار و السلطة مع العلم كان يمتهن أيضا العمل الحر بالتوازي مع وظيفته الرسمية علي مستوي هذه الشركة .

ـ **ابتعاد تاريخ ميلاد الفكرة** المقاولاتية (التقدير يبقي تقريبيا فقط حسب المبحوثين) **عن تاريخ التأسيس الرسمي** للمنشأة، **فالفارق الزمني** بينهما يتراوح بين 7 سنوات كأطول مدة (الحالة رقم 01) وسنة واحدة كأقصر مدة عند الحالتين رقم (04 و05) مع وجود فترات متوسطة تتراوح بين السنتين (الحالة رقم 03) وثلاث سنوات (الحالة رقم 02)، و هذا يعني أن التأسيس الرسمي للمنشآت لم يتسنى للبعض إلا بعد مرور سنوات عديدة من ميلاد فكرتهم المقاولاتية لكن هذا

الفارق الزمني يتقلص و يقترب كثيرا من تاريخ ميلاد الفكرة عندما نأخذ بمؤشر تاريخ البدء الفعلي في النشاط الإنتاجي خاصة بالنسبة للحالات الأربع رقم (01، 03، 04، 05) التي لم تنتظر طويلا للبدء في صيرورتها الإنتاجية قبل أن تتحصل علي شهادة الميلاد الرسمي لمنشآتها.

ـ **الأمكنة الحاضنة لعوامل ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية**، نجدها مرتبطة بأوساط مختلفة عايشها المبحوث مثل: **الوسط العائلي، المهني، التكويني و حتى المؤسساتي** فهي أوساط احتوت **عدة عوامل ولدت** هذا الميل و عملت علي **تنميته** مثل الحركية المهنية، الحركية التربوية، الأصل الاجتماعي و الحركية الجيلية، التنقل الجغرافي، الفرصة...الخ فهي عوامل مارست تأثيرا قويا علي ميلاد الرغبة أو النزعة نحو فعل إنشاء مؤسسة و هذا سيتضح أكثر في النقاط اللاحقة عندما نحدد العوامل المؤثرة في فعل إنشاء المؤسسات .

2°/ ـ **بروز الطابع الجماعي لفعل الإنشاء بالنسبة لجميع الحالات، مما يجعل هذا الفعل جماعيا بامتياز و ليس فرديا**، فالإقدام كان جماعيا بمشاركة فاعلين آخرين أغلبهم لا يخرج عن نطاق الوسط العائلي ممثلا تحديدا في الوالد، الأبناء، الأخ و الزوجة و عندما تعذر ذلك، تم اللجوء إلي الأصدقاء ناهيك عن الدعم الذي تلقاه كل مبحوث من مختلف الأوساط التي عايشها مثل الوسط المهني و الدراسي، و يبقى الوسط العائلي الداعم المادي و المعنوي الأكبر في توليد اليقظة المقاولاتية و توفير شروط مرحلة الانطلاقة مما يسقط نهائيا صفة الفردانية الخاصة في الإقدام على فعل الإنشاء، و تتضح هذه **المساهمة الجماعية** من خلال الشراكة الممثلة في شخص الأخ بالنسبة للحالة رقم 01 و الزوجة بالنسبة للحالة رقم 03 و الصديق الشريك الصناعي (و التاجر سابقا) بالنسبة للحالة رقم 04 و عن طريق الميراث (الوالد) بالنسبة للحالة رقم 02 و رقم 05، و هم بالتالي يمثلون فاعلون شركاء مباشرون في فعل إنشاء المؤسسات و مصدر أساسي في رأسمال الانطلاقة و أصل منشأ كل الأملاك التي يتوفر عليها المبحوثين بما في ذلك المؤسسة المنشأة المعنية بالدراسة مما يؤكد حتمية دور الوسط العائلي .

ـ إذن **الوسط العائلي** تضمن عدة عناصر **ساهمت في ميلاد و تنمية** "اليقظة المقاولاتية" تصل إلي حد الحتمية لما وفرته العائلة من مكونات أساسية لبروز مثل هذه اليقظة:

ـ **الأصول الاجتماعية** للمبحوثين ليست متواضعة أو فقيرة أو معوزة و إنما هم ينتمون إلي طبقة أصحاب الأملاك التي قد يكبر أو يصغر حجمها حسب الحالات و لكن في النهاية هم كلهم (5/5) أبناء ملاك (العقارات، الأراضي الفلاحية، المؤسسات و الورشات الحرفية الصغيرة)، مما يؤكد المساهمة القوية للوسط العائلي الممثلة في شخص الوالد خاصة في إحداث التوجه المقاولاتي.

ـ **مصدر رؤوس أموال الانطلاقة** إنما يرتبط بمساهمة عدة فاعلين، هويتهم تنتمي إلي الوسط العائلي (رقم 01، 02، 03، 05) ممثلة في الوالد و الأخ و الزوجة تحديدا **مما يجعله** المصدر الرئيسي للمساعدات المالية المباشرة، منها ثلاث حالات (01،02،05) اتصفت بمصدرها المزدوج في تلقي المساعدات المالية (محيط العائلة و محيط الأصدقاء) و المبحوث رقم 04 هو أيضا مزدوج المصدر(محيط الأصدقاء و المحيط المؤسساتي الممثل في"البنك" و "و.و. ت.ش". و هناك حالتين (01،05) مصدرها التمويلي ثلاثي: فعند المبحوث رقم 01 نجد (المحيط العائلي، محيط الأصدقاء و المحيط المهني)، وعند المبحوث رقم 05 نجد (المحيط العائلي، محيط الأصدقاء و المحيط المؤسساتي "البنك")، و هذا ما يزيد في تأكيد من جهة دور الوسط العائلي الذي نجده حاضرا تقريبا في كل الحالت، و جهة أخري جماعية فعل إنشاء المؤسسات في هذه الدراسة.

ـ **الفريق المنشئ الرسمي** هم الفاعلين الذين المساهمين قانونيا و رسميا في ميلاد المنشأة و لو بشكل اسمي وهم لا يخرجون عن الوسط العائلي ممثلا في الأخ و الزوجة و الأبناء بالنسبة لأربع حالات (5/4)، و ممثلا في الأصدقاء بالنسبة لحالة واحدة رقم (04)، وهم يتقاسمون رسميا و قانونيا المنشأة مع المبحوث و حجمهم يتراوح بين شريك واحد (ح رقم 01 و 05) (مع الإشارة بالنسبة للمبحوث رقم 01 أننا نقصد الشريك الأساسي لديه لأن هناك مساهمين آخرين في شركته بعدما تحولت إلي شركة ذات أسهم)، و شريكين اثنين بالنسبة لحالتين (رقم 03 و 04)، و ثلاث شركاء بالنسبة لحالة واحدة (رقم 02)، مما يشير إلي الانعدام الكلي لمبحوث واحد ينفرد بالمنشأة لوحده في هذه الدراسة، فكلهم لديهم شركاء.

ـ **الحضور القوي للوسط المقاولاتي و التجاري نظرا لوجود أفراد من العائلة مقاولين و تجار** (مثل الأب، الأخ، العم ...الخ)، يمارسون العمل الحر و يتمتعون بتجارب قوية في الميدان مما ساهم يقينا في جعل المبحوثين علي مستوي التنشئة يتأثرون بهم و بسلوكياتهم، فالحالة رقم 02 تتضمن (13) عنصرا بين مقاولا منشئا و مقاولا و تاجرا، و الحالة رقم 05 بـ (7) عناصر، و الحالة رقم 03 بـ (5) عناصر، و الحالة رقم 04 بـ (4) عناصر، و الحالة رقم 02 بـ (3) عناصر، مما يعبر عن مدي قوة انتشار ظاهرة التقليد المقاولاتي و التجاري بين الأوساط العائلية للمبحوثين حيث لا تخلو و لا حالة من هذه الصفة، مما يشكل يقينا الأرضية الخصبة لتصنيع و إعادة إنتاج المقاولين و التجار و حمل من ينتمي إلي مثل هذه الأوساط نحو التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء المؤسسات.

ـ و هذا يصب في **اتجاه تحقق فرضية "الحركية البين ـ جيلية"** « intergénérationnelle » و يدعمها بقوة و الحاضرة عند أربع حالات ممثلة في رقم (1، 2، 4،5) التي نجد فيها **والد** المبحوث

كان "مقاولا" و "تاجرا" بالنسبة لـ (رقم 04 حصرا)، و كأن هذا الوالد يعيد إنتاج نفسه من خلال ابنه المبحوث الذي يعمل علي توريثه مهنته و مكانة الاجتماعية، فالابن يشكل امتدادا للعائلة و يبقي السبيل الوحيد بالنسبة للوالد للحفاظ علي مصالح العائلة و تأمينها علي المدى البعيد ودوامها.

- مما يفسر **حضور التقليد المقاولاتي و التجاري** أيضا بين **إخوة** المبحوثين (ثلاث حالات) لديهم إخوة مقاولين و تجار (بالرغم من محدودية المستوى التعليمي أو انعدامه عند البعض) و هذا نجده ممثلا في الحالة رقم01 بعنصرين (2) مقاولين و الحالة رقم 02 بثلاث (3) عناصر مقاولة و تاجر واحد، كلهم مختصين في تصنيع الأحذية و بيعها و الحالة رقم 03 بثلاث (3) عناصر مقاولة مقابل حالتين ينتفي عندها حضور مهنة أو مكانة « statut » المقاول أو التاجر.

ـ المصاهرة تبحث عن البقاء و الانتماء إلي نفس المكانة، فعنصر التقليد المقاولاتي و التجاري نجده متواجدا أيضا بين أزواج أخوات المبحوثين، فهو ممثلا في أربع حالات (5/4): الحالة رقم 02 بوجود عنصرين (واحد مقاول و الآخر تاجر)، الحالة رقم 03 بوجود مقاولا صناعيا، و الحالتين رقم 04 و 05 بوجود تاجر لكل منهما، و هذا يشير إلي امتداد التقليد المقاولاتي و التجاري و توسع رقعته ليشمل أزواج الأخوات أيضا، أما بالنسبة لعملهم بمنشأة الصهر(المبحوث)، فهذا ينتفي كليا في هذه الدراسة.

ـ **الشبكة الاجتماعية و كم العلاقات** التي يتوفر عليها المبحوث تمثل مؤهل ذو ثقل كبير في تسهيل إجراءات فعل إنشاء مؤسسة حيث جميع الحالات تقر أنها استفادت بقوة من المعارف و الأصدقاء المنتمين إلي مختلف الأوساط التي عايشها المبحوث خلال مسار حياته خاصة منها الوسط العائلي، الوسط الجواري و المهني و معارف من الحي و من المحيط الذي عايشه بشكل عام، **فحجم النسيج العلائقي** تراوح بين ثلاث (3) إلي خمس (5) عناصر مهمة حسب الحالات المبحوثة، و أهم ما يميز هذا النسيج من العلاقات و المعارف هو تواجده علي مستوى مختلف الهيئات و الإدارات العمومية المرتبطة في مهامها بتسيير ملفات إنشاء المؤسسات و هي فاعلة جدا في تسهيل الأمور البيروقراطية، و الأهم من ذلك أن البعض منها يشغل مناصب حساسة تملك زمام القرار و سلطة الفعل فهم مسؤولون و مدراء و رؤساء دوائر و مصالح علي مستوى مختلف الهيئات الحكومية مثل الضرائب، الدومين، الولاية، غرف التجارة و الصناعة، سوناطراك، سونلغاز...الخ و حتى الوزارات هي ممثلة في الحالة رقم 02 و رقم 03، هذه الأخيرة التي تقر بالدور الفاعل جدا لشخص وزير الداخلية لتدخله شخصيا آنذاك خلال السبعينات للحصول علي قطعة أرض لبناء مشروع المنشأة المفترض آنذاك، فلولاه لما تمكنت هذه الحالة إطلاقا من تحقيق مشروعها الاستثماري.

3°/ **الحركية** بمختلف أشكالها (**البين ـ الجيلية، التربوية، المهنية، الجغرافية، الجمعوية**...الخ) تمثل عامل انفتاح حقيقي بالنسبة للحالات الخمس (5/5) قد يكبر و يصغر حجمه و ثقله حسب الحالات المبحوثة و هذا ما نلخصه في التالي:

أ ـ حضور **الحركية التربوية (المرتبطة بالتكوين الأساسي و المكمل)** و تأثيرها الايجابي في دفع المبحوث نحو ميلاد و تنمية التوجه المقاولاتي، فهي تتوفر علي عناصر منفتحة علي عالم "المقاولاتية" و ما تحقق منها ارتبط أكثر بـ:

ـ **"الحركية العمودية الصاعدة القوية"** التي تجسدت في حالتين (رقم01 و03) لما تحصلت عليه من شهادات عليا وصلت حد الدكتوراه (رقم01) و**"الحركية العمودية المحدودة"** بالنسبة للحالات المتبقية (رقم 02 و04 و05) التي لم تتعدي مستوى المتوسط.

ـ تدخل عنصر **"العصامية"** في تنمية المعارف و الدراية و تدقيق التخصص في سياق ما يسمي بـ**"التكوين المكمل"** أو**"الأفقي"** الذي لم يقتصر فقط علي ذوي المستويات المحدودة في التعليم و إنما مس أيضا من اتصف بالمستوى العالي (01، 03) مما يعبر عن **قوة حضور** شكل **"الحركية التربوية الأفقية"** التي مست الجميع و ساهمت بقوة في تعميق التخصصات المكتسبة حيث اتضح لنا وجود :

ـ **رابط** قوي بين **التخصص المهيمن** المكتسب في سياق التكوين المكمل **ونشاط** المنشأة لاحقا و الذي تحقق بشكل مباشر عند أربع حالات (5/4) ممثلة في (01،02،04،05)، و ارتبط تحققه بالجانب التسييري بالنسبة للحالة المتبقية (03)، و بالتالي فإن **البعد العلمي المختص يتضح أنه** يشكل حافزا حقيقيا يحرك المبحوث و يدفعه للانفتاح أكثر نحو توليد و تنمية التوجه المقاولاتي.

ـ **التنويع و الثراء** في **الميادين المكتسبة** في إطار التكوين المكمل، أقر بأهميته في توسيع مجال دراية التخصص المهيمن بالنسبة لأربع حالات (5/4)، مما عزز لديها الثقة بالنفس و فتح لها المجال نحو التوجه المقاولاتي.

ـ وجود **رابط** بين **محتويات البرامج الدراسية** و ما انطوت عليه من مواد و اعتناق روح المؤسسة و التوجه المقاولاتي و الذي تحقق عند حالتين (01 و 03).

إذن الحركية التربوية، خاصة منها الأفقية تحمل بالفعل عناصر محركة لداخل المبحوث و تجعل تفكيره و ميله ينفتح نحو توليد و تنمية مثل هذا التوجه المقاولاتي في هذه الدراسة، و الذي يبقي نابع من التكوين الذي تلقاه بشكل عام أو خاص المبحوث، و الذي يرتبط في جزئه الأهم بالحركية المهنية خاصة و أنه شكل لاحقا محور نشاط **مؤسسته** المنشأة، و هذا يشير علي الأقل إلي العلاقة

التي تربط بين نمط التكوين المكمل "الاختصاص" وفعل الإنشاء و إن كانت لا تسمح بالجزم بحتمية ذلك إلا أن قوتها تتضح أكثر في نمط المسلك المهني المنجز و الحركية المهنية المكتسبة.

ب ـ الحركية المهنية بكل **مكوناتها ترتبط بالوسط المهني** الذي عايشه المبحوث وهي تسير في نفس منحى الحركية التربوية وتؤكد نفس التأثير لكن بقوة أكبر، فقد شكلت **مؤهلا قويا للانفتاح** نحو بروز سلوكيات قادت المبحوثين فعلا إلي فعل إنشاء مؤسساتهم، لما اتسمت به مساراتهم المهنية من ثراء و تنوع في التجارب المكتسبة وتعميق التأهيل المختص مما يبرز **تحققها** علي المستوى **الأفقي و خاصة العمودي**، و هذا يندرج ضمن تنوع التجربة المهنية التي تحصل عليها كل مبحوث من خلال "الحركية بين المؤسسات" و "الحركية داخل المؤسسة الواحدة" و تغير المنصب الوظيفي بالإضافة إلي أهمية وجود تقارب مع طبيعة اختصاص التكوين الذي قد يكبر أو يصغر حسب الحالات، فكل هذه العناصر تشكل معايير مميزة من أجل تقدير التنوع و الثراء في المسارات المهنية للمبحوثين **و أهم العناصر المفصلية المعبرة عن هذه القوة تجسدت أساسا في ثلاث مؤشرات ارتبطت بمواقف التغيير أو عدم التغيير التي تعرف عليها كل مبحوث** على مستوى:الوظيفة (المهنة)، المؤسسة و الرئيس الهرمي(رب العمل):

ـ وجود **مصدر مزدوج** لفعل الإنشاء، فهناك أولا **العمل الحر(المستقل)** المرتبط خاصة **بالتقليد المقاولاتي و التجاري** (ممثلا بـ 3 حالات). و ثانيا **الإجاراتية** و الإطارات القديمة الموظفة بالشركات الضخمة التابعة للقطاع العام كمصدر ثاني مولد للمقاولين المنشئين (ممثلا بحالتين مع الإشارة أن منها من كان موظفا قبل أن يصبح مقاولا) مما يجعله يشكل مؤهل آخر يضاف إلي التجربة المهنية و الدراية المكتسبة لما استفادت منه هذه الإطارات من مزايا مكنتها من تكوين رأسمال: مالي(مدخرات) و معرفي(من خبرة ودراية و مؤهلات مستخلصة من المسؤوليات المرتبطة بالمناصب العليا المقلدة) و اجتماعي(رصيد من العلاقات و الصدقات المهنية المكتسبة) مما يشير بوضوح إلي عملية انتقال للرأسمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص و بالتالي يصب في تحقق فرضية **الحركية القطاعية** (المتجسدة في ثلاث حالات ر قم (01، 03، 05) من العام إلي الخاص و بالتالي فهي تشكل جزئيا أصل تكون ومنشأ الرأسمال الخاص في هذه الدراسة.

ـ وجود **رابط قوي** بين **النشاط المهني أو الوظيفي المهيمن (المهنة أو الوظيفة الأساسية)** قبل فعل الإنشاء **و التوجه** المقاولاتي، فالفئة المعنية بالنشاط الوظيفي و المتمثلة في ثلاث حالات (01، 03، 05) هيمن عليها نفس النشاط، فالمبحوث رقم 01 سيطرت على مساره وظيفة مرتبطة بالبحث والتنمية مع العلم أنه مختص في الكيمياء الصناعية، و رقم 03 ارتبط منصبه بالتسيير المالي و المحاسبتي للمؤسسة، و رقم 05 لم يعرف سوى البناء المعدني والميكانيكي و الصيانة الصناعية

المتعددة، و حتى الفئة غير معنية بالنشاط الوظيفي قبل فعل الإنشاء(الحالتينرقم: 02، 04) فهي الأخرى عرفت تقريبا نفس الهيمنة في النشاط المهني الممارس: رقم (02) الذي لم يعرف سوى صيرورة فبركة الأحذية والبلاستيك وتسويقها، و رقم (04) الذي لم يمتهن سوى البيع والتجارة بشكل حر و بشكل أدق الاستيراد. و بالرغم من ذلك فإن **مؤشر تغيير النشاط الوظيفي أو المهني المهيمن** نجده تحقق عند حالتين رقم (01، 02) لكن بالتوازي مع نشاطهما المهيمن حيث مورست مهن و وظائف أخري لكنها تصب في نفس الاتجاه مما يوحي علي الأقل بوجود رابط إيجابي بين التغيير الطفيف في النشاط المهني أو الوظيفي المهيمن والميل و التحضير لخوض فعل الإنشاء و دخول مغامرة الأعمال والمال و إن كان تحققه لا يتعدي هاتين الحالتين مع الإشارة إلي صعوبة الفصل أحيانا لتداخل المؤشرات مع بعضها البعض في الحالة الواحدة نظرا لما تتسم به من تعقيد.

ـ **نسجل حضور أربع** (4) أشكال من الحركية **: الحركية العمودية الصاعدة** من الأسفل إلى الأعلى، **الحركية بين المؤسسات، الحركية الأفقية** التي تتم من خلال تغيير العمل لكن في نفس الوظيفة (من مستوى متوازي) و **الحركية الجغرافية** بالنسبة للمبحوثين الثلاث الذين سبق لهم العمل بمؤسسات قبل أن يصبحوا منشئين مقاولين لما عرفوه من حركة صاعدة قوية في الترقيات الوظيفية وحجم المسؤوليات و طول التجربة المهنية و التي ارتبطت عند البعض بحركية أفقية و حركية جغرافية و حركية بين المؤسسات :

ـ **فالتغيير المتكرر للمؤسسة** له أثر قوي في الدفع نحو ميلاد و تنمية التوجه المقاولاتي، **حيث تحققت الحركية بين المؤسسات** عند حالتين رقم (03، 05) التي غيرت (05) خمس مرات و عرفت خمس مؤسسات، مما يشير إلى **قوة حضور** هذه الحركية، فرقم 03 عرف العمل بشركتين كبيرتين الأولى هي الشركة الوطنية لتصنيع مواد للبناء « SNMC » بالعاصمة ثم بفرع تابع لها على مستوى مدينة وهران، والثانية هي شركة مختلطة متعددة الجنسيات « SOMERI » مختصة في الدراسات الشاملة للمشاريع الصناعية « Engineering » أما الشركات الثلاث المتبقية فاشتغل بها عندما كان لا يزال طالبا بين 1964 و 1968، فقد كانت عبارة عن تربصات مهنية مرتبطة بتحضير شهادة الليسانس في المحاسبة والمالية تمت بنفس الشركة السابقة « SNMC » وعلى مستوى شركة النقل « SNTF » بالعاصمة مرتين الأولى بفرع السكة الحديدية والثانية بفرع النقل الحضري وهي تابعة كلها للقطاع العام، ونفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 05 الذي عرف هو الآخر حركية قوية بين المؤسسات فقد تعرض هذا المبحوث إلى تغيير مؤسسته (05) مرات وقد تنوع انتماء هذه المؤسسات بين القطاع العام والخاص، فهناك مؤسستين خاصتين مختصتين في صناعة الأنابيب و هناك ثلاث (03) مؤسسات عمومية مختصة في البناء الصناعي وإنشاء

وتنفيذ المشاريع وهي « ALTRA » بآرزيو ومصنع الحجار بعنابة وفرع سوناطراك بالجنوب، و هذا يعبر بوضوح عن الحضور القوي للحركية بين المؤسسات لديهما، مما يصب يقينا في ثراء وتراكم التجارب المهنية المكتسبة مما يفتح الأذهان على نماذج مختلفة من المؤسسات العامة والخاصة وحتى المختلطة مما يكون قد شكل لديهما عناصر محفزة نحو تواید و تنمية التوجه المقاولاتي و خوض مغامرة المال والأعمال وإنشاء المؤسسات. لكن هذه الحركية يبقي حضورها ضعيف جدا عند المبحوث رقم 01 فهو لم يتعرض إلى موقف يغير فيه المؤسسة، ولم يعرف سوى مؤسسة واحدة هي شركة سوناطراك وهي تنعدم تماما بالنسبة لرقم (02 و04) فهما لم يعرفا العمل قط بالمؤسسات، و بالتالي فإن هذا العامل أي الحركية بين المؤسسات نجد حضوره قويا بالنسبة لحالتين وضعيفا جدا بالنسبة لحالة واحدة ومنعدما تماما بالنسبة لحالتين (و هذا حتى يتم التمييز بين من عرف العمل بمؤسسة و من لم يعرفه قط).

ـ **قوة حضور الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة** من الأسفل إلي الأعلى بالنسبة لثلاث حالات ممثلة في رقم (01، 03، 05) منها حالتين (03، 05) جسدت بقوة **الحركية الأفقية** و**الحركية الجغرافية** الناتجة عن أسباب مهنية: حيث نسجل بالنسبة للمبحوث رقم 01 حركية وظيفية عمودية صاعدة قوية وسريعة بالنظر إلى قصر الفترة التي لم تتجاوز (06) سنوات والتي حدثت بين 1981 و 1987 وتمكن فيها من الصعود القوي في تقلد المناصب الوظيفية والمسؤوليات متخطيا سلسلة من المناصب، فقد بدأ مساره الوظيفي كمهندس باحث فرئيس مصلحة ليصبح رئيس دائرة ثم ينتهي بمنصب مدير مخبر، مما يشير إلي عملية تراكم التجارب المكتسبة في التسيير والتحكم في ميكانيزماته وآلياته بالنظر إلى حجم المسؤوليات وحجم الشركة (سوناطراك) في حد ذاتها، و المبحوث رقم 05 ينطبق عليه نفس المعني حيث عرف أولا قوة في الحركية الوظيفية **العمودية الصاعدة** و التي استغرقت فترة طويلة جدا قدرت بـ 14 سنة بالمقارنة مع المبحوث رقم 01 و 03 بدءها بعامل بسيط و انتهى بمنصب مراقب أول « superviseur » وهذا يكشف عن مدي عمق التجربة المهنية وثرائها خاصة بالنظر إلى المسؤوليات الضخمة في التسيير للأحجام العمالية الكبيرة والمتراوحة بين 180و2000 عامل وأهمية حجم الشركات نفسها و التي ارتبطت عنده أيضا بقوة **الحركية الأفقية** عندما تقلد العديد من المناصب من نفس المستوي الهرمي، و حدوث **الحركية الجغرافية** الناتجة أصلا عن أسباب مهنية فرضت عليه التنقل عدة مرات من آرزيو، إلى عنابة، إلى الجنوب في سياق ما عرفه من **حركية قوية بين المؤسسات**، و المبحوث رقم 03 لم يبتعد عن هذا المنحى الذي يعبر عن نفس الدلالات والمعاني حيث نسجل حضور **الحركية المهنية الأفقية** لاشتغاله بعدة مؤسسات في نفس الوظيفة و **قوة حضور الحركية الوظيفية العمودية الصاعدة**

وتنامي مستوى المسؤوليات و قوة التجربة المهنية الطويلة المقدرة بـ 11 سنة والتي تدل على التحصيل القوي للمعارف والدراية في التسيير المالي و المحاسباتي للمؤسسات فقد بدأ عمله بموظف مكتب بسيط بشركة « SNMC » و العديد من المؤسسات الأخرى طيلة فترة الدراسة ليصبح رئيس مصلحة المالية والمحاسبة لمدة سنتين ليتم نقله إلى وهران بفرع تابع لنفس الشركة بناءا على طلبه لكنه بقي لفترة وجيزة لم تتجاوز(6) أشهر ليترك العمل نهائيا بهذه الشركة ويبدأ العمل مع مؤسسة مختلطة أخرى متقلدا منصب المدير المالي لمدة (5) سنوات وهذا التنقل يشير إلي **الحركية الجغرافية** الناتجة عن أسباب مهنية.

ـ إذن **طبيعة الوظائف الممارسة أفقيا و عموديا** في سياق التجربة المهنية المكتسبة انطوت علي عناصر انفتاح قوية ساهمت في توليد ميل المبحوثين نحو الفعل المقاولاتي و جعلتهم أكثر قابلية للدخول في مغامرة إنشاء مؤسسة.

ـ **تغيير الرئيس الهرمي و تعدد الرؤساء أو أرباب العمل و تنوعهم** ساهم في الدفع و خلق الحافز نحو التوجه المقاولاتي و بروز سلوكيات مقاولاتية لديهم حيث تحقق عند حالات ثلاث (01، 03، 05) لما حصلته من نماذج متنوعة من علاقات السلطة و أنماط الحكم فقد:

ـ خضعت لنمط حكم أتوقراطي مستبد حصري متحكم في كل شيء مع الإقرار نسبيا بوجود النمط الديموقراطي حصرا مع الحالة رقم 03 الذي يصف تجربته مع شركة « SOMIRI » بالمهمة والمفيدة والراقية جدا فهناك وجد حسب رأيه الفكر الثاقب وتعلم الاهتمام بالتفاصيل والدقة وتنمية الدراية في إطار نمط حكم ديمقراطي موفر للمناخ السيكولوجي المريح للعمل ولنسج العلاقات الاجتماعية الجيدة و إتاحة النقاشات الديمقراطية بين فاعلي المؤسسة دون أي عقدة مما ساعده على إنجاز الكثير من الأعمال الناجحة علي مستوي هذه المؤسسة، و وجود صفة الاستغلال بالنسبة للعمل عند الخواص حصرا بالنسبة للحالة رقم 05 .

ـ كما تعرضت هذه الحالات إلى تغيير في علاقة السلطة أكثر من مرة و بالتالي تعاملت مع عدة رؤساء هرميين عموميين و أرباب عمل خواص مما ساعدها علي اكتساب تجارب مكنتها من التحكم في مقومات علاقة السلطة والتلاعب بمناطق الشك و استخدام السلوك الإستراتيجي في رهان السلطة.

ـ بالإضافة إلي ما تعرضت إليه من مواقف سلبية ارتبطت بعلاقة السلطة مع مختلف الرؤساء الهرميين في هذه الدراسة من خلال ما عاشته من تهميش و إبعاد عن مراكز القرار خاصة و أنها هي الأخرى كانت تشغل مناصب سلطوية عليا في التراتب الهرمي علي مستوى الشركات الكبيرة الحجم (سوناطراك و« SNMC » و مصنع الحجار بعنابة و « Altra » المختلطة بآرزيو..) مما ولد لديها حرمان و شعور بالتبعية و رفض سلطة الآخر و عدم الاعتراف بشرعيته فهو موصوف

بالجمود و عدم الكفاءة و مقاومة التغيير...الخ، هذا ما شكل لديها حافزا قويا للاستقلالية و الإفلات من دائرة الخضوع و الخنوع (01، 03) أو من دائرة الاستغلال (05) و بالتالي الحسم بضرورة التوجه المقاولاتي و فعل إنشاء مؤسسة كسبيل أوحد للتخلص من ذلك فقد تولد لديها اعتقاد يقيني فيما تتوفر عليه "هي" من قدرات تسييرية تفوق الطرف الآخر و تعتبر نفسها أكثر استحقاقا منه في اتخاذ القرارات و تقلد المراتب السلطوية العليا منه. و حتى التقييم الشخصي للمبحوثين يقر بمدى إيجابية و فائدة مختلف تجارب علاقات السلطة فهو يحمل نفس دلالات الحسم و الإصرار باتجاه توليد مثل هذا التوجه و إنشاء المؤسسات. فالمبحوث 03 طلب شخصيا نقله إلى فرع تابع للشركة بوهران بعدما تولد لديه ضرورة إنجاز مشروعه الخاص بنفس المدينة (النقطة الإيجابية في التجربة حسب رأيه) و المبحوث 05 قدم استقالته و هو يشغل أهم منصب في السلطة الهرمية بشركة سوناطراك لعدم توافقه مع مسؤوليه، أما المبحوث 05 فقد عاش نفس المسار لكن بسلبية أكبر مع ما تعرض إليه من استغلال من طرف الخواص.

إذن المكونات الثلاث للحركية المهنية و إن كانت غير حاسمة بالمعنى المطلق إلا أنها على المستوى الجزئي تبقى جد مهمة و تبرز بوضوح الرابط الضيق بينها و بين خلق الحافز السيكولوجي و بروز سلوكيات مرتبطة بالتوجه المقاولاتي و إنشاء و المؤسسات.

ج ـ الحركية الجغرافية: تسجل ضمن مشروع حياة شامل للمبحوثين و مرتبطة بالتنقلات الداخلية و الخارجية التي عرفها المبحوث قبل أن ينتهي به المطاف إلي خلق مشروعه الخاص :

ـ **الحركية الجغرافية الداخلية** اتسمت بالتنوع و الثراء و التعدد و ارتبطت بالتنقلات التي تمت داخل الوطن و التي مست بالضرورة تغيير أماكن و مناطق السكن بالنسبة لجميع الحالات (5/5) لأسباب مهنية و دراسية و اجتماعية و سياسية بلغت ذروتها مع الحالة رقم 01 التي عرفت 5 تنقلات و الحالة رقم 05 بـ 4 تنقلات و الباقي تراوح بين تنقلين و تنقل واحد، و قد أفضت كلها إلي اكتساب تجارب قيمة فتحت لهم المجال في النهاية للاستقرار بمدينة وهران لما تحمله من فرص اقتصادية و لما توفر من مقومات الاستثمار القابلة لخلق المشاريع الخاصة و تنميتها.

ـ عامل **الحركية الجغرافية الخارجية** من خلال القيام **بالسفر المهني خارج الوطن** من طرف جميع الحالات (5/5) و تعدد هذه الأسفار أكثر من مرة أقلها مرتين (2) بالنسبة للحالة رقم 03 وأكثرها (6) مرات بالنسبة للحالة رقم 01 كلها اقترنت، بفترة **ما قبل الإنشاء** في مسار المبحوث تنوعت بين فرنسا و ايطاليا و سويسرا و اسبانيا.

ـ **مدينة وهران** تمثل مناخ قوي للتوجه المقاولاتي لما تضمنته من مقومات و فرص فتحت المجال واسعا للمبحوثين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية التي توطنت بقوة علي مستوى هذه المدينة.

ـ الرابط الضيق بين **الإقامة في الخارج** وتدعيم الميل و الإصرار على التوجه المقاولاتي حصرا بالنسبة للحالة رقم 01 .

عامل الحركية الجغرافية بمختلف مكوناتها و ما تضمنته من تنقلات داخلية و خارجية متكررة ساهمت بدرجات متفاوتة في الدفع نحو توليد مثل هذا التوجه و الدفع به نحو إنشاء المؤسسات، من خلال ما وفرته من فرص للإنفتاح على مناطق و بلدان مختلفة و ثقافات و سلوكيات مغايرة بشهادة جميع الحالات.

د ـ تحقق فرضية عامل "تكرار إنشاء المؤسسات **"الجديدة"** حيث تجسد في ثلاث حالات (5/3) رقم (02، 04، 05) تراوح بين مرة واحدة و ثلاث مرات ميزت فترة **ما قبل الإنشاء** و استمرت بعدها و وصلت حد (6) مرات بالنسبة للحالة رقم 02 و التي تقريبا اختصت **في نفس النشاط الإنتاجي** و هذا يشير إلي كم التجارب المتكررة التي عرفها المبحوث في فعل الإنشاء و بالتالي يبرز **الرابط القوي** بين **أفعال الإنشاء السابقة** و **ميلاد المنشآت المعنية** بالدراسة، و كأن المبحوث اعتاد على إعادة إنتاج وحدات متشابهة و استسهل صيرورة إنشاء هذا النمط من الفعل مما يؤكد أهمية التجارب المكتسبة و المساهمة قطعا في إتقان الصيرورة الإنشائية للمؤسسات "الجديدة" والتحكم في آلياتها مع العلم أن هناك فعل "الاستعادة" كنمط إنشائي الذي لم يتجسد سوى في الحالة رقم 01 الذي تكرر لديها ست(6) مرات بالشراكة مع أخيه و تمت على مستوى التراب الفرنسي و هي مؤسسات أشهر إفلاسها فتم شراء حصص منها بعدما استوفي دفتر الشروط وأغلبها سبق زمنيا تاريخ المنشأة المعنية بالدراسة (سنة 93) وكلها ارتبطت بنشاط الإلكترونيك مما يبرز **دور "استعادة مثل هذه المؤسسات" في نقل هذا النشاط** إلى الوطن (الجزائر)، فالرابط يبدو واضحا بين المتغيرين، لكنه يبقى استثناءا في هذه الدراسة لانتفائهمع ما تبقي من الحالات.

هـ ـ بروز اتجاه يصب في عملية **إعادة إنتاج نفس الوحدات** من نفس النمط (نمط المنشأة المعنية بالدراسة) و تنصيب الأبناء علي رأس كل وحدة إنتاجية صناعية أو تجارية بهدف تكوين مجموعات صناعية و خدماتية تحمل اسم العائلة، فحجم المؤسسات المملوكة يوزع بين الأبناء أو الأخوة و يتراوح عددها بين الحالات من 04 إلي 08 منشآت أين نجد الشريك دوما ينتمي إلى العائلة و يحمل نفس الاسم وقد أفصح كل المعنيين بتوسيع استثماراتهم من أجل خلق مثل هذه المجموعات الصناعية علي المدى المتوسط و البعيد.

و تحقق هذه الفرضيات سواء التي ارتبطت بالحركية و مختلف أشكالها أو بالوسط العائلي تحديدا تؤكد أن فعل إنشاء مؤسسة هو فعلا جماعيا و ليس فرديا، فلا يوجد و لا حالة واحدة ينطبق عليها وضع "الفردانية الخالصة" للفعل الإنشائي، لكن هذا لا ينفي الدور الأساسي و القيادي

لكل مبحوث في هذه الدراسة فهو يبقى يشكل الفاعل المحوري الذي يتفاعل مع مختلف العناصر الفاعلة المرتبطة بالأوساط التي عايشها و هو الذي يقود صيرورة فعل إنشاء مؤسسة و لكن أيضا بمساهمة هؤلاء الفاعلين المؤثرين بقوة في هذا الفعل مما يشير حتما إلي جماعية هذا الفعل بامتياز.

4°/ بروز كم متعدد و متنوع للحوافز المساهمة في توليد و تنمية التوجه المقاولاتي و لإنشاء المؤسسات في هذه الدراسة، منها ما أجمع عليه جميع الحالات (5/5) مثل: الحاجة إلى تأمين حياة مريحة/ تأمين دخل عائلي/ تأمين حياة مستقلة/ النجاح الاجتماعي/ الوصول إلى مكانة المقاول/ خلق المنصب الشخصي / تأمين فرص عمل للأقارب، و منها ما اختص به بعض المبحوثين مثل: الاعتراف الاجتماعي/ استخدام معارف متراكمة / الحاجة إلى التغيير/ الفرصة/ التحدي الشخصي/ استغلال الثروة العائلية و هذا يصب في اتجاه تأكيد تحقق الفرضية التي صيغت في هذا السياق لوجود باقة من الحوافز حركتهم و قادتهم إلي الفعل المقاولاتي و بالتالي لا وجود لحافز واحد محرك للمبحوث و إنما هناك عملية تراكب و تناسق و تفاعل للعديد من الحوافز لكل منها ثقلها و بريقها في الدفع نحو التوجه المقاولاتي و إن كنا نقر بعدم القدرة علي قياس حجم هذا الثقل و حجم قوة كل حافز في تفاعله مع الحوافز الأخرى عند إنتاجه لمثل هذا التوجه، لكن الأكيد أي من هذه الحوافز يمكن أن يكون قويا مسيطرا في أي لحظة من لحظات الصيرورة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، مما يجعله يمتلك قوي دافعة و طاقات متميزة تحركه نحو هذا الفعل، و الأمر يختلف في ذلك من حالة إلى أخرى، فقياس درجة قوة كل عنصر في تفاعله و تراكبه و تناسقه مع بقية العناصر الأخرى يبقى خاص بكل مبحوث و يمكن أن يحدث باشكال مختلفة تجعل من العملية التفاعلية استثنائية خاصة بكل حالة علي حدي، و إن كنا نأسف كثيرا علي عدم امتلاكنا للأدوات الضرورية لإيضاح مثل هذه العملية التفاعلية بين مختلف العوامل المحفزة و المحركة نحو التوجه المقاولاتي. و هذا يرجع لطابع التعقيد و التراكب الذي تتسم به الظاهرة أصلا و مع ذلك نورد ما تحقق من افتراضات صيغت في هذا السياق كالتالي:

- **الجاذب المالي** « attrait financier » بمعناه المحض، و بما يحمله من دلالات الانبهار ببريق الثروة و سحر المال و جاذبيته من خلال الرغبة في الثراء و جمع المال و الحصول على القوة المالية، لم يسجل أي حضور، فجميع المبحوثين (5/5) يؤكدون في تصريحاتهم على أن هذا العنصر لم يحركهم على الإطلاق و لم يشكل الغاية التي حفزتهم في توليد و تنمية التوجه المقاولاتي، فهناك حوافز أكثر تحريكا لهم تحتاج إلي الحصول علي المال كوسيلة فقط من أجل إشباعها مثل: الرغبة في **تأمين حياة مريحة** « assurer une vie confortable » للمبحوث و الرغبة في الحصول على **تأمين دخل عائلي** « sécurité d'un revenu familial » و حتى حافز

استغلال الثروة العائلية « exploitation d'une fortune familiale » برز كمحرك و دافع نحو الفعل المقاولاتي و إن كان لم يتجسد سوي عند مبحوث واحد رقم 02 لكن بالإضافة إلى "حافز تأمين حياة مريحة" و "دخل عائلي منتظم". إذن هي كلها دلالات و معاني تعبر على أن كسب المال لا يمثل سوى الآلية أو الوسيلة التي تهدف إلي تأمين حياة مريحة وتأمين دخل عائلي و ليس غاية في حد ذاتها، فالمبحوثين يطمحون إلى الحصول على المال و على كسبه من أجل تحقيق حاجات أخرى، لا يمكن إشباعها إلا بواسطة المال، أي أنهم ليسوا محركين بالمال في حد ذاته فالغاية ليست الثراء و تعديد و تكديس الأموال والثروات و إنما الغاية تكمن في تأمين الحياة المريحة و الدخل العائلي المنتظم و الدائم المحقق لذلك، بالإضافة إلى تأمين حاجات أخرى مثل الحياة المهنية المستقلة و تحقيق الذات و خلق مناصب شغل....الخ، فهي كلها حوافز أساسية محركة للسلوك المقاولاتي و مفسرة له، و بالتالي سحر المال و جاذبيته ينمحي كليا أمام هذه الحوافز، فلا أهمية للمال المكتسب إلا بقدر ما يمكن أن يحققه من إشباع للحاجات الأخري، مما يجعل وجوده حاضر ضمنيا لكنه لا يتمتع بذلك التأثير المحرك الحتمي الذي يحمل الفرد علي التورط في الفعل المقاولاتي كما هو مشاع .

- **الحاجة إلي تحقيق الذات** « Besoin d'accomplissement » هي من العوامل الإيجابية المحركة للتوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات و التي نجدها قد تراكبت و تفاعلت مع الرغبة في النجاح الاجتماعي« réussite sociale » والرغبة في الحصول علي مكانة المقاول «statut d'entrepreneur » عند جميع الحالات (5/5) و مع الرغبة في الاعتراف الاجتماعي « reconnaissance sociale » عند ثلاث حالات (5/3) ممثلة في رقم (03، 04، 05) و الرغبة في تنفيذ المعارف والخبرات المتراكمة « utilisation des connaissances accumulées » خلال المسارات بثلاث حالات (5/3) ممثلة في رقم (01، 03، 05) و هو ينطبق على من امتلك تجربة مهنية طويلة مع القطاع العام و المؤسسات الكبيرة الحجم و التي كان لها نصيب قوى من المناصب الحساسة ذات أهمية تراتبية هرمية و التي مكنتها من الحصول علي مخزون قوى من المعارف و الخبرات المتراكمة حركتها بقوة لخلق و إنشاء مشروعاتهم الخاصة و أيضا مع الرغبة في "التحدي الشخصي" « défi personnel » التي انفرد بها المبحوث رقم 01، و كل هذه العناصر نجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى "تحقيق الذات" خاصة الرغبة في النجاح الذي يبقى معيار داخلي مرتبط بهذه الحاجة (تحقيق الذات) التي يسعى إليها في الواقع كل فرد دون استثناء.

- **بروز الحاجة إلي الاستقلالية** « autonomie » على حساب **حافز السلطة**، فالجميع (5/5) صرح بأن الرغبة في الحصول علي "الاستقلالية المهنية" « vie professionnelle autonome »

شكل حافزا محركا نحو التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات، و الاستقلالية هنا تتضمن اللا-تبعية، أي رفض تبعية الآخر في اتخاذ القرارات و ضمنيا نقرأ "رفض سلطة الآخر" عندما يعبر المبحوث عن رغبته في الحصول علي هذه "الاستقلالية المهنية"، لهذا يبدوا و كأنه محركا بالرغبة في أن يكون "سيد نفسه" ينجز أفعاله ويقررها ذاتيا دون "اللجوء إلى الآخر" خاصة بالنسبة إلي من عايش علاقة السلطة مثل الحالات رقم (01، 03، 05) التي كانت إطارات موظفة بمؤسسات عمومية و عرفت معني الضغوطات المترتبة عن هذه العلاقة خلال عملها المهني، لهذا هي ترفض صراحة الخضوع و سلطة الآخر و التبعية التراتبية الهرمية و تقر أن ضرورة الإفلات من دائرة الخضوع و التطلع إلى تحقيق استقلالية مهنية شكل بالنسبة لها الحافز القوي الذي حركها نحو فعل إنشاء مؤسساتها و هذا في الواقع يقترن أيضا بما عايشته من **مواقف سلبية** دفعتها بقوة للخروج من الوضعية غير مرضية ودفعها إلى الاستقالة و توقيف التعامل مع المستوى السلطوي الأعلى بشكل إرادي، ما يفسر "رفض سلطة الآخر" و "التطلع إلى تحقيق الاستقلالية المهنية"، كسبيل أوحد للخروج من الوضع الإكراهي الضاغط الذي فرضته علاقة السلطة، أما المتبقي من الحالات فقد كان أصلا مستقلا في الحياة المهنية عن القطاع العام و لم يجرب إطلاقا طبيعة علاقة السلطة و ما يمكن أن يعيشه الفرد الأجير على مستوى الشركات و مع ذلك يمكن أن نستحضر الرغبة في الاستقلالية و الانفصال عن المؤسسة العائلية المجسدة في المبحوث رقم 02 الذي جاء من قسنطينة و فضل إنشاء مشروعه الخاص بوهران، فضرورة التطلع إلى تحقيق شيء ما شخصي و التميز عن الشركة العائلية بطريقة أو بأخرى يعبر عموما عن نوع من الإكراه المقيد للفعل الحر و الذي يبدو أنه ميز هذا المبحوث، و يفسر إلي حد ما المنحى الذي نجده متواجدا في أغلب سلوكيات المبحوثين من خلال إنشاء مؤسسات إنتاجية و **تنصيب الأبناء** علي رأسها في **حركة انفصالية** عنهم و عن الشركة العائلية الأم أو الأصل (حتى و إن كانت أحيانا شكلية فقط)، فهم يفضلون إنشاء وحدات إنتاجية متماثلة و متشابهة كتأمين لمستقبل الأبناء و استقلاليتهم حتى و إن كان ذلك يندرج ضمن هدف أكبر مرتبط بالرغبة في تكوين ما يسمونه بـ "مجموعات صناعية" تحمل اسم العائلة. أما المبحوث رقم 04 فهو تاجر و دوما مارس هذه المهنة بشكل مستقل مما يجعله ضمنيا يرفض سلطة الآخر إذن الجميع (5/5) محرك بالرغبة في تحقيق حياة مهنية مستقلة و ضمنيا بـ "رفض سلطة الآخر"، إذن الواضح أن حافز الاستقلالية أو اللا- تبعية هو الحافز المحرك، أما "الحاجة إلي السلطة" « pouvoir » بالمعني المحض لمعايشة العلاقة و اكراهاتها، فقد انتفى كليا، فلم نجد و لا مبحوث واحد حركه هذا الحافز و رغب في أن ينشئ مؤسسته من أجل أن يمارس علاقة السلطة مع الآخرين، مما

يشير إلي عدم اكتمال "المجموعة الاتصالية" « continum » المعروفة عند "جون كلود اتنجر" (رفض سلطة الآخر ـ الاستقلالية ـ السلطة) و التي تعبر عن مراحل زمنية ثلاث ترد بشكل تعاقبي و التي لا تنطبق سوى على من هم محفزين و محركين بإرادة السلطة فجميع الحالات المبحوثة ترفض ضمنيا سلطة الآخر و تتوقف عند الاستقلالية و لا ترغب في الحصول علي السلطة. مع العلم أن هذا الاتجاه من الدراسات يري أن المحركين بحافز الاستقلالية لا يذهبون بعيدا في تنمية مؤسساتهم المنشأة، بالمقارنة مع من هم محركين بحافز السلطة و بالفعل وجدنا لدي المبحوثين منحي يسير بقوة نحو مضاعفة الوحدات الإنتاجية المتماثلة المتشابهة بدلا من توسيع المؤسسة المنشأة و تنمية فروعها علي المستوى الوطني و الدولي، فاللجوء إلي إنشاء مثل هذه الوحدات المتماثلة يصب في اتجاه تنمية الأعمال و تكوين ما يسميه المبحوث بـ"المجموعة الصناعية" و ليس في اتجاه توسيع و تنمية المؤسسة المنشأة مما يعبر عن محدودية أفق النمو المسطر لهذه المنشآت من طرف المبحوثين.

ـ **حافز حضور الخبير التقني** كمحرك للفعل المقاولاتي عند جميع الحالات، فالخبرة التقنية حاضرة بقوة في هذه الدراسة سواء ارتبطت بشخص المبحوث نفسه و بتكوينه التقني المكتسب خلال مساره التربوي و المهني أو ارتبطت بشريكه، فالتكوين و الاختصاص و المهنة الممارسة و طبيعة نشاط المؤسسة المنشأة من طرف المبحوثين، تشير في مجملها إلى وجود مثل هذا التمثيل المهني المركز على الخبرة التقنية المرتبط بنشاط المؤسسة المفترض إنشائها، فهو يمثل بحق مولد قوي للتوجه المقاولاتي حسب إعتقادنا، لما يوفره من ارتياح و ثقة على المستوى السيكولوجي و هذا ما ينطبق على جميع المبحوثين (5/5)، فمنهم من يتوفر فيه أصلا هذا الحافز مثل المبحوث رقم 05 فهو خبير تقني في البناء المعدني و الصيانة الصناعية، يملك خبرة تقنية قوية في الميدان، شكلت لديه حافزا فعليا منحه الثقة و الارتياح النفسي في الإقبال على مجال متحكم فيه، و المبحوث رقم 02 عندما أقبل على أول محاولة مقاولاتية كان يملك الخبرة التقنية المتحكمة في صيرورة الإنتاج و التي جعلت منه خبيرا في صناعة الأحذية و البلاستيك مما شكل لديه هو الآخر حافزا قويا للإقدام على فعل إنشاء مؤسسته في هذا النشاط الصناعي و بعدها في نشاطات صناعة مغايرة منها نشاط الخزف و البلاط الأرضي المرتبط بالمؤسسة المعنية بالدراسة. أما الحالات المتبقية (01، 03، 04) فنجد فيها الخبير التقني ممثلا في الشركاء، فالمبحوث رقم 01 يقر بوجود الخبير التقني الممثل في شريكه الأوحد "الأخ" الذي شكل دوما بالنسبة إليه الحافز المقاولاتي الذي حمله على فعل إنشاء مؤسسته في الإلكترونيك فهو حامل لشاهدة تقني سامي و صاحب تجربة مهنية قوية في هذا الاختصاص مما منح لديه عنصر الثقة و الارتياح في الإقبال

على ذلك و نفس المعنى ينطبق على المبحوث رقم 03 أين نجد الخبير التقني حاضرا و ممثلا في شريكه الثاني "والد زوجته" و هو حامل لشهادة تقني- سامي في الصناعة البحرية و هذا ما حفزه بقوة للإقبال على فعل إنشاء مؤسسته في هذا المجال (الصناعة البحرية) خاصة منها زوارق الصيد والمتعة و مختلف الإكسيسوارات التابعة لها، و أخيرا المبحوث رقم 04 الذي شكل شريكه الإسباني الأصل و الخبير التقني في المجال صناعة "التون و السردين" حافزا مقاولاتيا دفعه بقوة للإقدام على الفعل المقاولاتي بكل ثقة و ارتياح. مما يؤكد بقوة أن الدخول في مغامرة الأعمال و المقاولاتية إنما يتم على أساس عقلاني مبني على المخاطرة المحسوبة الآخذة بعين الاعتبار كل الأبعاد الضرورية حتى التقنية منها المرتبطة بنشاط المنشأة المفترضة.

- **الحاجة إلي خلق مناصب شغل** سواء ارتبط بالمنصب الشخصي « créer son propre emploi» أو تأمين مناصب شغل للأقارب و الأبناء مستقبلا فقد برزت كدوافع محركة للتوجه المقاولاتي بالنسبة لجميع المبحوثين (5/5) و ما نجده يدعم هذا المنحى فإن جميع المؤسسات المنشأة **هي مؤسسات عائلية** تتصف **بتوظيف الأقارب و الأبناء بشكل مميز** خاصة عند الانطلاقة.

أما **الحوافز التي لم تحرك** سوي بعض المبحوثين و التي أصلا تضاف إلي رزمة الحوافز السابقة وجدنا فيها ضمنيا ما يمس جميع المبحوثين مثل الحاجة إلي إنشاء مؤسسة و الفرصة ما عدي الحاجة إلي التغيير التي لم تمس سوي من هم معنيين بالعمل الوظيفي و عاشوا علاقة السلطة في سياق ذلك:

- **الحاجة إلى إنشاء مؤسسة** « besoin de création » بالرغم من عدم الإشارة إليها سوي من طرف حالتين إلا أن البداهة و العقلانية تفيد بأن كل فعل إنشاء مؤسسة يتضمن حتما الحاجة إليه فهذا يبدو لنا منطقيا جدا و لهذا أردنا إثارة الانتباه إلى القصور الذي يمكن أن تتضمنه بعض النتائج، ففي نظرنا تبقى الحاجة إلى الإنشاء ضمنية في كل فعل مقاولاتي حتى و إن لم يصرح به، بالإضافة إلي أن الحاجة إلي إنشاء كيان جديد هو مقترن أيضا بالرغبة في الإبداع و التجديد و خلق شيء لم يكن موجودا سابقا و هذا ما يجعلنا نعتبر كل فعل مقاولاتي إنشائي لمؤسسة إنما يتضمن بالضرورة عناصر إبداعية و تجديدية و بالتالي فهي عناصر محددة لتعريف المنشئ المقاول.

- **الفرصة** « opportunité » فرصة الأعمال الممثلة في ثلاث (5/3) حالات رقم (04، 05، 01) التي اغتنمت الفرص المتاحة من طرف الدولة من خلال الهيئات الحكومية المحدثة بغرض دعم و ترقية "م.ص.م" و الاستثمار الخاص، و هذا ينطبق خاصة على المبحوث رقم (04 و05)، أما المبحوث رقم 01 فقد وجد في السياسة الاقتصادية المرتبطة بالمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق

ما شجعه على دخول مغامرة المال و الأعمال بالمقاربة مع ما عرفه في سياق مرحلة الاقتصاد الموجه المشددة الخناق على القطاع الخاص. و نفس الدلالات و المعاني تفهم ضمنيا من كل محاولة مقاولاتية فجميع الحالات في نظرنا معنية باغتنام و الاستفادة من ما يتيحه المحيط من فرص سواء ارتبطت بالوسط العائلي، المهني أو السياسي، فمثلا المبحوث رقم 02 الذي لا يشير صراحة إلى هذا البعد التحفيزي، لكن الأكيد أنه وجد في مدينة وهران من الفرص و المقومات المساعدة على دخول المغامرة المقاولاتية و إلا لكان بقي بقسنطينة، و نفس المنحى ينطبق على المبحوث رقم 03 الذي يقينا حسب اعتقادنا قد وجد في والد زوجته الحامل لشهادة التقني سامي في البحرية و الحامل لجزء من رؤوس الأموال فرصة في حد ذاتها يجب اغتنامها بالنسبة إليه فحضور جزء من الأموال و الخبرة التقنية يوحي بأهمية الفرصة التي لا يجب أن تضيع.

- **الحاجة إلى التغيير** « besoin de changement » حركت ثلاث حالات من المبحوثين (5/3) رقم (01، 03، 05) الذين هم في الأصل موظفين قدماء بالمؤسسات التابعة للقطاع العام و إطارات عليا شغلت مناصب حساسة في الهيكل الهرمي التراتبي الذي لم تعرف معه الارتياح النفسي و لا الرضي بل عاشت حالات صدام في تعاملها مع المستوى الهرمي الأعلى الموصوف من قبلهم بالجمود و معارضة التغيير (ح1) و الجهل بأصول المهنة (ح3) و الأهم أنهم يرون أنفسهم "أكثر استحقاقا منهم" لما يعتقدون أنهم يحملونه من قدرات على تغيير الأمور و تطويرها مما خلق لديهم ربما هذه الحاجة إلى الملحة إلي التغيير، تغيير مصائرهم و إقامة القطيعة مع هؤلاء المسؤولين الهرميين و حركهم نحو التوجه المقاولاتي و هذا يسير في اتجاه المواقف السلبية المشار إليها أعلاه.

و الملاحظ أن طبيعة هذه العوامل التحفيزية ليست وراثية مرتبطة بغريزة الفرد، مولودة معه بالفطرة أو باطنية بالمعنى المطلق و إنما هي مكتسبة ملقنة يتعلمها الفرد خلال مسار حياته و مراحل نموه و تأثر بها و بالرغم من أنها نابعة من ذاته مرتبطة بشخصه، فأغلبها إنما نشأ و تكون من تأثير الأوساط المختلفة و التي سبق و أن عولجت نسبيا في بداية البحث و المرتبطة أصلا بمعاش المبحوث، بوسطه العائلي و المهني و المجتمعي... فهو في النهاية كائن حي في تبادل مستمر مع محيطه الخارجي يغترف منه القيم و المعايير و يتأثر به و يؤثر فيه في سياق ما يعرف بعملية "فيد باك" « Feed-back » أي " المدخلات – التحويل – المخرجات" و التي يمكن إسقاطها على مبحوثي هذه الدراسة فمن هذه العملية التفاعلية تولد مثل هذه الطاقات التي تمنحه القدرة على التكيف مع متغيرات وسطه المتجددة، مع العلم أنها قد لا تولد بالنظر إلى آثار الإعاقة التي يمكن أن يفرزها وسطه.

5°/ وهناك **عوامل أخري ساهمت في إحداث هذا التوجه:**

- **بروز "الرجل"** كعامل محدد للتوجه المقاولاتي حيث لم نوفق في إيجاد حالة واحدة تستجيب للمقاييس والمواصفات المحددة سلفا ضمن سياق الإشكالية، لكن هذا لا يلغي تواجد "المرأة" كمدعم وشريك "الرجل" كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 03. و عموما فإن السائد في مجتمعنا يتجه نحو اعتبار مسألة إنشاء المؤسسات **"مسألة رجالية محضة"** فهم الأكثر قابلية لمثل هذا التوجه بالمقارنة مع النساء اللواتي يواجهن ظروف اجتماعية وثقافية خاصة مفروضة عليهن بحكم العرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومستوى تغلغلها في عقليات الأفراد والتي تدفع بالمرأة في الغالب إلى التخلي عن خوض المخاطرة في إنشاء مؤسسة إلا إذا كانت مدعمة من طرف "الرجل" الذي قد يكون الزوج أو الوالد أو الأخ ...(العائلة).

- **السن المتقدم** و ما يتضمنه من نضج و عقلانية و تمرس و تراكم التجارب الحياتية و تكوين ادخار شخصي، يعتبر من العوامل التي تسمح بخوض فعل الإنشاء للمؤسسات، فقد تراوحت أعمار المبحوثين بين 46 و 63 سنة بالنسبة لأربع حالات (5/5) ممثلة في رقم (05،04،02،01) و حتى أصغر حالة (رقم03) كان عمرها 29 سنة و هم يتمتعون حاليا بتجربة طويلة في الميدان تتراوح بين 45 و 38 و 25 و 23 و 11 سنة.

- و يضاف إلي ذلك **الزواج و الأولاد،** فهما مؤشرين يدلان على الاستقرار ووصول الشخص إلى مرحلة من النضج تجعله يفكر مليا بالمستقبل و بالسبل التي يؤمن بها ذلك، وهذا ما نجده قد تحقق بقوة في هذه الدراسة فجميع المبحوثين (5/5) كانوا متزوجين عند الإقدام على فعل إنشاء مؤسساتهم و أربعة منهم اقترن زواجهم بوجود أطفال ما عدا المبحوث رقم 03 الذي فضل أن يؤجل عملية إنجاب أطفال إلى حين، و هذا يدل في مجمله على قوة الاستقرار العائلي وعلاقته بميلاد الميل المقاولاتي و فعل إنشاء مؤسسة.

- **المنطقة الجغرافية لمدينة وهران** عامل مشجع علي التوجه المقاولاتي لما تتمتع به من مقومات الاستثمار، وما تتيحه من فرص للوافدين عليها فهي تتميز بالانفتاح علي المناطق الأخرى من الوطن و تمثل مقصد جميع الحالات (5/5) في هذه الدراسة حيث جاءت مهاجرة من تلمسان (ح رقم 03 و 04) و تيزيوزو (ح رقم 01) و قسنطينة (ح رقم 02) و معسكر (ح رقم 05).

- **المناطق الصناعية** تمثل **دافع توطين قوي** يدفع باتجاه فعل إنشاء المؤسسات، فجميع الحالات (5/5) استفادت من هذا الامتياز منها ما هو موطن بالمنطقة الصناعية بحاسي عامر (02، 03، 04) و منها ما هو موطن بمنطقة النشاط الصناعية بآرزيو (01، 05).

6°/ الفرضيات التي لم تتحقق :

ـ انتفاء **عنصر التسهيلات المرتبطة بالمؤسسات الإدارية و العسكرية** و ما يمكن أن توفره من مزايا للمقاول المنشئ المحتمل، لارتباطها بالنظام الإداري و سلطات اتخاذ القرار فلم نجد إطلاقا ضمن الحالات المبحوثة من كان يعمل بهذه المؤسسات قبل أن يصبح مقاولا منشئا.

ـ انتفاء عوامل **البطالة و الطرد كحوافز محركة** نحو التوجه المقاولاتي.

ـ **انتفاء دور الحركية الجمعوية** المقترنة **بالانتماء و الانخراط بالجمعيات و تأسيسها** كمصدر مولد للمتغير المقاولاتي بالنسبة لأربع حالات (5/4)، فالحركية التي عرفتها هذه الأخيرة **لم تأتي إلا بعد فعل الإنشاء حسب تواريخ الانخراط،** فالواضح أن الوضع الجديد الذي أصبح فيه المبحوثين و تحولهم إلي "مقاولين منشئين" هو الذي قاد إلي مثل هذه الحركية بهدف الدفاع عن مصالح المؤسسات المنشاة و الحفاظ عليها لما توفره من مزايا، و مع ذلك فإن الحالة رقم 01 **انفردت بوجود مثل هذا الرابط الإيجابي** لما عرفته سابقا خلال أيام الدراسة من حركية جمعوية طلابية قوية على مستوى اتحاديات الطلبة.

ـ إنتفاء عامل **الحركية السياسية** فالحالات الخمس لم يسبق لها قط أن تعاملت مع أي أحزاب و لم يسجل علي مستواها أي انتماءات سياسية قبل الإقدام علي فعل الإنشاء و لا حتى بعده فهي أبعد ما يكون عن السياسة و ترفض إطلاقا الخوض في الأمور السياسية كما لم يسبق لها قط الانخراط في النقابات و النوادي حسب تصريحاتها مما يشير بوضوح إلى انعدام العلاقة كليا بين الانخراط بهذه المنظمات و متغير بروز السلوكيات المقاولاتية.

ـ انتفاء دور **الاستئناف** « réactivation » كنمط إنشائي في ميلاد المؤسسات.

ـ انتفاء دور **الأم،** فهي تنحدر من أصول اجتماعية متواضعة ولم تشكل ذلك الدعم القوي المساهم في فعل الإنشاء سواء من الناحية التعليمية أو المالية أو حتى المهنية و هذا في اعتقادنا لا يمكن أن يحمل المبحوث علي الإقدام علي فعل الإنشاء اللهم إلا ما يمكن أن تكون قد قدمته من دعم معنوي لأبنائها، الذي يبقي يقر به مبحوث الحالة رقم 03 فقط.

و بعد ما تم إبراز ما تحقق من فرضيات و ما لم يتحقق ننتقل إلي محاولة إبراز الحدود التي ميزت هذه الدراسة.

محور (ب) حدود البحث: الدراسة التي بين أيدينا هي أبعد ما تكون قد استنفذت كل التساؤلات المطروحة على المستوى النظري و المنهجي، فهناك محدودية في إيجاد الإجابات و قصور في جعلها تتسم بالوضوح و الدقة المعتادة، نظرا لخصوصية المجال المبحوث فيه، فهو مرتبط

بـ"علم" لا زال في سياق التكون و النشوء و لم يصل بعد إلى مرحلة اكتمال نضجه" التي تمكنه من امتلاك مكتسبات نظرية و منهجية غير قابلة للنقاش و يمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

ـ فحص الأدبيات العامة المعالجة للظاهرة سواء ارتبطت بعلم الاجتماع أو علم الاقتصاد أو علوم التسيير...الخ يكشف عن مستوي كبير من الخصوبة و الثراء و التنوع ملازما لنفس المستوي من التباين و اللا– تجانس الواضح في المواضيع المعالجة، فهي تفحص تحت منظورات مختلفة حسب الأصل الأكاديمي أو العلمي للباحث، مما يصعب إحصاء الكم الهائل من الأعمال التي تمت على مستواها، لكن يبقي محتوى ما تم عرضه و ما توفر لدينا يذهب باتجاه غياب تعريف موحد للمقاولاتية والمقاول، فلحد الآن لم يحدث على حد علمنا أي توافق بين الباحثين في إيجاد مثل هذا التعريف الجامع و الشامل لمجموع العناصر المكونة للظاهرة، فالمجال يكشف عن نقائص و عوائق ابستمولوجية يصفها "بريات كريستيان" بالخطيرة يصطدم بها الباحث المهتم بالظاهرة الذي غالبا ما يصفه بأنه يستخدم مصطلحات معرفة بشكل سيئ و مطبقة بشكل مختلف مما يعرضه إلى التشكيك في مصداقية النتائج المتوصل إليها و الفائدة منها. و هذه النقائص الابستمولوجية لا يمكن أن يتفاداها أي باحث لأنها مرتبطة بحقل بحث جديد و علم لم يكتمل بعد نضجه و هي تجد أصولها حسب اعتقاد الكثير من الباحثين و على رأسهم دائما "بريات" في: جهل الباحثين لما يمثله فعليا إنشاء مؤسسة وغياب تفكير ابستمولوجي أساسي سابق ينطلق منه الباحث و غياب نموذج موحد عن الظاهرة يمكن أن يصلح كدليل منهجي يقود الباحثين.

ـ و في نفس سياق المعنى نجد أن الجانب النظري لم يكشف عن بحوث كافية عن **المنظور السوسيولوجي** للظاهر الذي يكاد ينعدم بالنسبة للبحوث و الدراسات المعالجة للمنشأة ككيان جديد و المقاول المنشئ الجزائري تحديدا اللهم باستثناء بعض المحاولات اليتيمة التي تعد على الأصابع.

كل هذه النقائص الابستمولوجية و الصعوبات النظرية و المنهجية، جعلت منا طيلة مراحل البحث نعاني من الضياع و الحيرة العلمية و نعيش حالة من القلق و عدم الارتياح التي لم تفارقنا على الإطلاق حتى و نحن نضع اللمسات الأخيرة من هذا البحث. هذا على المستوى النظري و الابستمولوجي المحض، أما **ميدانيا** و على المستوى الملموس فهناك حدود أخرى: فما تم الحصول عليه من نتائج هو للأسف غير قابل للتعميم بحكم ضيق و محدودية العينة المبحوثة التي لا تتعدى خمس (05) حالات فهي ليست عينة تمثيلية، و بالتالي فالنتائج المتوصل إليها تبقى في حدود هذه الحالات، لكن هذا لا ينفي أهميتها على مستوى العمق و الفهم و الإدراك فقد سمحت بفهم أكبر و إدراك أعمق لدرجة تأثير كل متغير أو عامل في ميلاد و تنمية "اليقضة المقاولاتية" و فعل إنشاء المؤسسات عند المبحوثين، و بالتالي نعتقد في مساهمتها القوية في فهم صيرورة فعل الإنشاء لدى

المقاول المنشئ الجزائري، وطبعا تحديدنا الضيق للعينة فرضته أسباب منهجية مرتبطة أولا بطبيعة البحث و أدواته و خصوصيته و ثانيا بإكراهات إدارية و قانونية فرضت علينا آجال محددة و التعجيل في تقديم ومناقشة رسائل الدكتوراه، فنحن منعنا من إجراء التسجيل السنوي العادي ولم نحصل على أي شهادة تسجيل منذ سنتين.

ـ كما ننوه بصعوبة تحديد أي عينة سواء كانت تمثيلية أو لا- تمثيلية في المجال المقاولاتي عندنا لعدم توفر أي قاعدة بيانية عن المؤسسات الجديدة المنشأة و لا وجود لأي تصنيف للأشكال الإنشائية و غياب الإحصائيات الدقيقة و التفاصيل الديموغرافية الواضحة عنها و عن مقاوليها المنشئين، فمثل هذه المعلومات نعتبرها مفيدة ليس فقط لتحديد العينة و إنما أيضا لفهم و تفسير الفعل المقاولاتي إلا أنها تبقي غائبة تماماعلي مستوي الهيئات الرسمية،و حتى المتوفر من القوائم الطويلة المتضمنة لعناوين المؤسسات و أرقام الهواتف، غالبا ما نجده وهمي ليس له وجود واقعي، مما اضطرنا إلى اعتماد طرق أخرى لاختيار العينة مثل العلاقات و المعارف و استخدام ما يسمى بتقنية "كرة الثلج".

و في الختام و بالرغم من هذه الحدود فإننا ننوه بأهمية ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة التي تبرهن عن البعد المتعدد للعوامل و الحوافز المساهمة في ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" أو فعل إنشاء المؤسسات، حيث لا يوجد عامل أو حافز أحادي و إنما الفعل مرتبط "برزنامة" من العوامل الخارجية و الحوافز الداخلية المحركة التي نعتقد بقوة في استمرار تأثيرها علي شكل و تطور المؤسسات المنشأة، فهذا التأثير في نظرنا لا يتوقف عند ميلاد و تنمية "اليقظة" و إنما يستمر ليشمل مرحلة الإنشاء و ما بعد الإنشاء، فهذه العوامل ستؤثر أيضا علي طرق و أنماط تسيير المستخدمين و أشكال التوظيف، و بالتالي ستحدد حتما شكل و مدي النمو الذي ستعرفه هذه المؤسسات لاحقا و قد لمسنا بالفعل أعراض مثل هذا التأثير من خلال عدة انطباعات و ملاحظات: مثل الحضور القوي للمنطق العائلي في التوظيف و تسيير المستخدمين و النمط الأبوي في ممارسة السلطة و عدم الفصل بين الملكية و القرار و ارتفاع درجة المراقبة العائلية و تهميش من لا ينتمي إلي العائلة واستمرار تأثير الشبكة الاجتماعية علي سير المؤسسة و محدودية أفق النمو، فالمؤسسات المنشأة من طرف المبحوثين نعتقد بأنها لازالت في المرحلة المعملية بالنسبة لأغلب الحالات و لم تنتقل بعد إلي مرحلة المؤسسة أو المنظمة بالمعني المحض للكلمة بالرغم من طول الفترة التي مرت علي إنشائها والتي تتراوح بين 40 سنة (ح رقم 03) و 12 سنة (ح رقم 04 ،05) فالمبحوث نجده يفضل اللجوء إلي إنشاء وحدات إنتاجية متماثلة و مضاعفتها بدلا من الاستثمار في تنمية المؤسسة كمنظمة مما يجعل أفق النمو محدودا جدا...الخ، هي مجموعة من

الانطباعات و الملاحظات، نفترض أن تكون لها علاقة بتأثير هذه العوامل. لهذا السبب نفضل أن ننهي بحثنا هذ بتساؤل حول الموضوع يفتح المجال للبحث المستمر في نفس الاتجاه و نقترحه علي المهتمين بالظاهرة، خاصة بالنسبة للمبتدئين في تحضير الرسائل العلمية الأكاديمية مما يساهم بشكل أكبر في فهم و إدراك صيرورة فعل إنشاء المؤسسات بالجزائر. **فما هو إذن الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه العوامل و الحوافز التي ساهمت في ميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية علي شكل و تطور المؤسسات المنشأة لاحقا ؟**

و نرجو في النهاية أن نكون قد وفقنا و لو جزئيا بهذه المساهمة الأكاديمية في فهم التوجه المقاولاتي و إنشاء المؤسسات عند المقاول المنشئ الجزائري و نتأسف عن النقائص و الحدود العلمية التي يمكن أن تكون قد تضمنتها هذه الدراسة و نتمنى أن يترفق بنا أعضاء لجنة المناقشة المحترمون لأن ميدان العلم واسع والكمال لله سبحانه وتعالى، وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالي و بركاته

المـــلاحق

المقـابلـة الموجهة (المقننـة)

Date …….
Monsieur …… X N …..

Nous procédons à une recherche scientifique rentrant dans le cadre de la préparation de notre thèse de doctorat ayant pour intitulé " trajectoire du créateur d'entreprise : profil, mobilité et création".cette recherche est menée au sein de l'université d'Oran, faculté des sciences sociales par le département de sociologie. Elle a pour commanditaire la ville d'Oran. Cette étude concerne uniquement les entreprises nouvellement crées (ex-nihilo).

Nous souhaitons alors mieux connaître votre trajectoire de créateur, votre profil, vos mobiles, les plans d'organisation et de stratégie de votre création réalisée et ce à différentes périodes : avant la création, lors de la création, et actuellement.

Nous vous remercions pour votre attention que vous accordez à notre demande et pour votre contribution à l'encadrement de ce travail par le biais de vos réponses que nous souhaitons les plus crédibles.

Nous nous engageons à respecter votre anonymat et la confidentialité sur les aspects de vos activités.
Notre étude consiste à réaliser des entretiens auprès de vous selon deux guides d'entretien

A cet effet veuillez accepter de nous fixer cinq séances nécessaires à l'accomplissement de cette enquête selon votre disponibilité.

Veuillez croire Monsieur ……en l'expression de ma haute considération.

Hassaine Zahia

NOM DE L'ENTREPRISE : ……
ADRESSE DE L'ENTRPRISE :……...
TEL : …… E-MAIL :……

Guide d'entretien autocentré - A -

I/**Trajectoire du créateur**

A/ Identification du créateur

1°/Sexe ……..

2°/Age ……

- moins de 25ans ☐
- de 25 à 30 ans ☐
- de 31 à 40 ans ☐
- de 41 à 50 ans ☐
- de 51à 60 ans ☐
- plus de 60 ans ☐

3°/Origine géographique (à préciser) ……

4°/Lieu de résidence (à préciser) ……

5°/Etat matrimonial

- Célibataire ☐ - divorcé (e) ☐
- Marié (e) ☐ - veuf (Ve) ☐
- Père de famille ☐ (indiquez le nombre d'enfants) ……

B/L'éveil entrepreneurial et son développement

6°/Pouvez vous nous dire quand vous avez eu le désire d'entreprendre ?

- pendant votre adolescence ☐
- pendant les études ☐
- après les études ☐
- en exerçant la vie professionnelle ☐
- autres ☐ (à préciser) ……

7° /Comment expliquez-vous ce désir ?

8°/Qu'est-ce que vous avez fait pour développer ce désire entrepreneurial ?

……

9°/Quelles sont les influences principales qui ont été à l'origine de votre processus entrepreneurial?

- milieu familial ☐
- milieu éducatif ☐
- milieu professionnel ☐
- milieu associatif ☐
- réseau relationnel ☐
- autres ☐(à préciser) …….

10°/ Les aides(conseils,financement, soutien …)les plus utiles ont été données par :

- votre entourage familial ☐
- votre entourage amical ☐
- votre entourage professionnel ☐
- autres ☐ (à préciser) ……..

C/ Situation individuelle et familiale

C1/caractéristiques de l'habitation et propriétés possédées

11°/Quel type de logement habitez-vous ?

	Nr de pièces	Superficie
- appart ☐ - maison de maître ☐ - villa ☐ - autres ☐ (à préciser)…	…… …… …… ……	…… …… …… ……

12°/Où habitez-vous ?

- centre ville ☐ - village ☐ - autres ☐ (à préciser) ……

13°/Quelle est la distance qui existe entre le lieu d'habitation et le lieu de l'entreprise créée?

……

14°/Ce logement est-il votre propriété ou une location ? ……..

15°/Si c'est une location à qui appartient ce logement ? …….

……

16°/Avez-vous d'autres propriétés ?

- Oui ☐ - Non ☐

17°/Si la réponse est oui pouvez vous nous indiquer la nature et le volume de vos propriétés ?

	Nbr	lieu
- terres ☐ - biens immobiliers ☐ - entreprises ☐ - autres ☐ (à préciser) ……		

18°/êtes vous l'acteur de cette fortune ?

- oui ☐ - non ☐

19°/Si la réponse est non l'avez-vous hérité de vos parents ?

- oui ☐ - non ☐

20°/Si oui est-ce en :

- sa totalité ☐
- sa grande part ☐
- sa moitie ☐
- sa petite part ☐
- autres ☐ (à préciser) ……..

21°/Quel est le nombre de personnes qui habitent sous votre toit ? ……

C2/ La conjointe

22°/Quel est le niveau d'instruction de votre femme ?

- analphabète ☐
- primaire ☐
- moyen ☐
- Secondaire ☐
- Universitaire ☐
- Autres ☐ (à préciser) ……..

23°/ Quel est son dernier diplôme ? ……

24°/ Quel est son métier ?

- fe mme au foyer ☐
- fonctionnaire ☐
- entrepreneur ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

25°/Dans le cas ou votre femme est fonctionnaire veuillez nous dire dans quel organisme et quel poste occupe-t-elle ?

-l'organisme : ……. - le poste : ……

26°/Travaille-t-elle dans votre entreprise créée ?

- oui ☐ - non ☐

27°/Si oui quel poste occupe-t-elle ? ……

28°/Pouvez vous nous indiquer le métier du père de votre femme ? ……

29°/Est-il un entrepreneur ?

- oui ☐ - non ☐

30°/Quel est le niveau d'instruction de vos enfants ?

	Age	NV.INS	ETABLISSEMENT	Diplôme
1°…….. 2° …… 3°……. 4°……..				

31°/Est ce que vous avez des fils et filles qui travaillent ?

- Oui ☐ - Non ☐

32°/Si oui pouvez-vous nous indiquer leur métier ?

	Métier	Entreprise	Secteur
1° …….. 2° …… 3° ……. 4° ……..			

33°/Etes vous satisfait de leur métier ?

- Oui ☐ - Non ☐

34°/Dans tous les cas pourquoi ? …….

35°/Vos enfants travaillent-ils dans l'entreprise créée ?

- Oui ☐ - Non ☐

36°/Si oui indiquez nous les postes occupés dans l'entreprise ?

1° ……. 2° …… 3° ……. 4° ……..

37°/Est-ce que vous avez des filles mariées ?

- Oui ☐ - Non ☐

38°/Si oui pouvez-vous nous indiquer le métier des gendres ?

	Poste	Entreprise	Secteur
1°…….. 2° …… 3° …….			

39°/Travaillent- ils dans votre entreprise créée ?

- Oui ☐ - Non ☐

40°/Quels postes occupent-ils ?

1° …….. 2° …… 3° …….

C4/ Les parents (l'origine sociale de l'entrepreneur)

41°/Le métier de votre père ?

- agriculteur ☐
- industriel ☐
- commerçant ☐
- artisan ☐
- Ouvrier ☐
- Autres ☐ (à préciser) ……

42°/Le niveau d'instruction du père ? …….

43°/Le métier du père ?

- agriculteur ☐
- industriel ☐
- commerçant ☐
- fonctionnaire ☐
- artisan ☐
- Ouvrier ☐
- Autres ☐ (à préciser) ……..

44°/Existe-il d'autres métiers exercés par le père ?

- oui ☐ - non ☐

45°/Si oui pouvez-vous les citer ?

1° ……. 2° …… 3° ……

46°/Votre père est- il propriétaire ?

- oui ☐ - non ☐

47°/Si oui est-ce un :

- très grand propriétaire ☐
- grand propriétaire ☐
- moyen propriétaire ☐
- petit propriétaire ☐
- tout petit propriétaire ☐

48°/Quelle est la nature de cette propriété ?

- terres ☐
- biens immobiliers ☐
- entreprises ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

49°/Cette propriété est-elle :

- le fruit des efforts personnels ☐
- un bien hérité ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

50°/Le niveau d'instruction de votre mère ……

51°/Le métier de votre mère……

52°/Est-elle propriétaire ?

- Oui ☐ - Non ☐

53°/Si oui quelle est la nature de sa propriété ?

- terres ☐
- biens immobiliers ☐
- entreprises ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

C5/ Frères et sœurs

54°/Quel est le nombre de vos frères et sœurs ? ……..

55°/Pouvez indiquer le niveau d'instruction, le métier de chacun d'entre eux ?

Métier	NV d'instruction
1° ……..	1° ……..
2° …….	2° …….
3° ……	3° ……
4° …….	4° …….

56°/Travaillent-ils dans l'entreprise créée ?

- oui ☐ - non ☐

57°/Quels postes occupent-ils dans l'entreprise ?

1°…….. 2°……. 3°…… 4°……

58°/Existe-t-il parmi vos frères qui sont entrepreneurs ?

- oui ☐ - non ☐

59°/Est-ce que vous avez des sœurs mariées ?

- oui☐ - non ☐

60°/Si oui indiquez nous le métier des gendres ?

1°…….. 2°……. 3°…….

61°/Travaillent-ils dans votre entreprise créée ?

- oui☐ - non ☐

62°/Si oui quels postes occupent-ils ?

1°…….. 2°……. 3°…….

C6/ Milieu familial entrepreneurial

63°/Existe- il dans la famille (petite ou grande) des entrepreneurs, créateurs d'entreprises?

- oui☐ - non ☐

64°/Si la réponse est oui pouvez-vous indiquer leur nombre ? …….

65°/Qui sont-ils ?

Age	Degré de parenté	Activité	Diplôme
1°…… 2° …… 3° ……..			

66°/Pouvez-nous parler brièvement de l'expérience de création de chacun d'entre eux ?

1°…… 2°…….. 3°……..

67°/Pouvez-vous nous dire si vous étiez lié à l'un des entrepreneurs cités en haut ?

68°/Existe-il dans vos proches ceux qui ont échoué dans leur projet de création d'entreprise ?

- oui ☐ - non ☐

69°/Si oui qui sont-ils ?

Age	Degré de parenté	Activité	Diplôme
1°…… 2° …… 3° ……..			

70°/Vous n'avez pas essayé de reprendre un des projets échoués cités plus haut ?

- oui ☐ - non ☐

71°/Qui est le membre de la famille qui vous a influencé le plus à avoir le désir d'entreprendre ? ……

72°/Pouvez-vous nous parler de cette influence ? …….

73°/En Quoi elle vous a servi ? …….

74°/Qui est le membre de la famille qui vous a incité à créer votre entreprise ?

75°/Qui est le membre qui vous a soutenu dans votre création ?.....

C7/ Réseau social (milieu communautaire, quartier, amis)

76°/Avez-vous eu recours à une structure (spécialisée) dédiée à la création d'entreprise dans le montage de votre de création ?

- oui ☐ - non ☐

77°/Si oui indiquez nous cette structure et quelle aide vous a-t-elle fournie?

……

78°/Avez-vous eu recours à un spécialiste ?

- oui ☐ - non ☐

79°/Si oui quel type de spécialiste ?

- avocat ☐
- conseil juridique ☐
- conseil fiscal ☐
- expert- comptable ☐
- autres ☐ (à préciser) ……

80°/Connaissez-vous des amis ou des voisins de votre quartier qui ont de l'expérience dans la création d'entreprise et qui vous ont aidé ?

- oui ☐
- non ☐

81°/Si oui combien sont-ils ? ……

82°/Qui sont-ils ?

	Age	activité	Diplôme
1°…… 2° ……. 3° ……..			

83°/Pouvez-vous préciser la nature de cette aide ? …….

C8/ Groupe créateurs (fondateurs)

84°/Avez-vous créé votre entreprise tout seul ?

- oui ☐ - non ☐

85°/Si non indiquez le nombre des co-créateurs ?.....

86°/Qui sont-ils ?

- associés ☐
- actionnaires ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

87°/Indiquez l'age, l'activité, degré de liaison, diplôme de chacun d'entre eux ?

Age	Degré de liaison	Activité	Diplôme
1°…… 2° ……. 3° ……..			

88°/Indiquez la part du capital social de chacun d'entre eux ?

1°…….. 2°…… 3°……

89°/Que faisaient-ils comme métier avant la création ?

1°…….. 2°…… 3°……

90°/Dans quel secteur d'activité se trouvaient-ils ?

1°…….. 2°…… 3°……

91°/Y a-t-il parmi eux qui se trouvaient dans des institutions administratives de l'état ?

- oui ☐ - non ☐

91°/Combien sont-ils? ……..

92°/A quel niveau ?

- local ☐
- région ☐
- nationa ☐

93°/Indiquez ces institutions

1°…….. 2°…… 3°……

94°/Indiquez les postes occupés dans ces institutions ?

1°…….. 2°…… 3°……

95°/La présence de ces co-créateurs dans ces institutions vous a-t-il aidé?

- oui ☐ - non ☐

96°/En quoi ?

- circulation d'informations utiles ☐
- facilité administrative ☐
- autres ☐ (à préciser) ……

D/ Les différentes formes de mobilité

D1/ La mobilité éducationnelle

La formation initiale

97°/Votre niveau d'instruction ?

- analphabète ☐ - universitaire ☐
- primaire ☐ - post-graduation ☐
- moyen ☐ - autodidacte ☐
- secondaire ☐ - autres ☐ (à préciser) ……

98°/Dans le cas où vous avez fait des études secondaires indiquez :

Etablissement	Niveau (diplôme)	Spécialité	Année
……	……	……..	……..

99°/Dans le cas des études supérieures indiquez :

Diplômes	Spécialité	Thème traité	Année	Université	Lieu
……	……..	……..	……	……..	……
……	……..	……..	……	……	……
……	……..	……..	……	……..	……

100°/Dans le cas ou vous avez fait des études de post-graduation indiquez :

Diplômes	Spécialité	Thème traité	Année	Université	Lieu
……	……..	……..	……	……..	……
……	……..	……..	……	……	……
……	……..	……..	……	……..	……

101°/ Les matières enseignées dans cette formation avaient-elles un lien avec l'entreprenariat ?

- oui ☐ - non ☐

102°/Si oui les quelles ?

1°…….. 2°…… 3°……

103°/Pensez vous que ces matières avaient une influence sur votre propension entrepreneuriale ?

-oui ☐ - non ☐

104°/Donnez de plus amples explications :…….

……

La formation complémentaire

105°/Avez-vous reçu une formation autre que la formation initiale ?

- oui ☐ - non ☐

106°/Si oui indiquez-nous son type :

- cours du soir ☐
- stage ☐
- cours par correspondance ☐
- autre ☐ (à préciser) ……

107°/Dans quelle spécialité ?.....

108°/Avez-vous suivi un apprentissage professionnel ?

- oui ☐ - non ☐

109°/Dans quel domaine ? …….

110°/ Ces formations son-elles diplômantes ?

- oui ☐ - non ☐

111°/Si oui citez les diplômes obtenus dans ce cadre ?

1°…….. 2°…… 3°……

112°/Les matières proposées dans cette formation complémentaire avaient-elles un lien avec l'entreprenariat ?

- oui ☐
- non ☐

113°/Si oui les quelles ?

1°…….. 2°…… 3°……

114°/Quelle est la spécialité dominante que vous avez acquise de cette formation et de ces diplômes ?……..

115°/Avez-vous suivi une formation à l'étranger ?

- oui☐ - non ☐

116°/Si oui indiquez sa nature et sa qualification diplômante ?.....

……..

117°/Quel est le type de formation qui vous a le plus rapproché de la Création de votre entreprise ?.....

118°/Pensez-vous que vous avez connu une variété de domaines dont lesquels vous vous êtes formé?

- oui☐ - non☐

119°/Si oui parlez-nous de cette variété ?.....

120°/Quel est le domaine (ou les domaines) qui vous a (ont) influencé le plus à avoir la propension entrepreneuriale ?

1°…….. 2°…… 3°……

121°/Quelles sont les raisons qui vous ont poussées à suivre toutes ces formations ?

……

122°/Ces formations ont-elles un lien avec l'activité de votre création ?

- oui☐ - non ☐

D2/ La mobilité professionnelle

A°/ Situation professionnelle avant la création de l'entreprise

124°/Quelle a été votre?

- en activité ☐
  - salarié ☐
  - indépendant☐
  - chef d'entreprise☐
  - autres ☐ (à préciser) …….
- au chômage ☐
  - depuis moins d'01an ☐
  - d'01 à moins de d'02 ans ☐
  - 02 ans et plus☐
- sans activité professionnelle ☐
  - étudiant ☐
  - personne au foyer ☐
  - retraité ☐
  - autres ☐ (à préciser) ……

B°/Changement de l'activité dominante (mobilité fonctionnelle)

125°/Depuis quand êtes vous entrepreneur ? …….

126°/Avant d'être entrepreneur quelle a été votre activité dominante ?

……

127°/Vous est- il arrivé de changer cette activité ?

- oui ☐ - non ☐

128°/Si oui combien de fois ? ……..

129°/Pouvez vous nous citer toutes les activités que vous avez exercé avant d'entreprendre en précisant la date, la durée, et le lieu ?

Activité	Date	Durée	Lieu
1°…… 2° …… 3° ……..			

130°/Pensez vous que ce changement d'activité vous a-t-il préparé à entreprendre ?

- oui ☐ - non ☐

131°/Si oui expliquez vous plus ?.....

C°/Changement de l'entreprise

132°/Combien d'entreprise ou d'administration avez-vous connu dans votre travail avant d'entreprendre ?.....

133°/Pouvez vous les citer (en précisant l'effectif, l'activité, le secteur juridique et la durée de chacune d'elle) ?

Entreprise	effectif	Activité	Secteur juridique	Durée
1°/……				
2°/……				
3°/……				

134°/Pouvez vous nous citer les postes (les fonctions) que avez occupé dans chacune d'elle ?

1ère entreprise : ……..

Postes occupés	CSP	Année	Durée
……..	……	……	……
……..	……	……	……
……..	……	……	……

2ème entreprise : ……..

Postes occupés	CSP	Année	Durée
……..	……	……	……
……..	……	……	……
……..	……	……	……

3ème entreprise : ……..

Postes occupés	CSP	Année	Durée
……..	……	……	……
……..	……	……	……
……..	……	……	……

4ème entreprise : ……..

Postes occupés	CSP	Année	Durée
……..	……	……	……
……..	……	……	……
……..	……	……	……

135°/Quelles sont les raisons de ces changements ?.....

……..

136°/Les postes que vous avez occupés répondaient-ils à vos attentes passées ?

- oui ☐ - non ☐

137°/Si non pourquoi ?.....
138°/Si oui quelles sont ces attentes ?.....
139°/Avez-vous occupé des postes de responsabilité ?

- oui ☐ - non ☐

140°/Si oui quels sont ces postes en précisant l'effectif, l'année, la durée et le lieu ?

	Effectif	Année	Durée	Lieu
- PDG ☐ - Directeur ☐ - Sous-directeur ☐ - Chef de départ ☐ - Chef de service ☐ - Chef de section ☐ - Autres ☐ (à préciser) ……				

141°/Avez-vous travaillé dans des institutions administratives de l'état ?

- oui ☐ - non ☐

142°/Si oui indiquez nous l'institution administrative :

- APC ☐
- Daïra ☐
- APW ☐
- Wilaya ☐
- Ministère ☐
- Autres ☐ (à préciser) ……..

143°/Indiquez le poste occupé dans cette institution administrative :

……

144°/Ce poste vous a-t-il apporté quelque chose pour votre projet avant de le réaliser ?

……..

D°/Changement de patrons

145°/Avez-vous connu des patrons privés durant votre parcours professionnel avant d'entreprendre ?

- oui ☐ - non ☐

146°/Si oui combien de fois ?

- aucun ☐
- un seul ☐
- deux patrons ☐
- autres ☐ (à préciser) …….

147°/Parlez nous brièvement de votre expérience avec chacun d'entre eux …….

……..

148°/A quels styles de commandement appartiennent ces patrons ?

- démocratique ☐
- autocratique ☐
- autres ☐ (à préciser) ……

149°/Comment jugez-vous le travail avec eux ? ……

150°/Quelles sont les contraintes principales rencontrées dans le travail avec ces patrons?.....

151°/Qu'est ce qu'il vous a apporté exactement le travail avec eux (le privé) ?

……

152°/Avez-vous eu affaire à des managers ou des chefs hiérarchiques du secteur public?

- oui ☐ - non ☐

153°/ Si oui quelles sont ces expériences et que vous ont-elles apportées comme éléments nouveaux ? : ……..

……
154°/A quels styles de commandement appartiennent-ils ces managers?
- démocratique☐
- autocratique☐
- autres☐ (à préciser) ……
155°/Comment jugez-vous votre travail avec eux ?.....
156°/Quelles sont les contraintes principales rencontrées dan le travail avec eux ?
……..
157°/Que vous a apporté ce travail ? ……
158°/Quelle est la fonction qui vous a dominé le plus de toute cette expérience professionnelle ?.....
……...

E°/ Licenciement / Chômage

159°/Avez-vous connu de licenciements durant votre parcours professionnel avant d'entreprendre ?
- oui ☐ - non ☐

160°/Si oui combien de fois ? ……
161°/Quelles sont les causes principales de ce (s) licenciement (s) ?
……
162°/ Ce facteur de licenciement ne vous a-t-il pas stimulé à entreprendre ?
- oui ☐ - non ☐

163°/Avez connu du chômage durant votre parcours professionnel ?
- oui ☐ - non ☐

164°/Si oui combien de fois ?……
165°/Pouvez vous nous indiquer la durée du chômage de chaque fois (en précisant la date) ?
1°..... du…….....au……..
2°…… du…….au……..
3°…… du…….au……..
166°/Quelles sont les causes principales de ce chômage? ……
……
167°/Ce chômage ne vous a-t-il pas poussé à entreprendre?
- oui☐ - non☐

D3°/ La mobilité géographique

168°/Lieu d'habitation
169°/Avez-vous toujours habité ce lieu?
- oui ☐ - non☐

170°/Si oui depuis quand ? ……
171°/Si non citez nous les autres lieux d'habitation en précisant la date, la durée et la raison principale de chaque déménagement avant d'entreprendre?

Lieu	Date	Durée	Raison
1° ……	……	……	……
2° …….	……	……	……
3° ……	……	……	……

172°/Quand vous étiez encore sous le toit de votre père avez vous connu des déménagements?
- oui ☐ - non ☐

173°/Citez-les avec leurs motifs ?
1°…….. 2°…… 3°……
174°/Avez-vous habiter hors du pays avant d'entreprendre ?
- oui ☐ - non ☐
175°/Si oui dans quel pays ? ……
176°/En quelle année ? ……..
177°/Combien de temps vous êtes resté dans ce pays ?…….
178°/Expliquez nous pourquoi vous avez choisi ce pays ? ……
……..
179°/ Cette habitation hors du pays ne vous a-t-elle pas préparée à la création d'entreprise ?
- oui ☐ - non ☐
180°/ Si oui expliquez- nous en quoi vous a-t-elle aidée ? …….
……
181°/Avez-vous fait des voyages professionnels à l'étranger avant d'entreprendre ?
- oui ☐ - non ☐
182°/Si oui combien de fois ? ……
183°/En quelle année ? .....
184°/Dans quels pays ? ……..
185°/Le séjour à l'étranger vous a-t-il apporté un plus qui vous a aidé dans votre Création ou au contraire elle a été pour vous un frein ?.....
……...
186°/Si oui en quoi exactement ?.....
……
187°/ La mobilité géographique que vous avez connu vous a t-elle aidé dans votre création ?
- oui ☐ - non ☐
188°/Si oui expliquez-nous en quoi ? ……
……

D4°/ Création ou adhésion à des associations, partis et clubs

189°/Vous a-t-il arrivé d'être membre ou adhérent à une des association ?
- oui ☐ - non ☐
190°/Si oui indiquez-nous la nature de cette (ou ces) association (s)?
- association professionnelle ☐
- association culturelle ☐
- association religieuse ☐
- association sportive ☐
- association scientifique ☐
- autres ☐ (à préciser) …….
191°/Qu'elle que soit cette association veuillez préciser le nom, date, durée et le lieu ?

Nom	Date	Durée	Lieu
1°……	……	……	……
2…….	……	……	……
3°……	……	……	……

192°/ Indiquez le titre occupé dans cette **(**ou ces**)** association **(**s**)**:
1°…….. 2°…… 3°……
193°/Vous est il arrivé d'être membre ou adhérent à un partis ?
- oui ☐ - non ☐

194°/Qu'elle que soit ce **(**s**)** parti **(**s**)** veuillez préciser le nom, la date, la durée et le lieu ?

Nom	Date	Durée	Lieu
1° …….....	…….	……	……
2° …….....	…….	……	……
3° …….....	…….	……	……

195°/ Indiquez le titre occupé dans ce **(**s**)** parti **(**s**)** :

1°…….. 2°…… 3°……

196°/Vous est il arrivé d'être membre ou adhérent à un syndicat?

- oui ☐ - non ☐

197°/Qu'elle que soit ce **(**s**)** syndicat **(**s**)** veuillez préciser le nom, date, durée et le lieu ?

Nom	Date	Durée	Lieu
1° …….....	…….	……	……
2° …….....	…….	……	……
3° …….....	…….	……	……

198°/ Indiquez le titre occupé dans ce **(**s**)** syndicat **(**s**)** :

1°…….. 2°…… 3°……

199°/Quelle est l'organisation qui vous a permis de connaître une forte mobilité?

……

200°/Veuillez donner plus de détails sur cette mobilité ?.....

……

201°/Avez-vous été fondateur de l'une des organisations citées en haut ?

- oui☐ - non ☐

203°/Si oui expliquez nous comment vous l'avez fondée ?

……

204°/Avez-vous été le co-fondateur de l'une des organisations citées en haut ?

- oui☐ - non☐

205°/ Comment et avec qui vous l'avez fondée?.....

……

206°/Pensez vous que l'adhésion à cette **(**ou ces**)** organisation **(**s**)** vous a aidée dans votre création d'entreprise ?

- oui☐ - non☐

207°/Si oui en quoi vous a-t-elle aidée ? ……..

……..

208°/Pensez vous que la fondation de cette **(**ou ces**)** organisation **(**s**)** vous a aidée dans votre création d'entreprise ?

- oui ☐ - non ☐

209°/Si oui en quoi vous a-t-elle aidée ?.....

……..

D5/ Fréquence de création, de reprise ou de réactivation d'entreprise par le l'entrepreneur

210°/Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le seul créateur ?

- oui ☐ - non☐

211°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

212°/Etes vous le seul propriétaire de ces entreprises crées ?

	1ere entreprise	2ème entreprise	3ème entreprise
Oui (seul propriétaire)			
Non (en partenariat)			

213°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……...	…….	……	……..
2° ……...	…….	……	…….
3° ……...	…….	……	…….

214°/Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le co-créateur ?

- oui ☐ - non ☐

215°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

216°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……	…….	……	……
2° ……	…….	…….	……
3° ……	…….	…….	……

217°/ Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le seul repreneur ?

- oui☐ - non ☐

218°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

219°/Etes vous le seul propriétaire de ces entreprises reprises ?

	1ere entreprise	2ème entreprise	3ème entreprise
Oui (seul propriétaire)			
Non (en partenariat)			

220°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……...	…….	……	……
2° ……...	…….	……	……
3° ……...	…….	…….	……

221°/Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le co- repreneur ?

- oui☐ - nd☐

222°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

223°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……...	…….	……	……
2° ……...	…….	……	……
3° ……...	…….	……..	……

224°/Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le seul réactivant ?

- oui☐ - non☐

225°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

226°/Etes vous le seul propriétaire de ces entreprises réactivées ?

	1ere entreprise	2ème entreprise	3ème entreprise
Oui (seul propriétaire)			
Non (en partenariat)			

227°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……...	…….	……	……
2° ……...	…….	…….	……
3° ……...	…….	…….	……

228°/Existe-il d'autres entreprises dont vous êtes le co-réactivant ?

- oui ☐ - non ☐

229°/Si oui indiquez le nombre de fois : ……

230°/Veuillez préciser l'activité, date, effectif et lieu de chacune d'elle ?

Activité	Date	Effectif	Lieu
1° ……	……..	……	……
2° ……	……..	……..	……
3° ……	……..	……..	……

231°/Les entreprises citées en haut existent-elles toujours ?

- oui ☐ - non ☐

232°/Si oui comment vous arrivez à coordonner la gestion de toutes ces entreprises……
……

233°/Si non Comment expliquer vous leur disparition ?.....
……...

E/ Le financement et ses sources

234°/Quelle est l'origine des capitaux investis au démarrage de l'entreprise **(**veuillez préciser la part en **%** de chaque source**)** ?

- épargnes personnelles☐
- capitaux familiaux ☐
- emprunts chez des amis ☐
- les co-créateurs ☐
- les banques ☐
- les entreprises (PME/PMI) ☐
- Autres☐ (à préciser) …….

235°/En cas ou vous avez reçu une **(**ou des**)** aide **(**s**)** financière **(**s**)** de la part des organismes publics ou privés veuillez nous citer les noms de ces organismes :

1°…….. 2°…… 3°……

236°/Quelle est nature de cette **(**ou ces**)** aide **(**s**)** ?

- crédit avec intérêt ☐
- crédit avec réduction☐
- crédit sans intérêt ☐
- subvention ou don ☐
- autres ☐(à préciser) ……

237°/Quel est le volume de cette **(**ou ces**)** aide **(**s**)** par rapport au devis global de création ?

- important☐ - moyen ☐ - minime ☐

238°/Pouvez vous l'estimer approximativement en **%** ? ……

239°/ Dans quelles conditions ont été accordées cette **(**ou ces**)** aide **(**s**)** ?

……

240°/Pendant les cinq premières années de votre création qui vous a soutenu financièrement ?.....
……

241°/Actuellement comment financez vous le développement de votre entreprise ?

- -auto financement☐
- -la famille☐
- -les amis ☐
- -les aides publique☐
- -les aides privées☐
- -autres☐ (à préciser) ……

242°/Votre entreprise a-t-elle remboursé toutes ces dettes ?

- oui ☐ - non ☐

243°/Si oui quand ? ……

244°/Si non quel le volume de cette dette ? ……

F/ Les motivations

245°/Quelles sont les principales motivations qui vous ont conduit à entreprendre **(**indiquez jusqu'à 03 motivations différentes en les classant par ordre de priorité**)** ?

- attrait financier☐
  - argent et richesse (fin en soi) ☐
  - assurer un niveau de vie confortable☐
  - sécurité d'un revenu familial ☐
  - pauvreté et recherche d'une vie meilleure ☐
  - exploitation d'une fortune familiale ☐
  - autres ☐ (à préciser) …….
- besoin d'autonomie ☐
  - rejet du pouvoir d'autrui ☐
  - vie professionnelle autonome ☐
  - autres ☐ (à préciser) ……..
- volonté de pouvoir☐
- besoin d'accomplissement ☐
  - seule possibilité pour exercer sa profession ☐
  - exemples réussis d'entrepreneurs dans l'entourage ☐
    - réussite sociale☐
    - défi personnel ☐
    - reconnaissance sociale☐
    - utilisation des connaissances accumulées☐
    - statut de l'entrepreneu☐
    - autres ☐ (à préciser) …….
- création d'emploi☐
  - chômage ☐
  - Créer son propre emploi ☐
  - Pour les proches ☐
  - Autres ☐ (à préciser) ……..
- Besoin de changement☐
- Excitation liée à la prise de risque☐
- Besoin de création d'entreprise☐
- opportunité de création☐
- idées nouvelles de produit, des services ou de marché☐
- Autres ☐ (à préciser) ……..

246°/Dans tous les cas expliquez nous pourquoi ?.....

……

G/ Les difficultés

247°/Quelles sont les principales difficultés rencontrées avant la création ?.....

……..

248°/Comment vous avez pu les dépasser ?.....

……..

249°/Quelles sont les trois principales difficultés rencontrées pendant les 05 premières Années ?.....

……..

250°/Comment vous avez pu les dépassées ?.....
……
251°/Actuellement quelles sont les trois principales difficultés rencontrées dans votre entreprise ? ……
……
252°/Est-ce que vous arrivez à les maîtriser ?
- oui ☐ - non☐
253°/si oui comment ?.....
……

H/ Les objectifs

254°/A la création quels sont les objectifs prioritaires ?
- dégager des bénéfices☐
- recruter soi même et ses proches☐
- finir son produit ☐
- Autres☐(à préciser) ……

255°/Ont-ils été atteint aujourd'hui ?
- oui ☐ - non☐

256°/Les attentes du début sont-elles comblées ?
- oui☐ - non☐

257°/Si oui comment?.....
……...
258°/Si non pourquoi?.....
……...
259°/Qu'envisagez vous comme avenir pour votre entreprise ?
-la revendre☐
-la faire évoluer☐
-autres☐ (à préciser) ……

Guide d'entretien autocentré - B –

II/ L'ENTREPRISE CREEE (Identification de l'entreprise)

A/ Date de création (démarrage)

1°/ Votre entreprise est-ce une :

- novelle création ☐ - reprise ☐ - réactivation ☐

2°/ Quand vous avez eu l'idée d'entreprendre ? ……

3°/ Quand vous avez pu la réaliser officiellement ? ……

4°/ Quand l'activité de l'entreprise a-t-elle débuté réellement ?

- avant la création officielle ☐ - avec la création officielle ☐ - après la création officielle ☐

5°/ Comment valorisez vous le temps qui a duré entre l'idée entrepreneuriale et sa réalisation officielle (l'écart entre la gestation et la réalisation) ?

- long ☐ - moyen ☐ - peu ☐

6°/ Pourquoi ?.....

7°/ indiquez les principaux obstacles rencontrés avant la Concrétisation de votre désire d'entreprendre (classez-les par ordre de priorité)?

- insuffisance des capitaux disponibles ☐
- absence d'opportunité ☐
- insuffisance des compétences de gestion ☐
- manque de connaissance des marchés ☐
- la peur du risque ☐
- recherche de partenaires ☐
- réseau relationnel insuffisant ☐
- situation personnelle défavorable ☐
- autres ☐ (à préciser) .....

8°/ Votre création fait-elle l'objet d'un brevet déposé ?

- Oui ☐ - non ☐

B/ Lieu et Motifs d'Implantation

9°/ Indiquez le lieu d'implantation et sa délimitation géographique ?

……

10°/ Quels sont les motifs objectifs de cette implantation (veuillez les classer par ordre de priorité) ?

- terrains et bâtiments disponibles ☐
- disponibilité de la matière première ☐
- disponibilité de la main d'œuvre ☐
- disponibilité d'un niveau de formation élevé ☐
- disponibilité des moyens de communication ☐
- facilité d'accès à l'information ☐
- facilité d'accès à l'administration ☐
- commodité des moyens de transport ☐
- réputation commerciale de la ville ☐
- existence d'un marché ☐
- autres ☐ (à préciser) ……

11°/Quels sont les motifs personnels (subjectifs) de cette implantation (classez-les par ordre de priorité) ?

- attachement à la région ☐
- attachement à la famille (pour être proche) ☐
- créer de l'emploi pour les membres de la famille ☐
- autre ☐ (à préciser) ……

12°/Avez-vous changé le lieu d'implantation ?

- oui ☐ - Non ☐

13°/Si oui combien de fois ? ……

14°/ Pourquoi il y a eu ce (s) changement (s) ?.....

C/ La forme juridique

15°/ Quelle est La forme juridique de votre entreprise ?

- Entreprise individuelle (EURL) ☐
- SNC ☐
- SARL ☐
- SPA ☐
- Autres☐ (à préciser) ……..

16°/ Si l'entreprise est individuelle porte-t-elle :

- votre nom ☐
- le nom de votre épouse☐
- le nom de votre fils☐
- autre ☐ (à préciser) …….

17°/ Le registre de commerce est-il :

- en votre nom ☐
- en nom de votre épouse ☐
- en nom de votre fils ☐
- autre☐ (à préciser) ……..

18°/ Si l'entreprise est une SARL indiquez le nombre d'associés (en précisant leurs parts sociales %) ……. 1°…… 2°……. 3°…… 4°……

19°/ Qui sont – ils ?

- D'origine familiale ☐
- Autres☐ (à préciser) ……..

20°/ Si l'entreprise est une SPA indiquez le nombre d'actionnaires (en précisant les parts sociales en % des plus importants) ……. 1°……. 2°……. 3°…… 4°……

21°/ Qui sont – ils ?

- D'origine familiale☐
- Autres☐ (à préciser) …….

22°/ Si l'entreprise est une SNC indiquez le nombre composant ce nom (en précisant leurs parts sociales en %) : ……. 1°……. 2°……. 3°…… 4°……

23°/ Qui sont – ils ?

- D'origine familiale ☐
- Autres☐ (à préciser) …….

24°/ En cas ou votre entreprise avait une autre forme juridique au moment de sa création indiquez cette forme : ……

25°/ Expliquez nous pourquoi il y a eu ce changement ? ……
……

D / L'effectif

26°/ Pouvez vous nous indiquer Le nombre global de l'effectif lors de la création et actuellement ?

E / Le capital social

27°/ Quel est le montant du capital social lors de la création et actuellement ?

F/ Chiffre d'affaires

28°/ pouvez vous nous indiquer votre chiffre d'affaires réalisé lors de la création et actuellement ?

G / Secteur d'activité

29°/ Indiquez-nous l'activité de votre entreprise lors de la création et actuellement ?

المقابلة نصف – الموجهة

يتم التركيز فيها **علي مرحلة ما قبل الإنشاء** أما المضمون فيتكون من الأسئلة التالية:

- **كيف** أنشأت مؤسستك؟.....
.....
- لماذا أنشأت مؤسستك ؟ ما هي **دوافع؟**.....
.....
- ما هي **المراحل التي مررت بها قبل الإنشاء؟**.....
.....
- من هم **أهم الفاعلين المساهمين** في تحقيق الإنشاء؟ .....
.....
- ماذا كان **مصيرهم بعد الإنشاء؟** .....
- ما هي **المشاكل** التي إعترضتك في كل مرحلة من مراحل **صيرورتك** (قبل،أثناء وبعد الإنشاء)؟...
.....
- **كيف** تمكنت من اجتيازها؟ .....
.....
- من الذي **ساعدك** في ذلك؟ .....
.....

و كل هذا يتم بكل **حرية** مع **التدخل فقط** من أجل **إدارة المقابلة حسب الترتيب** المعتمد مع اعتماد آلة التسجيل لتسهيل عملية تدوين المعطيات.

الملحق – ج -
قائمة المختصرات

- PME : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة « petite et moyenne entreprise »
- PMI : الصناعة الصغيرة و المتوسطة « petite et moyenne industrie »
- TPE : المؤسسة المصغرة « toute petite entreprise »
- BTP : البناء و الأشغال العمومية « bâtiment et travaux publics »
- OSCIP : الديوان الوطني لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمار الوطني الخاص « office national de suivi et de coordination de l'investissement privé »
- APSI : وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار « agence de promotion et de suivi de l'investissement »
- CIPA : كونفيديرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين « confédération des industriels et des producteurs Algériens »
- CAP : الكونفيديرالية الجزائرية لأرباب العمل « confédération algérienne du patronat »
- FCE : نادي رؤساء المؤسسة « forum des chefs d'entreprise »
- ANEM : الوكالة الوطنية للتشغيل « agence nationale de l'emploi »
- ANSEJ : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب « agence nationale de l'emploi des jeunes »
- ANGEM : الوكالة الوطنية لتسيير القروض « agence nationale de la gestion du microcrédit »
- FGAR : الصندوق الوطني لضمان القروض « Fonds national de garantie de crédit »
- CNAC : الصندوق الوطني لتأمين البطالة « caisse nationale de l'assurance chômage »
- ANDI : الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار. « agence nationale du développement de l'investissement »
- CALPI : لجنة النشاط المحلي من أجل ترقية الاستثمار « commission de l'activité locale pour la promotion de l'investissement »
- CNC : الغرفة الوطنية للتجارة « chambre nationale du commerce ».
- CCIO : غرفة التجارة والصناعة لوهران « chambre de commerce et d'industrie d'oran »
- CCIA : غرفة التجارة و الصناعة للجزائر « chambre de commerce et d'industrie d'Alger » .
- CNES : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي « conseil national économique et social »
- ONS : المجلس الوطني للإحصائيات « conseil national des statistiques »
- PAS : برنامج الإصلاح الهيكلي « programme d'ajustement structurel »
- AARDES : الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية « Association Algérienne Démographique Economique et Sociale »
- INEAP : المعهد الوطني للدراسات المطبقة من أجل التخطيط « Institut National d' Etudes et d'Analyses pour la Planification »
- FMI : صندوق النقد الدولي « fonds monétaire international »
- OMC : منظمة النقد الدولي « organisation de monnaie internationale »
- OMC : المنظمة العالمية للتجارة « organisation mondiale de commerce »
- ANCE : الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسة « agence nationale pour la création d'entreprise »
- APCE : وكالة إنشاء المؤسسة « agence pour la création d'entreprise »

الملحق – د –
فهرس الجداول الواردة في البحث

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	ملخص الأبحاث حول المقاولاتية في العلوم الاقتصادية و الإنسانية والتسيير	
الجدول رقم 02	مقارنة إجمالية للسوسيولوجيات التطبيقية لعالم العمل و المنظمات و المؤسسات	
الجدول رقم 03	المقالات المعالجة للمقاول	
الجدول رقم 04	نصيب الموارد ذات الأصل الفرنسي في تمويل مخطط التجهيزات بين 52- 55	
الجدول رقم 05	نصيب القطاعات من التجهيزات الإنتاجية بين 50-62	
الجدول رقم 06	تطور سعر د.ج بالنسبة للعملات الأجنبية	
الجدول رقم 07	تطور معدل الصرف بين 88-96 بالمقارنة مع د.ج	
الجدول رقم 08	تطور معدل الصرف بين 88-96 بالمقارنة مع د.ج	
الجدول رقم 09	تطور تعداد "م.ص.م" في الجزائر بين 2005 و 2009	
الجدول رقم 10	تطور مناصب الشغل في الجزائر بين 2005 و 2009	
الجدول رقم 11	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	
الجدول رقم 12	تطور و توزيع المؤسسات الخاصة حسب الفروع و القطاعات	
الجدول رقم 13	تطور و توزيع مناصب الشغل حسب أرباب العمل و الأجراء	
الجدول رقم 14	تطور شكل إنشاء المؤسسات الخاصة	
الجدول رقم 15	المؤشرات المعرفة بالمنشئ	
الجدول رقم 16	سن المنشئ وتاريخ الإنشاء	
الجدول رقم 17	الخصائص المعرفة بالمؤسسات المنشأة و سبع جداول فرعية ملحقة	
الجدول الفرعي- أ	شكل الإنشاء (الفعل المقاولاتي)	
الجدول الفرعي – ب	الفارق بين تاريخ الفكرة المقاولاتية والتأسيس الرسمي لها	
الجدول الفرعي – ج	أسباب الفارق بين الفكرة المقاولاتية والتأسيس الرسمي	
الجدول الفرعي – د	الفارق بين تاريخ الفكرة المقاولاتية وبداية النشاط الإنتاجي	
الجدول الفرعي – و	الفارق بين تاريخ التأسي الرسمي وبداية النشاط الفعلي	
الجدول الفرعي – ه	الشكل القانوني للمؤسسة المنشأة	
الجدول الفرعي – ي	تاريخ استخلاص أول الأرباح ومقارنتها بتاريخ الإنشاء الرسمي وبداية النشاط الإنتاجي	
الجدول رقم 18	الفترة الزمنية التي شعر فيها المنشئ بانبثاق اليقظة المقاولاتية و ملحقه الكمي	
الجدول رقم 19	تفسير كيف جاءت هذه اليقظة ؟	
الجدول رقم 20	الأفعال المساعدة علي تنمية (نضج) هذه اليقظة	
الجدول رقم 21	الأوساط المؤثرة في تنمية الميل المقولاتي و ملحقه	
الجدول رقم 22	مصدر المساعدات المالية الأكثر إفادة للمنشئ و ملحقه	
الجدول رقم 23	خصائص مسكن المنشئ المبحوث	
الجدول رقم 24	حيازة أملاك أخري و طبيعتها و ملحقه	
الجدول رقم 25	أصل منشأ الأملاك التي يتوفر عليها المبحوث	
الجدول رقم 26	عدد الأشخاص الساكنين مع المنشئ في مسكنه	
الجدول رقم 27	مؤشرات معرفة بزوجة المنشئ و والدها	
الجدول رقم 28	بعض المؤشرات المعرفة بأبناء المبحوثين	
الجدول رقم 29	طبيعة و مكان المهن الممارسة من طرف الأبناء و جدولين فرعيين ملحقين	
الجدول الفرعي – أ	إن كان عمل الأبناء بالمنشأة و طبيعة مناصبهم	
الجدول الفرعي – ب	مدى رضي المنشئين عن أبنائهم و مهنهم	
الجدول رقم 30	مهن أزواج بنات المبحوثين	

الجدول رقم 31	الخصائص الشخصية للوالد	
الجدول رقم 32	أصل و حجم و طبيعة أملاك الوالدين	
الجدول رقم 33	الخصائص الشخصية لوالدة المبحوث	
الجدول رقم 34	المستوي التعليمي و مهنة الإخوة	
الجدول رقم 35	التقليد المقاولاتي و التجاري و بين إخوة المبحوثين و عملهم بالمنشأة	
الجدول رقم 36	مهن أزواج الأخوات و عملهم بالمنشأة	
الجدول رقم 37	مدى انتشار التقليد المقاولاتي و التجاري بين أفراد العائلة	
الجدول رقم 38	أهم تجارب الإنشاء للمبحوث و أفراد من وسطه العائلي	
الجدول رقم 39	الأشخاص المقاولين المؤثرين في صيرورة فعل الإنشاء و جدولين ملحقين	
الجدول الفرعي – أ	الشخص الذي ساند في خلق المشروع	
الجدول الفرعي – ب	طبيعة تأثير هؤلاء الفاعلين	
الجدول رقم 40	وجود فشل في تحقيق مشاريع استثمارية و محاولة الاستفادة منها	
الجدول رقم 41	طبيعة و حجم المعارف المؤثرة في إنشاء مؤسسة	
الجدول رقم 42	اللجوء إلي خبراء و هيئات خبيرة مختصة	
الجدول رقم 43	إن كان فعل الإنشاء فرديا ؟	
الجدول رقم 44	التعريف بالشركاء القانونيين الأساسيين للمبحوث و ملحقه	
الجدول رقم 45	مصدر رؤوس الأموال المستثمرة عند الانطلاقة في فعل الإنشاء و ملحقه	
الجدول رقم 46	الحصول علي قروض بنكية وامتيازات أخري من طرف الهيئات الحكومية بعد الإنشاء	
الجدول رقم 47	قنوات التمويل الحالية	
الجدول رقم 48	الظروف المحيطة بامتيازات الهيئات الحكومية	
الجدول رقم 49	التكوين الأساسي وعلاقته بفعل الإنشاء	
الجدول رقم 50	خضوع المبحوث للتكوين المكمل و طبيعة محتواه	
الجدول رقم 51	علاقة التكوين المكمل المكتسب بفعل الإنشاء	
الجدول رقم 52	أسباب إقدام المبحوث على التكوين المكمل	
الجدول رقم 53	الحالة المهنية للمبحوثين قبل فعل الإنشاء	
الجدول رقم 54	تقدير الفترة التي أصبح فيها المبحوث مقاول	
الجدول رقم 55	الوظيفة أو المهنة الأكثر هيمنة على المسار المهني للمبحوث	
الجدول رقم 56	تغيير النشاط الوظيفي المهيمن و حجمه	
الجدول رقم 57	المهن الممارسة قبل فعل الإنشاء	
الجدول رقم 58	عدد وطبيعة المؤسسات التي عرفها المنشئ قبل أن يصبح منشئا	
الجدول رقم 59	المناصب التي شغلها المبحوث قبل أن يصبح منشئا	
الجدول رقم 60	عمل المنشئ بالمؤسسات الإدارية	
الجدول رقم 61	استجابة المناصب الوظيفية لتطلعات المبحوثين وطبيعتها	
الجدول رقم 62	متغيرات مرتبطة بتغيرات رب العمل وتعدد علاقات السلطة	
الجدول رقم 63	تغيير منطقة سكن المبحوث وحجمه	
الجدول رقم 64	احتمال الإقامة أو القيام بأسفار مهنية خارج الوطن	
الجدول رقم 65	عضوية المبحوثين بالجمعيات وطبيعتها	
الجدول رقم 66	مساهمة الحركية الجمعوية في الحفاظ على المنشأة	
الجدول رقم 67	إنشاء الجمعيات ومساهمة ذلك في الحفاظ على المؤسسة المنشأة	
الجدول رقم 68	تكرار فعل الإنشاء الجديد حجمه وطبيعته	
الجدول رقم 69	تكرار فعل الاستعادة، حجمه و طبيعته	
الجدول رقم 70	فعل إعادة النشاط	
الجدول رقم 71	مصير المنشآت	
الجدول رقم 72	الحوافز الأساسية الدافعة إلى الفعل المقاولاتي	
الجدول رقم 73	الجاذب المالي و مكوناته	

الجدول رقم 74	الحاجة إلى تحقيق الذات	
الجدول رقم 75	الحاجة إلى الاستقلالية / أو إلى السلطة	
الجدول رقم 76	الحاجة إلى خلق مناصب شغل	
الجدول رقم 77	الصعوبات التي واجهت المبحوث وثلاث جداول فرعية ملحقة	
الجدول الفرعي – أ	الصعوبات التي واجهت المنشئ قبل إنجاز فعل الإنشاء	
الجدول الفرعي – ب	الصعوبات التي واجهت المنشئ خلال الخمس الأولي من الإنشاء	
الجدول الفرعي – ج	الصعوبات التي تواجه المنشئ في الفترة الحالية	
الجدول رقم 78	آليات تجاوز الصعوبات	
الجدول رقم 79	آليات تجاوز الصعوبات	
الجدول رقم 80	الأهداف الأولى المرصودة	
الجدول رقم 81	موقف المبحوث من تحقق انتظارات بداية الإنشاء	
الجدول رقم 82	آفاق مستقبل المنشأة	

الملحق – و–

قائـمة المراجـع

ـ قائـمة المراجـع باللغة العربية:

- جورج فريدمان و بيار نافيل "رسالة في سوسيولوجيا العمل " الجزء الأول و الثاني منشورات عويدات بيروت ـ باريس و ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الأولي سنة .1985

- الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 62-80" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر/ سنة 1982.

- الدكتور عادل مختار الهواري "أسس علم الاجتماع" مكتبة نهضة الشرق– جامعة القاهرة 1998 (302ص).

- الدكتور أحمد رأفت عبد الجواد "مبادئ علم الاجتماع" مكتبة نهضة الشرق-جامعة القاهرة 1983(172ص).

- الدكتور خير الله عمار "محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي" جامعة عنابة ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر 1982 (146ص).

- الدكاترة: م ل بلحسن و لاكون "طبيعة العلاقة بين المنشآت المتوسطة والصغرى والقطاع العام في الجزائر بين التكامل والاستبدال" مجلة الاقتصاد والمجتمع مجلة مغربية للبحث والحوار العدد 2 السنة 1986 رقم 22 / الصفحة (21-42).

ـ قائـمة المراجـع باللغة الفرنسية

OUVRAGES

Fayolle Alain : *« L'ingénieur entrepreneur français » Contribution à la compréhension des comportements de création et de reprise d'entreprise des ingénieurs diplômés Editions L'harmattan Année 1999.*

Peneff Jean: « Industriels algériens »

HENNI Ahmed: "Le cheikh et le patron " Usage de la modernité dans la reproduction de la tradition (OPU) Année 1993.

SAYAD Adel / NAILI Rachid : « Les milliardaires algériens » Tome 1 et 2 / Edition Lalla Sakina Année 2000.

LAMIRI ABDELHAK : « gérer l'entreprise algérienne en économie de marché » prest comm édition 1993 (151 p).

Lalaloui Ahmed « d'une tradition à une autre de 1962 à 1995 ». Ouvrage collectif « L'Algérie : des principes de Novembre à l'ajustement structurel » Série du livre Codesria, Dakar, 1999, ISBN : 2-86 978-073-7.

SAFIR NADJI « Essais d'analyse sociologique ; Emploi industrialisation et développement » Tome II OPU- ENAL Alger 1985 (372 P).

MAHREZ HADJEYD : "L'industrie Algérienne" Crise et tentative d'ajustement Préface du professeur Pierre Judet .

ZGHAL Riadh: "la culture de la dignité et le flou de l'organisation" culture et comportement organisationnel Schéma théorique et application au cas tunisien Préface par Philippe d'Iribarne Centre d'études, de recherches et de publication Tunis Année 1994

CASSON MARK :"L'entrepreneur" traduit par Pierre JEANBLANC Maître-assistant de gestion à l'université es sciences sociales de Toulouse Collection Gestion Année 1991.

GUY PENDELIAN : "Le profil du créateur d'entreprise" Editions l'harmattan /1997.

Hernandez Emile-Michel*:" Le processus entrepreneurial " Vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat Editions de l'Harmattan Année 1999.*

Ouvrage Collectif : *« Entrepreneurs et PME » Approches algéro-françaises Liabes Sous la direction de Abdarrahmane Abdou /Ahmed Bouyacoub/ Michel Lallement / Mohamed Madoui Edition L'harmattan Année 2004.*

Ouvrage Collectif : *« La quête de la rigueur » Hommage à Djillali Liabes Sous la direction de Mohamed Benguerra et Daho Djerbal /Edition CASBAH Alger Année 2006.*

Ouvrage Collectif: "Entrepreneurs du tiers monde" Sous la direction de: Philippe Beraud et Jean-Louis Perrault (CERETIM-CNRS) introduction de Marc Humbert Editions Maison Neuve Laros /Editions de l'Orient Année 1994.

ARTICLES ET COMMUNICATIONS

AMROUSSI.A. « l'expérience algérienne: éléments d'une politique de promotion du sécteur de la PMI en Algérie » Revue promotion du développement de PME, Collection ISGP carrefour d'écha,nges. 1991

.

***Baccari Emna** : « Les motivations entrepreneuriales des jeunes entrepreneures Tunisiens : Etude exploratoire » ? CIFEPME 8e Congrès international francophone en l'Entrepreneuriat et PME 25,26,27 octobre 2006 Haute école de gestion (HEG)Fribourg,Suisse (pp1-15).*

***Baronet Jacques** « L'entrepreneurship à la recherche d'une définition » une revue sélective de la littérature sur l'entrepreneuriat. Cahier de recherche n° 96-07-01 / Juillet 1996 / ISSN : 0840-853X.*

BAUER Michel: "Grands patrons, capital, état et entreprise: << les 200 révèlent…" SOCIOLOGIE DU TRAVAIL N° 1988 (567- 585).

BENHABIB Abderrawek. "Recherches en entrepreneuriat : quelles implications conceptuelles?" Revue sciences humaines/ N°14 Décembre 2000 Université Mentouri Constantine / (pp 7-13).

Ben Salah Imane: « Facteurs incitatifs et barrières à la création ex-nihilo d'entreprises en Tunisie » imenbensalah05@yahoo.fr (pp1-27).
Alain Bridault, « Les déterminants sociaux de la création d'entreprises » Extraits du texte d'une conférence prononcée dans un colloque de la fondation de l'entrepreneurship tenu à Montérial, le 2février 1994 (pp1-9).

***Bouyacoub Ahmed:** Les caractéristiques de la gestion des ressources humaines dans les PME en Algérie à l'heur de la transition vers l'économie de marché." Les CAHIERS DU CREAD N° SPECIAL MED-CAMPUS 1995 (pp71-79).*

***Bouyacoub Ahmed:** "Les PME en Algérie : quelles réalités?" Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs et Gouvernance des PME/PMI:approches franco-algériennes)" ANNEE 2003 (pp15-32).*

BOUKHARI MOHAMED: « Rôle de l'état vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie Colloque international sur la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé 11es journées scientifiques du réseau Entrepreneuriat INRPME-AUF-AIREPME 27 au 29 mai 2009(pp1-16).

BRIOLE ALAI /RASCOL-BOUTARD SYLVIE : « La mobilité des créateurs d'entreprise Rmistes » Rapport final UNIVERSITE DE MONTPELLIER II (pp1-3).

***BRUYAT CHRISTIAN.** " Contributions épistémologiques au domaine de l'entrepreneuriat " Revue Française de Gestion / Novembre Décembre 1994 (pp87-99).*

CANDIDO BORGES / *LOUIS JACQUES FILION / GERMAIN Simard : « Processus de création de nouvelles entreprises : temps, difficultés changements et performance » Cahier de recherche n°2008-06 / Texte présenté et publié dans les actes du 9ème CIFEPME/Cong » International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Louvain, Belgique28 -31 Octobre 2008.*

DANJOU ISABELLE*. « L'entrepreneuriat un champ à la recherche de son unité » Revue Française de Gestion - N°144/2003 (pp109-123).*

ETTINGER JEAN-CLAUD*."Le profil psychologique du créateur d'entreprise" Revue Française de Gestion /Juin Juillet Août 1983 (pp24-30)*

ETTINGER JEAN-CLAUD*." Stimuler la création d'emplois par la création d'entreprise" Revue Française de Gestion /Mars Avril Mai 1989 (pp57-61).*

Fayolle Alain : *"La trajectoire de l'ingénieur entrepreneur" Revue Française de Gestion Novembre/Décembre 1994 (pp113-125**).***

Fayolle Alain : « Entrepreneuriat et processus *: faire du processus un objet de recherche et mieux prendre en compte la **dimension** processus dans les recherches **»** 7ème congrès international Francophone en Entrepreneuriat et PME 27,28 et 29 Octobre 2004, Montpellie.*

Gasse Yvon /Caty Camion / Ghamgui Afifa: « Les intentions entrepreneuriales des étudiants universitaires : une comparaison France-Tunisie-Canada » Communication présentée au XVIIième Colloque Fédérateur de l'institut CEDIMES , Université Valahia de Tagoviste ,Roumanie,2006 (pp1-27).

GASSE Yvon «L'influence du milieu dans la création d'entreprises »
GUZMAN JOAQUIN CUEVA, « les petites entreprises et les petits entrepreneurs en Espagne » une approche qualitative université de serville, revue internationale PME vol 8, N° 1, Année 1994 PP 21-136. (115 P).

Gillet Anne*: "Les entrepreneurs Algériens créateurs de petites entreprises: un groupe hétérogène entre logiques domestiques et logique économique capitaliste" Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs et Gouvernance des PME/PMI : approches franco-algériennes)" ANNEE 2003 (pp 95-113).*

Gillet Anne*:" L'entreprenariat des femmes en Algérie : dynamiques économiques et sociales, motivations et trajectoires socio - professionnelles" GRIOT-CNAM ANNEE …*

Hernandez Emile-Michel*. « L'entrepreneuriat comme processus d'émergence organisationnelle » Revue Française de Gestion –N°185 /2008 (pp89-95) .*

Lalaoui Ahmed « Le secteur privé de la période de centralisation à la transition à l'économie de marché » communication chambre de commerce Langue Doc Roussillon Avril 1999.

KERZABI Abdelatif / TABET LACHACHI Wassila: « L'entreprise familiale en Algérie : de l'indépendance au conservatisme » Colloque international sur la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé 11es journées scientifiques du réseau Entrepreneuriat INRPME-AUF-AIREPME 27 au 29 mai 2009(pp1-14).

KHARFI RABEA et DERKAOUI BOUMEDIENE « Le secteur privé industriel en Algérie » revue Mondes en développement tome 17 n°67, 1989. PP 101- 108 (7 P).

***Liabes Djillali** :"Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisies d'industrie en Algérie .Quelques éléments pour une sociologie de"l'entreprendre".LES CAHIERS DE CREAD N°1 1er trimestre 1984 (pp97-113).*

Liabes Djillali: "La PME entre théorie et pratique"LES CAHIERS DU CREAD N°1/ 1er trimestre 1984 (pp15-27).

Liabes Djillali: "Qu'est-ce qu'entreprendre? Eléments pour une sociologie des espaces productifs " LES CAHIERS DU CREAD N°11 3ème trimestre 1987.

L. LALLEM : "LE Manageur Algérien et les systèmes d'information ou les causes d'un échec"LES CAHIERS DU CREAD N°49 3ème trimestre 1999 (21-29).

***Madoui Mohamed:** " Les entrepreneurs issus de l'immigration Maghrébine : trajectoires socio-professionnelles et potentiel entrepreneurial." LES CAHIERS DU CREAD N° 65 ANNEE 2003 (pp53-79).*

Madoui Mohamed:" Ethique islamique et esprit d'entreprise, l'impact de la religion sur la rationalité de l'entreprise : enquête sur les entrepreneurs Algériens" Document de travail GRIOT-CNAM (Entreprises, Entrepreneurs et Gouvernance des PME/PMI :approches franco-algériennes) ANNEE 2003 (pp64-93).

MELBOUCI LEILA : « Le capital social et comportement innovateur de l'entrepreneur algérien » Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou E-Mail :leimelbou@yahoo.fr (pp 1-16).

MELBOUCI LEILA : « De l'économie administrée à l'économie de marché : quelles stratégies pour l'entrepreneur algérien face à la concurrence mondiale » in AZZEDINE TOUNES / KHALIL ASSALA : « Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens » AC 5ème Congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat - SHERBROOKE –CANADA -OCTOBRE 2007 (pp1-27).

***Mezhoudi Lotfi** : « Le rôle de l'environnement socio-culturel dans la création d'entreprises » (pp 1-11).*

MOREAU REGIS. « La spirale du succès entrepreneurial » Correspondances : 3 chemin de Belle Ile,44300 Nantes (pp1-18).

MOREAU REGIS. « La formation des équipes d'entrepreneurs » Revue de l'entrepreneuriat, vol 5,n°2 2006 (pp5568).

***PENEFF JEAN :** " Les chefs d'entreprise en Algérie " Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques Volume XX N°3-septembre 1983 (pp129-142).*

RACHDI Fatima-Ezzahra: « L'entrepreneuriat féminin au Maroc : une étude exploratoire » CIFEPME 8e Congrès international francophone en l'Entrepreneuriat et PME 25,26,27octobre 09 2006 (pp1-19).

REZIG ABDELOUAHAD / SAIB MUETTE MAHMAD :" Développement et PME en Algérie." Les CAHERS DU CREAD N° SPECIAL MED-CAMPUS 1995 (pp53-78).

REIX FABIEN « Les fondements de l'éthique entrepreneuriale chez les créateurs d'entreprises » Département de Sociologie – LAPSAC Université Victor Segalen –Bordeaux 2(p1-11).

Semmoud Bouziane :"Croissance du secteur industriel privé en Algérie en particulier dans ses relations avec le secteur national" Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques Volume XX-N°3-septembre 1983 (pp81-98).

***Souidi.R / Ferfera M.Y. / Akrouf. T** :"Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entreprises: enquête à Boghni " LES CAHIERS DU CREAD N° 51 1er trimestre 2000 (pp45-70). BERTRAND SAPORTA. "La création d'entreprise : enjeux et perspectives." Revue Française de Gestion / Novembre - Décembre 1994 (pp75-87).*

ETUDES ET THESES

***Bruyat Christian** "Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation" Thèse pour le Doctorat de sciences de Gestion, Sous la direction de Mr Professeur Robert Paturel université de Grenoble, 1993.*

***Liabes Djillali** "Naissance et développement d'un secteur privé en Algérie 62-80" Proposition pour l'analyse de couches bourgeoises en formation TOME 1 et 2 thèse pour doctorat de 3éme cycle de sociologie sous la direction de Mr Jean-Paul de GAUDEMAR ANNEE 1982.*

***Moreau Régis** "L'émergence organisationnelle :le cas des entreprises de la nouvelle technologie " Thèse pour le Doctorat de sociologie, Sous la direction de Mr Guy Minguet, Université de Nantes,2004.*

***Naffakhi Haifa** «équipe entrepreneuriale et prise de décision : une étude exploratoire sur le rôle de la diversité du capital humain » thèse de Doctorat en sciences de gestion présentée et soutenue publiquement le 17/11/2008, Institut d'administration des entreprises , Université de Nancy 2, Directeur de recherche Mohamed Bayad (IAE) Nancy.*

DERRAS OMAR "Mobilité professionnelle et mobilité sociale en Algérie " Essai d'analyse des différentiations et inégalités sociales Thèse, pour DOCTORAT D'ETAT en sociologie de développement SOUS la direction de Mr LALAOUI AHMED ANNEE 2007.

***AARDES** (Association Algérienne Démographique et Sociale) « étude industrie privée : démarche théorique et repères historiques » Janvier 1975.*

***INEAP**.(Institut national d'études et d'analyses pour la planification) « étude sur l'industrie privée, actualité du secteur privé industriel, essai d'actualité 69-79 » juin 1980.*

الملخص

الموضوع يندرج في إطار الإشكاليات الكبري المعالجة لمسألة " صيرورة و أصول المؤسسات"، أي أنه يهتم حصرا بالإنشاء الجديد و يقصي الاستعادة و الاستئناف و يركز تحديدا علي "منشأ اليقظة المقاولاتية" في هذه الصيرورة.فنحن نعتمد **الانطلاقة المبكرة للصيرورة "قبل فعل الإنشاء"** ، تحدث بمجرد أن يعي الفرد بوجود سبل "مقاولاتية" تولد ضمن الأوساط التي تشكل "معاش" الفرد سواء ارتبط بالوسط العائلي، المهني، التربوي...، لهذا السبب نحن نفترض أن الفرد يدخل في "صيرورة مقاولاتية" عندما تولد مثل هذه اليقظة التي تدفعه باتجاه "الفعل" المقاولاتي أي باتجاه إنشاء مؤسسة و عندما "يفعل" أي ينشئ مؤسسته فهو يقوم بذلك في إطار **منطق "محرك"** يتضمن **الماضي و الحاضر و حتى المستقبل** أي يتضمن مسارات سابقة مرتبطة بالماضي أي "**قبل أن يصبح مقاولا منشئا**" تكون قد أثرت فيه و حملته علي "فعله " **المرتبط بمرحلة الانطلاقة** " "**التي أصبح فيها مقاولا منشئا**" **ولاحقا بتطور المؤسسة المنشاة** مع النتقيد تحديدا "بالمسارات السابقة لمبحوثينا، من أجل ضبط إطار عوامل المرحلة التي "تسبق فعل الإنشاء" و تتحكم في منشأ و تنمية " اليقظة المقاولاتية" المقترنة بها". **إذن إشكالية البحث تدور حول ما هي العوامل المحددة لميلاد و تنمية اليقظة المقاولاتية، المرتبطة بمرحلة "ما قبل الإنشاء" في صيرورة إنشاء مؤسسة جديدة ؟ و يتطرق البحث إلي فصول نظرية** تطرح الأساس المفهوماتي و النظري المدعم لتحليل أصول عوامل إنشاء المؤسسات الجديدة و (4) فصول تطبيقية تهتم بتحليل عوامل ميلاد و تنمية "اليقظة المقاولاتية" من خلال معطيات ميدانية و حالات واقعية.

الكلمات المفتاحية:

الإنشاء الجديد؛ الحوافز؛ المقاول؛ الوسط المعاش؛ الأصل الاجتماعي المقاولاتي؛ الحركية المهنية؛ الحركية الجمعوية؛ الاستقلالية؛ أصول المؤسسات؛ الوسط العائلي.

نوقشت يوم 02 جويلية 2013